إسماعيل فهمى

التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط



مكتبة مدبولى

التفاوض
من أجل السلام
في الشرق الأوسط

الاشراف الفنى : راوية عبد العظيم
الغلاف تصميم الفنان / مصطفى حسين

الطبعة الاولى باللغة العربية
١٩٨٥

Negotiating For Peace
in The Middle East

الناشر : مكتبة مدبولي ـ القاهرة

إسماعيل فهمى

التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط

تقديم

أعرب أصدقاء كثيرون من مصر ين وعرب وأجانب بالحاح عن اهتمامهم بقراءة قصتى الخاصة المتعلقة بقرار السادات السفر الى القدس يوم ١٩ نوفبر عام١٩٧٧ . وكان رأيهم أن هذا حدث تاريخى كبير، وأننى كنائب لرئيس الوزراء ووزير لخارجية مصر حتى ١٧ نوفبر من نفس العام ملتزم بصورة ما بكسر الصمت ، الذى فرضته على نفسى طواعية . وكان هؤلاء جميعا على إقتناع تام بأنه يتعين علىّ أن أروى ماحدث بالفعل بين السادات و بينى ، قبل قراره النهائى بالسفر الى القدس . وهم يرون أيضا انه بينما حدث بالفعل ان حازت ز يارة السادات الى القدس ترحيباً فى بلاد عديدة إلا أنه مازالت هناك تساؤلات رئيسية كثيرة ، وشكوك حقيقية حول حكمة المبادرة نفسها ، وما سعت الى تحقيقه .

كيف توصل السادات إلى قرار ز يارة القدس ؟ وكيف تم الاحتفاظ بهذا سرا بصورة كاملة ؟ وكيف تأتى أن الرئيس المصرى لم ير أنه من الملزم أن يستشير حكومته ؛ بشأن مثل هذه الخطوة الكبيرة التى لم يسبق لها مثيل ؟ فهل كان متأكدا من الرفض الإجماعى من حكومته ، ومن مؤسسات البلد ؟ ولماذا اختار السادات الا يستشير اى شخص فى مصر عدا وز ير خارجيته ، حسبما اعترف السادات نفسه بذلك ؟ وماهى الأسباب التى وراء قرار السادات بأن يخفى تماما عن صديقه الرئيس كارتر أمر الا تصالات الثنائية التى جرت بين مصر واسرائيل إبتداء من الإ تصالات التى تمت فى الرباط فى سبتمبر١٩٧٧ ثم بعد ذلك فيما يتعلق بقرار السادات النهائى بز يارة القدس ؟ حيث يبدو الأمر متناقضا ، و بصفه اكيدة إذأننا نجد أنه بينما كان السادات يعتقد بالفعل أن٩٩,٩ فى المائة من حل مشكلة الشرق الاوسط يقع فى ايدى الولايات المتحدة وحدها ؛ فإنه قرر أن يخفى

مثل هذه المبادرة الهامه عن الرئيس كارتر. فهل كان التزام السادات بالصمت حيال هذا جزءا من اقتناعه الشخصى أم كان فقط خضوعاً أواستجابة لرغبة اسرائيل ؟

لقد أعرب كل الذين يتوقون الى سماع قصتى عن رغبتهم فى أن يعرفوا بدقة التطورات المختلفة التى سبقت رحلة السادات الى القدس. إن اغلبية من اتصلوا بى كانوا مهتمين بمقارنة روايتى برواية السادات. كما طلب منى مرارا أيضا أن أقدم تقييمى الشخصى عن تأثير قرار السادات بالخروج عن الموقف العربى الراسخ على فرض تحقيق تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط. وهناك سؤال آخر فرض نفسه، و يدور حول تأثير خطوة السادات التى تأتى من جانب واحد على استقرار المنطقة على المدى القصير، والمدى البعيد.

وانى أشعر بالتعاطف مع كل من يحرصون على معرفة قصتى، وأنا الآن مقتنع بأن الوقت قد حان لأن أضيف نصيبى إلى مانشر وماقيل. لقد قررت أن أخرج عن صمتى لأننى اشعر بقلق متزايد حيال التصريحات الكثيرة التى يدلى بها، والكتب والمقالات الكثيرة التى نشرت وتتناول هذا الموضوع. وقد إنطلق قرارى الأخير بالمضى قدما فى هذا؛ بسبب روايات غير صحيحة قدمت فى كتب كتبها إسرائيليون مثل كتاب عيزرا وايزمان « معركة السلام »، وكتاب موشى ديان « نجاح ساحق »، ثم كتاب « عام الحمامة » الذى كتبه ثلاثة من الصحفيين الاسرائيليين، وفوق كل شىء كتاب السادات نفسه: « البحث عن الذات ».

ولأسباب واضحة زعم كل شخص أن قصته هى القصة الحقيقية. إلا أنه من الثابت أن الاختلاف الجذرى فيما كتب أوقيل حتى الآن يوصلنا الى حقيقة واحدة وهى: أنه لايمكن و بدون أدنى شك أن يكون أى منها هو القصة الاصلية الحقيقية. وهذا أمر طبيعى تماما إذأن من كتبوا أويكتبون عن رحلة السادات الى القدس تتباين شخصياتهم بدرجة كبيرة، وتختلف كذلك المراكز التى كانوا يشغلونها. ويمكن تقسيمهم إلى فئتين، الاولى مكونة من افراد جيدى الاطلاع على مايجرى بحكم مناصبهم فى حكوماتهم. وتتألف الفئة الثانية من

الصحفيين الذين لم تكن لهم وسيلة إتصال مباشر بالمصادر الاساسية ، واعتمدت قصتهم على معلومات من الدرجة الثانية أوحتى الثالثة وأضافوا إليها أجزاء ، ونتفا من مخيلتهم . وهكذا تكون الروايات المختلفة التى تقدمها هذه الفئة أقرب إلى القصص الروائية منها إلى التاريخ . أما فيما يتعلق بالسادات و بيجين فإنهما لم يلقيا بالضوءعلى الأحداث ، وحتى الآن إلتزم بيجين بالصمت التام تقريبا ، ومن الناحية الاخرى قدم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف ، ولماذا ، ومتى إتخذ قراره بزيارة القدس . و يمكن تفسير هذه المتناقضات فى شخصية السادات نفسها ، وفى تعقيد الأحداث والظروف التى واجهها فى مصر والعالم العربى .

وكان من المحتم أن تؤدى الروايات المتضاربة للاحداث التى وقعت حتى زيارة السادات إلى إثارة خلاف محموم ؛ فكل من موشى ديان وزير الخارجية الاسرائيلى وحسن التهامى مستشار السادات اللذين مثلا بيجين والسادات فى الإتصالات الثنائية المبكرة فى الرباط كانا متحمسين بصورة خاصة فى الدفاع عن روايتهم للأحداث . وعلى أى حال لم يكن بمقدور أى منهما أن يعرف القصة الحقيقية ، وأكبر دليل على ذلك أن ديان إعترف فى كتابه الأخير بأنه فوجىء تماما عندما عرف من خلال أجهزة الإعلام بتصريح السادات فى مجلس الشعب المصرى بأنه مستعد للذهاب إلى أى مكان فى العالم بما فى ذلك القدس .

وبغض النظر عن كل مانشرته أوقالته مصادر مختلفة ؛ فإن الحقيقة هى أن الممثلين الرئيسيين فى هذا السينار يو الضخم هما السادات و بيجين . وفى النهاية لايمكن أن يحكى القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا الأحداث جيدا التى دارت حول الزعيمين . وعلى هذا الأساس أعتقد : أن روايتى لها اهمية خاصة حيث أنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات بخصوص هذه الرحلة إلى القدس . هذا التفكير الذى كشف عنه السادات نفسه فى سلسلة من الاجتماعات بينه و بينى ، كرست فقط لمناقشة موسعة لقراره السفر الى القدس والقاء خطاب أمام الكنيست الاسرائيلى . ومايظهر فى روايتى الشخصية يعتمد كلية على ماسمعته من السادات ، ومناقشاتى معه وجها لوجه ، أومن خلال محادثات تليفونية من خلال

خط خاص كان يربط بين مكتبينا ومنزلينا . ولهذه المناقشات أهمية خاصة لأن السادات لم يتكلم أبدا عن نواياه مع أى شخص عداى ، بل حتى لم يبلغ زملاءه فى الحكومة المصرية عن مبادرة بيجين وعن قراراته هو . وفى الواقع إعترف السادات نفسه فى كتابه « البحث عن الذات » بأنه لم يبلغ أحداً سواى ، وذكر أيضا أننى كنت ضد مبادرته منذ البداية .

وكان رفضى التام مبنيا على معايير محددة تماما ؛ فأنا رجل واقعى ، وتقييمى لأى تحرك سياسى جديد مبنى على تحليل للأرباح والخسائر ؛ فكيف يمكن أن تربح بلادى والأمة العربية من نتيجة هذا التحرك ؟ وما هى الآثار العكسية التى سوف تنجم عنها ؟ ولابد أن أوضح هنا أن رفضى لمبادرة السادات كان يرجع منذ الوهلة الاولى إلى إقتناعى بأن هذه الزيارة فى حدذاتها لا مراء ستؤثر تأثيرا عكسيا على أمور حيوية ثلاثة وهى : الأمن القومى المصرى ، وعلاقة مصر بالدول العربية الأخرى وتكاملها معها ، وزعامة مصر للعالم العربى . **ولم يكن السادات قد أخذ فى اعتباره أيا من هذه القضايا ؛ وفضلا عن ذلك : لم يستطع السادات أن يقنعنى بأن فوائد الرحلة الى القدس سوف تفوق نتائجها العكسية . ولم يستطع السادات كذلك أن يقدم لى أى دليل ملموس على أن الاسرائيليين سوف يستجيبون إلى التحرك المصرى بقدر مماثل من النية الطيبة . ولم يستطع خلال المناقشات الطويلة الساخنة الجادة أن يبرز أى تبرير قوى لرأيه** بأن مثل هذا الاسلوب الجديد تماما سوف يؤدى إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة بما يتفق مع القرارات التى اتخذها من قبل الرؤساء والملوك العرب ، وتأكدت مرارا فى اجتماعات القمة .

وسوف تتناقض رواية الاحداث هنا مع أقوال صدرت عن السادات ، ولاينبغى أن يدهش هذا القارىء ، لأننى متأكد أنه قد ثبت الآن بين دوائر المثقفين والسياسيين أن اقوال السادات المتغيرة تثير دائما شكوكاً حقيقية حول صحة ماقاله . فكانت لدى السادات ودون **أن يدرى خاصة مميزة وهى أنه يقول سواء عن قصد أوغير قصد أشياء متناقضة بشأن كل حدث من**

الأحداث . وبغض النظر عن أنه بالنسبة إلى كل مشكلة عالمية هناك دائما أكثر من طرف ، **فان السادات تعود إن يخترع قصصا ، وأما أن يمطها حتى تصبح بعيدة كثيرا عن الحقيقة** ؛ فان ماكان يقوله كان يعتمد على المناسبة أوعلى المستمعين . وينطبق هذا بصورة خاصة على مايخص رحلته الى القدس ، وذلك بسبب خشيته من أن يقول لرؤساء الدول فى العالم العربى ولمواطنيه فى مصر حقيقة ماحدث بالفعل والتنازلات التى قدمها . **والمشكلة هى أن السادات لم يدرك أن الحقائق حقائق ، ولايمكن حفظها سرا إلى ألابد** ؛ فالنظم السياسية لكل الدول المعنية والمسئولة تتطلب التسجيل الكامل والدقيق لكل الاحداث السياسية ، وأن يقدم هذا إلى المؤسسات السياسية ، ولاريب فى أن يكون السادات مدركا لهذا **إلا أنه أظهر تجاهلا رهيبا لما ستتركه الحقيقة عند كشفها من تأثيرات سيئة على الثقة فيا قال . لقد تحول السادات إلى سجين لأساليبه الخاصة ، ولشخصيته المزدوجة ، إلا أنه فى النهاية كان يسعى لمجرد إرضاء ذاته .**

ولايمكن فهم قرار السادات بالسفر الى القدس ، وقرارى بالاستقالة : تفضيلا لها على الذهاب معه ، والكارثة الحقيقية التى أتى بها هذا التحرك المفاجىء لمصر وللعالم العربى فهما صحيحا ، وتقييم هذا دون النظر إلى الأحداث الرئيسية التى وقعت فىّ السنوات السابقة ؛ إذلم تكن الرحلة الى القدس بداية محاولة تحقيق السلام فى الشرق الاوسط ، بل على العكس من هذا لقد كانت تحركا غير رشيد فى لعبة معقدة وطويلة للسلام ، وكانت هذه الجهود قائمة منذ فترة طويلة وتضمنت كثيرا من البذل والتضحية المضنية ، وكانت إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع القوى العظمى وهو ماحدث بعد وفاة عبدالناصر ووصول السادات إلى السلطة جزءا من هذه العملية . وقد منحت حرب ١٩٧٣ هذه العملية دفعة أكبر لأنها أوضحت للعالم الخارجي أن صراع الشرق الاوسط لايمكن تنحيته جانبا كمشكلة اقليمية تماما ، وأن اشتعال حرب جديدة قد يؤدى بسهولة إلى تصادم مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وكانت سنوات من الدبلوماسية الحذرة منذ حرب ١٩٧٣ قد جعلتنا أقرب إلى التوصل إلى حل نهائى ، وبحلول نهاية

عام ١٩٧٧ بدأ أن هذه الجهود سوف تتوج ــ فيما هو محتمل ــ بالنجاح فى مؤتمر جنيف المقرر انعقاده فى ديسمبر .

ولايمكن فهم وتقييم قرار السادات المفاجىء بالسفر إلى القدس قبل فهم الخطوات السابقة على هذا بنفس الوضوح . ولهذا السبب سوف أبدأ مناقشتى للأحداث ليس من عام ١٩٧٧ بل قبل هذا بخمس سنوات ، ومع انعقاد ندوة نظمها فى مايو ١٩٧٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الاهرام . وكانت هذه الندوة تمثل أول مناقشة علنية لسياسة مصر الخارجية ، وقد أثرت كثيرا على أراء السادات حيث قدمت حافزا كبيرا على التغيير. و بعد هذا سوف أدرس العناصر الرئيسية الاخرى التى تعتبر من وجهة نظرى ضرورية لفهم وتقييم تحركات السادات : حرب ١٩٧٣ وتأثيرها على احتمالات السلام فى الشرق الاوسط ، وجهود التفاوض بشأن فك الاشتباك على جبهة الحرب ، وتدعيم وقف اطلاق النار ، ونمو علاقات مصر مع القوى العظمى ، والتحرك الضخم الذى قامت به الدول العربية من أجل تحقيق موقف موحد حيال اسرائيل ومشكلة فلسطين ، والخطوات الملموسة تماما التى تمت من أجل انعقاد مؤتمر جنيف عقب انتخاب الرئيس كارتر. وسوف أتعرض أيضا إلى الدور الذى لعبه عدد من الأشخاص الرئيسيين : حيث وضع ثلاثة رؤساء أمريكيين ، نيكسون ، وفورد وكارتر لمساتهم الشخصية على عملية السلام ، وقد كانت بصمات كيسنجر واضحة ، وآثارها مستمرة ، ولعدة سنوات ، وانما بصورة لم تخدم قضية السلام العادل . وقد كان برجينيف وجروميكو ومسئولون سوفيت آخرون يظهرون ويختفون عن عملية السلام ، محاولين أن يجعلوا وجودهم ملموسا ، كما كانوا فى نفس الوقت يقفون بعيدا يراقبون مايقوم به كيسنجر و يبلغون على مضض رفض السادات لهم .

وفى النهاية كان السادات مشغولا بعدة مشاعر داخلية عميقة ومؤثرة فى نفسه ، واحتلت مكانا هاماً فى تفكيره ، هذه المشاعر كانت مزيجا من القوة والضعف ، والتقلب والخوف ، والعزيمة والثبات ، والرهبة من حرب آخرى ، وفوق كل ذلك أحلامه بالعظمة .

وكان أمامي فرصة طيبة ومسئولية فى نفس الوقت بأننى لم أكن مراقبا فحسب ، بل أقوم بدور أيضا حيث أضع سياسة مصر مع السادات ؛ فكوزير خارجية لمصر كنت أشترك فى الأحداث التى أناقشها فى هذا الكتاب عن كثب تماما ، فلا أستطيع إعادة النظر إليها وتحليلها كمراقب محايد . وفى الواقع لن يجدى كثيرا أن أدعى الإنفصال عن الأحداث : فهذا ليس صحيحا . وأنا ملتزم تماما بسياسات ونتائج معينة ولا أستطيع تقييم الأحداث إلا فى ضوء ما كنت أرى أنه على مصر أن تفعله وتحققه . ونتيجة لذلك فإن هذا الكتاب لايسرد الأحداث فحسب ، بل إنه يحكم عليها أيضا . ولكن الحقائق التى أقدمها هنا هى الحقائق التى أعرفها من خلال دورى المباشر فى الأحداث . وسوف يجد القارىء الكثير من الآراء ووجهات النظر فى الصفحات التالية إلا أنه لن يجد أى شىء يبعد عن الواقع .

المهم أن هذه المذكرات تتعرض لحقبة سياسية فى تاريخ مصر الحديث ... حقبة فريدة فى نوعها ... فريدة بالنسبة للأحداث السياسية والعسكرية التى وقعت خلالها ... ولأهمية هذه الحقبة وخطورتها أعتقد أنها تمثل مرحلة فى شريط تسجيلى يتكون من حلقات متعددة ، وإنما فى مخطط واحد طويل ...

وكما يبدو ويسجل التاريخ فإن العالم العربى لم يكن متماسكا ومتضامنا كما كان قبيل حرب أكتوبر المجيدة وخلالها وبعدها .. وكان أصدق تعبير لذلك الالتحام العربى هو القرارات التى اتخذت فى هذه الفتره وبعدها وعلى أعلى مستوى ...

ثم ذهب السادات إلى « بيجين » .. فكان مفعول هذا الالتحام الجديد والغريب على « النظام العربى المصرى » بل على « الالتحام العربى المصرى » من حيث العمق مفعولاً عكسياً وجذرياً ...

وأخيراً كان لهذه الزيارة آثار مركبة على الكيان العربى كله ... وكان مفعولها كمفعول الزلزال على الطبيعة الخضراء ... لذلك لم يكن غريبا أن تبدأ إسرائيل — ولأول مرة بعد زيارة السادات للقدس وتحت راية السلام — فتعربد

إسرائيل فى الضفة والقطاع ، و بالنسبة للقدس ، والجولان ، وضد العراق ... ثم تغزو لبنان غزواً كاملا تحت شعار تأمين الجليل ...

هذا وغيره جزء من الشريط الشرق أوسطى الذى لم تكتمل فصوله أوحلقاته بعد .

هذا وغيره تتناوله فصول هذه المذكرات التى يحتوى آخرها على « **تشخيص وعلاج** » لما وصلنا إليه **أويمكن أن نصل إليه فى المستقبل ...** المهم أن نعى كل ماحدث ، ثم نهضم الآثار التى ترتبت نتيجة هذا الزلزال الذى وقع فى بنياننا العربى ... ثم ننطلق إلى آفاق عربية جديدة ... آفاق عربية صحيحة ... ولن يحدث هذا أوذاك إلاإذا كنا فى العالم العربى قد آمنا ـــ ولومتأخراً بعض الشيء ـــ بأن علينا أن نختار بين مواجهة مصير يرسمه لنا أعداؤنا أونتخذ القرارات العربية الصحيحة لنحمى شعوبنا من هذا المصير المدمر والغريب عنا ... فالقرار هو قرارنا ... والمسئولية تقع أولا وأخيراً علينا .



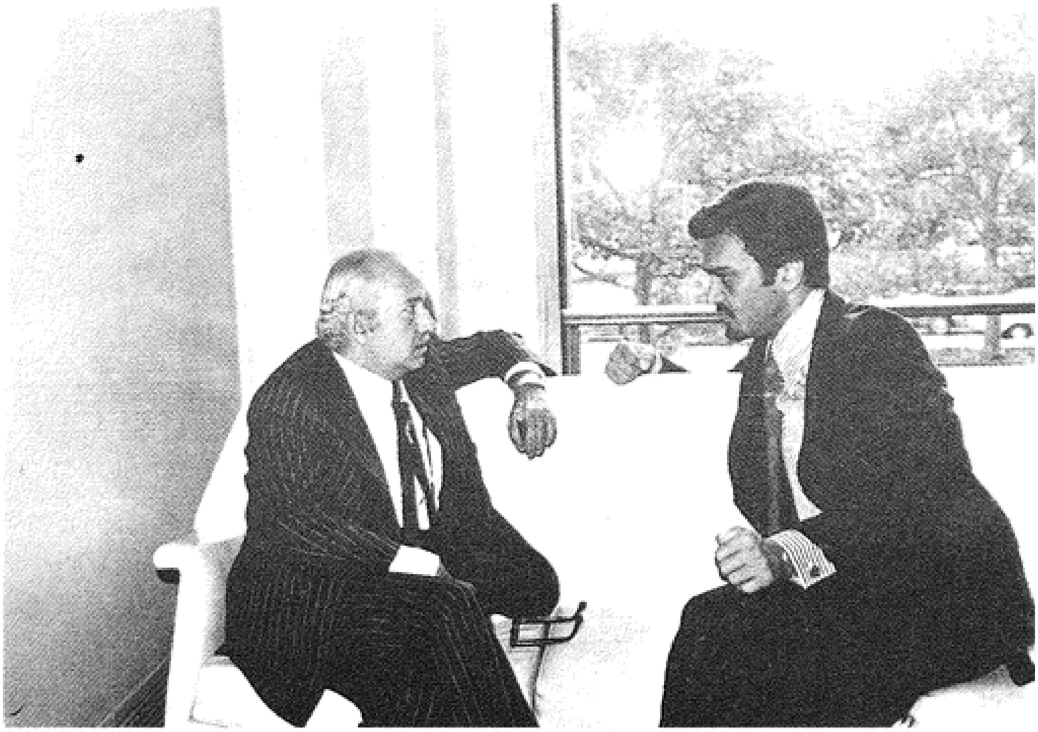
الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين السيد عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا اسماعيل فهمي



ياسر عرفات واسماعيل فهمي



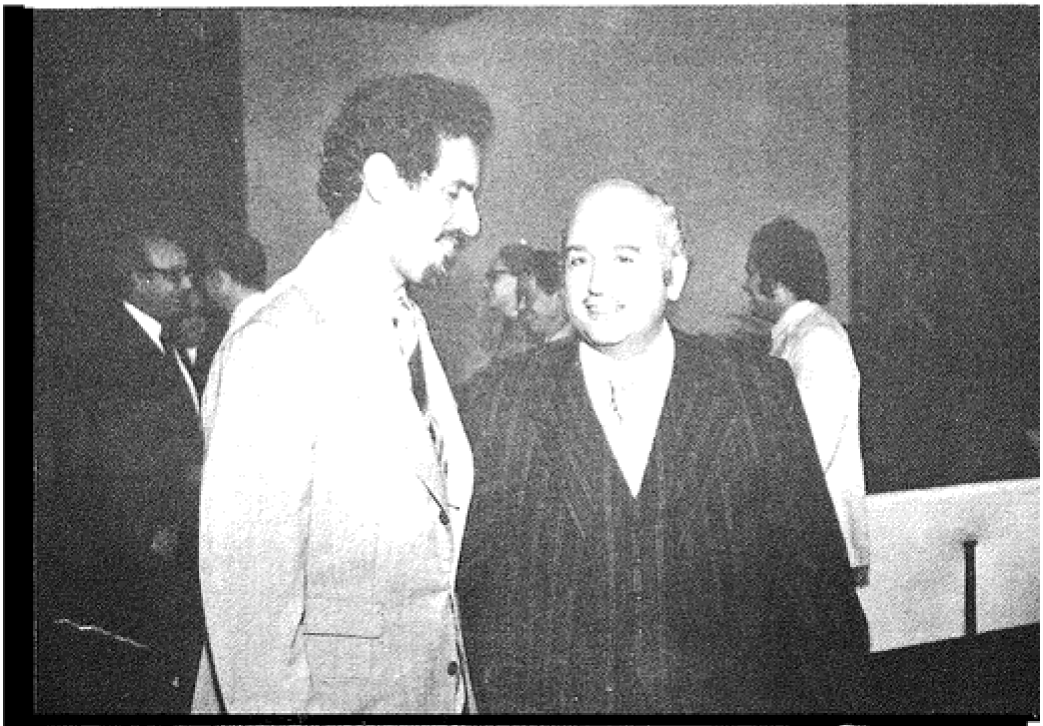
عبد الحليم خدام واسماعيل فهمي



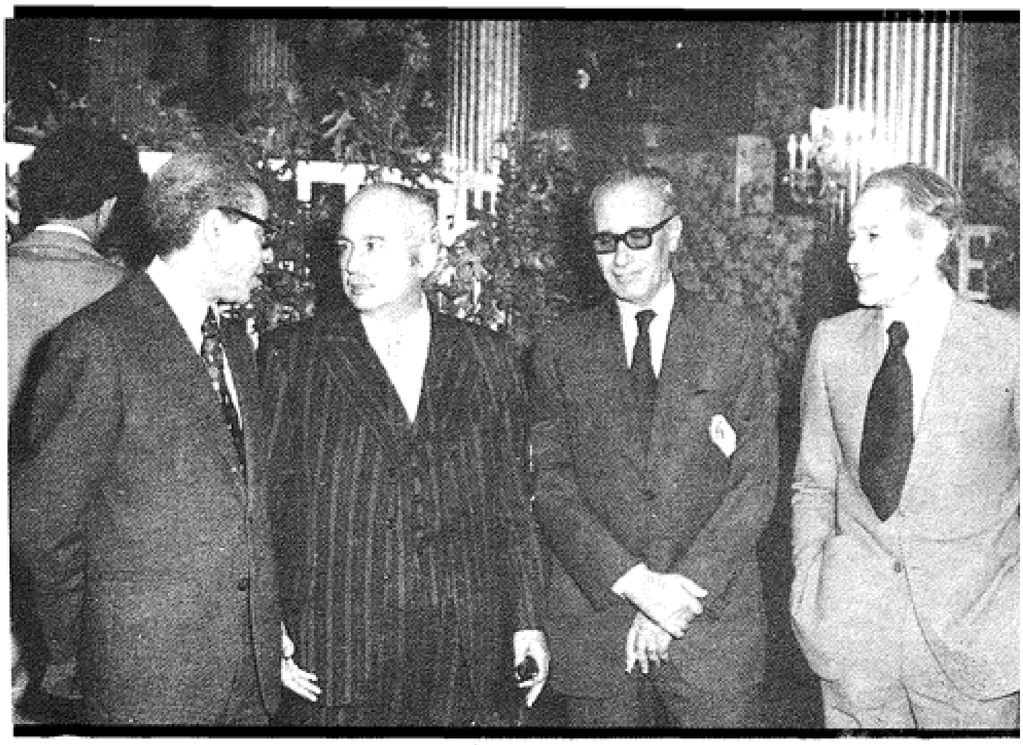
اسماعيل فهمي وسمو الأمير سعود بن فيصل وزير خارجية المملكة السعودية



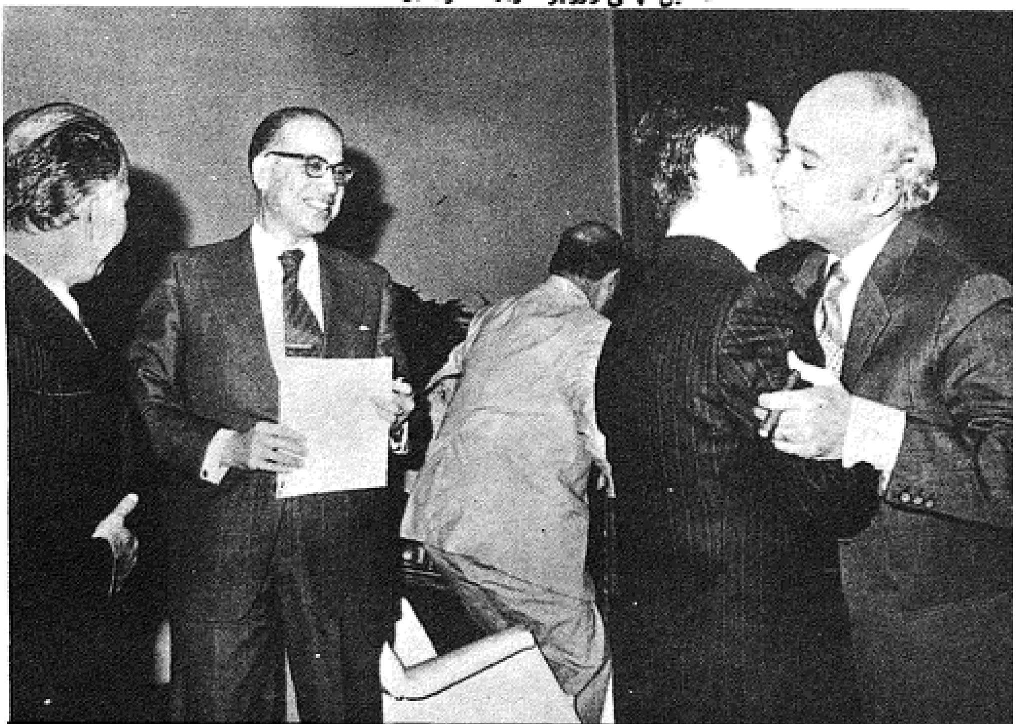
اسماعيل فهمى والوزير الشيخ زكى اليمانى وزير الطاقة فى المملكة السعودية



الشيخ أحمد السويدى وزير خارجية دولة الامارات سابقا واسماعيل فهمى



اسماعيل فهمى ووزير خارجية المغرب بوسته



عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية واسماعيل فهمى والسيد عصمت عبد المجيد



الجانب المصرى : الرئيس السادات ، نائب الرئيس حسنى مبارك ، نائب رئيس الوزراء اسماعيل فهمى وأسامة الباز
الجانب الأمريكى : سايروس فانس وزير خارجية أمريكا ، فيليب حبيب مساعد وزير الخارجية ، هرمان ايلتس السفير الأمريكى ف



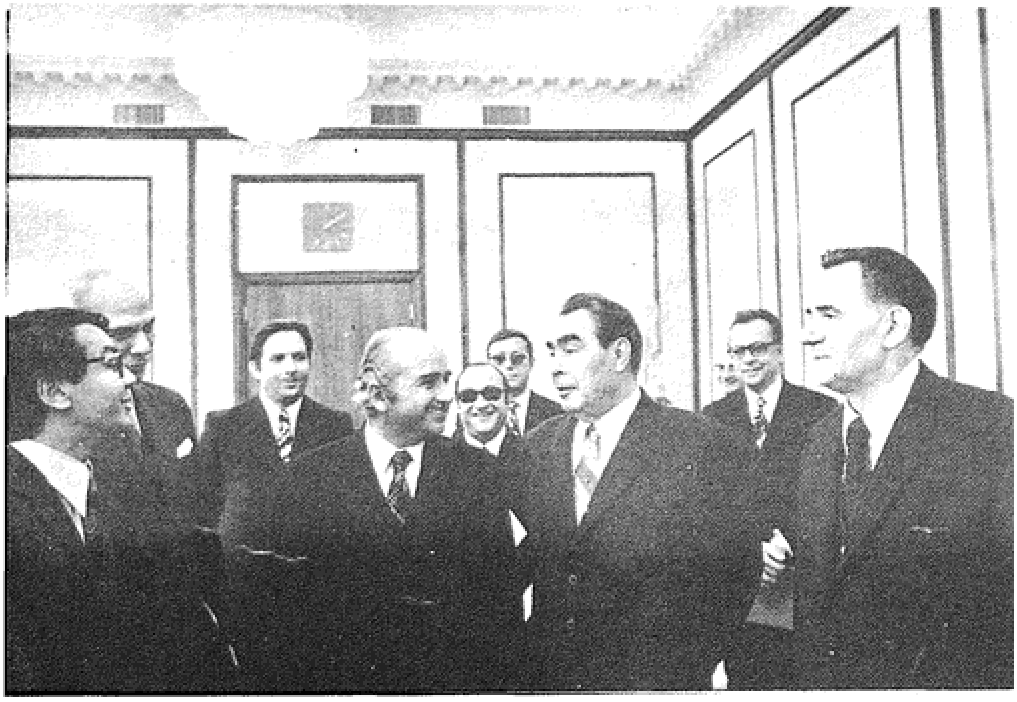
ير الحبيب الشطى أمين عام المؤتمر الإسلامى الوزير بوسته والسيد محمود رياض امين عام الجامعة العربية سابقاً واسماعيل فهم



اسماعيل فهمي ـ نيكسون ـ كيسنجر



الرئيس كارتر واسماعيل فهمي



الرئيس برجنيف ووزير الخارجية جروميكو اسماعيل فهمي وحافظ اسماعيل سفير مصر في موسكو



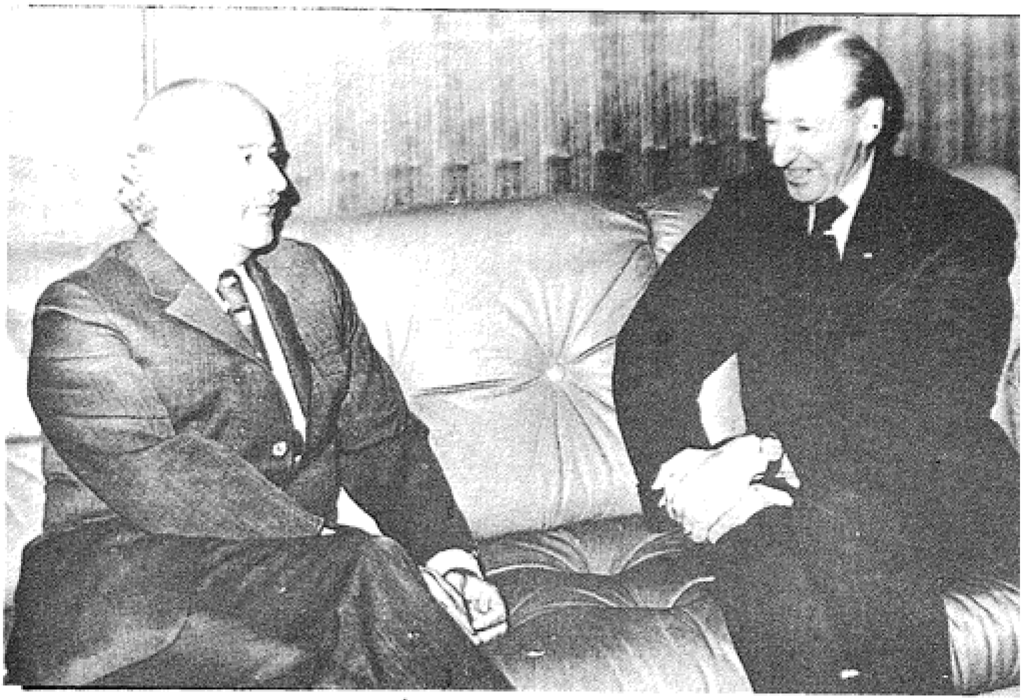
اسماعيل فهمي وجروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي.



جيمس كلاهان وزير خارجية بريطانيا واسماعيل فهمى



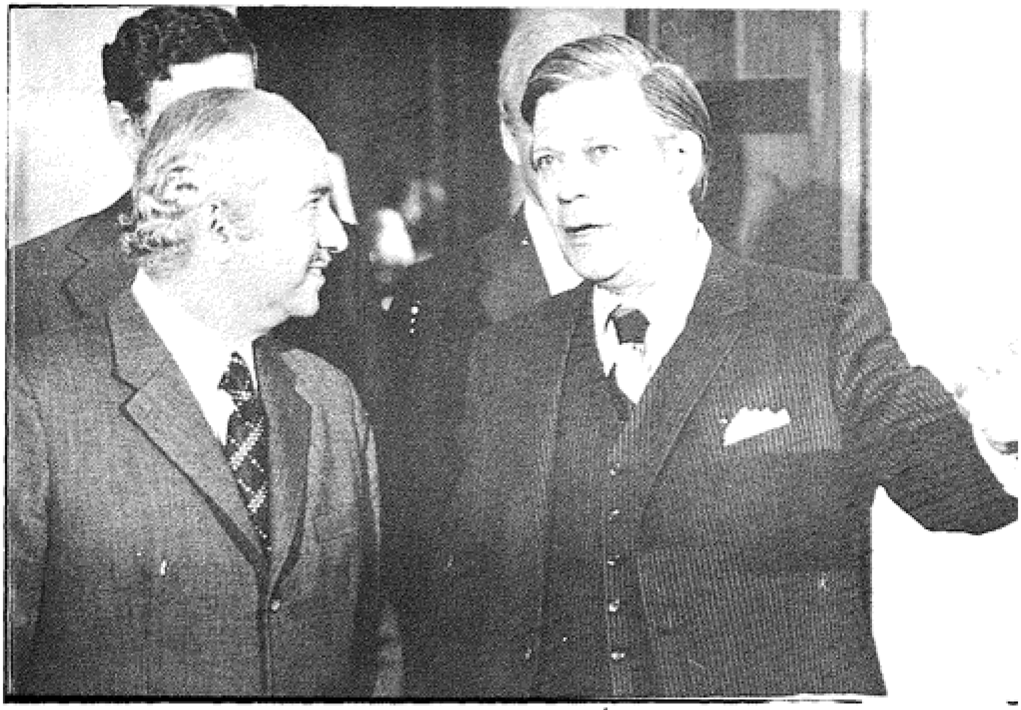
الشيخ جابر أحمد الصباح ونائب رئيس وزراء الكويت واسماعيل فهمى



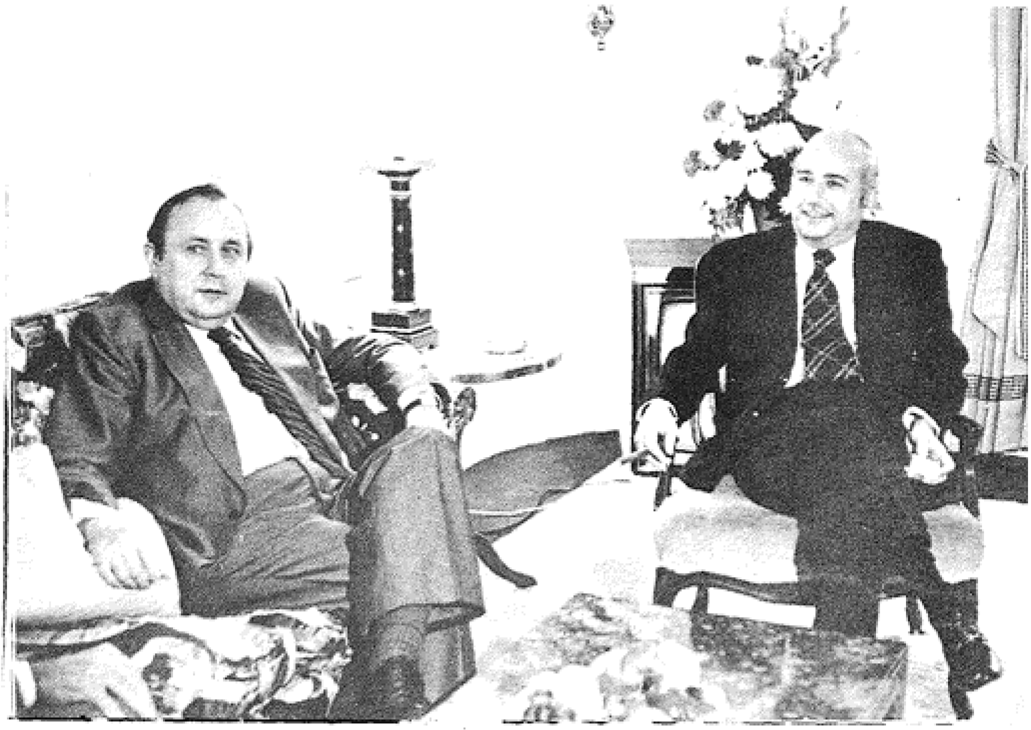
اسماعيل فهمى وكورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة



الجنرال انزموسلاسفيو قائد قوات الطوارىء واسماعيل فهمى



المستشار الألماني السابق هلموت شميدت واسماعيل فهمي



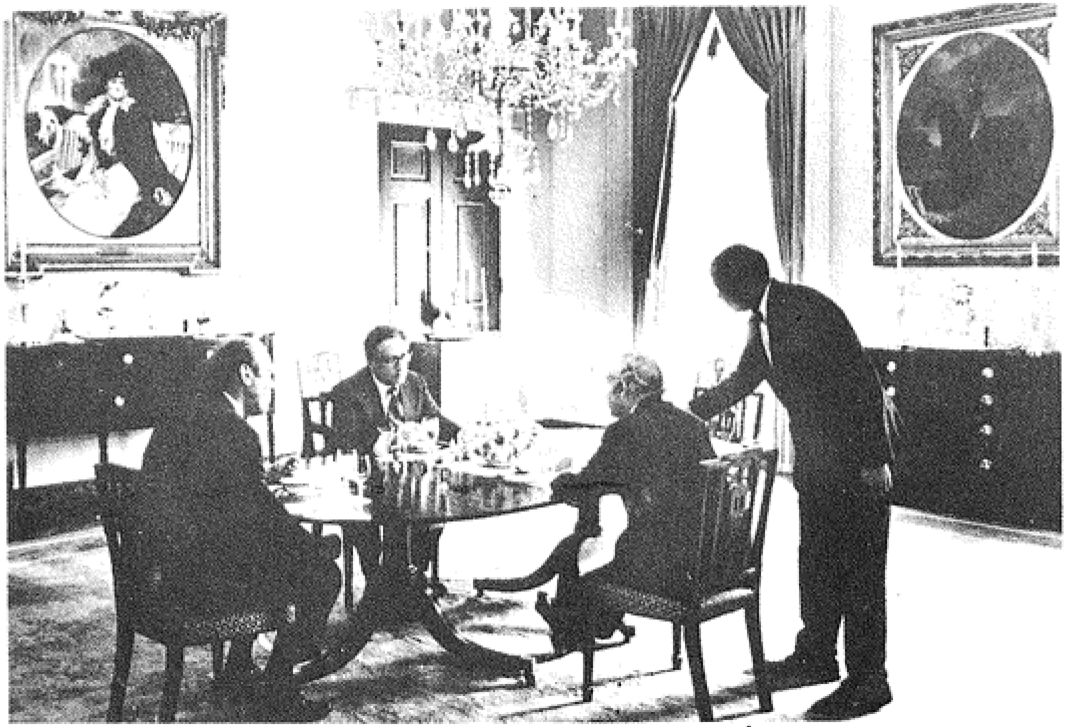
اسماعيل فهمي وجنشر وزير خارجية المانيا الاتحادية



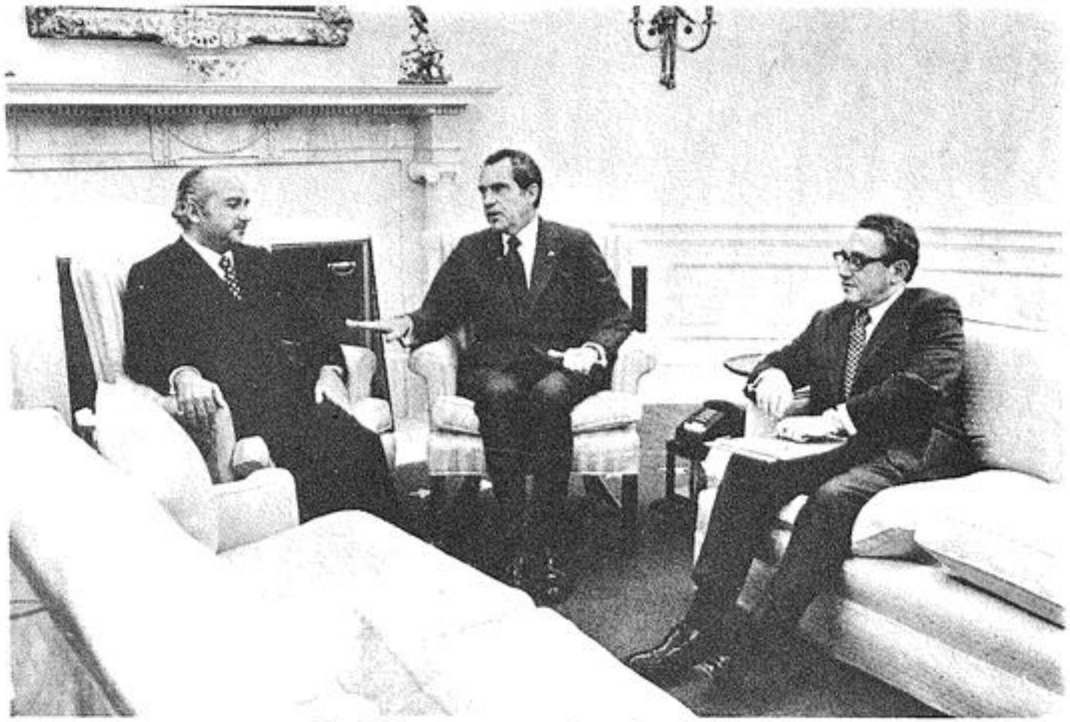
جروميكو واسماعيل فهمي



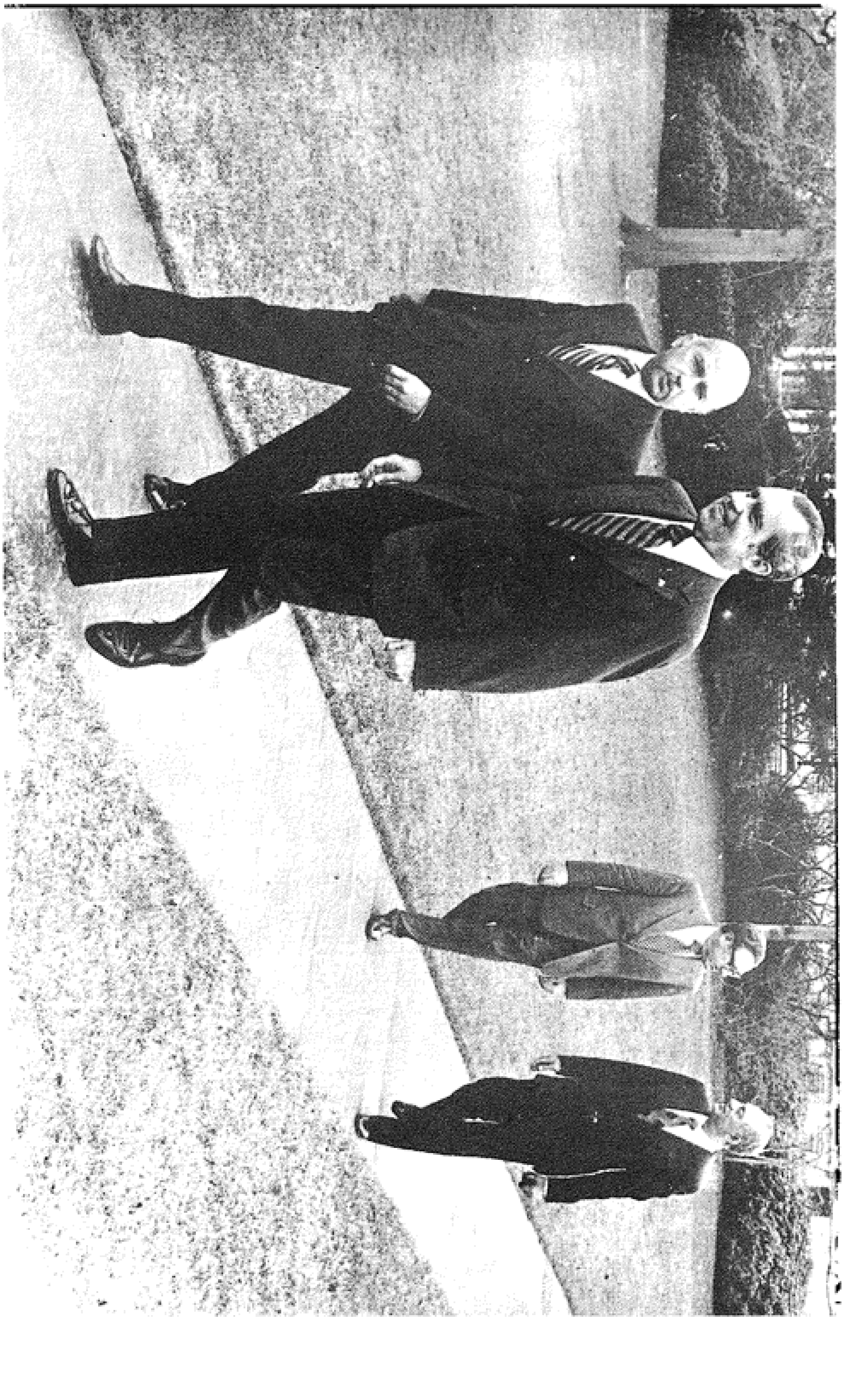
سيروس فانس وزير خارجية أمريكا واسماعيل فهمي



الرئيس الأمريكي فورد وكسينجر واسماعيل فهمي على مائدة افطار عمل

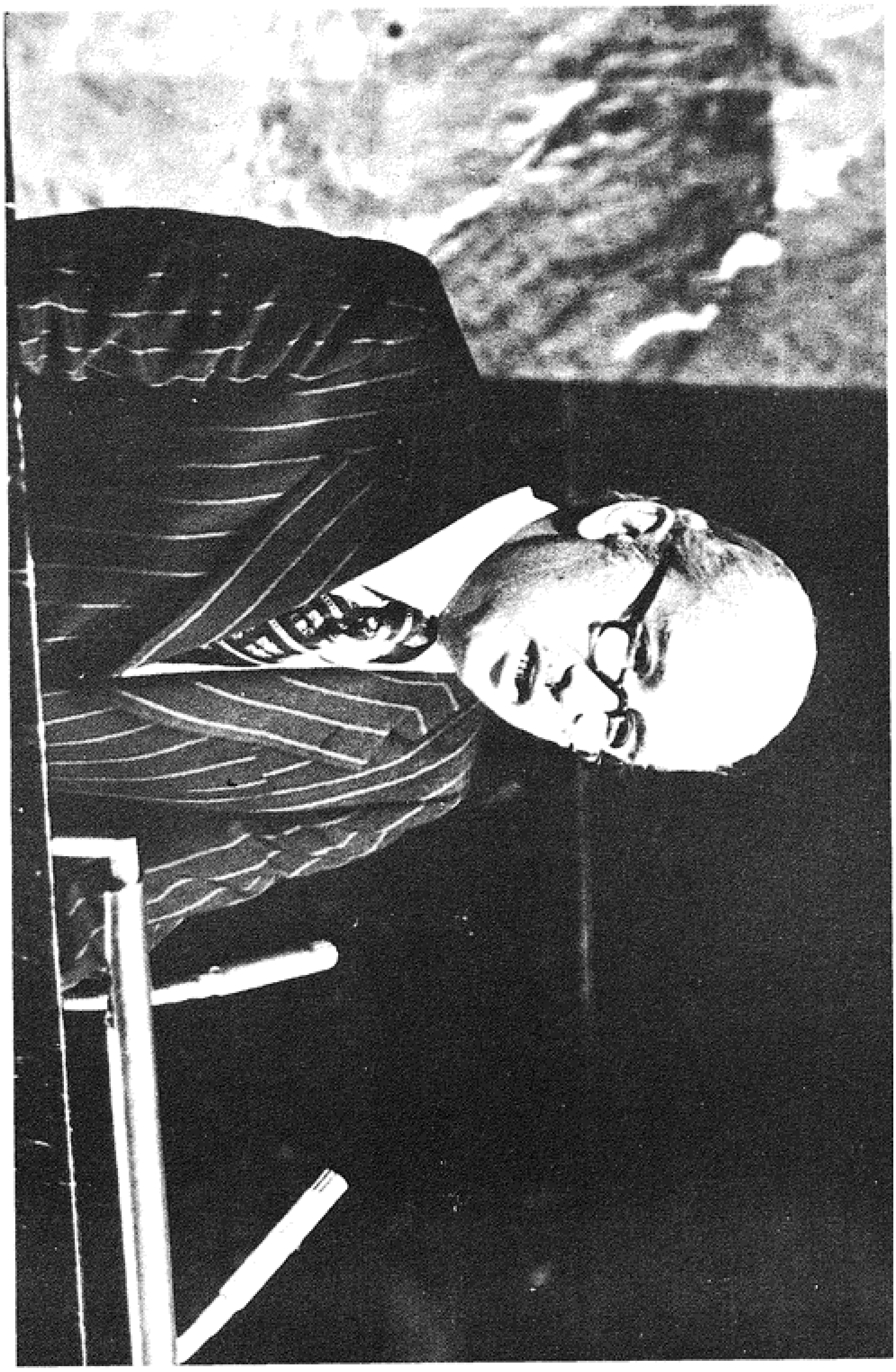


الرئيس الأمريكي نيكسون وكيسنجر وزير خارجيته واسماعيل فهمي





الرئيس الأمريكي فورد وكيسنجر وزير خارجيته واسماعيل فهمي



الفصل الأول

السادات متى وكيف تقابلنا

أتت بداية عام ١٩٧٢ لمصر بتوتر شديد ، وازمة داخلية فى البلاد ؛ **فبعد أن فشل الرئيس السادات فى الوفاء بوعده** بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم واجه انخفاضا يتزايد بسرعة فى شعبيته فى الداخل ، وقد **كانت هذه الشعبية منخفضة بالفعل** . وتحدته سلطة الطلبه وعمال المصانع الذين كانوا يواجهون وضعا اقتصاديا سيئا . ولم تكن مشكلات مصر الداخلية ــ ومعها وضع الحرب على الجبهة مع اسرائيل ــ تغذى الأمل . كان عناد إسرائيل يمنع التقدم نحو السلام ، وأُحْرِجَ الساداتُ أكثر من مرة لتردد الاتحاد السوفيتى فى تزو يد مصر بالسلاح الكافى لتحر ير الارض المحتلة . وكان من الضرورى إجراء تحو يل كامل لسياسات مصر الداخلية والخارجية وأولو ياتها ، و بطبيعة الحال كان من المتعين أن توضع فى الاعتبار الظروف والمشاغل الدولية السائدة . ومن الجدير بالملاحظة أن الاولو ية القصوى فى الساحة الدولية فى ذلك الحين كانت توجه إلى فيتنام واجتماع القمة الذى كان يعتزم عقده بين الرئيس نيكسون والرئيس بر يجنيف بينما كان الشرق الاوسط يعتبر ذا أهمية ثانو ية بالرغم مما يسببه من مضايقات .

ورتب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام لعقد ندوة فى مايو عام ١٩٧٢ لمناقشة اجتماع القمة المرتقب على ضوء قرار الولايات المتحدة المفاجىء بحصار، ووضع ألغام حول ميناء هايفونج فى فيتنام . ودُعِىَ للمشاركة فى الندوة مثقفون مصر يون من مؤسسات حكومية وغير حكومية وقد حضرت هذه الندوة بصفتى وكيلا لوزارة الخارجية فى ذلك الوقت .

وكان الرئيس نيكسون قد قرر محاصرة وزرع الغام حول ميناء « هايفونج » قبل أيام قليلة من افتتاح اجتماع القمة الامريكى السوفيتى فى موسكو. وكان هذا القرار عملا استفزازيا للغاية، وهو فى اعتقادى عمل خطير كان يقترب من شفا الحرب. كان عملا خطيرا وانما محسوبا يمثل تحديا فريدا من حيث النوع والتوقيت، اذا اخذنا فى الاعتبار ميزان القوى فى ذلك الحين والمفاهيم الاستراتيجية الكامنه لدى القوتين العظميين. وكان رأى المشتركين فى الندوة أن اجتماع القمة سوف يلغى أويؤجل بسبب قرار الولايات المتحدة. وكنت الوحيد الذى يرى رأيا مختلفا مفاده: أنه باعتبار الوضع الدولى العام ورغبة القوتين العظميين فى الوفاق فسوف يتم اجتماع القمة كما كان مقررا، وقد حدث هذا بالفعل. وعلى العموم كانت الأحداث الداخلية وتأثرها بالسياسة الدولية يمليان علينا وجوب مناقشة عدد كبير من المشكلات الدولية والاقليمية فى هذه الندوة. وكان من المحتم أن يؤدى بنا هذا إلى تقييم موسع لأزمة الشرق الأوسط وإعادة تقييم العلاقات المصرية مع القوتين العظميين، وخاصة مع الاتحاد السوفيتى حيث كانت العلاقات مع الولايات المتحدة غير موجودة تقريبا. وتأسيسا على هذه النقطة بالذات كان طبيعيا أن تتركز المناقشات كلية على سياستنا الخارجية. وكنت قد فكرت كثيرا فى هذه القضايا فانتهزت تلك الفرصة لأعلن عن أفكارى. فاوضحت أنه من المتعين أن يعاد تقييم الموقف الكلى فى الشرق الأوسط، وأنه لايمكن أن تظل مصر تتذبذب فى حالة « اللاسلم واللاحرب » التى تحفها المخاطر. وقد التقط آخرون هذا الاصطلاح فيما بعد وأصبح يستخدم مرارا فى وصف الوضع فى الشرق الاوسط. وكانت الضغوط الداخلية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية تجعل التغيير أمرا محتما غير أنه كان يتعين التخطيط بدقة لأى تحرك جديد، كما كان يلزم ايضا أن نضع فى إعتبارنا علاقتنا مع القوتين العظميين والموقف السياسى حيالها. وركزت على أن الوقت قد حان لأن ننظر فى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى بصورة موسعة فنقوم بتقييم مزايا وعيوب هذه العلاقة ثم نواجه الزعامة السوفيتية بعد هذا صراحة بفكرتنا عن كيفية إعادة تشكيل وتوجيه علاقتنا معه.

وقلت إن القوتين العظميين تساهمان فى استمرار وضع حالة « اللاسلم واللاحرب » ؛ لأن مهمة التوصل إلى تسوية شاملة فى الشرق الاوسط لم تكن ذات أولوية كبيرة فى جدول اعمالها ، وكان من المحتمل أن يصل الوفاق بهذه الاولوية إلى أدنى من هذا حيث إن القوتين العظميين سوف تكونان مشغولتين اكثر بضمان تقاربها الجديد فوق كل شيء آخر . وسوف يصبح السوفيت خاصة أقل رغبة فى تزويد مصر بالأسلحة التى تحتاجها للمواجهة مع اسرائيل . ولكن بدون هذا التصادم فلن يكون لدى القوتين العظميين حافز للعمل على إحلال سلام شامل فى الشرق الاوسط واقترحت على المشتركين فى الندوة بأن نركز على تحليل أسباب وضع « اللاسلم واللاحرب » ، وكيف يتأثر هذا الوضع بالمصالح المتضاربة للقوتين العظميين ، وأضفت قائلا بأنه يجب على موسكو أن تفهم أننا لن نقبل هذا الوضع إلى مالانهاية ، وقلت « إذا كان السوفيت لايعون بالفعل أن مصر — مدعومة بالعالم العربى — ترفض الطريق المسدود لحالة « اللاسلم واللاحرب » وأنها تتجه نحو مواجهة مع اسرائيل ؛ فإنهم يقعون فى خطأ ضخم فى حساباتهم ، وإننى مقتنع بأنهم فى موسكو يعرفون ما أشير إليه » .

وعلى أية حال كادت حالة « اللاسلم واللاحرب » تصل بنا إلى عملية موت بطىء من خلال تبديد واستنزاف تدريجيين لموارد مصر . واقترحت أن ننهى هذه العملية بأن نقوم إذا دعت الضرورة بمبادرة عسكرية لإحياء الأزمة مرة اخرى واستطردت أقارن الفروق والفوائد واحتمالات العمليات العسكرية الشاملة أوالمحدودة . غير أننى أضفت أنه يتعين قبل الشروع فى مثل هذا العمل أن نحلل بدقة ثم نعبىء كل مواردنا وموارد العالم العربى بأسره . وتناولت بتفصيل خاص أهمية استخدام البترول كسلاح سياسى رئيسى حيث ننتفع بمورد مهمل ذى إمكانيات ضخمة .

ووجد المشاركون فى الندوة أنفسهم وقد اسروا بهذا التحدى للسياسة التى كنا ننتهجها منذ سنوات ، وأعرب الجميع عن آرائهم بصراحة وتحديد واضح كوطنيين مصريين حقيقيين دون إعتبار لما قد يترتب عن هذا بالنسبة لمستقبلهم . كانت

هذه الندوة أول مناقشة صريحة مفتوحة للسياسة المصرية الخارجية والاختيارات المفتوحة أمامنا منذ عام ١٩٥٢ . ويجب أن يكون واضحا أن هذه المناقشة لم يكن المقصود بها انتقاد الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، بل لقد كانت محاولة لإعادة النظر فى مصالح مصر الخاصة ، ولدعوة الاتحاد السوفيتى لإعادة النظر فى موقفه وسياسته تجاه مصر حتى يمكن لعلاقتنا أن تخدم مصالح البلدين و بالتالى تصبح أقوى . غير أنه فى أثناء المناقشة إتضح ايضا لنا أنه لاينبغى أن نستبعد إعادة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، ولم تكن لدينا علاقات تذكر معها فى ذلك الحين . ولم يكن بمقدور مصر و ببساطة أن تتجاهل إحدى القوتين العظميين ؛ فتصبح معتمدة كلية على القوة الاخرى .

وقد نشر ماتوصلت إليه الندوة . وكان هذا أول تقييم جاد للوضع ينشر فى مصر ليثير كثيرا من الإهتمام على الصعيد الدولى ، وخاصة فى الشرق الاوسط حيث نتج عن هذا التقييم مناقشات وتعليقات واسعة النطاق وأحدث اهتماما خاصا كأول تحد صريح وأمين ينشر للسياسات التى استقرت . وكنا نتوقع أن يؤدى نشر مناقشات الندوة الى خلق الكثير من الاهتمام ، وكنا نتوقع المشاكل ايضا لأن الرئيس السادات كان قد أعلن فى أوائل مايو فى خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب : « سوف أتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا الحليف الرئيسى لمصر بدلا من عدوها الولايات المتحدة » .

و بينما كنت أقرأ مدونة الندوة قبل نشرها طلبت من إبنى الاكبر حامد أن يقرأها ويخبرنى برأيه فيها ففعل ، وكان تعقيبه الوحيد « أبى : إن هذا سوف يجلب المتاعب » فطلبت منه أن ينحى هذه الناحية جانبا وسألته « كشاب مصرى تخرج فى الجامعة وحصل على بعض التعليم الأجنبى وأتم خدمته العسكرية ، هل تعتقد أم لا تعتقد أنه ينبغى أن يكون للشعب المصرى الحق فى أن تُطْرَحَ الحقيقةُ أمامه وأن يُمْنَحَ الفرصة فى أن يدرس الموقف ثم يختار — إذا كان ذلك ممكنا — الطريق الذى يعتقد أنه مناسب » ؟ ، وكانت إجابته الموجزة المحددة هى « إمضى قدما » ووافقت على نشر نص الندوة .

وحاز نشر الندوة المزيد من الاهتمام لأنه كان هناك افتراض عام بأن اشتراكى فيها كان يمثل موقفا رسميا للحكومة . فلم يكن أحد يستطيع التصديق حقا بأن كلمات تختلف عن الموقف المعلن للحكومة يمكن أن تقال علنا إلا بموافقة السادات . ومن ثم كان من المعتقد أن السادات أراد أن تكون هذه الندوة وسيلة تنشر من خلالها بصورة غير رسمية سياسة جديدة . وأصبح هذا الافتراض أكثر قابلية للتصديق عندما لاحظ الناس أننى لم أفقد منصبى عقب نشر ماقلته فى صحيفة الأهرام .

وكانت هذه وأشاعات أخرى : كاذبة تماما ، فلم أكن حتى ذلك الوقت قد قابلت السادات ، وعلاوة على هذا كنت قد دعيت للاشتراك فى الندوة قبل ثلاث ساعات فحسب من موعد بدئها ، ولم يكن لدى الوقت الكافى لإعداد نفسى ، ناهيك عن ترتيب ما سأقوله مع أى شخص .

وقد افترض السوفيت ايضا أن الندوة تمت بايعاء من الحكومة وقدموا إحتجاجا رسميا ، ونجم عن هذا أن قرر الدكتور مراد غالب وزير الخارجية تقديم مشروع قرار جمهورى للرئيس السادات ليوقعه مفاده إعفائى من مسئولياتى كوكيل للوزارة للشئون الخارجية على أن أظل فى الوزارة سفيرا . ويمكن فهم موقف الدكتور غالب بعد أن قضى سنوات كثيرة كسفير لمصر فى موسكو وكان يعتبر نفسه أحد اعمدة العلاقات المصرية السوفيتية . وعندما أحتج الاتحاد السوفيتى بشأن الندوة شعر الدكتور غالب بأنه مضطر إلى إقصائى باعتبارى المسئول الأساسى عن هذا الخط الجديد ، وذلك على الرغم من أنه خلال حديث تليفونى معى أشاد بالتقييم ، وبـاقتراحاتى ، وأمطرها مديحا ؛ فقد قال لى إن « هذا أفضل تحليل قرأته منذ فترة طويلة » . وعلى أية حال فعندما قدم الدكتور غالب القرار للسادات لتوقيعه رفض الرئيس أن يوقعه . وكان السادات قد قرأ حينذاك ما قلته فى الندوة وأعجب فيما يبدو بالأفكار التى طرحتها ، وكانت النتيجة ليس فقط عدم اعفائى من مسئولياتى ، ولكن ايضا بدأ السادات فى تنفيذ بعض المقترحات التى طرحت فى الندوة . كان هذا على الأقل تقدير الدكتور محمود فوزى الذى كان نائبا للرئيس

فى ذلك الوقت ، فقد قال لى بعد إنقضاء شهرين على نشر الحوار : « لقد بدأ السادات فى تنفيذ السياسات التى عرضتها فى الندوة » . ولم تكن أمامى وسيلة أعرف من خلالها ما إذا كان هذا واقعا بالفعل ، حيث لم أكن حتى ذلك الوقت ضمن الدائرة الداخلية للسادات . وعلى أية حال لم يكن ثمة سبب يدعونى لأشكك فيما قاله الدكتور محمود فوزى ؛ لثقله السياسى ، وخبرته الطويلة . وقد حدث بالفعل أن بدأت سياسة السادات الخارجية فى التحول إلى الإتجاه الذى إقترحته .

وبدأت عملية إعادة تقييم جديدة لعلاقة مصر بالقوى العظمى ، وقد سهل هذا بلا شك أنه كانت للسادات مشاكل مع السوفيت منذ توليه السلطة . كان السوفيت فى البداية يفضلون على صبرى على السادات ، وبعد خلاف السادات مع على صبرى بدأ أنهم قد قبلوا السادات ولكنه ظل يشك دائما فى حقيقة قبولهم هذا . وكان موقفه حيال السوفيت دائما هو عدم الثقة فأسرع إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى مايو عام ١٩٧١ . وقد دفعت المشكلات مع السوفيت السادات إلى إقامة بعض الجسور مع الولايات المتحدة . فكانت كل الاتصالات معها سرية وعديدة . وهكذا صادفت نتائج الندوة هوى لدى السادات . وبينما لم تدفعه إلى التحرك فى إتجاهات جديدة تماما ؛ فانها قدمت بالتأكيد صورة اكثر وضوحا ، كما طرحت الاسس الاستراتيجية العريضة لسياسة مصر الخارجية .

وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى طرد الخبراء العسكريين السوفيت الذين كانوا يعملون فى الجيش المصرى ، ولم تكن هذه خطوة اقترحتها بالتحديد ، غير أنه يتعين على أن أعترف بأن قرار السادات كانت له نتائج إيجابية على المدى الطويل . وقد كان من المحتم أن يغضب هذا القرار الاتحاد السوفيتى . ولقى وفد أرسله السادات إلى موسكو بعد قراره هذا مباشرة ليوضح لهم أنه لايقصد قطع كل الصلات إستقبالا باردا.إلا أن أحد أعضاء هذا الوفد وهو رئيس المخابرات العامة

الفريق أحمد اسماعيل إستطاع أن يجرى محادثات مثمرة مع رئيس جهاز المخابرات السوفيتية « اندربوف » خليفة بريجنيف . وبعد هذا بشهور قليلة أصبح الفريق احمد اسماعيل وزيرا للدفاع ، ورأس وفدا بصفته هذه إلى موسكو فى مارس ١٩٧٣ ، ونجح فى الاتفاق بشأن صفقة اسلحة كبيرة . وكان من الواضح أن السوفيت فهموا ماتقصده مصر من أنه لايمكنهم الإستخفاف بها وأنه يتعين عليهم أن يقوموا بأعمال إيجابية للمحافظة على العلاقات الطيبة معها . وعلى الرغم من أن الثلث فقط من الاسلحة التى وعدوا بها سُلِّمَ بالفعل فإن هذا كان كافيا لمصر لتشن حربا ضد اسرائيل فى اكتوبر عام ١٩٧٣ . ولم تسلم بقية الأسلحة إلا بعد هذا بسنتين كما سوف نرى فيا بعد . وكانت هناك فائدة أخرى لطرد السوفيت وهى أنه من الممكن لمصر أن تبنى الثقة فيها كقوة عسكرية تستطيع تحدى اسرائيل باعتمادها على نفسها ، وظهر ذلك خلال حرب أكتوبر .

لأنه لوظل السوفييت يعملون مع الجيش المصرى حتى الحرب ؛ فإن ماحققناه من نصر سوف ينسب إليهم بكل تأكيد .

وبالتوازى قام السادات ببعض الخطوات لتوسيع صلاته مع الولايات المتحدة . فقد سافر حافظ اسماعيل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة ليقابل كيسنجر ونيكسون فى فبراير عام ١٩٧٣ ثم قابل كيسنجر مرة أخرى فى باريس فى مايو . كما ان ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات فى يوليو عام ١٩٧٢ .

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الندوة أثر كبير على مستقبلى الشخصى لأنها جذبت إلى اهتمام السادات مما أدى فى النهاية إلى تعيينى وزيرا للخارجية . وحتى ذلك الوقت لم أكن مشتركا فى نظام عبدالناصر أوالسادات ، وكدبلوماسى محترف كنت قد عينت فى الخارج طوال عهد عبدالناصر ولم أقابله شخصيا أبدا على الرغم من أننى كنت أستدعى إلى القاهرة فى بعض الأحيان من أجل أن

يستشيرنى أحد أعضاء مجلس الثورة ، و بالفعل حدث أن طلب منى أحدهم حين عين فى منصب هام أن اعود الى القاهرة واصبح مساعده الشخصى للشئون الخارجية . وكان المنصب مغر يا من حيث مستواه وامتيازاته الاخرى ، ولكننى قررت عدم قبوله لانه كان لدى تحفظات بشأن النظام الذى كان سائدا فى عهد عبدالناصر ، ولم أرغب أن اكون مشتركا بصورة وثيقة فيه .

وقد رفضت منصبا آخر فى سنوات حكم عبدالناصر . وسوف أسرد هذه الحادثة هنا لأنها تكشف عن الكثير من السياسات التى كان عبدالناصر ينتهجها فى تلك الفترة . ففى أواخر عام ١٩٦٠ استدعيت إلى القاهرة للاستشارة ، ولكن عندما وصلت إليها أبلغت أن عبدالناصر وافق على طلب « لباتر يس لومومبا » الذى كان حينذاك رئيسا لوزراء جمهور ية الكونغو بأن ترسل له مصر مستشارا للسياسة الخارجية ، وقد اختارنى لهذا المنصب . ويجدر أن نذكر أن مصر كانت فى هذه المرحلة قد قررت أن تلقى بثقلها وراء « لومومبا » فى محاولاته للسيطرة على البلاد ، وكانت مصر قد اقامت بعثة دبلوماسية وعسكر ية كبيرة فى « برازافيل » ، واكثر من هذا كان عبدالناصر قد قدم جنودا مصر يين لقوات الأمم المتحدة فى الكونغو؛ وقد دهشت وانزعجت فى نفس الوقت لهذا التعيين . ولم يكن عبدالناصر يعرفنى بصفة شخصية . وكنت أرى انه من الغر يب أن يختارنى لمثل هذا المنصب الحساس دون التشاور معى ودون أن يعرفنى . وعندما أثرت هذه النقطة قيل لى إن الرئيس « يعرف الجميع » ، غير أننى كنت منزعجا جدا لأساليب عبدالناصر لأنه أبلغ لومومبا بهذا التعيين دون ان يعرف رد فعلى ، و بالإضافة إلى هذا كان من الواضح أنه لم يرد على خاطر عبدالناصر أومن حوله أنه يجب أن يتأكدوا من أن المستشار الذى يرسلونه إلى لومومبا سوف يوافق على السياسة التى يفضلها عبدالناصر ـ وهى جعل لومومبا زعيما راديكاليا ، وكنت شخصيا أعتقد أن عبدالناصر يشجع لومومبا على التقدم على طر يق يؤدى إلى كارثة . فاذا عملت كمستشار « للومومبا » فلن أستطيع سوى أن أقترح أن ينتهج « لومومبا » سياسة معتدلة ، وشرحت هذا لمسئول الحكومة الذى نقل إلى رسالة عبدالناصر وقد وجدت صعوبة بالغة فى شرح المشكلة له ، فلم يكن يعتقد أنه من

الممكن لمستشار بعينه عبدالناصر أن يفكر في سياسات اخرى غير تلك التي يفضلها عبدالناصر . ونجحت في توصيل وجهة نظرى التي نقلها محدثي الى الرئيس الذى قام بدوره بإلغاء تعييني . ولم اندم أبداً على قرارى هذا ؛ فبعد فترة قصيرة سقطت الكونغو في فوضى شاملة واطيح « بلومومبا » الذى اغتيل في وقت لاحق .

أما السادات فلم يكن احد أعضاء مجلس الثورة الذين تعاملت معهم في تلك الفترة ، وفي الواقع لم أره إلا مرة واحدة على مأدبة غداء رسمية أقامها السفير السوفيتي في القاهرة . وكانت هذه فيما هو مفترض مجرد حدث إجتماعى ، غير أن السادات لم يكن اجتماعيا بالمرة حيث كان يجلس صامتا يتناول طعامه و يتجاهل جيرانه . وفي نهاية الغداء ألقى كل من السفير السوفيتي ووزير الخارجية المصرى كلمات قليلة عن العلاقات بين بلديهما ، وفي ذلك الوقت فقط وحين افترض الجميع أن المناسبة الاجتماعية قد انتهت وقف السادات وألقى كلمة طويلة غير مرتبة عن العلاقات السوفيتية المصرية ، وأشاد بالمساعدات التي قدمها السوفيت إلى مصر ليصل في النهاية إلى نتيجة فحواها أن الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا هم الاصدقاء الوحيدون لمصر . وكان هذا غريبا من ناحية السادات خاصة أن المناسبة لم تكن تحتاج لأن يلقى خطبة . كما دهشت أيضا لان السادات كان العضو الوحيد من مجلس الثورة الذى يحضر هذا اللقاء ، واستفسرت عن هذا وقيل لى : إن عبدالناصر فوض للسادات في تلك الفترة أن يحافظ على الإتصالات الوثيقة بالسوفيت ، وأن يلتقى بهم في السفاره اسبوعيا لمناقشة أية قضايا قد تظهر في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي . ولم تؤد هذه الاتصالات الوثيقة في عهد عبدالناصر فيما يبدو إلى تحسين علاقات السادات مع السوفيت فيما بعد .

وفي الواقع أن السادات لم يحب أن يثق أبدا في السوفييت ، و بادله السوفيت نفس الموقف بشكل واضح .

و بعد وفاة عبدالناصر بقيت لعدة سنوات خارج الدائرة الداخلية للسادات ، وكنت سفيرا لدى النمسا حين توفى عبدالناصر ، وبقيت في هذا المنصب حتى ١٩٧١ . وكانت السنوات الثلاث التي قضيتها مع أسرتي في النمسا سنوات

مثمرة بهيجة . وكان لى اصدقاء كثيرون لانني كدبلوماسي فى الامم المتحدة ساعدت على إنشاء وكالة الطاقة النووية الدولية فى فيينا ، وعينت فيا بعد محافظا فى مجلس إدارتها . وهكذا سمح لى منصبى كسفير لدى النمسا أن اجد صداقات كثيرة قديمة ، وأن أكون صداقات جديدة . وقد بدأت علاقتى بالمستشار « برونو كرايسكى » عندما كان رئيسا للحزب الاشتراكى النمساوى المعارض ، وأصبحت العلاقة أكثر قربا حين أصبح مستشارا . وقد ظل يحتفظ بإخلاصه وصراحته فى منصبه الجديد تماما مثلما كان عضوا فى المعارضة . وكانت صراحته وإخلاصه واهتمامه الحقيقى بالسلام والعدل هى العوامل الرئيسية التى وضعت النمسا على الخريطة السياسية لاوروبا على الرغم من حجمها الصغير . وفى النمسا أقمت أيضا علاقة وثيقة مع كورت فالدهايم الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ومع « رودولف كيرشليجر » الذى خلف فالدهايم عندما عين الأخير سكرتيرا عاما للامم المتحدة ، والدكتور « كيرشليجر » وهو الآن رئيس النمسا — رجل عظيم بالفعل ؛ يمثل النمسا تمثيلا صحيحا .

وقد إستدعيت من النمسا عام ١٩٧١ بناء على طلب محمود رياض الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ثم صار بعد هذا أمينا عاما للجامعة العربية ، وكان يريد منى أن اشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لمساعدته فى إعادة تنظيم الوزارة ، وكان من غير المتوقع أن يوافق السادات على هذا التعيين ؛ وهى مسألة حساسة نوعا لأنها كانت تعنى أننى سوف أرقى قبل زملاء أقدم ، وعلى أية حال قبل السادات توصية محمود رياض . واضطررت إلى مغادرة فيينا فى الحال عائدا إلى القاهرة . وهكذا كنت أعمل فى القاهرة فى وقت الندوة كدبلوماسى محترف وليس كمستشار مقرب من الرئيس . ولكن الندوة غيرت الموقف ؛ ففى البداية سببت لى المشاكل بالتأكيد ، ومن بينها محاولة وزير الخارجية الجديد إقصائى عن منصبى ، ولكن وفى نفس الوقت جذبت الندوة إنتباه السادات إلى أفكارى . وبدأ السادات فى إستشارتى بشأن بعض القرارات وكان يحدث هذا من خلال أطراف ثالثة ، وليس بصفة شخصية مباشرة . وعلى سبيل المثال : أراد السادات معرفة وجهة نظرى فيما يتعلق بالرجوع عن تأييد مصر لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وكان قد قرر هذا من قبل ، ولكن لم يصرح به علنا . وكان يمكن لمثل هذا الرجوع أن يمثل تصلبا فى الموقف المصرى لأن القرار ٢٤٢ كان ينادى بالإعتراف بحق كل الدول فى الشرق الاوسط فى أن تعيش فى سلام . وكما طلب منى : أعددت مذكرة للرئيس السادات أعرض فيها الموقف الكلى ، وأطرح الاختيارات المختلفة المتاحة لنا وعواقبها المحتملة ، وفى النهاية نصحته بأنه لاينبغى الرجوع فى تأييد مصر للقرار ٢٤٢ . وقد قبل السادات الذى لم اكن قد قابلته حتى ذلك الوقت توصيتى ، وظل يذكر هذه الحادثة فى كثير من المرات ليثبت انه متفتح العقل . وديمقراطى حقيقى . **وأعتقد أن أكثر ما أثر فى السادات لم يكن منطقية موقفى ؛ ولكن حقيقة أن شخصا ما جرؤ واختلف معه ، ولقد كان الميل السائد فى مصر للاسف يتجه دائما إلى إيجاد الحجج لتأييد وتمجيد الرئيس ، وقراراته .**

وفى إبريل عام ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع « بون » ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت قبل هذا بسبع سنوات ، عندما أرسلت المانيا الغربية أسلحة إلى اسرائيل . وأختارنى الرئيس لأكون سفيرا لمصر فى بون . وكان هذا المنصب كما فهمت ذاأهمية مزدوجة ، لأن السادات كان ينوى أن يقوى علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال المانيا الغربية . ولم اعرف أبداً شيئاً عما إذا كانت هذه النية لدى السادات بالفعل ؛ لأننى لم أشغل هذا المنصب .

فى ذلك الوقت كان السادات بصدد إجراء تعديل وزارى إستعداداً للحرب مع اسرائيل ؛ الأمر الذى كان يتم الإعداد له بنشاط . وعندما طلبت مقابلة الرئيس لأودعه قبل سفرى إلى « بون » لم يستجب السادات فى البداية لأنه كان مشغولا جدا ؛ فقررت أن اغادر البلاد دون المقابلة الرسمية المعتادة . على اية حال : قرر السادات على حين فجأة إستقبالى ، وذهبت للقائه فى « القناطر » حيث كان يقضى أغلب وقته ، وقضيت معه ساعتين ونصف ساعة بدلا من الدقائق القليله المعتادة فى مثل هذه الز يارات الرسمية .

وكان هذا أول لقاء لى بالسادات ، وقد تميز اللقاء بالصراحة التامة من الجانبين . وأدهشتنى الصراحة التى تحدث بها السادات معى ؛ حيث أخذ يشرح آراءه ، و يطلب معرفة وجهة نظرى حيال مجموعة مختلفة من الموضوعات . ولكننى أدهشته أيضا إذ كنت معه منذ البداية صريحا للغاية حيث قلت له : إننى أقدر كثيرا كل ما فعله من أجلى فى الماضى ، و بدون معرفة سابقة إذ وافق على تعيينى وكيلا للخارجية ، ثم رفض توقيع مشروع القرار الرئاسى بإقصائى عن هذا المنصب ، ثم اختارنى فى النهاية سفيرا لدى ألمانيا الغربية ، ولكننى صارحته بألا ينتظر أن ينتج عن عرفانى بالجميل الموافقة على آرائه طوال الوقت وأوضحت انه إذا تعين أن تستمر علاقاتنا فإننى سوف أبلغه دائما و بصراحة بما اعتقد به تماما على أساس من اقتناعى وضميرى . ولم يكن هذا موقفا جديدا أتخذه ، ولكنه كان موقفاً عميق الجذور داخلى يعود إلى تربيتى ، وفترة شبابى . وأستمع إلىّ السادات فى دهشة وقال : « **إسماعيل : إن هذا غريب جدا ؛ فالكثير من الناس لايقولون لى ماقلته الآن** » .

و بعد ذلك تركز أهم جزء من مناقشتنا على إحتمال نشوب حرب جديدة مع اسرائيل ، وقال لى السادات إنه لايرى مخرجا من الطريق المسدود مع اسرائيل إلا بدء حرب . وناقشنا مزايا وعيوب الفكرة ، ثم طرحنا تفاصيل نوع العمل العسكرى الذى يمكن أن يكون مواتيا بأفضل صورة بالنسبة لمصر . الا أننى تعجبت أنه فى بدء حديثه برر لى قراره بالحرب ذاكرا « إننى أريد أن أوقظ الشعب المصرى » . و يتعين **أن أعترف بأننى صُدِمْتُ إلى حد ما بسبب هذه العبارة ؛ ليس لأننى كنت أعارض العمل** العسكرى ، ولكن لأننى كنت اعتقد أن الهدف هو طرد الإسرائيليين **من أرضنا وليس إيقاظ الشعب المصرى ،** واكثر من هذا لم تكن لدى **السادات أية إجابات مقنعة حين سألته عما اذا كانت مصر مستعدة عسكريا وسياسيا للحرب ،** بل على العكس من هذا كان ينتقد الموقف الداخلى بشدة . وادهشنى بأنه ظل بصورة منتظمة يهاجم كل مسئول كبير فى حكومته حيث أنقص من مقدرتهم وأدائهم . وفى نهاية اللقاء تناول السادات

الغرض الذى أتيت من اجلة لمقابلته وهو تعيينى سفيرا لدى بون . ولكن بدلا من توجيه تعليمات لى طلب منى أن اؤجل سفرى حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة .

وتركت السادات ولدى إنطباعات مختلطة نوعا ما عنه كإنسان ؛ فكان يبدو رجلا طبيعيا مخلصا ذا شخصية مركبة بعض الشىء ، ولكن ليست مرهفة التكوين ، ويميل إلى قول أى شىء يمر بخاطره . ولكنه كان يبدو أيضا معزولا جدا ، دون أية علاقة خاصة بأى شخص . **لقد كان فى الواقع لايثق فيمن حوله بل لايعطيهم حق قدرهم . وبدا أيضا أنه ليست لديه أية افكار واضحة عن السياسات طويلة المدى ، بل كان يميل إلى أن يحيا يوماً بيوم أولحظة إلى لحظة ، حيث يتعامل مع المشاكل كل على حدة بمجرد ظهور كل منها . وأخلص من هذا الى أننى تأثرت بصفاته الانسانية اكثر من تأثرى بعبقريته ، وأصابنى بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج .**

وبعد هذا اللقاء بفترة قصيرة أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة ، ولدهشتى اكتشفت أننى عينت وزيرا للسياحة ، وكدبلوماسى محترف شعرت بالاستياء ؛ فلم تكن السياحة مسألة اهتم بها بصفة خاصة أواعرف الكثيرعنها . وقررت رفض هذا التعيين ، وسعيت للقاء السادات مرة اخرى ، وسمح لى بمقابلته ، ولكن عندما وصلت الى هناك اكتشفت أننى لست وحدى . بل دعا السادات لانعقاد الوزارة الجديدة بأسرها فى نفس الوقت ، ووجدت نفسى فى موقف حرج للغاية لأنه سوف يكون من الصعب جدا رفض التعيين أمام الجميع . وتبادل السادات كلمات قليلة مع كل وزير متحدثا عن واجباتهم الجديدة ، وعندما أتى دورى لم يقل شيئا عن السياحة ، وقال فقط إننى سوف أكون مستشاره فى القضية القومية ومبعوثه الخاص فى مهام خاصة ، واستبقانى السادات لفترة وجيزة عقب الاجتماع وقال لى : إن تعيينى وزيرا للسياحة كان مجرد غطاء ، وذريعة لإبقائى فى القاهرة ، وقال إنه لم يستطع أن يعيننى وزيرا للخارجية لأن وزير الخارجية فى ذلك الوقت كان فى نيويورك حينذاك ، وانه لايعفى أحدا من منصبه ابدا بينما هو فى الخارج .

وهكذا بين ابريل واكتوبر عام ١٩٧٣ كنت اقوم بدور مزدوج كوزير للسياحة ومستشار للرئيس السادات . و يتعين على أن اعترف بأننى احببت منصبى فى وزارة السياحة على الرغم من عدم رغبتى فى قبوله فى البداية . وفى الواقع فى تلك الشهور اكتشفت شيئا عن نفسى ، وأهم من هذا عن بلدى فلم أكن قد سافرت داخل مصر كثيرا قبل تولى هذا المنصب . والآن ولأول مرة زرت الاقصر واسوان وقد أعجبت كثيرا وتأثرت بآثار تاريخنا القديم ، و بالمثل قمت برحلة لاول مرة غرب الاسكندرية بالقرب من الحدود الليبية المصرية ، واكتشفت مصدرا للجمال لم اكن أعرف بوجوده هناك ؛ ولكننى شعرت بالحزن أيضا لإدراكى بأننى لست المصرى الوحيد الذى يجهل بلاده فغالبية المصريين لايعرفون بلادهم كما ينبغى ، فالكثيرون يسافرون إلى الخارج قبل أن يتعرفوا على مصر نفسها ، و بالنسبة لمعظم المصريين الذين يعيشون فى القاهرة تتحدد معرفتهم ببلادهم من خلال رحلات المدارس إلى الاهرام والقناطر ، و بالنسبة إلى من يعيشون فى غير القاهرة فإن معرفتهم محدودة اكثر من هذا . وقررت فى ذلك الوقت أن نبذل الجهود لتحسين السياحة الداخلية ، و يسعدنى أن أقول إن الموقف بدأ يتحسن ، وإن الشباب الآن يعرفون بلادهم بصورة أفضل مما كان عليه آباؤهم .

و بدأت أيضا فى وضع خطط لبرنامج مدته عشر سنوات يهدف إلى تنمية السياحة الاجنبية فى مصر ، و بالتالى نوفر للبلاد عملات صعبة تحتاجها بصورة ملحة من مصدر سهل إيجاده . فقد منح اللهُ مصرَ طبيعةً وموارد فريدة فى هذا المجال . وللأسف توقفت كل خططنا مع بداية حرب اكتوبر ، وعندما اصبح الموقف العالمى يسمح مرة اخرى بتنمية السياحة فى مصر كنت فى ذلك الوقت لا أعمل فى هذا المجال .

وقبيل حرب اكتوبر عينت فى منصب القائم باعمال وزير الخارجية ، وعضو فى وزارة الحرب المحدودة العدد ؛ لأقوم بدور وزير الخارجية الذى كان يحضر جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيو يورك ، و بصفتى هذه أرسلنى الرئيس السادات لأتباحث مع نيكسون وكيسنجر فى أواخر اكتوبر فى اول اجتماعات

حاسمة بعد الحرب . وبينما كنت فى طريقى إلى واشنطن أعفى السادات وزير الخارجية وعينني فى منصبه . وكان من المتعين على أن أبقى فى هذا المنصب ؛ لأحاول تشكيل السياسة الخارجية لمصر فى الاتجاه الذى رأيت أنه ضرورى كما شرحت فى الندوة حتى اضطررت إلى الاستقالة بسبب قرار السادات بالسفر إلى القدس فى نوفبر عام ١٩٧٧ . وكانت السنوات الاربع منذ تعييني وحتى استقالتي سنوات حاسمة لمصر ، وللشرق الاوسط ، إذ كانت سنوات محملة بفرص كثيرة وتقدم عظيم .

وقد اخترت الندوة لابدأ بها تحليلي ؛ لأنها كانت حدثا ذا أهمية تاريخية فى مصر . وقد تدعو هذه الملاحظة بعض القراء الأجانب إلى التشكك ، وهذا أمر يمكن فهمه ؛ ففى دول كثيرة تكون الندوات والمناقشات حول كل جوانب السياسات الخارجية والداخلية ، باشتراك من جانب مسئولين حكوميين ، ومثقفين ، وخبراء من كل نوع ، من الامور الطبيعية التى تتكرر اكثر من مرة ، كما أن نشر الصحف لهذه الندوات أمر معتاد أيضا . وكنتيجة لهذا نادرا ماتكون لمثل هذه الندوات الكثير من الهزات العنيفة ، ولاينطبق هذا على مصر وعلى معظم دول العالم الثالث حيث لاتناقش مره آخرى اية سياسة يكون قد تم اتخاذ قرار بشأنها ، كما أنها بالتأكيد لا تتعرض لجدل علنى فى الصحف . فلاجدال أنه كانت هناك مشكلات كثيرة فى علاقتنا بالاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت ، وكان المصريون من مختلف الفئات يعون هذا ، بدءا من الجنود الذين دربهم خبراء سوفيت ، وحتى كبار المسئولين فى الحكومة ، الذين كانت مطالبهم بالحصول على مساعدات عسكرية كبيرة الحجم بدلا من التأييد البلاغى للقضية العربية تلقى من موسكو آذانا صماء . وعلى أية حال لم يحدث قبل هذا بالمرة مناقشة علنية وتنشر فى الصحف للتوصل إلى تحليل دقيق يتناول اساس كل المشكلات التى كانت تسيء إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى . وكان هذا هو مافعلته الندوة حيث قدمت صورة واضحة ومركزة لحالة الاستياء ، ولإرادة تصحيح الوضع .

ولهذه الاسباب ، كانت الندوة بحق حدثا تاريخيا فى مصر . وقد تحدت النتائج

التى توصل اليها المشتركون فى الندوة السياسة التى كانت مصر تنتهجها بصورة عمياء منذ عهد عبد الناصر، وأثرت على مجرى السياسة الخارجية المصرية لعدة سنوات تالية . ويجدرينا أن نوجز هنا مرة اخرى النقاط الرئيسية التى تم الاتفاق عليها فى الندوة فيما يلى :ــ

أ) يتعين على مصر أن تقوم بإعادة تقييم كاملة للوضع الدولى ، ولدور القوتين العظميين فيما يتصل بالشرق الاوسط ، وان نعترف بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يوليان الأزمة هنا اهتماما لايتمتع بأولوية كبيرة ، ويجب أن نعترف ايضا بأن الوفاق سوف يجعل مشكلة الشرق الاوسط تتراجع اكثر من هذا فى قائمة اولويات القوتين العظميين . و يتعين على مصر ان ترسم سياستها بحيث تضطر مصر القوتين العظميين الى ان تصبحا أكثر ايجابية فى حل الصراع فى الشرق الاوسط .

ب) الدبلوماسية الدولية ليست كافية لدفع اسرائيل إلى سلام نهائى وعادل .

جـ) بناء على هذا يتعين على مصر أن تبدأ بعمل عسكرى لإقناع اسرائيل والرأى العام العالمى بأن الوقت قد حان لحل المشكلة المزمنة فى الشرق الاوسط .

د) يجب ان يستخدم البترول كسلاح فى الصراع القادم حيث إنه يشكل عنصرا رئيسيا فى ايدى العرب .

هـ) يتعين إعادة تقييم العلاقات المصرية السوفيتية ، ومناقشتها مع السوفيت ، وبصراحة تامة حتى يمكن وضعها على طريق جديدة تقوم على الثقة ، والتفهم ، بهدف التغلب على المشكلات التى ظلت موجودة ومعلقة طوال ١٨ عاما .

و) يجب ايضا ان تكون لمصر صلات مع الولايات المتحدة التى من المقدر لها أن تستمر فى لعب دور بالغ الاهمية فى الشرق الاوسط .

الفصل الثاني

نصر اكتوبر

تركز جزء كبير من أول حديث لى مع السادات على مناقشة إمكانية نشوب حرب مع اسرائيل ، وأهداف مثل هذه الحرب ، والشكل الذى قد تتخذه العمليات العسكرية . وكان السادات ــ كما ذكرت فيما سبق ــ يرى ان الحرب قبل كل شيء وسيلة لإيقاظ الشعب المصرى ، وكانت لدى تحفظات على هذه الفكرة ، ولكننى قلت للرئيس : إننى لاأعارض حربا تهدف إلى تحرير الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة لنوعية العمليات العسكرية التى يمكن لمصر التفكير فيها فى ذلك الوقت : فإن إنطباعى عن ذلك كان فحواه أن السادات ومن حوله لم تكن لديهم حينئذ صورة واضحة وقاطعة عن كيفية البدء ، أوعمق العمليات العسكرية أوالهدف الاساسى منها ؛ أى ما هو الحد الاقصى وما هو الحد الادنى المرجو تنفيذه ؟ .

وبناء على طلب الرئيس أخذت أشرح ببعض الإسهاب نوعية العمل العسكرى الذى يمكن لمصر أن تفكر فى القيام به ؛ فقد كان امامنا ثلاثة اختيارات . **الأول :** والذى كنت افضله هو الحرب الشاملة التى تشن بالتنسيق مع كل دول المواجهة العربية بحيث توجه ضربة رادعة على كل الجبهات . ويجب استكمال هذا الهجوم العسكرى بخطوات سياسية من جانب الدول العربية مع فرض حظر على البترول ، إذيعتبر عاملا رئيسيا فى التخطيط الاستراتيجى . وقلت إنه لاينبغى أن تبدأ مصر مثل هذا العمل مالم تكن مستعدة للاستمرار فى العمليات العسكرية لمدة اربعة اسابيع متتالية على الاقل ؛ وسوف تعانى إسرائيل من خسائر ضخمة من مثل هذا القتال الذى يدوم طويلا ، وليس فقط من الناحية العسكرية بل ايضا من الناحية الاقتصادية ؛ فاقتصاد اسرائيل لايستطيع ببساطة أن يتحمل القتال الطويل ؛ فبسبب العدد الصغير لسكانها فإن التعبئة

العسكرية من اجل الحرب تجعل الانتاج يتناقص و بسرعة حتى يمكن أن يتوقف فى النهاية ، و ينبغى أن يستفيد العرب من هذا الوضع وان يكونوا مستعدين لإطالة فترة القتال . وأوضحت ان مثل هذا الصدام العسكرى الطويل يستتبع المخاطرة بوجود رد فعل دولى . وهكذا يتعين قياس كل من تحركاتنا العسكرية والسياسية بدقة تامة . ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون وثيق مع الدول العربية الأخرى ، ولكن ينبغى أن تكون كل دولة مسئولة وحدها عن منطقتها وأخيرا فإن اختيار الحرب الشاملة هذا يتطلب مستوى عالياً جدا من الاستعداد من جانب قواتنا المسلحة من اكبر الضباط وحتى أصغر الجنود ، ويجب ان نكون مستعدين ليس فقط لتوجيه ضربة رادعة بل أيضا لأن نرد على الهجمة الاسرائيلية المضادة التى من المحتم أن تقع بعد أن يفيق الاسرائيليون من المفاجأة .

وكان الاختيار الثانى : المفتوح امام مصر هو القيام بعملية عسكرية محدودة لا تهدف إلى إستعادة أراضينا ، ولكن لمجرد تحريك الامور بحيث تثير الرأى العام العالمى بدرجة كافية كى يقوم بجهد جديد للسلام فى الشرق الاوسط . وحتى هذا النمط من العمليات العسكرية المحدودة يتطلب أن تعبر القوات المصرية قناة السويس وتتقدم داخل سيناء ، ومن الأفضل أن يصل هذا إلى ممرات « متلا » و« الجدى » ، وتستطيع البقاء هناك حتى حين تواجه هجوماً اسرائيلياً مضاداً . و يتطلب هذا ايضا تعاونا مع دول عربية اخرى ، ولا يمكن أن ينجح دون اللجوء إلى مفاجأة اسرائيل . وفى الواقع كان الفرق الوحيد بين الاختيارين الاولين هو أنه فى الاختيار الاول يتعين على مصر أن تطيل فترة القتال ، بينما فى الاختيار الثانى يجب أن تشجع وترحب بالتدخل السياسى الدولى لدفع الاطراف نحو وقف مبكر لاطلاق النار ، ثم تسوية فى النهاية .

وكان الاختيار الثالث : هو هجوماً محدوداً جدا ضد هدف عسكرى فى سيناء حيث نوجه ضربة قاسية إلى إحدى المنشآت العسكرية الاسرائيلية ، ثم ننسحب إلى الضفة الغربية للقناة . وسوف ترد إسرائيل بلا شك على هذا مما يدفع مصر إلى توجيه ضربة ثانية ؛ وهكذا توجد دائرة مفرغة من الهجمات والهجمات

المضادة . وأوضحت للسادات ان مثل هذه العمليات سوف تؤدى إلى بعث حركة ما على الساحة الدولية ، ولكن سيكون معظمها فى صورة محاولات لوقف القتال ، وتجديد وقف اطلاق النار ، وليست جهوداً لدفع الاطراف نحو السلام الحقيقى يتم التفاوض بشأنه . وأخذ السادات ينصت باهتمام ولكن دون أن يقول أى شىء حتى النهاية عندما عقب قائلا إنه لن يفكر أبدا فى الاختيار الثالث ؛ لأنه سوف يكون تكرارا لحرب الاستنزاف التى دارت بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ان السادات أحجم عن التعقيب على حججى إلا انه فيما يبدو ظل يفكر فيها ، مما جعله يصدر تعليماته الى وزير الحربية بأن يناقش هذه الافكار معى . وبالفعل طلبنى وزير الحربية لنتقابل لنناقش احتمالات الحرب المختلفة المتاحة امام مصر . وكررت ما كنت قد ابلغت السادات به غير أننى حاولت تبسيط الامور حيث إعتقدت أنه قد تحير تماما بشأن البدائل المختلفة ورد الفعل الاسرائيلى المحتمل على كل منها . وبدأ أيضا متحيرا إزاء موقفى ؛ فقد قال لى فجأة : « يبدو انك لا تريد أن نحارب » . فأجبت قائلا : « لا ، ان موقفى هو انه يجب ان تدخل مصر الحرب ، ولكن ليس قبل ان يعرف زعماؤها ماير يدون فعله تماما ، ويحللوا ردود الفعل المحتملة لكل تحرك ؛ فإن نكسة عسكرية ثانية فى هذا الوقت سيكون لها عواقب وخيمة للغاية . »

كان الافتقار الى التخطيط والتحليل الدقيقين لعواقب اختيارات مختلفة مشكلة منيت بها السياسة المصرية من قبل مما أدى الى هزيمة عام ١٩٦٧ ، وللأسف ظل هذا يمثل مشكلات عند الإعداد لحرب ١٩٧٣ . ففى عام ١٩٦٧ اندفعت مصر إلى الحرب دون أى تنسيق بين قيادتها العسكرية والمسئولين عن العلاقات الخارجية ، الامر الذى نجمت عنه كوارث . وقد لمست هذه الحالة المؤسفة بصورة مباشرة ؛ لأنه قبل بضعة اسابيع من اندلاع الحرب عهدت إلى وعلى عجل مهمة تكوين « غرفة عمليات سياسية » فى وزارة الخارجية ، وشعرت أن تكوين مثل هذا النظام خطوة ايجابية تماما ؛ لأننا كنا فى حاجة إلى قسم لديه المقدرة على تحليل الأحداث السياسية ، ويوصى بمناهج بديلة للعمل على اساس

من تقييم دقيق لنتائج كل تحرك . وعلى الرغم من هذا فقد ظلت قرارات السياسة الخارجية مركزة على عبدالناصر ودائرته المقربة . وكانت وزارة الخارجية فى وضع حرج لكونها آخر من يتم إخباره بالامور، وهكذا لم تستطع تقديم توصيات ، وكانت نتائج هذا الوضع ظاهرة فى بداية حرب ١٩٦٧ . فقد اتخذ عبدالناصر قرار طلب سحب قوات الامم المتحدة من سيناء دون استشارة أى شخص فى وزارة الخارجية . وفى الواقع لقد اصدر تعليماته ببساطة إلى وزير الحربية لينقل الرسالة الى الجنرال « ريكى » كبير مراقبى الامم المتحدة . ورفض الجنرال « ريكى » الاستجابة للطلب المصرى مالم يرسله اليه الأمين العام للأمم المتحدة ؛ فقرر عبدالناصر حينذاك أن يطلب بدلا من هذا إنسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع محددة فحسب .

وفى تلك المرحلة فقط تم إبلاغ وزارة الخارجية . وعلى أية حال فهى لم تستشر بل تلقت تعليمات بنقل الطلب إلى الأمم المتحدة . وعندئذ قدمت بصفتى مديرا للمكتب المسئول عن العمليات السياسية مذكرة إلى وزير الخارجية أعلق فيها على الموقف . وذكرت فيها أنه إذا طلبنا انسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع معينة فى سيناء فمن المرجح أن يكون رد فعل الامم المتحدة على هذا هو الانسحاب التام من المنطقة ، وستكون النتيجة ان تترك قوات الامم المتحدة « شرم الشيخ » وتضطر الحكومة المصرية إلى وضع حامية هناك . ولن يكون أمام هذه الحامية إلاأن تعوق الملاحة فى خليج العقبة ، ومن المحتم ان ترد إسرائيل على هذا التحرك بهجوم مفاجىء على مصر . وقد تم تجاهل مذكرتى بصورة كاملة . ولأسباب لايعرفها سوى عبدالناصر رفض كل التحليلات العقلانية ، وأتخذ وحده سلسلة من القرارات غير العقلانية . وكان التأثير الإجمالى لهذه القرارات أن اتخذت الاحداث دفعة ذاتية ، وأصبح من المستحيل على عبدالناصر أن يبطىء من حركة الامور أوأن يتراجع . وكانت النتيجة أن اندلعت الحرب ، ووجهت اسرائيل ضربة رادعة الى مصر لتوقع بها هزيمة كاملة . وبدأ أفول نجم عبدالناصر كزعيم مصرى وعربى فى ذلك الوقت ثم أصبح انتهاء مستقبله السياسى مسألة وقت .

وكنت مهتما بالأ نكرر اخطاء ١٩٦٧ فى عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من هذا بدأ لى اثناء المناقشات الاولى حول الحرب **أن السادات وزملاءه لم يتعلموا الدروس الحيوية الخاصة بضرورة التحليل الدقيق لكل جوانب الوضع قبل اتخاذ قرارات** . وفى الاجتماع الاول الذى أعلن فيه السادات لمجلس وزرائه عزمه على خوض الحرب افتتح السادات الجلسة بأنه يريد رأى الجميع حيال ما اسماه « المعركة أواللامعركة » . وأوضح أنه يفضل شخصيا خوض الحرب غيرأنه لم يستطع شرح نوع الحرب التى يريدها . ولم يستطع أى من الوزراء الحاضرين أن يعرف ماإذا كان السادات يتحدث عن حرب طويلة كبيرة ، أوتقدم محدود عبر القناة يليه وقف سريع لإطلاق النار ، أوهجوم بسيط على هدف بذاته . ولم يكن لدى معظم الوزراء بالإضافة إلى هذا أية معرفة حقيقية عن حالة الاستعداد لدى الجيش المصرى . وبينما كان لدى السادات مايبرر عدم إفشاء تفاصيل خطط الحرب لكل مجلس الوزراء فإنه لم يقدم القدر الكافى من المعلومات إلى أى شخص حتى يمكنه أن يعبر عن رأى عقلانى .

وكان الموقف غريبا حيث أخذ الوزراء يتكلمون الواحد تلو الاخر تأييدا لقرار السادات على الرغم من أنهم لم يكونوا يعرفون ماهية هذا القرار ، وبعاطفة شديدة أعلن كل الحاضرين عن تأييدهم للرئيس حيث قالوا : « **إحنا وراك ياريس ، ونؤيد المعركة » . وقد فزعت لهذا التصرف** ، وعندما أتى دورى للحديث أوضحت تماما أننى لا أوافق على رأى زملائى باستعدادهم للتوقيع على شيك على بياض بشأن قضية بالغة الاهمية مثل الحرب . لقد كنت أنا ايضا أفضل قرار الحرب إلاأننى ماكنت أعطى موافقتى فى مجلس الوزراء حتى نعرف أى نوع من العمليات العسكرية تتحدث عنه . وأعربت أيضا عن أننى سوف أؤيد الرئيس إذا كان اختياره يفضل ضربة رادعة ضد اسرائيل من أجل غرض محدد هوتحرير سيناء .

وقبيل إنتهاء جلسة مجلس الوزراء كان القرار إجماعيا بالحرب ضد اسرائيل ، وهنا أشعر بأنه من الانصاف أن أسجل للسادات عملا إيجابيا وهوعرض موضوع

خطير مثل هذا الموضوع على مجلس الوزراء مجتمعا ، وكنت آمل أن يتكرر مثل هذا الاسلوب .

هذا ولم تكن استعدادت الحرب ضد اسرائيل قد بدأت فى ذلك الوقت فقط إلا أنها كانت أمرا قائما طوال الوقت منذ هزيمة ١٩٦٧ . وكانت أبعاد هذه الكارثة لا تعود لمجرد أن إسرائيل قامت بالضربة الاولى لتفاجىء مصر ، ولكن يرجع الامر فوق كل شىء إلى أن الجيش المصرى لم يكن مستعدا . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا فى رأيى ؛ **أولا :** كان عبدالناصر يخشى تماما وجود جيش قوى حيث كان يتوقع انه قد لايستطيع السيطرة عليه . ونتيجة لهذا شجع وجود منافسات داخلية ، وانشأ عدة مراكز للقوى داخل القوات المسلحة ، وربما ساعد هذا عبدالناصر على البقاء فى السلطة .

وكانت النتيجة بحلول عام ١٩٦٧ أن أصبح الجيش المصرى مؤسسة سياسية ، بدلا من أن يكون آله حرب محترفة . وكان السبب الثانى لضعف الجيش المصرى هو أنه منذ عام ١٩٥٦ عاشت مصر فى وهم أنها إنتصرت فى حرب ضد إسرائيل و بريطانيا وفرنسا ، و بالتالى تبدو الكفاءة العالية بهذه المؤسسة العسكرية ، وقد اقنعت أجهزة الدعاية ــ بنجاح ــ كل المصريين بهذا ومن بينهم اشخاص داخل الجيش نفسه ، وكان من الواجب أن يعرفوا أفضل من هذا . وفى الواقع لم تحرز مصر نصرا عسكريا فى عام ١٩٥٦ . بل كان نصر مصر فى وقت لاحق ، حين أظهرت للعالم أنها تستطيع الإبقاء على القناة مفتوحة وتعمل بصورة سلسة ، غير أن هذه المعركة كسبها مرشدو القناة والعاملون فيها وليس الجيش . وقد أبقى على اسطورة النصر العسكرى المصرى على أية حال وكانت النتيجة أن العسكريين اعتمدوا على اكاليل النصر المتخيلة بدلا من العمل الجاد لتحسين مستوى استعدادهم وتدريبهم ، وكانت النتيجة هزيمة عام ١٩٦٧ .

ولحسن الحظ تمت الاستفادة من بعض الدروس بعد عام ١٩٦٧ . وقد حاولت أجهزة الإعلام والدعاية إخفاء الحقيقة فى البداية غير أن حجم الهزيمة كان أضخم من أن يظل خفيا لفترة طويلة ، وأدرك عبدالناصر أنه مضطر إلى هجر

سياسته القديمة التى كانت ترمى إلى إضعاف الجيش و بث الإنقسام فيه ، وأنه يتعين عليه بدلا من هذا أن يبنى جيشا محترفا ؛ أى قوة قتال محترفة ذات كفاءة عالية . وكان على عبدالناصر أن يبدأ مما كان فى الواقع صفرا فى هذا المجال ، وتعين عليه أيضا أن يعيد تنشيط اتصالاته بالسوفيت حتى يحصل على الأسلحة المتقدمة التى تحتاجها مصر حتى تقف أمام إسرائيل ، وللمساعدة فى إعادة تدريب و بناء الجيش . وأستمر السادات فى سياسة عبدالناصر لإعادة بناء الجيش حيث كان يعرف أنه لايمكن أن يكون هناك حل سياسى لمشكلة الشرق الاوسط حتى يكون لمصر جيش قادر على مواجهة قوات إسرائيل المسلحة . وقد أفادت هذه السياسة ؛ لأن الجيش الذى شن الهجوم فى السادس من اكتوبر أظهر بما لايدع مجالا للشك المستوى العالى من الاحتراف لدى ضباط وجنود الجيش المصرى ، بالإضافة إلى المستوى المناسب من المعدات . وقد نجح هذا الجيش فى عبور القناة بسرعة حيث حطم التحصينات التى ظل الاسرائيليون يبنونها طوال ست سنوات كما نجح فى اختراق خط بارليف .

وكانت هناك ثلاثة جوانب عظيمة فى أداء الجيش المصرى فى حرب ١٩٧٣ . الاول هو مستوى الاستعداد الفنى لدى الجيش ، حيث إن الخطة الاستراتيجية قد وضعت بعناية ، وكانت مبدعة فى بعض الاحيان ، كما نفذت بمهارة . وكان التنسيق بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة جيدا جدا . ولايمكن أن يتحدى أى من المحللين العسكريين أورجال الدعاية السياسية العبقرية التى يتمتع بها من وجدوا طريقة لعبور القناة بأعداد كبيرة على الرغم من قوة التحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية . والعنصر الثانى ذوالاهمية الكبيرة هو تصميم الضباط والجنود فى القوات المسلحة المصرية على إثبات أنفسهم ورد الاذلال الذى عانوا منه فى الحروب السابقة . وكانت النتيجة : أنهم حاربوا بإخلاص يقرب من التعصب . وكان هذا سلاحاً سرياً جعل من الممكن تغيير صورة وسمعه مصر وقواتها المسلحة . والعامل الثالث المهم هو حقيقة : أنه لاول مرة فى تاريخ مصر تم الإعداد لعملية ذات هذه الابعاد ، وتضم الكثير من الناس وفروعاً كثيرة فى الحكومة وفى القوات

المسلحة دون أن تتسرب أية معلومات . وكانت هذه السرية التامة ذات أهمية حيوية لنجاح الضربة الرادعة والعبور. وتمت المحافظة على هذه السرية بصورة تامة حتى بدأ الهجوم بالفعل .

وكان أداء القوات المسلحة عظيما لدرجة أن الحكومة المصرية لم تضطر إلى الكذب على الشعب بشأن مجرى الاحداث الحقيقية . ولم نضطر الى إلخوف من الحقيقة بل لقد كنا فخورين بها . وفى الواقع فى هذه المرة كانت الحكومة الاسرائيلية هى المضطرة إلى اللجوء إلى الكذب على جماهيرها ، و يقال إن جندياً إسرائيلياً قد قال عقب الحرب بروح فكاهية وإنما فى حزن شديد وتأثر عميق : « لقد علمنا المصريين كيف يحاربون ، بينما علمواهم مذيعى الراديو لدينا كيف يكذبون » .

ولست اعتزم أن أدخل هنا فى تحليل مفصل للعمليات العسكرية خاصة أن تحليلات كثيرة نشرت من قبل ، و بعضها جيد جدا ، ودقيق . وعلى أية حال : يتعين علىَّ أن أعقب على بعض الروايات المشوهة للناحية العسكرية للحرب ، وأشرح أيضا المعانى السياسية المتضمنة والعواقب التى تلت فترة القتال المكثف . و يقدم الجنرال الاسرائيلى « حاييم هيرتزوج » رواية مشوهة بصفة خاصة ومرفوضة للأحداث فى كتابه « حرب الغفران » والرأى الرئيسى الذى يعبر عنه هو أن النجاح الذى احرزه المصريون فى البداية حتى قام الاسرائيليون بهجوم مضاد وعبروا القناة فى ١٥ أكتوبر يرجع ببساطة الى أن الجيش الاسرائيلى أخذ على حين غرة ، وأن الجبهة كان يحميها جنود احتياط نصف مدربين فقط . و بعبارة اخرى يرفض هيرتزوج الاعتراف بأن الهزيمة الاسرائيلية ترجع إلى حقيقة أن الجيش المصرى كان جيد التدريب ومزوداً جيدا بالمعدات ، و يعمل تحت قيادة جيدة فى ذلك الوقت ؛ و بالتالى أصبح قادرا على إيقاع خسائر خطيرة بالاسرائيليين . والأعذار التى يوردها هيرتزوج غير مقنعة بالمرة ولا تتحمل الدراسة الدقيقة . و بينما كان هناك عنصر المفأجاة الذى سهل التقدم المصرى فى البداية ، فان المفاجأة لم تبق طوال هذه الفترة . والجيش الاسرائيلى مشهور عن حق بالسرعة التى يعبىء

بها نفسه ، وهو كان يستطيع بلاشك ان يجمع شتات نفسه و يضع جنوداً محترفين محل الجنود الاحتياط غير المدربين على الجبهة المصرية قبل ١٥ أكتوبر بفترة .

وحقيقة الأمر هى أن الجيش المصرى قام بأداء ممتاز، وأن الاسرائيليين لم يستطيعوا مواجهته وحدهم . و بكلمات ديبوى :

> « أن أهم عنصر فى الهزيمة الاسرائيلية (فى الثامن من أكتوبر) هو المستوى القتالى لدى الجيش المصرى واداؤه بما يتفق مع خطط معدة بعناية لمواجهة مايتوقع من هجوم اسرائيلى مضاد . ولقد تحقق الهدف الرئيسى الذى كان الفريق اسماعيل يرمى إلى انجازه فى فترة ماقبل الحرب عن طريق التكامل بين المشاة والصواريخ المضادة للدبابات والمدافع والصواريخ ونظام دفاع جوى ذى فعالية . وكان هذا الهدف هو تحييد التفوق الاسرائيلى فى الجو، وفى معدات الحرب المدرعة المتحركة » .

وفى الواقع وكما يعترف متعصبون إسرائيليون اكثر أمانة من هيرتزوج ، خلق الهجوم المصرى وضعا صعبا جدا لاسرائيل مما دفع حتى موشى ديان إلى حافة اليأس . وقد اعترف « شلومو أرونسون » على سبيل المثال بأن اسرائيل شنت على الفور هجوماً مضاداً ، ولكنها فشلت فى إعادة الجيش المصرى على اعقابه على الرغم من أنها نجحت فى العمل على استقرار الجبهة . وكان هذا الوضع يمثل تهديدا كبيرا لإسرائيل ، إذانه طرح احتمال نشوب حرب استنزاف على نطاق واسع ينتج عنها أن تجد اسرائيل نفسها امام ظروف يصعب تماما مواجهتها ، وهى التعبئة الشاملة ، والخسائر الكبيرة بسبب تفوق العرب فى المقدرة النيرانية والطبيعية المساعدة للعمليات الحربية . وفى الواقع يتخذ « ارونسون » وجهة نظره هذه بناء على تقرير نشر فى مجلة « تايم » ، وربما كان للخوف من نجاح سورى ساحق يؤدى إلى دفع ديان إلى التفكير فى استخدام قنبلة نووية من القنابل التى تملكها اسرائيل ولكن تبقيها فى مخازنها بدلا من وضعها على صواريخ . و يضيف

« ارونسون » وربما فكر الاسرائيليون فيما هو أخطر وهو البدء فى تركيب الرءوس النووية على صواريخها فى ذلك الوقت . * وكل هذا يدل بالتأكيد على أن المشكلة التى واجهها الجيش الاسرائيلى لم تكن مجرد مشكلة سببها المفاجأة التى وقعت فى البداية .

إن ماغير مجرى القتال وسمح لإسرائيل بأن تقوم بهجوم مضاد هو الكمية الضخمة من المعدات العسكرية التى كانت تحمل جوا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل . وقد كانت الاسلحة المتقدمة التى قدمتها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ــ وهى الاسلحة التى لم يكن لدى المصريين أى اسلحة مماثلة لها ــ هى التى مكنت اسرائيل من تغيير نتيجة الحرب . وقد حصلت كل من مصر وسوريا على بعض الاسلحة من الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت ، ولكن الكميات التى تم شحنها كانت صغيرة جدا بالمقارنة بما قامت الولايات المتحدة بغمر اسرائيل به . والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يرسل اية معدات متقدمة توازن الاسلحة الجديدة التى كانت اسرائيل تُزَوَّدُ بها ، ومن بين هذه الاسلحة صواريخ « تاو » المضادة للدبابات ، والقنابل الموجهة باشعة الليزر ، والصواريخ جوــ أرض الموجهة ، ومعدات رادار متقدمة ، وبالإضافة إلى كل هذا زودت الولايات المتحدة إسرائيل بكميات ضخمة من معلومات المخابرات من بينها صور التقطتها الاقمار الصناعية لمواقع الجيش المصرى خاصة فى منطقة الدفرسوار حيث قام الاسرائيليون بالعبور . وكانت هذه الأسلحة هى التى غيرت الموقف العسكرى بحيث مكنت الاسرائيليين من القضاء على التركيز الضخم للصواريخ المصرية حول قناة السويس وكانت هذه الصواريخ قد نجحت فى تحييد القوات الجوية الاسرائيلية لفترة من الوقت حيث زودت الجيش المصرى بمظلة ذات فاعلية كبيرة جدا .

---

* شلومو اروسون « الخيارات النووية الاسرائيلية » . ورقة عمل رقم ٧ مركز الحد من الأسلحة والامن الدولى ، جامعة كاليفورنيا ، لوس انجليس ، نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٣

وقبل أن نناقش الجزء الاخير من الحرب نحتاج الى الرجوع للنظر فى الأحداث على الجبهة السورية . كان الهجوم الذى وقع فى السادس من أكتوبر كما هو معروف جيدا عملية مصرية سورية مشتركة . وكان لهذا معنى سياسى ضخم وعواقب عسكرية هامة جدا ؛ فمن الناحية السياسية كان استعداد الرئيس الاسد للعمل مع الرئيس السادات فى الإعداد للحرب يدل على الوحدة الجوهرية للمصالح والأهداف بين مصر وسوريا . وهى الوحدة التى كانت موجودة على الرغم من المشاحنات المستمرة التى تضر بالعلاقة بين البلدين ، وإن كانت الوحدة الرسمية فى عهد عبدالناصر لم تستمر، إلاأن التشابة السياسى والتقارب النفسى بين البلدين ظلا قويين . وهكذا لم تكن هناك اية عقبات تقف فى طريق التعاون الوثيق بين السادات والاسد فى الاعداد للحرب مع اسرائيل .

وقد كان التخطيط المشترك للحرب ناجحا تماما . كما تمت المحافظة على السرية التامة وكان هذا نجاحا ساحقا حقيقيا فى العالم العربى . حيث استطاعت دولتان التعاون لفترة طويلة و بشأن قضية على هذا القدر من التعقيد دون أى خوف من أى تسرب لمعلومات يؤدى إلى تدمير إمكانية وقوع هجوم مفاجىء . وفى الواقع أن نجاح هذا التعاون يبعث على الأمل فى مستقبل العلاقات بين مصر وسوريا . وأنامتأكد أنه بمجرد أن يتم التخلص من المشكلات الحالية فإن التعاون سوف يستأنف يوماما ، وسوف يكون الوزن السياسى المشترك لدمشق والقاهرة أمرا ملموسا مرة اخرى .

وكانت العمليات العسكرية قد بدأت فى نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن بينما حقق الجيش المصرى نصرا وراء الآخر لعدة أيام ؛ واجه الجيش السورى صعوبات منذ البداية ؛ لأن الاسرائيليين ركزوا جهودهم ضد سوريا . وكان سهلاً عليَّ التنبؤُ بهذا لأن اسرائيل ليس لها عمق إستراتيجى على الجبهة السورية . وكان يمكن لنجاح سورى كبير أن يؤدى إلى عواقب فورية ومدمرة ، من الناحية الاخرى كان النجاح الكبير الذى أحرزه الجيش المصرى على قناة السويس لايزال يتمركز على مسافة حوالى ٣٠٠ كيلو متر من الحدود الاسرائيلية .

كان التخطيط العسكرى على الجبهة السورية فى رأيى المتواضع معيبا . فحيث كان يمكن التنبؤ بأن اسرائيل سوف تركز جهدها على الجبهة السورية ، كان ينبغى إرسال وحدات مصرية لتعزيز الجبهة السورية قبل الحرب . وربما يكون هناك اعتراض بأن تحريك مثل هذه القوات سوف يكتشف لدى اسرائيل فينبههم إلى أن شيئا مايحدث ، وبالتالى يقضى على إمكانية القيام بهجوم مفاجىء . ولكننى لا أعتقد أن هذا كان يمكن أن يحدث ؛ فقد كان لدى مصر وسوريا فى ذلك الوقت قيادة عسكرية عليا موحدة ، وكانت حركة القوات بين الدولتين يمكن أن تبدو أمراً عاديا فى مثل هذه الظروف إذا ماتكرر تبادل بعض الوحدات على الجبهتين السورية والمصرية .

وعلى العموم كان أداء الجيش السورى فى أول الامر جيداً جدا مما أظهر أن مستوى التدريب والمعدات لديه قد تحسن كثيرا منذ الحروب السابقة . ولكن لم يتلق الجيش السورى مساعدة كافية لمواجهة الهجوم الاسرائيلى الضخم . حقيقة قد أرسلت كل من الاردن والعراق بعض المساعدة إلا أنها لم تكن كافية . ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل الكثير لتخفف الضغط عن سوريا : فبعد عبور القناة فى البداية لم تستطع القوات المسلحة المصرية أن تتقدم بسرعة تجاه الممرات دون ان تفقد حماية الصواريخ على ضفة القناة فيصبحوا معرضين لهجمات الطيران الاسرائيلى .

ويبدو أن الرئيس الاسد تنبأ بقتال صعب تخوضه سوريا ، وبالتالى أعد خططه السياسية بناء على هذا ؛ فحتى قبل أن يبدأ الهجوم طلب من الاتحاد السوفيتى أن يقترح وقف اطلاق النار رسميا حال ان تبدأ الحرب . وكانت المشكلة ان الاسد لم يبلغ السادات أبدا بأنه قدم هذا الطلب ، كما نفى أن هذا حدث حين أخبرنا السوفيت بهذا ، وحيث إن لهذه المسألة تأثيرات كبيرة على الجهود التى بذلت لضمان وقف اطلاق النار ، وخلقت مشكلات بين برجينيف والسادات فسوف أناقش هذه المسأله ببعض التفاصيل فى هذا الفصل .

ففى الرابع من أكتوبر أبلغ السفير السوفيتى لدى القاهرة الفريق أحمد اسماعيل بأن دمشق أبلغت موسكو بأن هجوما سوف يشن على إسرائيل فى السادس من أكتوبر، كما طلب حافظ الاسد ايضا من السوفيت ان يقترحوا رسميا وقف اطلاق النار فى الثامن من اكتوبر. و بعد بضع ساعات فحسب من بداية القتال فى السادس من اكتوبر نقل السفير السوفيتى الى السادات رسالة من برچنيف قالت إن الاسد ــ الذى كان يخشى من ان يكون طول فترة الحرب ليس مما يخدم المصالح العربية ــ يفضل التدخل الفورى للقوتين العظميين : إذ ينبغى أن تقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقف اطلاق النار، وتساعدا على البدء فورا فى محادثات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة . وكتب برچنيف قائلا : إن الاسد مقتنع بأن مثل هذا التدخل من جانب القوتين العظميين سوف يؤدى إلى نتائج ايجابية .

وفى الثامن من أكتوبر أبلغ السوفيت السادات مرة اخرى بأن الاسد يمارس ضغطا كبيرا عليهم ؛ ليحصل على وقف لاطلاق النار ؛ لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعبا جدا . وكان الاسد يريد من الاتحاد السوفيتى أن يقترح على مجلس الامن التابع للامم المتحدة أوجمعيتها العامة قرارا ينادى بوقف فورى لإطلاق النار وأنسحاب اسرائيل من كل الاراضى التى احتلتها فى١٩٦٧ . وأضاف السفير السوفيتى أيضا ان الاسد مستعد لأن يرسل إلى السادات رسالة تبلغه بهذه المطالب إذا طلب السادات هذا .

فأعرب السادات عن دهشته ، وأوضح أن الاسد لم يبلغه بالمرة ، وأنه سوف يطلب الحصول على تأكيد مباشر بهذا من الرئيس السورى ، وقال أيضا : إن وقف اطلاق النار بحيث تبقى القوات فى نفس مواقعها فى ذلك الوقت لن يكون إلا لصالح اسرائيل حيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء العمليات ، وسوف يصبح الوضع نائما مرة اخرى فى الشرق الاوسط لعدة سنوات تالية .

وعلى أية حال أبلغ السادات الأسد بكل المعلومات التى تلقاها من الاتحاد السوفيتى وطلب منه تأكيدها ، فنفى الاسد كل هذا . وفى التاسع من اكتوبر

استدعى السادات السفير السوفيتى وابلغه أن الاسد نفى أنه طلب فى اى وقت وقف إطلاق النار. واكثر من هذا أعلن الاسد أن الوضع العسكرى على الجبهة السورية مُرْض ، وهكذا لن تقبل القاهرة وقف اطلاق النار فى ذلك الوقت وسوف تبلغ دمشق بهذا . وقد أغضب قرار السادات بعدم تصديقه ان السوريين طلبوا وقف إطلاق النار السوفيت إلى درجة كبيرة . وقد طرح كل من برچنيف وجروميكو هذه المسأله فى حديثهما معى فى وقت لاحق حيث أعلنا أنهما ذهلا لنفى الاسد أنه طلب وقف إطلاق النار، وقرار السادات بتصديقه دمشق وليس موسكو. واوضح الاثنان انه لدى الاتحاد السوفيتى وثائق تثبت أن الاسد طلب وقف إطلاق النار ليس مرة واحدة ولكن ثلاث مرات .

وبينما كان تبادل هذه الرسائل يجرى على المستوى الدبلوماسى استمرت الحرب . واستمر الجيش المصرى فى إحراز تقدم بعد الآخر بينما إستقرت الجبهة السورية . وكانت اسرائيل هى التى تعانى من وضع صعب ، وعلى الرغم من ان شحنات الاسلحة الامريكية الاولى وصلتها يوم ١٠ أكتوبر فقد احتاجت إلى عدة أيام أخرى قبل أن تصبح الكميات التى تلقتها كثيرة بدرجة كافية لتغير مجرى الحرب . وفى ١٢ أكتوبر كان الوضع سيئا جدا بالنسبة لإسرائيل لدرجة أن رئيسة الوزراء جولدا مائير أبلغت الولايات المتحدة ان حكومتها مستعدة لقبول الاقتراح الامريكى البريطانى بوقف إطلاق النار بينما تبقى القوات المتحاربة فى نفس مواقعها . وقد رفض السادات ـــ الذى أصبح واثقا بصورة كبيرة بسبب انتصارات جيشه وتأكيدات الاسد بأن سوريا لا تعانى من مشاكل ـــ ان يقبل وقف اطلاق النار هذا . وكان هذا خطأ ، فعلى الرغم من أنه فى الظروف العادية كان يمكن لحرب طويلة أن تكون لصالح مصر ، فإن قرار الولايات المتحدة بإرسال أسلحة لإسرائيل غير الموقف ، وجعل من المفضل أن تقبل مصر وقف إطلاق النار فى فترة مبكرة .

وقد أبلغنى السادات بصفة شخصية بأنه أبلغ الرفض المصرى لقبول وقف اطلاق النار الى السفير البريطانى فى مصر الذى كان يلح عليه بقبول الاقتراح كما

فعلت اسرائيل . وقد انزعجت تماما لهذا القرار غير الحكيم ، ولم استطع ان أخفى غضبى : فأوضحت للسادات أنه كان ينبغى أن يقبل وقف إطلاق النار . فقال السادات : « ولكن ماذا استطيع ان أفعل ، إن اسرائيل عادة ماتقبل وقف اطلاق النار ثم لا تلتزم به ابدا ، ولكنها تستمر فى خرقه » فأجبت قائلا : « حقيقة أنهم قد تصرفوا دائما بهذا الأسلوب فى الماضى ، ومن المحتمل أن يفعلوا هذا الآن . ولكن من الافضل أن يخرقوا وقف إطلاق النار الآن وهم مازالوا على الضفة الشرقية للقناة من أن يفعلوا هذا فيا بعد لأنهم قد ينجحون فى عبورها » . ولم يكن من السادات سوى ان التزم الصمت محاولا هضم ماينطوى عليه ما قلته له .

وللأسف كان ماتوقعته صحيحا ، فبعد هذا بأيام قلائل زادت شحنات الاسلحة الامريكية إلى مستوى أصبح الاسرائيليون فيه قادرين على عبور القناة . وقد خلق هذا وضعا يقرب من حالة الفزع لدى كل من الزعامتين السياسية والعسكرية فى مصر ، وكان هناك خوف وقلق شديدان فى القيادة العسكرية العليا ، على الرغم من ان الجيش ظل يقاتل بشجاعة فى مواقعه . وهناك مثال على موقف القيادة العليا عقب العبور الاسرائيلى ، وهو أننى تلقيت مكالمة تليفونية فى الساعة الثالثة صباحا فى أحد الأيام من الفريق احمد اسماعيل وزير الحربية ، وكان يصرخ تقريبا بينما كان يصف آخر التحركات التى تقوم بها الدبابات الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة فقال : إن الدبابات الاسرائيلية تتبع تكتيكا غير معروف بالمرة لديه ؛ فقد اشتكى من ان بضع دبابات كانت تظهر فى البداية ، ثم يليها عدد أكبر ، ثم تختفى جميعا وكأن القتال يجرى فى غابة بدلا من الصحراء المفتوحة ، فنصحته بأن يرسل المظليين المصريين فيفاجئوا الدبابات الاسرائيلية ، و يستخدموا الاسلحة المضادة للدبابات ، والتى ثبت أنها ذات فعالية عالية فى وقت سابق من الحرب . فقال : « لا ، لانستطيع أن نفعل هذا ؛ فهناك الكثير جدا من الدبابات ، وهى تظهر ثم تختفى . وكان يبدو لى ان ماكان اسماعيل يريده منى ليس نصيحة بشأن كيفية مقاتلة الدبابات الاسرائيلية ، ولكن بذل جهد أكبر من أجل التفاوض بسرعة لوقف إطلاق النار . وقد دهش السادات تماما فيا يبدو لموقف القيادة العليا ، وقال معقبا على هذا فى وقت لاحق لهنرى

كيسنجر: « جيشى : أولاً وجدت صعوبة فى اقناعه بالحرب ، والآن أجد صعوبة فى إقناعه بالسلام » .*

ومن الناحية السياسية : كان رد الفعل على الهجوم الاسرائيلى المضاد اسوأ حتى من هذا . كانت هناك حالة تشبه الفزع حتى بين السياسيين ، فمثلا جادل البعض بأنه يتعين على الحكومة ان تنسحب إلى أسيوط التى تقع على بعد ٢٣٠ ميلا تقريبا إلى الجنوب من القاهرة وتبدأ فى الأستعداد لتعبئة مقاومة شعبية ضد الغزو الاسرائيلى ، وذلك للحرب من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت فى مدننا الرئيسية إذا لزم الامر.

كان الرئيس السادات يدرك التأثير التفسى للهجوم الاسرائيلى المضاد ، ففى ٢١ أكتوبر إستدعى القيادة العسكرية العليا ، وطلب الإطلاع بدقة على الوضع العسكرى ، ثم إتصل ببرچنيف وابلغه بأن مصر مستعدة فى ذلك الوقت لقبول وقف إطلاق النار. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد وافقا — دون ان يعلم السادات — على قرار جديد لوقف إطلاق النار خلال رحلة كيسنجر القصيرة إلى موسكو. وعندما ابلغ السادات برچنيف انه سوف يقبل وقف اطلاق النار، لم يضع الزعيم السوفيتى وقتا فأبلغ الامر بكين ، وكانت النتيجة أنه تمت الموافقة على قرار بوقف إطلاق النار، وهو المعروف باسم القرار رقم ٣٣٨ فى مجلس الأمن التابع للامم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر.

وعندما قرر السادات أن يقبل وقف إطلاق النار أرسل إلى الاسد برقية على الفور تشرح موقفه :

« لقد حاربنا إسرائيل حتى اليوم الخامس عشر. وفى الايام الأربعة الأولى كانت إسرائيل وحدها . وهكذا استطعنا كشف مواقعها على الجبهتين ، وباعترافها خسر العدو ٨٠٠ دبابة و٢٠٠ طائرة . ولكن اثناء الايام العشرة الأخيرة على الجبهة المصرية حاربت الولايات المتحدة فى نفس الوقت من

* مقتبسة من كتاب هنرى كيسنجر « سنوات مضطربة » بوسطن : ليتل براون اند كومبانى ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣٦ .

خلال الاسلحة التى ترسلها . وانا لا أستطيع صراحة أن أحارب الولايات المتحدة ، أوأقبل أمام التاريخ مسئولية تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية . ولهذا أبلغت الاتحاد السوفيتى بأننى مستعد لقبول وقف إطلاق النار فى مواقع القوات الراهنة بالشروط التالية :

١ ـ يضمن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة انسحاب اسرائيل كما اقترح الاتحاد السوفيتى .

٢ ـ يعقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة كما أقترح الاتحاد السوفيتى .

وإذ أبلغك بهذا ينزف قلبى ولكننى أشعر بأن منصبى يضطرنى إلى اتخاذ هذا القرار .

وانا مستعد لمواجهة أمتنا فى الوقت المناسب . أنا مستعد لتقديم تعليل واف لهذا القرار .

وكان رد الاسد على برقية السادات يدعو إلى الدهشة ، فقد إدعى أنه لم يكن يمارس ضغطا على الاتحاد السوفيتى من أجل وقف اطلاق النار حتى قبل بداية الحرب ، وقدم نفسه وكأنه المتشدد الذى يصر على الاستمرار فى القتال :

« أرجوك أن تنظر مرة اخرى إلى الوضع العسكرى على الجبهة الشمالية وعلى ضفتى القناة . فنحن لا نرى سببا للتشاؤم ، ويمكننا الاستمرار فى النضال ضد قوات العدو سواء عبرت القناة أوما زالت تحارب شرق القناة . وأنا مقتنع بأن استمرار المعركة وتكثيفها سوف يمكن به أن نضمن تدمير وحدات العدو التى عبرت القناة . أخى السادات : من أجل الروح المعنوية لدى القوات المقاتلة يجب أن نؤكد أنه على الرغم من أن العدو قد استطاع مصادفة أن يخترق جبهتنا فإن هذا لا يعنى انه سوف يستطيع تحقيق النصر . فقد نجح العدو فى اختراق الجبهة الشمالية قبل عدة ايام ، غير ان الوقفة التى قمنا بها وماتلا ذلك من قتال

ضار منحنا سببا أكبر للتفاؤل . وتم اغلاق كل النقاط التى اخترق منها العدو خطوطنا . وأنا واثق من أننا سوف نستطيع ان نتعامل مع من تبقى منهم فى غضون الأيام القليلة القادمة . وأعتبر انه من الملزم ان تحتفظ جيوشنا بروحها القتالية » .

وعلى الرغم من الصورة الشجاعة التى تظاهر بها الاسد فإن كلاً من سوريا ومصر كانتا مستعدتين لقبول وقف إطلاق النار، وقد فعلا ذلك . وقد قبلت اسرائيل أيضا وقف إطلاق النار على الرغم من أنها ظلت تخترق وقف إطلاق النار لعدة ايام بموافقة صامتة من الولايات المتحدة ، فمن الثابت انه قبل ان يغادر كيسنجر واشنطن فى طريقه الى موسكو يوم ٢٠ أكتوبر ألمح إلى الاسرائيليين بأن من اسباب رحلته منحهم المزيد من الوقت لتعزيز مواقعهم . وعقب زيارته لموسكو توقف فى « تل أبيب » بناء على طلب من جولدا مائير مرة اخرى ليمنح الاسرائيليين وقتا ليتقدموا على الضفة الشرقية للقناة . وحتى بعد أن أقر مجلس الامن قرار ٣٣٨ ، لم يبذل كيسنجر أى جهد حقيقى ليجبر الاسرائيليين على الالتزام بوقف اطلاق النار. وفى الواقع لم يبدأ كيسنجر فى ممارسة ضغط على اسرائيل للالتزام بوقف اطلاق النار إلا بعد أن بدأ السوفيت فى التهديد بالتدخل لصالح مصر خاصة لتحرير الجيش المصرى الثالث• . وتوقف التقدم الاسرائيلى فى النهاية ، ولكن فى ذلك الوقت كان الاسرائيليون قد رسخوا مواقعهم تماما فى الضفة الغربية ، وكان الجيش الثالث محاصرا ، كما عزلت تقريبا مدينة السويس . وليس هناك من شك فى أن مصر كان يمكن ان تكون فى موقف أقوى اذا كان السادات قد قبل وقف إطلاق النار فى نفس مواقع القوات فى ١٢ أكتوبر قبل أن يبدأ الهجوم الإسرائيلى المضاد .

وبعد أن صمتت المدافع إتخذت عدة خطوات لدعم وقف اطلاق النار. واستأنف مراقبو الامم المتحدة الذين كانوا موجودين فى القاهرة بالفعل عملهم على

• انظر وليام كوانت « عقد من القرارات » (باركلى : جامعة كاليفورنيا : ١٩٧٧) ص ١٩٤ ــ ١٩٨ .

الرغم من محاولات إسرائيل منع حدوث هذا . وعندما طلبنا فى أول الامر من كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ان يتم استئناف عمل المراقبين وافق على الفور، وأرسل تعليماته بهذا المعنى ، وكان رئيس المراقبين « انز يو سيلاسفو» من ناحيته مستعدا للعمل على الفور غير أنه لم يحدث أى شىء لعدة أيام ، وكان السبب كما اتضح هو ان برقيات الامم المتحدة الى القاهرة كانت ترسل بصورة روتينية إلى قيادة قوات الطوارىء فى القدس ، فقام الاسرائيليون باعتراض طريق برقيات سكرتير عام الأمم المتحده حتى يستطيعوا الاستمرار فى اختراق وقف اطلاق النار دون وجود مراقبى الامم المتحدة . وحلت المشكلة فى النهاية باتصال تليفونى مباشر قمت به مع فالدهايم ، وكان كبير المراقبين فى مكتبى وأصدر له فالدهيم التعليمات تليفونيا .

و بينما حدث تأخير غير مرحب به قبل ان يشغل مراقبو الامم المتحدة مواقعهم ، واجهنا مشكلة أن وصل فجأة إلى القاهرة كبير من المراقبين السوفيت التواقين للعمل ، حيث كانت موسكو قد اقترحت ان يأتى الى القاهرة مراقبون سوفيت وأمر يكيون لمراقبة وقف اطلاق النار غير ان الامر يكيين اخذوا يؤجلون هذا بينما وصل المراقبون السوفيت بسرعة . وقد استقبلت هؤلاء المراقبين فى مكتبى ، ولكننى أبلغت السفير السوفيتى بأنه لايمكن أن يقوموا بأى عمل مالم يرسل الامر يكيون مراقبيهم ، وكانت النتيجة أنهم مكثوا فى القاهرة بضعة أيام ثم غادروا إلى وطنهم .

وكان التفاهم الذى حدث بين السوفيت والامر يكيين عندما زار كيسنجر موسكو لايشمل فقط وقف اطلاق النار، ولكنه اشتمل على استراتيجية عريضة حول كيفية العمل للتوصل إلى تحرك سياسى بعد توقف القتال . وقد وافق الامر يكيون والسوفيت بصفة خاصة على ضرورة اجراء مفاوضات بين الطرفين تحت إشراف مناسب ، فإذا عقد مؤتمر دولى من أجل السير فى المفاوضات يعمل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كرئيسين للمؤتمر. وفى النهاية وافقت القوتان العظميان على ان يتم تبادل الاسرى بين الاطراف المعنية حال ان يبدأ العمل بوقف اطلاق النار.

وقبل أن نبدأ فى مناقشة عملية التفاوض بشأن تحقيق حل سياسى نحتاج أن ننظر هنا فى ثلاث مسائل ، قُدِّرَ لها أن تكون ذات تأثير ضخم على هذه المفاوضات ، وهى مدى أهمية الدور الذى لعبته الولايات المتحدة تأييدا لإسرائيل أثناء الحرب ، واللعبة التى كان كيسنجر يلعبها ، ثم مدى اهمية المساعدة السوفيتية لمصر ، وأخيرا هل مثلت حرب اكتوبر ٧٣ نصرا أم هزيمة لمصر ؟

لقد أجبنا جزئيا من قبل على السؤال الاول : كانت الاسلحة المتقدمة التى أرسلها الامريكيون هى التى مكنت اسرائيل من القيام بهجومها المضاد . وسوف أضيف هنا أنه لا يمكن استبعاد إمكانية ان يكون افراد امريكيون قد أرسلوا أيضا إلى اسرائيل . وقد استنتجت هذا بناء على أن كل المعدات الجديدة التى دخلت الحرب فجأة ــ صواريخ تاو ، والقنابل الموجهة بأشعة الليزر ، والصواريخ الموجهة جو ــ ارض ــ لايمكن ان يكون الاسرائيليون هم الذين استخدموها ؛ لأنها لم تكن لديهم ابدا من قبل ، ومن ثَمَّ ما كان يمكنهم معرفة كيفية تشغيلها . فمثل هذا التدريب يحتاج الى وقت طويل . ولم يكن لدى الاسرائيليين سوى بضعة أيام يحققون فيها النصر . و يقول ديبوى :

> « تم تعبئة عدد من الطلبة الاسرائيليين الذين يحضرون دراسات فى كليات أمريكية فى وقت متأخر فى السادس من اكتوبر . وذهبوا إلى مدرسة المشاة التابعة للجيش الامريكى فى فورت بيننج بولاية جورجيا ليتلقوا منهجا سريعا فى استعمال وصيانة صواريخ تاو . ولكن حين تمكن هؤلاء الطلبة التواقون للمعرفة من حمل تدريبهم ومعرفتهم الجديدة والعودة الى اسرائيل لتعليم الجنود الاسرائيليين كيفية استخدام الاسلحة الجديدة كان يوم ٢٤ أكتوبر قد حل ، واستقر وقف إطلاق النار اخيرا على جبهة القتال . » *

---

* ديبوى ص ٥٠٢ .

وعلى اية حال استنتج ديبوى ايضا أن هناك دليلاً على انه « لدى الاسرائيليين صواريخ « تاو » ، وأطقم مدربة لهذه الاسلحة على استعداد للانتشار قبل ١٤ و١٥ أكتوبر» ولايجرؤ ديبوى على التوصل إلى الاستنتاج الواضح ، وهو يترك **سوألاً مفتوحا فحواه :** من أين أتت هذه الاطقم ؟ . غير أن النتيجة الواضحة هى ان الامريكيين لم يقدموا الاسلحة فحسب بل ايضا الافراد الضروريين لتشغيلها .

وهناك جانب آخر للدور الامريكى نحتاج إلى مناقشته هنا وهو الدور الذى لعبه كيسنجر شخصيا ، وهذه القضية أساسية إذنرى اثار كيسنجر الى مابعد فترة الحرب بسنوات المفاوضات التى تلت هذا ، فكان كيسنجر مخولا له حرية التصرف باسم الولايات المتحدة اثناء الحرب ؛ لأن نيكسون كان فى مرحلة حرجة بصفة خاصة من فضيحة ووترجيت ، ولم يكن لديه المزيد من الوقت للشئون الخارجية ، ونتيجة لهذا بدأ كيسنجر يظهر طبيعته ؛ فحيث كان يدعى أنه صانع للسلام ، ووسيط ، كان فى الواقع يعمل لصالح اسرائيل طوال الوقت . ولايدعو هذا إلى الدهشة حيث إنه يهودى ، وكما قال لى بنفسه : كان ابواه من « اليهود المتعصبين المتطرفين » . وليس ثمة شك فى انه نجح فى تقديم عون ضخم لاسرائيل ليس فقط اثناء الحرب ولكن ايضا اثناء فترة المفاوضات التى تلت الحرب . وفى نفس الوقت لم يكن كيسنجر أمينا مع أى شخص ، وفى بعض الاحيان لم يكن أمينا حتى مع الاسرائيليين . فمثلا كان دائما يضع اللوم على وزير الدفاع چيمس شلزنجر وعلى وزارة الدفاع حينما كان لايفى بطلب اسرائيلى بمزيد من الاسلحة ، وكان دائما يزعم ان كل ماتحصل عليه اسرائيل يتم بسبب جهوده للتغلب على عدم رغبة وزارة الدفاع فى هذا . وفى الواقع كما قال لى چيمس هـ . نويز الذى كان فى ذلك الوقت نائبا لمساعد وزير الدفاع لشئون الامن الدولى : كان كيسنجر دائما يلقى باللوم على البنتاجون ــ وزارة الدفاع ــ لتأخير شحن المعدات العسكرية الى اسرائيل ، بينما كان البنتاجون فى الواقع ينفذ حرفيا كل التعليمات التى كان كيسنجر يصدرها باسم الرئيس نيكسون . وعلى الرغم من ان نيكسون قد لجأ فى بعض الاحيان الى تكتيكات التأخير فإن كمية الاسلحة التى ارسلها كانت

ضخمة . وقال لى « نو يز» ايضا : إن « الحقيقة هى أننا اضطررنا إلى نزع السلاح من بعض وحداتنا وسفننا العاملة حتى نفى بمطالب اسرائيل المستمرة للحصول على المزيد من الاسلحة وقطع الغيار» .

كانت المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى الى مصر لا تقترب من هذا حتى من بعيد . وكانت هناك قصص كثيرة عن حشد اسلحة سوفيتية إلى مصر ، بل ان الامر يكيين زعموا أن هذا الحشد هو الذى دفعهم إلى إرسال مساعدة إلى اسرائيل ، كما زعم الامر يكيون أيضا أن الاتحاد السوفيتى رفع مستوى التأهب فى قواته المسلحة فى الايام الأخيرة من القتال إستعدادا للتدخل لصالح مصر وسور يا . ولا أعرف ماإذا كان هذا حقيقياً أولا ؟ ! و بالتأكيد ما كان يمكن أن يرسل الاتحاد السوفيتى ،بة قوات إلى مصر وسور يا دون طلب محدد من زعماء البلدين . ويمكن تصور ان الرئيس السادات كان قلقا من تأثير العبور الاسرائيلى على جيشة فطلب مساعدة السوفيت ، أوعلى الاقل فكر فى إمكان فعل ذلك . وأنا أعرف أن الولايات المتحدة علمت عن طريق احدى الدول العربية ان السادات طلب مساعدة سوفيتية ، وقد حدث هذا بسبب حادثة غريبة ومزعجة جدا قام بها سكرتير مقرب للسادات ، وقد قص على هذا الشخص نفسه هذه الحادثة ، حيث قدم ليسألنى عما إذا كان تصرفه مبررا أولا . و يبدو أن هذا الشاب سمع السادات يقول شيئا يمكن تفسيره بأنه طلب قوات سوفيتية . وحيث إنه شعر بالانزعاج لما سمع وعلى الرغم من نقص خبرته تماما ومعرفته بسياسة الدول العظمى ، تحمل بنفسه مسئولية ابلاغ زميل له فى الدوله العربيه ذاتها بأن السادات يسعى للحصول على تدخل سوفيتى ، وقد نقلت هذه الرسالة من خلال القنوات العادية التى كانت قائمة بين الدولتين ، ولما كانت هناك علاقة خاصة بين احد المسئولين فى هذه الدّوله العربيه و بين وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، فليس هناك شك فى ان واشنطن علمت بهذه الخطوة ، وربما يكون هذا هو أصل فكرة ان السوفيت كانوا على وشك التدخل فى مصر . واستكمالا للقصه أضيف ان هذا السكرتير اصابته فيما بعد نو بة من الشك والندم لما فعل ، وذهب وهو يحمل مسدسه لرؤ ية السادات . وقدم السلاح للسادات وقص عليه ما فعل

و بصورة مسرحية نوعا ما طلب منه أن يطلق عليه الرصاص إذا كان قد تصرف بصورة خاطئة . وفهم السادات الموقف وقد أستشاط غضبا ، ولكنه لم يطلق النار على المذنب ، وأكتفى بأن نصحه بألا يقوم بعمل بهذه الخطورة وحده مرة أخرى ، و بعد ان استمعت إلى هذه القصة من صاحبها تحر يت عن هذه القصة من السادات نفسه فأكدها لى حرفيا .

والمسالة الاخيرة التى يجب ان نناقشها هنا هى ما إذا كانت حرب ٧٣ نصرا أوهزيمة لمصر؟ . والحقائق بسيطة تماما ، فقد بدأت الحرب بمجموعة من العمليات الناجحة قام بها الجيش المصرى الذى عبر القناة وعزز مواقعة على الضفة الشرقية ، ولكنها انتهت على اية حال وقد اصبح الجيش الاسرائيلى على الضفة الغر بية ، والجيش المصرى الثالث محاصرا ، وقد عزلت مدينة السو يس عن بقية مصر . ومن الناحية العسكر ية يمكن القول بإن اسرائيل أثبتت مرة اخرى تفوقها وأن مصر قد هزمت من الناحية العسكر ية ، إن مثل هذا الاستنتاج يعتبر تبسيطا أكثر مما ينبغى لعدة اسباب : فأولا : وكما قلت من قبل نجح الاسرائيليون فى هجومهم المضاد ليس بسبب تفوقهم هم ولكن بسبب المساعدة الامر يكية ، و بينما لم يستطيعوا بطبيعة الحال ان يعترفوا بهذا علنا ؛ فإن زعماء اسرائيل كانوا يعون هذا ، وقد اهتزوا بشدة لهذه النتيجة . وثانيا ، أظهرت الحرب بصورة واضحة أن الجيش المصرى اصبحت لديه المقدرة لأن يوقع باسرائيل خسائر كبيرة وفوق كل شىء ان يدخل معها فى حرب طو يلة لاتستطيع تحملها لأن التعبئه العسكر ية تقلل من نشاطها الانتاجى حتى يصل الى مرحلة التوقف الحقيقى . وثالثا : بينما كان الهجوم الاسرائيلى المضاد ناجحا كما وصل الجيش الاسرائيلى الى الضفة الغربية للقناة بقيت حقيقة قائمة وهى أن الجيش المصرى ظل على الضفة الشرقية للقناة و بعبارة أخرى لم ينجح الاسرائيليون فى محو نتيجة الهجوم المصرى . وكان الموقف الواقعى عقب بداية العمل بوقف اطلاق النار مختلفا تماما عنه قبل السادس من أكتوبر. و بالتأكيد كان يمكن للوضع ان يكون أفضل لمصر يوم ١٢ أكتوبر اذا لم يتخذ السادات قراره غير المناسب برفض وقف اطلاق النار بشرط ان تبقى القوات فى مواقعها .

لم تكسب مصر الحرب بمعنى أنها نجحت فى طرد الاسرائيليين من كل سيناء أولتها تمكنت من تحرير الارض العربية المحتلة ، بل إن ما احرزته مصر يمثل مزيجا من النصر السياسى والعسكرى ؛ فقد أظهر الهجوم المصرى لاسرائيل وللولايات المتحدة أن مصر قد اصبحت فى وضع يسمح لها بأن توقع خسائر ضخمة باسرائيل فتجعلها تدفع ثمن احتلالها لسيناء غاليا . وقد كان هذا لاول مرة حافزا لاسرائيل للدخول فى المفاوضات وللولايات المتحدة لتدفع اسرائيل بجديدة نحو هذه المفاوضات . كما أن مهمة التوصل إلى حل دائم للصراع فى الشرق الاوسط أصبحت ملحة أكثر بسبب الحرب . و بدأت وسط جو سياسى الا تصالات تختلف اختلافا جذريا فى صالح مصر والامة العربية ، و بذلك يمكن أن نقول : إن العبور فى حد ذاته يمثل النصر فى حرب اكتوبر .

الفصل الثالث

ماذا حدث في أول اجتماع لي بنيكسون

كانت أول مهمة رئيسية أقوم بها لصالح السلام فى الشرق الاوسط فى أواخر اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما كانت اصوات مدافع حرب اكتوبر قد صمتت لتوها عقب وقف لاطلاق النار مشوب بالقلق . كنت حينذاك أعمل قائما بأعمال وزير الخارجية منذ أسابيع قليلة ، وطلب منى الرئيس السادات أن أسافر الى الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً له لدى الرئيس نيكسون .

وكان قرار السادات بإرسالى إلى واشنطن قد اتخذ خلال اجتماع غير عادى ، عقد فى قصر الطاهرة يوم ٢٨ اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وحضر هذا الاجتماع حسين الشافعى نائب الرئيس وأحمد إسماعيل وزير الحربية وحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى وعبد الفتاح عبدالله وزير الدولة لشئون الرئاسة كما حضرته أنا وبعض المستشارين . كان الرئيس السادات فى انتظارنا فى حجرة معيشة ضخمة ، وصافح الجميع ، وطلب منا الجلوس . وكان حسين الشافعى نائب الرئيس متجها الى شغل المقعد المواجه للسادات حين قال الرئيس فجأة : « فهمى إجلس فى هذا المقعد » . ثم شرح رأيه بصدد وقف إطلاق النار وبضرورة إتخاذ إجراءات معينة لفصل القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية . وكما هو معتاد فاجأ السادات الجميع إذ قال : إنه قرر أرسال مبعوث خاص إلى الرئيس نيكسون على الفور . وأضاف قائلا ، موجها حديثه إلى مباشرة : « سيكون مبعوثى هو اسماعيل فهمى » . وطلب منى أن آخذ طائرة خاصة ، وأغادر القاهرة فى السادسة مساء بالتوقيت المحلى .

اخذ الجميع تقريبا يسجلون ملاحظاتهم بينما كان السادات يتكلم . وعندما أنهى حديثه قلت : إننى احتاج لبعض الوقت حتى اعد نفسى لهذه الرحلة

المفاجئة . فكنت أريد ان ادون افكاره بأوضح وادق مايمكن فى صورة خطة عامة واترك نسخة معه . وكان هذا سيمثل مرجعا رئيسيا يسهل تفاهمنا أثناء وجودى فى واشنطن . ووافق الرئيس على ان الخطة العامة فكرة جيدة ولكنه على الرغم من هذا أصر على أن أسافر إلى واشنطن فى نفس اليوم ، وحاولت تأجيل موعد رحيلى قائلا : إنه من المتعين على أن أرى اسرتى وأحزم أمتعتى فأجاب الرئيس قائلا إنه بوسعى أن ارى أسرتى حين أعود ، وبالنسبة للامتعة فيمكننى أن اشترى ما أحتاج اليه من واشنطن .

لم يكن أمامى سوى ان اوافق ، فذهبت إلى مكتبى فى وزارة الخارجية ، وأمليت مذكرة تجسد افكار الرئيس بصورة اكثر دقة ، وقد رتبت فى صورة خطة تعرض الخطوط العريضة لسلسلة من الخطوات التى من المتعين تنفيذها بالترتيب . ولم يستغرق هذا الكثير من الوقت فيما عدا الوقت الذى بذل فى اختيار المصطلح الانجليزى لوصف فكرته عن فصل الجيوش المتحاربة . وقد استغرق التوصل إلى المصطلح ــ الذى كان يتعين ان يدل على اتفاق يؤدى الى فصل الجيشين ــ وقتا طويلا ، وأخترت كما إختار أعضاء مكتبى فى النهاية إستخدام كلمة « فك الاشتباك » كأفضل اصطلاح مناسب . وقد قبل الجميع هذا التعبير ليصبح فيما بعد مشهورا جدا .

وكانت الخطة العامة للمفاوضات كما اعددناها تطرح تصورا للخطوات التالية : أن تنسحب اسرائيل إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ، يتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب ، ثم تنسحب اسرائيل إلى خط داخل سيناء شرقى الممرات بينما تبقى القوات المصرية فى مكانها ، تنتشر قوات الامم المتحدة بين القوات المصرية والاسرائيلية ، وبعد انسحاب اسرائيل الى خط فك الاشتباك تقوم مصر برفع الحصار عن مضايق باب المندب ، ومتى تم فك الاشتباك تبدأ مصر فى تطهير قناة السويس ، وخلال فترة يتفق عليها تقوم اسرائيل بالانسحاب الى الحدود الدولية وعند هذه المرحلة تنهى حالة الحرب . وقد ضمنا الى الخطة العامة أيضا رسما بالخطوط العريضة للخطوات التى ينبغى اتخاذها لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة

السورية ، ولعقد مؤتمر سلام عالمي ، وفي النهاية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة .

وقد أرسلت نسخة من الخطة العامة التي وضعتها إلى الرئيس السادات الذي وافق على تفاصيلها . وفي هذه الاثناء كان يتم إعداد طائرة خاصة لسفري ، وكانت هذه الرحلة تجربة فريدة لان الطائرة البوينج٧٠٧ التي حملتني الى باريس كانت قد أعدت على عجل وكانت خالية تماما فيا عدا اربعة مقاعد تم تركيبها من أجل هذه الرحلة . فقد كانت الطائرة تستخدم قبل هذا لنقل معدات حربية من انحاء عديدة من العالم قبل واثناء العمليات العسكرية ، ولم يكن ثمة وقت لإعادتها إلى حالتها الطبيعية .

وعندما اقتربنا من مطار « أورلي » في باريس أتى قائد الطائرة ليخبرني بعدم قدرته على الهبوط في باريس لسؤ الاحوال الجوية ، وأنه سوف يهبط بدلا من هذا في مطار « هيثرو » في لندن . ولان سفارتنا في لندن لم تكن تعرف برحلتنا ولانه كان من المتعين على ان أواصل السفر مباشرة الى واشنطن بعد توقف قصير في « أورلي » فإنني طلبت من قائد الطائرة ان يهبط على الرغم من كل المخاطر . وقد تذمر قائد الطائرة إلا أنه نفذ التعليمات حيث قام بهبوط رائع ، وهو الامر الذي يجيده كل الطيارين المصريين تماما .

وفي الصباح التالي غادرت باريس متجها الى واشنطن فوصلت في الساعة الرابعة مساء إلى مطار « دلاس » استقبلني جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الاوسط والفريد آثرتون نائب مساعد وزير الخارجية وزملاؤهما ؛ ونقل سيسكو الى تحيات هنري كيسنجر وقال إنه سوف يقابلني في اليوم التالي . وأصررت على ان نلتقي في نفس اليوم ؛ فاتصل سيسكو بوزير الخارجية ورتب الموعد في الساعة السادسة مساء . وكنت اريد لقاء كيسنجر في نفس يوم وصولي حتى أفعل شيئا بسرعة حيال الوضع الخطير للجيش الثالث المصري . وكنت أريد ايضا عقد اجتماع تمهيدي مع كيسنجر حتى تتوافر لي انطباعات مباشرة عن أسلوب عمله ، وحتى أعرف أي المشكلات يعتبرها

مهمة اكثر من غيرها . و بالإضافة إلى هذا : يمكن لهذا اللقاء التمهيدى أن ينهى الرسميات الدبلوماسية ، و بالتالى تقصر الاجتماعات التالية بصورة كلية على القضايا الهامة المحفوفة بالمخاطر .

واستقبلنى كيسنجر فى وزارة الخارجية فى الساعة السادسة مساء يوم ١٩ أكتوبر واستمر الاجتماع ساعة واربعين دقيقة ، وحضره كيسنجر وسيسكو فقط من الجانب الامريكى وحضره من الجانب المصرى كل من الدكتور عبدالله العريان السفير المصرى فى باريس وأنا . وعند استقبالى فى وزارة الخارجية اعرب كيسنجر بصورة روتينية عن الامل فى أن تكون هذه الزيارة خطوة مثمرة نحو تحقيق تعاون مستمر ودائم بين بلدينا . ثم و بصورة غير متوقعة أعرب عن أمله فى أن تقام اتصالات مباشرة بين القاهرة وواشنطن بدلا من أن يمر هذا عبر موسكو . ثم ظل يؤكد أهمية إقامة إتصالات مباشرة لانه فيا يبدو كان قد مل الدعاوى السوفيتية المتكررة بأن السوفيت يتكلمون رسميا نيابة عن مصر ؛ فقد كان السوفيت هم المتحدثين باسم مصر فى واشنطن منذ عام ١٩٧٠ عندما رأى عبدالناصر أنه ليست هناك امكانية للتفاهم أوحتى الاتصال بين القاهرة وواشنطن ، و بالتالى فإنه خول للسوفيت حق التحدث باسم مصر على أساس أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كقوتين عظميين يستطيعان على الاقل فهم بعضهما البعض .

وعندما تولى السادات السلطة استمر السوفيت فى ادعاء انهم يتحدثون باسم مصر، على الرغم من ان الرئيس المصرى كان قد أرسل مستشاره للامن القومى حافظ اسماعيل لمقابلة كيسنجر فى واشنطن ثم فى وقت لاحق فى باريس . ولم تؤد هذه الاتصالات الاولى إلى أى شىء . فوفقا لاعتراف كيسنجر نفسه فانه لم يكن بعد مستعدا لتحويل اهتمامه عن المشكلات الدولية الاخرى إلى الوضع فى الشرق الاوسط الذى كان يعتقد انه سوف يظل نائما حتى فترة طويلة تالية . وفى رأيى كان كيسنجر قد توصل الى هذا الاستنتاج لانه لم يكن هناك اتصالات منتظمة بين القاهرة وواشنطن ، ولم تكن الاتصالات التى تجرى سرا من خلال السعودية ـــ وتلك التى بدأت منذ عام ١٩٧٢ بموافقة السادات ومن خلال ممثل لوكالة المخابرات المركزية الامريكية فى القاهرة ـــ كافية . وكان كيسنجر كما

اعترف لي قد ضللته المعلومات الخاطئة التي تلقاها عن الاستعداد والامكانيات العسكرية لدى كل من اسرائيل وجيرانها من العرب ، و بالتالي فانه استنتج أنه ليست هناك فرصة لنشوب أي صراع مسلح في المستقبل القريب . وقد هزت حرب اكتوبر كيسنجر وزملاءه في حكومة نيكسون لتوقظهم من تصورهم الخاطيء ، وتدفعهم لإدراك أن الوضع في الشرق الاوسط كان حرجا ، وأن يقرروا أنه من المتعين على الولايات المتحدة أن تتدخل في محاولة لدفع الأطراف المعنية للتحرك نحو حل شامل بصورة نهائية . كان هذه في الواقع نقطة تحول في أزمة الشرق الاوسط ، فقد لعبت كل الحكومات الامريكية منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن و بصورة آلية دورا نشطا في عملية السلام .

كانت محادثاتي مع كيسنجر ودية ، ومثمرة ، وشرحت له الاقتناع السائد في مصر وفي العالم العربي بأن اسرائيل ما كانت تستطيع أبداً أن تحقق نجاحات عسكرية في المرحلة الثانية من حرب اكتوبر دون عملية النقل الامريكية الضخمة التي حملت إلى اسرائيل أسلحة أمريكية متقدمة . وأضفت بقولي : إن الحرب التي بدأت في اكتوبر عام ١٩٧٣ اثبتت بلا أدنى شك أن العرب قادرون على شن حرب ناجحة على الرغم من كل المصاعب ، وأنهم أيضا مستعدون لتقديم التضحيات ، و وافق كيسنجر على هذا معترفا بأن اندلاع الحرب ــ و بصفة خاصة عبور الجيش المصري السريع لقناة السويس ــ قد فاجأ الجميع .

وأستطردت قائلا : إن حرب اكتوبر أثبتت أيضا أن الدول العربية يمكنها أن تقف متوحدة حيث يواجهها خطر وشيك ملموس . ولم أكن فقط اشير إلى المشاركة الفعلية من جانب بعض الدول العربية ، ولكن بصفة خاصة أشير الى إستخدام البترول كسلاح لاول مرة في الصراع . وحتى استكمل الصورة ذكرت كيسنجر بتأييد وتعاون دول افريقية واخرى غير منحازة ، والتي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب تعنتها . ثم قلت : إننا قد وصلنا جميعا إلى مفترق الطرق حيث لم تعد أزمة الشرق الاوسط أزمة محلية بعد هذا بل اصبح لها عواقب على المستوى العالمي . وكانت هناك حالة غير عادية من التأهب والاستعداد

العسكرى فى كل من موسكو وواشنطن مع بزوغ تهديد باحتمال وقوع صدام بين القوتين العظميين فى حالة مبالغة احدى القوتين فى تأييد الدولة الموالية لها فى المنطقة . وكان كيسنجر يتفق كلية مع تحليلى . ثم أوضحت اننا مستعدون لفتح صفحة جديدة بين مصر وواشنطن إلا أننا كنا نحتاج إلى ضمانات للثقة فى الولايات المتحدة حتى نقيم المزيد من التعاون .

وبدأت أطرح أمام كيسنجر الخطوط العريضة للقضايا التى كنت اوليها الاولوية القصوى وهى :

أ ـ يجب توصيل إمدادات ليست ذات طبيعة عسكرية بصورة دائمة إلى الجيش الثالث .

ب ـ يجب الالتزام كلية بوقف اطلاق النار ، ويجب على الاسرائيليين ان ينسحبوا الى مواقعهم التى كانوا عليها فى يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، كما طلب قرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ .

وقد لَفَتُّ نظر كيسنجر أيضا إلى حقيقة أن الاسرائيليين كانوا غير متعاونين فى المحادثات العسكرية فى الكيلو ١٠١ ، وكانت هذه المحادثات التى جرت فى خيمة فى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس قد جمعت بين ممثلين عن الجانبين المصرى والاسرائيلى مع الجنرال انزيوسيلاسفو قائد قوة الامم المتحدة فى الشرق الاوسط فى محاولة لتحديد مواقع الجيش الاسرائيلى والجيش المصرى فى ٢٢ اكتوبر أوعلى الاقل الاتفاق على خط لوقف اطلاق النار . واجاب كيسنجر قائلا : إنه يعى هذه المشكلات وانه عندما ابلغ ان اسرائيل حاولت منع الوفد المصرى من الوصول الى الكيلو ١٠١ تدخل شخصيا لدى جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية ، ثم وعد بأنه سوف يستمر بفعل أقصى مايستطع بصدد كل هذه المسائل .

واستطرد كيسنجر فى هذه النقطة قائلا : إنه يريد أن يكون صريحا جدا فى مسألة هامة وهى أن واشنطن لا تقدر الضغط العربى والانذارات الناجمة عن

استخدام البترول كسلاح ، وان الولايات المتحدة والقوى الغربية تواجه وسوف تواجه مشاكل خطيرة بسبب حظر البترول . وقال : إذا استمر هذا الحظر فان الخوف سوف ينتشر فى غرب أوروبا ، ثم بعد هذا فى الولايات المتحدة وخاصة اذا اضطرت الحكومات الى توزيع البنزين بالطاقات . وابرز كيسنجر ايضا حقيقة ان الاسرائيليين لن يقبلوا بسهولة الضغوط الامريكية بخصوص وقف اطلاق النار أو تحقيق تسوية نهائية . فلم تكن اسرائيل ترغب فى التنازل عن الارض التى احتلتها وسوف تحتاج الولايات المتحدة كثيرا من نفوذها لارغام اسرائيل على تغيير موقفها ، وأضاف كيسنجر قائلا : إنه يفهم عدم رضاء مصر عن المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل اثناء الحرب ولكنه أكد انه جعل هذه المساعدات فى حدها الادنى مقاوما بذلك الضغط التى مارستها مجموعة الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة . ونتيجة لهذا تعرض بصفة شخصية الى الهجوم من عضو مجلس الشيوخ هنرى جاكسون ويهود امريكيين بارزين كثيرين . وحتى يثبت اخلاص حكومة الرئيس نيكسون أكد ان الولايات المتحدة رفضت إرسال اية مساعدة لاسرائيل خلال الايام السبعة الاولى للحرب ، وأن هذه الحكومة فضلت تبنى قرار بوقف اطلاق النار يصدره مجلس الامن حين كان نصر مصر فى قمته ، وقد طلبت واشنطن من البريطانيين تقديم القرار لمجلس الامن وضمنت الاصوات التسعة الضرورية لاقراره ، وقد وافق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الامتناع عن التصويت ، وقد تم اتخاذ هذا الاجراء لان السوفيت قالوا : إن السادات سوف يرفض القرار الذى تقدمه الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتى ولكنه قد يؤيد القرار اذا أتى من عضو آخر فى مجلس الامن . وقال كيسنجر : إن الفشل فى التوصل الى وقف مبكر لاطلاق النار كان يرجع الى تعنت مصر . وكانت الولايات المتحدة قد نجحت فى دفع اسرائيل الى قبول وقف اطلاق النار على خطوط ١٢ أكتوبر غير ان السادات رفض دون مبرر على حد قول كيسنجر . وقال كيسنجر ان البريطانيين ابلغوه ان مصر أصرت على ان يضم مشروع قرار وقف اطلاق النار فقرة تطلب من اسرائيل الانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو١٩٦٧ . وهو الطلب الذى ما كان يمكن لاسرائيل ان تقبله فى ذلك الوقت .

وأجبت على اتهامات كيسنجر بأن أوضحت أن اسرائيل استطاعت القيام بعملية الدفرسوار وعبور القناة فقط بسبب قيام واشنطن بعملية ضخمه لنقل الأسلحة إلى إسرائيل بالإضافة إلى المعلومات التي كانت تنقلها إليها . وفي هذه النقطة اتفقنا الانضيع الوقت في تبادل الاتهامات حول أمور سابقة ، ثم استمر كيسنجر يشرح الدور الذي يقوم به شخصيا كصانع للسلام وقال :

« مشكلة العرب أنهم يتوقعون مني أن أنجز ما أنجزته في مناطق أخرى بها أزمات غير أنهم ينسون السنوات الاربع الطويلة من المحادثات التي استغرقت قبل التسوية النهائية لمشكلة ڤيتنام . وبالنسبة الى الصين فقد احتجت إلى سنتين قبل أن أصل إلى اية نتائج ملموسة . وأسلوبي في معالجة الامور هو أن تكون لدى فترة طويلة من الإعداد ، وأن التحرك بعد أن يعد الجو العام للحل ولا أريد التحرك في عجلة ، وأقترح مبادرة أمريكية جديدة في الشرق الاوسط ؛ وأخشى ان يكون مصيرها مماثلا لمبادرة ١٩٧٠ ولكنني لا اريد أن يساء فهمي : فلست أقول : إن مشكلة الشرق الاوسط تحتاج إلى سنوات حتى يمكن حلها بل أعتقد أنه يمكن حلها خلال فترة من ثلاثة الى ستة شهور اذا تعاون الجميع » .

ولم استطع ان امنع نفسي من الضحك عندما قال كيسنجر: إن الحل قد يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر ، وذكرته بأن الاسرائيليين قد بدأوا بالفعل في التراجع فيما وعدوا به أثناء محادثات الكيلو١٠١ : « لقد قالوا : إنهم غير مخولين لمناقشة مشكلة وقف اطلاق النار . ثم في وقت لاحق اقترحوا أن تنسحب القوات المصرية عشرة كيلومترات غربي قناة السويس كما تنسحب القوات الاسرائيلية عشرة كيلومترات شرقي القناة : وكان هذا بالضبط هو ما اقترحه البريطانيون

والفرنسيون بالتواطؤ مع اسرائيل فى عام ١٩٥٦ . ورفضت مصر تماما الاقتراح الاسرائيلى بانسحاب الجيشين الثانى والثالث المصريين من الضفة الشرقية للقناة » .

وقال كيسنجر مبتسما : « أنت تعرف كيف يعملون . و بصراحة إن الاسرائيليين يعتقدون أنكم فى مصر تنوون إرسال معدات عسكرية للجيش الثالث تحت غطاء وقف اطلاق النار » . وقلت إننا لن نفعل ذلك ، وان الجيش الثالث لم يكن فى حاجة إلى الاسلحة ولكنهم يحتاجون الطعام والماء . وأوضحت أيضا ان الجيش الثالث لن يستسلم ابدا مهما فعلت اسرائيل ، واسرع كيسنجر يقول ان استسلام الجيش الثالث ضد سياسة الولايات المتحدة . ولم تكن واشنطن تعتقد أن انسحاب الجيش المصرى الى غرب القناة فى صالح السلام . ثم سأل كيسنجر عما اذا كانت مصر مستعدة لضمان عدم إرسال امدادات عسكرية الى الجيش الثالث حتى بعد انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وكان ردى بالايجاب وأصررت على أن يبدأ إرسال مواد غير عسكرية فورا وان يظل بصفة دائمة ، وأضفت قائلا : إن البديل الوحيد لذلك هو استخدام القوة لكسر الحصار حول الجيش الثالث ، وان نتيجة مثل هذا الاجراء سوف تكون بالغة الخطورة . وطلبت من كيسنجر الاتصال بالاسرائيليين فى الحال و بقوة كما وعد ، و وعد كيسنجر بأنه سوف يتحدث الى نيكسون فى نفس الليلة ثم يبلغنى فى لقائنا فى الصباح التالى بقرار الرئيس . وشكرت كيسنجر طالبا منه الاتصال باسرائيل مرة اخرى ليجعلهم يسمحون بمرور قافلة فى اليوم التالى . وتم فى النهاية تسوية المسألة بصورة دائمة ونهائية مع الرئيس نيكسون .

ثم ادهشنى كيسنجر إذ فتح موضوع أسرى الحرب ، وأعلن أنه تم الاتفاق بين واشنطن وموسكو على ان تؤيد القوتان العظميان القيام بتبادل فورى للاسرى . وكان بريجنيف قد ضمن بنفسه للامريكيين أن يوافق المصريون على تبادل كل اسرى الحرب فى أسرع وقت ممكن عقب إتمام وقف إطلاق النار . وكانت هذه هى المرة الاولى التى أسمع فيها عن مثل هذا الضمان ، وأبلغت كيسنجر بأننا لم

نقدم إلى موسكو أى ضمان من هذا القبيل ، وقال كيسنجر : إنه سوف يكون من الصعب التوصل الى أى تقدم نحو مفاوضات السلام إذا لم يتم تبادل الاسرى. وأجبت ببساطة : إننا مستعدون لتبادل قائمة كاملة باسماء الاسرى مع اسرائيل من خلال الصليب الاحمر الدولى ، ولكن يتعين تأجيل التبادل الفعلى للاسرى حتى يتم التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية أكثر شمولاً .

وبعد أن أوضحت هذه النقطة بصورة مؤقتة شرحت لكيسنجر الظروف التى أدت الى وصول خمسين ضابطا عسكريا سوفيتيا وعشرين مترجما إلى مصر ، وكان من المتوقع أن يقوم هؤلاء الضباط بدور مراقبين ، وكان السوفيت قد قالوا لنا : إن عددا مماثلا سوف يصل من الولايات المتحدة . ونفى كيسنجر وجود اتفاق مع برجنيف فى هذه النقطة بل ان السوفيت قد فرضوا على الولايات المتحدة أمرا واقعا حيث ابلغت واشنطن بعد ان وصل المراقبون السوفيت الى القاهرة . وقال كيسنجر : إن الامر يكين لايعتقدون ان وجود ممثلين امريكيين وسوفيت لصالح أى طرف . ولكن ، وبسبب إصرار السوفيت كان الامريكيون على إستعداد لإرسال ٣٢ مراقبا بحيث يرسل السوفيت عددا مماثلا اذا طلب فالدهايم هذا رسميا . وأضاف قائلا : « أطلب منك ان تتصل بالرئيس السادات حتى يقنع الروس بسحب ١٨ من الذين وصلوا إلى القاهرة بالفعل ليعودوا الى موسكو . وعلى اية حال أفضل الايكون الروس فى مصر بالمرة » .

وفى نهاية حديثنا كرر كيسنجر قوله : إن الولايات المتحدة عاقدة العزم على فتح فصل جديد مع مصر ، وعلى اقامة صداقة مستمرة . وأبلغنى أيضا أن الرئيس نيكسون قرر أن الموقف فى الشرق الاوسط لاينبغى أن يعود أبدا إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٧٣ ، وبالتالى كان من الضرورى تحويل وقف اطلاق النار الذى تحفه المخاطر إلى سلام دائم . وأكد لى أن نيكسون قرر أن يمارس الضغط الضرورى على اسرائيل .

ويتعين علىَّ أن اضيف هنا أن كيسنجر كان يشير باستمرار إلى قرارات الرئيس ولم يحاول ابدا ان يعطى انطباعا بأنه صانع سياسات . بل على العكس من

هذا فلقد استخدم اسم الرئيس أكثر مما هو ضرورى . فكان يقول : « لقد قرر الرئيس نيكسون .... » و« يعتقد الرئيس نيكسون ...... » والرئيس نيكسون عاقد العزم على ...... » وكانت لدى هنرى كيسنجر سلطات واسعة حيث كان وزيرا للخارجية ومستشارا للامن القومى ، ولم يكن أى وزير خارجية سابق يشغل المنصبين أبدا فيما عدا جون فوستر دلاس . غير أنه كان دائما بالغ الحرص مع الرئيس نيكسون . وكما سيتضح فيما بعد : كان كيسنجر يتسم بالحذر حيال نيكسون حيث كان يخشى أن يتخذ الرئيس قرارات مستقلة ، أويتغاضى عن توصيات كيسنجر الذى كان يشعر بحساسية تجاه مكانة نيكسون وصورته العامة ، فكان يشعر ان نيكسون ليس رئيسا عاديا بل إن لديه الكثير من التجارب فى الشئون الخارجية ، وهو يتميز بالقوة حتى فى الجبهة الداخلية .

وكان واضحا من البداية ان كيسنجر يحب الظهور . وفى نهاية المحادثات أصر على أن يصحبنى إلى السيارة ولأنه لم يكن يصحب زائر يه بهذه الصورة فان تصرفه هذا سبب ثورة بين مساعديه والصحافة . وعندما أحاط به الصحفيون والمصورون ابتهج على الفور. وأثناء مرافقته لى حتى السيارة رأيت جانبا آخر من شخصية كيسنجر حيث أبلغنى أنه يعتزم لقاء نائب وزير الخارجية السورى الذى كان فى الولايات المتحدة حينذاك أيضا ، ونظرت إليه لأشعره بأننى أعرف اللعبة التى يلعبها . فكان من المعروف تماما ان كيسنجر يحب أن يلمح إلى من يتحدث معه بأن العلاقة بينهما علاقة خاصة تماما ، وأنهما معا يتفوقان على طرف ثالث . وعلىّ أن اعترف بأن لعبة كيسنجر كانت تأتى بأثرها فى بعض الاحيان إلا أنه كان يقوم بها كثيرا جدا ، وفى النهاية اصبحت معروفة للجميع ، وأصبحت فى بعض الحالات تؤدى إلى سوء تفاهم كبير بل إنها كانت تدفع بالامور إلى مستوى الأزمة . وعلى أية حال فقد خيبت ظن كيسنجر وقلت له : إنه على العكس من ذلك فإننى أرحب بلقائه مع السوريين لان علاقاتنا مع سوريا كانت طيبة فى أساسها .

وعندما عدت الى الفندق أبرقت الى الرئيس السادات لابلغه بلقائى الاول بكيسنجر و بانطباعاتى عنه . وعندما أعدت التفكير فى هذه التجربة الاولى قررت

أن أكون حذرا جدا مع كيسنجر، وأن احاول إذا أمكن أن أقابل الرئيس نيكسون مباشرة بعد كل محادثات اجريها مع كيسنجر، أوعلى الاقل فى مرات كثيرة. وكنت أريد التأكد من أن مايقوله كيسنجر لى يعكس بالضبط موقف نيكسون، وأن لدى الرئيس نيكسون معرفة كاملة بما ابلغه لكيسنجر، وعلى اية حال فإننى كنت راضيا عن اللقاء الاول، وشعرت بأن مبرراتى كانت صحيحة حين أصررت على لقاء وزير الخارجية فور وصولى إلى واشنطن. وقد أوجد الاتصال الاول اساسا للتفاهم كما مهد الطريق بالتأكيد للتعاون فيما بعد.

وفى الصباح التالى عقدت اجتماعا استغرق اربع ساعات مع كيسنجر فى وزارة الخارجية الأمريكية، وقد حاول چوزيف سيسكو حضور الاجتماع إلا أن كيسنجر قال مازحا: «لست روجرز، وچوزيف رجل روجرز» وضحك الجميع، ولأن الاجتماع كان مقصورا علينا فانه تعين على سيسكو الا يحضر الاجتماع. وكان كيسنجر يعتقد أيضا أن خطة روجرز الشهيرة كانت فى الواقع من وضع سيسكو. ويمكننى أن أصرح هنا بأن هذا يوضح أن الشائعات التى كانت تقول: إن سيسكو كان رجل كيسنجر الذى يقوم بمراقبة روجرز ليس لها اساس من الصحة.

وكان من الواضح ان كيسنجر كان قد استعرض بدقة كل المسائل التى ناقشناها مع الرئيس نيكسون، وكان يتكلم مدعوما بتأييد الرئيس. وقال لى كيسنجر: إن الرئيس نيكسون لم يوافق على السماح لجولدا مائير بالحضور إلى واشنطن إلا مرغماً. وكان قد وافق فى النهاية حتى يستطيع مواجهتها و بصفة خاصة حتى يجعلها تشعر بالجو العام الجديد السائد فى واشنطن. ولم يوافق على استقبال السيدة العجوز إلا بعد يومين من وصولها وليست على الفور كما اعتاد. وعلاوة على ذلك أبلغنى كيسنجر أن الرئيس نيكسون طلب منه أن يبرق لجولدا مائير و يبلغها بالمطالب المصرية حتى يتسنى لها ان تستشير مجلس الوزراء الاسرائيلى قبل مغادرة البلاد، وبهذه الصورة يمكن التوصل إلى اتفاق، وتنفيذه حتى قبل الزيارة التى يعتزم كيسنجر القيام بها إلى القاهرة.

ووجهت انتباه كيسنجر إلى حقيقة أن اسرائيل كانت دائما تخشى الاتصالات الوثيقة بين واشنطن والقاهرة . وبهذا الصدد أشرت إلى « قضية لافون » الشهيرة عندما رتب هذا الوزير الاسرائيلى لإرسال عملاء إلى القاهرة فى عام ١٩٥٤ لنسف منشآت امريكية فى وسط المدينة وكان يأمل ان تتصور واشنطن ان المصريين يقومون باعمال تخريب ضد المصالح الامريكية ، وأن تتدهور العلاقات المصرية الامريكية . ولحسن الحظ استطاع البوليس المصرى القبض على اثنين من العملاء الاسرائيلين ، وكشف المؤامرة بأسرها ؛ ونتيجة لهذا اضطر بن جوريون إلى إقالة لافون على الرغم من أنه وافق شخصيا على هذه العملية . وقال لى كيسنجر انه وزملاءه على وعى بتصميم اسرائيل على وضع « إسفين » بين مصر والولايات المتحدة إلا أن كيسنجر وزملاءه مصرون بالرغم من هذا على تعزيز العلاقات المصرية الامريكية .

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا نما الحوار فى اتجاه بناء . وقد طرحت كل النقاط المتضمنة فى خطتنا ولكننى امتنعت عن إبلاغ كيسنجر بوجود مثل هذه الخطة . وخلال لقائنا قال لى كيسنجر : إن إسرائيل وافقت على السماح لقافلة ثانية مؤلفة من خمسين عربة كبيرة بالمرور إلى الجيش الثالث ، وأصررت على ان يتم ضمان تدفق الإمدادات بصورة مستمرة تحت رعاية مراقبى الامم المتحدة . وفى الواقع قلت : إن مشكلة تزويد الجيش الثالث بالمؤن سوف تحل بصورة آلية إذا انسحبت اسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر حيث تجلو عن مواقعها على طريق القاهرة السويس وهكذا تفسح الطريق لمراقبى الامم المتحدة لفحص نوع الامدادات التى ترسل الى الجيش . ووافق كيسنجر على صحة هذا إلا أنه أوضح أن المشكلة الاساسية ستظل ، وهى أن اسرائيل لا تريد الانسحاب الى خطوط ٢٢ أكتوبر وكانت ترفض ذلك لسببين رئيسيين ؛ أولا : إن الانسحاب يعتبر اعترافاً صامتاً بأنها قد انتهكت قرار وقف اطلاق النار . وثانيا : كان الاسرائيليون يريدون الحصول على تنازلات كبيرة من مصر : وهى أن يقوموا بالانسحاب كلية من الضفة الغربية لقناة السويس إذا سحبت مصر جيشها الثانى والثالث كلية من الضفة الشرقية . وكان هذا يعنى الرجوع الى الوضع الذى كان قائما قبل عبور

القوات المصرية لقناة السويس وضربها لخط بارليف يوم ٦ أكتوبر. وكان الاسرائيليون يقولون رسميا : إنهم لايستطيعون العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر لأنهم لايعرفون موقع قواتهم بالضبط فى ذلك اليوم . وفى الواقع كانت هناك صور عديدة التقطتها الاقمار الصناعية الامريكية والسوفيتية توضح المواقع التى كانت تشغلها قوات الجانبين .

وقد أبلغت كيسنجر أيضا أثناء هذا الاجتماع بأن مصر تريد ضمانا مكتوبا من الولايات المتحدة بأن الامريكيين سوف يفعلون كل ما هو ممكن لمنع إسرائيل من القيام بعملية عسكرية غرب القناة . وبدون مثل هذا الضمان قد تضطر مصر إلى القيام بعمل عسكرى لتدمير القوة الاسرائيلية . وكان رد كيسنجر هو مجرد انه سوف يبلغ الرئيس نيكسون بهذا الطلب .

ومرة أخرى طرح كيسنجر مشكلة تبادل الاسرى ، وكررت قولى بإننا مستعدون لتبادل قوائم بأسماء أسرى الحرب فعلا كجزء من اتفاق شامل لتعزيز وقف اطلاق النار ، ولسوء الحظ بينما كنا نتحدث بلغنى من القاهرة أن وفدنا العسكرى فى الكيلو ١٠١ بناء على تعليمات من السادات أبلغ الوفد الاسرائيلى بأننا على استعداد لتبادل الاسرى ، وتلقى كيسنجر نفس المعلومات من الاسرائيليين ، كما كانت الحكومة المصرية قد ابلغت ايضا السفير السوفيتى لدى القاهرة ، وقال لى كيسنجر : إن السفير السوفيتى لدى واشنطن « اناتولى دوبرينين » قد طلب بالفعل مقابلة الرئيس نيكسون ، وأنه تم الترتيب للقاء اثناء عطلة نهاية الاسبوع فى « كامب ديفيد » .

ولقد فزعت لهذا الكشف المبكر غير الضرورى عن استعدادنا لتبادل الاسرى حيث كنت أعرف أن هذا سوف يجعل اسرائيل تطلب المزيد من التنازلات قبل أن توافق على مسائل أخرى . وكان تبادل الاسرى ورقة هامة فى أيدينا لأن الحكومة الاسرائيلية كانت معرضة لضغط شديد من عائلات الاسرى لاستعادتهم ، ولكن السادات تنازل عن هذه الورقة ، وكان هذا القرار يشجع الامريكيين على الاعتقاد بأن الروس يقومون بالفعل باتخاذ القرارات باسم مصر .

فكما ذكرت من قبل كانت موسكو قد ابلغت واشنطن فى وقت سابق أن مصر كانت مستعدة لتبادل الاسرى ، وقد أثبتنا نحن أنهم على حق .

وكما توقعت عاد الاسرائيليون بعد اتفاقنا على تبادل الاسرى مباشرة بطلب جديد فقال لى كيسنجر : إنهم يطلبون منا ضمان حرية المرور لهم فى مضايق باب المندب فى الطرف الجنوبى للبحر الاحمر ، و بكلمات اخرى كانوا يريدون منا ومن الروس إنهاء حصار مزعوم فى باب المندب . فقد كانت التنازلات تشحذ شهية اسرائيل كما هو واضح . وقلت لكيسنجر : أن مصر ليست لديها سيطرة كاملة على باب المندب ، وكان رده أن لدينا سفنا حربية وغواصات هناك . وقلت إن هذا صحيح ، غير أن السوفيت واليمن الجنوبية هم الذين يسيطرون على هذا الممر المائى . ثم حثنى كيسنجر على ان اطلب من السوفيت واليمنيين وقف تدخلهم . وتحتاج مشكلة باب المندب الى بعض التوضيح ، وحين كنت اتكلم مع كيسنجر كان لدى انطباع بأننا أغلقنا المضايق ، وفى وقت من الأوقات كنت حتى أعتقد أننا أغرقنا سفينة هناك ثم اكتشفت انه لم يكن هناك حصار عندما رأيت « دو برينين » عقب عودته من لقائه بالرئيس نيكسون فى كامب ديفيد ، وابلغته بما قاله كيسنجر عن باب المندب فضحك وأجاب قائلا : إنه لم يكن هناك ابدا أى حصار فى باب المندب .

وخلال الاجتماع الثانى طرح كيسنجر مرة اخرى قضية حظر البترول وحاول ان يبدو هادئا ولكنه كان من الواضح أن قرار العرب استخدام البترول كسلاح مثل لواشنطن صعوبات ضخمة داخليا ودوليا . وفى الواقع فى عام ١٩٧٣ كان اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الاوسط مازال محدودا . غير ان خبراء الطاقة تنبأوا بزيادة حادة فى الاستهلاك وكان هذا يعنى اعتمادا أكبر على بترول الشرق الاوسط وزيادة كبيرة فى السعر . وعلى اية حال كان كيسنجر يريد ان يعطينى انطباعا بان الولايات المتحدة لا تعانى من حظر البترول ولكن الدول الاوروبية فقط هى التى تعانى . وقد قلل من شأن رد الفعل الاوروبى وذكر مرارا أن واشنطن تتعرض لضغط كبير لتعمل على رفع الحظر ، ولكن كيسنجر كان

يلجأ فوق كل هذا الى حجة تميز القوى العظمى ؛ فكقوة عظمى لايمكن أبدا أن تقبل الولايات المتحدة إنذارات أوحتى ضغوطاً قوية من دول صغيرة .

وقد أدت حجج كيسنجر إلى إقناعي أكثر من أى وقت بأن الحظر كان خطوة مناسبة تماما وأنه يجب الاستمرار في استخدام سلاح البترول . وكان التأثير النفسي والسياسي لاستخدام البترول كسلاح لاول مرة تأثيرا ضخما . وأبرقت للرئيس السادات بوجهة نظرى فى هذا الموضوع وقدمت توصيات محدودة تم اتباعها على الرغم من جهود كيسنجر التى لم تنقطع لاقناع زعماء دول الخليج برفع الحظر . وأعتقد أنه لاينبغى استخدام سلاح النفط مرة أخرى إلا فى ظروف خاصة جدا . وقد كانت ظروف حرب ١٩٧٣ مناسبة تماما . ولسوء الحظ لم يبق الحظر الفترة التى كان يجب ان يبقى خلالها حيث رفع الحظر فى مارس عام ١٩٧٤ كما سوف نرى فيما بعد .

و يتضح الآن أن هذه اللقاءات المبكرة مع كيسنجر لحل المشكلات الفورية المتعلقة بوقف إطلاق النار أتت ثمارها وقد نجحنا فى شيء من هذا . غير أن هذه اللقاءات كانت مهمة أيضا فى فتح الطريق أمام تفاهم أفضل مع الامريكيين . وقد بدأنا ــ كيسنجر وأنا ــ نفهم أن يحترم كل منا الاخر . منذ البداية حاول كيسنجر كثيرا أن يكون ودودا ؛ فمنذ لقائنا الثانى فقط أدهشنى قوله : « سيدى الوزير ، لقد تقابلنا مرتين فحسب ولكننى اشعر بالفعل وكأننا قد التقينا وتعارفنا منذ فترة طويلة ، وقد عرفت ابا ايبان منذ ست سنوات ومازلت اناديه بسيدى الوزير ، وأمامعك فأشعر أن كل واحد منا يستطيع أن ينادى الآخر بالاسم الاول ؛ فهل اناديك باسماعيل ؟ » . ومنذ ذلك الوقت اصبحنا ننادى بعضنا البعض بهنرى واسماعيل دون رسميات و بينما كنا نتفق بصدد نقاط كثيرة فإننا كنا ايضا نختلف بصورة جذرية فى نقاط اخرى عديدة تتضمن الفحوى والاسلوب ، و بالنسبة الى بعض المشكلات كانت خلافاتنا جوهرية بدرجة كبيرة حتى أنها كانت فى بعض الاحيان تهدد فرص تحقيق اى تقدم ، وعلى الرغم من هذا إستمر الحوار الذى بدأ فى هذين اللقائين .

وقد اظهرت هذه اللقاءات الاولى أيضا أنه من الحيوى لمصر أن تتحدث مباشرة باسمها دون أن تسمح للسوفيت بأن يقوموا بدور الوسطاء . لقد كانت سياسة السماح للسوفيت بالتحدث باسمنا ـــ والتى اتبعها عبدالناصر ثم أستمر السادات فى ممارستها لمدة عامين ـــ سياسة خاطئة دائما . لم تكن مشاكل عبدالناصر مع الولايات المتحدة ترجع الى حقيقة عدم قدرته على التحدث بلغة القوتين العظميين بحيث يتعين ان تنقل موسكو عنه ، بل كانت المشاكل ترجع إلى فرق أساسى بين المبادىء السياسية التى يؤمن بها عبدالناصر والمبادىء التى تؤمن بها الولايات المتحدة . وما كان يمكن لأى قدر من التدخل السوفيتى أن يغير الحقيقة . وكنت دائما اعارض بشدة السماح لاى قوة اجنبية ، صديقة أوغير صديقة ، قوى عظمى اوغيرها ، ان تتحدث باسم مصر أوتتخذ لها قراراتها أوتفسر عنها . وكوز ير للخارجية اوقفت هذه السياسة وإن واجهت مقاومة من جانب الاتحاد السوفيتى بل حتى من بعض الدوائر فى مصر ، وقد أصر السوفيت على التحدث بإسمنا من خلفنا سواء من خلال السفير « دو بر ينين » فى واشنطن اومباشرة مع كيسنجر فى موسكو واستطيع أن أفهم أن ير يد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة العمل معا لتسو ية المشكلات العالمية فى المناطق المضطر بة مثل الشرق الاوسط ، ولكننا ـــ نحن المصر يين ـــ لانستطيع ان نسمح للقوى العظمى ان تحل مشاكلنا بما يتفق مع مصلحتها ودون استشارتنا .

وقد قدم كيسنجر صورة مشوهة للموقف المصرى فى مناقشته لتلك اللقاءات المبكرة التى جرت بيننا وذلك فى كتابه « عام مضطرب » . حيث قال : إننى أوضحت أن مصر كانت تر يد حلا دائما لمشكلتها مع اسرائيل ، وأنها لن تسمح لأى شخص بأن يقف فى طر يقها ، وخاصة الفلسطينيين . ولم اقل مثل هذا بالمرة . بل ان الحقيقة هى اننا لم نناقش القضية الفلسطينية فى ذلك الوقت ؛ وذلك لسبب بسيط وهو اننا كنا نتناول فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف اطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلات الشرق الاوسط . ولايمكن تفسير هذا بأى صورة على أنه علامة تدل على أن مصر كانت مستعدة لخيانة الفلسطينيين . وكان من المقرر ان اقابل الرئيس نيكسون فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣١ اكتو بر اى

بعد اللقاء الثانى مع كيسنجر بفترة قصيرة . غير ان مشكلة جديدة ظهرت ، فقد ابلغتنى القاهرة ان الفريق الجمسى الذى يمثل مصر فى محادثات الكيلو١٠١ قدم لرئيس الوفد الاسرائيلى الجنرال اهارون ياريف نسخة من الخطة التى اعددتها . وكان السادات قد امره بان يفعل هذا آملا فيما يبدو ان يستطيع ياريف كعضو فى مجلس الوزراء الاسرائيلى اقناع جولدا مائير بقبول خطتنا . وكان هذا اجراء ساذجا غير رشيد . وقد اصبح الضرر مزدوجا حين قام المسئولون فى القاهرة بتوزيع هذه الخطة على دبلوماسيين سوفيت و بريطانيين وفرنسيين . ووجدت نفسى فى وضع حرج ؛ لأن السادات تصرف دون تعقل فكشف كل اوراقنا للعدو دون الحصول على أى شىء مقابل هذا ؛ فبعثت برسالة قوية اللهجة إلى القاهرة طالبا فيها أن يقصر المسئولون العسكريون فى الكيلو١٠١ جهدهم بصورة كلية على مناقشة الناحية العسكرية ، والمسائل الفنية المتصلة بها ، و يبتعدوا عن التحدث فى الشئون السياسية .

وكان من المتعين أن أقدم نسخة من هذه الوثيقة الى الامريكيين قبل لقائى مع نيكسون ؛ فرتبت لمقابلة كيسنجر فى البيت الابيض فى الساعة الثانية ظهرا . وحضر كيسنجر مع برنت سنوكروفت نائبه فى مجلس الامن القومى . واعطيت نسخة الى كيسنجر الذى قرأها وعقب قائلا : « هذا معقول » . واضاف بقوله : إنه يمكن تبنى هذه الخطة حتى كاقتراح امريكى ولخشيتى ان يفعل هذا بالفعل أسرعت بإبلاغه بأن الجمسى قدم نسخة منها إلى ياريف خطأ فيما يبدو، فصاح قائلا : « ستكون هذه كارثة » . وأضفتُ قائلا : إن كلاً من البريطانيين والفرنسيين قد حصلوا على نسخ ايضا ، فقال : « ستكون هذه كارثة ثانية » . ثم تحقق كيسنجر من وكالة المخابرات المركزية الامريكية عن معلومات تلقوها ذلك الصباح تفيد بأن ورقة قدمها المصريون إلى الاسرائيليين . وعند وضع سماعة التليفون قال لى : إنها هى نفس الورقة . ولقد حيرنى تعقيب كيسنجر بأن معرفة الفرنسيين والبريطانيين بالخطة تمثل كارثة ، وعندما قلت له : إننى أعتقد أنه عن طريق إبلاغهم فإنهم قد يستطيعون لعب دور مؤثر فى الحل ؛ أجاب كيسنجر

بقوله : إن كلاً من الفرنسيين والبريطانيين لايملكون القدرة السياسية اوالاقتصادية لتكون لهم اية فائدة بل على العكس من هذا فانهم بتدخلهم قد تتعقد الامور، والدولة الوحيدة التي لها اى تأثير على اسرائيل هي الولايات المتحدة . ولايستطيع الفرنسيون والبريطانيون فعل أي شيء ، ولكنهم سوف يدعون فيما بعد أن دورهما كان مهما . ولم يستطع كيسنجر ان يخفى مشاعره السيئة تجاه الفرنسيين بصفة خاصة . وعلى أية حال كان الحوار مع كيسنجر مفيدا ؛ إذ أظهر ان هناك احتمالاً اكيداً لتحقيق بعض النجاح فى اسكات المدافع ، و بث الاستقرار فى الوضع على الجبهة بين مصر واسرائيل .

ولاأشك فى ان دور وصمود الرئيس نيكسون كان ذا اهمية كبيرة فى هذا الجهد وقد دعينا ــ كيسنجر وانا ــ إلى المكتب البيضاوى فى الساعة الثالثة ، وهناك قابلت الرئيس نيكسون لأول مرة ، ورحب بى ، ثم وقفنا معا أمام المدفأة كما هى العادة حتى يتمكن المصورون من تسجيل أول لقاء رسمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بين رئيس الولايات المتحدة وممثل عن مصر . كان الرئيس نيكسون يبتسم طوال الوقت وقال : إنه يريد أن يكون اول من يهنئنى على تعيينى كوزير للخارجية . (وكان قد تم تعيينى رسميا فى هذا المنصب صباح ذلك اليوم) وأجبت قائلا : « إننى آسف إذ أخيب أملك فأنت الرجل الثانى حيث كان ، السادات نفسه الاول » .

ثم عقدنا اجتماعا وحدنا ، الرئيس نيكسون وكيسنجر وانا ، استغرق ساعة . ويجب على ان اعترف باننى تأثرت بعمق بأول ماقاله الرئيس : « كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نيكسون فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيدا و يضحون بانفسهم . فانتم حاربتم جيدا مثل الڤيتناميين ونحن نحترم هذا . وارجو ألا تسىء فهمى ــ إذ أن الڤيتناميين شيوعيون ــ فانا اعنى فقط القتال والقتال الجيد ــ الروح نفسها . ويجب ان اعترف بصفاتى الثلاث انكم قمتم بكل هذا بصورة جيدة . واستمر نيكسون يقول : إنه نتيجة لهذا تغيرت كل الصورة وقد اصبح موقف الولايات المتحدة وموقفه كرئيس لها مختلفين الآن ..

وأعرب ايضا عن رغبته فى لقاء الرئيس السادات ليس فى الحال ، ولكن فى المستقبل القريب . ثم دخل نيكسون فى الموضوع مباشرة ، وأبلغنى بأن كيسنجر عرض عليه خطة فصل القوات وأنه يرى أنها خطة « بناءة » ويمكن للولايات المتحدة بسهولة ان تتبنى هذه الخطة كأساس للعمل فى المستقبل .

واتضح على الفور الاختلاف بين الرئيس نيكسون وكيسنجر ، حيث وصف الرئيس نيكسون الخطة بانها « بناءة » بينما وصفها كيسنجر بأنها « معقولة » فحسب . ولم يكن هذا مجرد اختيار عرضى للكلمات بل إنه كشف عن اختلاف بين الشخصيتين . فقد كان نيكسون مباشرا اكثر بينما كان كيسنجر دائما حذرا متهربا ؛ ولهذا السبب كنت حريصا دائما على تلخيص جوهر المناقشات التى تجرى بينى و بين كيسنجر أمام نيكسون وفيما بعد اتبعت نفس الاسلوب مع فورد .

واتضح الاختلاف بين الاثنين مرة اخرى اثناء الاجتماع . وأشرت إلى طلبى من كيسنجر بأن تعطى الولايات المتحدة ضمانا إلى مصر بالا تبدأ القوات الاسرائيلية المتمركزة على الضفة الغربية من قناة السويس اى عملية عسكرية ، ونظر الرئيس نيكسون مندهشاً وتساءل « أى ضمان ؟ » واعتذر كيسنجر للرئيس قائلا : إنه نسى إبلاغه وشرح المقصود بطلبى . وحال ان انتهى كيسنجر قال الرئيس نيكسون بصوت عال نوعا ما مشيرا باصبعه دون تردد الى كيسنجر : « قدم هذا الضمان » . وكان هذا الاسلوب مميزا لنيكسون ؛ فمتى اقتنع بوجهة نظر معينة فانه يتخذ القرار على الفور . كان نيكسون رجل قرارات ، وهكذا استطاع أن يحقق اكثر مما حققه الرئيسان اللذان خلفاه فورد وكارتر . وعلى أية حال انتهزت الفرصة لاشرح للرئيس نيكسون أن هذا الضمان الامريكى له أهمية حيوية ؛ لأن هناك تركيزاً ضخماً لإعداد الدبابات والقوات حول القناة ، وإذا بدأت أية عملية عسكرية فإن سلسلة من الاشتباكات سوف تحول المنطقة إلى كرة من نار . وقد تجد القوتان العظميان نفسيهما مشتركتين فى هذا بصورة آلية ، ووافق معى الرئيس الامريكى على هذا كلية .

ثم اخبرني نيكسون بعد هذا بأن جولدا مائير طلبت الحضور إلى واشنطن إلا أنه أجل موافقته على هذا حتى أصل انا . وقال : إنه رفض طلبها بلقائه مباشرة وانه سوف لن يقابلها إلا في اليوم التالي . ولرغبته في ترك انطباع جيد لدى وأيضا لإرضاء ذاته اكد الرئيس نيكسون أن : « في تاريخ الولايات المتحدة لم يكن هناك ابدا رئيس جمهورية يمكنه ان يتخذ قرارات ضد اسرائيل اوتستاء منها اسرائيل ، فيما عدا ايزنهاور ونيكسون . ولم يستطع اى رئيس امريكى ان يقاوم الصور المختلفة للضغط والازعاج الاسرائيليين . ولا اريدك ان تسىء فهمى فأنا لست ضد الأقليات كما أننى لا أقلل من تأثير الكونجرس ، ولكن عندما تدعونى المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة إلى اتخاذ القرارات الضرورية فإننى اتخذ هذه القرارات دون اعتبار لموقف إسرائيل . وعلى هذا الأساس فقد أصدرت تعليماتى الى كيسنجر أن يستمر فى مناقشاته معك ومع الإسرائيليين ، وأن يعد نفسه للسفر إلى القاهرة كما طلبت أنت » . ثم اقترح الرئيس نيكسون أن تنفذ الخطة المصرية على مراحل ، وأنه سوف يمارس ضغطا على الإسرائيليين ليقبلوا المرحلة الاولى .

كما اعرب الرئيس نيكسون صراحة عن رغبته فى أن يشهد إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر فى المستقبل القريب . وعندما رددت بالمثل سألنى عن مكان نزولى ، وعندما قلت له : إننى أنزل فى فندق قال : إنه يأمل أن انزل فى المرة القادمة التى أصل فيها إلى واشنطن فى السفارة المصرية .

ومثل كيسنجر : فتح الرئيس نيكسون موضوع حظر البترول العربى وأعرب عن قلقه الشخصى وقلق شعبه بشأن عواقب هذه السياسة ، وتكلم بصورة مترفقة وليس بغضب مثل كيسنجر عن المشكلة التى يواجهها بسبب الضغط المتزايد من جانب الدول الغربية وبعض المجموعات فى الولايات المتحدة . وقلت لنيكسون : إننى اقدر الصعوبات التى يعانى منها إلا أن الحظر سوف يرفع بصورة تدريجية مع إحراز التقدم تجاه الحل السلمى للأزمة . وكان نيكسون قلقا كثيرا بسبب هذه المشكلة لدرجة انه عاد إلى ذكرها مرة أخرى خلال الاجتماع .

وقبل نهاية الاجتماع عبرت عن رغبتي في التأكد من أن الاجتماع بين نيكسون وجولدا مائير في اليوم التالى لن يسفر عن مفاجآت غير سارة ، وأبلغت نيكسون أنه بينما اشعر بالرضاء التام عما سمعته عنه إلا أنني مازلت قلقا بعض الشيء . وأصر على أن أتحدث بصراحة وهكذا قلت له : إن هناك شائعات تقول : إن لقاءه مع جولدا مائير سوف يسفر عن التزام بمساعدة عسكرية جديدة إلى اسرائيل . فأجاب نيكسون قائلا : « كان هذا في الماضي . ولكن رئيسة وزراء اسرائيل سوف تجد نيكسون جديدا هذه المرة ، ولن تصدر بيانات مثل هذه عن اسلحة جديدة لاسرائيل » . وشكرت الرئيس نيكسون على هذا التأكيد ولكنني حذرته من أنه اذا حصلت جولدا مائير على اسلحة جديدة في هذه المرحلة فانه سوف يكون هناك رد فعل معاكس ضخم بالتأكيد من الدول العربية . وأكد لي أنه لن تكون هناك اسلحة جديدة . ثم سألت عن شائعات اخرى تفيد بأن جولدا مائير كانت تعقد اجتماعات مع اعضاء الكونجرس وزعماء يهود ذوى نفوذ بحيث تبدأ محادثاتها عندما تقابل الرئيس فيمكنها ان تقول : إن اسرائيل تتمتع بكثير من التأييد في الولايات المتحدة . وابتسم الرئيس نيكسون وقال « انا على علم بهذا ، وفي الواقع لقد شجعت بعض الزعماء اليهود وأعضاء من الكونجرس على مقابلتها ، ولكنني اكرر مرة اخرى أنها سوف تجد جوا مختلفا في البيت الابيض » .

وحين تكلم الرئيس نيكسون عن موقف الولايات المتحدة تجاه مصر حرص على إبلاغي أنه وحكومته مقتنعون بأن مصر اكبر دولة عربية ، ولها دور تلعبه ، ويمكنها ان تمارس نفوذا كبيرا على الدول المستقلة حديثا . وقال : « وسوف تصاغ السياسة الامريكية في المستقبل مع وضع كل هذا في الاعتبار» . وقال إن لمصر امكانيات كبيرة على الرغم من أنها لا تملك كميات كبيرة من النفط مثل دول عربية اخرى ، إن بها قوة بشرية ضخمة ، وبها شعباً لديه مهارات عظيمة ، وهي تصدر أصحاب المهارات إلى الدول العربية . وقد شاهدت هذا بنفسي عندما زرت دولا عربية كثيرة فحيثما ذهبت قابلت خبراء مصريين ، مدرسين وفنيين . وأنا على علم بالصعوبات التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر في برنامج تنميتها

والمساعدات التى تحتاجها . واعتقد انه ينبغى فعل شيء ما وشيء إيجابى فى هذا الصدد كما اشاد نيكسون أيضا بالرئيس السادات وقارن بينه و بين أشقائه العرب فى مقارنة كانت لصالح السادات . وكان مسرورا لأن العلاقات بين الرئيس السادات والملك فيصل تتحسن على الرغم من الضغط الذى يمارسه معمر القذافى . وعلاوة على ذلك اعرب الرئيس نيكسون عن رأيه بأن الرئيس عبدالناصر كانت تنقصه مرونة الرئيس السادات بمعنى أنه أبقى على علاقات مع الراديكاليين فقط فى المنطقة .

وفى نهاية الاجتماع أصر الرئيس نيكسون على مصاحبتى حتى السيارة ، وفسر هذا قائلا : فى الاحوال العادية أصحب وزراء الخارجية حتى الحديقة فقط حيث تمت خطبة ابنتى « باتر يشيا » ولكن حتى أظهر للصحافة وللجميع اهتمامى والموقف الامريكى الجديد تجاه مصر فسوف اصحبك حتي سيارتك . وفى اليوم التالى التقى نيكسون بجولدا مائير وعندما غادرت البيت الابيض صحبها حتى سيارتها كما يفعل مع كل رؤساء الوزراء ، ووجه الصحفيون أسئلة كثيرة للرئيس نيكسون عن لقائها فلم يكن رده بغير : « كان لقائى برئيسة وزراء اسرائيل بنّاء مثل لقائى مع فهمى أمس » . وكانت هذه ملاحظة لم يسبق لها مثيل ؛ فلم يحدث قبل هذا أبدا أن وضع رئيس امريكى مصر وأسرائيل على نفس المستوى . ولم يغب هذا عن الصحفيين . ففى اليوم التالى أبرزت هذه الانباء فى التليفز يون والأذاعة ، وفى الصفحات الاولى للصحف .

ولقد تركت الرئيس نيكسون ولدى شعور حقيقى بالإنجاز ؛ فقد كان واضحا أن حرب أكتوبر قد غيرت موقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييرا جذر يا . لقد تعلم الامر يكيون درسهم عن دول المواجهة فى الشرق الاوسط ؛ إذ أدركت أنه لم يعد — بعد هذا — من الممكن تجاهل هذه الدول . وكان يمكن لأزمة الشرق الاوسط أن تؤدى إلى صدام بين القوتين العظميين ونتيجة لهذا لم تعد مصالح الولايات المتحدة هى نفسها مصالح إسرائيل . وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دوراً حيو ياً تلعبه فى عملية السلام .

ولقد أدت هذه اللقاءات الأولى فى واشنطن إلى خطوات حقيقية بالفعل . فبصفة خاصة حصلت على ضمان أمريكى بألاتقوم إسرائيل بأى عملية عسكرية على الضفة الغربية لقناة السويس . وجعل هذا الضمان المكتوب احتمال اشتعال القتال من جديد بعيدا ، ومكن مصر من تركيز جهودها على التوصل إلى تسوية سلمية بدلا من الإعداد لحرب جديدة . و بالتأكيد كان من المتعين أن نظل نتخذ احتياطات عسكرية تحسبا لعدم خضوع اسرائيل للطلب والضمان الامريكيين ، غير ان الخطر كان اقل بكثير . ومن الجدير بالذكر أن أقول إن السادات لم يعترف أبدا بوجود هذا الضمان الامريكى . وقد لجأ السادات إلى تعبيراته البلاغية المعتادة فقال بدلا من هذا : إنه كان يخطط لإصدار الأمر إلى جيشه بإبادة الجيب الإسرائيلى فى الضفة الغربية للقناة . وأثناء لقاءات السادات بكيسنجر فى القاهرة قال السادات : إنه أبلغ كيسنجر بخطته هذه ، ولكن وزير الخارجية الامريكى حذره من أنه إذا قامت مصر بهجوم فقد تجد نفسها « تحارب البنتاجون » وهكذا تخلى السادات عن خطته هذه . وفى الواقع لم تجر هذه المحادثة بالمرة كما لم يكن من الممكن ان تجرى بعد توقيع نيكسون للضمان . كما أن البنتاجون بنفسه نفى أنه إعتزم فى أى وقت القيام بأية عمليات فى مصر . ولم يذكر كيسنجر أيضا هذا الضمان فى أى وقت ربما خشية ظهور رد فعل معاكس من جانب إسرائيل ، ومجموعات الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة إذاتم الإعلان عن هذه الخطوة .

وقد اتاحت لى هذه اللقاءات المبكرة الفرصة لفهم أسلوب عمل حكومة الرئيس نيكسون ؛ فباعتبار التأثير الكلى للسياسات الامريكية علينا جميعا كان هذا الفهم بالغ الاهمية . وكان نيكسون كما اكتشفت على الفور هو الرئيس إلى حد بعيد فيما يختص بالشئون الخارجية على الرغم من شهرة وتألق كيسنجر . وخلال هذا اللقاء الاول مع نيكسون لم يتكلم كيسنجر بالمرة إلاحين كان نيكسون يسأله بصورة محددة ، بل كان يجلس هناك فحسب ينظف نظارته بعناية بمنديل كبير . وكان واضحا أيضا أن نيكسون كان على معرفة وفهم دقيقين بالشئون الدولية ، وهو أمر نادر بين الرؤساء الأمريكيين . وكان ينصت لمساعديه

ولكنه كان فى النهاية هو الذى يتخذ القرارات رغم كل المخاطر. وكنت مقتنعا منذ البداية تماما بأن نيكسون هو الرئيس الامريكى الوحيد الذى كان بإمكانه أن يتوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط. لقد كان قويا حاسما، وراغبا فى أن مجموعة الضغط اليهودية لابد لها من مواجهة، غير أنه كان يحتاج إلى الوقت، وحرمته فضيحة ووترجيت لسؤ الحظ من هذا الوقت.

وقد جعلتنى أهمية الدور الشخصى لنيكسون فى تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بالإضافة إلى اهتمامى كسياسى بمصير سياسين آخرين فى بلادهم، أتابع باهتمام ونوع من القلق تكشف فضيحة ووترجيت. وقبل أن تتسرب أنباء هذه الفضيحة كنت قد تعودت على الحديث الصريح مع الرئيس نيكسون فى كل القضايا تقريبا. وهكذا تخيرت الوقت المناسب وسألته عما يعتزم من التصرف حيال أزمة ووترجيت الآخذة فى التصاعد؟. وكالمعتاد كان صريحا جدا وأبلغنى أنه سوف يناضل للنهاية تماما. ولم يكن هناك مايدعو إلى عدم تصديقه وفى زيارات لاحقة، عندما كانت الحملة ضده قد وصلت إلى ذروتها، وجدت أنه يستخدم سياساته الخريجة على المستوى الدولى لتحسين موقفه واستعادة صورته فى الداخل. وبينما كان الضغط بسبب ووترجيت يتصاعد قرر نيكسون أن يتجاوز حدود الولايات المتحدة وأعرب عن رغبته فى زيارة مصر.

واستجابة لرغبة نيكسون بقيت فى واشنطن بضعة ايام أخرى، ورأيت كيسنجر مرارا. وقد أوضحت هذه اللقاءات مدى وفعالية الضغوط الإسرائيلية. كانت هذه ضغوطا ضخمة، وكان كيسنجر نفسه جزءا من آلية ممارسة الضغط، لأنه كان بصورة شبه دائمة يتبنى الموقف الاسرائيلى. وفى المرات القليلة التى كان لايفعل فيها هذا كان الاسرائيليون يعيدونه إلى خطه المعتاد وبهذه المناسبة مثلا رفضت جولدا مائير فى البداية مقابلة كيسنجر الذى اعتبرته مسئولاً بصورة مباشرة عن تأخير بدء نقل معدات عسكرية من الولايات المتحدة إلى اسرائيل خلال الحرب. وكان الإسرائيليون مقتنعين بأن هذا التأخير مكن الجيش المصرى من تعزيز مواقعه على الضفة الشرقية لقناة السويس عقب النجاح الذى أحرزه فى

العبور فى البداية . وفى الواقع قال لى كيسنجر: إن كلا من نيلسون روكفلر والرئيس نيكسون إضطرا إلى التدخل لدى جولدا مائير قبل ان توافق على لقاء كيسنجر . وعلى الرغم من هذه التدخلات . لم يستمر اللقاء الاول بين كيسنجر وجولدا مائير سوى بضع دقائق وإن استغرق اجتماع ثان عدة ساعات على العشاء فى بليرهاوس إلأ أنه تميز بالمرارة والحدة . وكان كيسنجر الذى رأيته فى اليوم التالى داعيا بحدة بحدود التاثير الامريكى على إسرائيل على الرغم من أنه أصر على أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بضمانها لمصر .

وخلال إجتماع لاحق مع كيسنجر عرفت أن الضغوط الاسرائيلية قد بدأت تؤثر عليه وأنه أصبح قلقاً على مستقبله وتأسيساً على هذا أصبح مستعدا لتبنى الموقف لاسرائيلى بصدد مسألة الانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر . وقال كيسنجر: إن جولدا مائير زعمت أن الإصرار على مثل هذا الانسحاب يعنى أن الولايات المتحدة تلعب اللعبة السوفيتية . وكانت موسكو تريد إنسحاب اسرائيل حتى يرفع الحصار عن الجيش المصرى الثالث . وكان رد كيسنجر: أن الولايات المتحدة ايضا كانت تريد رفع الحصار؛ لأنه قد يؤدى إلى تدخل فعلى من جانب السوفيت ولن يكون هذا لصالح الولايات المتحدة أوإسرائيل . وإذا تدخل السوفيت لإعادة تموين الجيش الثالث بالطعام على حد قول كيسنجر فإن الامريكيين لن يستطيعوا فعل شىء حيال هذا .

وعلى أية حال بدأ كيسنجر يجادلنى بأنه بسبب عناد اسرائيل بصدد الانسحاب لخطوط ٢٢ اكتوبر فإنه قد يكون من الأفضل تركيز جهود الولايات المتحدة على تحقيق حل أوسع وأكثر دواما ، وهو انسحاب اسرائيل إلى الضفة الشرقية ، وانسحاب المصريين إلى الضفة الغربية للقناة . وقال كيسنجر: إن جولدا مائير سوف توافق على هذا . وكان هذا فى الواقع هو مايطلبه الاسرائيليون طوال الوقت حيث إنه كان يعنى إلغاء كل ماحققه المصريون من مكاسب ، و يعيد الحالة التى كانت قائمة قبل ٦ اكتوبر . وكان كيسنجر يعرف أن المصريين لايمكنهم قبول هذا ولكنه كان خاضعاً لرغبات اسرائيل .

كـان الإسرائيليون يثيرون المشاكل و يراوغون طوال الوقت . ثم وافقت جولدا مائير فى النهاية على إعادة إمداد الجيش الثالث بمواد غير عسكرية بصورة مستمرة . غير أنها هى و يار يف الذى ترك محادثات الكيلو١٠١ العسكرية ليصحبها إلى واشنطن ظلا يثيران الكثير من المشاكل حول تفاصيل تافهة مثل ما إذا كان مراقبو الامم المتحدة وحدهم هم الذين سيفتشون هذه المؤن أوسيقوم الإسرائيليون أيضا بهذا ؟ . ومن الجدير بالذكر هنا أن تدخل الإسرائيليين فى إعادة تموين الجيش الثالث قد تعزز عن طريق الرئيس السادات إذوافق على تبادل الاسرى دون شرط . ولوانه جعل تبادل الاسرى مشروطا بانسحاب اسرائيل الى خطوط ٢٢ اكتوبر لكان بامكانه بصورة آلية أن يحرر الجيش الثالث ومدينة السويس من الحصار .

وحتى بعد موافقة اسرائيل على إعادة تموين الجيش الثالث فإنها لم تتوقف أبداً عن إثارة العقبات . وإنى أتذكر بوضوح أنه بعد عودتى إلى القاهرة زارنى الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية فى الساعة الثالثة صباحا فى مكتبى وقد أصابه قلق شديد لأن اسرائيل رفضت مرور كمية من البلوفرات إلى الجيش الثالث . وقد اندهشت وقلت للفريق اسماعيل : إنه لابد أن هناك خطأ لأن البلوفرات ليست من المواد العسكرية بالتأكيد . وسألت غاضبا عما عساه يجعل إسرائيل تفعل شيئا من هذا القبيل فقال : انهم يعتقدون أنه إذا حصل الجنود المصريون على البلوفرات فإنهم سوف يشعرون بالدفء وهذا بدوره سوف يجعلهم قادرين على القتال . وتصورت أن هذا لابد ان يكون مزحة من نوع ما ، ولكن المشير اسماعيل قال : إنه إذا لم يستطع الامر يكيون فعل شيء لحل المشكلة فإنه لن يكون أمامه سوى البدء بعملية عسكرية لكسر الحصار . وقلت له : ألا يقلق وطمأنته بأن البلوفرات سوف تصل إلى رجاله . ثم أتصلت على الفور بكيسنجر الذى إندهش أيضا ، وطلب من الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أن يصدر تعليماته إلى الجنرال سيلاسفو لحل هذه المشكلة السخيفة الصبيانية .

وقد بقيت فى واشنطن بعد رحيل جولدا مائير حتى استكمل اتفاقاتنا مع الولايات المتحدة ، وأعد لاول لقاءات لكيسنجر فى القاهرة . وعلى الرغم انه لم يتم التوصل الى اتفاق كامل حول فك الاشتباك فى تلك المرحلة : فإننا كنا قد وضعنا أسس هذا الاتفاق . كما كنا أيضا قد توصلنا إلى حل للمشكلة العاجلة الخاصة بتموين الجيش الثالث ، وهى المشكلة التى كانت إذا قد تركت بلا حل فقد كان يمكن أن تؤدى إلى تجدد القتال . ولكن الانجاز الاهم على المدى الطويل هو ذلك الضمان المكتوب الذى قدمه نيكسون بأن تمنع الولايات المتحدة أى عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل فى الضفة الغربية للقناة . وقد حصلت على هذا الضمان بمبادرة منى ودون تعليمات مسبقة من السادات . وقد مثل هذا الضمان نقطة تحول فى العلاقات المصرية الأمريكية واضطر الولايات المتحدة لأن تكون وتظل مشتركة بصورة مباشرة فى عملية صنع السلام فى الشرق الاوسط .

وفى كتاب « المحادثات السرية لهنرى كيسنجر» قال ماتى جولان : إن القرارات الحاسمة المبكرة تمت جميعها فى واشنطن خلال هذه اللقاءات ، وانه لم يحدث جديد خلال رحلة كيسنجر إلى مصر وتل أبيب . وهذا صحيح بالتاكيد . فالنقاط الست التى اعلنت خلال رحلة كيسنجر الأولى للشرق الاوسط تم الاتفاق عليها جميعها فى واشنطن . والنقاط الست الشهيرة هى :

١) يتعين على مصر واسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف اطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢) تبدأ المحادثات فورا بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ضمن خطة لاتفاق لفك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

٣) يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام ، والماء ، والأدوية ، ونقل كل الجرحى منها .

٤) لا تفرض أية عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

٥) تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة السويس . وفى نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسئولى الأمم المتحدة فى التحرى عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية .

٦) حال أن تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس يبدأ تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى .

وكانت هذه هى القضايا التى ناقشتها مع الرئيس نيكسون وكيسنجر فيما عدا نقطة تبادل الاسرى ؛ فقد وافق السادات على هذا دون استشارتى ، ورغم وجهة نظرى المخالفة . ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصرى والامريكى ، وليست حلا اقترحته جولدا مائير كما يزعم أبا ايبان فى كتابه « سيرة ذاتية » . وفى الواقع لم يكن بإمكان أبا إيبان أن يعرف ؛ لأنه لم يكن فى واشنطن . ولكن ربما كان يريد خلق انطباع بأنه لمقترح هذه النقاط الست كوزير خارجية جولدا مائير بينما لم يكن فى واشنطن .

وبالتأكيد كانت النتائج الرئيسية التى أسفرعنها بقائى فى واشنطن قد تمت من خلال اتصالاتى بالامريكيين ، ولم يكن من الممكن إنجازها بغير هذا ؛ فقد حرصت على التحدث مع ممثلى دول اخرى ايضا لهدفين : هما مناقشة المسائل الثنائية ، ولأبلاغهم بموقف مصر فى المحادثات مع الامريكيين . وكان اقتناعى الراسخ هو أن أزمة الشرق الاوسط تحتاج إلى حل دولى حقيقى وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . ولهذا السبب أجريت محادثات مع وزير خارجية كندا واستقبلت سفراء الاتحاد السوفيتى وفرنسا والكويت والسعودية بالإضافة إلى نائب وزير خارجية سوريا . وأطلعتهم جميعا على الصورة بقدر الامكان ؛ فنقلت إلى السفير الفرنسى رغبة مصر ، اوبالأحرى إصرارها على أن تقوم فرنسا بدور نشط فى محادثات السلام الشاملة . وقلت له : إننى لن أقبل أبدا عقد مؤتمر جنيف إلا إذا كان تحت إشراف الامم المتحدة وبما يتفق مع قرار يتخذه مجلس الأمن بأسره . وقد حاز هذا على تقدير السفير الفرنسى إلى حد بعيد وأبلغنى أن باريس

ترى نفس الشيء ، وأن رئيس الوفد الفرنسى سوف يدلى ببيان عن السياسة الفرنسية يؤيد هذا الموقف فى الاجتماع القادم لمجلس الامن .

وقبل عودتى إلى القاهرة عقدت اجتماعا مع الدكتور كورت ڤالدهايم فى نيو يورك ، وتبادلت المعلومات معه حول مشكلة الشرق الاوسط ، وحاولت إطلاعه على حقيقة الامور فيما يتصل بمحادثاتى فى واشنطن و بصفة خاصة فيما يتعلق بما نتوقعه من الأمم المتحدة فى هيئة مراقبين وقوات . وقد استمتعت بحديثى مع الدكتور ڤالدهايم ، وكان صديقا قديما لى إذكان الممثل الدائم للنمسا فى الامم المتحدة حين كنت عضوا فى الوفد المصرى فى الامم المتحدة ثم أصبح فيما بعد وزيرا لخارجية بلاده حين كنت سفيرا لمصر فى النمسا . وأعربت له عن الشكر بصفة خاصه لجهوده التى لم تكل أثناء فترة وقف إطلاق النار، وحرصه على ان يكون الجنرال سيلاسفو متاحا وجوده دائما حين تظهر مشكلة . واعتذرت له عن أننى أيقظته عدة مرات فى منتصف الليل بسبب اختلاف التوقيت بست ساعات بين القاهرة ونيو يورك . وقبل مغادرة نيو يورك دعوت الأمين العام للحضور إلى مصر للقاء الرئيس السادات وقد جاء بالفعل ، وفى وقت لاحق .

وصل كيسنجر إلى القاهرة فى السادس من نوفمبر بعد توقفه فى المغرب وتونس . وقد أعرب عن خشيته من زيارة القاهرة فى وقت مبكر وليس لأسباب سياسية ، ولكن لقلقه الشديد على سلامته الشخصية . بل إنه أخبرنى ايضا بأن أسرته نصحته بعدم القيام بهذه الزيارة. وأكدت له أن مصر بلد متحضر، وأننا سوف نتخذ كل اجراءات الأمن الضرورية . وأضفت قائلا ـــ مرتكباً بذلك خطأ ـــ بأن يمكنه أن يسير فى شوارع القاهرة دون أن يراعى أحد هذا أوحتى يلاحظه . فقد استاء كيسنجر نوعا من فكرة ألايلاحظه أحد ؛ فأسرعت أوضح له أننى كنت أريد فقط طمأنته .

ورتبت للقاء بين السادات وكيسنجر وحدهما وليس فقط لأن غرور كيسنجر يدفعه إلى التعامل مباشرة مع رؤساء الدول ، ولكن أيضا حتى أعطى الاثنين فرصة للحديث بحرية . وعلى اية حال لم يستغرق هذا اللقاء فترة طويلة ، ولم يتضمن هذا الاجتماع سوى إعطاء كيسنجر للسادات ورقة تشمل النقاط الست .

ولم يكن هذا جديدا علينا كما لم يؤد هذا اللقاء الاول بين السادات وكيسنجر ، ولا اللقاء الثانى ، إلى تطورات جديدة .

وتم خلال زيارة كيسنجر إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية بين مصر والولايات المتحدة . واقيم احتفال مختصر فى حديقة السفارة الامريكية حيث أنزل العلم الاسبانى الذى كان يرفرف هناك منذ بدأت اسبانيا ترعى المصالح الامريكية فى مصر ، ورُفِعَ مكانه العلم الامريكى وكان كيسنجر مبتهجا على الرغم من أنه لم يكن الشخص الذى أصر على استئناف العلاقات الدبلوماسية ، ولكنه كان يعرف أن الرئيس نيكسون سوف يسعد لهذا ، وفوق كل شيء كان كيسنجر يجد متعة بالغة وسط اهتمام الكاميرات والصحافة . وقبل نهاية الزيارة أعلن أن هيرمان ايلتس عين سفيرا للولايات المتحدة لدى القاهرة كما عين اشرف غربال سفيرا لمصر فى وشنطن .

وخلال زيارة كيسنجر لمصر التقيت به عدة مرات ، وفتحت معه مرة أخرى موضوع المعاملات الامريكية السوفيتية بصدد مشكلة الشرق الاوسط . كانت القوتان العظميان ــ كما كنت أعلم ــ مازالتا تجريان محادثات من وراء ظهر مصر خاصة فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام فى جنيف . وقد ابلغنى فلاديمير فينوجرادوف السفير السوفيتى لدى القاهرة قبل زيارة كيسنجر بأن القوتين العظميين اتفقتا على صيغة لعقد مؤتمر جنيف دون تدخل مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ولكن فقط تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كرئاسة مشتركة . وعندما عرفت بهذا استدعيت السفير السوفيتى فينوجرادوف وهيرمان ايلتس الذى كان حينذاك رئيسا لقسم المصالح الامريكية ثم سفيرا بعد ذلك إلى مكتبى معا و بدأت فى إملاء الموقف المصرى من مؤتمر جنيف مركزا فوق كل شيء على أننا لن نشترك مالم يصدر المؤتمر عن مجلس الامن . وكان السفير السوفيتى معتادا على أن يلعب دورا أكثر أهمية وتأثيرا فى مصر حتى من اللورد كرومر أثناء السنوات الأولى للحكم الاستعمارى البريطانى . وقد دهش السفير السوفيتى الى حد بعيد ومازلت اتذكر وجهه واحتج قائلا : إن السوفيت

والامر يكيين قد اتفقوا من قبل على موقف مشترك ، ورفض تسجيل المذكرة الخاصة التى كنت أمليها عن الموقف المصرى . ولكن ايلتس سجل ما كنت امليه دون اعتراض ، وأدرك فينوجرادوف فى النهاية أنه قد فاته شىء ، وطلب منى أن أكرر ما قلت لأنه لم يكن يكتب ، وأجبت قائلا : إن بوسعه أن يحصل على نسخة من صديقه الامر يكى .

وحين رأيت كيسنجر فى القاهرة سألته صراحة عما إذا كان يدبر لشىء من خلف ظهرى مع الروس ؟ . وعندما أنكر هذا واجهته ببعض التصريحات التى أدلى بها إلى السفير دو برنين حول ترتيبات مؤتمر جنيف للسلام . واعتذر كيسنجر قائلا : إنه كان يعتقد أن الروس ابلغونا بهذه النقاط . وأخبرت كيسنجر ايضا بالمكالمة التليفونية التى تلقيتها من السفير السوفيتى فى القاهرة قبل رحيلى وقلت له : إننى استدعيت سفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى مكتبى فى نفس الوقت وأعربت عن اعتراضات قوية على اتفاقها على الا يعقد مؤتمر جنيف تحت اشراف الامم المتحدة . وقلت : إننا سوف نقف بشدة ضد اى اتفاق يتم خلف ظهورنا ، وأصررت على أن حضور القوتان العظميان فى رئاسة مشتركة الاجتماعات الاولى ، ثم يتغيبا بعد ذلك كما اعتزمتا ان يفعلا ، فان هذا يمكن أن يغير الاجتماعات من مؤتمر دولى إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

وكان رد فعل كيسنجر سريعا حيث قال : إن الاتفاق على ان تحضر القوتان العظميان الاجتماعات الاولى فقط لم يكن سوى مناورة لإبعاد السوفيت عن الصورة ، ما كان يهم هو الاتصالات السرية والاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة وكل الاطراف المعنية فى الصراع فى الشرق الاوسط . وأضاف قائلا : « لايمكن أن تلعب اية دولة الدور الامريكى أوتقوم بعملية التوصيل » . ولقد دهشت لأن الروس سقطوا فى هذا الشرك الامريكى بحضور الاجتماعات الاولى فقط ثم تتغيب القوتان بعد ذلك . ففى الواقع كان السوفيت يصرون على هذا الاسلوب حتى اثناء الايام الاولى لمؤتمر جنيف فى ديسمبر . وابلغنى السفير

فينوجرادوف ـــ الذى يمثل الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر ـــ بأن السوفيت يعتزمون الغياب بعد الجلسة الاولى فأعربت له بشدة عن عدم موافقتى ، ونقلت رأيى مباشرة الى وزير الخارجية اندريه جروميكو الذى وافق على رأيى

وقبل أن يغادر القاهرة أرسل كيسنجر اثنين من مساعديه « جوزيف سيسكو» و« هارولد سوندرز» إلى اسرائيل ليعرضا على جولدا مائير النقاط الست فى الصورة النهائية ، وليمنحها وقتا كافيا : لتقديم هذه النقاط لمجلس الوزراء الاسرائيلى قبل وصوله إلى تل أبيب . ثم سافر الى السعودية كما طلب منه نيكسون ان يفعل ؛ ليبلغ الملك فيصل بالتطورات الجديدة وليناقش معه ايضا مشكلة حظر البترول . وفى البداية لم يكن الملك فيصل يريد لقاء كيسنجر ، ولكن تم فى النهاية الترتيب للقاء بينهما . وألقى الملك الذى كان على علم بأن كيسنجر يهودى محاضرة عليه عن الحركة الصهيونية حيث أكد على أن الصهيونية والشيوعية متطابقتان فى رأيه . وأبلغنى كيسنجر فى وقت لاحق بأن الملك فيصل ظل يستطرد فى شرح آرائه لمدة ساعتين تقريبا دون أن يعطيه أية فرصة لينطق بكلمة واحدة .

وعلاوة على هذا لم يصغ الملك بالمرة لحجج كيسنجر حول ضرورة رفع حظر البترول ، مكررا أنه من الضرورى أن ينسحب الإسرائيليون من كل الأراضى العربية بما فيها القدس قبل أن يوافق على مثل هذا الإجراء . وأبلغ كيسنجر الملك فيصل بأنه يشعر بمشاعر فائقة لأنه أول يهودى يسمح له بلقاء ملك الاماكن المقدسة ، الذى لم يسمح لأى يهودى بأن يحضر إلى بلاطه . وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يثمر بأى صورة فإن كيسنجر تأثر كثيرا بحزم الملك ، وتصميمه بالنسبة لمستقبل القدس . كما تأثر كثيرا بالأسلوب الذى عبر به الملك عن نفسه ، وبالاستخدام الدقيق للكلمات فى كل مسألة كان الملك يتناولها . ووصف كيسنجر الملك فيصل بأنه رجل يحترم كلمته ، وقد أصاب فى هذا .

الفصل الرابع

كيسنجر يبدأ مغامراته في الشرق الأوسط

حل الاتفاق ذو النقاط الست ــ والذى ؛ فة رسمية أثناء زيارة كيسنجر للشرق الاوسط ــ أولى المشاكل المل مى طريق ضمان مرور الإمدادات بصورة منتظمة إلى الجيش الثالث ومدينة السويس زال احتمال استئناف العمليات العسكرية على الفور، مما أعطى كل الاطراف فرصة لالتقاط الانفاس ووقتا للتفكير فى الخطوة التالية . وكان هناك بصفة أساسية اسلوبان ، الأول : تفضله القوتان العظميان رسميا وهوعقد مؤتمر دولى فى جنيف المتفاوض بشأن حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . كان قد تم الاتفاق على هذه الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أثناء زيارة كيسنجر إلى موسكو فى ٢١أكتوبر. والحل الثانى : وهو الذى كان كيسنجر يفضله بالفعل وهو اتباع اسلوب الخطوة بخطوة الذى يهدف إلى تحقيق تقدم تدريجى ، يبدأ بفك الاشتباك العسكرى بين مصر واسرائيل .

وقد وافق كيسنجر على فكرة مؤتمر جنيف بسبب ضغط ضخم فيما يبدو من جانب الزعماء السوفيت ، ولكنه لابد انه قد أمل فيما بعد أن يجد عذرا للتراجع عن التزامه . وكان بإمكان عقد مؤتمر دولى من خلال القوتين العظميين ان يعطى الاتحاد السوفيتى فرصة لم يسبق لها مثيل لأن يلعب دورا مهما فى مفاوضات الشرق الاوسط ، بل إنه كان يمكن أن يسبقه اعتراف امريكى بأن للاتحاد السوفيتى مصالح مشروعة فى المنطقة . واكثر من هذا كان يمكن أن تجد موسكو تشجيعا للمطالبة بالقيام بدور مماثل فى مناطق أخرى تعانى من الصراعات فى العالم وبالتالى تقيد أيدى الولايات المتحدة .

وكانت مصر تفضل عقد مؤتمر جنيف مادام سيعقد تحت اشراف الامم المتحدة ، و يضم وفدا فلسطينيا . وكان إصرارنا على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة يعتمد على اقتناعنا بأن الازمة فى الشرق الاوسط تحتاج إلى دور عالمى حقيقى ، وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . وعلى اية حال وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى البداية على صياغة لعقد المؤتمر . وحوت هذه الصياغة ضمنا ألا يعقد المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة . وخلال ز يارتى لواشنطن فى اكتوبر أبلغنى السفير السوفيتى دو برنين بهذا ، وناقشته فى هذا إلا أنه لم يكن مستعدا للتحرك قيد أنملة عن فحوى ماتم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فناقشت الامر مع كيسنجر الذى لم يرد فى البداية أن يتحدث عن المؤتمر بالمرة . وفى الواقع أنه تعمد عدم ذكره ، ولكننى نجحت فى النهاية فى مناقشة المسألة معه لأجد أنه مستعد على الاقل للسعى للتوصل إلى حل وسط . و بعد كثير من المساومة بين جميع الأطراف تم الاتفاق فى النهاية على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد المؤتمر؛ و بالتالى يصبح دور الامم المتحدة رسميا .

و بالنسبة الى اشتراك الفلسطينيين كان موقفنا واضحا وهو انه يجب اشتراك وفد فلسطينى فى اعمال المؤتمر؛ لأنه لايمكن أن يكون هناك حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط بدون الفلسطينيين . وعلى أية حال كانت مصر راغبة فى حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حتى فى غياب الوفد الفلسطينى ، ثم تناقش شكل الاشتراك الفلسطينى خلال المؤتمر نفسه .

وقد قبلت مصر مؤتمر جنيف ، ولكن دون حماس بالمرة . وكان موقف مصر الاساسى دائما هو معارضة المؤتمرات الدولية خشية أن تضطر إلى مواجهة جبهة عربية موحدة . و بنفس الصورة تفضل اسرائيل استبعاد الاتحاد السوفيتى ؛ لتعتمد بدلا من هذا على الولايات المتحدة التى تؤيد الجانب الاسرائيلى دائما . وعلى اية حال : مارست الولايات المتحدة هذه المرة ضغطا كبيرا على اسرائيل لحضور المؤتمر ، وقد اضطرت اسرائيل الى الاستجابة لهذا حتى وان كان ذلك دون حماس .

وكان كل من الاردن وسوريا قد وافقا على حضور المؤتمر، ولكن بعد أن تقرر كل شيء قررت سوريا الانسحاب. وحاولت تبرير قرارها بنشر إشاعة كاذبة بأن مصر تعتزم توقيع اتفاق فك اشتباك منفصل أوحتى معاهدة سلام مع إسرائيل فى المؤتمر. ولم يكن هذا سوى هلوسة من جانب الزعماء السوريين كما يتضح من حقيقة : أن المؤتمر عقد ، وانتهى ، دون ان توقع كل من مصر واسرائيل أية أوراق .

وقد افتتحت جلسات المؤتمر فى النهاية يوم ٢١ ديسمبر. ولانه كان أول مؤتمر من نوعه حول الشرق الاوسط فانه جذب اهتماما عالميا . وظهرت عقبة فى اللحظات الاخيرة حول ترتيبات الجلوس فى المؤتمر. فاولا على الرغم من عدم وجود السوريين فإننى أصررت على أن توضع مقاعدهم حول المائدة حتى يتأكد ان غيابهم ليس سوى أمر مؤقت . ثم بدأ الاسرائيليون يطالبون بأن يجلسوا الى جوار المصريين . ورفضت وصممت بدلا من هذا على اتباع الاسلوب المتبع دائما فى الامم المتحدة بأن تجلس الوفود وفق الترتيب الابجدى . وقد أزعج هذا الاسرائيليين لأننا لواتبعنا هذا الاسلوب : فإنهم سوف يجلسون بجوار المقاعد السورية الخالية وكان الحل الوسط الذى اقترحه فى النهاية السكرتير العام للأمم المتحدة هو أن تكون مصر واسرائيل على يمين و يسار رئيس المؤتمر، ثم تكون الولايات المتحدة إلى جوار مصر، والاتحاد السوفيتى إلى جوار إسرائيل و يليه الاردن ، وبحيث يكون المكان الشاغر الخاص بالسوريين بين الوفد الاردنى والوفد الامريكى . وكما كان الاتفاق لم يحضر الفلسطينيون فى ذلك الوقت كوفد منفصل ، ولكن دخل بعضهم ضمن الوفد الاردنى .

وكان قد تم الاتفاق بصورة مسبقة على أن يلقى كل وفد كلمة افتتاحية معتدلة متوازنة وان تتحدث كل الوفود فى اليوم الاول فيما عدا الاسرائيليين الذين طلبوا صراحة ان يتحدثوا فى اليوم الثانى . وتم كل شيء حسب ما خطط له ، ولكن عندما كنا على وشك فض الاجتماع غير وزير الخارجية الاسرائيلى أباايبان رأيه ؛ حين أدرك أن وسائل الاعلام سوف تنقل الموقف العربى ، ولن تتمكن من

نقل الموقف الاسرائيلي ما لم يلق هو كلمته ، فطلب أن يسمح له بالكلام فى نفس اليوم . ووافقنا على التغيير.

وكان الخطاب الذى ألقاه ايبان فى ذلك اليوم غير متفق مع خطوط الاعتدال التى وافق عليها جميع الاخرين ، فشن ايبان هجوما مطولا على الدول العربية حيث صورها بأنها معتدية بينما لم يكن لدى اسرائيل فى اى وقت سوى نوايا سلمية . وقد فسرت رسالة صغيرة أرسلها لي أحد الصحفيين فى الحال سبب حماس ايبان ؛ فقد أبلغنى بالرسالة : أن خطاب ايبان ينقل على الهواء مباشرة الى التليفزيون الاسرائيلى . وكانت إسرائيل وسط حملة انتخابية ، وكان واضحا أن خطاب ايبان جزء من حملة انتخابية موجهة إلى جمهور محلى . وقررت أن أفسد تأثير هجومه فطلبت القاء كلمة مرة اخرى حيث ارتجلت كلمة حوت ردا صارما على كل النقاط التى أثارها . وبينما كنت أتحدث كنت اراقب اعضاء الوفد الاسرائيلى واستطعت أن ارى انهم قد انزعجوا تماما ، وأن مساعدى ايبان كانوا يتهامسون بانفعال . وكان من الواضح انهم يريدون من ايبان أن يرد ، ولكنه ظل صامتا فى نهاية كلمتى . ولأول مرة لم يتبع الأسلوب الاسرائيلى المعتاد بأن يلقى دائما الكلمة الاخيرة .

وعندما استؤنفت أعمال المؤتمر فى اليوم التالى : كان من المفترض ان نبدأ فى مناقشة القضايا الهامة ، ولكننى رفضت باصرار فعل هذا حتى يحضر كل من الوفدين السورى والفلسطينى . وهكذا اضطررنا إلى التحول إلى المسائل الإجرائية ، وشكلنا العديد من اللجان الفرعية حيث يمكن مناقشة كل المسائل المتصلة بفك الاشتباك العسكرى وتوقيع اتفاقات بهذا الصدد وطلب من الاسرائيليين أن يرسلوا ممثلين عسكريين على الفور حتى يمكن وضع الخطوط النهائية فى بعض النقاط التى تم الاتفاق بشأنها فى محادثات الكيلو١٠١ . و يبدو أن جولدا مائير لم تكن تريد إرسال ممثلين عسكريين على الفور ، ولكنها خضعت فى النهاية لإصرار ايبان .

وبعد الجلسة الاولية لم يعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى . و يرجع هذا الى عدة اسباب ، وفوق كل شيء إلى عدم الاتفاق على مسألة تمثيل الفلسطينيين ، وموقف السوريين الذى ظل سلبيا للغاية . ولكن مجرد عقد المؤتمر ، وجلوس معظم الاطراف معا حول مائدة واحدة كان خطوة إلى الامام على الطريق السلام ، بيد أن التوصل إلى حل كان يحتاج إلى جهود مستمرة ، وفوق كل شيء إلى التزام أصيل بتحقيق نجاح .

وخلال فترة إقامتى فى جنيف عقدت اجتماعات خاصة مع كل من جروميكو وكيسنجر . وكشفت هذه الاجتماعات الكثير عن مواقف القوتين العظميين ، وافتقارهما إلى التصميم على العمل من أجل التوصل إلى حل شامل فى ذلك الوقت . وقد دهشت فى الواقع لتماثل موقفى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من المؤتمر . ووجدت أن السوفيت مسرورون لقيامهم بدور الرئيس بالاشتراك مع الامريكيين ؛ لأن هذا منحهم شرعية لم تكن هناك من قبل لدورهم فى الشرق الاوسط . ولكن مما اثار الحيرة وخيبة الامل لَدىَّ أننى وجدت جروميكو مستعدا لقبول السياسة التى اقترحتها الولايات المتحدة وتفضلها اسرائيل ، وهى انه بعد الجلسة الاولية يتغيب كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عن كل المباحثات الهامة . وتتم المناقشات فى اللجان الفرعية المختلفة التى سوف يمثل فيها وفدان فقط عن اسرائيل واحدى الدول العربية . وكان هذا يعنى ان المفاوضات سوف تكون ثنائية ، وأن العرب سوف يتباحثون بصورة مباشرة مع الاسرائيليين دون وساطة القوتين العظميين . وكانت هذا بطبيعة الحال هو الأسلوب الذى فضلته اسرائيل . و بينما لم اندهش لان الامريكيين كانوا راغبين فى هذا فقد تحيرت لاستعداد السوفيت لقبول هذا الحل ايضا . وعلى اية حال : لقد عارضت هذا الاسلوب بحزم ، وأصررت على تمثيل رئيسى المؤتمر فى اللجان الفرعية . وكان رد جروميكو : أن هذا ببساطة غير ضرورى بما أن القوتين العظميين سوف تكونان مستعدتين للتدخل إذا ظهرت مشكلات . ومن الطريف ان هذا نفسه كان رأى كيسنجر وجروميكو عندما ناقشت القضية معهما . وفى الواقع وجدت ان كيسنجر وجروميكو يتخذان نفس الموقف فيما يخص كل جوانب

المؤتمر. وأوضحت لكليهما أنه لن يكون هناك مايدعو لإعادة عقد المؤتمر إذا أصرا على اسلوب يتضمن مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل بلد عربي .

وبينما كان الموقف الرسمي الذى اتخذه كيسنجر لايختلف عن موقف جروميكو فان كيسنجر كان اكثر تصالحا فى آرائه الخاصة . غير اننى اكتشفت ان هذا الموقف التصالحى يخفى خطة مكيافيلية لضرب « إسفين » بين مصر والاتحاد السوفيتى ؛ ولأحالة الاخير إلى دور صغير جدا فى المفاوضات . واثناء مأدبة عشاء فى جناحى بالفندق وعد كيسنجر أن يجد حلا وسطا بشأن تمثيل القوتين العظميين فى اللجان الفرعية ، ثم اقترح أن تتعاون مصر والولايات المتحدة بصورة وثيقة خلال المؤتمر دون وضع السوفيت فى الصورة . وكان مايدور فى ذهن كيسنجر واضحا تماما . فقد كان يريد استبعاد الاتحاد السوفيتى من كل المفاوضات الهامة وبذلك يجعل للولايات المتحدة الحكم فى إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

وكان الاجتماع بأسره مع كيسنجر يكشف كثيرا عن مفهومه عن الدور الذى ينبغى أن تلعبه الولايات المتحدة فى العالم . وأثناء المناقشات سألته لماذا بذلت شركات امريكية بدعم من الحكومة جهدا فى اللحظة الاخيرة للفوز بعقد خط انابيب سوميد لتأخذه من الشركات الفرنسية التى بدا من المرجح انها سوف تفوز به ؟! (وكان من المقرر أن يحمل هذا الخط البترول من البحر الاحمر الى ميناء غربى الاسكندرية حتى يمكن للناقلات العملاقه التى لا تستطيع استخدام قناة السويس الشحن فى البحر المتوسط ؛ وبالتالى تتجنب الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح) وكانت اجابة كيسنجر هى : فرنسا ماوزنها ؟ !! وذكرته بأن فرنسا هى أحدى حلفاء الولايات المتحدة ، إلا أن هذا لم يغير من الأمر فيما يبدو ، حيث قال : « لانستطيع أن نسمح لأى دولة وحتى دولة اوروبية غربية بأن تنافسنا فى المشاريع الكبيرة » . واضاف قائلا : بإنه على أية حال لن تكون فرنسا فى وضع يسمح لها باتخاذ أى قرار رئيسى لمدة عام على الأقل ؛ لأن الرئيس بومبيدو

كان مريضا جدا بمرض قاتل ، ولم يكن من المتوقع ان يعيش اكثر من ستة اشهر أو سنة .

وانتهى مؤتمر جنيف دون التوصل إلى أى شىء ملموس ؛ لأن الاطراف المعنية لم تتفق حتى على الناحية الإجرائية . وعادت الجهود الرامية إلى اقرار السلام فى الشرق الاوسط إلى دبلوماسية الخطوة خطوة التى يفضلها كيسنجر ، وخاصة الى محاولة ضمان فصل اشتباك القوات . وكانت الخطة الاصلية هى ضمان فك الاشتباك فى نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ولكنه كان لابد من ترك هذه الخطة . وكان السبب ان قضية تبادل اسرى الحرب بين اسرائيل وسوريا لم تكن قد حلت فى تلك المرحلة المبكرة . فقد رفض الرئيس السورى حافظ الاسد قبول الموقف الاسرائيلى الذى كان يرى ان اطلاق سراح الاسرى شرط مسبق لكل المفاوضات الاخرى . ونجحت فى النهاية فى حل هذه المشكلة اثناء رحلتى الثانية الى واشنطن والتى قمت بها فى فبراير عام ١٩٧٤ وعقب اجتماع القمة العربى الرباعى الذى عقد فى الجزائر . وفى ذلك الوقت كان فك الاشتباك على الجبهة المصرية قد وقع بالفعل .

ومن ناحية أخرى كان تبادل اسرى [illegible]رين والاسرائيليين قد حدث فى نوفمبر ١٩٧٣ مما فتح الطريق للمزيد من المفاوضات . ومن الجدير بالذكر هنا أن عدد الاسرى المصريين كان يزيد عن الاسرائيليين والبالغ عددهم ٢٧٦ أسيراً خمس مرات . وكان سبب هذا ان الاسرائيليين اسروا ونقلوا الى سيناء المحتلة عددا كبيرا من المدنيين من السويس بأمل تعزيز موقفهم فى المفاوضات . وفى الواقع كانت مسألة الاسرى مشكلة ذات ابعاد نفسية وسياسية ضخمة فى اسرائيل عنها فى مصر . وكان فى الماضى لاتعلق أهمية ملحة على مسألة عودة الاسرى . وعلى الرغم من انه عقب النجاح الذى تم إحرازه فى حرب اكتوبر كنا اكثر اهتماما بالقيام بتبادل الاسرى فى فترة مبكرة فإن العدد الكبير من الاسرى المصريين لم يحسن من قدرة اسرائيل على المساومة فى المفاوضات بصورة كبيرة .

وقد بدأت المفاوضات التى أدت إلى فك اشتباك القوات على الجبهه المصرية الاسرائيليه بصورة جديه فى يناير ١٩٧٤ مع قيام كيسنجر بدور الوسيط . وكان قد تقرر ان نقابل السادات وانا — كيسنجر فى اسوان بعيدا عن الضغوط المستمرة والالتزامات الموجودة فى القاهرة . وقبل ثلاثة ايام من وصول كيسنجر فى يوم ١٠ يناير سافرنا السادات وانا الى اسوان لمراجعة الموقف ولاعداد خطتنا فى المفاوضات المرتقبة . والتقينا فى حديقة استراحة الرئاسة وهى بقعة جميلة تطل على سد اسوان القديم الذى بناه البريطانيون ، ولا تتمتع اسوان فحسب بالجمال بل إن لها معنى رمزيا حيث تربط مصر القديمة الفرعونية بمصر الحديثة . وكان اللقاء مع السادات فى هذا الموقع الفريد أمرا عظيم الالهام للجميع من الناحيتين العاطفية والسياسية . وكان الغرض من لقائنا على انفراد هو مناقشة ووضع سياسة استراتيجية نتبعها بدقة فى مفاوضات فك الاشتباك ، وأصر السادات على أن أطرح أمامه تقديرى الشخصى للوضع وتصورى لما سوف يتكشف عنه . وقلت للرئيس السادات : إنه من الواضح أن مصر والعالم العربى فى مفترق الطرق ، وقد دخلا فى فترة دقيقة . وتحتاج هذه المرحلة الجديدة إلى تقييم مكثف لكل تحرك على أساس من آثاره القريبة والبعيدة المدى على مصر والشرق الاوسط بأسره . ويجب أن تضع أى استراتيجية مصرية فى اعتبارها النقاط التالية : —

١) الموقف الامريكى ، مع الانتباه بصفة خاصة إلى العلاقات الموجودة بين اسرائيل والولايات المتحدة .

٢) الموقف السوفيتى .

٣) المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وسياستيها الحالية و بعيدة المدى فيما يختص بالنفوذ ، والسيطرة فى الشرق الاوسط .

٤) الوضع العسكرى ، والسياسى ، فى الجبهتين المصرية والعربية .

٥) حظر البترول .

٦) الرأى العام الداخلى والعالمى فى اعقاب حرب أكتوبر .

٧)واخيرا وليس آخراً : الاستراتيجيات الاسرائيلية بكل تعقيداتها وأسلوبها فى التفاوض بصورة مشروعة اوغير مشروعة .

وكان الموقف الامريكى قد مر بتغيرات كبيرة منذ حرب السادس من اكتوبر، فقد خلقت الحرب وضعا عسكريا ونفسيا جديدا ، كما أن حظر البترول اضاف ضغوطا جديدة على الامريكيين . ولم يكن أمام واشنطن أى اختيار سوى ان تتحرك بسرعة لنزع فتيل الأزمة ، ولكنها لم تكن تستطيع فعل هذا دون تحسين علاقاتها مع العالم العربى ، وبصفة خاصة مصر . وكان من المنتظر ان تجعل الاتصالات عالية المستوى والمباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة مع مصر ، ودول عربية اخرى منذ أكتوبر، هذا العمل أسهل . و يتعين ان نكون حريصين على اية حال فإن الهدف النهائى للولايات المتحدة كان تغيير صورتها فى العالم العربى دون تقديم تنازلات أوالتزامات كبيرة ؛ و يرجع هذا الى العلاقة الخاصة الموجودة بالفعل والتى لايمكن قلبها بين الولايات المتحدة واسرائيل . وخلال المراحل المبكرة قلت للرئيس السادات : إن الامريكيين سوف يعطون الانطباع بأنهم محايدون ، وأنهم مترعون بالنوايا الطيبة وان هناك تغيراً أصيلاً فى موقفهم . ولكن فى الواقع لن يكن هناك سوى تغير طفيف ، وسوف تكون التحركات الامريكية فى معظمها مجرد مظاهر خارجية .

ويجب أن نتوقع أن واشنطن سوف تستمر فى إعطاء أولوية قصوى لرفع حظر البترول و بالتالى تحرم العرب من أقوى سلاح أصبح لديهم ، وفى نفس الوقت سوف يعمل كيسنجر بكد لاضعاف الموقف السوفيتى فى مصر وسوريا ، وليس هذا لمجرد التنافس العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ؛ ولكن لان كيسنجر يريد أن يكون الوسيط الوحيد لتحقيق تقدم فى الشرق الاوسط . ولهذا السبب سيحاول كيسنجر بلاشك أن يقوض الوحدة العربية من خلال مناوراته ؛ فيخلق جوا من المنافسة ، والغيرة ، والشك ، وعدم الثقة بين زعماء الدول العربية .

ويجب ان نتوقع من الولايات المتحدة التركيز على مصر حتى تستطيع تحقيق كل هذه الاهداف بحيث تضعف الموقف السوفيتى فى بلادنا ، وتقيم علاقة خاصة معنا ، تفصل بيننا و بين بقية العالم العربى . وعلى أية حال فسوف تتجنب الولايات المتحدة التعهد بالتزامات كبيرة بشأن قضايا هامة بحيث تقدم بدلا من هذا تنازلات ذات قيمة رمزية ونفسية فحسب . وعلى سبيل التحديد ففى يناير عام ١٩٧٤ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لشغل الفراغ الناجم عن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وأن تدعم مصر سياسيا وعسكريا . فمن وجهة النظر الامريكية كان يمكن لمثل هذا الالتزام أن يحدث تغيرا ضخما فى أزمة الشرق الاوسط ، ويحطم أوعلى الاقل يضعف الوحدة النامية فى العالم العربى ، غير أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للقيام بهذا . و بناء على هذا حذرت الرئيس السادات مرارا من أننا لايجب أن نقدم أية تنازلات كبيرة أونتحرك بسرعة غير ضرورية . ويجب أن نتذكر ايضا أن الولايات المتحدة لم تكن تقدم فى الظروف العادية أية مقترحات للجانب العربى ، بما فيه مصر ، إلا إذا كانت تعرف مسبقا أن إسرائيل تقبل هذه المقترحات ، وقلت للرئيس السادات صراحة : إنه لاينبغى أن يضلله معسول الكلام الامريكى ، ولكن ينبغى أن يعى دائما النفوذ والضغط الكبيرين لليهود على عملية صنع القرار فى واشنطن .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية السوفيتية فليس من صالح مصر استفزاز الاتحاد السوفيتى وزعامته سواء على المستوى الثنائى أوعلى المستوى الدولى ، ولا ينبغى أن نبتعد عن موسكو فى حركة سريعة مفاجئة ، ويجب أن تظل خطوط الاتصال مع السوفيت سليمة . وهكذا نصحت الرئيس السادات بأن يتجنب الانتقاد الصريح والعنيف للزعامة السوفيتية ؛ فليس هو الرجل الوحيد فى العالم الذى تقع على عاتقه مسئولية التشهير بسمعة السوفيت أوقتالهم . وأكثر من هذا كان من الواضح أنه ليس فى صالح مصر أن تنتهج سياسة تؤدى فى النهاية إلى اخراج الاتحاد السوفيتى تماما من عملية السلام ، و بالتالى تعطى الولايات المتحدة الاحتكار الذى كانت تسعى إليه .

واخذت أتتبع أمام السادات خطوط تطور علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي منذ أول صفقة اسلحة عقدها عبدالناصر فى عام ١٩٥٤ ، وأكدت على أن حرب أكتوبر مثلت أول تحد لهذه العلاقة منذ عشرين سنة . وأدرك السوفيت أن مصالحهم فى مصر تتعرض للخطر، وأن الولايات المتحدة قد ترث مكانهم البارز فى مصر . وسوف يستاء الاتحاد السوفيتي بلا أدنى شك ، وسيحاول تعزيز وجوده ونفوذه فى الدول العربية المحيطة محاولا مواجهة الضرر الناجم عن موقف الرئيس السادات المعادى الجديد . وكانت الدول الوحيدة التى يمكن للاتحاد السوفيتى أن يأمل فى زيادة نفوذه فيها هى سوريا والعراق واليمن الجنوبية والسودان ثم ليبيا فيما بعد . وسوف يحاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يزيد من نفوذه فى بعض الدول الافريقية وخاصة فى القرن الافريقى . وسوف يكون أى تغير كبير ومفاجىء فى سياستنا تجاه الاتحاد السوفيتي ــ دون تحقيق تقدم مسبق على طريق السلام الطويل ودون التزام أمريكى كبير بمساعدة مصر ــ خطأ كبيرا . وسوف تحتاج الزعامة السوفيتية إلى وقت طويل لهضم حدوث تغير كبير، ولكنهم على المدى الطويل لن يتسامحوا فيما خسروه فى مصر . وحتى المدى القصير فسوف يكون رد موسكو هو منع شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بشدة لتعويض خساراتنا فى حرب أكتوبر .

وقلت للسادات : إن ما يجب ان نفعله هو أن نلعب لعبة الأمم بأن نحافظ على علاقة متوازنة مع كلتا القوتين العظميين . وتستطيع مصر ان تقوم بهذه اللعبة ، وتستفيد منها بسبب موقعها الاستراتيجى والسياسى الهام . وكنت أشعر فى ذلك الوقت ومازلت اعتقد بأنه ينبغى أن تستمر مصر فى اقامة علاقة متوازنة مع كل من وشنطن وموسكو . وقد يكون من الصعب المحافظة على التوازن الكامل فى الممارسة العملية ، ويجب توقع ظهور ميل طفيف فى اتجاه احدى القوتين ، غير أن هذا أمراً يمكن قبوله كما لايمكن تجنبه . وكانت الفكرة الاساسية هى انه لاينبغى أن تنسف مصر كليةً الجسور التى تربطها بأى من القوتين . والخضوع الكامل لأى من الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتي ليس لصالح مصر والسلام العالمى .

وقلت : إن الوضع العسكرى الجديد فى الشرق الاوسط كان فى صالح مصر ايضا . فقد كانت الضربة الاولى التى وجهتها مصر وسوريا فى السادس من أكتوبر قد أعد لها جيدا وقد فاجأت كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة ، مما يثبت بدون أى شك أن مصر وسوريا — وهما اثنتان من دول المواجهة — تستطيعان القيام بقتال جيد ، وتستطيعان هذا فى المراحل الاولى دون مساعدة . والمرحلة الاولى وليس النصر العسكرى النهائى هى التى تهم بالفعل فى حروب الشرق الاوسط لأن النتائج النهائية لا تعتمد على اسرائيل والدول العربية بل على التدخل الخارجى . فدائما ماتتدخل قوى خارجية عقب بضعة ايام بالاسلحة والدعم لاحد الطرفين المتصارعين . وفى حرب أكتوبر كانت المرحلة الاولى لصالح العرب تماما . ومثل هذا الوضع الذى لم يسبق له مثيل كان من المحتم ان يؤثر على الجهود الدبلوماسية التى سوف يخرج منها حل على المدى الطويل . وبالتاكيد استطاعت اسرائيل بعد ١٤ أكتوبر ان تشن هجوما مضادا غير ان هذا لم يحدث إلا بسبب كميات الاسلحة الضخمة التى نقلت جوا من الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة لتدخل اسلحة جديدة متقدمة . وبهذا المعنى كانت الانتصارات الاسرائيلية فيما بعد تمثل عنصرا أجنبيا وليس اسرائيليا محضا . ويجب ان تستفيد مصر إلى أقصى حد من الأداء الممتاز الذى قامت به قواتها المسلحة خلال الايام الاولى للحرب . ولاينبغى أن نقلل هذه الاستفادة بالمرة بل يتعين أن نستفيد من التأثيرات السياسية والنفسية للعبور المصرى لقناة السويس وللتقدم السريع الناجح الذى احرزه الجيش السورى خلال اليومين الأولين للحرب . ولايجب أن ننسى أن هذه الانتصارات قد أقنعت جولدا مائير بقبول الاقتراح البريطانى الذى تم بإيعاز أمريكى لوقف اطلاق النار فى نفس مكان القوات يوم ١٢ أكتوبر .

وكان التأثير النفسى للعنصر العربى فى البداية فى الحرب قد تضاعف بسبب تأثير حظر البترول الذى أقلق الولايات المتحدة الى مدى بعيد . ولكننى قلت للسادات : إنه لاينبغى أن نؤسس على أى من العوامل التى ناقشتها ، فهناك اتصال بين هذه العوامل ويجب ان نأخذها جميعا معا ، وبهذه الصورة تكون فى أيدينا

أوراق ممتازه فى أية مفاوضات تجرى مع الامريكيين ، أوفى مرحلة لاحقة مع الاسرائيليين .

وكان الرئيس السادات يوافق طوال الوقت على كل ما أقول ، وقد انتهزت فرصة موقفه الايجابى وطرحت اقتراحا صريحا بأن نكون حازمين تماما فى تعاملنا مع كيسنجر حتى يتأكد من أننا لن نتنازل عن أى من أوراقنا ، فمن المحتمل ألا يأتى كيسنجر بعرض امريكى يمثل تنازلا حقيقيا بل سوف يأتى بمطالب اسرائيلية فحسب بدعوى أنها اقتراحات امريكية . وفى هذه الحالة يجب ان نستقبل كيسنجر بصورة ودية و بكل التهليل الذى يحبه ، ولكن نمتنع عن مناقشة اية مسائل سياسية كبيرة معه . بل بدلا من هذا يتعين على الرئيس السادات ان يكون صلبا و يطلب من كيسنجر ان يعود الى واشنطن ، ثم يعود بعد شهر و بعد ان يكون قد قضى المزيد من الوقت والجهد فى فهم ابعاد الموقف ، و يتعين ان يعود الى مصر فقط حين يكون مستعدا لتناول أزمة الشرق الاوسط ككل بصورة واقعية . وحال ان يغادر كيسنجر اسوان خالى الوفاض يجب أن يذهب الرئيس السادات الى سوريا وكل الدول العربية الاخرى ، ثم يعود على حصان أبيض الى اسوان لينتظر كيسنجر . وأكدت للرئيس السادات أن وزير الخارجية الامريكى سوف يعود فى هذه الحاله باقتراحات ذات قيمة حقيقية . وفى هذه الاثناء يكون الرئيس السادات قد قام بتعبئة الرأى العام العربى ليقف وراءه . و بالتالى حين نستأنف المفاوضات مع الولايات المتحدة خلال شهر تقريبا سنقوم بهذا من موقف القوة . وقد سعد الرئيس السادات بهذا ، وكان مقتنعا به إلى درجة كبيرة حتى انه أصر على أن اقدم له مذكرة تحريرية تعرض الخطوط العريضة لوجهة نظرى . وقلت : إن هذا غير ضرورى ، ولكنه أصر قائلا : « لا يا إسماعيل . ان هذا يوم تاريخى ونحن نحتاج الى استراتيجية كاملة ومكتوبة » .

ولم يكن بمقدورى سوى الاستجابة لطلبه . ولهذا عدت الى الفندق و بدأت أملى ما قلته له بالضبط على محمد رياض الذى كان فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية . و بعد أن أتممت الإملاء نزلت إلى حديقة الفندق ؛ لأستريح بعض

الوقت . وكنت اتمتع بالطقس الصحو والمناظر الجميلة فى اسوان بينما اتبادل اطراف الحديث مع الصحفيين عندما أتى سيد مرعى أمين الاتحاد الاشتراكى العربى ثم رئيس مجلس الشعب فيما بعد مسرعا نحوى فكان قد رأى السادات لتوه ، وقد أقلقه أن الرئيس كان يعد لاتخاذ الموقف الصلب الذى اقترحته . وكان الرئيس السادات قد اعجب أيضا بعرضى للموقف ، كما قال سيد مرعى لى ، حتى انه كان يعتزم تنفيذه حرفيا . ولم أكن متأكداً مثل سيد مرعى من أن السادات سوف ينتهج هذه السياسة حيث كنت أعرف أنه شخصية لايمكن التنبؤ بما سوف تفعله ، وأنه كان دائما يتأثر بآخر شخص يقابله . كما كان السادات ايضا مصابا بجنون العظمة الأمر الذى يجعله يتخذ قرارات كبيرة من وحى اللحظة دون أن يدرك العواقب بعيدة المدى لتحركاته المتسرعة . وقلت لمرعى : « اذا كان السادات قد تأثر بهذا العمق فربما يلتزم بخمسين فى المئة مما اتفقنا عليه . وفى هذه الحالة فانه لن يستسلم إلى كيسنجر» . وكنت للأسف متفائلا أكثر مما ينبغى بكثير.

وكما توقعت لم يأت كيسنجر الى اسوان بخطة امريكية حقيقية ولكن بمقترحات حملها من إسرائيل ، وحاول توصيلها إلى السادات كأنها اقتراحاته هو. و يتعين على أن اضيف قائلا : إن هذا ظل سار يا طوال رحلات كيسنجر الدبلوماسية المكوكية فكان إما أن ينقل الينا مقترحات اسرائيلية فى الاصل أو كان على الاكثر ينقل الينا مقترحات امريكية سبق أن قبلتها اسرائيل ، وكان دائما يقدمها على أنها مقترحاته هو. وكانت المقترحات الاسرائيلية التى قدمها كيسنجر يوم ١٠ يناير يمكن تلخيصها على النحو التالى : ـــ لاينبغى أن يكون هناك مجرد اتفاق عسكرى مقصور على فصل القوات ولكن يكون اتفاقا تعاقديا ذا معان سياسية متضمنة . ويجب ان تسحب مصر كل قواتها المسلحة من الجانب الشرقى لقناة السويس ـــ وكان هذا بطبيعة الحال يعنى إذلالا لمصر ، و يستعيد الوضع الذى كان قائما قبل السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ . و بالاضافة الى هذا يجب تحويل المنطقة التى تفصل بين الجيشين الى طبيعة غير عسكرية . وحتى يثبط عزم

الجانب المصرى عن القيام بأى مغامرات عسكرية جديدة يجب ان يوافق السادات على إعادة فتح قناة السويس ، و يبدأ فى إعادة تسكين المناطق التى تعرضت لقصف شديد فى غرب القناة وأن يضمن حرية مرور اسرائيل خلال مضيق باب المندب .

فاذا كان السادات قد التزم باتفاقه معى وتصرف كما كان الاقتراح لكان قد احتفظ بكل اوراقه ومنع اسرائيل من تحقيق كل أهدافها ، ولاضطر كيسنجر إلى العودة بعد شهر بحل وسط حقيقى ، وليس باقتراح يميل نحو اسرائيل . وفى لقاءات اسوان الاولى كان موقف السادات السياسى قويا ؛ فكان معه تأييد العالم العربى وداخليا كانت مصر كلها معبأة وراءه وكان الرأى العام العالمى لأول مرة قد اعجب بالأداء العسكرى المصرى فى عبور قناة السويس على الرغم من كل المصاعب . وكانت اوروبا الغربية والولايات المتحدة قد بدأتا تشعران بالأثر الناجم عن حظر البترول وكانت صورة اسرائيل قد اهتزت بسبب هذه الهزيمة العسكرية الاولى . وكانت كل هذه العناصر السابقة لصالح السادات ومصر . و بالإضافة إلى هذا كان يمكن لتأخير المفاوضات أن يفرض على اسرائيل الكثير من الضغوط ؛ فحتى تستطيع إسرائيل أن تبقى على قواتها غرب القناة فإن المتفق عليه أن تبقى على التعبئة العسكرية بها ، وماينجم عن هذا من عواقب اقتصادية سلبية يفوق التخيل . وكان هذا وضعا يمثل عكس الفلسفة العسكرية الاسرائيلية بأن تقوم بالمبادرة وتحقق انتصارات كبيرة سريعة ثم تنهى العمليات العسكرية خلال بضعة ايام . وكان ايضا بمقدور مصر ان تحاصر القوات الاسرائيلية غرب القناة بتحصينات قوية جدا وقوة ضخمة من المدفعية ، والدبابات ، والعربات المدرعة دون أن تطلق طلقة واحدة . ولم يكن هناك خوف من أى نوع من ان تبدأ اسرائيل القتال مرة اخرى لان استئناف العمليات العسكرية سوف يكون من وجهة نظرهم هزيمة لانفسهم .

غير ان السادات كان تواقا لأن يوقع اية أوراق مع الامر يكيين ؛ ففقد أهم أوراقه . لم يؤثر هذا على مصر فحسب ولكن على القضية العربية بأسرها ، وأضعف

من مقدرة سوريا على المساومة فى مرحلة لاحقة حول مشاكل اكثر تعقيدا وأهمية. ومما يغلق على الفهم ان السادات كان يستجيب لكل نقطة بعد ان وافق على تقييمى للوضع. غير انه فعل هذا وخضع لضغط كيسنجر الذى كان يعرف أن أى تأخير لن يكون لصالح اسرائيل، وكان كيسنجر ايضا يريد تحقيق تسوية سريعة ليمنع الاتحاد السوفيتى من لعب دور فى عملية السلام فى الشرق الاوسط واكثر من هذا فأنه كان يمارس ضغطا شديدا على السادات ليتخلص من الوجود السوفيتى فى مصر.

وقد نشرت من قبل تقارير مفصلة عن دبلوماسية الرحلات المكوكية التى قام بها كيسنجر بين اللقاء الاول فى اسوان وبداية أول اتفاق لفك الاشتباك فى ١٦ يناير. كما نشرت ايضا نصوص الاتفاق نفسه. وبدلا من ان استطرد فى شرح تفاصيل هذه النقاط سوف اناقش هنا بعض الاحداث ذات الاهمية الكبيرة والتى وقعت اثناء المفاوضات. وكشفت هذه الاحداث فوق كل شىء عن كل الوسائل المخادعة التى استخدمها كيسنجر والاسرائيليون لخداع السادات لكى يضمن اتفاق فك الاشتباك بنودا وعبارات ذات معنى سياسى له تأثير مباشر على التسوية النهائية بين العرب والاسرائيليين. وقد تعقدت المشكلة بسبب الحالة النفسية للسادات فى ذلك الوقت؛ فقد كان السادات قد تأثر بصورة سيئة جدا لنجاح الهجوم المضاد الذى قام به الاسرائيليون فى الجزء الاخير من الحرب وتراجعت ثقته الاولى امام خوف كبير من الهزيمة. ونتيجة لهذا فقد دخل المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات. وبعد أن اتضح لى أن السادات لم يكن يلتزم بالاستراتيجية التى اتفقنا عليها تحملت شخصيا مسئولية التأكد من أنه لن يوقع أى شىء له مثل هذه المعانى السياسية وخاصة مايمثل خروجا عن الموقف العربى الاساسى فيما يخص السلام مع اسرائيل. غير ان هذا لم يكن سهلا، كما سأوضح، على الرغم من اعتقادى بأننى نجحت فى النهاية. ويمكننى أن اضيف هنا: أن الجوانب العسكرية للاتفاق كانت ترجع كلية الى الرئيس السادات والفريق الجمسى الذى كان حينذاك رئيساً للاركان. ولم يكن الفريق محمد

احمد اسماعيل وزير الحربية موجودا فى اسوان ؛ لان السادات لم يكن يريد حضوره . وقد أخبرنى السادات بنفسه أنه يفضل وضع المسئولية على عاتق الجمسى ؛ لأنه يتعامل باسلوب المهنى أكثر ، و يسهل العمل معه ، وفى الواقع كان السادات يعتزم تعيين الجمسى وزيرا للحربية فى المستقبل القريب .

كان الاسرائيليون يتميزون بالمكيافيلية الحقة فى جهودهم لانتزاع اتفاقات ذات معان سياسية واسعة من السادات . وقد وقعت حادثة هامة خلال الرحلة الثانية لكيسنجر الى اسوان . فقد قدم لنا كيسنجر صيغة اسرائيلية تبدو بريئة وكانت فى الواقع اتفاقا لإنهاء حالة الحرب . وكانت هذه الصيغة تبدو منطقية تماما للوهلة الاولى كما كانت قد صيغت بعناية و باختيار دقيق للكلمات . وكما هو معتاد نظر السادات اليها ومنحها موافقته الكاملة ثم مررها إلى ؛ غير أننى ادركت أن هذه الصياغة الممتازة تقترب من تناول القضية السياسية الكبيرة لإنهاء حالة الحرب . ففى اقتراح لم يزد عن خمسة أسطر نجح الاسرائيليون فى استخدام تعبيرات مختلفة تدل على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل خمس مرات على الأقل دون التصريح بذلك . وجذبت إنتباه السادات إلى هذا فنظر إلى كيسنجر بأسى ، وتراجع فى قراره السابق بقبول هذه الصياغة وقال شاكيا : « هنرى : كنت أعتقد أنك صديقى ، إن فهمى على حق فى أن هذه تنهى حالة الحرب خمس مرات » . وشعر كيسنجر بالحرج تماما إذ ضبط يقدم صياغة تناقض مصالح مصر الأساسية . وأدرك ايضا أن الطريقة المخادعة التى استخدمها فى تقديم هذه الصياغة تكفى لتجعلنا نفهم بحق اساليبه وتكتيكاته وهكذا أسرع كيسنجر إلى محاولة عدم نسبة هذه الصياغة إلى نفسه حيث قال : إنها كانت صياغة أعطاها له الاسرائيليون . و بالتأكيد لم يقل كيسنجر هذا لنا فى البداية ، وأضاف كيسنجر قائلا : إن هذه الصياغة تمت بيد موردخاى جازيت المدير العام لمكتب رئيس الوزراء ، وأجبت قائلا : « لا . . بكل تأكيد انها صياغة روزن » (كان مائير روزن المستشار القانونى فى وزارة الخارجية) وكرر كيسنجر قوله بإنها صياغة جازيت ، ولكننى أصررت على أنه مخطىء ؛ لأن أحداً فى إسرائيل لا يستخدم

مثل هذه الصياغات الجذابة المخادعة سوى روزن . وفى الزيارة الثانية لكيسنجر فى اسوان أكد كيسنجر أن الصياغة قام بها روزن بالفعل .

ولم تكن هذه حادثة صغيرة بل إن لها معانى كثيرة تتكشف عنها ، فهى اولا قد أوضحت كيف ان السادات كان يعطى موافقته بصورة آلية دون تحليل أوحتى قراءة دقيقة لما يعرض عليه ، وثانيا : فهى قد اثبتت أن كيسنجر لم يكن وسيطا اميـنا . وثالثا : أوضحت بما لايدع مجالا للشك ان الاسرائيليين كانوا مراوغين بالطبيعة ، وأنهم يحبون دائما الاستفادة من أى مناسبة حتى يحققوا مكاسب سياسية . وأخيرا فإنها أظهرت كيف أنهم كانوا يقللون من شأن فهمنا لأساليبهم ، وقد قص رابين القصة السابقة فى سيرته الذاتية ، غير ان الكثير يتضح حين نعرف أن رابين لم يخبر قارئيه بفحوى الاقتراح الاسرائيلى ، إنما أشار إلى الحادثة فحسب ، وامتنع عمدا عن شرح ما كان الاسرائيليون يهدفون إلى تحقيقه . فلم يكن يريد أن يعترف بالخداع الاسرائيلى فى محاولتهم لدفع مصر إلى إنهاء حالة الحرب دون أن تدرك .

ولم تكن هذه هى الحادثة الوحيدة التى تظهر أن كيسنجر يتبنى وجهة النظر الاسرائيلية ، و يقوم بدور المدافع عنها ، وكان دائما يحاول اخفاء تحيزه بلعن الاسرائيليين و وصفهم بألفاظ السباب ، كما كان دائما يبدى ملاحظات مضحكة تذم الزعماء الاسرائيليين معتقدا أنه يقنعنا بمثل هذه الحيلة البسيطة بأنه يقف إلى جانبنا ، ولسوء الحظ كانت خدع كيسنجر تأتى ببعض التأثير على السادات الذى كان يميل الى إتخاذ قرارات من وحى اللحظة دون التفكير فى كل ما تعنيه ضمنا أودون استشارة الأعضاء الاخرين فى الوفد المصرى . وقد كان التأثير المركب لتحايل كيسنجر واندفاع السادات خطيرا جدا بالنسبة لمصر . وهناك حادثة ذات مغزى فى هذا الصدد ؛ فخلال المراحل النهائية من مفاوضات أول اتفاق لفك الاشتباك عقد كيسنجر اجتماعا منفصلا مع السادات ، وعقب الاجتماع كنا — كيسنجر وانا — نستقل سيارة عندما ربت كيسنجر على صدره بفخر وشعور بالانتصار وقال : « إسماعيل ، إنه هنا ولا يستطيع أحد الغاء هذا الآن » قاصداً أن الاتفاق قدتم بينه و بين السادات ولارجعة فيه وإنه فى جيبه . وكان ردفعلى

فور يا وقلت : « هناك رجل واحد فقط يستطيع تحطيم هذا تماما » . فذهل كيسنجر وسألنى : « من هو؟ » فقلت له : « انه انا ، إذ أستطيع أن أحطم كل هذا بسطر واحد معلنا استقالتى » . وقد انزعج كيسنجر تماما حتى انه قفز من مقعده فى السيارة تقر يبا وقال متوسلا : « من فضلك يا إسماعيل ، من فضلك لا تفعل » . ثم اسر لى بأن السادات يعلق أهمية كبيرة على هذا الا تفاق ، وأنه ير يد أن نعقد مؤتمرا صحفيا احتفاليا بكل ضجيج الصور ثم نعود اليه . فرتبت بدلا من هذا لاجتماع رسمى كامل للوفدين المصرى والامر يكى فى فندق كتاركت الجديد فى اسوان . وفى الجانب الامر يكى حضر كل من كيسنجر و بنكر والتس وسوندرز وأثرتون وكوانت والمستشار القانونى لوزارة الخارجية . بينما اشترك معى من الجانب المصرى الفر يق الجمسى ومحمد ر ياض واحمد عثمان وعمر سرى وآخرون . وسمح للصحفيين والمصور ين بالحضور لبضع دقائق لتسجيل ما سمى باجتماع احتفالى ، ولكننا جلسنا بعد هذا لاجراء محادثات حادة وسر ية لمدة ساعتين . وابلغ كيسنجر الحاضر ين ببنود الا تفاق الذى توصل اليه مع السادات حول مسائل عسكر ية . وكان السادات قد وافق فجأة على قصر الوجود العسكرى المصرى على الجانب الشرقى للقناة على ٧٠٠٠ رجل و٣٠ دبابة . وبهذا أدهش السادات الجميع بما فيهم كيسنجر والاسرائيليين . وفى الواقع كان كيسنجر يقول طوال الوقت أن السادات لن يرضى فيا هو مرجح بأقل من ٢٥٠ دبابة .

وقد انزعج الفر يق الجمسى الذى لم يؤخذ رأيه ، وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرضا لإذلال شديد . فأغرورقت عيناه بالدموع ، ونهض على الفور من مقعده ، وتراجع إلى ركن قصى فى القاعة و بدأ يبكى . وشاهد الجميع الفر يق الجمسى و بدأوا يتململون ، وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الجمسى . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الامر يكى أنهم ايضا شعروا بالظلم الذى وقع على مصر . غير أن كيسنجر كان لايفكر إلا فى نفسه ، وقد شحب لونه ، وظل يدمدم قائلا : « ما الخطأ الذى قلته ؟ » . وعندما عاد الفر يق الجمسى إلى المائدة صامتا كسيرا بدأ كيسنجر يغرقه بمديح مسرف . وظل كيسنجر يقول : إن العسكر يين الاسرائيليين يقدرون تماما كفاءات

الفريق الجمسى ، وكان كيسنجر يأمل بذلك أن يصحح الضرر الذى أوقعه ، وقال : إن إسرائيل اعترفت حتى بانها تخشاه اكثر مما تخشى كل القادة العسكر بين العرب الآخرين . وكان الفريق الجمسى وهو رجل ذوتواضع جم ينصت فى صمت . لم تكن بضع كلمات من المديح الشخصى هى التى تمحو المشكلة الحقيقية ؛ فقد تنازل السادات وحده عن كل ماكسبه الجيش المصرى بجهد وتضحيات ضخمة ، ودون أن يستشير أى شخص خضع لطلب اسرائيل بتخفيض الوجود العسكرى المصرى فى شرق القناة إلى حجم غير ذى قيمة . وكان بإمكان اسرائيل حينئذ أن تزعم أنها أعادت الوضع إلى ماكان عليه تقريبا قبل العمليات العسكرية التى بدأت فى السادس من اكتوبر ١٩٧٣ .

وخلال نفس الاجتماع حاول كيسنجر ايضا الحصول على تنازلات سياسية مهمة مِنَّا ، ولكنه فشل . وكانت هذه المسألة مرة اخرى هى إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل ومصر . ولم يكن الاسرائيليون فى ذلك الوقت يطلبون صراحة إنهاء حالة الحرب ، و بالتأكيد لم يجعلوا منها شرطا مسبقا لفك الاشتباك العسكرى ، بل بدلا من هذا كانوا يأملون ان نوقع اوراقا تنهى بصورة ضمنية حالة الحرب دون أن نعى ما نفعله . وبهذه المناسبة قدم لى كيسنجر بضعة مقترحات مطبوعة على ورق أصفر ، وقرأتها ، ثم رفضتها جميعا ؛ لأن كلاً منها كان يتناول مسألة تتصل بصورة أوباخرى بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل . وكانت هذه المقترحات تطلب من مصر التوقف عن التصويت ضد اسرائيل فى الامم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، وإنهاء الحملة ضد اسرائيل فى وسائل الاعلام المصرية ، وإغلاق محطة الإذاعة الفلسطينية فى القاهرة والموافقة على معاملة الخطوط الجوية الاسرائيلية مثل كل الخطوط الجوية الاجنبية فى مصر ، وان تتوقف مصر عن مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، والشركات الاجنبية التى تتعامل مع اسرائيل . وعندما رأى كيسنجر أننى رفضت كل هذه المقترحات لم يدافع عنها بقوة بل حاول نفى أية مسئولية أمريكية ، وقال : إنها مقترحات اسرائيلية ، وأنه طلب منه فقط نقلها الينا . ولم يبلغ كيسنجر الوفد المصرى بما إذا كان السادات قد رأى و وافق على هذه المقترحات أولا .

وفهمت على أية حال سبب رغبة كيسنجر الملحة لعقد اجتماع احتفالى بدلا من عقد جلسة عمل حيث يمكنه بهذه الصورة أن يزعم أن هذه المقترحات أيضا قبلتها مصر.

واستمرت محاولات كيسنجر لجعل مصر تعلن إنهاء حالة الحرب حتى النهاية. وكنت أفحص للمرة الاخيرة المقترحات الامريكية التى كان من المفترض أن يقبلها كل من السادات وجولدا مائير و يوقعاها؛ فقدكنت أخشى من ان يكون قد تم إدخال تعديل ما، وكان شكى فى محله حيث وجدت حين كنت اقرأ الوثيقة التى طبعت بعناية ثلاث كلمات أضيفت بالحبر وهى « إنهاء حالة الحرب » وقت بشطبها فصرخ كيسنجر الذى كان يراقبنى عن كثب: « ماذا تفعل ؟ » فأجبت قائلا: « أحذف ثلاث كلمات » . ورفع كيسنجر صوته قائلا: « ولكن هذا خط الرئيس السادات » . فقلت له: « أعلم أن هذا خط الرئيس السادات. وتستطيع أن تعود اليه وتخبره بأننى حذفت ما أضافه إلى النص المطبوع » . وكان اعضاء الوفدين يرقبوننا بقلق، وشعر كيسنجر بالحرج فلزم الصمت. وانتهيت من فحص الوثيقة، و بعد انتهاء الاجتماع عدنا إلى الرئيس السادات. وكنت أتوقع أن يشكو كيسنجر من حذفى لكلمات السادات أوأن يلاحظ السادات ذلك على الأقل ولدهشتى لم يحدث أى من الأمرين. وكان كيسنجر فيما يبدو يعرف أنه من السهل التأثير على السادات لانه لم يكن يتوقف أبداً ليفكر فيما تنطوى عليه اعماله غير أن كيسنجر كان يفهم أيضا أنه لاجدوى من الإصرار مادمت أنا واعضاء الوفد المصرى قد تنبهنا إلى الامر.

واثناء هذه المفاوضات كان كيسنجر يقوم بكل الحديث، وكان مع مرؤسيه حازما جدا ولم يخولهم حق الإدلاء بكلمة واحدة. وقد سبب هذا بعض المشاكل للوفد الامريكى كما ستوضح ذلك الحادثة التالية: منذ الرحلة الاولى لأسوان تجاهل كيسنجر بصورة شبه تامه السفير الامريكى لدى القاهرة هيرمان ايلتس. وقد عرفت فى الواقع فى وقت لاحق أن السفير تلقى تعليمات بالأيشترك فى الاجتماعات، بل انه لم يتلق أى معلومات كاملة، والسفير ايلتس الذى كنت قد

عرفته حينذاك جيدا جدا رجل نزيه ، وما كان يقبل مثل هذا السلوك من أي شخص ولا حتى من هنرى كيسنجر ، وحين راقبت السفير ايلتس عن كثب لاحظت أنه كان مستاء جدا وعندما سألته عن السبب اعترف بانه كان من موقف كيسنجر . وحاولت اقناع ايلتس بان يتجنب المكاشفة مع كيسنجر بل إنني حاولت أيضا أن اصلح بينهما . واثناء لحظة استرخاء خلال رحلة الى الاقصر لزيارة وادى الملوك فتحت الموضوع مع كيسنجر وناشدته أن يعتمد أكثر على حكم ايلتس ، وأن يمنحه الاحترام الذى يستحقه كسفير للولايات المتحدة . وأصررت على ان يطلب كيسنجر من ايلتس ان ينضم الينا فى قمرته الخاصه فى طائرة الرئاسة لمناقشة المشكلة . ووافق كيسنجر واستدعى ايلتس . بدأ كيسنجر حديثه مع ايلتس معتذرا عما اذا كان هناك أى سوء فهم ، وأعرب السفير الامريكى عن رايه صراحة مطالبا بوجود حد أدنى من الاحترام المتبادل فى معاملاتها .

وقد سررت كثيرا لتصالحهما غير ان مشكلات ظلت تظهر بينهما من وقت لاخر ؛ فخلال المناقشات الفاشلة حول اتفاق فك الاشتباك الثانى فى اسوان حدثت مكاشفة كبيرة بين كيسنجر وايلتس . وعرفت عن هذا من جوزيف سيسكو الذى اسرع الى مهبط الانفاس معلنا ان هيرمان ايلتس قدم استقالته . وقال سيسكو ، إنه اثناء اجتماع حول العلاقه المصرية الامريكية ودور الولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر واسرائيل أعرب ايلتس عن رأيه بصورة قوية . وعقب كيسنجر على هذا قائلا : « إن السفير الامريكى فى مصر أصبح من الاهليين » . فغضب ايلتس بشدة ، وقدم استقالته على الفور مستخدما لهجة فظة ؛ فقد كانت كلمات كيسنجر تمثل اتهاما خطيرا يلمح ضمنا بأن السفير الامريكى كان متأثرا جدا بالبلد التى قدم اليه اوراق اعتماده لدرجة أنه لم يعد يولى أولوية قصوى لمصلحة بلاده هو . وعندما عرفت بهذا طلبت من جوزيف سيسكو أن يرسل هرمان ايلتس لمقابلتى وكان ايلتس مازال غاضبا جدا اذ كان يشعر بأن كلمات كيسنجر ليست مهينة فقط ولكنها أيضا غير مبررة . وقال ايلتس : إن الحقيقة هى ان كيسنجر كان يتجنى كثيرا على مصر لصالح اسرائيل وأن هذا

ليس لصالح الولايات المتحدة بالفعل . وحاولت جادا أن أهدئه ، ورتبت للقاء بين كيسنجر وايلتس اعتذر خلاله كيسنجر وسحب اتهامه .

وقد ادت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الاول إلى مشاكل فى العلاقات بين مصر وسوريا . فقد كان الرئيس حافظ الاسد يريد فكا للاشتباك فى نفس الوقت على الجبهة السورية الاسرائيلية ، ولكنه رفض تبادل الاسرى ، وهى الخطوة التى كانت الحكومة الاسرائيلية تعتبرها شرطا مسبقا لاى مفاوضات . وعندما بدأ كيسنجر أول رحلاته المكوكية بين القدس واسوان بدأ الاسد وزملاؤه حملتين علنية وسرية لسحب الثقة من كل من السادات ومصر . وزعمت وسائل الاعلام السورية ان السادات يستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها و بالتالى خيانة القضية العربية . و بعث الرئيس الاسد برسائل تحوى نفس الاتهامات لعدد من رؤساء الدول العربية وطلب منهم التدخل ومنع السادات من توقيع اتفاق . و بدأ موكب حقيقى من وزراء الخارجية العرب فى التوافد على اسوان . وقد أوضحنا الموقف المصرى وشرحنا لهم أن مشكلة سوريا تنبع من رفضها تبادل اسرى الحرب . ولم يقصر الرئيس حافظ الاسد نشاطاته على إرسال هذه الرسائل ففى إحدى المرات أرسل مسئولاً سوريا كبيرا ــ كان رئيسا للوزراء فيا كان يسمى بالحكومة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا ــ ليقنع السادات بالا يوقع إتفاقاً مع كيسنجر .

وعندما أصبح من الواضح أن المفاوضات سوف تنتهى بتوقيع إتفاق لفك الاشتباك : غير الاسد من أسلوبه وأبرق إلى السادات مخولا اياه بصفته القائد الاعلى للجبهتين المصرية والسورية ان يتفاوض بشأن فك مماثل للاشتباك باسم سوريا ، غير أن الاسد لم يخول للسادات التفاوض بشأن تبادل الاسرى بين سوريا واسرائيل أوعلى الاقل تبادل اسماء الاسرى . و بالتالى كان أى جهد يقوم به السادات لايمكن أن يسفر عن أى شىء . واتصل الرئيس الاسد بالرئيس السادات تليفونيا فى اليوم الذى كان من المقرر ان يوقع فيه الاتفاق راجيا اياه بشدة أن يؤجل توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية لبضعة أيام .

وحين اخبرني السادات بهذه المحادثة قال لي : إنه اجاب بأن وقت التأجيل قد فات وأن كيسنجر سوف يصل من القدس في نفس اليوم لا تمام الا تفاق بصورة نهائية .

ولتدهور العلاقات بين مصر وسوريا أسباب عديدة يرجع معظم اللوم فيها إلى سوريا ، غيران بعض المسئولية يلقى أيضا على عاتق السادات . كان الاسد خاضعا لضغط في الداخل لتحقيق بعض التقدم بشأن فك الاشتباك في مرتفعات الجولان ، وأيضا للمحافظة على موقفه المتشدد في نفس الوقت . واستقر رأيه ــ إذ كان واقعا تحت هذه الضغوط المتناقضة ــ على اتهام السادات بأنه تخلى عن القضية العربية محاولا أن يظهر أنه ماكان يمكن تحقيق فك الاشتباك دون بيع القضية لاسرائيل . ولاننسى أن الاتحاد السوفيتي شجع الاسد أيضا على اتخاذ موقف ضد السادات . ومن ناحية السادات فإنه لم يفعل شيئا لتحسين العلاقات مع سوريا . فعندما توقفت سوريا عن القتال بالفعل في وقت مبكر من الحرب إنغمس السادات في لعبة الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، ولم يحاول أبدا أن يستعيد خط الا تصال المباشر مع الاسد والذى كان موجودا في وقت مبكر من الحرب .

وكان من الواضح على أية حال أن السوريين لم يكونوا مخلصين بشأن فك الاشتباك في هذه المرحلة ولكنهم انزعجوا ببساطة حين أدركوا أن السادات يسرق الاضواء منهم ؛ فلو كانوا مخلصين لتساهلوا في أمر تبادل الاسرى ، وأكثر من هذا كان بإمكان الأسد أن يستقل طائرة و يأتي إلى اسوان فلو كان قد فعل هذا لأمكنه فيما هو مؤكد أن يحقق فكا للاشتباك على الجبهة السورية في نفس الوقت ، وكان على الاقل بإمكانه أن يجمد أى تقدم من جانب مصر ، وسوف أشرح كيف وافق الأسد بعد بضعة أشهر على فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية في مرتفعات الجولان . وحينذاك تبعت سوريا نفس طريقة مصر ؛ غير ان الكارثة هي انه في ذلك الوقت كان الرئيس نيكسون وزملاؤه قد اصروا على أن يتم رفع رسمي للحظر على البترول كثمن لممارسة ضغط على اسرائيل .

وبطبيعة الحال لم تكن الدول العربية الاخرى مشتركة بصورة مباشرة فى المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت. وعلى اية حال: وجد كيسنجر فى أثناء رحلاته الدبلوماسية المكوكية وقتا لزيارة بعض هذه الدول وبصفة خاصة الاردن والسعودية. وكان كيسنجر يحاول كما هو واضح تحسين العلاقات الامريكية الثنائية مع هاتين الدولتين، ولكن على نطاق أقل وضوحا كان يريد إقامة علاقة شخصية مع الملك فيصل، وأن يحيد الملك حسين لفترة على الاقل بحيث يكون خارج الصورة. غير أنه من خلف الكواليس كان كيسنجر يسعى أيضا إلى زرع الغيرة والكراهية بين كل الزعماء العرب وخاصة بين كل منهم والسادات. وحتى يستطيع فعل هذا اعتاد كيسنجر ان يلفق القصص عن نوايا السادات حيال زملائه العرب كما كان يشير إليه على أنه زعيم العالم العربى. وقد أصر كيسنجر على هذه النقطة بصفة خاصة فى محادثاته مع الملك فيصل غير أنه لم يكسب من هذا سوى كراهية واحتقار فيصل. وفى الواقع أرسل الملك فيصل رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس نيكسون يشكو فيها من موقف وزير خارجيته. وكانت شكوى فيصل ترجع بصفة خاصة الى الانطباع الذى تركه لديه كيسنجر بأن الولايات المتحدة تحول اهتمامها عن السعودية الصديق التقليدى لامريكا فى المنطقة إلى مصر والسادات. وقد أكد نيكسون هذا لى بصفة شخصية عندما قابلته فى واشنطن بعد فك الاشتباك الاول. وقد قص على هذه الحادثه وأضاف بقوله: إنه صدم بسبب أساليب كيسنجر التى لم يسمح له باتباعها أبدا. ثم قال: « لقد شعرت بالحرج، وقد أصدرت تعليماتى إلى اعضاء مكتبى بإرسال نسخة من رسالة الملك فيصل إلى فتاى اليهودى » (يقصد كيسنجر)

لم يقصر كيسنجر نشاطه الهدام على العالم العربى ومصر بل إنه كان يريد أيضا أن يزيد من التوتر الذى كان موجودا بالفعل بين الاتحاد السوفيتى والسادات محاولا ان يقنع موسكو بأن مصر انتقلت بالفعل من الحظيرة السوفيتية إلى الحظيرة الامريكية. وفى إحدى المرات قال لى: إنه من الافضل لصالح بلدينا ان تظل موسكو تجهل المراحل المختلفة للمفاوضات الخاصة بفك الاشتباك المصرى

الاسرائيلي . فكان يقول : إن مايجب أن نقوم به هو الأنبلغ السوفيت بأى شيء عما يجرى فى أسوان . وسوف يعرف السوفيت فى النهاية عبر وسائل الاعلام . وقد أصغيت لكيسنجر بعناية ، ولكن معرفتى الدقيقة به كانت كافية لأدرك أنه كان يخطط لشيء آخر فى ذهنه : فسوف توقف مصر الا تصال بالسوفيت ، ولكن كيسنجر سوف يستمر فى إبلاغهم ، وبهذا يضرب كيسنجر عصفورين بحجر واحد ، إذتغضب موسكو بشدة لتصرف مصر ، وتستنتج أنها قد انتقلت كلية الى المعسكر الامريكى ، ومن هنا يبدو كيسنجر لموسكو كالقناة الوحيدة التى تحصل موسكو من خلالها على معلومات هامة وخطيرة . لماكنت أدرك تماما نوايا كيسنجر فقد ظللت من وقت لآخر أطلع السوفيت على الأمور الخاصة بتقدم المفاوضات . وعرفت أننى كنت أقوم بما ينبغى عمله حين وصلت إلى موسكو فى يناير عام ١٩٧٤ بعد إبرام اتفاق فك الاشتباك الاول ، فبينما شكرنى جروميكو على جهودى لاطلاع السوفيت على تقدم المفاوضات أضاف أيضا بقوله : إن كيسنجر ايضا كان يتصل بالسوفيت يوميا تقريبا . وشرحت لجروميكوما كان كيسنجر يحاول فعله وأضفت بقولى : إنه رجل خطير يحب الصيد فى الماء العكر، وقلت : إننى حاولت أن اطلع اصدقاءنا فى موسكو على حقيقة الامور دون اشراكهم فى التفاصيل غير المهمة ، وقبل جروميكو تفسيرى ، وقال : إنه على علم تام بشخصية كيسنجر. وأحب أن أضيف هنا أن كيسنجر اعترف فى مذكراته بأنه ظل يبلغ السوفيت بأنباء المفاوضات . ولاأحتاج لقول : إنه لم يعترف بمحاولته منعى من ابلاغ السوفيت بهذا .

ويجدر بنا ان نؤكد مرة اخرى ان اتفاق فك الاشتباك بين مصر واسرائيل كان اتفاقا عسكريا محضا ، وعلى هذا الأساس فإنه لم يختلف بأية صورة عن اتفاق الهدنة الذى وقعه نفس الطرفين فى عام١٩٤٨ . وقد اتضحت الطبيعة العسكرية البحته للاتفاق ، إذان اللذين وقعاه هما رئيسا اركان المصرى والاسرائيلى فى احتفال فى الكيلو١٠١ ، وشهده الجنرال انزيو سيلاسفو. وقد رتب الاتفاق لانسحاب كل القوات الاسرائيلية إلى خط يبعد عدة أميال شرقى القناة ، وسمح لقوات مصرية بأن تبقى شرقى القناة ، ولكن فقط فى خط ضيق يكون فيه عدد

الرجال والدبابات وقطع المدفعية محدودا جدا . و يتم نشر قوات تابعة للامم المتحدة بين الخطوط المصرية الاسرائيلية .

وقد نجحنا تماما فى إبعاد أية مضامين سياسية عن بنود اتفاق فك الاشتباك ، غير أنه من الناحية العسكرية قدم الرئيس السادات تنازلات كبيرة وغير ضرورية . وكان هذا هو مادفع الفريق الجمسى الى البكاء كما نذكر. ولم اشترك فى الجانب العسكرى للمفاوضات ؛ لأن هذا جانب يتقنه السادات والعسكريون المصريون ، غير أن ضخامة التنازلات اضطرتنى إلى التدخل فى إحدى المرات بجهد لتغيير مواقع تمركز الصواريخ المصرية بحيث تكون أقرب إلى القناة ، ولكن جهودى باءت بالفشل ؛ لأن السادات أمرنى صراحة بألا أصر على هذه النقطة .

ويجب فى الظروف الطبيعية ان تعكس ضخامة التنازلات العسكرية فى مثل اتفاقات فك الاشتباك هذا الوضع الحقيقى للجيشين المتحاربين . وكان يمكن ان تكون تنازلاتنا مبررة اذا كانت قواتنا فى وضع لايسمح لها بأى صورة بمواجهة اسرائيل . ولم يكن هذا هو الوضع . ففى التحليل النهائى لم تكن هذه التنازلات تعكس مقدرتنا العسكرية بل خوف السادات من اى قتال جديد . كان السادات ببساطة غير مستعد بأى صورة مهما كانت لان يعيد التصادم العسكرى مع اسرائيل . وكانت تصريحاته المتكررة التى تفيد بعكس هذا ليست سوى تمثيل . ونتيجة لهذا قبل السادات ما كان فى الواقع يعتبر عودة الى الوضع السابق للحرب .

وقد زعم هنرى كيسنجر انه صحب توقيع اول اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة المصرية الاسرائيلية تبادل للرسائل بين السادات وجولدا مائير . و يفهم من هذا ان السادات طلب من مائير فى رسالته أن تأخذ مايقوله عن السلام مأخذ الجد ، وأن تنتهز فرصة قيام كيسنجر بمهمته لاجراء حوار للسلام . و يقول

---

* « سنوات مضطربة » ص ٨٣٦ و٨٤٤ .

كيسنجر: إن مائير ردت على هذا بحرارة معربة عن اقتناعها بأنه يتعين على البلدين ان يكرسا جهديها لتحقيق سلام دائم . بل ان كيسنجر يقدم ايضا فقرات مقتبسة بصورة مباشرة من رسالتى السادات ومائير ولكن فى رأيى الشخصى أن هاتين الرسالتين ليس لها وجود بالمرة ، وأنا لم أرهما بالتأكيد كما لم أسمع أى شىء عنهما سواء من السادات شخصيا أوممن حوله . و باعتبارمدى قربى من السادات فى تلك الفترة لا أستطيع تصديق أنه يمكن حدوث هذه المراسلات دون أن أسمع عنها .

و بالفعل لقد حدث تبادل للرسائل من الناحية الاخرى بين السادات ونيكسون من ناحية ، و بين نيكسون وجولدا مائير من ناحية الاخرى ، توضح بالمزيد من التفاصيل اشكال فك الاشتباك العسكرى ، وتحوى أيضا تأكيدات بشأن خطوات أخرى يمكن ان تتم لتعزيز السلام . وفى إحدى هذه الرسائل وافق السادات وقد دفعه الخوف من تجدد القتال مع إسرائيل على مطلبين اسرائيليين اضافيين غير مدرجين فى الاتفاق الاصلى : وهما اعادة فتح قناة السويس ، وتعمير المدن ، والمناطق التى دمرت غرب القناة . وكانت هذه الإجراءات بمثابة ضمانات إضافية لإسرائيل حيث إنه إذا استثمرت مصر اموالا وجهدا كثيرين لإعادة فتح القناة ، وإعادة بناء مدنها فانها سوف تتردد قبل أن تستأنف عمليات عسكرية ومايستدعيه هذا من تلفيات جديدة ، كما أن مكانتها الدولية سوف تتأثر بصورة سيئة إذا اغلقت القناة مرة اخرى . وكان من الافضل أيضا لإسرائيل أن تعود كل من السويس والاسماعيلية إلى الحياة المدنية الطبيعية بدلا من ان تظلا معسكرين مسلحين ؛ لكى يكون من الاسهل لأسرائيل أن تشعر ببوادر الحرب فى فترة مبكرة .

ولم تبدأ إعادة فتح قناة السويس حتى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، ولكننى سوف أناقش هذا الامر هنا حيث إنه سوف يعطينا المزيد من المعلومات عن خشية السادات من تجدد العمليات العسكرية مع اسرائيل مما أدى إلى أن يقبل بنود اتفاق فك

الاشتباك . و يوضح هذا ايضا ان السادات كان مهتما بصورته الشخصية وعظمته بأكثر من اهتمامه بمصالح مصر . وهناك مسألتان متصلتان بإعادة فتح قناة السويس ولها أهمية خاصة فى هذا الصدد : اختيار يوم الافتتاح . وقرار اشتراك سفينة حربية أمريكية فى القافلة الاولى التى تقوم بالاحتفال باعادة فتح القناة .

وعلى أية حال حتى نستكمل هذه الاحداث التاريخية ، وحتى تمكن القارىء أوالمحلل من التوصل الى النتائج الصحيحة فيما يتصل بالافراد ، وشخصياتهم والذين كان لهم دور كبير فى صناعة القرار، فإنه من صميم هذا الموضوع أن نكشف لأول مرة هذه القصة الهامة جدا والتى تكشف عن الكثير.

ابلغنى السادات أنه يريد إعادة فتح القناة رسميا فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ ، وأنه يريد احتفالا ضخما ، وأن يقود بنفسه قافلة كبيرة من السفن فى القناة . واعترضت على اختيار هذا اليوم ، وحثثت السادات على أن يؤجل إعادة فتح القناة حتى يتم توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية ، وكانت محاولات استكمال فك الاشتباك الثانى قد فشلت فى مارس ١٩٧٥ . وكنت أعتقد أن اعادة فتح القناة يمكن أن يكون ورقة إضافية فى أيدينا تؤثر كضغط على كل من الامريكيين والاسرائيليين عندما تستأنف المفاوضات فى سبتمبر. و بدا السادات وكانه قبل الاقتراح . غير أنه عاد فى وقت لاحق إلى رايه السابق مصرا على أن إعادة فتح القناة يجب ان يكون فى الخامس من يونيو ١٩٧٥ . وكان لهذا الموعد قيمة رمزية ؛ ففى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وفى عهد عبدالناصر عانى الجيش المصرى من هزيمة مدمرة بسبب ضربة اسرائيلية . وكان هذا قد أدى إلى إغلاق القناة ، و باختيار فتح القناة فى الذكرى السنوية للهزيمة أراد السادات أن يوضح أنه البطل الذى أعاد لمصر كرامتها بعد الإذلال الذى عانت منه فى عهد عبدالناصر ، فقد خسر عبدالناصر حربا ، واضطر الى اغلاق القناة ، بينما كسب السادات حربا ، وأصبح يستطيع القيام بخطوة تفيد العالم أجمع باعادته فتح القناة . ومن المفارقة أن فكرة اختيار هذا التاريخ الرمزى لم تكن فكرة السادات بل فكرة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام فى عهد

عبدالناصر. وقد أبلغنى هيكل نفسه و يفخر أنه اقترح هذا التاريخ ، وقد دهشت ، وفزعت حين سمعت ان اقتراحاً بالقيام بإجراء يحسن من صورة السادات على حساب إضعاف وضع مصر فى مفاوضات فك الاشتباك الثانى جاء من ناصرى مخلص. وشرحت لهيكل لماذا اعترضت على هذا التاريخ ، واكتشفت أنه لم ينظر إلى هذه النقطة ، غير أن الضرر كان قد وقع حينذاك . وكنت قد قمت بجهد أخير لاقناع السادات بتأجيل اعادة الفتح فى وجود ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى كان يتفق كلية معى ، إلا أنه لم يمكن حمل السادات على تغيير رأيه فقد أمرنا بتنفيذ قراره .

وقبل أسبوعين تقريبا من الاحتفال حدث أمر جديد ، فقد طلبنى السادات بعد ظهر احد الايام على التليفون وهو يصيح بهيستيرية فسألته : « ماذا حدث ياسيادة الرئيس ؟ » . فصاح قائلا : بأننى يجب ان اتصل بالامريكيين ، وأطلب منهم إرسال سفينتين حربيتين امريكيتين للاشتراك فى الاحتفال ، ضمن القافلة التى سوف تلى المدمرة المصرية التى تقل السادات . وقلت للسادات بكل صراحة : إن هذه فكرة سيئة ، فوجود السفن الامريكية لم يكن فحسب غير ضرورى بالمرة بل كان أيضا من الممكن أن يفسر تفسيرا سيئا مسيئا من عدة جوانب ، غير أن السادات ظل يصرخ معربا عن مخاوفه : « لا . مستحيل . بدون السفن الامريكية لا أستطيع العبور . فسوف يطلق الاسرائيليون النيران على » . فضحكت وقلت له : إن هذا ليس مستحيلا فحسب ولكن لايمكن تصوره أيضا . كان السادات غاضبا جدا وظل يكرر « لا . انهم سوف يطلقون النيران على . انت لا تعرف الاسرائيليين ياإسماعيل » . ولأننى ادركت أن السادات قد أصابه خوف هيستيرى من الاسرائيليين ؛ حاولت تقليل الضرر إلى أقل درجة ؛ فقلت : « حسنا . ولكن لماذا سفينتاً أمريكيتان ؟ إن واحدة تكفى ، وهى سوف تؤدى نفس الغرض » . ووافق السادات ، فاتصلت بالسفير الامريكى ؛ لأنقل له رغبة السادات . ولم يستطع هيرمان ايلتس أن يخفى ردفعله ، و بدأ يضحك إلا أنه نقل رغبة السادات إلى واشنطن بطبيعة الحال . ووافقت الحكومة الامريكية

واشتركت سفينة الاميرال « ليتل روك » (وهي طراد تابع للاسطول السادس الامريكي) في القافلة التي عبرت قناة السويس في الخامس من يونيو عام ١٩٧٥ .

وكانت هذه هي القصة الحقيقية وراء ظهور السفينة « ليتل روك » ولم تكن دليلا على الاعتراف بمساعدة البحرية الامريكية في تطهير قناة السويس كما قال بعض الكتاب . ولم يكن ممكنا على أية حال الكشف عن التفسير الحقيقي في ذلك الوقت . ولم يخف اشتراك السفينة ليتل روك عن الملاحظة الدقيقة للصحفيين الأجانب الذين كانوا يغطون أنباء الاحتفال . و بينما كانت القافلة تمر بالقناة وجدت نفسي فجأة محاطا بمجموعة كبيرة من الصحفيين الاجانب الذين أمطروني بأسئلة عن سبب وجود السفينة ليتل روك في القافلة المكونة فقط من سفن تجارية . وكنت مضطرا إلى الاقتصار على بعض الاجابات المتهربة ، مما جعل الجميع غير مقتنعين . و بدأ خيال الصحفيين يعمل من هذه النقطة .

وإنني لا أجد متعة كبيرة في أن أقص لاول مرة وعلنا حادثة السفينة ليتل روك ؛ فقد كان خوف السادات ــ الذي لم يستطع السيطرة عليه ــ من الاسرائيليين ورغبته في العظمة الشخصية ، يكشفان عنه كزعيم يبعث على الضحك وإلى حد ما الشفقة . وقد يضحك الانسان منه ــ فكل من هيرمان ايلتس وانا فعلنا ذلك بهذه المناسبة ــ غير أنه لا يمكن أن ينسى الانسان أن هذا الرجل المضحك أوقع الكثير من الضرر بمصر . وقد قال زائر أمريكي لم تحدد هويته ــ وربما يكون كيسنجر ــ لرابين : « إن الخوف من الحرب كامن في عظامه » . وقد عانت مصر من جراء هذا .

الفصل الخامس

نهاية ضخ البترول ، واتفاق فك الارتباط السورى - الاسرائيلى -

عقب توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل يوم ١٨ يناير عام ١٩٧٤ بدأت دمشق حملة للإساءة الى مصر .. وقد تمت هذه الحملة التى لامبرر لها والتى لم تكن متوقعه من خلال وسائل الاعلام والقنوات الدبلوماسية .. وكانت موجهة فوق كل شيء ضد العالم العربى .. وقد اشترك الرئيس الاسد فى هذه الحملة بصفة شخصية ، غير أن الدور الاكبر فيها لعبه وزير خارجيته عبد الحليم خدام .. فاتهم الاسد وخدام مصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة ، وخانت شريكتها الوحيدة فى حرب أكتوبر ضد إسرائيل بصفة خاصة . وكنا فى مصر نتتبع عن كثب حملة التشهير السورية ، ونستقبل مبعوثين من العالم العربى ينقلون الينا وجهة النظر السورية . ولم أكن قلقا جدا على أية حال ؛ لأننى كنت متأكدا تماما أن هذه الحملة لن تبقى طويلا ، وأنه فى النهاية سوف يدرك الجميع بما فيهم سوريا أن الوقائع لا تؤيد هذه الاتهامات .. واكتفيت بأن استنكر من وقت لآخر هذه الحملة المسمومة ، وكنا فى نفس الوقت نرسل مبعوثين إلى رؤساء الدول العربية لنشرح لهم ما كان يحدث فى أسوان بالضبط لنثبت ضعف الموقف السورى .. وعندما أدركت الزعامة السورية فى النهاية أنها تقوم بعمل لاطائل من ورائه ، ليس فى الخارج فحسب بل فى الداخل أيضا ؛ حيث كان الرأى العام مقتنعاً فيما يبدو بشرعية التحرك المصرى : بدأت القاهرة فى تلقى إشارات من سوريا مباشرة و بصورة غير مباشرة من دول عربية أخرى بأن الوقت قد حان لأن تحاول مصر جادة تحقيق اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية ، وكنا مستعدين غير أنه كانت هناك عقبتان كبيرتان فى طريق مثل هذا الاتفاق ، وهما : اصرار واشنطن على أن ترفع الدول العربية تماما الحظر الذى كان مفروضا على البترول قبل أن تتدخل الولايات المتحدة مرة أخرى وثانيا : مشكلة أسرى الحرب .

وكان من المتعين أن يتم ازالة هاتين العقبتين قبل أن تتمكن مصر من القيام بخطوات للتأثير على واشنطن للتحرك مرة أخرى ولتمارس ضغطا على اسرائيل للتفاوض بشأن فك اشتباك على الجبهه السورية .

وأدرك الأسد نفسه هذا فى النهاية . وأبدى بصورة غير علنية علامات تدل على أنه لن يعارض رفع الحظر البترولى . وأدت مبادرة الأسد إلى عقد مؤتمر قمة عربى صغير فى الجزائر فى ١٣ فبراير عام ٧٤ ، وحضر هذا المؤتمر الرئيس الجزائرى بومدين والملك فيصل عاهل السعودية والرئيس السورى الأسد والرئيس السادات . وكانت الاجتماعات الرسمية تغلب عليها المجاملات الرسميه التقليديه بينما جرت المناقشات الحقيقيه والتى تم التوصل خلالها إلى اتفاق فى إجتماعات جانبيه مغلقه .. وكانت بعض هذه الاجتماعات غير الرسمية ذات طبيعة ودية مثل هذا الاجتماع الذى عقد بين السادات والاسد ، ولم تجر فى هذا الاجتماع أية مناقشات حامية كما أن الاسد كان متجاوبا كثير الابتسام ، وكانت اجتماعات أخرى يشوبها التوتر وفى أحدى المرات إستفز الملك فيصل الاسد صراحة حيث سأله بصوت عال تماما عما إذا كان السوريون قد قبلوا وقف اطلاق النار على مرتفعات الجولان فى عام ١٩٦٧ فى وقت سابق لأوانه حيث تركوا القنيطره تسقط فى أيدى الاسرائيليين دون اطلاق طلقة واحدة .. وقال أيضا : إن القائد السورى فى القنيطرة تلقى مايوازى ٣٠٠ مليون دولار أمريكى من اسرائيل مقابل مساعدته هذه .. وكان القائد هو الأسد نفسه ولم يستطع الاسد لحسن الحظ أن يسمع الملك فيصل بوضوح ؛ لأن الرئيس السادات قام بدوره بالتحدث بصوت أعلى من صوت فيصل محاولا أن يقنعه بأن الوقت غير مناسب لمناقشة هذه الاشاعة المحرجة جدا ، وكف الملك فيصل عن حديثه ، ومنذ ذلك الوقت سارت الامور بسلاسة نوعا .

فبعد العديد من الاجتماعات غير الرسمية استدعى رؤساء الدول الاربع وزير الدولة السعودى للشئون الخارجيه عمر السقاف ، كما استدعونى . وفى بداية الاجتماع نظر السادات إلى الأسد وأشار إلىَّ قائلا : « أخى الاسد : إن فهمى هو

الرجل الوحيد الذى يستطيع ان يحصل لك على اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية » ثم وجه السادات حديثه إلىّ قائلا : « سافر إلى واشنطن وأحضر كيسنجر إلى دمشق ؛ ليبدأ جولات مكوكية للتفاوض بشأن فك الاشتباك على الجبهة السورية » وأجبت قائلا : إنه ليس من الضرورى أن اذهب الى واشنطن بنفسى بل من الممكن ببساطه أن أطلب من كيسنجر السفر إلى دمشق ، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية ، فقال السادات « إننى أفهم لماذا لايريد فهمى السفر ؛ فأن لديه ارتباطات مسبقه مع بومبيدو وتيتو » .. وأضاف بقوله « لا تقلق ياإسماعيل فسوف اتصل بها ، وأطلب منها تأجيل مواعيدك » ، واستطرد السادات يقول : « لقد اتفقنا على أن يسافر كل من السقاف وفهمى من الجزائر إلى واشنطن لمقابلة الرئيس نيكسون وليطلبا منه أن يصدر تعليماته إلى كيسنجر بالعودة الى المنطقة ؛ لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية .. واكثر من هذا فانكما مخولان لأن تبلغا الرئيس نيكسون بأن رؤساء الدول وافقوا على أن يتم رسميا رفع الحظر على البترول خلال أسبوعين ، كما أن الرئيس الاسد وافق على تقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين فى سوريا إلى واشنطن . وقال الرئيس الاسد مبتسما : « فهمى ، سوف أرسل اليك القائمة الأصلية لتسلم إلى نيكسون بالإضافة إلى نسخة « أخرى لك أنت » . ويجب أن أضيف فى هذا الصدد : أنه فى وقت سابق وخلال الحملة التى شنتها دمشق ضد مصر كان الرئيس الاسد قد أصابه اليأس فى رغبته الشديدة لحل المشكلة لدرجة أنه أبلغ الرئيس بومدين بأنه سوف يعطى قائمة أسماء الاسرى الى السوفيت ليبلغوا واشنطن بمحتواها ، ففزع الرئيس الجزائرى لهذه الفكرة وأصر على تسليم القائمة إلى واشنطن مباشرة من خلال وسيط عربى .

وكان هذا هو ماحدث بالفعل فى الجزائر فعلى العكس من تقارير أخرى تم التوصل الى القرار الرسمى برفع الحظر نهائيا عن البترول فى مدينة الجزائر خلال مؤتمر القمة هذا .. ويمكن تلخيص أسباب التوصل الى هذا القرار على النحو التالى : كان الامريكيون قد مارسوا ضغطا ضخما على الملك فيصل غير أنه لم يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للطلب الامريكى بدون مبرر يحفظ ماء الوجه ..

وكان الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر عن البترول ، و بين تبادل الاسرى بين اسرائيل وسوريا بالإضافة إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية ، وكان هذا هو الهدف من لقاء الجزائر.

وعلى الفور غادرنا — السقاف وأنا — الجزائر على واشنطن .. وحيث كان من المتعين أن نقضى الليل فى باريس فى طريقنا الى واشنطن ؛ انتهزت الفرصة لابلغ واشنطن أننا سنصل فى اليوم التالي .. فدعوت القائم بالاعمال الامريكى الى الفندق حيث كنت انزل ، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن بأن السقاف وأنا فى طريقنا الى هناك واننا نريد التحدث مع الرئيس نيكسون باسم رؤساء الدول العربية الاربع الذين عقدوا إجتماعا فى الجزائر.. وقلت : إنه ينبغى أن يقابلنا كيسنجر فى مطار دالاس فى واشنطن .

ولم أكن اعتزم الالتقاء بمسئولين فرنسيين فى باريس لأننى كنت ببساطة فى طريقى لأداء مهمة مختلفة .. وعلى أية حال سمع ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى بوجودى بباريس وفسر عدم اتصالى به بأنه اهانة له ولفرنسا . ولايمكن تفسير موقف جوبير الذى كاد أن يؤدى إلى أزمة دبلوماسية كبيره بين مصر وفرنسا إلا بفهم شخصيته .. فقد كان وزير الخارجية الفرنسى رجلا قديرا تماما وطموحا ، ولكنه كان يتصور الإساءة فى أقل الاشياء كما أنه كان من الصعب الإسترسال معه . فكان دائما يبدو باردا متعاليا حتى عندما لايقصد أن يبدو هكذا . وقد كلف جوبير مدير مكتبه بالاتصال بالسفير المصرى فى باريس ليسأله لماذا لم أحاول الاتصال بوزير الخارجيه الفرنسى ، وليحذر من أنه سوف تكون هناك عواقب وخيمة على العلاقات المصرية الفرنسية مالم أطلب ترتيب لقاء هناك .. وقد استشطت غضبا ؛ فأصدرت تعليماتى إلى السفير المصرى بأن يتصل برئيس مكتب جوبير، و يبلغه بأننى لست فى زيارة رسمية لباريس .. وعلى أية حال كان ممايتفق اكثر مع التقاليد الفرنسية من اللياقة ان يتصل وزير الخارجية بى ، و يقترح هذا اللقاء . وبما أن الفرنسيين لم يحافظوا على تقاليدهم فإننى لاأرى مايدعو الى المبادرة بطلب اللقاء . وأية آثار سلبية على

العلاقات المصرية الفرنسية سوف تكون مسئولية الجانب الفرنسى . وقلت أيضا لسفيرنا : إنه اذا طلب چوبير مقابلتى فسوف أقبل . ونفذ السفير المصرى تعليماتى ، وبعد ذلك بخمس دقائق عاود رئيس مكتب چوبير الاتصال مقدما دعوة چوبير .. وذهبت الى وزارة الخارجية الفرنسية لأجد أن چوبير ــ رغم أدبه الجم ــ كان أيضا رسميا جدا وغير متجاوب ، وكان فى الواقع غير راغب فى مناقشة أى شيء ذى بال معى .. وحاولت فتح باب المناقشة فى موضوعات مختلفة غير أن الاجابات الوحيدة التى كان يرد بها لا تتعدى « نعم » و« لا » . وبعد حوالى نصف ساعة تقريبا من هذا أدركت أننى أضيع وقتى فأستأذنت فى الرحيل ، ولأننى كنت مستاء من چوبير : لم استطع مقاومة الرغبة فى إغاظته فقلت له أثناء شروعى فى الرحيل : إننى ذاهب الى واشنطن لأقابل اسوأ اعدائه هنرى كيسنجر ، وسألته ساخرا : اذا كان يريدنى أن احمل إليه أية رسالة .. وكما توقعت انفجر چوبير قائلا : إنه ليس لديه أى شيء بالمرة ليقوله لكيسنجر .. وتكشف هذه الحادثه كثيرا عن المزاج الخاص لچوبير ، وليس من الغريب انه طرد بعد هذا بفترة قصيرة من وزارة الخارجية الفرنسية .. وقد فشلت محاولاته بعد هذا ليصبح شخصية سياسية كبيرة بأسلوب ديجول .

وفى طريقنا الى واشنطن يوم ١٦ فبراير ، كان من المتعين علينا ــ السقاف وأنا ومساعدونا ــ أن نستقل طائرة أخرى إلى نيو يورك .. وبينما كنا نقترب من مطار دالاس إهتزت الطائرة بفعل انفجار ضخم نشر الفزع بين الركاب مما دفع مسئولى الامن الامريكيين المكلفين بحمايتنا الى القفز فوقنا لحمايتنا مما قد يكون هجوما من الإرهابين ، واتضح فى النهاية أن هذا الحادث كان بسبب ماس كهربائى أدى الى انفجار غلاية فى مطبخ الطائرة وكسر نافذة لتقلل الضغط فى المقصورة . وهبطت الطائرة بعد بضع دقائق حيث أحاط بها رجال الأمن الذين احتجزوا الركاب لمدة ساعات بينما كانوا يجرون تحقيقا .. ولحسن الحظ تم أبعادنا السقاف وأنا فى الحال لنجد هنرى كيسنجر وابنه ومساعديه فى انتظارنا ..

وفى الأحوال العادية لاينتظر هنرى كيسنجر وزراء الخارجية أويودعهم . ولكن لأننى كنت أعرف أن كيسنجر يطلب استقبالا ضخما لنفسه فقد حذرته قبل رحلته الاولى إلى مصر من أننى اؤمن بشدة بمبدأ المعاملة بالمثل .. وهكذا اتبعت البروتوكول الدبلوماسى بحرفيته ، فإن انتظرنى وزير خارجية فى المطار فأننى سوف أعامله بالمثل ، وعلى العكس من هذا اذا لم يستقبلنى وزير الخارجية شخصيا فاننى سأرسل رئيس قسم البروتوكول لاستقباله .. وهكذا فهم كيسنجر هذا الأسلوب إلا أنه كان منزعجا تماما وقال : إنه لايستطيع ببساطة أن يعاملنى بصورة مختلفة عن وزراء الخارجية الآخرين .. وقال : إنه لم يذهب أبدا إلى المطار لاستقبال حتى وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسى . ولم أجبه بغير: « لك أن تقرر ماتشاء » ولأنه كان يخشى ألا أوفر له فخامة الاستقبال حين يأتى إلى القاهرة ، ظل كيسنجر يستقبلنى و يودعنى فى المطار فى واشنطن منذ ذلك الوقت فصاعدا ، وقد لاحظ كل المراقبين هذا .

وعلى أية حال : عندما وصلنا إلى مطار دلاس قلنا بضعة كلمات للصحافة ثم توجهنا الى الفندق .. وفيما بعد قام هنرى بزيارتى فى جناحى فى الفندق ليعرف سبب زيارتنا المفاجئة قبل لقائنا مع نيكسون ، وتعمدت ألا أبلغه بأى شىء قبل اللقاء الرسمى مع الرئيس نيكسون .

وكان كيسنجر يحاول ايضا أن يثير متاعب بين مصر والسعودية .. واعتذر كيسنجر لتأخره وتعمد تفسير هذا بأنه قابل السقاف لبضع دقائق ، وأنه كان ينوى الاتجاه مباشرة من جناح السقاف الى الجناح الذى أقيم به فى نفس الدور.. وهو لم يبلغ السقاف بأنه فى طريقه الى مقابلتى إلا أن السقاف كان متشككا ، وكان يريد التأكد تماما من أن هنرى لم يأتى لمقابلتى .

كان السقاف على حد قول كيسنجر يشعر بأن مايسمى بالعلاقة التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية تتطلب ان يقابله كيسنجر وألا يقابلنى أنا .. وهكذا شعر كيسنجر بحرج شديد عندما أصر السقاف على مصاحبته ليس فقط حتى المصعد ، ولكن أيضا الى السيارة .. واضطر وزير الخارجية الامريكى الى أن

يستقل السيارة و يدور دورة حول المبنى فى انتظار عودة السقاف الى جناحه ثم يعود بعد هذا الى الفندق مرة أخرى لمقابلتى .. وابتسمت إلا أننى لم أعن على هذا مما خيب ظن كيسنجر؛ فقد كان يريد أن يزرع التوتر بين السقاف و بينى .. كانت هذه خدعة يستخدمها دائما ولم أكن أريد أن أشترك فى لعبته .

وقد لفق كيسنجر فى مذكراته قصة مختلفة عن هذه الحادثة ، وقد نسى فيما يبدو ماقاله لى ● .. ففيها أدعى أنه أتى لرؤيتى أولا ، وأننى الشخص الذى رافقه حتى السيارة ؛ لأتأكد من أنه لن يذهب لرؤية السقاف .. وهذا محض افتراء ، ويختلف عن القصة التى رواها كيسنجر فى البداية .. ولكننى أحب أن أوضح هنا أن القضية الحقيقية فى هذا ليست ما اذا كان السقاف أوأنا نهتم بهذه الامور الصغيرة ، ولكن المهم أن كيسنجر اختار أن يفسر مجاملة السقاف بتوديعه حتى السيارة بأنها تظهر الغيرة بين العرب .. ولم يفوت كيسنجر هذه الفرصة لكى يخبرنى ، و يسبب مشاكل .

وفى اليوم التالى رأيت كيسنجر فى وزارة الخارجية وأبلغته خلال هذا اللقاء أن الرئيس الاسد وافق على أن يرسل الى واشنطن القائمة الاصلية بأسماء أسرى الحرب الاسرائيليين .. وقد سر كيسنجر كثيرا لهذا ، واتفقا على أنه عندما يصل ممثل سوريا الى واشنطن ومعه القائمة فان كيسنجر سوف يستقبله . و يقبل القائمة .

و وصل الممثل السورى بعد ظهر ذلك اليوم ، واستقبله كيسنجر فى وزارة الخارجية فى اليوم التالى .. ومما أثار دهشتى أن الممثل السورى أسرع لمقابلتى بعد الاجتماع مع كيسنجر مباشرة ليبلغنى بأن كيسنجر رفض قبول قائمة الأسرى .

وقد شعرت حينذاك بغضب شديد ؛ لأن كلاً من الاسرائيليين والأمريكيين ظلوا يصرون لمدة شهور على أن تحل مشكلة أسرى الحرب قبل مفاوضات فك الاشتباك على الجبهة السورية .. وعقب مغادرة المبعوث السورى اتصلت بهنرى

● « سنوات مضطربة » ص ٩٤٩ــ ٩٥٠ .

لأعرب له ليس فقط عن دهشتي ولكن أيضا عن غضبي لتصرفه .. وتضاعفت دهشتي حين فسر هنرى هذا بقوله : إنه رفض قبول القائمة لأنه لايستطيع أن يضمن عدم اطلاع الاسرائيليين عليها فقلت له : « إن هذا مستحيل .. لقد اقنعنا حافظ الاسد بأن يرسل القائمة الاصلية الى واشنطن ، والآن لا تستطيع واشنطن تسلمها » وشعر كيسنجر بحرج شديد خاصة حين أضفت قائلا : إنه مما يصعب تصديقه ياهنرى ألا يستطيع وزير الخارجية الأمريكي أن يحتفظ بسرية أوراق سرية وأصررت على أن يستقبل المبعوث السورى فى اليوم التالى فوافق على مضض * .

وقد دهشت كما قلت لتصرف كيسنجر ولكنه قد يكون صادقا فى قوله إن « فى وزارة الخارجية ليس هناك ضمان لأن يتم الاحتفاظ بسرما لأربع وعشرين ساعة » أوبالأحرى كان كيسنجر متأكدا من أن السر سوف يتسرب إلى إسرائيل ؛ لأن هناك يهوداً كثيرون ومتعاطفون معهم فى وزارة الخارجية وفى البيت الابيض .. وإذا تسربت قائمة الأسرى فان كيسنجر يفقد ورقه مهمة فى مفاوضاته المتوقعة مع الاسرائيليين . وفى المساء طلبت من المبعوث السورى ان يقابلنى ، وقلت له لماذا رفض كيسنجر تلقى القائمة ، وأن كيسنجر وافق بعد حديثه معى على استقبال المبعوث السورى وتسلم القائمة .

وتجددت دهشتى مرة أخرى اذأبلغنى المبعوث السورى بالقصه الطريفة التالية : .. بعد أن قابلنى عاد إلى فندقه ، و بسبب شعوره بالعصبية بسبب وجود صهاينة كثيرين جدا حوله ؛ أرسل القائمة الاصلية ونسختها الى دمشق ، لأشعر بخيبة أمل عظيمة .. وقلت له : إنه إذا كان لايشعر بالأمان يمكنه أن يأتى الى الغرفة المجاورة لجناحى ، وأنه على أية حال قد ارتكب خطأ كبيرا باعادته القائمة إلى دمشق .. وكان المبعوث السورى يرتعد وقال لى : « سيدى الوزير حتى أنت رفضت تسلم نسختك » ولم أعقب على هذا ، ولكننى أصررت على أن يطلب من

* ومرة أخرى تبعد رواية كيسنجر لهذه الحادثة عن الحقيقة . انظر « سنوات مضطربة » ص ٩٥٠ ــ ٩٥١ .

دمشق ان ترسل اليه القائمة مرة أخرى حتى يمكن احراز تقدم . وكنت بالفعل قد رفضت تسلم النسخة التى أرسلها لى الرئيس الاسد ، فحين رفض كيسنجر تسلم الأصل لم استطع انا أن اتسلم نسختى لخشيتى من أن يفهم السوريون أننى متواطئ مع كيسنجر فكان يمكن أن يقال : إن وزير الخارجية الامريكى رفض تسلم الأصل ، ولكننى سلمته نسختى سرا ، و يستطيع كيسنجر فى هذه الحالة ان يعرضها على الاسرائيليين ، بينما يدعى عدم تورطه فى هذا .. ولكننى لم اشرح وجهة نظرى الى المبعوث السورى .

وعلى أية حال : وصلت كل من القائمة الأصلية والنسخة مرة ثانية من دمشق ، وسلم المبعوث السورى القائمة إلى كيسنجر .. وحتى أكمل القصة يتعين أن أضيف : أن الرئيس الاسد أبلغنى بنفسه بعد هذا ان هذا المبعوث السورى لم يعد القائمتين الى دمشق بل إنه حرقها فى بانيو حمامه .. وابتسمت وقلت للاسد : الآن أعتبر هذه القصة منتهية ، إلا أنها تمثل حادثة شائقة جدا فى أزمة الشرق الاوسط .

واستقبلنا الرئيس نيكسون ــ السقاف وأنا ــ فى البيت الابيض فى ١٩ فبراير . وكان هنرى كيسنجر حاضرا أيضا . ونقلنا الى الرئيس نيكسون الرسالة الرسمية التى حملنا إياها رؤوساء الدول الأربع فى الجزائر : اولا : قرروا رفع حظر البترول خلال أسبوعين . ثانيا : وهم يتوقعون من الرئيس نيكسون فى مقابل هذا أن يطلب من وزير خارجيته إجراء إتصالات مع كل من سوريا واسرائيل بهدف التوصل الى اتفاق بشأن فك الاشتباك بين قوات الطرفين فى مرتفعات الجولان . ثالثا : وافق الرئيس الاسد ــ حتى يساعد الامريكيين فيما يبذلونه من جهد ــ على أن يقدم اليهم قائمة أسرى الحرب الاسرائيليين كدليل على نواياه الطيبة والمخلصة .. وقد سُرَّ الرئيس نيكسون كثيرا لهذا ، وأصدر تعليماته الى كيسنجر بأن يتصل بكل الاطراف ، وأن يبدأ العمل من أجل تحقيق هذه الغاية وكما هو معتاد أراد كيسنجر الظهور .. فبينما أعرب عن شعوره بالرضاء : قال مرة أخرى : إن الولايات المتحدة كقوة عظمى لايمكنها أن تعمل تحت تهديد أوضغط ما اسماه « بالابتزاز » فيجب الايكون رفع الحظر مشروطا ببدء المفاوضات . وقد

شعرت بغضب شديد وقلت لنيكسون « لاأعتقد انه من المستحسن ان تفسر هذا القرار الذى اتخذه الرؤساء العرب الاربعة بأنه تهديد أوابتزاز .. بل على العكس من هذا فأنا أعتقد أن القرار برفع حظر التبرول يظهر مرونتهم وهم كانوا كرماء جدا عندما قدموا هذا العرض » وذكرته بأن حظر البترول يمكن أن يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وختمت هذا بقولى : إننى آمل أن يكون هناك تقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العرب ، وأسرع الرئيس نيكسون بالإعراب عن موافقته ، وكان من الواضح أنه يشعر بالامتنان والتقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العربية .

و بعد الاجتماع صحبنا نيكسون حتى حديقة البيت الابيض حيث أصر على أن نقول بضع كلمات للصحافة .. وتحدث نيكسون أولا إلى الصحفيين ليشير إلى أن اجتماعه معنا كان بنّاء ًجدا ، وأنه أصدر تعليماته إلى وز ير الخارجية بأن يسافر الى الشرق الاوسط ليساعد سور يا واسرائيل على التفاوض بشأن فك الاشتباك بين قواتها .. و بناء على طلب نيكسون أبلغت الصحافة بأنباء مهمتنا و بتقديرنا للدور الامر يكى ، ولكنى لم أشر الى قرار رفع حظر البترول و بعد هذا صحبنى الرئيس نيكسون الى سيارتى ، العمل الذى قدرته لأنه يدل على تقديره للدور المصرى فى الشرق الاوسط ، وعلامة ذات دلالة عن تطور العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .

و بينما استأنف كيسنجر جهوده فى الشرق الاوسط كان من المقرر أن يجتمع وزراء البترول للدول العربية فى طرابلس فى ليبيا ؛ لتحديد الإجراءات اللازمة لرفع الحظر البترولى . غير أنه فجأة وفى يوم ١٠ مارس تراجع الرئيس الليبى معمر القذافى فى قراره السابق باستضافة اجتماع وزراء البترول العرب على الرغم من أنهم كانوا قد وصلوا بالفعل إلى طرابلس . و بعد هذا القرار الليبى غير المتوقع صدرت تعليمات الى أحمد عزالدين هلال وز ير البترول المصرى بأن يبلغ زملاؤه بأن مصر يسرها أن تستضيف الاجتماع .

وهكذا طار وزراء البترول العرب إلى القاهرة إلا أن القذافى كان يخبىء مفاجأة أخرى حيث أرسل برقية تقول : إنه بعد أن أعاد النظر فى الموقف فإنه يسعده ان يعقد اجتماع وزراء البترول العرب فى طرابلس يوم ١٢ مارس .. ووافق وزراء البترول على العودة الى طرابلس . ولكن مجموعة من الا تصالات الجانبية بين وزراء خارجية الدول المشتركه كشفت عن أن القذافى يعد لنا مفاجأة أخرى فقد وافق على استضافة الاجتماع ، إلا أنه لن يسمح باتخاذ قرار برفع الحظر عن البترول على أرض ليبيا .. و بالإضافة إلى هذا هدد وز ير البترول الليبى بأن بلاده تندد بأى دولة تشترك فى الاجتماع تبدى استعدادها بالسماح بتدفق البترول مرة أخرى الى الولايات المتحدة وهولندا .. وفى هذه المرحلة قال وز ير النفط الكويتى عبدالرحمن عتيقى : إن لديه معلومات موثوقاً بها تفيد بأن ليبيا قامت بالفعل بانتهاك قرار الحظر حيث وقعت اتفاقا مع الولايات المتحدة لتزودها بنحو ٦٠,٠٠٠ برميل يوميا من النفط الليبى من خلال البراز يل . وكان من الواضح ان المؤتمر لن يتوصل الى أى قرار بناء ، بل إنه سوف يصبح مجرد ساحة لتبادل الاتهامات البلاغية الزائفة ، واتصل بى وز ير النفط المصرى ؛ ليبلغنى بشكوكه . وتم فى ذلك الوقت الا تفاق على تأجيل جلسات المؤتمر ، وأن يعقد مرة أخرى فى مدينه محايدة حيث كان هناك أمل فى أن يكون الجو المحيط اكثر ملاءمة لصياغة توصيات بناءة .. ثم عقد الاجتماع فى النهاية فى فيينا يوم ١٨ مارس وتم الا تفاق على النقاط التالية :

(١) يتم رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون شروط ، وأن يعاد النظر فى هذا القرار عندما ينعقد اجتماع اوبيك فى أول يوليو فى القاهرة .

(٢) ان تعامل كل من ايطاليا والمانيا الاتحادية كدولتين صديقتين ، و بالتالى يتم الوفاء باحتياجاتهما .

(٣) أن يستمر الحظر ضد هولندا .

وعقب هذا الاجتماع البناء فى فينا رافقنا ــ الفر يق الجمسى وأنا ــ الرئيس السادات يوم ١٨ مارس فى ز يارة رسميه للرئيس تيتو .. وقضينا يومين فى بر يونى

فى زيارة ناجحة تماما وطدت بالمزيد من العلاقات الثنائية بين مصر ويوغوسلافيا وخاصة فى المجال العسكرى .. وبعد هذا بأسبوع ذهب كيسنجر إلى موسكو للإعداد لاجتماع القمه الثالث بين الرئيس بريجينيف والرئيس نيكسون .. ولكنه أجرى محادثات أيضا مع كل من بريجينيف وجروميكو عن الشرق الاوسط ووافق على وجوب أن ينسق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة جهودهما حتى ينجزا فك الاشتباك الاول على الجبهه السورية .

وكانت هناك ايضا الاتصالات بين القاهرة وموسكو بهدف فرض ضغط مشترك على الولايات المتحدة ؛ لتعمل على التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك على الجبهه السورية .

وفى هذه الاثناء كانت فضيحة ووترجيت الشهيرة قد وصلت إلى ذروتها . وبدا بصورة متزايدة أن نيكسون لن يستطيع مواجهة العاصفة .. وكان من الطبيعى أن تشعر دول أخرى بالقلق .. أما بالنسبة لنا فى العالم العربى فقد كان السؤال الرئيسى هو عن معرفة عواقب ووترجيت ليس فقط على استعداد الرئيس نيكسون وحكومته للإشتراك فى تحركات جديدة كتسويه مشكلة الشرق الاوسط بل أيضا على مقدرة نيكسون وحكومته على فعل هذا .. وخلال الجلسة غير العاديه للجمعية العامه للامم المتحدة والتى كانت مخصصة لمشكلة الطاقة : كان كل وزراء الخارجية بالفعل يجرون اتصالات مباشرة بحكومة نيكسون حتى يقيموا العواقب المحتملة لووترجيت .

وفى يوم ١١ ابريل ، بعد يومين من وصولى الى نيو يورك ذهبت الى واشنطن لمقابلة كيسنجر .. وبعد اسبوع عدت لمقابله الرئيس نيكسون .

وخلال هذا الاجتماع اوضح لى نيكسون انه سوف يحارب الى النهاية . وبينما اعترف بخطورة الموقف : أعلن أنه لن يستسلم للضغوط التى تحثه على الاستقالة .

ولم أرمِنْ قَبْلُ الرئيس نيكسون مصمما بهذه الصورة على محاربة عواقب ووترجيت والتغلب عليها بينما يقوم فى نفس الوقت بتنفيذ سياساته . وقد أكد لى بصفة خاصة باستمرار التزامه بتحسين فرص التوصل إلى حل سلمى فى الشرق الاوسط .. وسألت بهذه المناسبة عما اذا كان الرئيس نيكسون سوف يستمر فى خطته للقيام

بز يارة رسمية لمصر دون اعتبار لما يحدث داخليا فى الولايات المتحدة . وأكد الرئيس نيكسون أنه سوف يأتى الى مصر كما جرى الاتفاق ، وأضاف قائلا : إنه يتوقع ايضا أنه بحلول وقت ز يارته سيكون كيسنجر قد نجح فى التوصل إلى اتفاق فك اشتباك على الجبهه السورية .

وأبلغنى أيضا بأن واشنطن قد توصلت الى اتفاق مع موسكو مفاده أنه عندما يبدأ كيسنجر مرة أخرى دبلوماسيته المكوكية سوف يكون جروميكو فى ز يارة ايضا قريبا من المنطقة ، وسوف يقابل كيسنجر فى جنيف وقبرص .. وقال نيكسون بالتحديد : إن ز يارته هو الى مصر سوف تكون بالقرب من نهاية مايو ، وحال أن يحقق كيسنجر نتائج ايجابية بشأن فك الاشتباك بين سور يا واسرائيل .. وقد أعرب نيكسون فى الواقع عن أمله فى أن يستطيع ز يارة سور يا أيضا عقب حضوره الى مصر ..

وعقب وصولى مباشرة الى مصر يوم ٢٠ أبر يل بعث الرئيس السادات أحمد اسماعيل وز ير الحر بية الى سور يا ليبلغ الاسد بشأن اتصالاتى فى واشنطن متضمنة رغبة نيكسون فى ز يارة سور يا أيضا .

وبحلول أواخر ابر يل كانت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الإسرائيلى السورى تجرى فى جدية .. و بينما سرق كيسنجر الأنوار الساطعة : كانت مصر تشترك فى هذه العملية بهدؤ أكثر ولكن بعمق حقيقى .. وتم تحقيق الكثير من التقدم الا أنه كانت هناك نكسات كثيرة .. ومن الخطوات المساعدة : أن جرى إجتماع بين جروميكو وكيسنجر فى جنيف والذى أدى فى ٢٩ إبر يل إلى إصدار بيان مشترك التزمت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالعمل المشترك للسعى إلى التوصل إلى حل لأزمة الشرق الاوسط ، وقالا : إنهما يفضلان أن يعقد مؤتمر جنيف مبكرا ، وفى اليوم التالى وصل كيسنجر إلى مصر مع عروسه نانسى ، وقابل السادات فى المعمورة بالقرب من الاسكندر ية ، وكان ير يد ان يبلغ الرئيس السادات بإحدى تطورات جنيف ، وأن يظهر بز يارته للقاهرة قبل اى بلد آخر الأهمية السياسية لمصر فى تقدير واشنطن .

وفى أول مايو وصل كيسنجر الى دمشق و بدا رحلاته المكوكية بين العاصمة السوريه واسرائيل بأمل التوصل إلى اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية . وقد بذل كيسنجر الكثير من الجهد فى هذا الا أنه احتاج إلى نحو شهر ليحرز تقدما ، لأن كلاً من الاسرائيليين والسوريين كانوا متشددين .

وخلال هذا الشهر زار كيسنجر السعودية والاردن وذلك لهدفين وهما : إعطاء سوريا واسرائيل المزيد من الوقت لإصلاح مابينهما ، ولإدخال ملكى السعودية والاردن فى صورة الأحداث طالبا منهما أن يبذلا مساعيهما الحميدة مع دمشق .

وكانت النكسات عديدة .. اولا : حدث تأجيل فى بدأ المفاوضات بسبب الاستقالة غير المتوقعه لجولدا مائير يوم ١١ ابريل ، ثم تشكيل وزارة جديدة برئاسه اسحق رابين وظهرت مشكلة اكثر خطورة عندما استولى ثلاثة فدائيين فلسطينيين على مدرسة فى مدينة معلوت الاسرائيلية مطالبين بإطلاق سراح ٢٣ سجينا فلسطينيا تعتقلهم اسرائيل .. وعندما اقتحم جنود الجيش الاسرائيلى المدرسة قتل ١٦ مراهقا بينما جرح ٧٠ وقد قتل الفدائيون أيضا .. وفى عملية إنتقاميه بدأ الاسرائيليون سلسلة من الغارات على جنوب لبنان استمرت اسبوعا .. حيث قامت طائرات وقوارب صواريخ بضرب معسكرات الفلسطينيين مما أسفر عن مقتل ٦١ شخصا .. وقد جعل هذا مهمة كيسنجر صعبة بالفعل ؛ حيث واجه صعوبات لايمكن التغلب عليها تقريبا ، الأمر الذى دفعه فى بعض الاحيان الى الاقتراب من التخلى عن مهمته والعودة إلى واشنطن .

وقد كاد كيسنجر أن ييأس تماما فى نهاية الأمر ..

وفى وقت متأخر من إحدى الليالى تلقيت رسالة من خلال السفير هيرمان ايلتس أسَرَّ لىَّ فيها كيسنجر بأنه مَلَّ من عدم إحرازه لأى نجاح ، وأنه سوف يعود إلى واشنطن . وعندما تسلمت هذه الرساله تذكرت أن كيسنجر كان قد أبلغنى بتجربته فى التفاوض بين الاسرائيليين والسوريين وقال : إن الطرفين متشابهان فى تعنتهما ، وتراجعهما عن مواقفهما ، وفى الجدال بشأن كل فاصلة لدرجة أنه عندما كان فى تل أبيب فأنه كان يشعر بأنه مازال فى دمشق ، والعكس صحيح .. وفى

مناسبات أخرى عندما كان يستشيط غضبا كان يستخدم كل أنواع صفات الهجاء فى حديثه عن الاسرائيليين والسوريين ، ولايعنى هذا أن كيسنجر لم يكن يحترم بعض الزعماء فى الجانبين بقدر كبير .. فقد امتدح ديان كثيرا ، وقال لى مرارا : إن الاسد رجل دولة بحق ، وانه يتميز بترابط الأفكار ووضوح الحجج ، وكانت المشكلة ان أيا من الطرفين لايريد أن يكون مرنا .

وعندما تلقيت الرسالة التى هدد فيها كيسنجر بالتخلى عن مهمته أجبته على الفور بالأيفعل هذا وأن يعود الى واشنطن فى غضون اربع وعشرين ساعة ، وأن يحاول التحدث مع الرئيس الاسد بطريقة اكثر تصالحا .. وقد اوضحت لكيسنجر الخطوط العريضة لمثل هذا الاسلوب ، وقلت لكيسنجر : إننى سوف أرسل رئيس الاركان الفريق الجمسى ليقابل الرئيس الاسد ومساعديه فى محاوله لتهدئة الأمور ، ولإقناعهم بتوقيع اتفاق فك الاشتباك .

وعندما أبلغت الرئيس السادات برساله كيسنجر و بنيتى ان أرسل الفريق الجمسى وافق على هذا . وكان الفريق اسماعيل وزير الحربية يشك كثيرا فى إمكانية النجاح ، ولم يكن يرحب بفكرة إرسال الفريق الجمسى ، وعلى أيه حال سافر الجمسى الى سوريا .

وفى دمشق قابل الجمسى الرئيس الاسد ، و بعد تبادل وجهات النظر بصورة تمهيدية استدعى الرئيس الاسد زملاءه العسكريين و بعض المستشارين ، وشرح لهم الفريق الجمسى باستخدام الخرائط التفاصيل المعقدة لا تفاق فك الاشتباك .. وقال : إنه سوف يؤدى وظيفة مهمة كخطوة اولى لدعم وقف اطلاق النار غير المستقر على الجبهة السورية .. وحيث إن السوريين يعرفون الفريق الجمسى وتاريخه العسكرى الممتاز ونزاهته التى لايشوبها شىء فقد وثقوا فيه وتقبلوا الحجج التى أوردها . وعندما لاحظ الرئيس الاسد تغير الاتجاه بين زملائه سألهم فجأة عما إذا كانوا الآن يفهمون المقترحات وعما اذا كانوا مستعدين لقبولها .. وعندما أومأ الضباط السوريون بالموافقة أنهى الرئيس الاسد الاجتماع وخول للفريق الجمسى حق القول : بإن سوريا مستعدة لقبول اتفاق فك الاشتباك ، وعاد الجمسى ليعلن

لى عن نجاحه ، فأبلغت الرئيس السادات وأرسلت رسالة إلى كيسنجر أبلغته فيها أنه يستطيع أن يعود آمنا إلى دمشق الآن حيث تم أخيرا تمهيد الطريق لإبرام اتفاق فك الاشتباك على الجبهه السورية . وكان كيسنجر يشعر بتقدير كبير للجهود التى بذلناها ، وسافر الى سوريا ... وتم بالفعل الاتفاق على فك الاشتباك يوم ٣١مايو حيث قبلت كل من اسرائيل وسوريا فصل قواتها ، وإيجاد منطقة عازله تحرسها قوات تابعة للأمم المتحدة ، وأن يتم بالتدريج تخفيض القوات* .

وفى يوم ٦ يونيو أعادت إسرائيل ٣٨٢ أسيرا سوريا ، وأعادت سوريا ٥٦ أسيرا إسرائيليا .. ومتى تم هذا أصبح الطريق ممهدا للتصديق النهائى للاتفاق فى جنيف غير أن مصاعب جديدة ظهرت .:. فلدهشتى تلقيت معلومات من كيسنجر تفيد بأن الرئيس الاسد وزملاءه وافقوا على فك الاشتباك ، ولكنهم أصروا على أن توقع مصر الاتفاق نيابة عن سوريا .. وكان الرئيس الاسد لايريد لأسباب سياسة ــ فيما يبدو ــ أن يضع توقيعه ، ويجعل سوريا ملتزمة بصورة كاملة . بل كان يريد بدلا من هذا أن توقع مصر بدعوى أن مصر وسوريا كانتا قد شكلتا قيادة عسكرية موحدة تحت قيادة مصر وقال السوريون : مادامت هذه القيادة العسكرية الموحدة موجودة فإنه من الطبيعى ان يوقع الممثل العسكرى المصرى فى جنيف بالنيابة عن سوريا .. وكنت أعرف السوريين بقدر يسمح لى بفهم مناورتهم ، وكنت فى الواقع أتوقع هذه المناورة فقد كانوا يريدون فيما بعد أن يزعموا أن مصر هى التى تفاوضت ثم وقعت فيما بعد الاتفاق مع اسرائيل ، وان سوريا ليست ملتزمة بهذا الاتفاق .. ولهذا رفضت الطلب السورى .. بل لقد أصدرت تعليمات إلى الوفد المصرى فى اللجنه العسكرية الفرعية فى جنيف بالأيوقع أعضاء الوفد على الاتفاق باسم سوريا بل حتى أمرتهم بأن يتغيبوا عن المفاوضات النهائية والاحتفال بالتوقيع .. وفى النهاية ألتقى السوريون والاسرائيليون وجها لوجه فى جنيف فى اجتماع رأسه الجنرال سيلاسفو كممثل

* وقد قلل كيسنجر فى مذكراته بقدر كبير من أهمية الدور الذى لعبه الجمسى فى إنجاح المفاوضات .. ولا أحتاج لذكر عدم اعترافه بأنه طلب من مصر المساعدة ؛ لأنه دخل فى طريق مسدود . انظر « سنوات مضطربة » صفحات ١٠٧٥ ــ ١٠٧٦ .

عن الامم المتحدة ، وحضره ممثل عن الولايات المتحده وآخر عن الاتحاد السوفيتى ، وكانا يشاركان فى رئاسة الاجتماع ولم تستغرق اللمسات الاخيرة وقتا طويلا ، وتم فى النهاية توقيع اتفاق فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل .

وكما كان متوقعا بدأت أجهزة الإعلام السورية حملة ضخمة تمجد قدسية السياسه السورية وزعامة الرئيس الاسد للعالم العربى .. وكان السوريون يفاخرون بالفرق الكبير بين اتفاقيتى فك الاشتباك السورى والمصرى ، وظلوا يكررون هذا وغيره من الشعارات كثيرا لدرجة أنهم اقنعوا أنفسهم بأن هناك فروقا جوهرية فمثلا زعمت دمشق أن أحد الفروق الأساسية هو أن مصر قبلت بقاء قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى المنطقة العازلة بين الجيشين المصرى والاسرائيلى ، بينما سوريا لم تقبل وجود مراقبين تابعين للأمم المتحده .. وكان السوريون بالفعل قد رفضوا فى بداية الامر أثناء المفاوضات وجود قوة الطوارىء .. وقد هددت هذه المشكلة بوقف المفاوضات لأن اسرائيل أصرت على تمركز قوة الطوارىء فى المنطقة العازلة .. وعندما أبرق لى كيسنجر قائلا : إنه دخل فى طريق مسدود بصدد هذه المشكلة ، نصحته بأن يقترح على السوريين ان يحرس مراقبو الامم المتحدة فى المنطقة العازلة بدلا من قوة الطوارىء ولكن بعدد أكبر كثيرا .. وقد رحب السوريون بهذا الاسلوب الذى ينقذهم من الحرج ، وقبل الاسرائيليون الاقتراح أيضا . وقد اخترت هذا المثال لأوضح كيف يشوه السوريون الحقائق لأغراض الدعاية وكيف يضيعون وقت وجهد الجميع للمحافظة على واجهة التشدد .. وعلى الرغم من الدعاية السورية فان الروابط السياسية بين مصر وسوريا عادت إلى طبيعتها بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك السورى الاسرائيلى ..

ومرة أخرى كان الزعيمان يقابلان بعضهما بالأحضان ، أوعندما يلتقى وزراؤهما أيضا .

وفى الأشهر التالية لحرب أكتوبر وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات فك الاشتباك كانت الخطوة الاولى فى هذا الصدد تجرى لفك الاشتباك بين اسرائيل والاردن .

وفى هذه الحالة كانت تسمية « فك الاشتباك » خاطئة : حيث إنه لم يكن هناك قتال بين اسرائيل والاردن خلال حرب اكتوبر .. وفى الواقع كان رفض الاردن تورط نفسه قد عرض سوريا لضغط ضخم من جانب اسرائيل .. وهكذا لم تكن قضية فك الاشتباك على الجبهة الاردنيه قضية عسكريه بل قضية سياسيه بالفعل .. فما كان معرضا للخطر ليس هو تعزيز وقف اطلاق النار وجهد تقليل احتمال تجدد القتال ولكن الحل السياسى النهائى لازمة الشرق الاوسط .. وكانت نية الأردن والولايات المتحدة هى دفن القضايا السياسية وراء ذريعة فك الاشتباك .. وكانت نية معظم الدول العربية ومصر بالدرجة الاولى هى التأكد من أن هذا لن يحدث .

فأى تسوية بين اسرائيل والاردن كانت تؤثر مباشرة على قضية حقوق الفلسطينيين ، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية .. وكان موقف الملك حسين فى هذه النقطة واضحا جدا وهو أنه ليس هناك كيان فلسطينى منفصل ولكن هناك فقط مملكة هاشمية موحدة .. وهو كان لهذا يتحدث باسم الفلسطينيين . وقد وصل الأمر إلى حد أن أصدر الملك تشريعا ينفذ حلمه يعلن فيه عن وجود المملكة الهاشمية المتحدة ، و يفرض القانون الاردنى والمواطنة الأردنيه على الفلسطينيين فى الضفة الغربية .

وأصبح حق الملك فى التحدث باسم الفلسطينيين محلا للجدل بعد حرب أكتوبر . كما وصلت مكانة الملك نفسها الى أدنى مستوى لها ، لأنه لم يشترك فى القتال بينما كانت مصر وسوريا تحاربان .. وعلى العكس من هذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تكسب اعترافا سياسيا وقبولا واسع النطاق .. و بدأت المواجهه تظهر فى ديسمبر١٩٧٣ عندما وافق الملك حسين على الاشتراك فى مؤتمر جنيف على الرغم من عدم حضور ممثلين عن الفلسطينيين فى هذا المؤتمر .. ولم يرض أحد عن إشراكه بعض الافراد الفلسطينيين فى الوفد الاردنى ، سوى الملك نفسه وهنرى كيسنجر وكان وزير الخارجية الامريكى قد عقد العزم فى هذه

المرحله على تصفية المشكلة الفلسطينية من خلال وضعها داخل الاطار الأردني (أردنتها) .

وقد عمل الملك حسين وزيد الرفاعي رئيس الوزراء بجهد كبير بعد أول اجتماع مختصر لمؤتمر جنيف على دفع كيسنجر الى التفاوض من أجل « فك الاشتباك » اردني اسرائيلي .. كان كيسنجر مستعدا لهذا تماما .. وكان واضحا لى أنه من الواجب على العرب منع هذه المحاولة التى ترمى إلى إخفاء قضية سياسية كبيرة وراء غطاء فك الاشتباك ، و بذلك يتم تنحية القضية الفلسطينية جانبا .. ويجب أن نضع قواعد واضحة ترشد معاملاتنا مع الاردن .. وأولها أنه لايجب أن نعترف بشرعية أية خطوة يتخذها الملك بمبادرة شخصية منه أوبتدخل أمريكى .. والثانية هى أنه يجب أن نحافظ على علاقات وثيقه جدا مع الملك حسين حتى نفهم خططه وكان الهدف النهائى هو تنفيذ استراتيجية شاملة من أربع مراحل :

المرحلة الاولى : هى إنهاء الزعم الاردنى بأنهم يتحدثون باسم الفلسطينين ، والمرحلة الثانية : هى الحصول على اعتراف رسمى بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسى .. والثالثة ، هى : إعداد إطار للاعتراف بحقوق الفلسطينين فى تكوين دولة ، والرابعة هى : المساعدة على التفاوض واضفاء صبغة رسمية على العلاقه بين الدولة الأردنيه والدولة الفلسطينية إذا رغبوا هذا .

وكجزء من عملية تنفيذ المرحلة الاولى حرصت على تجنب كل الاتصالات الرسمية مع الوفد الاردنى فى جنيف ورئيس الوفد زيد الرفاعى ؛ لأن هذا الوفد كان يزعم أنه يمثل الفلسطينين كما يمثل الاردن ، ولكننى تركت قنوات الاتصال مفتوحة .. وعندما اتصل بى عضو آخر من الوفد الاردنى وهو صديقى عبدالمنعم الفارى وحثنى على مقابلة الرفاعى ؛ رفضت عقد اجتماع رسمى ، ولكننى أضفت قائلا : إذا كان الرفاعى لديه أى شيء يناقشه فيمكنه أن يأتى ليرانى بصورة غير رسمية .

وفيما بعد عندما كنت فى نيو يورك فى ابريل لحضور الاجتماع غير العادى للجمعية العامة للامم المتحدة كنت أقوم برحلات مكوكية إلى واشنطن حرصا على عدم التواجد فى العاصمة أثناء فترة زيارة الملك حسين هناك .

وقد فهم كل من الملك والرفاعى هذا فيما يبدو .. فقد اتصل بى رئيس الوزراء الأردنى ليعرب لى عن دهشته ودهشة الملك لأننى غادرت واشنطن عامدا قبل وصولهما و بررت غيابى بقولى : إنه كان لدى موعد مسبق مع كورت فالدهايم ، وكان هذا عذرا لم يصدقه أحد .

وكانت أهم خطوة اتخذتها على اية حال من أجل تنفيذ الخطوة الاولى هى تحذير كيسنجر من أننى سوف اعترض على أى اتفاق فك اشتباك بين اسرائيل والاردن .. كما أوضحت له أيضا أن أى تحرك على الجبهة الاردنية يتم دون اتفاق مع الممثلين الشرعيين للفلسطينيين سوف يكون له آثار سيئة على العلاقات الامريكية المصرية .. وقد أبلغت فيما بعد أنه عندما تعرض كيسنجر فى إحدى المرات لضغط من قبل الاردنيين للتوصل الى اتفاق فك اشتباك على جبهتهم أجاب بأنه لايستطيع ان يفعل ذلك بسبب « أعتراض فهمى » ومنذ ذلك الوقت أصبح الاردنيون وخاصة زيد الرفاعى ، يشكون كثيرا فى . ويجب أن أوضح هنا أننى كنت أقدر ومازلت أقدر كثيرا ملك الاردن وأخاه الامير حسن وجيشه .. الا أن لدى شكوكا خطيرة حيال شخصيات وسياسيين أردنيين آخرين .. غير أنه فوق كل شىء فإننى اختلف تماما مع الاردنيين حول القضية الفلسطينية .. إذ يجب أن يمارس الفلسطينيون حقهم فى تقرير المصير داخل وخارج الأراضى المحتلة ، و بالتالى يقررون مستقبلهم بأنفسهم ، فيستطيعون أن يختاروا بأنفسهم نوع العلاقة ــ اذا وجدت ــ بين الدولة الفلسطينية والأردن .

وكانت المرحلة الثانية من هذه الخطة تستدعى بناء مكانة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث تحصل على الاعتراف كممثلة للشعب الفلسطينى ، ومرة أخرى قمت بدور اساسى وبجهد كبير لتحقيق هذا الهدف .. وقد توج كل

هذا فى اجتماع القمة العربى فى الرباط يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ . وكان قد سبق هذا الاجتماع اجتماع آخر لمجلس وزراء الخارجية العرب لم يدخر الرفاعى كرئيس للوفد الاردنى خلاله وسعا لمنع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد لجأ إلى المناشدة والتهديدات والهجوم المضاد للوصول الى هدفه و يتعين أن اعترف بأنه كان ذا تأثير كبير فى محاولته للضغط على الآخرين حيث ركز على دور مصر ، وزعم أن المصريين و بصفه خاصة فهمى هم الذين يدفعون الفلسطينيين ومنظمة التحرير إلى التشدد .. ولم يصدر عنى ردفعل فى أول الامر هذا على الرغم من أننى كنت أعلم تماما الاتهامات الاردنية والاتهامات التى توجهها بعض الدول العربية التى اعتادت أن تقول شيئا ما فى العلن وتقول غيره سرا . ولم اشترك أبدا فى هذا الازدواج ، كانت مصر دائما كزعيمة للعالم العربى تتخذ دائما موقفا واحدا ، وكان هذا هو السبب فى أننى لم أرد على الاتهامات الاردنية .. فقد كان الموقف المصرى واضحا .. فتجاهلت هذه الاتهامات عن عمد تاركا الرفاعى يتمتع باعتقاده الخاطىء بأنه نجح فى توجيه الاجتماع من أجل أهدافه هو.

وفى احدى المرات اقترح رسميا على وزراء الخارجية العرب أن يتركوا اتخاذ القرارات تماما إلى مؤتمر القمه العربى .. وساد الاجتماع صمت تام ، و بعد نداءات متكررة كان رئيس الاجتماع على وشك تأجيل الاجتماع حتى يتمكن المشتركون من حضور مأدبة عشاء رسمية أقامها رئيس الوزراء المغربى فى تلك الليلة . وفى تلك اللحظة بالذات قررت أن أواجه كل المناورات الاردنية ، وأدافع عن دور مصر ، وأكشف الدعاية الكاذبة لكثيرين من ممثلى العرب ، وأن أوضح للجميع أن مصر تقود نضال العالم العربى وانه متى اتخذت مصر قرارا فإنه لايكون أمام الآخرين سوى أن يحذوا حذوها وطلبت الكلمة وعندما نظرت إلى وجوه زملائى ، وخاصة زيد الرفاعى شعرت أنهم يتوقعون أن القى بيانا هاما .. ولم أخيب ظنهم حيث قلت : « إن مصر تؤيد تماما وتشترك فى رعاية طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يتم الاعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى .

وبالتالى ليس من حق أى دولة أن تتحدث باسم الفلسطينيين أوتمثل الشعب الفلسطينى ، فصفق ممثلو الفلسطينيين الذين كانوا حاضرين بحماس ، أما فى الجانب الاردنى فقد كان هناك صمت كامل ، وبدا الرفاعى شاحبا وكأنه قد تجمد .. ولم يعرف أى من الحاضرين كيف يرد على هذا . كما أن دعوة رئيس الاجتماع للاعضاء بالتعقيب لم تلق سوى الصمت التام .

وطلب كل اعضاء الوفود وقتا لاعادة صياغة مواقفهم ، وتم تأجيل الاجتماع ، ونشرت وسائل الإعلام على نطاق واسع دعوة مصر إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطينى .

وقرر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينيه مقاطعة مأدبة العشاء المغربية وعقدوا بدلا من هذا مؤتمراً صحفيا كبيرا أشاد بالموقف المصرى ، وشرح مايتضمنه هذا الموقف من معان .. وفى نفس الوقت انتقدوا بشدة الدول العربية الاخرى .. وبعد المؤتمر الصحفى قسم ممثلو المنظمة أنفسهم إلى عدة مجموعات لتتصل بكل وزراء الخارجية العرب بعد مأدبة العشاء ليضغطوا عليهم لقبول الاقتراح المصرى .

وحال أن استأنف الاجتماع أعماله فى اليوم التالى تنافس وزراء الخارجية مع بعضهم لإظهار تأييد بلادهم للاقتراح المصرى . وأقر هذا الاقتراح بالاجتماع تقريبا وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت الاردن حيث أراد رئيس وزراء الاردن أن يسجل تحفظ بلاده بصدد هذا التطور السياسى الكبير الجديد .. وأضاف قائلا : إن ملك الاردن سوف يلقى خطابا هاما حول هذه المشكلة ومشاكل أخرى فى افتتاح مؤتمر القمة العربى .. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها زيد الرفاعى فإنه هزم تماما .

وعندما عقد مؤتمر القمة العربية طلب الملك حسين على الفور إلقاء كلمة فتكلم لمدة ساعتين متحدثا عن الدور الذى لعبه هو وعائلته منذ تولى جده الحكم فى الاردن فأعرب عن رجاء قوى بأن يوضع هذا الدور فى الاعتبار .

وعندما أنهى كلمته ساد صمت طويل ، ثم بدأ الرئيس الجزائرى بومدين كلمته ليعلن بصراحته المعتادة أن : « الجزائر لا تعترف بأن يتحدث أى شخص باسم الفلسطينيين سوى منظمة التحرير الفلسطينية » وكان المتحدث الثالث الملك فيصل عاهل السعودية الذى قال بضع كلمات تمثل تأييدا كاملا لما أعلنه بومدين .. وهكذا أصبح من الواضح الجلى أن هناك اجماعا .. ثم ألقى ياسر عرفات خطابا مؤثرا جدا .. وعلى ضوء كل هذا لم يكن أمام الملك حسين اختيار سوى التدخل مرة أخرى ليعلن أن الاردن سوف تقبل القرار الإجماعى الذى اتخذته القمة العربية وأكد لأشقائه أن نظامه سوف يكون متعاونا بصورة كاملة من أجل تنفيذ هذا القرار وأضاف قائلا : بأنه سوف يتخذ الاجراءات التشريعية اللازمة لإلغاء القوانين التى تفرض على السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية الجنسية الاردنية . وكان الملك حسين مخلصا بالفعل وقد التزم بكلمته .. وعندما انتهت جلسة الاجتماع احتضن الملك حسين و ياسر عرفات بعضهما .. وكان هذا نصرا حقيقيا لم يسبقه مثيل بالنسبة إلى الفلسطينيين .. كما أنه أنهى ألاختيار الاردنى بالمرة .

وليس هناك دليل أفضل من هذا على موقف مصر من القضية الفلسطينية ، وعلى مدى توطد علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الدور الذى لعبته فى كسب الاعتراف بالمنظمة فى الرباط . ولم تكن هذه حادثة منفصلة .. وطوال اجتماعات وزراء الخارجية العرب فى الفترة التى نناقشها ظل التعاون بين الوفد المصرى ومنظمة التحرير وثيقا للغاية .. وكانت مصر تساعد المنظمة فى كثير من الاحيان و لكنها لم تتدخل أبدا فى شئونها الداخلية . واتذكر بشغف خاص اتصالاتى بشخصيتين من منظمه التحرير وهما « فاروق قدومى » وزير خارجية المنظمة و« سعيد كمال » ممثلها فى القاهرة . و« قدومى » سياسى متشدد ، ولكنه أمين ومباشر ، وهو يكرس وقته ونفسه للقضية الفلسطينية بصورة كاملة وسعيد كمال وقف نفسه للقضية بنفس الصورة كما أنه أمين ومتعاون دائما .

وفى ضوء الدور الذى لعبته مصر لصالح منظمة التحرير فى تلك الفترة : فإن مزاعم كيسنجر « بأن مصر قررت منذ أن قابلته فى أول مرة فى واشنطن ان تحل

مشاكلها الخاصة وألا « تترك الفلسطينين يقفون فى طريقها » تصبح مدعاة للضحك • ولايمكن إلا أن ترفض كجزء من محاولات كيسنجر المستمرة لبث الفرقة بين دول العالم العربى ، وقد فعل هذا عندما كان يقوم بدور الوسيط فى أزمة الشرق الاوسط ، وهو يستمر فى فعل ذلك فى مذكراته .

وقد أوجد الوضع الجديد لمنظمة التحرير : اولا : الاعتراف به فى الرباط ، ثم تأكيده دوليا فى عده مناسبات فى السنة التالية ــ عنصرا جديداً ذا أهميه حيوية فى الجهود المبذوله لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومتى تم الاعتراف بصورة واضحة بأن الفلسطينين كيان مستقل بذاته وليس جزءاً من الاردن ، أصبح ممالايمكن تصوره ان يحل صراع الشرق الاوسط من خلال مفاوضات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حده ؛ لأن مثل هذا الاسلوب سوف يستبعد الطرف الاساسى فى هذا الصراع . وقد لعبت دبلوماسية الخطوة خطوة التى اتبعها كيسنجر دورا مفيدا وإن كان محدودا فى تعزيز وقف اطلاق النار وتحقيق فك الاشتباك غير انه لم يكن ممكنا ابدا أن تحل الصراع بأسره مهما طالت هذه العملية . ولايمكن تحقيق تسوية نهائية إلا من خلال مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية .. و يتعين أن نفكر فيا يتجاوز فك الاشتباك ، وأن يعاد عقد مؤتمر جنيف حيث يمكن أن تجرى مثل هذه المفاوضات الشاملة . وقد أصبح هذا هو الهدف الرئيسى لمصر .. و بينما احتاج الأمر إلى فترة طويله قبل أن يمكن بذل جهد حقيقى فى هذا الاتجاه ، وقد تفاوضنا مع إسرائيل بشأن فك اشتباك ثان فى هذه الأثناء ؛ فأننا وضعنا هذا الهدف نصب اعيننا طوال الوقت .

• « سنوات مضطربة » ص ٦١٨ .

الفصل السادس

آفاق جديدة لسياسة مصر الخارجية

فى العام الذى انقضى منذ حرب اكتوبر حدث تغير مهم ، كما أحرزت مصر تقدما كبيرا فقد نجحنا على الأقل من الناحية العملية فى جعل وقف اطلاق النار مستقرا على كلتا الجبهتين المصرية والسورية .. و بالتأكيد لم يكن هذا سوى مجرد وقف لاطلاق النار و بقينا بعده دولة فى حالة حرب . وكان من المتعين تناول مسألة السلام . وكان من المؤكد أنها سوف تكون مسألة صعبة لأننا قررنا ألا نقبل معاهدة منفصلة مع اسرائيل ، ولكن تقبل العمل من أجل تسوية شاملة فى المنطقة بأسرها .. وعلى أية حال كنا أيضا قد نجحنا فى شق طريق جديد للسياسة الخارجية المصرية .

كان السادات قد عيننى وزيرا للخارجية لانه أعجب باقتراحاتى وصراحتى . و بعد هذا أعطانى السادات حرية تصرف كاملة بالفعل فى تقرير اتجاه مانقوم به . لقد فهم السادات و وافق على الأسس الرئيسية التى أقيمت عليها هذه السياسة ، ولم يجادل أبدا فى أى من أفكارى السياسية .. وعلى أية حال لم يكن السادات ذارأى ثابت يستطيع المحافظة على اتجاهه طوال الوقت ، بل كان من السهل على الآخرين ان يجعلوه يغير رأيه ، وقد رفضت فى بعض الاحيان اتباع تعليماته .. وكان عادة مايقبل وجهة نظرى .. ونادرا ماكان السادات يتصرف بوحى مبادرة شخصية منه حيث كان يتخذ قرارات أعتبرها غير متبصرة غير أننى استطعت ان أعيد السياسة الخارجية المصرية الى الطريق الذى حددته لها .. كنت قادرا على فعل هذا حتى قرر السادات السفر إلى القدس . وفى تلك المرحلة لم أجد أى أمل فى إنقاذ سياستنا الخارجية ، ولم يكن أمامى أى اختيار سوى أن انقذ كرامتى أنا ، وأستقيل .

كانت المبادىء التى ترشد سياستى الخارجية بسيطة واضحة .. وعلى الرغم من أننى تناولت جزءا منها ببعض المعالجة فى سبق خاصة فى مناقشة ندوة الاهرام فى عام ١٩٧٢ : فإننى سوف أشرح هذه المبادىء هنا بصورة أشمل .. **المبدأ الاول :** من هذه المبادىء ، وهو يؤثر عليها جميعا ، هو أنه يجب أن تحافظ مصر على استقلالها التام ، فتتجنب الاعتماد الزائد على أية دولة بذاتها .. فقد كانت مصر لمدة عشرين عاما فى الحظيرة السوفيتية .. وأصبحنا معتمدين كلية على السوفيت فى مسألة الأسلحة ، وكنا قد سمحنا لهم بتدريب قواتنا ، وتنمية صناعتنا ... بل كنا قد سمحنا لهم لبعض الوقت بأن يتكلموا مع واشنطن باسمنا .. وكان هذا خطأ ، وليس ذلك لأن هذا الاعتماد كان على الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، ولكن لأن الاتحاد السوفيتى دوله أجنبية وقوة عظمى ومصالح الاتحاد السوفيتى بطبيعتها لا تتفق أبدا مع مصالحنا بصورة كاملة ، ولايجب أن نضحى بمصالحنا من أجل مصالحه ، ومن الناحية العملية : كان الحفاظ على استقلالنا يعنى تنمية علاقات قوية مع الولايات المتحدة ، ولكن نتجنب فى نفس الوقت الانتقال التام من قوة عظمى الى أخرى مهما كلف هذا .. فلم يكن هناك معنى لأن نخرج من الحظيرة السوفيتية لندخل الحظيرة الامريكية .. فالولايات المتحدة هى الأخرى دولة أجنبيه وقوة عظمى ذات مصالح من المحتم ان تختلف عن مصالحنا .. وبالاضافة إلى هذا فإن للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع اسرائيل ، كما أن النفوذ الاسرائيلى واليهودى المؤثر على السياسة الخارجية الامريكية قوى بالفعل .

وبناء على هذا المبدأ يتحتم على مصر الأتوقع أية معاهدات مع أية قوة عظمى . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى قد وقعت قبل تعيينى وزيرا للخارجية .. ولم يكن لى يد فى هذا القرار .. ولكننى أعتقد أن مصر يجب أن تبقى غير منحازة ، وبالتالى لا تدخل فى اتفاقات تعاقدية مع أى قوة عظمى سواء كانت الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتى .

إن مثل هذه العلاقات الرسمية القانونية لا تؤدى الا إلى زيادة اعتماد الدولة الأصغر على القوة العظمى .. ويصبح هذا الاعتماد ذاصبغة شرعيه وشبه دائم .

إن العلاقة التعاقدية بين طرفين غير متكافئين تعطى الطرف الاقوى بصورة آلية وضعا خاصا ، و يدفع الثمن الطرف الاصغر فى صورة الانتقاص من مقدرة الدولة الاصغر فى اتخاذ القرار.. و بالاضافة الى هذا تعطى مثل هذه المعاهدات غير المتوازنة الدولة العظمى الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الاصغر دون منح هذه الدولة نفوذا لدى الدولة العظمى .. وتظل الدوله العظمى فى الواقع حرة فى احترام أوانتهاك التزاماتها حسبما تشاء ... ولاوضح هذه النقطة أقول : إن المادة الثامنة مثلا فى معاهده الصداقة والتعاون تلزم الاتحاد السوفيتى بتقوية مقدرة مصر الدفاعية ولم يحترم الاتحاد السوفيتى هذه المادة أبدا .. فلم يعطنا المعدات العسكرية التى كنا نطلبها ونحتاج إليها ، ولكنه كان يعطينا مايريد اعطاءه لنا بعد تردد شديد .. ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل شيئا لترغم الاتحاد السوفيتى على الوفاء بالتزاماته .

والمبدأ الثانى : الذى يرشد سياستى الخارجية هو أنه لايجب أن تنتهج مصر هذه السياسة الجديدة تجاه القوتين العظمتين بمعزل عن الآخرين .. بل من خلال مايوفره لها العالم العربى من أمان .. حيث يجب أن تكون كل أعمالنا متفقة مع المبادىء الاساسية التى وافقت عليها الدول العربية ؛ لتضمن مصر تأييد هذه الدول وتقوم فى الواقع بتوجيه الدول العربية فى اتجاه جديد .. وكان ينبغى أن تتخذ مصر كما اعتقد المكانة الكاملة للزعامه فى العالم العربى . ولاينبع هذا الاعتقاد من شعور وطنى ضيق من ناحيتى بل إن ظروف الواقع فى الشرق الاوسط هى التى تمليه . واذا نظرنا الى هذا الامر من أى وجهه نظر موضوعية فسنجد أن مصر هى أقوى دولة فى الشرق الاوسط .. ولديها الاساس السكانى والقوة العاملة المتعلمة والجيش . وحقيقة لقد كان لدى دول الخليج المنتجة للبترول — وخاصة السعودية— فى السبعينات الثروة التى تفتقدها مصر ، غير أن هذا لم يكن كافيا فى غياب كل شىء آخر ، وعلاوة على هذا كانت مصر هى الدولة التى تتحمل عبء مسئولية المحافظة على وحدة العالم العربى امام اسرائيل .. وكان السبب بسيطا .. كنا نحن الذين نستطيع ببساطة تامة أن نحطم هذه الوحدة عن طريق إبرام سلام منفصل مع إسرائيل ، لأن مشكلة سيناء لم تكن تعتبر شيئا بالمقارنة بمشكلة

مرتفعات الجولان والضفه الغربيه والقدس ولم تكن هذه مجرد وجهة نظر مصرية أنانية .. بل كان الاسرائيليون أيضا مقتنعين بأن مصر هى أهم دولة فى الشرق الاوسط ، وهى مفتاح الوحدة العربية ، وقد أوضحوا هذا من خلال جهودهم التى لم تنقطع لعزلنا عن بقية العالم العربى .

فاذا كنا قد احتفظنا فقط بالوحدة والترابط فى العالم العربى ، لأمكننا تحقيق موقف محايد وغير منحاز بالفعل امام القوتين العظميين أوأى دولة أجنبيه أخرى .. ولن يكون من السهل لمصر وحدها ان تفعل هذا فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول المجاورة لها للتدخل الاجنبى .. كان من المتعين علينا أن نكون حزام أمان حول مصر شرقا حتى الخليج وجنوبا داخل السودان وفى الغرب داخل ليبيا ، وربما أبعد من هذا .. ولهذا السبب كنا نحتاج الى تعاون عسكرى وثيق مع جيراننا ، وكان علينا ان نلعب الدور القيادى هنا أيضا ، مرة أخرى أقول لم يكن هذا حلما بالسيطرة المصرية على جيرانها و بقية العالم العربى .. بل لقد كان هذا استنتاجا منطقيا مؤسسا على حقيقة أن مصر وحدها لديها وسوف يكون لديها لعدة عقود آتية موارد القوة العاملة المتعلمة التى تحتاج اليها لتبنى جيشا قويا .. وقد تستطيع دول البترول الغنية أن تشترى الاسلحة بسهولة أسهل بكثير مما نستطيع ، ولكنها سوف تحتاج الى فترة طويلة لتدريب الافراد الذين سيستعملون السلاح .

وليس هناك شك بالمرة فى أن العالم العربى يحتاج الى القوة العسكرية ليس فقط لمقاومة التوسع الاسرائيلى ولكن أيضا حتى يرسخ استقلاله امام القوتين العظمتين وعلى المدى الطويل سوف يكون هذا من مصلحه القوتين العظميتين نفسيهما ؛ لأن وجود شرق أوسط موحد سياسياً ، وقوى عسكريا ، سوف يجعله منطقة استقرار بدلا من صدام القوتين العظمتين ممايهدد السلام العالمى .

والمبدأ الثالث : فى سياستى الخارجية .. وهو مرتبط بالتأكيد بالمبدأين السابقين يقتضى أن تزيد مصر من اهتمامها بعلاقاتها مع كل الدول الرئيسية فى العالم .. وهذا يعنى مرة أخرى أن نقلل اعتمادنا الكامل على احدى القوتين العظمتين ، وذلك حتى نجد مصادر اضافية للمعدات

العسكرية ، وربما أيضا نضيف الى المشاركة فى حل الصراع القائم فى الشرق الاوسط أصواتا جديدة لا تتحدث دائما بما يتفق مع اسرائيل .

وقد لخصت هذه المبادىء الرئيسية التى ترشد سياستنا الخارجية فى خطاب ألقيته امام مجلس الشعب يوم ١١ يناير عام ١٩٧٧ .. وكانت القضيتان الحيويتان اللتان تناولتها هما قضيتى الوحدة العربية ، وعلاقات مصر بالقوى العظمى ، وسوف نوضح مقتطفات من الخطاب بما لايدع مجالا للشك ما كانت عليه سياسة مصر الخارجية قبل قرار السادات المفاجىء بالسفر الى القدس .

وبالنسبة إلى الوحدة العربية أكدت أنها التطور الطبيعى لتاريخنا والوحدة العربية أكثر من هذا هى وحدة الشعوب وليست وحدة نظم المؤسسات الحاكمة .

وبكلمات أخرى : « لايمكن فرضها من أعلى » ، ولكننى أوضحت أيضا أن مثل هذه الوحدة لايمكن تحقيقها بين يوم وليلة :

> « إن عملية الوحدة حركة طويلة ديناميكيه تحتاج إلى تجارب متكررة بهدف إعطاء كل شعب ما يكفى من الوقت والتجربة قبل الوصول إلى الهدف المنشود .. وحتى تصبح الوحدة ناجحة يجب وضع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى عين الاعتبار بالاضافة إلى الاتجاهات الفلسفية الموجودة بكلتا الدولتين : وهذه ضرورة واجبة وإلا فإن أى تحرك نحو الوحدة سوف يكون بلا جدوى إذ يبدأ من فراغ » .

وبالنسبة إلى علاقات مصر بالإتحاد السوفيتى فقد ذكرت فى مجلس الشعب بأنها تمثل جزءا خاصا من سياستنا الخارجية حيث إن للقوى العظمى وزناً خاصاً فى حياتنا اليومية .

بالاضافة إلى أن القوى العظمى تسيطر على امكانيات غير عادية، تؤثر على تطور الأحداث، ويجب ألا تتأثر علاقاتنا بموسكو و واشنطن بالتجارب السابقة ولكن يجب النظر إلى المستقبل .. ويجب أن نوسع دائرة تعاوننا فى كل المجالات بينما نضع فى اعتبارنا فى نفس الوقت أنه سوف تكون هناك دائما نقاط للخلاف ونقاط للاتفاق.

وكانت علاقات مصر بالولايات المتحدة أصبحت قوية:

«من الملاحظ أن علاقاتنا الثنائية تزداد يوميا بصورة ايجابية داخل الحدود الضرورية، بحيث لا يؤثر نمو هذه العلاقات بصورة سيئة على مقدرتنا على التصرف بحرية بأفضل طريقة ممكنة. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل مساعدات مالية كبيرة لدعم الاقتصاد المصرى .. وقد وصلت المساعدة الأمريكية لمصر مليار دولار عام ١٩٧٦. وهى تزيد عن مقدار المعونة التى تقدمها الولايات المتحدة لأى دولة أخرى ماعدا اسرائيل».

وعلى الرغم من هذه العلاقة مع الولايات المتحدة لم تفقد مصر حرية العمل .. وهى لم توافق كلية بالتأكيد على سياسات واشنطن .. و بصفة خاصة لم تتفق مصر مع السياسة الأمريكية التى تؤيد اسرئيل بصفة كاملة .. فقد كان العناد الاسرائيلى يجعل هذا التأييد غير مبرر، ولا يمكن فى النهاية أن يقلل من مركز الولايات المتحدة فى العالم العربى.

ولم تكن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى بنفس القوة فى ذلك الوقت وعلى الرغم من هذا:

«نحن مستعدون لتجاوز العقبات الماضية والحاضرة التى منعت حدوث تطور صحى للعلاقات المصرية السوفيتية.

ونحن لانستطيع أن ننسى الانجازات الايجابية التى نجمت عن العلاقات المصرية السوفيتية خلال العشرين السنة الماضية .

ونحن مستعدون لنسيان الجوانب السلبية » .

وفى هذا الصدد ذكرت أعضاء مجلس الشعب بأن الرئيس السادات كان قد أعلن قبل ذلك بفترة قصيرة عن استعداده للجلوس مع بريجنيف لتسوية كل الخلافات ولحل كل المشكلات المتعلقة بالعلاقات المصرية السوفيتية .

وكنت أعلم جيداً أن تنفيذ سياسة خارجية مؤسسة على هذه المبادىء الواضحة لن يكون سهلا .. فالسياسة التى تحافظ على علاقات متوازنة مع القوتين العظميين لن ترضى أيا منها .. كما أن الدور الرئيسى الذى تقوم به مصر فى العالم العربى يمكن أن يثير ببساطة مخاوف من السيطرة لدى جيراننا .. وحيث إننا لانستطيع تجنب ظهور معارضة كاملة لسياستنا الخارجية الجديدة ، فقد قررت منذ البداية أنه بمقدورنا على الأقل أن نقلل المعارضة بتكوين قدر كبير من الثقة فى الداخل والخارج بحيث لايبقى شك فى ذهن أى شخص بأهدافنا .. ففى الداخل جعلت سياستى أن أقيم حوارا مستمراً مع مجلس الشعب والصحافة .. وكنت فخوراً جداً بالفعل لأن كلاً من هاتين المؤسستين بدأت فى الثقة بى ، حيث سلمت المؤسستان بأن السياسات التى ننفذها كانت فى الواقع هى نفسها السياسات التى وصفتها وشرحتها لهما .. فمثلا ذكرنى مجلس الشعب بالاسم فى تقييمه السنوى لسياسة الحكومة معربا عن تقديره وتأييده الكامل ، واعجابه بالسياسات التى كنا ننتهجها أنا وزملائى ، وأصبحت هذه عادة وإن لم يسبق لها مثيل حيث إن مجلس الشعب لايذكر عادة وزراء بالتحديد فى تعليقاته الرسمية على سياسات الحكومة .. ولم يكن من الصعب تحقيق هذا الاحساس بالثقة .. فعندما كنت أتحدث إلى مجلس الشعب أو إلى احدى لجانه كنت ببساطة أتحدث بصراحة و بصورة مباشرة دون اللجوء إلى الوعود الزائفة ، والبلاغة اللفظية ، وكنت فى كل عام فى شهر يناير أدلى ببيان أمام مجلس الشعب يغطى السياسة الخارجية

لمصر بتفاصيل كثيرة .. وفى كل مرة تظهر الحاجة إلى هذا كنت أذهب إلى المجلس، إما لإطلاعه على أمر ما، وإما لأجيب على استفسارات.

وأشعر بالفخر إذ أقول: إن سمعة وزارة الخارجية المصرية كانت رفيعة جداً فى تلك الفترة، وأن أى شخص فى الداخل أو الخارج كان يستفسر من وزارة الخارجية إذا أراد إيضاحا حول موقف مصر ولا يستفسر من رئاسة الجمهورية أو هيئات أخرى.

والثقة هى أهم مايعتمد عليه السياسى، ويجب على السياسيين الكبار ألا يدلوا بتصريحات تتناقض تماما مع موقفهم الحقيقى، أو يعطوا وعودا لايمكن أن يفوا بها.

فليس هناك شىء أكثر قيمة للسياسى من مكانته الراسخة كشخص موثوق فيما يقوله، فالدبلوماسيون والسياسيون الذين يتعامل معهم بالإضافة إلى الصحافة يعرفون سريعا من يمكنهم الثقة فيه ومن لايمكن الاعتماد على مايقوله. إن السياسى الذى يتمتع بقدر كبير من الثقة يتمتع أيضاً بمكانة فريدة تجعله يحصل على معلومات حقيقية من زملائه فى جميع أنحاء العالم؛ لأنهم لايخشون أن يكشف عن هذه المعلومات أوعن مصدرها.

وهناك مثل حى تماما عن فعالية هذه الثقة فى حادثة ضمت برونو كرايسكى مستشار النمسا الذى عرفته واحترمته منذ فترة طويلة .. فقبل بضعة أيام من حرب اكتوبر طلب منى الرئيس السادات أن أسافر لأقابل كرايسكى فى فيينا. وكان المستشار النمساوى مشغولا بعمق فى ذلك الوقت بحادثة معسكر شوناو الشهيرة، وهومعسكر للمهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتى إلى النمسا، وكانت اسرائيل قد بدأت فى القيام بدور كبير بأكثر مما ينبغى هناك، حيث كانت تحاول أن تدير المعسكر، وتمارس ضغطا كبيراً على المهاجرين ليهاجروا إلى اسرائيل بدلاً من هجرتهم إلى أى دولة أخرى يختارونها بأنفسهم.

وفى الواقع كانت محاولات اسرائيل تولى شئون المعسكر بصورة كاملة تمثل تهديداً للسيادة النمساوية على جزء من أراضى النمسا .. فقرر كرايسكى إغلاق

المعسكر ليتعرض على الفور لاتهام من اسرائيل ـ ومن جولدا مائير شخصياً والمنظمات الصهيونية فى كل مكان ـ بأنه خضع أمام تهديدات فلسطينية .. وكان هدف زيارتى هو أن أعرب لكرايسكى عن تأييدنا فى محاولة لمواجهة الضغوط الموالية لإسرائيل عليه .

وكان كرايسكى ـ وهو يهودى ـ يشعر بإساءة عميقة وغضب بسبب الحملة المثاره ضده والتى شنتها اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة . وحاولت أن أطمئنه فقلت له عرضا ألا يقلق كثيراً لأن معسكر شوناو سوف يحتل عناوين الأنباء ليوم أو يومين ثم ينسى سريعاً حين تسرق أحداث أخرى الأضواء .. وقلت : إن الموقف فى الشرق الأوسط متوتر جداً وسرعان ما سيتركز الاهتمام العالمى هناك .

وقد جرى هذا الحديث يوم الخامس من اكتوبر أى فى اليوم السابق لعبور قناة السويس وقد وجدت صعوبات فى عودتى لمصر بعد هذه الزيارة ، فلم أستطع استكمال السفر جوا من روما بسبب إضراب فى مطارها ، وفى اليوم التالى ألغيت كل الرحلات المتوجهة إلى القاهرة مما اضطرنى إلى الطيران إلى ليبيا ، ثم أستقل سيارة إلى القاهرة فى رحلة شاقة استغرقت ست عشرة ساعة .. وعلى أية حال أخذ كرايسكى كلماتى بجدية .. فبعد رحيلى مباشرة قام بجولة يلقى خلالها كلمات تأييدا لمرشحيه فى الانتخابات القادمة ، وفى خطبه تلك أبرز احتمالات الخطر الوشيك لوقوع انفجار فى الوضع فى الشرق الأوسط .. وعندما حاول زملاؤه التقليل من هذه الاحتمالات حيث رفضوا ما قلت على إعتبار أنه مجرد مبالغات معتادة قال المستشار كرايسكى: «لا .. إن فهمى رجل جاد جداً ، وهو لا يقول شيء كهذا دون أن يكون هناك شيء ما يدور فى ذهنه» وفى السادس من اكتوبر عندما انتشرت أنباء الضربة التى وجهها الجيش المصرى أوضح كرايسكى لزملائه أنه كان على حق حين أخذ كلماتى على محمل جد.

و بعد هذا ببضع سنوات وفى أحد الاجتماعات الدولية الاشتراكية ـ وفى وجود جولدا مائير ـ قص كرايسكى نفس القصة .. فاستشاطت مائير غضباً

واتهمته بأنه خائن. حيث قالت: إنه كيهودى كان يجب عليه أن يبلغ الزعماء الاسرائيليين بما قلته ليمكنهم من اتخاذ إجراءات احتياطية على الفور.

وتظل هذه الحادثة فى رأيى مثالاً هاماً على أهمية الثقة، فبالنسبه إلى كرايسكى كانت الثقة فى شخصى تعنى أنه يستطيع أن يأخذ كلماتى على محمل الجد، و بالتالى فقد كان لديه تحذير مسبق بأن شيئاً ضخماً سوف يحدث فى الشرق الأوسط. و بالنسبة إلىّ كانت الثقة فيه تعنى أنه بإمكانى أن ألمح له بأن أحداثا جساما على وشك أن تقع، ولدى ثقة كاملة بأنه لن يستخدم هذه المعلومات ليضر بمصر.

ومن المستحيل أن أستطيع تقديم وصف مفصل لكل الخطوات التى قمت بها بموافقة صريحة من السادات أو بغيرها لتنفيذ سياسة مصر الجديدة خلال السنوات الأربع التى شغلت خلالها منصب وز ير الخارجية .. وكنا قد عدنا إلى عملنا الطبيعى .. و يكفى أن أقول مثلا إنه خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تبادل الرئيس السادات نفسه ١٦٨ رسالة من رئاسة الجمهور ية مع نظرائه فى جميع أنحاء العالم. و بالإضافة إلى هذا فقد زار فرنسا وايران والنمسا وأوغندا والولايات المتحدة و بر يطانيا بالإضافة إلى كل الدول العربية تقر يبا .. وفى نفس الفترة استضافت مصر أر بعة عشر رئيس دولة ومالا يقل عن ٣٤ وز ير خارجية .. وعلاوة على هذا استقبلت مصر ٦٤ شخصية هامة فى مهام رسمية و١٢ وفدا على مستوى أقل .. كما وصلت إلى القاهرة وفود برلمانية عديدة للا تصال بأعضاء فى مجلس الشعب .. وخلال عام ١٩٧٦ أرسل الرئيس السادات ١١٦ رسالة من الرئاسة وتلقى ١٠٤، وقام ١٧ من رؤساء الدول والحكومات بز يارات رسمية لمصر .. وظل عدد كبير من وزراء الخارجية يتوافدون على القاهرة، كما كان وزراء الخارجية العرب يأتون إلى القاهرة و يغادرونها وكأنهم فى بلادهم .. ومن بين هذا العدد الضخم من الا تصالات والمبادلات سوف أختار عدداً قليلاً فحسب من أهمها، ومما يختص بسياسة مصر فى العالم العربى وجهودنا لضمان علاقات أوثق مع بعض الدول الأور بية والآسيو ية والافر يقية، ثم أناقش بتفاصيل أكثر وفى فصول منفصلة

علاقاتنا مع القوتين الأعظم منذ بدأ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى السيطرة على الوضع فى الشرق الأوسط.

وفيما يختص بسياستنا فى العالم العربى: يتحدث مافعلته مصر عن نفسه فى تلك الفترة. لم يكن هناك أى خلاف بيننا و بين أى زعيم عربى ولكننا كنا نفتح أبوابنا على مصاريعها لهم جميعا.. وبهذا وصلنا إلى مرحلة يمكننا فيها أن نناقش بصراحة أية مشكلات مع أشقائنا على كل المستويات.. وقد زرنا ــ الرئيس السادات وأنا ــ كل الدول العربية عدة مرات، وكنا دائما نجرى محادثات بناءة جدا.. لم تكن هناك مشكلة لانستطيع مناقشتها بصراحة وحلها مع زملائنا.. وحينما نذهب كنا نجد قلوبا مفتوحة واعترافا كاملا.. بمساهمة مصر الكبيرة فى القضية العربية.

وقد نبع هذا الاعتراف فوق كل شىء من حرب اكتوبر..

وفى هذا الصدد يجب أن نذكر هنا أنه بينما قامت مصر بمساهمة كبيرة بصورة لاشك فيها فإن عددا من الدول العربية بذل قصارى جهده لدعم مصر.. وقد قدمت الدول المنتجة للبترول مساهمة كبيرة بأن قررت بصورة إجماعية أن تفرض حظراً على البترول.. ولايمكن لمصر سوى أن تذكر الدور الذى قام به كل من الملك فيصل عاهل السعودية والشيخ زايد حاكم الامارات العربية المتحدة بالعرفان.. وقد سافر الرئيس الجزائرى بومدين شخصياً إلى موسكو وعرض على الاتحاد السوفيتى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى نقدا فى محاولة لاقناعه بأن يرسل إلى مصر وسوريا المساعدة العسكرية التى تحتاجان إليها.. و يظل كرمه فى الذاكرة لأنه اضطر إلى اقتراض هذه الأموال، كما ساعدت دول أخرى بإرسال قوات إلى الجبهة.

كان لجهودنا فى الشرق الأوسط كما قلت من قبل هدفان رئيسيان: بناء شبكة من التحالفات و بالتالى تكوين حزام آمان حول مصر، والمحافظة على الوحدة العربية حتى نضمن استقلالنا الحقيقى، ونكون فى وضع يسمح لنا بالتفاوض بشأن تسوية دائمة وشاملة للصراع فى الشرق الأوسط.. ويجب أن

أوضح أن الوحدة العربية لاتعنى مجرد الوحدة بين الدول الموجودة بالفعل ولكن أيضا مع الفلسطينيين لمساعدتهم على ممارسة حقهم فى تقرير المصير وتكوين دولة .

وقد كانت مهمة بناء حزام أمان حول مصر مهمة بعيدة المدى ، ولم نكن نأمل فى تحقيقها فى غضون بضعة شهور أو حتى سنوات .. غير أننا قمنا ببعض الخطوات بالنسبة إلى السودان وسوريا وليبيا وكانت النتائج مشجعة .

وكان هذا صحيحاً بصفة خاصة بالنسبة لعلاقتنا بالسودان الدولة التى نرتبط بها بصورة وثيقة بسبب اعتمادنا المشترك اقتصاديا على نهر النيل و بسبب روابط تاريخية قائمة منذ زمن بعيد وإن كان هناك خوف السودانيين من السيطرة المصرية .. وعلى أية حال أدرك الرئيس نميرى فى تلك الفترة أن استقرار نظامه يعتمد على مصر .

وفى فبراير عام ١٩٧٤ كنا قد استطعنا أن نتخذ خطوة أولى نحو علاقات أوثق بتوقيع تعاون اقتصادى وثقافى ، غير أننا لم ندفع الرئيس نميرى أكثر من هذا إذ شعرنا أنه لم يكن مستعداً لذلك .. وعلى أية حال بدأت فى العام التالى مجموعة حوادث تقنع نميرى بأنه يحتاج إلى مساعدة مصر .. أولا : شعر نميرى أنه معرض لتهديد مجموعات فلسطينية فى أزمة أثارها مقتل دبلوماسيين أمريكيين ، فكان السفير الأمريكى كليو نويل وجورج مور قد قتلا فى الخرطوم فى مارس ١٩٧٣ ، وكان هناك اشتباه فى أن رجلين اعتقلا كانا على علاقة بمنظمة فلسطينية .

وتحت تأثير ضغط أمريكى اضطر نميرى إلى محاكمة المتهمين .

وكانت المحاكمة فى يونيو عام ١٩٧٤ .. وعند نهاية المحاكمة اتصل بى نميرى فى أحد الأيام تليفونيا قائلا : إن قرار المحكمة سوف يصدر فى اليوم التالى وأن المتهمين سوف يعلن انهما مذنبان وأنه يخشى من المزيد من الهجمات الارهابية أن أعلن هذا القرار .. ولما كنا نعرف كيف كان الوضع السياسى فى السودان محاطا بالمخاطر قلت لنميرى : إننا سوف نرسل طائرة عسكرية لتأخذ المتهمين من السودان لينفض يديه منهما مادام الحكم الذى سوف يصدر ضدهما ليس الاعدام .. فوافق وأخذنا الرجلين إلى القاهرة .. وفى الشهور التالية وقعت محاولات انقلاب أخرى

فى السودان وتم الكشف عن المزيد من المؤامرات. وبحلول يوليو عام ١٩٧٥ كان نميرى قد بدأ يفكر فى احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر من أجل تعزيز هذا الوضع .. وأبلغ السادات بأنه مستعد لتوقيع معاهدة من هذا النوع على الفور، وذلك عندما توقفنا فى الخرطوم فى طريقنا إلى حضور مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى كمبالا .. وفى الصباح التالى على أية حال كان نميرى قد غير رأيه ولم يذكر هذه المسألة .. ومن ناحيتنا لم نحاول الضغط عليه.

وكان العامل الحاسم الذى أدى فى النهاية إلى توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان هو محاولة خطيرة جداً للانقلاب فى يوليو عام ١٩٧٦ .. فقد كان نميرى قد نجا من الاغتيال حين عاد من رحلة فى الخارج قبل موعده غير أن قتالا عنيفا اندلع ولم يتم إخماده سوى بمساعدة قوات مصرية سارعنا بنقلها جوا إلى السودان.

وحال أن هدأ الوضع الداخلى طار نميرى إلى الاسكندرية .. وكنت أعرف أن الوقت قد حان لتوقيع اتفاق دفاع مشترك، ولكننى كنت أعرف أيضا أن نميرى الذى كان يخشى دائما من السيطرة المصرية سوف يفضل دخول طرف ثالث فى هذا الاتفاق. ولهذا السبب كنت أحمل فى حقيبة أوراقى مسودتين للمعاهدة، واحدة تشمل ثلاثة أطراف هى مصر والسعودية والسودان، وأخرى لمعاهدة ثنائية بين مصر والسودان .. وكنت أعرف جيداً جداً أن السعوديين لن يوقعوا مثل هذا الاتفاق الثلاثى.

وحيث أن السعوديين يطمحون هم أنفسهم أن يلعبوا دوراً رئيسياً فى العالم العربى بفضل ثروتهم فإنهم كانوا ينظرون إلى مصر كمنافس خطير، وهى وفق كلمات محلل سياسى «كبيرة جداً ــ وقوية جداً ومقدامة جداً» وحتى لو وافق السعوديون على التوقيع فإن الولايات المتحدة ما كانت تسمح لهم بفعل هذا أبداً خشية أن يؤدى مثل هذا التحالف الوثيق بين القوة المصرية والثروة السعودية إلى تقليل كبير فى الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط .. وهكذا لم أكن أعتقد أبداً أن

هذا الاتفاق الثلاثي سوف يوقع غير إنني كنت أريد أن أوضح لنميري أنه من المستحيل وجود طرف ثالث يقبل التوقيع على اتفاق ثنائي .

وفي يوم ١٦ يوليو سافرنا إلى الرياض وقدمنا الاتفاق الثلاثي إلى السعوديين وعلى الفور عقدوا اجتماعا للعائلة المالكة حول هذه القضية ، وكما هو متوقع عادوا إلينا بالإجابة بأنهم لن يوقعوا . وعلاوة على هذا مارسوا ضغطا كبيراً على نميري بألا يدخل في إتفاق مع مصر .. وكان هذا هو ما نحتاجه اذ غضب نميري من محاولة السعوديين بأن يقولوا له ماذا يفعل وطلب عقد اجتماع عاجل معنا . وتركناه يشكو السلوك السعودي وعندما انتهى حديثه أخرجت مسودة للدفاع المشترك من حقيبتي .. وقد سره هذا الاتفاق فوقعه فورا .. ونحن في الرياض وكان تاريخ الوثيقة نفسها على أية حال هو ١٥ يوليو ١٩٧٦ في الاسكندرية . وأصبحت هذه المعاهدة التي تظل لمدة خمسة وعشرين عاما هي أساس تعاون وثيق جداً بين مصر والسودان وظلت دون تغيير حتى يومنا هذا .. وهكذا تم ضمان الجانب الجنوبي .

ولم تكن الجهود المبذولة لضمان الجناحين الشرقي والغربي بنفس النجاح أو دائمة بنفس الصورة ، ولكننا أحرزنا تقدما ذا قيمة ، وكما سوف نرى فيما بعد بحلول أواخر عام ١٩٧٧ نجحنا على الأقل في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا أما بالنسبة إلى سوريا فقد كانت علاقتنا تواجه لحظات كثيرة من التحسن والسوء ، ولكن قبل نهاية عام ١٩٧٦ أصبحت علاقتنا طبيعية مرة أخرى .

كانت المشكلات التي نواجهها مع السوريين تنبع بصورة أساسية من خوفهم من أن توقع مصر إتفاق سلام منفصل مع إسرائيل حيث تحصل على سيناء وتترك سوريا دون أن تستعيد الجولان .

وهكذا كان السوريون يفسرون أي مبادرة مصرية كعلامة على أن مصر تعقد سلاما مع إسرائيل . وكانوا عادة ما يبالغون في رد فعلهم . وقد ناقشنا من قبل الحملة التي شنتها سوريا ضد مصر بسبب توقيع فك الإشتباك الأول مع إسرائيل .. وقد بدأوا حملة أخرى للتشهير مماثلة للحملة الأولى عندما وقعنا إتفاق فك إشتباك ثانياً في سبتمبر عام ١٩٧٥ .. ومرة أخرى تركنا لهم بعض الوقت

لينفسوا عن غضبهم حيث كنا نعرف أنهم فى النهاية سوف يرون أنه لم يكن هناك مبرر لخوفهم ، وفى الواقع بحلول ذلك الوقت كان مؤتمر قمة عربى يضم ست دول قد عقد فى الرياض فى اكتوبر عام ١٩٧٦ .. وكانت سوريا مستعدة للتصالح مع مصر .. وأكد مؤتمر أوسع عقد فى القاهرة بعد بضعة أيام فحسب من ٢٥ إلى ٢٦ اكتوبر هذا التصالح . والحادثة التالية تكشف الكثير فى هذا الصدد .. خلال الإجتماع الذى عقد لمناقشة الأزمة فى لبنان قررت أن أطرح مسألة تجديد تعيين محمود رياض ــ وهو مصرى ــ أمينا عاما للجامعة العربية .. ولم تكن فترة محمود رياض فى الجامعة سوف تنتهى قبل ستة أشهر أخرى ولكننى كنت أشعر بالقلق بسبب شائعات تقول : إن دولاً عربية قد قررت بإيعاز من سوريا والأردن أن تختار شخصية غير مصرية لشغل منصب الأمين العام القادم للجامعة .. وأردت أن أضع نهاية لهذه الحملة ، وأن اوضح فى نفس الوقت أن مصر مازالت مركزا للعالم العربى ، وأن زعامة الجامعة العربية من حق مصر .. ودون أن أبلغ أنا من السادات أو محمود رياض ذهبت مباشرة إلى حافظ الأسد وطلبت منه أن يضع مسألة إعادة انتخاب محمود رياض فى جداول أعمال مؤتمر القمة وكذلك أبلغت الملك حسين بطلبى .. ووافق الأسد والتزم بكلمته .. فقد قدم رسميا الإقتراح بإعادة إنتخاب محمود رياض وأيد حسين الإقتراح .. ولما وجد الأعضاء الآخرون فى المؤتمر أن كلاً من الأسد وحسين وافقا على إعادة إنتخاب محمود رياض ــ وقد كان من المفترض أنهما يقفان ضد هذا ــ فإن الأعضاء الآخرين وافقوا أيضا على الإقتراح .. وهكذا أعيد إنتخاب رياض بالإجماع ..

ومرة أخرى أظهرت مصر مالها من مكانة .. واتضح أيضا أننا قد تصالحنا مع الأسد .

ولإظهار المزيد من النوايا الطيبة وافق الأسد يوم ٢٧ اكتوبر أيضا على تعيين الفريق الجمسى كرئيس للقيادة العسكرية المصرية السورية المشتركة ، وكانت هذه القيادة كما يذكر القارىء قد تكونت قبل حرب اكتوبر غير أنها ظلت غير

عـاملة منذ نهاية الحرب ، وكان وجودها قد أصبح غير ملموس أكثر مع وفاة القائد الأول الـفـريـق إسماعيل ، بعد أن كان الاسد يرفض الاعتراف بتعيين السادات للجمسى ليحل محل إسماعيل .

و بعد بضعة أسابيع تقدمت العلاقات السورية المصرية خطوة أخرى حيث وصل الأسد إلى القاهرة فى زيارة رسمية ، وفى يوم ٢١ ديسمبر وقع الأسد والسادات إتفاقا بتشكيل قيادة سياسية مشتركة بين البلدين ، بالإضافة إلى ست لجان لتنسيق شئون الدفاع والسياسة الخارجية والتمويل والمعلومات والتعليم والتشريع . وفى فبراير عام ١٩٧٧ إنضم السودان إلى هذه القيادة السياسية .. و بالتأكيد لم يكن معنى هذا أننا نجحنا فى تشكيل حزام الأمان حول مصر ، غير أنه من المؤكد أن الأمور كانت تجرى فى الإتجاه السليم .

و بالإضافة إلى إبرام الإتفاقات التى ناقشتها فيا سبق ، إتخذت أيضا بعض الخطوات الرئيسية لتنفيذ خطتى لخلق حزام أمان قوى حول مصر .. فقد طلبت بصورة محددة من الفريق الجمسى الذى كان فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع أن يعد خططا مفصلة لكيفية تنفيذ مثل هذا المفهوم من الناحية العسكرية . وكانت هذه الخطط تعتمد على تشكيل وحدات عسكرية مصرية خاصة مستعدة للتدخل للمحافظة على الأمن فى نطاق هذا الحزام حول مصر .. وكان الفريق الجمسى وهو من العسكريين ذوى الكفاءة والخبرة المهنية العالية ذا مؤهلات بارزة لإعداد مثل هذه الخطط ، وقت أيضا بجس نبض الولايات المتحدة فيا يتصل بمفهومى عن حزام الأمان هذا ، حيث ناقشت هذا مع كيسنجر ، ثم فيا بعد مع خلفه سيروس فانس . ولم يكن أيهما ضد الفكرة مما أدهشنى بعض الشىء ، غير أنه كان واضحا أيضا أنهما غير مستعدين لدراسة هذا الأمر بجدية .. ومن المفارقة أن مفهوما مماثلا إلى حد بعيد تبنته فيا بعد الولايات المتحدة وهو فكرة تشكيل سلسلة من « التسهيلات » ، وتكوين قوات أمريكية متحركة تحافظ على الأمن فى الشرق الأوسط .. غير أن هذا المفهوم إستقبل بصورة سيئة فى العالم العربى لأن الأمن بالنسبة إلى العرب لايمكن أن يعنى سوى الحماية من العدوان

الإسرائيلي ، كما أن الوجود الأمر يكي يعتبر تعديا على سيادتنا .. وسوف يكون من الأفضل بكثير لو عملنا على تنمية أحزمة الأمان الخاصة بنا ، وقواتنا المتحركة الخاصة لحماية سيادتنا .

وكان العنصر الآخر الهام فى سياستنا فى العالم العربى فى ذلك الوقت هو الجهد المبذول لتقوية مركز منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ليساعدها على الحصول على الإعتراف بها دوليا .. وكانت الخطوة الأولى التى ناقشتها من قبل هى الإعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى فى إجتماع القمة فى الرباط ، وقد لعبت مصر الدور البارز فى الترتيب لهذا الإعتراف .. ومنذ ذلك الوقت أحرزت المنظمة تقدما كبيرا فى الحصول على إعتراف دولى بها .

وقد سمع الصوت الفلسطينى لأول مرة من على منبر الأمم المتحدة عندما ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ . و بعد بضعة أيام من هذا أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ الذى يعترف بحق الشعب الفلسطينى كطرف رئيسى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالإتصالات اللازمة مع منظمة التحرير الفلسطينية .. وفى نفس اليوم أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٧ الذى منح المنظمة مكانة المراقب فى الأمم المتحدة .. وقد عملت مصر من أجل كسب التأييد لهذه القرارات كما منحت المنظمة تأييدها الكامل .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٥ عندما شن الإسرائيليون غارات على معسكرات الفلسطينيين فى جنوب لبنان لعبت مصر دورا أساسيا لضمان إشتراك منظمة التحرير فى مناقشات مجلس الأمن حول المشكلة .. و بناء على إقتراحنا أقر مجلس الأمن القرار ٣٨٣ الذى دعا منظمة التحرير للإشتراك فى المناقشات حول الإعتداء الاسرائيلى .. ومن الجدير بالذكر هنا أنه عندما أقر المجلس هذا القرار إنسحب المندوب الإسرائيلى لمدة يومين ، ليعود على الفور حين علم أن المنظمة قد مدت تأثيرها على الإجتماعات فى غيابه .

كما كانت مصر أيضا مسئولة عن تحويل مكانة المنظمة فى الجامعة العربية من المراقب إلى العضوية الكاملة فى عام ١٩٧٦ .. وقد وجهت رسالة شخصية بهذا إلى الجامعة العربية ، وقد قبل الإقتراح كل وزراء الخارجية الآخرون ، وفى تلك الفترة أحرزت المنظمة أيضا تقدما كبيرا فى الحصول على إعتراف عدد كبير من الدول .. وكنت مسئولا عن بعض من هذه الخطوات .

وقبل ذلك ، وبالتحديد فى مارس عام ١٩٧٤ كنت قد حصلت من جروميكو على تصريح بأنه ينبغى أن يمثل الفلسطينيون فى مؤتمر جنيف .. وفى اكتوبر عام ١٩٧٤ أقنعت السوفيت بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين .

ورتبت لإجتماع بين ياسر عرفات ووزير الخارجية الفرنسى جان فيكتور سوفانيارج فى بيروت يوم ٢١ اكتوبر عام ١٩٧٤ ، وإجتماع آخر بين عرفات وجيرهارت شرود رئيس لجنة العلاقات الخارجية لبرلمان جمهورية المانيا الإتحادية فى ديسمبر عام ١٩٧٤ . ثم التقى وزير الدولة الألمانى للشئون الخارجية والمتحدث الرسمى باسم منظمة التحرير فى بيروت فى سبتمبر عام ١٩٧٥ فى العاصمة اللبنانية .. وعندما قام الرئيس المكسيكى لويس ايشيفريا بزيارة رسمية إلى مصر فى أغسطس عام ١٩٧٥ أقنعته بلقاء ياسر عرفات شخصيا .

وكخطوة نهائية عندما تكلم الرئيس السادات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٧٥ طلبت منه أن يقدم بصورة رسمية قرارا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر السلام فى جنيف ، بحيث تكون على قدم المساواة مع كل الأطراف الأخرى .. وتم إقرار هذا تحت إسم القرار رقم ٣٣٧٥ فى العاشر من نوفبر عام ١٩٧٥ .. ويقتضى هذا القرار أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطينى للإشتراك فى كل الجهود والمحادثات أو المؤتمرات التى تدور حول الشرق الأوسط كما دعا القرار أمين عام الأمم المتحدة إلى إصدار تعليماته إلى رئيس مؤتمر جنيف ؛ لإتخاذ الخطوات المناسبة لدعوة ممثلى المنظمة لحضور جلسة لمؤتمر السلام فى جنيف .

وكان من المستحيل بطبيعة الحال جعل الولايات المتحدة تعترف بمنظمة التحرير فى ذلك الوقت أو توافق على إشتراك المنظمة فى مؤتمر جنيف ، إلا أننا حاولنا بالفعل أن نهدئ الرأى العام الأمريكى فى هذا الصدد بعض الشىء . وكان من إحدى المحاولات الرئيسية التى بذلت ؛ الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات فى واشنطن أمام جلسة مشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب الأمريكيين فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٥ . وقد أعددت هذا الخطاب بنفسى وأعدت كتابة مسودته ستاً وعشرين مرة لأوضح الحجج التى تعتبر لصالح منظمة التحرير ، وتلقى إعجابا لدى الأمريكيين ، حيث ذكرتهم بكفاحهم من أجل تقرير مصيرهم فى الماضى .. وما قاله الرؤساء الأمريكيون دفاعا عن حقوق الإنسان .. وقبل أن يلقى السادات الخطاب عرضت نصه على ايلتس وسيسكو ، وطلبت منهما تعقيبهما عليه كأمريكيين ، ورأيهما عن كيفية تلقى الكونجرس لمثل هذا الخطاب وما إذا كانت لديهما إقتراحات إضافية .. وأسعدنى أنهما اعجبا بالخطاب ، وقد كان الرئيس السادات أول زعيم عربى يتحدث أمام جلسة مشتركة لمجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين ، وكان من المناسب أن تكون نقطة التركيز الرئيسية فى هذا الخطاب هى قضية فلسطين .

إن ما ناقشته فيما سبق يمثل فقط جزءا من الخطوات التى إتخذتها مصر فى العالم العربى ، ولصالح الفلسطينيين فى تلك الفترة .. وسوف يكون من المناسب على أية حال أن أوضح للقارىء إلى أى مدى تغير العالم العربى ، وتقدم نحو الوحدة فى تلك الفترة وفوق كل شىء إلى أى مدى تحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية .. فبحلول عام ١٩٧٧ كانت المنظمة قد أصبحت عضوا كاملا مشتركا فى الصراع فى الشرق الأوسط ، ولم يعد من الممكن التحدث عن سلام شامل فى المنطقة دون موافقة المنظمة وخلق دولة فلسطينية .

ويكذب التقدم الذى أحرزته المنظمة والإعتراف الذى حظيت به : الزعم الإسرائيلى بأنها منظمة إرهابية وليست منظمة سياسية ، وأنها لا تحوز تأييد الفلسطينيين .

وفى الواقع أن المنظمة حركة تحرير بكل معنى من المعانى ، وهى مسئولة عن مستقبل شعب وأرضه وحقوقه .

وقد أثبت الفلسطينيون بدرجة كبيرة أنهم يرون المنظمة بهذا المعنى ، وذلك خلال إنتخابات عمد الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذى حدث تحت ظل الإحتلال الإسرائيلى ونتيجة لهذا ظل الإسرائيليون منذ ذلك الوقت يحاولون إبعاد هؤلاء العمد .. كما أن معظم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية أيضاً أظهرت أنها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرير مشروعة ، ومنحتها اعترافا رسميا .. وليس هناك سوى إسرائيل التى تصر ببساطة على أن المنظمة مجموعة إرهابية .

ومن خلال تجربتى الشخصية : تيقنتُ أن كل ممثلى منظمة التحرير الذين قابلتهم وعملت معهم ذوو تفكير سياسى ، وهم مثقفون يعملون من أجل تحقيق سلام أصيل وعادل لوضع نهاية لمحنة شعبهم .. وقد تولى ياسر عرفات (أبوعمار) مسئولية رئاسة منظمة فتح بكفاءة وفعالية ودون انقطاع منذ عام ١٩٦٨ ، أبوعمار رجل ذوطبيعة إنسانية عميقة ، وهو سياسى حقيقى بكل معنى من المعانى .. وهذا هو سبب بقائه رغم النضال الطويل الصعب ضد كل التيارات والتيارات السرية فى الحركة ، وعلى الرغم من كل المخاطر المادية والسياسية .. وليس أبوعمار هو الرجل العظيم الوحيد فى المنظمة فمن بين الذين أثروا فىّ كثيراً صلاح خلف « أبوأياد » وفاروق قدومى « أبولطف » ومحمود عباس « أبومازن » وخالد الحسن « أبوسعيد » وعلى حسن سلامه « أبوحسن » وسعيد كمال وجمال السوفانى وأحمد صدقى الدجانى .

ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى فى السياسة الخارجية المصرية فى منتصف السبعينات إقامة علاقات وثيقة أكثر مع الدول الأوربية الغربية الكبيرة .. وكان ما أرمى إليه هو إقناع أوربا الغربية بأن تقوم بدور نشط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط . وكنت أعتقد أنه يجب أن تطرح الدول الأوربية إقتراحاتها الخاصة بدلا من مجرد التراجع ومنح الولايات المتحدة حرية التصرف فى الشرق الأوسط .. وفى الواقع : إن هذا الدور الأوربى سيكون مفيدا جدا حتى للولايات المتحدة التى

يعوقها النفوذ اليهودى والتزامات موسعه تجاه إسرائيل عن التصرف فى مشكلة الشرق الاوسط ... وهكذا وجهت كل إتصالاتنا مع الزعماء الأوربيين إلى إقناعهم بأن يشتركوا فى حل المشكلة بمزيد من الجهد .. وبينما لم تنته عدم رغبة هذه الدول فى لعب دور نشط بين يوم وليلة فإننا أحرزنا بعض التقدم كما سوف توضح الأمثلة القليلة التى سوف أوردها هنا .

لقد حققنا نجاحا حقيقيا فى علاقاتنا بفرنسا ، وبدأ هذا بلقاء مباشر مع الرئيس فاليرى جيسكارديستان فى اغسطس عام ١٩٧٤ . ولقد أعجبت به كثيرا فلم يكن صريحا مباشرا فحسب بل لقد كانت لديه أيضا معرفة دقيقة بكل تفاصيل العلاقات المصرية الفرنسية .

وقد كان فريداً فى هذه الناحية : فلم أتعامل أبدا مع رئيس أمريكى أو أى رئيس آخر على هذا القدر من المعرفة بشأن المسألة التى نتناولها .. ولم يكن من اللقاءات التالية مع الرئيس الفرنسى إلا أن أعادت تأكيد هذه الإنطباعات الأولى .. كان الهدف من اللقاء الأول مع جيسكار هو إقناعه برفع الحظر على الأسلحة الفرنسية إلى مصر وكان هذا ضمن حظر شامل فرضه الجنرال شارل ديجول على تصدير أسلحة فرنسية إلى كل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط .. ووافق جيسكار على رفع الحظر ضد مصر وجذب هذا القرار الكثير من الإهتمام وعناوين الأنباء .: كما أنه فتح الطريق أمام صفقة هامة لبيع الطائرات الميراج ، ومعدات عسكرية أخرى لمصر .

وحتى نبنى على هذه البداية الواعدة بالخير رتبت لزيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام يقوم بها السادات لباريس إعتبارا من يوم ٢٧ يناير عام ١٩٧٥ ، وخلال هذه الزيارة طلب منى السادات بصورة غير متوقعة أن أحاول إقناع الرئيس جيسكار ليصدر إعلانا يقول : إن فرنسا مستعدة لأن تقدم لمصر معدات عسكرية تحل محل مافقدته فى حرب اكتوبر ، وقد دهشت بعض الشىء ؛ لأن السادات لم يرد أن يطرح هذه المسألة بصورة شخصية أمام جيسكار ، ولكننى وعدت أن أبذل قصارى جهدى .. ثم أبلغت وزير الخارجية الفرنسى سوفانيارج ــ وهو دبلوماسى ممتاز يتمتع بقدر كبير من الثقة ــ بهذا الطلب منه نقله إلى جيسكار .

وأبلغنا جيسكار برده خلال إجتماع عقد لمناقشة نص البيان المصرى الفرنسى الذى كان مقررا أن يصدر فى نهاية الزيارة .. وبينا كان الرئيس الفرنسى يعقب على مسودة البيان المقترحة قال : إنه مستعد لأن يضمنها عبارة تفيد بأن فرنسا مستعدة لأن تقدم أسلحة لمصر تحل جزئيا محل الأسلحة التى فقدتها مصر خلال حرب أكتوبر بالإضافة إلى أى صياغة أخرى نقترحها .. ولم أكن أتوقع هذا ، ولم تكن معى صياغة معدة .. وعلى أية حال كانت مسودة البيان التى أعدها الفرنسيون شاملة بالفعل .. وأشرت إلى الإتجاه الجديد الذى إتخذته العلاقات الفرنسية المصرية منذ زيارتى لباريس فى أغسطس عام ١٩٧٤ .. كما أعرب البيان بوضوح عن شروط تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط .. وكانت هذه تتضمن جلاء إسرائيل عن كل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والإعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة لهم ، وحق كل الدول فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة .. وكانت إضافة العبارة الخاصة بإستعداد فرنسا لإعادة تسليح مصر قد جعلت البيان يحتوى كل شىء سعينا للحصول عليه ، وقد رضى السادات تماما عن هذا فقد كانت الزيارة ناجحة تماما .. وتلاها المزيد من مبيعات الأسلحة لمصر ، وإشتراك فرنسا فى تنمية صناعة أسلحة عربية مركزها مصر ، وتمولها بصفة أساسية دول الخليج ، وزيادة التعاون الإقتصادى بين مصر وفرنسا .

وسوف اناقش هنا حادثة واحدة توضح أهمية علاقاتنا الجديدة مع فرنسا ، وإستعداد هذه الدولة ، لأن تلعب دورا فى الشرق الأوسط ، وقد حدث هذا فى أوائل ١٩٧٦ حيث كانت الأزمة فى لبنان قد أصبحت تهدد بالتفجر بما لايمكن معه السيطرة عليها بالمرة . وقد ذهبت إلى باريس وقابلت جيسكار وطلبت منه أن تتدخل فرنسا بالفعل فى لبنان وكان السبب لهذا الطلب هو أن التدخل الفرنسى كان يمكن أن يكون مقبولا لكل الأطراف المعنية من تدخل أى قوة أجنبية أخرى بسبب العلاقة طويلة الأمد بين فرنسا ولبنان .. ومرة أخرى أبدى جيسكار فهمه الكامل للموقف ، إلا أنه لم يكن راغبا فى أن تلتزم فرنسا بالتدخل الفعلى فى لبنان .. ولما كنت أفهم مدى تعقيد المشكلة قررت ألا ألح عليه ، ولكن قررت أن

أعود إلى مصر على الفور خاصة وقد أبلغنى جيسكار أن لديه إرتباطات أخرى خارج باريس .. وهكذا أبرقت بقرارى إلى الرئيس السادات حيث أبلغه بأننى سوف أعود إلى القاهرة بدلا من أن أقضى بضعة أيام فى باريس كما حثنى جيسكار، وفى الصباح التالى ذهبت إلى المطار وكنت على وشك أن أستقل الطائرة حين تلقيت رسالة من قصر الاليزيه تقول : إن جيسكار ألغى رحلته وأنه يريد أن أعود إلى باريس لمقابلته .. فعدت لأعقد إجتماعا منفردا مع الرئيس جيسكار.. وكان من الواضح أنه أمعن التفكير فى هذه القضية ، ودون أن يضيع وقتا كثيرا قال : إن فرنسا مستعدة للتدخل فى لبنان ، ثم أوضح لى بالتفصيل مدى هذا التدخل العسكرى بما فيه من عمليات بحرية إلا أنه أضاف قائلا : إن هذه الخطة سوف تنفذ فى حالة إيجاد الجو السياسى المناسب فحسب .. ولقد سررت جدا عندما عدت إلى القاهرة وليس فقط لأن التدخل الفرنسى يمكنه أن يكون ذا أثر إيجابى على الأزمة فى لبنان نفسه ولكن أيضا لأنه كان من المهم جدا لنا أن ننهى إحتكار القوتين العظميين للأمور فى الشرق الأوسط .. وفى النهاية لم يتم التدخل الفرنسى ؛ لأن الرئيس جيسكار قرر حيث واجه المعارضة من سوريا والولايات المتحدة ألا يثير عداء هاتين الدولتين .

ومع ذلك ظلت فرنسا أكثر دول حلف الأطلنطى إشتراكا من الناحية السياسية فى شئون الشرق الأوسط .. من أجل إيجاد تسوية عادلة لمشكلته .

وكانت جمهورية ألمانيا الإتحادية هى الدولة الثانية التى أقمنا معها علاقات جيدة جيدا فى تلك الفترة ، وهى دولة كنت دائما أشعر بالإرتباط بها بصفة خاصة أو حتى بشوق خاص لها منذ عينت سفيرا لمصر لديها .. ولم أشغل هذا المنصب أبدا لأننى عينت فجأة وزيرا للسياحة ثم وزيرا للخارجية .. إلا أننى ظللت أشعر أنه يتعين أن تمنح مهمة إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية الأولوية القصوى ، وفى الواقع لقد قمنا بأكثر من مجرد إعادة العلاقات الدبلوماسية .. فقد اقمنا لجنة عليا مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين وتضم وزراء آخرين .. وكانت هذه اللجنة العليا تجتمع مرة فى السنة لاعادة تقييم العلاقات بين القاهرة وبون ، وتشرف على إزالة العقبات بين الوزراء المختصين .. ولم تحل اجتماعات اللجنة

العليا محل الاجتماعات الاخرى ذات المستوى الاقل والتى كانت تجرى بصفة مستمرة لمناقشة قضايا محددة . بل إنها قامت بدور التنسيق الشامل بحيث تقوى العلاقات بين بون والقاهرة ، وفتح مجالات جديدة للمزيد من التعاون فى كل المجالات .. وكانت هذه التجربة تلقى تقديرا كبيرا فى كل من القاهرةو بون .. كما حققت نجاحا كبيرا .. وكان هذا هو السبب فى أننى أصررت فيما بعد على أن يطبق نفس الأسلوب بين مصر والدول الأخرى مثل فرنسا و بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة وغيرها .

ومنذ اللحظة الاولى التى هبطت فيها فى بون وجدت استعدادا أصيلا لدى كل مسئول المانى لمد يد المساعدة الى مصر .. كما كان واضحا لى تماما ان بون تقدر دور مصر فى الشرق الاوسط وفيما وراءه ، وتعتبر أنه من مصالح المانيا الغربية أن تنمى علاقات طيبة مع مصر ، وفى ذلك الوقت كانت المانيا الغربية قد خرجت من فترة طويلة من الركود ، شغلت كلية خلالها بصراعها مع المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى ... والآن : وقد تمت على الأقل تسوية هذه المشاكل الصعبة لفترة مؤقتة فإن المانيا الغربية كانت تتوق الى فتح أبوابها أمام تعاون أوسع ومتنوع مع أكبر عدد ممكن من البلاد .

ولحسن حظ المانيا الغربية فى تلك الفترة أنها كانت تحت زعامة رجال ذوى كفاءة عالية للغاية .

وقد قابلت كثيرين من كبار المسئولين واعجبت كثيرا بهم .. ومنذ البداية تعاملت مع الرئيس «فالترشيل» الذى كان رجلا لطيفا جدا وعلى معرفة دقيقة بالشئون الدولية ، كما أعجبت كثيرا بالمستشار هيلموت شميت ؛ فهو رجل متوازن جدا كما أنه جيد الاطلاع على المشاكل الاقتصادية ، وهو دائما دقيق جدا ، ومباشر ، وعملى للغاية .. ولايمكن لأى شخص يتعامل معه أن يندم على معرفته بشخصية على هذا القدر من المقدرة والمعرفة . أما بالنسبة لوزير الخارجية « هانزديتر يتش جينشر » فقد أصبحنا صديقين من المرة الاولى التى التقينا فيها .. ولم نكن أبدا نتعامل بالرسميات ، وهو رجل أمين يعرب عما فى عقله ،

. ويمكن الثقة فيه بصورة كاملة ، وكانت صداقته دائمة وأصيلة ، وقد تمتعت أيضا بالصلات التى أجريتها مع فرانتس جوزيف شتراوس وهورجل مثقف على علم غزير بمجريات الوضع الاقتصادى والمالى المعلنة والخفية فى أوربا .. وفى هذا الصدد مازلت أتذكر تماما تلك المرة التى ظل يحاضرنى فيها لمدة ثلاث ساعات تقريبا فى كابينتى على شاطئ الاسكندرية حول مشكلة الطاقة فى أوروبا والعالم .. وهو كما رأيت فى ذلك اليوم دائرة معارف متنقلة .

كما نمت أيضا علاقات مصر بالمملكة المتحدة بصورة طيبة حيث أمكننا التعاون فى مجالات كثيرة وخاصة فى المجال العسكرى .. وقد زرت لندن مرات عديدة حيث قابلت رئيس الوزراء « هارولد ولسن » وصديقى العزيز « جيمس كالاهان » الذى كان وزيراً للخارجية فى ذلك الوقت .. وقد وجدت فى كالاهان كل الصفات التى تميز الصديق المخلص الذى يمكن الاعتماد عليه .. ومازلت أذكر مناقشات كثيرة ساخنة وودية جرت معه فى عام ١٩٧٥ عندما أردت أن أقنعه بأن المملكة المتحدة كعضو دائم فى مجلس الامن التابع للامم المتحدة يجب أن تكون احدى الدول الضامنة لتحقيق حل سلمى لمشكلة الشرق الاوسط .. وقد خيب كالاهان ظنى اذ حاول إقناعى بان حكومته ببساطة غير مستعدة فى ذلك الوقت أن تلتزم بالكثير ، وعندما واجهته بالإصرار : شرح لى كالاهان الأمر بصراحة حين فعل هذا كسب احترامى إلى حد بعيد .. كانت بريطانيا مازالت مهتزة بسبب الأزمة فى قبرص حيث لم تتمكن من التدخل والمحافظة على السلام على الرغم من حقيقة أنها كانت ملتزمة بفعل هذا .. كما كانت فى وضع فريد بسبب وجود قاعده عسكرية لها هناك ، ونتيجة لهذا لم تكن الحكومة البريطانية ترغب فى الدخول فى أية التزامات جديدة مالم تتأكد من مقدرتها على الوفاء بها .

وكنت أرى منطقيا وجهة نظر كالاهان ــ وهكذا كنت أستطيع قبول رفض بريطانيا ان تكون ضامنة للسلام فى الشرق الاوسط .. غير ان مما أسعدنى كثيرا : أن الحكومة البريطانية تراجعت فى هذا القرار .. ففى نفس المساء الذى تلا

محادثتنا اقام كالاهان مأدبة عشاء لتكريمى وانتهز الفرصة ليعلن أن حكومته أعادت النظر فى قرارها وأنها سوف ترد على طلبى بالايجاب .. وظلت العلاقة بين مصر و بر يطانيا فى الموعقب ذلك .. وحرصت على مقابلة كل الشخصيات الهامة ومن بينها زعماء المعارضة .. وقمت بصفة خاصة بز يارة السيدة مارجر يت تاتشر فى مكتبها فى مجلس العموم ، وتركت لدى انطباعا بأنها شخصية تثير الاعجاب الشديد .. وقدمت إليها كزعيمة للمعارضة دعوة لز يارة مصر وقبلتها .

ولم تكن السياسة الخارجية المصر ية الجديدة موجهة فقط إلى اور با ، ولكن إلى كل أجزاء العالم .. فمثلا بدأت فى تكو ين قنوات جديدة للتعاون مع جمهور ية الصين الشعبية .. وقد تمت علاقاتنا معها بسرعة جدا ، وأسعدنى أن أجد زعماء الصين مستعدين لمساعدتنا بصورة جدية و بسرعة عن طر يق إرسال قطع غيار نحتاجها للمعدات العسكر ية السوفيتية .. ومنذ ذلك الوقت تمت ز يارات كثيرة على مستوى عال ، كما زاد التعاون فى المجال العسكرى ، وأصبح أكثر تنوعا ، وتم أيضا توسيع التعاون الاقتصادى ليشمل مجالات جديدة عديدة .

وقد عززنا علاقاتنا باليابان مما كان له تأثير مفيد جدا لمصر بسبب المركز الاقتصادى القوى لليابان ؛ و بسبب المستوى العالى التكنولوجى لديها .. وقد قدمت اليابان معونة كبيرة لمصر ، ولعبت دورا مهما جدا فى توسيع قناة السو يس .

والدولة الآسيو ية الأخرى التى يجدر أن نذكرها هنا هى كور يا الشمالية التى تر بطنا بها علاقات جيدة جدا على الرغم من الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لإضعاف هذه العلاقات . وقد بدأت كور يا الشمالية فى مساعدتنا فى المجال العسكرى بأشكال عديدة قبل حرب اكتو بر ١٩٧٣ ، ولم تتوقف عن هذه المساعدة أبدا دون أن تضع اعتباراً لموقف السوفيت .. وفى الواقع عندما كان الاتحاد السوفيتى غير راغب فى الاستجابة إلى طلبنا المستمر من أجل المعدات العسكر ية كانت كور يا الشمالية مستعدة دائما لتقدم ما فى وسعها بسخاء .. وهذا أمر لن ينساه المصر يون .. وكان الرئيس « كيم ايل سونج » قد اقام فيما يبدو علاقة خاصة مع السادات عندما زار السادات كور يا الشمالية مبعوثا

من عبد الناصر .. وعندما أصبح السادات رئيسا : أرسل الرئيس « كيم ايل سونج » فى إحدى المرات رسالة الى السادات أعرب فيها عن استعداده للدخول مفاوضات جادة مع حكومة كوريا الجنوبية لتسوية الصراع الدائم بين البلدين. وطلب رئيس كوريا الشمالية صراحة أن تقوم مصر كدولة محايدة تنتمى إلى حركة عدم الانحياز بدور الوسيط بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وان تخبر الولايات المتحدة بأن كوريا الشمالية تريد المفاوضات .. وعلى الفور أستدعيت السفير الامريكى لأنقل إليه رسالة « كيم ايل سونج » ، وعلى أية حال ، وكما توقعت لم تصدر من واشنطن أية إجابة ــ لا سلبية ولا ايجابية ــ فقد كان كيسنجر يريد ترك الموقف كما هو حيث كان يخشى من ان تؤدى المفاوضات الجادة من خلال وسيط محايد إلى توحيد كوريا لصالح الشمال ، ولن يكون هذا مما يخدم مصالح الولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى افريقيا : فإنه كانت لمصر منذ فترة طويلة علاقات جيدة جدا مع دول هذه القارة .. وقد بذلت مصر قصارى جهدها لمساعدة الدول الافريقية فى كفاحها الطويل ضد السيطرة الاستعمارية .. وكانت لكل حركات التحرير الافريقية تقريبا مكاتب فى القاهرة ، أوكانت على الأقل تقيم اتصالات معنا .. وقد قمت بممارسة سياسة التعاون مع الدول الافريقية بنشاط حتى أزيد من توطيد العلاقات معها .. كما حاولت ايضا تقوية العلاقات العربية الافريقية بصفة عامة .. وفى ٧ مارس عام ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر قمة عربى أفريقى فى القاهرة .. وكان مؤتمرا ناجحا جدا لأنه أزال الحواجز بين الدول العربية والافريقية .. وقد ساعد بصفة خاصة على التغلب على كراهية دول أفريقية كثيرة ــ اهتزت اقتصاديا بسبب زيادة سعر البترول ــ للدول العربية المنتجة للبترول .. وأعلن وزير النفط السعودى أن بلاده تعهدت بتقديم مايزيد عن مليار دولار أمريكى كمعونة لافريقيا ، وحذت الدول العربية المنتجة للبترول هذا الحذو مما لقى ترحيبا كبيرا لدى كل ممثلى الدول الأفريقية ، وحتى منذ عقد المؤتمر ظل هناك تعاون ايجابى بين العالم العربى وأفريقيا.

وكانت سياستنا نحو العالم العربى وافريقيا بالإضافة إلى الدول الرئيسية فى أوربا وآسيا ناجحة بصفة عامة كما توضح الاحداث القليلة التى ناقشتها .. وكانت وحدة العالم العربى قد عززت وحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية إلى درجة أصبح من المستحيل معها تصور تحقيق سلام شامل ودائم فى الشرق الاوسط دون مشاركة فلسطينية ... وقد أصبحت الدول العربية أكثر استعدادا للقيام بدور فى الشرق الاوسط ، وأدى هذا الى ايجاد عامل يوازن القوتين العظميين .. وأصبحت لدينا روابط قوية مع كثير من الدول الكبيرة ، وكان كل هذا يمثل اتجاهات تبشر بالخير إلا أنها لم تطل ، ولو استمرت لفترة طويلة لأمكن لها أن تعزز من استقلال العالم العربى ، وتخرجه من الوضع السيئ لكونه مسرحا للمواجهة بين القوتين العظميين .

ونحن لم نصل بعد إلى هذه الدرجة ، ولكن سواء رضينا أولم نرض ظلت القوتان العظميان تحتفظان بوجود سائد فى المنطقة وبمفتاح عملية السلام والتوازن العسكرى بين اسرائيل والدول العربية .. وهكذا ظل أهم جزء فى سياسة مصر الخارجية هو العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. وسوف أتعرض لهذا بأسهاب أكثر فى الفصول التالية ..

الفصل السابع

خلف أسوار الكرملين

بعد توقيع فك الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل قررت ان الوقت قد حان لاعادة تنشيط الاتصالات بالاتحاد السوفيتي ؛ حتى نوضح للسوفيت أننا لم ننتقل الى المعسكر الأمريكي ، وليس في نيتنا الاعتماد فقط على المساعي الحميدة الامريكية في بحثنا عن السلام ، واننا مازلنا نعتبر أن علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي ذات اهمية بالغة .

كنت قد ذكرت من قبل انه خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول كنت أطلع الاتحاد السوفيتي على كل التطورات الرئيسية ؛ لأقضي بهذا على محاولة كيسنجر منعنا من الاتصال بالسوفيت ، ثم بعد توقيع الاتفاق مباشرة سافرت الى موسكو.

وكانت هذه أول رحلة أقوم بها إلى الاتحاد السوفيتي كما أنني قمت بها بناء على مبادرة منا ، بينما جرت الاتصالات التالية لها بناء على طلبات مكتوبة من الزعماء السوفيت .. وقد كانت هذه المهمة صعبة من البداية ، فكانت أول مرة اتعامل فيها مباشرة مع بريجينف وزملائه ، وكانت المسائل المتعين علينا مناقشتها على درجة عالية من الحساسية ؛ لأننا كنا قد تحدينا علاقاتنا الطويلة مع السوفيت باعادة العلاقات مع واشنطن ، وكان السوفيت في الواقع يميلون الى النظر الى خطواتنا كتحول جذري مرتقب من موسكو الى واشنطن .. وأكثر من هذا كان هناك توتر في علاقاتنا نابعاً من حرب اكتوبر نفسها .. اذ كانت مصر تشعر ان المساعدة السوفيتية لم تكن كافية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الجسر الجوي الامريكي الذي نقل الأسلحة الى اسرائيل .

وكان هناك أيضا سوء تفاهم خطير بين السادات و بريجينف فى الايام الأولى للحرب ، عندما رفض السادات تصديق ماقاله بريجينف بان سوريا طلبت الترتيب لوقف اطلاق النار فى وقت مبكر من الحوب و بالتحديد فى اليوم السادس من اكتوبر .. وكانت مهمتى قد اصبحت اكثر صعوبة فى النهاية ؛ لأن السوفيت اعتبرونى مسئولا بصورة شخصية عن التغير الذى حدث فى السياسة الخارجية المصرية .

وكانت المشكلة الأولى هى تعلم أسلوب للتعامل مع السوفيت فهم دائما يتخذون واجهة متشددة مؤثرة يصعب النفاذ منها ، إذ يحاول القادة السوفيت أن يظهروا أمام المفاوض الأجنبى وكأنهم جدار بشرى يجلس خلف أسوار الكرملين .. غير أن هذا فى النهاية مجرد واجهة ؛ لأنهم بشر مثل الاخرين تماما ، وهم كرماء الضيافة للغاية وانما لهم طريقتهم البيروقراطية الخاصة .. وعلى أية حال فأن اقتناعاتهم ومواقفهم فى المفاوضات ليست مصطنعة ، بل مؤسسة على مبادىء يؤمنون بها و بعمق . لذلك قررت بعد فترة وجيزة : أن أفضل وسيلة للتعامل مع هذا الجدار البشرى هى ان اكون متشددا بنفس الدرجة ، وفوق كل شئ كنت صريحا جدا حتى على حساب اعتبارات البروتوكول والمعاملات الدبلوماسية .. وذلك لاقتناعى بانه عندما يتحقق قدر من الثقة فإن السوفيت يصبحون راغبين فى الاصغاء واحترام الآراء المختلفة عن آرائهم .. ولدى السوفيت قدر كبير من المعلومات إلا أن خبرتهم فى التعامل مع النظم الاجنبية ، والثقافات ، والتقاليد الاجنبية محدودة ، ناهيك عن أهمية الدين فى بعض الدول .

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت للتعلم كيف تتعامل مع السوفيت وفهم أساليبهم فمثلا فى البداية عادة بل دائما لاتكون إجابة المفاوض السوفيتى ابدا «ب» «دا» (اى نعم) .. بل الإجابة دائما تكون «نيت» «اى لا» .. ولكن وغالبا ماتعنى نيت الاولى «نعم» ولكن فى مرات أخرى تعنى «لا» و بتصلب والمشكله هى ان تتعلم التمييز بينها وحال أن تعلمت هذا كنت أشعر بمتعة عظيمة فى التفاوض معهم .. وكان هذا صعبا دائما ، الا اننى كنت استطيع مناورتهم متى

عرفت اساليبهم .. والمهم فقط ان يراهم المرء كما هم ، وليس كما يجب هو؛ والدب السوفيتي لايثير الخوف كما ير يدونه ان يبدو ، إذ أن له نقاط ضعف كثيرة لابد لاى شخص يتعامل معه ان يكتشفها .

وأول هذه النقاط تنبع من ذكرى الحرب العالمية الثانية التي لم تضعف في مخيلتهم ، فلقد أشارت الغالبية العظمى من الروس الذين تكلمت معهم الى انه خلال تلك السنوات البشعة فقد الاتحاد السوفيتي خمسة وعشر ين مليونا من ابنائه في شبابهم .. والنتيجة هي: أن الزعماء السوفيت غير مستعدين لاتخاذ قرارات متطرفة يمكن ان تؤدى الى الحرب ، و بالتالي خسارة ضخمة جديدة في الارواح .. فهم مثلا لايمكن بأى حال أن يتخذوا خطوات تؤدى الى صدام نووى مع الولايات المتحدة وعليه فالأولو ية القصوى لدى صانعي السياسة السوفيتية هي تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، والتوصل الى الاتفاق معها بشأن المشكلات الدولية الرئيسية ، وتأسيسا على ذلك لايجب لنا في الشرق الأوسط أن نتوقع من الاتحاد السوفيتي ان يعطى اولو ية كبرى لمشكلاتنا ، وان يشهر سيفه في وجه الولايات المتحدة لصالحنا .

ونقطة الضعف الثانية هي : أن موارد الاتحاد السوفيتي محدودة ، خاصة بالمقارنة بالولايات المتحدة ، ولايمكن ان نتوقع منه ان يقدم مساعدة اقتصادية غير محدودة لاى بلد ، وهناك نقطة ضعف ثالثة لايمكن تجاهلها وهي : أن طبيعة وفلسفة النظام السوفيتي في غاية التعقيد ، فعملية اتخاذ القرار بطيئة ، وعليه لايمكن ان نتوقع أن تتغير السياسة السوفيتية سر يعا لتلاحق ما تكشف عنه التطورات العالمية سر يعة الايقاع .

أعود مرة أخرى الى أول رحلة الى الاتحاد السوفيتي حيث عقدت في البداية اجتماعا مطولا مع وز ير الخارجية اندر يه جروميكو في نفس اليوم الذى وصلت فيه .. وكان الاجتماع غارقا في الرسميات .. وكان جروميكو قد تقمص طبيعته « أبا الهولية » فكأن يختار كلماته بعناية بالغة وركز على ثلاث نقاط رئيسية :

أولا : يريد الاتحاد السوفيتي سلاما شاملا فى الشرق الأوسط ، يتم التفاوض بشأنه فى مؤتمر جنيف .. فلن تقبل موسكو أى حل لا توافق عليه كل الدول العربية .

و يعنى هذا ضمنا أن الاتحاد السوفيتي كان يخشى أن تتحرك مصر بمفردها ، فلذلك لن يقبل توقيع سلام منفرد بين مصر واسرائيل .

ثانيا : تراقب موسكو عن كثب الاتجاهات الجديدة فى سياسة مصر الخارجية وخاصة التقارب مع واشنطن .

ثالثا : مازال الاتحاد السوفيتي يعتبر معاهدة الصداقة والتعاون هى قلب العلاقات السوفيتية المصرية .

وكان واضحا من هذه النقاط التى عرضها جروميكو أنه يشعر بقلق شديد بسبب تدهور العلاقات المصرية السوفيتية .

وفى الساعة العاشرة صباحا من يوم ٢٣ يناير عام ١٩٧٤ استقبلنى « ليوند بريجينيف فى مكتبه » وقد أدهشنى أن لدى بريجينف أسلوبا دافئا حقا فى تحية ضيوفه مما يدل على عدة اشياء فى نفس الوقت .. فعلى الرغم من التوتر فى علاقاتنا لم يكن « بريجينف » متمسكا بالرسميات بأى صورة ، وترك لدى انطباعا بأنه جنتلمان حقيقى .. ولم يخف هذا على أية حال الامتيازات التى يتمتع بها بين زملائه ، وحقيقة واضحة وهى أنه السيد الوحيد « فى الكرملين » .

و بالإضافة الى بريجينف و بدجورنى وجروميكو وأعضاء أخرين فى اللجنة المركزية حضر الاجتماع بعض المساعدين ، وجلس بريجينف فى الوسط ، بودجورنى على يمينه وجروميكو على يساره .. وكما كان متوقعا افتتح بريجينف الاجتماع بالترحيب بى و بالوفد المصرى .. ثم فجأة ودون أية مقدمات انفجر بريجينف كالبركان يلقى بالحمم والرماد .

وقد دهشت لهذا الغضب غير أننى كنت آمل أن يهدأ هذا الغضب سريعا ولكن بريجينف استمر محتدا لمدة ثلاث ساعات تقريبا بنفس القوة والكلمات

الحادة، وهو يطرق المائدة باستمرار .. ولمدة ثلاث ساعات تقريبا لم يكن احد يتكلم فى تلك الحجرة الكبيرة سوى « بريجينف » والمترجم الذى وجد بعض المشقة فى نقل الروح الكاملة لغضب بريجينف وهجمته العنيفة ، وعقب اصغائى للمترجم طوال ثلاث ساعات متوالية أصبحت غاضبا نوعا ما ، و بدأت أفكر بالفعل فى الأسلوب الذى ألجأ اليه لألفت نظر بريجينف الى مدى استيائى ، وفى الحقيقة لايستطيع أن يتصور أحد الى أى مدى استفزتنى خطبة بريجينف إلا أننى اضطررت الى الاصغاء ، وأن ابدو هادئا بقدرما استطيع .. و يتعين علّى ان اعترف ان بريجينف على حق فى غضبه بالنسبة لبعض النقاط التى أثارها .. غير أنه كان فى خطابه أيضاً الكثير من البلاغة اللفظية والشعارات كما أنه ظل فى غضبه ينتقل من مشكلة الى أخرى .. وكان لدى ايضا انطباع واضح بأنه لم يتم إطلاعه بصورة جيدة على بعض الحقائق ، وربما يكون ذلك عن عمد نتيجة تقصير بعض مساعديه .

و بكل صراحة كنت أفكر فى مقاطعة بريجينف ولكننى قررت بدلا من هذا ان اختار وسيلة مرهفة أكثر لأوضح له من خلالها أنه تمادى كثيرا .. فأخرجت سيجارا كبيرا ، وأشعلته ، وجذبت مقعدى الى الخلف دون أن أخفى استيائى .. وطلبت من المترجم ان يستفسر من بريجينف عما اذا كان بمقدورى ان ادخن .. وكان رد بريجينف أننى استطيع تدخين السيجار بالتأكيد ، وكان ينبغى أن أفعل هذا من البداية .. فأجبت قائلا « إننى لاحظت أنه منفعل وأنه انتهى من تدخين علبتين من السجائر ، وفضلا عن ذلك فلم أكن متأكدا مما اذا كان السيجار سوف يضايقه « وقد فهم بريجينف فيا يبدو الرسالة ، والتى تعنى أننى استمعت بما فيه الكفاية إلى هجومه . ولذلك توقف بريجينف فجأة قائلا : « لقد انتهيت » .

واثناء هجمة بريجينف التى استغرقت ثلاث ساعات ظل يحاضرنا عن المبادىء السامية التى تسترشد بها سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الدول العربية .. وقال بصورة محددة : إن المساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى تنبع من رغبة صادقة فى مساعدة الدول الصغيرة ؛ لتحرير نفسها من الاستعمار والاستعمار

الجديد ، وقال : إن الهدف السوفيتي هو مساعدة الدول العربية على تحرير اراضيها من ايدى المعتدين الاسرائيليين ، وركز على أن المساعدات السوفيتية تقدم لتحسين الظروف الاقتصادية ، ومستوى معيشة الشعوب العربية ، ولخدمة الجماهير وليس الى الزعماء بذاتهم ، واصر بريجينف على أن الاتحاد السوفيتي لا يقدم العون إلا إلى النظم التقدمية ؛ لمساعدتها على التحرير من الإمبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد .

وأوضح بصورة جلية أن الاتحاد السوفيتي ليس من الثراء بحيث يقدم كميات كبيرة من المساعدة المالية دون أن ينجز شيئاً ، ثم قال وهو يطرق على المائدة : إن الاتحاد السوفيتي قدم خلال الثماني عشرة سنة السابقة ما تصل قيمته إلى ٢١ مليار دولار من المساعدات الى الدول العربية وحدها .

ثم تحول برجينيف الى مصر و بدأ فى استعراض شامل لما كانت عليه العلاقات المصرية السوفيتية ، وكيف كان ينبغى ان تكون .. فقد قدم الزعماء والشعب السوفيتى مساعدات سخية إلى مصر ؛ لأن مصر كانت تنتهج سياسات تقدمية فى عصر عبدالناصر ، ووصف بإسهاب المساعدة العسكرية السوفيتية لمصر منذ أوائل الخمسينات وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وقال بفخر:

إن كل الانجازات التى أحرزها الجيش المصرى فى تلك الحرب ترجع إلى حقيقة هامة وهى أن السوفيت بنوا ، ودربوا ، وزودوا الجيش المصرى بكميات كثيرة من الاسلحة المتقدمة .

واعلن بريجينف ايضاً انه بعد الايام العشرة الاولى من القتال فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت كارثة ضخمة تهدد الجيش المصرى ، ولم يذكر تفاصيل هذه النقطة ، ولكنه قال ــ وهو يختار كلماته : « وقد اتخذنا قرارات خطيرة جعلت الجميع يعرفون نوايانا .. وكانت هذه القرارات ذات طبيعة خاصة غير مادية ، وكانت لها عواقب كبيرة .. كما أوضحنا موقفنا تماما للولايات المتحدة من خلال القنوات السليمة و بعد الحرب قدم الاتحاد السوفيتى لمصر مساعدة إضافية بتعيين لجنة مختارة بعناية ؛ لتحدد بدقة ما حدث قبل وأثناء و بعد وقف اطلاق النار ؛

لتعرف الدروس التى يمكن أن تستنتج من العمليات العسكرية ، ومن أداء كل الأطراف التى اشتركت فى حرب ١٩٧٣» .

وانتقل بريجينف بعد ذلك إلى التحدث بمرارة غير عادية عن قصة وقف اطلاق النار الذى طلبه الرئيس الأسد فى بداية الحرب .. فأخذ بريجينف يضرب المائدة و يصيح : .. هل تستطيعون تقديم أى تبرير عندما أرسلت للسادات رسالة تقول : إن الرئيس الاسد طلب منا وقف اطلاق النار ثلاث مرات واستمر الرئيس السادات مثل هذا الموقف « .. صرح بريجينف بأنه حتى الرئيس تيتو» قد عرف بهذا الطلب ؛ لأن السوفيت اتصلوا به للحصول على مساعدته فى اقناع السادات بأن السوريين طلبوا وقف اطلاق النار .

ثم انتقل بريجينف إلى العلاقات المصرية السوفيتية عقب وفاة عبد الناصر وأوضح بصفة خاصة أن هناك تغييراً ، وتساءل بريجينف عما اذا كانت مصر تتبع طريقا اشتراكيا ، وتحارب الاستعمار والامبريالية كما كان يفعل عبد الناصر وأضاف بريجينف بقوله : لسنا على خلاف معكم اذا كنتم تريدون علاقات طيبة معهم إلا إننى ضد الصهيونية ، والصهاينة حولنا فى كل مكان ، فهم يحاربوننا من خلف ظهورنا ، وسوف نقاومهم حتى يتم تحرير الأراضى العربية تماما ، واستعادة حقوق الفلسطينين .

وفى النهاية حول بريجينف اهتمامه الى كيسنجر ، وإلى فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل .. وأعلن أن كيسنجر أراد أن يبث الأنقسام فى العالم العربى وانه لاينطق أبداً بالصدق .. ثم قال بريجينف : إنه لم يستطع فهم فك الاشتباك الأول ، والاسلوب الذى تم اتباعه لتحقيق هذا .

ومرة أخرى طرح بريجينف مسألة الثقة بين السادات والسوفيت ، ولاحظت أنه يكرر نفس النقاط ، ولكن من وجهة نظر مختلفة .. حيث أخذ يذكرنا بكل مافعله الاتحاد السوفيتى لمساعدة مصر .. وأشار بصفة خاصة إلى القاعدة الصناعية التى ساعد السوفيت مصر على بنائها ، وقال : إنه ليس لها مثيل فى دول العالم الثالث الاخرى .. و بعد هذه التذكرة بالكرم السوفيتى تحدث بريجينف عن أهمية

إجراء مشاورات مستمرة بين موسكو والقاهرة حتى يفهم بعضنا البعض جيدا وكرر التأكيد بضرورة إبلاغ موسكو مباشرة بنوايانا بدلا من ان يحدث هذه من خلال وسائل الاعلام.

وعندما أتى دورى فى الحديث قررت أن أعقب بصورة دقيقة على كل النقاط التى أثارها الرجل الأول فى الاتحاد السوفيتى، فبدأت بعرض شامل للعلاقات المصرية السوفيتية فى عهدى عبد الناصر والسادات .. ولكننى دعوت بريجينف أيضاً إلى أن يدع الماضى للماضى، وقلت : إن سوء الفهم الذى وقع قبل وبعد إبرام معاهدة الصداقة والتعاون يرجع الى غياب الثقة بين موسكو والقاهرة، وإن الجانبين مسئولان عن الافتقار إلى الثقة ؛ لأننا لم نعط المشكلات القائمة اهتماما كافيا فى مبادلاتنا الدبلوماسية، بل فضلنا بدلا من هذا أن نتجاهلها، وقلت : إننى سوف اتحدث الآن بكل صراحة عن هذه المشكلات آملا الا يستاء «بريجينف» وزملاؤه بل أتمنى ان يفهموا صراحتى، فالصداقة لايمكن أن تزدهر مالم نناقش المشكلات القائمة بصراحة، وكما هى فى الواقع، وليس كما نريد أن نتخيلها.

وفى هذه المرحلة قاطعنى بريجينف قائلا « إننى أرحب بهذا الأسلوب .. نريد أن نؤسس علاقاتنا على هذا الأساس .. وهذه هى الطريقة التى ينبغى أن تكون بين الأصدقاء » . وحيث أننى وجدت تشجيعا فى تعقيب بريجينف ؛ فقد اوضحت أن الزعامة السوفيتية لم تدرك المعنى الحقيقى لعلاقة موسكو مع مصر .. وكان يجب أن تفهم الزعامة السوفيتية منذ البداية تماما أن مصر ليست مجرد قوة صغيرة أخرى فقط بل إن عوامل استراتيجية وسياسية وثقافية وتاريخية جعلت مصر بلدا ذا دور خاص ليس له مثيل فى الشرق الاوسط وافريقيا، وتاسيساً على هذا : عندما اتجه عبدالناصر إلى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٤ وابرم إتفاق الاسلحة التشيكوسلوفاكية الشهير فإنه بهذا منح الاتحاد السوفيتى تأشيرة دخول ليس لمصر وحدها ولكن للشرق الاوسط بأسره، ولدول اخرى فى العالم الثالث فى أفريقيا وفى آسيا .. وأوضحت أنه إذا ظلت الزعامة السوفيتية تراكم سوء فهم فوق الاخر، ولم تدرك المغزى الحقيقى لعلاقاتها مع مصر فإنها سوف تحصل على تأشيرة خروج

من السادات ــ وهو نفس الرجل الذى قبل توقيع « معاهدة صداقة وتعاون بين القاهرة وموسكو» ، و بذلك قنن السادات العلاقة المصرية السوفيتية فى شكل اتفاق تعاقدى .. فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين موسكو ودولة من دول العالم الثالث .

وشرحت بالتفصيل أوقات الازدهار والاضمحلال فى العلاقات المصرية السوفيتية فى عهد عبد الناصر ، ثم فى عهد السادات ، وأضفت أن أى تقييم موضوعى لهذه العلاقة التى امتدت على مدار فترة تزيد عن عشرين عاما سوف يؤدى الى استنتاج بسيط مفاده أن الزعامة السوفيتية اتخذت موقفا محافظا حذرا جدا تجاه مصر ، بينما كان يجب أن تتبع سياسة هى العكس من هذا .. فبدلا من الاستفادة من الفرص غير العادية التى اتيحت فى نحو عقدين لم يكن للوجود الامر يكى خلالهما أى وجود بالفعل فى مصر ، لجأ السوفيت الى المماحكة فى كل نقطه ، حيث خلقت توترات ، بينما كان بإمكان علاقة سوفيتية مصرية سلسة أن تصبح نموذجاً يشجع دولا أخرى على بناء جسور مع موسكو .. وحتى أوضح ما كنت أعنيه أجريت مقارنة بين المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة بصورة دائمة وشبه آلية إلى اسرائيل و بين المساعدة السوفيتية لمصر .. فقد حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة على مساعدة عسكرية كافية حتى تتفوق ليس فقط على مصر بل أيضا على كل الدول العربية مجتمعة .. وقد حصلت اسرائيل أيضا على مساعدة اقتصادية فى صورة منح وقروض بالإضافة إلى أحدث تكنولوجيا صناعية .. وقد مكنت هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية و بالإضافة إلى الضمانات السياسية التى تمنحها الولايات المتحدة اسرائيل من الوصول إلى مرحلة أصبحت فيها تستطيع تحدى كل العالم العربى والاستمرار فى سياستها العدوانية والمتعنتة على حساب جاراتها ومن بينهم مصر ، والوضع الآن : هو أنه بعد عشرين عاما من التعاون السوفيتى مازالت مصر غير قادرة على مواجهة العدوان الاسرائيلى ناهيك عن تحرير الأراضى العربية المحتلة على الرغم من امكانياتها الأكبر ، وقدرتها البشرية .

وكان هذا هو الموقف الذى وصلنا إليه على الرغم من أن السوفيت كانوا موجودين فى كل مكان فى مصر، فى الجيش، وفى الصناعة، كما أن الإتحاد السوفيتى كان يتمتع بتسهيلات استثنائية لم تحصل عليها أية قوة خارجية، وكان المستشارون السوفيت يعملون مع الجيش المصرى حتى على مستوى الكتيبة .. كما كان هناك أكثر من ٢٠,٠٠٠ خبير عسكرى وفنى، وكان للاتحاد السوفيتى إمكانيات غير محدودة لاستعمال تسهيلات بحرية وجوية، وإذا أضفنا إلى هذا أن الاتحاد السوفيتى شارك على نطاق واسع مع مصر فى بناء القاعدة الصناعية الجديدة فإنه لايمكن أن نفهم بسهولة لماذا لم تكن العلاقات المصرية السوفيتية أكثر سلاسة.

وتعمدت أن أتناول كل نقطة طرحها بريجنيف لأحللها، وقلت له: إننى حقيقة مندهش إذ سمعت منهم أنه مسئول بصفة شخصية عن منع تدفق شحنات السلاح السوفيتى على مصر.. كما تحيرت أيضا، واندهشت لأنه اتخذ قراراً يقف بصورة واضحة ضد مصالح مصر وهى دولة صديقة، ثم سألت بريجنيف ساخراً: «ممن كانت تخاف الزعامة السوفيتية» فهل يمكن أن تكون الولايات المتحدة؟ وهى الدولة الوحيدة التى كان يمكن أن تكتشف شحنات الأسلحة لمصر.. وأضفت أن الرفيق بريجنيف وزملاءه يعلمون أن الأسلحة الأمريكية لإسرائيل استمرت وبكميات ضخمة وذات نوعية عالية خلال فترة وقف إطلاق النار وبعدها، وكررت ماقلته سابقا: وهو أن الحظر السوفيتى لم يكن مفروضا على الأسلحة الجديدة فحسب بل إنه شمل أيضا قطع الغيار اللازمة للمعدات السوفيتية التى كانت لدى مصر من قبل. وهنا تساءلت: كيف يستطيع الرئيس السادات والشعب المصرى بصفة خاصة الحكم على الزعامة السوفيتية عندما يعرفون هذا القرار غير الودى، والذى يبعث على الأسى، ويسبب صدمة للمصريين!

لم يكن بريجنيف يتوقع مثل هذا الانتقاد الصريح، وقاطعنى لكى يتمكن من تبرير قراره حيث قال: ماذا كان يمكن أن يقول العالم إذا استمر الاتحاد السوفيتى فى تزويده مصر بالأسلحة بعد وقف إطلاق النار؟ فأجبته بقوة «تعنى ماالذى كانت

سوف تعمله الولايات المتحدة حال اكتشافها أنكم مستمرون فى تزو يد مصر بالسلاح، غير أن الولايات المتحدة لم تتوقف أبداً عن تزو يد اسرائيل بالسلاح، كما تعرف جيداً أيها الرفيق بريجنيف» .. وقد أحرجته أيضاً إذ أضفت قائلا:

«إن الحقيقة واضحة، وهى أنه كان هناك اتفاق بينكم و بين واشنطن على ألاترسلا أسلحة إلى الأطراف المعنية، غير أن الولايات المتحدة لم تتمسك بالاتفاق، بينما نفذتموه أنتم، و بذلك وضعتم مصر فى موقف لايمكن تحمله».

واستكمالا للحوار أوضحت لبريجنيف وزملائه اننا لانستطيع أن نقبل مثل هذا القرار من القوى العظمى التى ظلت باستمرار تزعم أنها أفضل أصدقائنا المستعدة لتقديم كل صور المساعدة لمصر لصد المتعدى .. وفى هذا الصدد قرأت على بريجنيف وزملائه نصّ المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتعاون، والتى بمقتضاها تلتزم موسكو بمساعدة مصر على بناء قواتها الدفاعية لصد كل أنواع العدوان وكان قرار بريجنيف بوقف شحنات الأسلحة لمصر انتهاكا واضحا للالتزام السوفيتى .. و بناء على هذه النقطة قلت: إننى لاأستطيع إلا أن أنصح بريجنيف وزملائه بأن يعيدوا النظر فى قرارهم غير المقبول.

ثم عقبت على قول بريجنيف بأن الاتحاد السوفيتى قدم ماقيمته ٢١ مليار دولار، كمساعدة للدول العربية .. وجادلت فى دقة الرقم، كما أوضحت أن العراق والجزائر دفعا ثمن كل ما حصلا عليه، وأما المساعدة المقدمة إلى كل من مصر وسوريا فلاتقترب حتى من هذا الرقم .. وعلى أى حال: فإن هذه المساعدة يجرى سدادها وسوف يتم السداد كلية فى المستقبل .. وأضفت قائلا: إن الموقف السوفيتى حيال ديوننا المستحقة له لايمكن تفسيره إلا بأنه استفزازى «وهنا لفت نظر بريجنيف إلى رسالة تلقاها السادات أثناء الحرب وحتى قبل أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار، وطالبت الرسالة مصر بسداد فوائد الديون السوفتيية .. وسألت بريجنيف عما إذا كان يعتقد أنه من المعقول أن تستطيع مصر سداد أى

شيء لأى شخص فى مثل هذه اللحظات الحرجة .. فقد كان السوفييت يعرفون جيداً جداً أن مصر لم تكن فى وضع مالى يسمح لها بسداد أية ديون .. وهنا بدا الحرج واضحاً على بريجنيف .

وانتهزت هذه الفرصة لأوضح أيضاً أن التوتر الموجود فى تلك اللحظة بين موسكو والقاهرة ليس بالأمر الجديد، فقد كان هناك دائما توتر بين الرئيس عبدالناصر والاتحاد السوفيتى حول شحنات الأسلحة، وحل مشكلة الشرق الأوسط .. وقد دفع هذا عبدالناصر فى النهاية إلى قبول ما سمى بخطة روجرز بينما كان جالسا فى الكرملين مع بريجنيف .. ثم بدأت فى مناقشة مشاكل الرئيس السادات مع السوفيت حيث أشرت إلى رحلاته الأربع إلى موسكو .. وفى هذه اللحظة قاطعنى الرئيس «بودجورنى» و بدأ فى توجيه انتقاد عنيف إلى مصر والرئيس السادات ولدهشتى وسرورى أوقف «بريجنيف» هذا بحركة بسيطة من يده .. وفى مناسبة أخرى أسكت بريجنيف جروميكو أيضا بحركة مماثلة .. وقد أثبتت لى ولزملائى تدخلات «بريجنيف» أنه ليس هناك زعامة جماعية فى الاتحاد السوفيتى ولكن هناك زعيم واحد فقط هو الرفيق بريجنيف .

ثم تطرقت إلى ما سمى بقنوات الاتصالات والاستشارات بين بريجنيف والسادات قائلا : إن أى تقييم موضوعى للرسائل التى تم تبادلها سوف تؤدى إلى نفس النتيجة وهى أن هذه الرسائل لاتدل على أية صداقة أو ثقة، ولا حتى على مجرد تقدير لإمكانية الثقة فى الطرف الآخر .. وقد لاحظت أن ردود موسكو كانت دائما متهربة وأن بريجنيف كان دائما يتجنب القضايا الرئيسية، وكان يذكرنا مرارا بأن الثقة يجب أن تسود بين البلدين إلا أنه لم يكن يقدم أبداً أية إجابات محددة .. وكمثال على هذا ذكرت الرسالة الطويلة التى بعث بها السادات إلى بريجنيف فى اكتوبر عام ١٩٧٣ عقب وقف إطلاق النار .. فقط طلب السادات قائمة طويلة من الأسلحة والذخائر لتحل محل ما فقدته مصر أثناء الحرب، وكان رد بريجنيف على الرسالة غامضا متجاهلا فى الواقع طلب السادات .. بل اكتفى بريجنيف بأن يكرر مرة أخرى فيشير إلى الحاجة إلى الثقة

المتبادلة، وأبلغ السادات وهذا هو الأهم بأن كيسنجر أعرب للزعامة السوفيتية عن اعتزامه التفاوض بشأن اتفاق فك اشتباك بين مصر واسرائيل فى يناير ١٩٧٤، وهنا عقبت على هذا بقولى: إن ما كان بريجنيف يعنيه بالفعل هو «أنه لن يزود مصر بالمزيد من الأسلحة، وأنه حاول تبرير قراره بالتلميح إلى أن فك الاشتباك سوف ينهى الحاجة إلى الأسلحة» وهنا قلت لبريجنيف صراحة «إننا لم نعرف بنوايا كيسنجر هذه حتى تلقينا رسالة بريجنيف، حين تلقينا هذه المعلومات اتصلنا بالأمريكيين لنعمل معهم على تحقيق فك الاشتباك.. وأضفت: إن الفضل فى هذا التحرك على الجبهة المصرية الاسرائيلية يرجع إلى إتفاق مسبق بين واشنطن وموسكو، ثم تساءلت عن المشكلة وسبب غضب موسكو.. هنا بدأت أشرح بدقة ما حدث فى فك الاشتباك الأول.. وقلت: إن فك الاشتباك كان على نهج صيغة تقليدية متعارف عليها دوليا وتستخدم دائما تقريبا.. لاتفاقات وقف اطلاق النار بين القوات المتحاربة دون أن يتصل بهذا أى معنى سياسى.. فلم يكن هذا الاتفاق معاهدة ولا إتفاقاً سياسياً، ولكن مجرد صياغة عسكرية تهدف إلى فصل قوات الجانبين.

وذكرت بريجنيف وزملاءه بأنهم لابد أن يقدروا تماما أن نشوب حرب جديدة سوف يكون له عواقب وخيمة تؤثر على العالم بأسره.. وهذا هو سبب قيام الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معا بتبنى قرار لوقف إطلاق النار، ثم عقب انتهاك اسرائيل له تبنت الدولتان القرار رقم ٣٣٨ الذى أكد وقف إطلاق النار، واقترح عقد مؤتمر السلام فى جنيف.

وهنا كان لزاما علىَّ أن أسجل هذه الواقعة، وفى عبارات واضحة. قلت لبريجنيف:

> «وأنتم ياسيادة الرئيس بريجنيف إتخذتم قرار وقف إرسال الأسلحة بعد أن تبنى كل من الأمريكيين والروس قرار وقف إطلاق النار.. ولم تكونوا تريدون منّا أن نستأنف القتال على

الرغم من أن الاسرائيليين كانوا يعززون و يدعمون مواقعهم على الضفة الغربية لقناة السويس .. وحين واجهت مصر التقدم الإسرائيلى لم يكن أمامها سوى اختيارين وهما: إما أن تحارب مرة أخرى وإما أن تعمل من أجل فصل القوات وقد قضيتم أنتم على الاحتمال الأول أى الحرب برفض إرسال الأسلحة إلى مصر .. وهكذا أجبرتمونا على العمل من أجل فك الاشتباك «فالمسئولية إذن تقع عليكم».

وقلت أيضا: إنه يجب على الاتحاد السوفيتى أن يكون واقعياً فيما يختص بالبدائل المتاحة له .. وقد كانت هناك ثلاثة فحسب؛ فبإمكانه أن يساعد الدول العربية والفلسطينيين فى القتال من أجل استرجاع أراضيهم، وإذا اختار هذا البديل فعليه أن يسد الهوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وإذا رفض هذا الاقتراح فإن لديه اختيارين آخرين .. حيث يمكنه التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، أو هو يستطيع التعاون معنا أيضا لعقد «مؤتمر دولى تتفاوض فيه كل الأطراف للتوصل إلى حل عادل للصراع»، وعليه: لم تكن هناك بدائل أخرى، ويجب أن يختار الأتحاد السوفيتى البديل الذى يفضله، وسوف تلتزم مصر به. و بسبب عدم إتخاذ الزعامة السوفيتية لقرار واضح. أصبحت مصر غير قادرة على انتهاج سياسة مترابطة الحلقات؛ لذلك و بسبب هذه الظروف الاستثنائية بدأ فك الاشتباك كأفضل حل: فهو لم يستبعد أى اختيار فى المستقبل، ولكنه قلل من إحتمالات اندلاع القتال على حين غرة .. وأكثر من هذا أيقظ فك الاشتباك الرأى العام العالمى لأهمية وضرورة التوصل إلى حل .. ثم أضفت بأننى لا أستطيع أن أرى كيف يكون فك الاشتباك مناقضاً لمصالح الاتحاد السوفيتى.

وقد تتبع بريجنيف ماقلت بانتباه شديد، ثم قال فى النهاية: «الآن أفهم وضعكم جيداً» ثم لجأ إلى أسلوب مسرحى لينقذ ماء الوجه، حيث نظر إلى زملائه

بعتاب ثم أعلن أن «أحدا لم يشرح لى من قبل ماقلته توا أيها الرفيق فهمى ثم بدأت أرسم خطوطا محددة على قطعة من الورق أشرح فيها لبريجنيف خطوط فك الاشتباك الأول .. فذهب بريجنيف فجأة إلى مكتبه، وأحضر خريطة روسية لمنطقة قناة السويس وقال: «من فضلك ارسم خطوط فك الاشتباك الأول على خريطتى الروسية الخاصة. وعندما فعلت هذا. قال مكرراً: «الآن أفهم، وأوافق على ماحققتم» وبطبيعة الحال سررت لقوله هذا، وانتهزت فرصة تغير موقفه المفاجىء لأطلب منه: «أرجو أن تعرب عن رأيك برسالة صغيرة إلى الرئيس السادات وأود أن آخذ هذه الرسالة معى. فوافق بريجنيف على هذا الطلب، وعند عودتى سلمت الرسالة إلى السادات أثناء احتفال الزفاف لكبرى بناته «لبنى»، وفى وقت لاحق حضر السوفيت والأمر يكون التوقيع النهائى لاتفاقية فك الاشتباك الذى تم فى اللجنه الفرعية المصرية الاسرائيلية فى جنيف.

وعلى العموم بدأ جو الاجتماع فى «مكتب بريجنيف» فى التحسن. فجأة بدأنا فى تبادل ودى للآراء، وهنا طلب بريجنيف معرفة رأيى فى العديد من الزعماء العرب والموقف السائد فى دول عربية معينة، وبدأ بسؤال أذهل الجميع: مارايك أيها الرفيق فهمى فى القذافى؟، ثم أجاب بريجنيف فى الحال دون أن يمنحنى فرصة للرد حيث قال «إن هذا الشاب مجنون. إنه دائما يهاجم الاتحاد السوفيتى بعنف ودون أية مبررات من أى نوع، وحتى الآن رفضت مقابلته على الرغم من أن عبد الناصر كان قد أبلغنى أنه فتى طيب .. ثم استمر يقول: إن القذافى متعصب غير متزن، ولدهشتى أيضا عاد بريجنيف وسأل أيضا، مارأيك فى «جلود» نحن نعتقد أنه أكثر اتزانا.

ومن ليبيا إنتقل بريجنيف إلى العراق: إذ كان الاتحاد السوفيتى يريد بإخلاص إقامة علاقات طيبة مع العراق، ولكن كانت هناك مشكلات خطيرة.. فقد كانت الحكومة العراقية قد أغلقت المركز الثقافى السوفيتى فى بغداد، واتخذت اجراءات قمعية ضد أعضاء الحزب الشيوعى، ثم أخذ بريجنيف يحلل الوضع غير المستقر فى سوريا والسودان ثم تحدث بعد ذلك عن الجزائر.

وفى النهاية تحول الحديث إلى مصر فأعرب عن أمله فى أن تصبح المشاورات بين بلدينا متكررة «كما كانت فى الأيام الخوالى»، ثم أعرب عن قلقه بشأن التقارب الجديد بين مصر والولايات المتحدة، وعقب على رحلاتى المتكرره إلى واشنطن ورحلات كيسنجر المكوكية فى الشرق الأوسط .. وكان رد فعلى بسيطاً ومباشراً فقد ذكرت بريجنيف بأن جروميكو لم يزر سوريا أبداً على الرغم من العلاقات الوثيقة التى دامت بين البلدين منذ ١٨ عاما تقريبا .. وقلت: إن الرئيس بومدين كان قد شكا لى من أن مسئولا سوفيتيا كبيراً واحداً لم يزر الجزائر أبداً.. وأضفت: إنه لاينبغى أن يجلس السوفيت وراء جدران الكرملين ينتظرون أن يأتى الجميع إلى موسكو.. وكان رد بريجنيف «إنت على حق وقد أصدرت تعليماتى إلى جروميكو بأن يذهب إلى دمشق والجزائر».

وفى النهاية أعتقد أن أول لقاء لى مع السوفيت كان ناجحا تماما على الرغم من «الانفجار البركانى» فى حديث بريجنيف فى البداية .. وقد قبل السوفيت رسميا اتفاق فك الاشتباك الأول، وهكذا أمكن لمصر أن تستمر فى سياستها التى تهدف إلى المحافظة على علاقات قوية مع كلتا القوتين العظميين.

الفصل الثامن

بريجينيف يمرض فجأة

تخطت مصر بنجاح أول عقبة فى لعبة الأمم ، ولكن ظل هناك المزيد من العقبات لأن المشكلات الأساسية فى العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى لم تكن قد حلت ، بل كانت قد نحيت جانبا فحسب فى ذلك الوقت ..

وكانت إحدى هذه المشكلات هى قرار موسكو بألا ترسل الى مصر تلثى الاسلحة المتبقية لها بمقتضى اتفاق تم التفاوض بشأنه فى عام ١٩٧٣ .. وكانت المشكلة الثانية هى سداد الدين المصرى ، وأما المشكلة الثالثة فهى مشاعر السادات الشخصية نحو السوفيت .

وقد أدى الاجتماع مع بريجينف فى يناير عام ١٩٧٤ إلى مناقشة حامية حول موضوع رفض السوفيت الوفاء بما التزموا به فى إتفاق الاسحه الذى وقعوه .. ولكن على الرغم من اتهاماتنا فان السوفيت لم يلينو .. وفى الأشهر التالية ، تم تبادل اتهامات متكررة بين موسكو والقاهرة وظللنا نطرح نفس الموضوع ولكن دون جدوى .. ومما جعل الامور اكثر سوءاً .. أن السوفيت ظلوا فى نفس الوقت يضغطون علينا لسداد ديوننا .. وبحلول اواخر عام ١٩٧٤ كانت موسكو تصر على أن تسدد مصر ٥٠٠ مليون دولار سنويا وهو المبلغ الذى لم تكن مصر تستطيع ببساطة أن تجمعه باعتبار الظروف الإقتصادية التى كانت سائدة .

وعرضنا ان نسدد ١٠ مليون دولار سنويا فى ذلك الوقت على ان نزيد فى نفس الوقت من صادراتنا من السلع الى الاتحاد السوفيتى لنساعد على الوفاء بديوننا المدنية إلا أن موقفنا كان يبعد كثيرا عن موقف الاتحاد السوفيتى بحيث إنه لم يكن من المستطاع التوصل إلى حل وسط .

أما بالنسبة إلى المشاعر الشخصية للرئيس السادات نحو السوفيت ؛ فإن كراهيته ظلت كبيرة كما كانت دائما ، وعمق المشكلة كان يكمن فى وعيه بأنه قبل وفاة عبدالناصر لم يكن الاتحاد السوفيتى ينظر اليه ابدا كخليفة مقبول لعبدالناصر. واتصالا بهذه النقطة قص عليَّ السادات حكاية مثيرة تكشف الكثير.. ففى عام ١٩٧٠ عندما كانت صحة عبدالناصر تتدهور بسرعة ، سافر ناصر إلى الاتحاد السوفيتى لاجراء فحص طبى شامل وخلال مأدبة غداء أقيمت لتكريم الوفد المصرى (وكان السادات عضوا فيه) سأل كوسيجين بطريقة غير دبلوماسية عبدالناصر السؤال التالى : « من هو الشخص الذى يخلفك فى مصر؟ .. وقد انزعج عبدالناصر بشدة لطريقة السؤال التى لا تتسم باللباقة والتى فى نفس الوقت تشير إلى أن السوفييت لايعتقدون أنه سوف يعيش طويلا ، فتردد جمال عبدالناصر ثم أجاب « نائب الرئيس محمد أنور السادات » غير أن كوسيجين لم يقتنع بهذه الإجابة وتساءل عمن يأتى بعد السادات ، وهنا قال لى السادات ، كان عبدالناصر يعرف مايرمى إليه كوسيجن ، لذلك أجاب « على صبرى » .. فشعر كوسيجن حينذاك بالرضا وتناسى المسألة ، ولكن السادات الذى كان حاضراً فهم مغزى السؤال ولم ينسه أبداً .

كانت المشكلة من وجهة نظر مصر هى أن السادات لم يستطع أبداً أن ينحى جانبا كراهيته للسوفيت ، وأن يقوم بعمل يضع مصلحة مصر فى الدرجة الأولى ، أى أن يقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى حتى يوازن الروابط الجديدة التى بدأت تنمو بين مصر والولايات المتحدة .. وحتى عندما تبين السادات أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تزود مصر بالعون العسكرى المطلوب : لم يكن ذلك كافيا ليوضح للسادات أننا فى حاجة شديدة للعون السوفيتى .. وفوق كل هذا فإنه كان ينتهز كل فرصة لينفث عن حقده على الاتحاد السوفيتى علنا وفى أحاديثه الخاصة .. وكانت تصريحاته المتكررة المعادية للاتحاد السوفيتى تختار بعناية ، وتعرض بصورة بارزة فى الصحف المصرية مما عقَّد من مهمتى لاقناع

الزعماء السوفيت بأن مصر لاتنتقل إلى المعسكر الأمريكي، ولكنها فقط تقيم علاقات مع القوتين العظميين كليهما، وأن هذا التحول فى حد ذاته ليس أمرا سهلا.

هذا وقد تمت كل الإتصالات التى جرت بين الإتحاد السوفيتي ومصر فى عام ١٩٧٤، وسط جو مشحون بالمشكلات المعلقة .. وعقب رحلتى إلى موسكو فى يناير انقضت فترة اسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة فى مارس ١٩٧٤ .. وكانت زيارته هذه هى الأولى لمصر بعد غياب دام خمس سنوات، ومن الطريف أنه عندما وصول جروميكو سألته عن سبب تغيير خطته بالتوقف فى سوريا قبل الوصول إلى القاهرة بدلاً من العكس كما كان مقرراً، فهز كتفيه ببساطة وقال «لا أعرف، لقد تلقيت برقية من دمشق تحثنى على التوقف. هناك أولا لمناقشة مشكلات عاجلة تحتاج إلى اهتمام خاص .. إلا أننى دهشت حين لم أجد شيئاً عاجلا للمناقشة .. ولدى شعور بأن السوريين أرادوا فقط أن يثبتوا أننى زرتهم أولا».

المهم تم الاجتماع الأول خلال هذه الزيارة بين جروميكو و بينى فى وزارة الخارجية حيث تبادلنا الآراء حول تقدم الموقف فى الشرق الأوسط وعن المفاوضات النشطة التى كانت تجرى من أجل تحقيق فك الاشتباك السورى الإسرائيلى .. كما ناقشنا أيضا احتمال استئناف «مؤتمر جنيف» بهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط.

وفى اليوم الرابع من مارس إستقبل السادات اندريه جروميكو «الذى نقل أفضل التحيات» وتأكيدات الصداقة من الزعماء السوفيت وخاصة «بريجينف» ثم بدأ وزير الخارجية السوفيتى فى عرض عام لتطورات العلاقات المصرية السوفيتية، مؤكدا أن مايقوله يمثل آراء اللجنة المركزية .. وكانت المذكرة مباشرة واضحة بدون غموض، هذا وكانت الرسالة و بكل بساطة تعكس رغبة الزعماء السوفيت فى معرفة موقف «العلاقات المصرية السوفيتية».

وكان الجو العام مشوبا بالتوتر، إذ كان الرئيس السادات غاضبا لأن الإتحاد السوفيتى كان مازال غير متجاوب إزاء طلباته السابقة بالأسلحة وقطع الغيار.. ومن ناحيتهم كان السوفيت قلقين بشأن نمو العلاقات المصرية الأمريكية.. وفى احدى اللحظات وفجأة قاطع السادات جروميكو معترضا على ما أسماه «تدخلا فى الشئون الداخلية المصرية وأعلن أن مصر دولة مستقلة، وأنه لن يقبل أى تدخل فى شئونها» وبدأ جروميكو مندهشا إذ أنه فى الحقيقة لم يكن قد قال بالفعل أى شيء يمثل تدخلا فى شئون مصر الداخلية وأوضح «جروميكو» أنه يقرأ من ورقة مكتوبة عن السياسة السوفيتية، وأنه ليس بها مايمكن أن يعتبر تدخلا بأى صورة، وأضاف قائلا: «إنه ربما كان هناك خطأ فى الترجمة وأنه اذا كان الأمر كذلك فيجب تصحيحه على الفور».. وهنا وحتى اتجنب أى تعقيدات لامبرر لها همست للرئيس السادات باللغة العربية أن جروميكو لم يقل أى شيء خطأ، وعندئذ قال السادات «فى هذه الحالة يمكننا أن نستأنف المحادثات».

وتظهر هذه الحادثة بوضوح موقف السادات تجاه السوفيت.. فكان السادات يشعر بعدم الأمان وبحساسية مبالغ فيها فى كل مرة يتعامل معهم، لذلك نجده تخيل أن جروميكو قال مايمكن تفسيره بأنه تدخل فى شئون مصر الداخلية، أما مع الأمريكيين فكان السادات هادئا ومرنا، وكثيرا مايتعمد إستعمال عبارات الألفة والود. مثال ذلك «صديقى العزيز هنرى.. والإستعداد التام لقبول أى إقتراح أمريكى دون تردد.. وعلى العكس تماما مع السوفيت كان أسلوبه هو الشك الشديد، والإستعداد لتفسير كل عبارة كهجوم ضد مصر بل إن المقصود هو إهانته شخصيا.

واستمر جروميكو فى نقل محتوى الرسالة التى ركزت على رغبة الزعماء السوفيت فى تنمية وتعزيز العلاقات الودية مع مصر. وأعاد السوفيت تأكيد تأييدهم لكل الخطوات التى اتخذت لإزالة العدوان الإسرائيلى. وأكدوا أيضا ضرورة التفاوض بشأن إتفاق سلام شامل من خلال مؤتمر سلام فى جنيف..

كما أشاروا أيضا إلى الرغبة السوفيتية فى المشاركة فى تطهير قناة السويس . وهنا رحب السادات بهذا الطلب وأبلغ جروميكو بأن « فهمى أبلغ السفير السوفيتى فى القاهرة من قبل بموافقتنا » .

وعلى أية حال لم يكن السوفيت إيجابيين بصدد القضايا الحيوية : فلم يذكر جروميكو مثلا أى شىء عن شحنات أسلحة جديدة أو قطع غيار لمصر ، كما لم يشر إلى أية مطالب أخرى محددة فى مجالات أخرى .. ولجأ السادات إلى التعقيب على صمت موسكو حيال طلبه الحصول على أسلحة وذخائر جديدة إذ حاول أيضا أن يشرح «لجروميكو» بصورة واضحة سياسة مصر الخارجية وخاصة التطورات الجديدة فى العلاقات المصرية الأمريكية ثم أعرب عن إعجابه ببرجنيف ، وطلب من جروميكو أن ينقل مشاعره الحارة إلى كل الزعماء السوفيت مؤكدا على أنه سوف يكون من المرغوب فيه إلى حد بعيد أن يعقد مؤتمر قمة بين بريجنيف و بينه فى القاهرة .. وفى النهاية سُرَّ جروميكو بما أسفر عنه اللقاء مع الرئيس السادات ، وفى طريق خروجنا من قاعة المؤتمرات أدلى للصحافة بتصريحات إيجابية تماما كما أبرز موضوع إشتراك الأسطول السوفيتى فى تطهير قناة السويس .

واستأنفت مع جروميكو مناقشاتنا فى نفس اليوم فى وزارة الخارجية .. وتم الإتفاق بيننا على أشياء أخرى ، على أن تستمر الإتصالات بيننا .. وتركز جزء كبير من المناقشات على صياغة البيان النهائى الذى سوف يصدر فى نهاية الزيارة ، وتم الإتفاق على بيان ودى يدعو فيه الطرفان إلى عقد مؤتمر سلام جنيف على الفور .. ولعلى هنا أفسر لماذا استعملنا بصفة خاصة تعبير «على الفور» إذ كان ذلك بعد مناقشات طويلة ، وإنما لها مغزى كبير .. والموضوع ببساطة أن السوفيت كانوا فى البداية يصرون على أن يضمن البيان المصرى نفس التعبيرات التى وردت فى البيان السورى السوفيتى الذى صدر قبل هذا ببضعة أيام .. وكان يعنى هذا أن ينص البيان على أن الطرفين اتفقا على أن مؤتمر سلام جنيف يجب أن يعقد فى موعد أقصاه بداية إبريل عام ١٩٧٤ .

واعترضت بشدة على هذا الموعد إذ كان واضحاً أننا نحتاج إلى وقت أطول للاعداد ، إلا أن إعتراضاتى على تحديد تاريخ معين بالذات أثارت شكوكا خطيرة لدى الوفد السوفيتى وهى تتلخص فيا إذا كانت مصر قد غيرت من موقفها حيال مؤتمر جنيف ، وتريد مصر بدلا من هذا أن تجرى مفاوضات ثنائيه مع إسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة . ولما كان الروس شعباً متشككاً جداً شرحت لجروميكو بوضوح أن اعتراضاتى تستند إلى أن الموعد قريب بصورة غير واقعية ، وشرحت أيضا أن سبب عدم إنعقاد مؤتمر جنيف حتى ذلك الوقت هو أنه ببساطة ليس هناك إتفاق أساسى حول المشكلة المهمة ، وهى عدم الوصول إلى صيغة مقبولة لإشتراك الفلسطينين ، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأضفت قائلا : إن الإتحاد السوفيتى كأحد رئيسى المؤتمر يستطيع أن يجرى إتصالات مباشرة مع الولايات المتحدة للتغلب على هذه الصعوبة .. ولن يكون الطريق إلى جنيف مفتوحا إلا بعد أن تسوى مسألة تمثيل الفلسطينين .

وقلت : إنه متى تم حل مشكلة تمثيل الفلسطينين فسوف تكون مصر مستعدة على الفور للذهاب إلى جنيف .

واقترحت أيضا أنه بدلا من ذكر موعد محدد يجب أن يدعو البيان إلى إنعقاد مؤتمر جنيف فورا على أساس أنه متى أبلغنى السوفيت بإتمام حل مشكلة تمثيل الفلسطينين فإن الإجتماع يعقد على الفور ، وأضفت إن موقف مصر واضح من مؤتمر جنيف إذ أنها بالفعل حضرت المرحلة الأولى من المؤتمر تمهيدا لحضور سوريا والفلسطينين فى وقت لاحق .

وكان السوفيت يفهمون ما أعنيه ، غير أنهم ظلوا يعارضون زاعمين أنهم لن يستطيعوا تفسير الإختلاف بين البيانين الصادرين من دمشق والقاهرة .. وأوضحت أننى غير مسئول عن الأخطاء التى ارتكبها السوفيت فى دمشق ، خاصة أنهم لم يستشيرونى عندما وافقوا على هذا الموعد على الرغم من أنهم كانوا يفهمون مسبقا أنهم سوف يتوقفون بعد هذا فى القاهرة .. وفى مواجهة إعتراضاتى القوية وعلى ضوء التفسير الذى قدمته قبل جروميكو إقتراحى .

وغادر جروميكو القاهرة فى الخامس من مارس ، وترك كيسنجر دمشق فى نفس اليوم عائدا إلى واشنطن بعد إتمام فك الإشتباك الأول بين سوريا وإسرائيل .. وكان لهذه المصادفة مغزى رمزى كبير . فهى توضح أن القوتين العظميين كانتا مستمرتين فى القيام بدور فى الشرق الأوسط ، وأنه من المتعين أن يكونا جزءا من أى حل فى هذه المنطقة ولسوء الحظ لم تحرز زيارة جروميكو إلى القاهرة أكثر من الإبقاء على خطوط الإتصال بين القاهرة وموسكو .. فلم يتم حل أى من المشكلات التى عانت منها العلاقات المصرية السوفيتية فى هذه الزيارة : فلم يتم إستئناف شحنات الأسلحة .. ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن سداد ديوننا للإتحاد السوفيتى ، كما ظل موقف السادات من موسكو معاديا كما كان دائما .

وبالرغم من ذلك ظلت هناك إتصالات مستمرة بين القاهرة وموسكو .. وعلى أية حال حضر القائم بالأعمال السوفيتى فى القاهرة فى يوم ٢٣ ابريل لرؤيتى ، وقد حمل رسالة من بريجنيف واللجنة المركزية «تطلب مشاورات جديدة ، وموافقة الرئيس السادات على سفرى إلى موسكو» .. وبعد ثلاثة أيام بعث السادات لبريجنيف برد إيجابى .. ثم مضى شهر كامل تقريبا ، وفجأة أى فى ١٩ مايو أجاب السوفيت مكرر ين الاعراب عن رغبتهم الصادقة لإجراء إتصالات أخرى ، ولكنهم أبلغوا بأن لديهم إلتزامات أخرى وخاصة فيما يتعلق بزيارة الرئيس نيكسون إلى موسكو يونيو عام ١٩٧٤ .. ورد السادات يوم السادس من يونيو معربا عن أمله فى أن تجرى هذه المشاورات فى أقرب وقت ممكن ، وفيما يبدو كان السوفيت تواقين لإجراء المشاورات ، ولم يؤخر هذا سوى زيارة نيكسون .. وأثناء مأدبة عشاء رسمية أقامها فى القاهرة القائم بالأعمال السوفيتى لتكريم السفير المصرى الجديد لدى الإتحاد السوفيتى حافظ إسماعيل سألنى الممثل السوفيتى عن الموعد الذى إعتزم فيه زيارة موسكو.

وفى نهاية يونيو أعلنت أننى سوف أسافر إلى موسكو فى يوليو عام ١٩٧٤ وفى هذه الأثناء رافقت الرئيس السادات فى زيارة رسمية إلى بلغاريا بدأت يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٤ ... وعند عودتنا إلى القاهرة وافقت على الموعد الذى اقترحته موسكو

وهو ١٥ يوليو أى بعد نحو اسبوعين من نهاية ز يارة نيكسون للإتحاد السوفيتى .. وقت بكل الترتيبات اللازمة للأعداد للرحلة .. وكنت أر يد أن تكون الز يارة نقطة تحول ، كما كنت أرغب فى تناول كل جوانب العلاقات الثنائية بين مصر والإتحاد السوفيتى .. ولهذا السبب اخترت وفدا على المستوى الوزارى يمثل كل مجالات التعاون بين البلدين .

وعلى أى حال تلقيت فى ١٠ يوليو بينما كنت على الشاطىء فى الأسكندر ية مكالمة تليفونية غير متوقعة من السفير السوفيتى « فلاديمير بولياكوف » الذى وصل إلى الأسكندر ية حاملا رسالة هامة من موسكو ، واستقبلته فى نفس اليوم حيث أبلغنى أن الزعماء السوفيت ير يدون أن يعرفوا ما إذا كنت سوف أصل إلى موسكو على طائرة خاصة أو من خلال إحدى رحلات الطيران العادية ، وأنهم يودون معرفة أسماء أعضاء الوفد المصرى ، وأن يبلغوا مسبقاً بأى متطلبات خاصة قد تكون لدى .. فكان من الواضح من جميع هذه الأسئلة أن السوفيت كانوا ير يدون أن تتم الز يارة ، وأن تكون ناجحة .

ولكن دهشت تماما عندما عاد السفير بولياكوف بعد ساعتين إلى كابينتى على الشاطىء برسالة جديدة بالشفرة ، ولم يجد الوقت حتى لترجمتها وقام بترجمتها فى وجودى وصدمنى أن أعرف أن الزعماء السوفيت يعر بون عن أسفهم لأنهم لن يستطيعوا إستقبال الوفد المصرى ، إلا أن الرسالة لم تقدم أى تفسير لهذا التصرف العجيب المفاجىء .

فما الذى يمكن أن يكون قد حدث خلال الساعتين أو الثلاث التى انقضت ليدفع الزعامة السوفيتية إلى تغيير رأيها كلية ؟ فهل حدث أن فعلنا نحن فى مصر شيئا خاطئا دون أن نعى ؟ ، أوهل تلقى السوفيت فجأة معلومات ما عن أحداث هامة فى الشرق الأوسط أو فى جزء آخر من العالم دفعهم إلى تغيير رأيهم بشان الز يارة ؟ ! .. كانت رسالتهم جافة جدا ، وهم لم يعتذروا اويقترحوا تأجيل موعد الز يارة .. وقد اقتر بت هذه الرسالة من أن تكون إستفزاز ية كما كانت مذلة إذا

نظرنا إليها من أى منظور. وكان الوضع محرجا جدا للسفير السوفيتى خاصة وأنه هو نفسه لم يبلغ بدوافع هذا التغيير المفاجىء .. ونقلت هذه الرسالة غير المعقولة إلى الرئيس السادات ، ولفترة من الوقت لم تجر أية إتصالات بيننا و بين موسكو.

وأدى الإلغاء المفاجىء للز يارة إلى ظهور تكهنات عديدة فى مصر حول سبب هذا . وكان أحد الإفتراضات يذهب إلى أن قرار الإلغاء قد يرجع إلى مرض بريجنيف بصورة مفاجئة ودعم هذا الرأى ز يارتى كل من الرئيس الباكستانى بوتو ونائب رئيس وزراء أندونسيا ووز ير خارجيتها « آدم مالك » أُلغيتا أيضا .. كما أن بريجنيف لم يستقبل وز ير الخارجية الفرنسى « جان سوفاينارج » الذى زار موسكو فى أغسطس .. وكان هناك تكهن آخر يرى أن الز يارات الملغاة ترجع إلى نزاعات خطيرة داخل المكتب السياسى نفسه .. ولكن التفسير ين لم يقنعا المسئولين المصر يين حيث رأوا أن ز يارة نيكسون تمت كما كان مقررا . واستنتجوا أن ز يارتى ألغيت لأن السوفيت غضبوا بسبب الز يارات العديدة التى قام بها مسئولون أمر يكيون من بينهم الرئيس نيكسون للقاهرة .. وفى النهاية لم يستطع أحد أن يتأكد بصورة كاملة من معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإلغاء المفاجىء لز يارتى ، لأن السوفيت لم يقدموا أبدا أية تفسيرات .

وخلال يوليو واغسطس وسبتمبر كنت مشغولا بمشكلات أخرى .. فقد كانت لدى إرتباطات رسمية فى بار يس و واشنطن بهدف تعز يز العلاقات المصر ية الفرنسية والمصر ية الأمر يكية من خلال اللجان المشتركة التى كانت قد تكونت حديثا ، وكان قد عهد إلى هذه اللجان مهمة مناقشة ووضع برامج تهدف إلى تعز يز العلاقات الثنائية ، وفى واشنطن حيث ذهبت بعد فترة قصيرة من إستقالة نيكسون أجر يت محادثات موسعة مع الرئيس الجديد « جيرالدفورد » ، وأيضا مع كيسنجر، ومع رز ير الخزانة وليام سايمون ، ومسئولين كبار آخر ين فى حكومة الولايات المتحدة . وكانت المحادثات مهمة للغاية كما استقبلنى الرئيس فورد مرتين ، وجذبت هذه الإتصالات الموسعة إهتمام الدوائر الدبلوماسية و وسائل الإعلام .

ومن بين الذين تتبعوا محادثاتي في واشنطن عن كثب تماما اناتولي دبر ينين ، السفير السوفيتي لدى واشنطن .. و بعد لقاء على الافطار بيني و بين الرئيس فورد ، طلب « دو بر ينين » لقاء عاجلا بي .. وتقابلنا في جناحي في فندق « ماديسون » لمدة أكثر من ساعتين تناولنا فيها العلاقات الثنائية بين بلدينا ومشكة الشرق الأوسط . وانتهزت الفرصة لأعرب عن شكوى ملحه عن الموقف السوفيتي تجاه مصر حيث ذكرت عدة حوادث بذاتها .. وطلبت منه أن يفسر لي أسلوب تصرف بلاده ، ولكنه لم يستطع فعل هذا كما كان يشعر بحرج شديد .. وعلى العموم كان الإجتماع مفيدا جدا لأنه مكننا من تناول مجموعة كبيرة من الموضوعات ، وتبادل الآراء بصرحة .

ومن بين الموضوعات التي ناقشناها : الإلغاء المفاجيء لز يارتي المعتزمة .. وهنا لم يستطيع تقديم أي تفسير ، غير أنه قال : إنه يجب إستئناف المشاورات بين بلدينا في المستقبل القريب .. وفي نهاية لقائنا سألته الصحافة وهو في طر يقه إلى المصعد عن الوقت الذي سوف تستأنف فيه المحادثات المصر ية السوفيتيه ، وكانت إجابته : « يستطيع الوز ير فهمي السفر إلى موسكو في أي وقت » وعندما طلب مني أن أعقب على تصر يح « دو بر ينين » قلت : إنني غير متأكد عما إذا كان أي شيء سوف ينتج عن هذا ، وما إذا كان لدى « دو بر ينين » السلطة لتقديم دعوات قبل أن يستشير حكومته .. ومن واشنطن سافرت إلى نيو يورك لأحضر إجتماعا للجمعية العامة للأمم المتحدة .. ثم غددت إلى القاهرة ، وحال أن وصلت إلى القاهرة تلقيت رسالة عاجلة من « بريجنيف » وزملائه تشير إلى لقائي مع « دو بر ينين » . واقترح الزعماء السوفيت أن تتم ز يارتي التي كان مقررا أن أقوم بها منذ فترة طو يلة في اكتوبر عام ١٩٧٤ .. وهنا اتضح لي ثقل وأهمية « دو بر ينين » لعلاقته و وضعه بالنسبة للجنة المركز ية في موسكو.

و بالفعل وصلت إلى موسكو يوم ١٤ أكتو بر ، و بصحبتي وفد هام ضم وز يري التخطيط والتجارة الخارجية ، ورئيس الأركان الفر يق الجمسي ، ونائب وز ير الطيران الفر يق السيسي ، ووكيل وزارة الخارجية محمد ر ياض ، وخبراء

آخرين .. واستقبلنا السوفيت بحرارة شديدة و ... ، وأبلغت أن بريجنيف سوف يستقبلنى فى اليوم التالى .. وكان هذا غير معتاد ؛ حيث إن لقاء بريجنيف لم يكن يحدث عادة إلا فى نهاية الزيارة .

وفى ١٥ اكتوبر قابلت بريجنيف فى الكرملين ، وفى طريقنا إلى قاعة المؤتمرات ذكرنى السفير المصرى حافظ إسماعيل بأن بريجنيف يحتفل بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب الشيوعى واقترح أن أنتهز الفرصة لأهنئه ، واستقبلنى بريجنيف كالعادة بالأحضان ، و بدأ يشكو مازحا من الرحلات العديدة التى أقوم بها إلى واشنطن والزيارات العديدة التى يقوم بها كيسنجر إلى الشرق الأوسط .. وحين بدأ الإجتماع الرسمى ألقى بريجنيف كلمة الترحيب التى عادة ما تحدد جو الإجتماع .. وكانت كلمة ترحيب ودية .. وعندما أتى دورى هنأت بريجنيف بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب .. ودهش بريجنيف ، وسر فى نفس الوقت .. وشكرنى بحرارة إذ يبدو أن تهنئتى لمست الجانب الحساس والأنسانى فى شخصيته .. وحسب خبرتى ، وتجربتى فى التعامل مع بريجنيف ، عرفت صفاته كإنسان وهذه المعرفة يمكن الإعتماد عليها فى تناوله للقرارات ، وكان هذا الإجتماع فرصة فريدة لتأكيد هذه الناحية الهامة فى شخصية زعيم خطير كبريجنيف .

و بعد أن شكرنى أضاف بريجنيف بضع كلمات عن خبرته ، والعبء الثقيل لمنصبه ، وانتهزت هذه الفرصة الفريدة حتى أضيق عليه الخناق بقولى :

« منذ لحظة هنأتك ولكننى الآن أسحب تهنئتى « وترجم المترجم هذا ليندهش بريجنيف من جديد من تصرفى هذا إلا أنه أراد أن يعرف السبب فقال : كيف يتأتى أن تهنئنى منذ لحظة ثم تسحب تهنئتك فى اللحظة التالية ، فشرحت له السبب قائلا : إننى هنأته بمناسبة السنة العاشرة له كسكرتير عام للحزب الشيوعى ، ولكننى فى نفس الوقت لم أستطع أن أفهم كيف لم يفكر حتى الآن رجل دولة مثل بريجنيف فى زيارة القاهرة طوال عشر سنوات سواء فى عهد

السادات أوعبدالناصر ، وأضفت متعمدا : بأن نيكسون حضر إلى القاهرة بعد بضعة شهور فقط من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وأما « بريجنيف » فلم ير من المناسب أن يحضر إلى بلدنا حتى هذه اللحظة .

و بينما كان المترجم يقوم بالترجمة لاحظت علامات ذات دلالة كبيرة على وجه بريجنيف تعكس الموافقة على ماسمعه لتوه .. ولكن لكى أقول الحق لم أتوقع أبداً كيف سيكون رد فعله ؟! فقد ترك بريجنيف مقعده وذهب إلى مكتبه ؛ ليفتح أحد ألادراج ، ويحضر مذكرة مواعيده ، ثم جلس فى مقعده .. ودون الرجوع إلى اللجنة المركزية فتح المذكرة وقال : متى تريدنى فى القاهرة ؟ فى يناير أوفبراير؟ ، كان هذا هو بريجنيف الحقيقى « بريجنيف » حال أن يعمل ، برجنيف الممتلىء حيوية وسلطة ، بريجنيف وقد دانت له بلده بالسيطرة الكاملة .

و بدا تصفيق تلقائى من الجانبين هذا القرار التاريخى ، ورحبت بهذه الخطوة التى لم يسبق لها مثيل ، وقلت :

« سوف يناسب موعد يناير جدول أعمال الرئيس السادات . و وافق بريجنيف على الموعد ، و بدأ فى صياغة بيان يتصل بهذا القرار ، ونص هذا البيان الذى صدر عقب الإجتماع مباشرة على أنه :

فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٤ استقبل الرفيق ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى وزير الخارجية المصرى ، وتمت الموافقة على أن اجتماعا بين الزعامة السوفيتية والزعامة المصرية سوف يمثل أهم خطوة فى تطور العلاقات بين البلدين .. وخلال المحادثات كان هناك إتفاق تام على المشكلات البارزة مما سوف يمثل أساسا للإتفاقات التى سوف تتم فى المستقبل خلال ذلك الإجتماع وتم الإتفاق أيضا على أن يتم أجتماع بين ليونيد بريجنيف

الـسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية في القاهرة في يناير عام ١٩٧٥ .

وشعرت بأنني أحرزت نصرا كبيرا .. وكنت مقتنعا بأن لقاء مباشرا بين بريجنيف والسادات في القاهرة يمكنه أن يحل المشكلات الخطيرة القائمة .. وكانت نظرتي هي أن بريجنيف والسادات لن يودا أن ينتهي إجتماع للقمة بينهما بالفشل .. و بناء على هذا توقعت أن يضع اللقاء بين السادات و بريجنيف العلاقة المصرية السوفيتية على طريق جديد تماما .. وكان بريجنيف أيضا متفائلا وسعيدا .. كما أعلن في نهاية الإجتماع :

« إنني أشعر دائما بالراحة عندما أتفاوض مع الرفيق فهمي »

وأثناء الأيام المتبقية من زيارتي عقدت عدة إجتماعات مع جروميكو وزملائه ، ودارت المحادثات في جو من التآلف لأن قرار بريجنيف بالذهاب إلى القاهرة أضاف روحا جديدة على العلاقات المصرية السوفيتية .. وخلال المحادثات ظل جروميكو يكرر أن موسكو تعتبر القاهرة صديقتها الرئيسية في الشرق الأوسط .. وعلى الرغم من هذا فإنه ظل يذكر موضوع ديوننا إلى الإتحاد السوفيتي باستمرار ، وحاولت أن أشرح له مايعرفه من قبل ، وهو أن تأثير الحروب المتكررة على وضعنا الإقتصادي بصورة مجملة يجعل من شبه المستحيل طرح هذه المسألة مرة أخرى .. وأصر بريجنيف على أن نسدد ديوننا على أقساط سنوية قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ونقلت إلى السوفيت رسالة السادات التي تفيد بأننا لانستطيع سداد أكثر من عشرة ملايين دولار سنويا في ذلك الوقت ، فغضب جروميكو ، وأصر على أننا ينبغي أن ندفع ٥٠٠ مليون دولار سنويا لأكرر له أنه ليس بمقدورنا أن ندفع هذا القدر ولكننا مستعدون لان نزيد صادراتنا بعض الشيء إلى موسكو كوسيلة لزيادة كمية مانسدده .. كما ذكرته أيضا بأننا لم نقل أبدا أننا لانعترف بديوننا ، وأضفت قائلا : إن إسلوب موسكو الذي لايقبل الحل الوسط في ذلك الوقت يصبح

عقبة خطيرة فى طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جرومیکو فی النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشددهم حيال مسألة الديون ، لا فى هذه المحادثات .. ولا فيما بعد .. وعندما زار وفد مصرى عالى المستوى موسكو بناء على طلب جروميكو فشل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئا لأن الوزير السوفيتى القدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثاتى مع جروميكو ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لايمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجينيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكو بعد جهد كبير بأنه ينبغى على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، و بعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكو على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإتحاد السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإتحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكو ومسئولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفيتية وليس من جانب « هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى » كما كان متبعاً

من قبل .. وكان هذا نجاحا كبيرا فيا يتصل بالمنظمة .. وتم تنفيذه حين زار جروميكو القاهرة فى وقت لاحق ، وقابل ياسر عرفات لأول مرة فى حفل إستقبال أقيم لتكريمى فى السفارة السوفيتية .

وتصدر الاعلان عن ز يارة بريجنيف إلى القاهرة فى يناير ١٩٧٥ عناو ين الصفحات الأولى فى كل صحف العالم ، و بدأ كل من السوفيت والمصر يين فى الأعداد للقاء القمة ، وكان هدفى الرئيسى هو ضمان إمدادات كافيه من الاسلحه للجيش المصرى بصوره مستمره وفى نفس الوقت تطو ير العلاقات المصر ية السوفيتية بقدر ما أستطيع .. وعندما كنت أخطط للقاء القمة هذا كنت أعتمد على قرارات بريجنيف لأن تجر بتى أوحت لى بأن سلطته لايمكن أن تتحداها اللجنة المركز ية بصورة مباشرة . وأكثر من هذا يستطيع بريجنيف بمقدرته الضخمة على إجراء المناقشات أن يتغلب على كل العقبات .. واقترحت على السادات أن يتحدث مع بريجنيف بصراحة حيث يوضح له أن السوفيت لايستطيعون أن يستغنوا عن مصر .

أما بالنسبة إلى اللعبة السياسية على المستوى الدولى فإنه من المتعين على مصر كدولة غير منحازة أن تتعامل مع كل من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .. ودرجة الإقتراب من إحدى الدولتين ليست ذات أهمية كبيرة .. فما يهم هو مقدرتنا على إثارة التنافس والغيرة .

ولم يعارض الرئيس السادات فكرة اللقاء بريجنيف بل لقد رحب بالإجتماع المرتقب فى عدة مناسبات علنية مؤكدا على إحترامه الخاص وتعاطفه مع بريجنيف .

وتم إعداد كل شىء ، وتشكيل وفود ولجان من الدولتين .. وأبرزت كل الصحف الكبيرة هذا الاجتماع فى عناو ينها الرئيسية .. ولكن الرئيس السادات تلقى رسالة مفاجئة من اللجنة المركز ية و بريجنيف تردد العبارة المعتادة وهى أن الوقت قد حان لإجراء مشاورات جديد على أعلى المستو يات .. واقترحت اللجنة و بريجنيف أن يسافر وز ير الخارجية إسماعيل فهمى ووز ير الدفاع الجمسى إلى موسكو أواخر ديسمبر ١٩٧٤ .

والحقيقة أنني دهشت لأنه لم يكن هناك أي مبرر لهذه الرحلة بعد شهرين فحسب من الرحلة الأولى وفي وقت قريب جدا من زيارة بريجنيف المرتقبة .. وأعربت عن دهشتي للقائم بالأعمال السوفيتي إلا أنه لم يستطع تقديم أي تفسيرات .

وعلى أية حال رأيت أنه من الأفضل أن أقبل الدعوة .. وعند وصولي إلى مطار موسكو كان من الطبيعي أن أسأل جروميكو عن سبب إستدعائي إلى موسكو .. ولدهشتي لم أحصل على أية تفسيرات .. كان هذا هو الاسلوب السوفيتي .. نقوم بطرح الأسئلة ولا نجد إجابة لها .

وتقابل الوفدان المصري والسوفيتي في ذلك المساء ، وافتتح جروميكو الإجتماع بقراءة بيان مكتوب ذو طبيعة سياسية يؤكد على دوام الصداقة المصرية السوفيتية طويلاً وعلى المساعدة التي قدمها الإتحاد السوفيتي إلى مصر .. وفي النهاية قال جروميكو بكلمات اختارها بعناية « ان الاتحاد السوفيتي يحترم دائما اتفاقاته التعاقدية ، وساد المكان جو مهيب غير معتاد .. وكان من بين الحاضرين المارشال « أندريه جرشكو » وزير الدفاع بالإضافة إلى عدد كبير من الضباط الذين بدت عليهم جدية تامة .

وحال أن انتهى جروميكو أعطى الكلمة إلى المارشال جرشكو الذي قام بدوره بقراءة بيان طويل مكتوب .. وأعلن أنه « تنفيذاً لقرار اتخذته اللجنة المركزية السوفيتية قررت الحكومة السوفيتية إرسال الطائرات والأسلحة التالية .. ثم قرأ قائمة طويلة من المعدات تضمنت طائرة ميج ٢٣ لم نكن قد حصلنا عليها أبداً من قبل .. وأضاف بقوله : إن هذا القرار إتخذ بما يتفق مع إلتزام تعهد به الاتحاد السوفيتي ، وينبع من معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية .. ومثل جروميكو أنهى جرشكو خطابه بقوله « وبهذا يكون الاتحاد السوفيتي قد أوفى بكل التزاماته التعاقدية مع مصر .

وبينما كان « جرشكو » يتحدث كان الأعضاء العسكريون في الوفد المصري يسجلون ملاحظاتهم وعندما قرأ قائمة المعدات التي سوف تسلم ، عرفت أنا

والجمسي ــ أن هذا هو الجزء الذي لم يسلم في إتفاق « سحة الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٣ .. وقد شعرنا بسرور عظيم ليس فقط لأن هذه الشحنات تضمنت طائرات ميج ٢٣ ومعدات متقدمة أخرى وقطع الغيار التي كنا نحتاجها بصورة ملحة ، ولكن أيضا لأن قرار الافراج عن هذا السلاح كان قراراً سياسياً هاماً ، يدل على نية الاتحاد السوفيتي واتجاهه إلى تقوية روابطه مع مصر ، واستئناف عملية تزويد جيشها ، والمهم أن هذا كله كان يعني أن السوفيت قد قرروا الإفراج عن شحنات الأسلحة قبل زيارة بريجنيف إلى القاهرة وليس في وقت الزيارة ، لأنه سوف يتم التوصل إلى اتفاق جديد في ذلك الوقت .

وشعرت بالتشجيع لهذا التطور في الاحداث ، غير أنني لم أرغب أن اعطي للسوفيت انطباعا باننا راضون تماما .. ولهذا قلت لجروميكو : إن الوقت قد حان لأن تقيم السلطات السوفيتية جسرا عسكريا بين الاتحاد السوفيتي ومصر .. ولم أر أبدا جروميكو منزعجا بهذه الصورة إلاعندما ذكرت له الجسر العسكرى .. قد أخذ يجادل بشدة في إن مثل هذا التحرك لايمكن تصوره لانه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية تماما على المستوى الدولي .

ولأنني كنت أعرف انه يخشى من رد الفعل الامريكي فقد اسرعت افسر له بانني لم أكن اشير إلى عملية نقل جوى مكثفة للمعدات العسكرية التي سوف تكتشف بلا شك بواسطة اجهزة الاستطلاع الالكترونية الامريكية .. إن ما كنت اعنيه هو ببساطة أن تستجيب موسكو بصورة ايجابية ومستمرة في المستقبل لطلباتنا دون مراوغة ، و باقل قدر من التأخير البيروقراطي ، و باحترام اكثر لمواعيد التسليم ، وطلبت بالتحديد من الاتحاد السوفيتي ان يستجيب بصورة ايجابية لطلب قدمه الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر لتعويض خسائر المعدات التي لحقت بنا في الحرب وقلنا ــ الفريق الجمسي وأنا ــ إنه ينبغي إدخال بعض التعديلات على قائمة المعدات التي سوف تسلم على ضوء احتياجاتنا التي تغيرت بعد الحرب .. وهنا على أية حال أصبح من الواضح ان البيرقراطية السوفيتية لن تتغير وأن الوفد السوفيتي لم يكن مخولا سلطة إضافة رصاصة واحدة إلى القائمة دون قرار على مستوى عال يتضمن بريجينيف نفسه .

وعندما إنتهت جلسة الاجتماع كنت لا أزال متحيرا من سبب استدعائنا الى موسكو بهذه الصورة الملحة .. فمن الواضح أن الإعلان عن تسليم المعدات العسكرية كان يمكن ارساله الينا عن طريق القائم بالاعمال السوفيتى بالقاهرة ،وضمن الصفقة المصرية السوفيتية التى كنا نتوقع الاتفاق عليها خلال زيارة بريجينيف فى الشهر التالى .. كان لابد أن يكون هناك سبب سياسى لهذا الاستدعاء العاجل ، ولكن عندما استفسرت من جروميكو لم اتلق اجابة مرة اخرى ، سوى انه كرر مرة اخرى : بأنه سوف يلقانى فى الصباح التالى فى الساعة الحادية عشرة والربع ، ولم تجد جهودى الاخرى للحصول على أى شئ يفسر هذا من سفارتنا .

وفى الصباح التالى وصل جروميكو فى موعده بالضبط ، وصحبنى إلى سيارة ، وبدأ الركب يسير ثم مر بالكرملين دون أن يتوقف .. وعندما سألت جروميكو عن وجهتنا أجاب ببساطة : انه يأخذنى خارج موسكو ، وبعد خمس وعشرين دقيقة توقفت السيارة أمام مبنى أصفر كبير ضاحية « كولوفا » . وعقبت بقولى قائلا : إنه يشبه المستشفى ؛ فأجابنى جروميكو فى النهاية قائلا : « نعم انه مستشفى ، وسوف تقابل بريجنيف هنا » .

وقد جعلونا — جروميكو وجرشكو والجمسى وانا نرتدى معاطف المستشفى البيضاء قبل أن ندخل حجرة كبيرة حيث كان بريجنيف يرقد فى الفراش ، ولم يكن هناك أى شخص آخر .

كان بريجنيف ودودا بصفة فائقة واحتضننى قائلا : انظر إننى بصحة جيدة ، وأشعر أننى قوى .. قل لأخى وصديقى السادات إننى سوف آتى إلى القاهرة عندما يتركنى هؤلاء الناس أذهب .. وكان هذا أول دليل على أنه لن يأتى الى القاهرة فى يناير وكان بريجنيف مصمماً على اقناعنا بأنه ليس مريضا جداً .. فظل يمزح .. فى إحدى المرات سأل جرشكو .. إلى أى مدى هذا المكان آمن ؟ «فوقف جرشكو الذى لم يكن إلا رجلا عسكريا يتقمص صورة متصلبة وكأنه على وشك أن يصدر أمراً هاماً ليجيب قائلا «إن هذه المنطقة آمنة جداً لدرجة أنه لا يمكن لأى صاروخ فى العالم أن يصيبها قبل أن يدمر هو نفسه أولا ، وهنا بدأ بريجنيف فخوراً بهذه الاجابة .

وعلى الرغم من محاولة بريجنيف التقليل من شأن مرضه ، كان من الواضح أن هناك علة خطيرة يعانى منها ، وأنه كان يخضع لأوامر مشددة من أطبائه بأن يبقى طريح الفراش ، وإلا لما استقبلنا فى المستشفى فى وقت كان مرضه يعتبر فيه سراً لايفشى .. وعلى أية حال أسر لنا بريجنيف فى النهاية بأن سبب استدعائنا إلى موسكو انه كان يريد أن نرى بأنفسنا أنه فى المستشفى ، حتى لانتصور أن زيارته قد تأجلت لاسباب سياسيه ، وكانت المشكلة كما قال : هى كيفية إصدار إعلان عن تأجيل رحلته إلى مصر وسوريا والعراق دون إثارة تكهنات بعيدة المدى .. وقلت ببساطة : إن أسهل طريقة هى إعلان الحقيقة وهى أن الرحلة تأجلت بسبب اعتلال صحة بريجنيف .. وأجاب بريجنيف قائلاً : « إن هذه هى أبسط طريقة بالفعل إلا أنه لايمكن القيام بها فى النظام السوفيتى » . فقلت : إن الجميع يعرفون أن الزعماء بشر يمكن أن يصيبهم المرض .. ومن المعتاد فى كل الدول أن يعلن عن تأجيل أحداث ما بسبب اعتلال صحة الزعماء . إلا أن بريجنيف أصر على أن النظام السوفيتى لايسمح بمثل هذا الأسلوب .

وكان واضحا لى أنه ليس الشعب السوفيتى وحده هو الذى يجهل مرض بريجنيف ولكن أيضا أغلبية أعضاء اللجنة المركزية .. وكنت متأكداً من أننى أول أجنبى أو الأجنبى الوحيد الذى أطلع حينذاك على أن بريجنيف فى المستشفى . و بناء على هذا لم أصر على أن يتضمن بيان تأجيل الزيارة ذكر مرضه وقلت ببساطة : إننى متأكد من أنه بامكاننا الاتفاق على صياغة مادون أية مشاكل .. وقد وافق بريجنيف على هذا ، وأضاف قائلا : لقد طلبت منك الحضور حتى أؤكد لك حسن نوايانا ، وسوف يسعدنى أن تبقى حتى تتوصل مع جروميكو إلى مسودة البيان الخاص بتأجيل الزيارة ، والذى يمكن ارساله إلى دمشق و بغداد للحصول على موافقتهما » .

و وافقت وأعربت عن شكرى لبريجنيف للجهد الذى بذله لتجنب أى سوء فهم فى علاقاتنا ، ولما كنت أعرف أنه يتعين عليه أن يستريح ، لم أناقش معه أية مواضيع أخرى ، وشرعت فى الرحيل معربا عن رجاء مخلص فى أن يستعيد صحته سريعاً ليزور القاهرة فى المستقبل القريب ، وطلب منى بريجنيف مرة أخرى أن

أنقل أطيب تحياته إلى الرئيس السادات وأن أبلغه بأنه سوف يأتي بالتأكيد إلى مصر ليزور «أخاه وصديقه السادات حالا» وأضاف بريجنيف: إن جروميكو أبلغه عن مناقشتي السابقة معه ومع جرشكو وعقب على هذا قائلا «إنني أدرك أن الرجلين يجعلان مهمتك صعبة وأنصحك بأن تظل تجلدهما بالسوط حتى تحصل على ماتريد»

وفي طريق عودتي كانت كلمات بريجنيف تردد في أذني فهي لم تكن فحسب مجرد دعوة صريحة لكي أصر على ما أريد أن أحصل عليه، بل هي أيضا شرح لما يمكن أن يفعله المفاوض الأجنبي للوصول إلى أهدافه مع السوفيت قال بريجنيف إستخدم السوط ومعنى هذا أن أفضل وأضمن وسيله للحصول على شيء من السوفيت هي أن يكون المفاوض الأجنبي متشدداً بالفعل وأن يصر على وجهة نظره بمثابرة، وعليه في مفاوضاتي مع الروس لم أنس ابداً نصيحة بريجنف.

وعندما وصلت إلى دار الضيافة بدأت مع جروميكو في وضع مسودة البيان الذي سيصدر عن تأجيل الزيارة، و يرسل إلى دمشق و بغداد للحصول على موافقتها .. ودون أية صعوبة توصلنا إلى اتفاق على صياغة بسيطة لم تتضمن اية اشارة إلى وجود بريجنيف بالمستشفى ثم أرسلت هذه الصياغة إلى كل من سوريا والعراق .. و بينا كنا ننتظر الرد عقد الفريق الجمسي وزملاؤه اجتماعات مع نظرائهم السوفيت من العسكريين، وحاول الجمسي إدخال بعض التعديلات على قائمة الأسلحة التي قرأها علينا الجنرال جرشكو خلال اجتماعنا الأول ولكنه لم ينجح إلافي تعديل جدول شحن بعض عناصر القائمة .. و بالنسبة لي فقد عقدت عدة اجتماعات مع جروميكو، وغطت اجتماعاتنا العديد من القضايا الثنائية والدولية.

و بالنسبة للقضايا الثنائية أعربت عن شكوانا من المصاعب التي نلقاها في عملية التبادل الصناعي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي .. و وعد جروميكو بأنه سوف يتحدث مع زملائه في كل من هذه المجالات وأنه سوف يعالج هذا الوضع.

و بعد وصول موافقة كل من دمشق و بغداد إلى موسكو. أصدر البيان التالي:

«تم الاتفاق بناء على الترتيب بين زعماء الاتحاد السوفيتي وزعماء جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية

والجمهورية العراقية على تأجيل زيارة ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي إلى هذه الدول حتى موعد لاحق. وكان من المقرر أن تتم هذه الزيارة في يناير ١٩٧٥ وسوف يتحدد موعد الزيارة الجديدة بما يتناسب مع كل الدول المعنية في موعد لاحق.

وكان من المحتم أن يثير هذا البيان تكهنات مختلفة كلها بلا أساس من الصحة، وكان هذا نتيجة لإصرار السوفيت على إخفاء مرض بريجنيف.. ويجب أن أؤكد هنا مرة أخرى: أنه ليس هناك أدنى شك في أنه لولم يكن بريجنيف قد مرض فجأة لكانت العلاقات المصرية السوفيتية قد اتخذت طريقا مختلفا تماما.. فبلاشك كانت الزيارة سوف تؤدى إلى زيادة المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر، مما يساعد على تضييق الفجوة بين اسرائيل والدول العربية في هذا الصدد، وبالتالى يؤدى إلى وضع صلب أمام العدوان الاسرائيلى، خصوصا أن الجزء الباقي من صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ والذى بدأ في الوصول إلى مصر بعد رحلتي إلى موسكو على الفور ـ لم يكن كافيا.. كما أن الزيارة التي كان سيقوم بها بريجنيف كانت سوف تعنى ضمنا «اعترافا كاملا بالسادات» نفسه.. مما يضطره إلى التخلص من كراهيته للاتحاد السوفيتي.. حقا كان يمكن لزيارة بريجنيف أن تغير الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تعى هذا تماما حيث كان رد فعلها على إعلان الزيارة هو الاستياء، ثم الفرحة عند إعلان التأجيل.. وبالفعل كان لمرض بريجنيف عواقب تاريخية، وكما هو معروف احتاج بريجنيف إلى وقت طويل حتى يتماثل للشفاء، وحينذاك كان موسم الطقس الحار قد بدأ في مصر وبريجنيف لايسافر في الطقس الحار لأسباب صحية.. وتوازى مع كل هذه التطورات أن كيسنجر كان قد نجح في مساعيه بشأن فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية الاسرائيلية.. ومنذ ذلك الوقت لم تعد هناك وسيلة لاقناع السادات بأنه مازال يحتاج إلى الاتحاد السوفيتي.. ومن هنا بدأ التاريخ في هذه المنطقة الحساسة يتغير تغيرا جذريا.

الفصل التاسع

فورد وكيسنجر :
« نهاية مرحلة »

زادت أهمية الاتصالات والمبادلات مع الاتحاد السوفييتي خلال عام ١٩٧٤ بالنسبة لمصر لأن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت حرجه نسبيا طوال هذا العام. إذ لاشك أنه حدث تحسن كبير في العلاقات المصرية الأمريكية منذ حرب اكتوبر .. حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية من جديد، واستمر كيسنجر فى اجراء مشاورات معنا، مما كان يبعث على سرور السادات الذى وجد نفسه حينذاك يحظى باحترام كيسنجر وهو الرجل الذى وصفه فى وقت من الأوقات «بالمهرج» وقد زار نيكسون القاهرة فى منتصف عام ١٩٧٤، وتم توقيع اتفاقات تعاون موسع بين مصر والولايات المتحدة فى ذلك الوقت. إلا أننى ظللت أشعر ببعض الارتياب، نظرا لأن الولايات المتحدة مازالت تلتزم أولاً وفوق كل شيء باسرائيل .. ولم تكن مستعدة لتزويد مصر بأية أسلحة ومما زاد الأمور تعقيداً أن نيكسون اضطر إلى الاستقالة بحلول أغسطس من نفس العام، وتعين علينا أن نكتشف ما إذا كانت حكومة الرئيس فورد الجديدة سوف تنتهج نفس السياسة تجاه مصر أو لا.

كانت زيارة نيكسون إلى القاهرة فى مايو ١٩٧٤ جزءاً من عملية إبعاد مصر عن الجانب السوفيتي، والعمل على استعادتها لاستقلالها التام حتى يمكن لنا أن نتعامل مع القوتين العظميين معا .. وبالنسبة إلى نيكسون كانت الزيارة رسالة موجهة إلى الدول العربية تشير إلى أن الولايات المتحدة غيرت سياستها فى الشرق الأوسط وكانت فى نفس الوقت محاولة لجذب الانتباه الأمر يكى فى الداخل بعيداً عن فضيحة ووترجيت ليظهر نيكسون نفسه كرجل دولة ذو مكانة عالمية.

وكانت هذه أول ز يارة يقوم بها رئيس أمر يكى لمصر .. وإن كان نيكسون قد أتى إلى مصر من قبل كنائب رئيس . وقد أبلغنى نيكسون بصفة شخصية أنه لم ينس أبدأ الرحلة الأولى وخاصة ز يارته للسد العالى فى أسوان والذى بناه السوفيت .. وكان نيكسون واعيا لهذه التجر بة تماما حين قال «كنت أقف على السد العالى ناظراً إلى هذا الصرح الروسى الضخم ، وتذكرت الخطأ القاتل الذى وقع فيه الرئيس ايزنهاور ووز ير خارجيته دالاس برفضهما مساعدة عبد الناصر فى تمو يل المشروع مما أدى به إلى تأميم قناة السو يس .. و بسبب هذا الخطأ الأمر يكى الكبير تغير مجرى التار يخ وأتى الروس إلى مصر .. وكانت هذه نقطة تحول مزقت كل آمال التصالح بين ناصر و واشنطن» وكان من الطبيعى للرئيس نيكسون ـ وهو الذى أخذ المبادرة ـ أن يزهو بأن ز يارته لمصر تعنى عودة الامر يكيين اليها .. وبهذا كان ير يد أن يأكد أنه أحدث التحول المصرى من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة ، ولهذا أصر على أن يأتى بنفسه إلى مصر .

وفى طر يقه إلى مصر توقف نيكسون فى سالز بورج حيث بدأ يعانى من متاعب حقيقية فى صحته من جراء اضطراب فى الدورة الدمو ية للساقين والتهاب عروقهما . وعلى الرغم من نصيحة طبيبه الخاص أصر بعناد على أن يستمر فى رحلته إلى مصر . وكان أمامه جدول أعمال ممتلىء تماما فى مصر ، ولكنه رفض إجراء أية تعديلات به واستقل الرئيس نيكسون سيارة مكشوفة من المطار إلى داخل القاهرة ، وكان يقف فى السيارة ليتلقى الاستقبال الحماسى الضخم الذى أحاطته به الحشود على جانبى الطر يق .. وكان من فترة إلى أخرى يأمر بايقاف السيارة ، ليختلط بالناس بينما كان رجال الأمن يعدون وراءه ، أو حوله فى جنون ، وهو يصافح الناس ، و يبتسم و يثرثر معهم . وعقد نيكسون الكثير من الاجتماعات الرسمية وغيرالرسمية مع الرئيس السادات وكبار المسئولين المصر يين .. كما حضر مأدبات عشاء وغداء رسمية ، وبحيو يته المعتادة لم يرد أن يفقد الرحلة الشهيرة فى القطار الملكى القديم من قصر القبة إلى الاسكندر ية . وكانت بهجة الز يارة فيما يبدو ذات أثر طيب عليه ، فقد غادر مصر وقد شفى تماما تقر يبا .. ثم سافر إلى

اسرائيل حيث كان له جدول أعمال حافل بنفس الصورة هناك على ما أعتقد .. و يكشف كل هذا عن شخصية هذا الرجل ، وعن تصميمه على تحقيق مكاسب سياسية .

وكان الرئيس نيكسون صريحاً ودقيقاً خلال المحادثات التى جرت فى القاهرة والاسكندرية . ولم يكن فى حاجة إلى التظاهر حتى يؤثر فى الناس .. فكانت سلطته واضحة تماما لدى الجميع ، وكان من الجلى أنه يدير الأمور وحده باسم الولايات المتحدة .. وكان كيسنجر موجودا ، وأيضا الكسندر هيج ، وغيرهما ، ولكنهم لم يكونوا سوى حاشية أوخلفية للرئيس . وكان نيكسون صريحاً ومباشراً فى كل المحادثات وكمثال على ذلك يظل أحدى الاجتماعات التى عقدت فى قصر عابدين فى القاهرة بارزا فى ذاكرتى . عقد هذا الاجتماع فى مكتب الرئيس السادات الذى كان مكتبا للملك فاروق فيا سبق .. وحضر الرئيس نيكسون وكيسنجر عن الجانب الأمريكى بينما مثل السادات وأنا الجانب المصرى ، وفى نهاية مناقشة نقاط متنوعة تتعلق بمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية ، قررت أن هذه فرصة فريدة لأن أسمع من رئيس الولايات المتحدة نفسه رأيه فى موقف الولايات المتحدة فى الحل النهائى لأزمة الشرق الأوسط ، فقلت للرئيس السادات عما أنوى به باللغة العربية فوافق .. ثم طرحت سؤالى على نيكسون ، و بدون تردد للحظة واحدة أجاب قائلا : «إن التوصل إلى انسحاب اسرائيل كلية من سيناء ليس مشكلة ، كما أن الانسحاب من مرتفعات الجولان ممكن أيضا .. ولكن بعد جهد ، أما بالنسبة إلى القدس والضفة الغربية فإن هذا سوف يكون المشكلة الحقيقية ، غير أننا سوف نجد حلا لها» إن هذه الإجابة التى لا غموض فيها تعكس بدقة شخصية نيكسون وتصميمه ، فلو كان نيكسون بقى فى منصبه لاستخدم بلا شك كل سلطته ونفوذه كرئيس للولايات المتحدة للحصول على انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة متحديا مجموعات الضغط اليهودية ومجموعات الضغط الأخرى .. ويجب أن أضيف أننى لم أسمع أبداً مثل هذه التصريحات المحددة ممن خلفوه .. فلم يكن لدى فورد أو كارتر اللذين ناقشت معهما نفس القضايا فى أكثر من مناسبة الشجاعة السياسية لاتخاذ موقف محدد .

وتوج زيارة نيكسون اصدار إعلان مشترك عرض الخطوات التي سوف تتخذ لتقوية العلاقات المصرية الأمريكية .. وحملت هذه الوثيقة الطويلة نوعا عنوان «مبادىء العلاقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة» .. وكان هذا الإعلان مكونا من مقدمة وخمسة أجزاء، و يعالج الجزء الأول فيها مشكلة السلام فى الشرق الأوسط ،و يركز على التزام الطرفين «بسلام عادل ودائم» فى الشرق الأوسط بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومع وضعه فى الاعتبار «المصالح المشروعة لكل الشعوب فى الشرق الأوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطينى، وحق كل دول المنطقه فى الوجود»، وأن تتم مفاوضات السلام خلال إطار مؤتمر جنيف، وأن تشترك مصر والولايات المتحدة فى عملية من المشاورات على كل المستويات لتسهيل عملية السلام.

وكانت بقية الوثيقة تتناول بصورة أكثر تحديداً العلاقات الأمريكية المصرية، وكانت ذات تفاصيل مسهبة بالفعل، ودعت الوثيقة إلى تشكيل لجنة تعاون مشتركة تحت رئاسة وزيرى الخارجية تتفاوض بشأن تقديم مساعدة أمريكية «لدعم الهيكل المالى لمصر». ودعت الوثيقة إلى تعاون بين البلدين فى مجال الذرة لتمكين مصر من الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من الطاقة عن طريق استخدام الطاقة النووية.. ووافق الطرفان كذلك على تشكيل عدد من مجموعات العمل لتقديم توصيات للجنة التعاون المشتركة حول مجموعة منوعة من المشكلات تتراوح بين تطهير قناة السويس إلى فتح مصر أمام مشاريع الإستثمار الأمريكية الخاصة، وإعادة بناء دار الأوبرا فى القاهرة، وسفر كنوز توت غنخ آمون إلى الولايات المتحدة لتعرض فى أنحاء مدنها، وكانت الفقرة الأخيرة فى هذه الوثيقة هى الإعلان عن تقديم الرئيس نيكسون دعوة للرئيس السادات لزيارة الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٤ وقبول الرئيس السادات لتلك الدعوة.

واضح أن المغزى مما سبق شرحه هو تبيان جوهر أسلوب تصور زعماء مصر والولايات المتحدة للعلاقة الجديدة بين البلدين. وقد كان إعلان المبادىء طموحاً وشاملاً بتغطيته عدداً كبيراً من القضايا، ومجالات التعاون المتوقعة.. وتم تشكيل

مؤسسات ذات مستوى عال للمساعدة فى تنفيذ البرنامج الجديد، ولم يكن للتعاون الوثيق الذى يدخل فى تصور هذا الاتفاق مثيل فى تاريخ مصر.. فلم يسبق أبداً أن كانت لمصر علاقات وثيقة بهذه الدرجة مع اى دولة ولا حتى مع الاتحاد السوفيتى الذى ظل وجوده سائدا فى مصر لمدة عشرين عاما.. فحقيقة كانت قد أنشئت عدة لجان مصرية سوفيتية غير أنه لم يتم الإعلان رسمياً أو إضفاء الصفة الشرعية على أى منها.

والناحية الهامة الأخرى فى إعلان المبادىء هى إشارته إلى البرامج طويلة المدى التى تحتاج إلى علاقة مستمرة مستقرة طويلة حتى يمكن تنفيذها، وليس مجرد صفقات يمكن تنفيذها سريعاً، ثم تنسى بنفس السرعة.. وتم على الفور البدء فى تنفيذ كل هذه البرامج، وعلى مراحل، فيما عدا مشروع إعادة بناء دار الأوبرا.

و بينما كان الإعلان شاملاً فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والثقافية فقد التزم الصمت التام فيما يتصل بنقطة ذات أهمية جوهرية لمصر، وهى المعونة العسكرية.

وفى الواقع لم يتم مناقشة التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر بصورة رسمية حتى موعد لاحق وحتى فى ذلك الوقت فقد نوقش هذا بدون نجاح.. وكان هذا موقفا لم تستطع مصر التسامح فيه.. فقد كنا مازلنا فى حالة حرب مع اسرائيل وكانت الولايات المتحدة على الرغم من كل صداقتها معنا مازالت مرتبطة بإسرائيل بأكثر مما يمكن أن يكون مع مصر.. وظلت الأسلحة الأمريكية تتدفق على اسرائيل.. وكانت النتيجة أن استمرت الفجوة بين المقدرة العسكرية لدى اسرائيل والمقدرة العسكرية لدى مصر فى الاتساع.. وكانت النتائج التى تستنتج من هذا الوضع واضحة تماما.. فمن ناحية: يجب أن نستمر فى طرق أبواب ترسانة الأسلحة الأمريكية لنوضح للولايات المتحدة أن دولة فى وضع مصر لايمكن أن ترضى بمجرد المعونة الاقتصادية فحسب.. وعليه كان يتحتم علينا أن نفعل كل مايمكن عمله للمحافظة على علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى وتقويتها، فهى الدولة التى ظلت لعشرين عاما تزودنا بالسلاح، و بأسعار أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة فى أى وقت.

وجاء النصف الثاني من عام ١٩٧٤ بتعقيدات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة. فبالرغم من أن جولة نيكسون فى الشرق الأوسط رفعت من روحه المعنوية إلا أنها لم تفعل شيئاً فى القضاء على ووترجيت، وعليه: ففى أغسطس من نفس العام أجبر نيكسون على الاستقالة.. وقد كانت لهذه التطورات ردود فعل سلبية بالنسبة لنا. إذ أن نيكسون وهو أمر جدير بالذكر كان صريحاً، وحاسماً، وليس بخائف من الوقوف فى وجه اسرائيل والضغط اليهودى فى الولايات المتحدة. يضاف إلى هذا أنه كان علما تماما بجميع جوانب الوضع فى الشرق الأوسط.. وبالرغم من شهرة كيسنجر فلم يكن لدى أى شك فى أن نيكسون ــ وليس كيسنجر ــ هو الذى يتخذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

كان الرئيس فورد شخصا مختلفا تماما.. لأن اختياره كرئيس كان مجرد مصادفة تاريخية.. فهو لم يختر أن يلعب الدور الحاسم الذى يلعبه الرئيس الأمريكى فى الشئون العالمية، وهو لم يكن معدا لهذا.. وكانت معرفته ضئيلة على الرغم من أنها تحسنت بعض الشىء مع مرور الوقت.. كما أنه كانت تنقصه شجاعة اتخاذ القرارات.. ويعنى هذا أن كيسنجر أصبح يتصرف بحرية فى هذه الفترة حيث يضع السياسات ويتخذ القرارات الهامة.

وكان هذا واضحاً فى كل الاجتماعات التى عقدتها مع كيسنجر وفورد.. وببساطة لم يكن الرئيس يتكلم كثيراً لأنه لم يكن يعرف كثيرا.. وفى كل مرة كنت أراه أجده أفضل اطلاعا عن ذى قبل وان لم يكن بالقدر الكافى بعد.. وكان كيسنجر يقوم بكل الحديث أثناء الاجتماعات. وإذا قال الرئيس فورد أى شىء كان يردد دائما «ما رأيك ياهنرى؟» وعندئذ يبدأ هنرى فى إلقاء محاضرة علينا، ويدس بإسم الرئيس فى أى شىء يقوله، مثلا: «أظن أن الرئيس فورد يعتقد».. «أنا متأكد أن الرئيس فورد يقصد». «أنا متأكد أن الرئيس فورد يفضل هذا.. أو: لا أستطيع أن أتكلم بأسم الرئيس إلا أننى أعتقد أن الرئيس يود أن يقول».. كان هذا كل مايقوله كيسنجر عادة فى وجود الرئيس فورد الذى كان ببساطة يومىء برأسه فحسب.

لقد كنت قلقا جداً بعد استقالة نيكسون، لأنني لم أكن أعرف ماسوف يأتى به المستقبل بعد هذا التغير بالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية.. وفى سبتمبر عام ١٩٧٤ عندما كنت فى نيو يورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قابلت كيسنجر، وأعربت له عن قلقي العميق.. فكيف يمكن أن أطمئن إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تخدم مصالح بلدى، نظراً لطبيعة النظام الأمريكى التى تتسم بالتغيرات المستمرة فى الحكومة والفضائح التى تتعرض لها المستويات العليا فى بعض الأحيان، ومجموعات الضغط، والتيارات المضادة، والمصالح، والطموحات الشخصية لدى مسئولى الحكومة الأمريكية« فنحن لانستطيع أن نقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة، لأن مجموعة الشخصيات فى واشنطن تتغير دائما وبهذه السرعة.. وتأسيسا على ذلك لامفر من أن أتلقى تأكيداً بأن القرارات التى يتم التوصل إليها سوف تكون ملزمة بالنسبة للرؤساء والحكومات فى المستقبل.

كان كيسنجر منزعجاً جداً، فأصبح شاحباً تماماً، ووصف كلمتى بانها انتقاد خطير وجاد، وأضاف قائلا: إنه يجب أن يستمع اليها الرئيس فورد شخصياً.. وأسرع إلى التليفون الذى كان على بيانو ضخم وطلب فورد على خط مباشر مصرا على أن يستقبلنى فى الصباح التالى على الافطار.. وبينما كان يتحدث فى التليفون ظللت أعترض قائلا له: ماذا تفعل؟ إننى لست معتادا على الاستيقاظ مبكرا والتحدث فى السياسة قبل الساعة العاشرة. ولكن الرئيس فورد وافق على أن يرانى على مائدة الافطار وتعين علىَّ أن أنحى جانبا تحفظاتى على هذا اللقاء المبكر، ويجب أن أعترف بأن حب الاستطلاع دفعنى لأرى كيف يبدو الافطار الرئاسى.

وفى اليوم التالى كان الإفطار فى حجرة طعام الرئيس فورد، وكان يضم الرئيس فورد وكيسنجر وأنا وحدنا. وكان افطاراً رئاسياً بحق، حيث أعد وقدم بصورة جيدة جداً، وأعدت بدقة ماقلته لكيسنجر فكنت أتحدث بصراحة لأننى كنت أشعر بأننا إذا لم نحصل على تأكيدات واضحة بالاستمرار فإننا سوف نكون

قائمين بمخاطرة كبيرة.. وأكد لى الرئيس فورد أن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير.

و بالفعل لم يحدث انقلاب فى السياسة الأمر يكية نحو مصر فى عهد الرئيس فورد.. و يعنى هذا أننا لم نعان من إنتكاسات كبيرة إلا أننا لم نحرز تقدما كبيراً فى نفس الوقت.. من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تر يد إقامة علاقات أوثق مع مصر واخراجها من فلك الاتحاد السوفيتى إلا أنها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات جوهر ية لتحقيق هذا الهدف.. وهى لم تكن مستعدة بالمرة لأن تقدم لنا أسلحة.. وأنا مقتنع بأن الأمور كان يمكن أن تكون مختلفة لو أن نيكسون بقى فى السلطة.. حقيقة: أن اتفاق التعاون الذى وقع خلال ز يارته للقاهرة لم يكن له أى بعد عسكرى ولكننى أعتقد أن نيكسون كان واقعيا بدرجة كافية، لأنه كان يعلم أنه لا يستطيع الحصول على علاقات طيبة معنا إذا رفض تقديم معونة عسكر ية لنا، وظل فى نفس الوقت يسلح أعدائنا.. ولكن كيسنجر كان مختلفا.

أولا: لقد كان كيسنجر مواليا لاسرائيل أكثر مماينبغى.

ثانيا: كان كسينجر واثقا من مقدرته على تحر يك الناس حسب رغبته أكثر مما ينبغى أيضا. فبدلاً من أن يعالج المشكلة المرهفة وهى اقناع الكونجرس بأن هناك أسباباً وجيهة لاعطاء مصر بعض المعدات العسكر ية، فإنه فضل أن يحاول خداعنا بالوعود الكاذبة والحديث الغامض.

والواقع أننا عرفنا من قبل عينة من اسلوب كيسنجر فى تناول مسألة المعونة العسكر ية قبل ز يارة نيكسون.. ففى نهاية ابر يل ١٩٧٤ حضر كيسنجر فى ز يارة قصيره إلى مصر قبل أن يقوم برحلاته المكوكية بين تل أبيب ودمشق والتى أدت إلى فك الاشتباك على الجبهة السور ية، فمن الناحية الرسمية كان قد أتى لمناقشة المفاوضات المرتقبة إلا أنه كان قلقا أيضا بسبب الاتصالات التى تجرى بيننا و بين الاتحاد السوفيتى والتى كانت آخذة فى الز يادة فى الشهور السابقة.. كان

كيسنجر يعرف أننا نحتاج بصورة ملحة إلى المعونة العسكرية ، وكان يخشى من أن نصلح ذات البين مع موسكو من أجل الحصول على الأسلحة . وقد قابلنا كيسنجر وأعضاء الوفد الأمريكي في المعموره الاستراحة الصيفية للسادات ، بالقرب من الاسكندرية ، وخلال المحادثات طرح فجأة وزير الخارجية الأمريكي موضوع الأسلحة ، إذ قال كيسنجر: «سيدى الرئيس» أعتقد أن الوقت قد حان لأن نبدأ استراتيجية جديدة للتعاون في المجال العسكرى .. وأعتقد أن الوقت قد حان أيضا لأن تزود واشنطون مصر بكل احتياجاتها العسكرية ، غير أنه سوف تكون هناك صعوبات كثيرة في الداخل ، ورد فعل سلبى للغاية من جانب الاسرائيليين .. ولذلك ياسيدى الرئيس نقترح أن يتم التعاون العسكرى بين بلدينا على ثلاث مراحل حتى يكون لدى الجميع وقت لأن يألفوا هذه الفكرة .. «المرحلة الأولى تكون تجارية تماما حيث تدفع مصر ثمن أى معدات عسكرية ثقيلة تحصل عليها .. والمرحلة الثانية تكون على أساس التعامل بنسبة ٥٠ في المائة حيث تدفع مصر ثمن ٥٠ في المائة مما تحصل عليه ، بينما تعتبر الخمسين في المائة المتبقية في شكل منحة داخل معونة ، وعندما تصل إلى المرحلة الثالثة ياسيدى الرئيس سوف يكون الكونجرس والاسرائيليون قد تعودوا على هذه العلاقة الجديدة و بالتالى يمكن أن نقدم كل المعدات العسكرية في صورة منحة» .

لم أكن أتوقع أبداً مثل هذا من كيسنجر ، و بطبيعة الحال لم أصدق كلمة واحدة منه . وأخذت أراقب التغييرات التى ارتسمت على أوجه زملائه الأمريكيين ، وقد بدت عليهم الصدمة وعدم التصديق ، إذ يبدو أنه لم يكن هناك قرار سياسى في واشنطن في ذلك الوقت يشبه ولو من بعيد ما كان يقترحه كيسنجر .. وقال لى أحد كبار المسئولين الأمريكيين في وقت لاحق مشيراً إلى هذا الموضوع أن كيسنجر قد أصابه (العته) وأنه ليس هناك أى أساس لما قاله . غير أن السادات كان كالمعتاد متفائلاً ، وبحسن نية أجاب قائلا : «أنا مستعد ياهنرى ، أنا مستعد» ، وكان من الواضح لى أن كيسنجر كان يريد ببساطة أن يخدرنا في مصر ليقوم بتخريب محاولاتنا لتقوية علاقاتنا مع موسكو .. وهو لم يعترف بهذا أبداً صراحة بطبيعة الحال ، ولكنه اعترف بالفعل بأن هذه كانت

مناورة.. فبعد بضعة أشهر، سألته: بحق السماء لماذا قلت هذا الكلام للسادات؟ فحاول أن يبرر موقفه بقوله: إنه كان يريد طمأنتنا، لأنه يشعر أن مصر قلقة جداً بشأن وضع العلاقات بينها وبين واشنطن خاصة بعد فضيحة ووترجيت. وبالرغم من هذا كان واضحا أن مثل هذا الكذب السافر لم يؤد إلى زيادة ثقتنا فى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من المشكلات الجوهرية التى واجهت العلاقات المصرية الأمريكية فأنه كان علينا أن نعترف بأنه ليس هناك الكثير من الأمل فى إحراز تقدم نحو السلام فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت بدون الاعتماد على كيسنجر وأسلوب خطوه الذى إتبعه.

وكان السبب بسيطا للغاية، وهو أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تستطيع ممارسة بعض النفوذ فى الشرق الأوسط.. فقد كان الاتحاد السوفيتى قد عزل نفسه من خلال سياسته غير المتبصرة التى رفضت اعطاء مصر الأسلحة التى تريدها، وكانت الدول الأوربية تقوم بدور المتفرج، أما الدول العربية فعلى الرغم من أنها أخذت فى التقدم رويداً تجاه تحقيق وحدة الصف إلا أنها لم تصبح كتلة واحدة بعد.. وعلى أية حال كانت الدول العربية تحتاج إلى وسيط ليتعامل مع اسرائيل.. وفى تلك الظروف كانت الولايات المتحدة وحدها هى القادرة على لعب هذا الدور.. بيد أنه مادام كيسنجر يدير دفة السياسة الخارجية الأمريكية فلن يكون متاحا غير سياسة مفاوضات الخطوة خطوة فى الشرق الأوسط.

وبالتأكيد كانت مصر فى تلك الفترة تفضل سلاما شاملا فى المنطقة بأسرها يتضمن تسوية المشكلة الفلسطينية.. ولكن مادام الوضع لم يسمح بالتفاوض لاحراز مثل هذه التسوية الشاملة فقد كنا مستعدين للتفاوض من أجل فك اشتباك ثان إذا ظل هذا اتفاقا عسكريا لا يتضمن تنازلات سياسية نقدمها إلى اسرائيل.. وكان فك الاشتباك على نفس نمط الاتفاق الذى تم التفاوض بشأنه فى عام ١٩٧٤ على الجبهتين المصرية والسورية أمرا مقبولاً لدينا، وكان مفيداً فى المحافظة على قوة دفع المفاوضات.

وفى الواقع كنا نأمل أن يليه اتفاق فك اشتباك ثان مماثل بين سوريا واسرائيل.

وكنا نعارض بشدة قبول أى بنود يمكن أن تعنى ضمنا بأى صورة أن مصر تبرم اتفاق سلام منفرداً مع اسرائيل.. وقد أوضحنا للجميع أن السلام لايمكن التفاوض بشأنه إلا مع الدول العربية مجتمعة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وليس إطلاقا مع مصر وحدها.

اتفاق فض الاشتباك الثانى:

وبعد العديد من الاتصالات الأولية: قرر كيسنجر أنه سوف يكون من الممكن ابرام اتفاق فك اشتباك ثان.. وفى مارس عام ١٩٧٥ بدأ فى رحلات مكوكية للمرة الثانية بين مصر واسرائيل.. ولم يكن الوضع على أية حال مواتيا لتحقيق نجاح سريع.. وعموماً أبدى الاسرائيليون عنادهم المعتاد. وأصروا على أن تنهى مصر حالة الحرب كثمن حتى لعملية انسحاب صغيرة.. وأكثر من هذا كانت التوترات فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٥ أكثر منها فى أى وقت لأن الوضع السياسى فى لبنان كان قد تفجر وكان لهذا عواقب بالغة الأهمية تؤثر فوق كل شىء على وضع سوريا.. مما غير أيضا من موقف حافظ الأسد، فقد كانت هذه فرصة لسوريا كى تلعب دورا هاما.. بل ربما أيضا لأن تحيى مطالبها القديمة فى لبنان.. وأصبح الأسد وقد تخلص بسبب الوضع الجديد من بعض الضغوط الداخلية أقل تقبلا لفكرة اتفاق الاشتباك الثانى.. ومن المفارقات الغريبة بالفعل أن يكون تفجير الوضع فى لبنان والذى أدى إلى نتائج عكس ما كان يسعى كيسنجر إلى تحقيقه فى ذلك الوقت قد عجلت به ودعمته عملية خططت لها ونفذتها المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع فرع اسرائيلى خاص من هذه المخابرات، وقد تمت هذه العملية دون علم كيسنجر.

كان الاجتماع الأول مع كيسنجر حول فك الاشتباك الثانى باستراحة السادات فى القناطر الخيرية، وكان سلبيا بعض الشىء، واكتفينا بتبادلنا

وجهات النظر، وعندما انتهى الاجتماع طلب منى السادات أمام كيسنجر أن أعد صياغة مكتوبة لفك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية.. وكان ردى هو أن هذه الصياغة يجب أن يعدها الأمر يكيون بصفتهم وسطاء وأن كيسنجر هو الشخص الذى يجب أن يقوم بهذا العمل الهام. ولدهشتى قال لى السادات: إنه يريدنى أن أفعل هذا، لأنه ليس لدى كيسنجر فكرة عن: من أين يبدأ، وفى أى اتجاه يذهب.. وكيسنجر نفسه هو الذى أبلغ السادات بأنه يجب أن أكون أنا المسئول عن هذا العمل.. ولست أعرف ما إذا كان كيسنجر قد أبلغ السادات حقا أنه ليست لديه أية فكرة عن: من أين يبدأ، ولكن إذا كان قد فعل هذا فلن يكون سوى أسلوب تكتيكى استخدمه كيسنجر ليعرف الموقف المصرى منذ البداية.. وعلى أى حال قلت للسادات: «سوف أفعل هذا ولكن ليس اليوم، لأننى سوف أقيم مأدبة عشاء تكريما لكيسنجر فى بيتى، لأعطيه فرصة مقابلة نائب الرئيس، وأعضاء الحكومة، وبعض رؤساء تحرير الصحف»*.. ومع ذلك أصر السادات على أن أعد الصياغة التى كان يريدها على الفور.

وأضاف السادات قائلا: «إنه سوف يأتى لتناول العشاء فى بيتى معى ومع هنرى كيسنجر وحدنا، وأنه ينبغى أن ألغى الدعوات الأخرى».. فقلت مرغما «لامانع لدى أن تأتى لتناول العشاء ولكن أذا كان على أن ألغى كل الدعوات المسبقه فيجب أن أقول: إن هذا بأمر محدد منك سيدى الرئيس.. فوافق الرئيس على هذا تماما، وبناء على هذا أصدرت تعليماتى إلى رئيس البروتوكول فى وزارة الخارجية لالغاء الدعوات على أن يذكر بالتحديد أن هذا أمر من الرئيس السادات.. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم أمليت على رئيس مكتبى السفير عمر سرى صياغتين لفك الاشتباك الثانى إحداهما أكثر شمولا من الأخرى.. حيث كانت الأولى تدعو إلى فك الاشتباك على طول الخط من العريش إلى حقول البترول فى رأس محمد، بينما الثانية صياغة أقل شمولا، وتؤدى إلى الانسحاب الكامل للقوات الاسرئيلية إلى ما وراء ممرات متلا والجدى فى منتصف سيناء إلى

* كتاب (السادات) داقيد هيرست وايرين بيسون (لندن، فابرآندفابر، ١٩٨١) ، ص٨

الشرق وإلى ماوراء حقول البترول فى أبورديس ورأس سدر إلى الجنوب.
أما بالنسبة للعناصر الأخرى لفك الاشتباك فقد أضفت بعض النقاط حددتها عن عمد على أساس من نقاط مماثلة وردت فى اتفاق الهدنة فى عام ١٩٤٩ بين مصر واسرائيل.

وقبل أن نبدأ العشاء فى تلك الليلة وصل رئيس مكتبى وأعطى نسخاً من الصياغتين لكيسنجر ولى.. فانزعج السادات وصاح قائلا: «أين نسختى» «أنا أيضا أريد أن أقرأها» وشعر كيسنجر بالرضا عن المقترحات، وعقب عليها بصورة مرحبة، وأوضح على أية حال أن الاسرائيليين سوف يرفضون الانسحاب إلى خط العريش ــ رأس محمد ــ أو أنهم سوف يفرضون على مصر فى المقابل تنازلات سياسية كبيرة قد تصل إلى مستوى واقعى يماثل معاهدة سلام.

وكان كيسنجر يعرف بالتأكيد أننا سوف نرفض مثل هذه التنازلات.

وكما توقعت فضل كيسنجر الخط الأقل طموحاً.. وقال: إنه سوف يركز على محاولة اقناع الاسرائيليين بقبوله.

وبعدما غادر كيسنجر القاهرة إلى القدس سافرنا ــ السادات وأنا إلى أسوان لانتظاره. وكانت هذه فكرة السادات، لأنه كان يشعر أن لأسوان التى تم فيها الاتفاق على فك الاشتباك الأول جواً أو تأثيراً سحرياً من نوع ما، وأنه سوف يستطيع التوصل إلى فك اشتباك ثان هناك فى الحال.. ولكننا وجدنا على أية حال أن التقارير التى كنا نحصل عليها من كيسنجر فى كل مرة يعود فيها من اسرائيل تدل على أن حكومة رابين غير مستعدة للتوصل إلى اتفاق لعدد من الأسباب:

أولا: لم تكن حكومة رابين تسيطر بصورة كاملة على الوضع الداخلى فى اسرائيل، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت حتى تستطيع أن تتخذ قرارات خطيرة.

ثانيا: كان الاسرائيليون يراقبون بقلق التطورات الجديدة التى تحدث بين موسكو والقاهرة وخاصة عقب اعلان الرئيس برجينيف عن عزمه على زيارة القاهرة ودمشق وبغداد لأول مرة.. ولم يؤد تأجيل الزيارة إلى تبديد مخاوفهم.

ثالثا : كانت الحكومه الاسرائيليه تعتقد فيما يبدو أن الدول العربية منقسمة فيما بينها بحيث لا تخشى اسرائيل من تجدد القتال .. وبهذا تستطيع اسرائيل أن تستمر فى العناد ، وأن تملى شروطها التى كانت تعرف مسبقا أن مصر لن تقبلها .

رابعا : وكما ظهر فيما بعد ، كانت حكومة رابين تتخذ موقف العناد عن عمد آملة أن تتعهد الولايات المتحدة ــ حين يصيبها اليأس من تحقيق تقدم بالتزامات كبيرة لأسرائيل مقابل تعاونها .

وحتى يعرقل الاسرائيليون المفاوضات ، أعلنوا أنهم لن ينسحبوا كلية من الممرات ولكن فقط حتى منتصفها .. كما أصروا أيضا على أن يتضمن أى اتفاق ــ يتم ــ فقرة عن إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل .. وواجه كيسنجر مشكلات حقيقية فى هذه المرة لأنه كان يعرف أننا لن نقبل شيء أقل من الانسحاب الكامل حتى شرق الممرات ، وأننا لن نقبل أبداً طلب اسرائيل بإنهاء حالة الحرب .. ومع مرور الوقت أصبحنا ــ السادات وأنا ــ مقتنعين بأن كيسنجر لن يحرز نجاحا هذه المرة . وهكذا طلبنا منه أن يحضر معه من إسرائيل خريطة توضح بدقة الخط الذى يريد الاسرائيليون الانسحاب إليه ، ففعل كيسنجر هذا .. ولكن عندما أطلعنا على الخريطة وطلبنا منه أن يوضح لنا أين سيكون الخط الاسرائيلى ، أخذ كيسنجر يتهرب و يعطى إجابات غامضة قائلا : إن الإسرائليين لا يستطيعون تحديد : من أين يبدأ شرق الممرات .. وكانت هذه حيلة نموذجية للتفكير الاسرائيلى لأنه كان من الواضح تماما أين تبدأ الممرات وأين تنتهى .. ومن الواضح أيضا أن اسرائيل كانت تريد ببساطة الاحتفاظ بالسيطرة على الممرات لتمارس ضغطاً على مصر ، ولما كنا ندرك أن كيسنجر لا يسيطر على الموقف بالفعل وأن ضغطه على اسرائيل كان تقريبا غير موجود بالمرة .. قال له الرئيس السادات : « هنرى فى المرة القادمة التى تذهب فيها إلى اسرائيل عليك أن تجعلهم يوافقون على اقتراحنا ، أو أن تضع حدا لهذه الرحلات المكوكية وتعود مباشرة من هناك إلى واشنطون .

وشعر كيسنجر بالانزعاج ، وحاول اقناع السادات بأن يسمح له بالعودة الى أسوان مرة أخرى قبل العودة الى واشنطن .. ورفضنا لأننا كنا نريد وضع مسئولية فشل المحادثات على اسرائيل . وهكذا أردنا أن تنتهي رحلات كيسنجر المكوكية في القدس .. ولن أسهب في الحديث عما حدث بين كيسنجر والحكومة الاسرائيلية ، أوعن الجو الذى استقبل خلاله ؛ لأن كتباً كثيرة تعرضت لهذا بأسهاب . و يكفى فقط أن أقول : أن كيسنجر لم ينجح فى حمل الإسرائيليون على تغيير موقفهم ، فعاد الى واشنطن خالى الوفاض .. وبمجرد أن علمنا بأن كيسنجر غادر إسرائيل الى واشنطن ؛ ذهبت الى فندق كتاراكت القديم فى أسوان ، وعقدت مؤتمراً صحفياً للصحافة العالمية حيث شرحت لماذا فشلت جهود كيسنجر وألقيت باللوم كلية على اسرائيل .. وكان كيسنجر ايضاً يعتقد أن مسئولية الفشل تقع على اسرائيل . و بالفعل اقنع الرئيس فورد بأن يرسل إلى رابين رسالة شديدة اللهجة .. ثم بدأ بعد هذا فترة لاعادة تقييم الموقف .

و بالنسبة لنا فقد قمنا أيضاً بإعادة دراسة الوضع وقررنا اتخاذ خطوات لممارسة المزيد من الضغط على اسرائيل .. وكخطوة أولى : عندما انتهت فترة عمل قوات الطوارىء التابعه للأمم المتحدة فى سيناء ، اعلنا اننا لن نجدد فترة عملها للأشهر الستة المعتادة ، ولكن لثلاثة أشهر فحسب ، كما أجرينا أيضاً مناورات عسكرية على الضفة الغربية للقناة .. وفى النهاية قررنا أن نعلن عن موقفنا وهكذا أعلنا أن مصر لن تقبل أى شىء أقل من الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الممرات وإعادة آبار البترول الى مصر .. واننا لن نقدم أية تنازلات سياسية بالمرة .

وفى بداية صيف عام ١٩٧٥ تم استئناف جهود التفاوض بشأن فك الاشتباك الثانى . وفى هذا الصدد أحب أن أشير الى اجتماع تم بين فورد والسادات فى سالزبورج فى اليومين الاول والثانى من يونيو ١٩٧٥ ، كان هذا اللقاء الاول بين الرئيسين ، وكان مهماً فى حل المشكلة الدقيقة المتعلقة بتزويد مراكز الإنذار المبكر فى سيناء بالرجال .. وبحلول هذا الوقت كان الاسرائيليون قد قرروا أن يكونوا أكثر تعاوناً ، فقد كان قد تم ارسال فريق امريكى عسكرى للقيام بدراسة مساحية للممرات لتحديد بدايتها ونهايتها ... وأصبح الاسرائيليين مستعدين لان

ينسحبوا الى السفوح الشرقية .. وعلى أية حال فأنهم أصروا على أن يبقوا على سيطرتهم على مركز الانذار المبكر الذى بنوه بمساعدة الولايات المتحدة ولا أحتاج لأن أقول هنا : إننا لم نقبل هذا ، وعزمنا على مناقشة هذه المسألة مع فورد وكيسنجر فى سالز بورج .

وفى طريقنا الى الاجتماع كنا ـ السادات ونائب الرئيس حينذاك حسنى مبارك وأنا ـ نستقل نفس السيارة ونناقش مشكلة مركز الانذار المبكر ـ حيث تم الاتفاق على أن يقوم السادات بابلاغ فورد وكيسنجر بأن مصر سوف تسمح ببقاء مركز الرصد على شرط أن يعمل به مدنيون أمريكيون ، و بالإضافة ـ إلى هذا تبنى لنا الولايات المتحدة مركزاً آخر تزوده ايضاً بمدنيين امريكيين ، وفى استجابة تلقائية نادرة من جانب فورد كان رد فعله هو « أعتقد أن هذا إقتراح يمكن الترويج له ، ويمكننى أن اقنعهم به فى داخل الولايات المتحدة ، فما رأيك يا هنرى ؟؟ ولم يكن كيسنجر مستعداً للالتزام بهذا ، ومثلما يفعل دائماً فى مثل هذه الحالات نظر ـ إلى سيسكو طالباً منه المساعدة ، ولكن سيسكوا ايضاً لم يكن مستعداً . وساد صمت محرج ، ثم أجاب كيسنجر فى حذر ـ ان هذا امر مهم ياسيدى الرئيس ولكن يجب أن أناقشه مع الاسرائيليين ، « وفى النهاية تم قبول الفكرة » .

والجدير بالذكر هنا ان اعادة فتح قناة السويس تمت تقريباً فى ذلك الوقت أى فى الخامس من يونيه بناء على اصرار السادات وعلى الرغم من نصيحتى بأن ينتظر ليضع مزيدا من الضغط على الاسرائيليين حتى يتم احراز المزيد من النجاح فى المفاوضات .

وعلى أية حال كان الاسرائيليون قد تخلوا عن بعض عنادهم فى ذلك الوقت بحيث جاء شهر سبتمبر ولدى كيسنجر أمل كاف لتحقيق تسوية ، و بالتالى يمكنه ان يستمر فى رحلاته المكوكية .. ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لتوقيع اتفاق دون الحصول على تنازلات كبيرة من الولايات المتحدة .. و واجه كيسنجر سيلاً من الطلبات بتقديم مساعدة اقتصادية ومعدات عسكرية ، وأهم من هذا الالتزام السياسى بان تتبنى امريكا وجهة النظر الاسرائيلية فى كل

جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، وخضع كيسنجر للطلبات الاسرائيلية ووقع سلسلة من الاتفاقات السرية مع اسرائيل .. وفى هذه الاتفاقات تعهدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل ، وضمنت تزويدها بالبترول وبكمية كبيرة اخرى من الأسلحة المتقدمة ، وأخطر من هذا وقعت الولايات المتحدة مذكرة تلتزم فيها بأن تنسق إستراتيجيتها فى مؤتمر جنيف مع الاستراتيجية الإسرائيليه وأن تدعم مبدأ أن تكون كل المفاوضات هناك ثنائية بين اسرائيل وكل بلد عربى على حدة ، وليست متعددة الجوانب بين إسرائيل من ناحية وكل البلاد العربية من ناحية أخرى .. وأكثر من هذا قدمت الولايات المتحدة الضمانات بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أوتتفاوض معها دون موافقة مسبقه من اسرائيل ، وحتى تعترف المنظمة بصورة رسمية بحق اسرائيل فى الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ .

ولم يبلغنا كيسنجر بأن الولايات المتحدة تنوى أن توقع مثل هذا الاتفاقيات المو ـعة مع اسرائيل ؛ لحين حضوره إلى مصر لوضع الاجراءات النهائية فى فك الاشتباك الثانى .. وقبل عشر دقائق من الاجتماع الرسمى أطلعنى كيسنجر وسيسكو على الاتفاق الامريكى الاسرائيلى فشعرت بالاستياء ، وفكرت فى إعادة النظر فى اتمام فك الاشتباك الثانى .. فقد كانت المساعدة العسكرية الجديدة لاسرائيل واسعة النطاق لدرجة ستزيد من اتساع الهوة بين المقدرة العسكرية المصرية والاسرائيلية .. بينما الالتزام الامريكى بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية اوالقيام بأى مبادرة اخرى دون موافقة اسرائيلية سوف يجعل السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط مجرد امتداد للسياسة الاسرائيلية بل و باكثر مما كانت من قبل .. وكان هذا ثمناً كبيراً غير ضرورى يتعين أن تدفعه مصر مقابل الانسحاب الاسرائيلى إلى شرق الممرات .

وانزعجت اكثر من هذا أثناء الاجتماع الرسمى عندما أخرج كيسنجر فى اللحظة الأخيرة إحدى خدعه المعتادة من جعبته التى لا تنفذ حيث طلب فجأة أن يوقع السادات بنفسه على احدى الوثائق .. ورحب السادات كعادته بالفكرة ، ولم يبذل ثانية واحدة فى التفكير فيا ينطوى عليه هذا .. واضطررت الى معارضته علناً

حيث قلت : «لا» الرئيس السادات لن يوقع الاتفاق » ، فدهش السادات وقال : لماذا يا اسماعيل ؟ .. لقد وقعت من قبل فك الاشتباك الأول » ، فذكرته بأنه لم يوقع اتفاقاً مع اسرائيل ولكن اقتراحاً امريكياً ، فغير السادات رأيه وقال « نعم يا هنرى ، ان فهمى على حق . إننى لم أوقع أية مقترحات مع إسرائيل ولكن فقط مقترحات امريكية . واضطر كيسنجر الى الاعتراف بأن هذا صحيح ، إلا انه حاول ان يكون ماهراً فيوقعنا فى توقيع مع اسرائيل بكل ماسوف ينجم عن هذا من عواقب سياسية .. قال كيسنجر « حسناً ياسيدى الرئيس سوف أوقع أنا باسم الولايات المتحدة و يوقع آلون باسم اسرائيل و يوقع اسماعيل باسم مصر» ، ولم أكن أريد مقاطعة كيسنجر ، ولكن حال ان انتهى قلت :

« إننى لن اوقع أية ورقة تتصل بفك الاشتباك الثانى » . ثم انسحبت فجأة من الاجتماع وخرجت الى الحديقة .. فأوقف السادات الاجتماع ، وأتى مسرعا خلفى ليسألنى : « لماذا أنت غاضب هكذا » ؟ فقلت له : إنه منذ البداية تماماً أوضحت انه لاينبغى أن نعطى فك الاشتباك هذا أى معنى سياسى غير ضرورى ، وأنه لاينبغى أن أوقع انا أووزير الدفاع أية اوراق .. و بدلا من هذا : يجب أن يوقع على الاتفاق رؤساء الأركان من الجانبين ليبرز هذا الجانب العسكرى للاتفاق بالإضافة الى السفراء المعينين فى جنيف ، حيث يقدم الاتفاق للمزيد من المناقشة ؛ ولإقراره على أيدى لجنة فرعية مصرية إسرائيلية منبثقة عن مؤتمر جينيف .

وانتهزت هذه الفرصة أيضاً لأنقل للسادات المعلومات التى وصلت الى قبل الاجتماع مباشرة وهى أن اسرائيل قد انتزعت من الولايات المتحدة مقابل انسحابها المتواضع التزامات سياسية ضخمة بالاضافة الى كمية كبيرة جداً من المساعدة العسكرية .. ولم يظهر أى من هذه الالتزامات فى اتفاق فك الاشتباك . غير ان الحقيقة هى ان هذا الالتزام الامريكى العسكرى والسياسى سوف يحسن بشكل مؤثر من وضع اسرائيل فى المستقبل ، ويجعلها أكثر عناداً .. وسوف يجعل هذا الحل الشامل المستقبل للصراع فى الشرق الاوسط مستحيلاً تقريباً مالم يستجب العرب ببساطة لما تمليه عليهم اسرائيل . فهم الرئيس السادات موقفى ،

ولكنه قال : « ولكن الورقة التى سوف أوقعها لاتتناول سوى مركز الانذار الامريكى » فقلت : « إن هذا حقيقى ، ولكن يتعين علينا ان نكسب المزيد من الوقت بهدف ممارسة مزيد من الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة ، أوحتى نحصل على بعض المساعدة العسكرية من الامريكيين لموازنة ماتحصل عليه اسرائيل من واشنطن » فهم السادات وجهة نظرى إلا أنه كان يخشى اذا اتبع نصيحتى ان يؤجل فك الاشتباك الثانى إلى مالانهاية .. وبما اننى لم اكن أريد التوقيع فأنه سوف يأتى بشخص أخر يفعل هذا .. وصفق بيده ليأتى الضابط المختص مهرولاً ليأمره السادات بان يرسل لنا ممدوح سالم رئيس الوزراء .. أتى ممدوح ليبلغه السادات أمام كيسنجر وأمامى « ان فهمى لايريد ان يوقع أية أوراق فوقع انت بدلاً منه » وبعد التوقيع غمرت السادات الفرحة فى تلك الليلة .. وفى مأدبة زاخرة أقامها للاحتفال بالاتفاق : كان فى حالة من السعادة الغامرة ممتدحاً اياى طوال الوقت على الرغم من أننى رفضت التوقيع .

من المهم هنا أن أوضح بعض النقاط عن فك الاشتباك الثانى ، لأن كثيراً من الكتاب وخاصة الاسرائيليين صوروه على انه نصر سياسى كبير لاسرائيل ، أوحتى معاهدة سلام تحت اسم اخر .. وهذا ببساطة ليس صحيحاً .. لقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات سياسية كبيرة لاسرائيل ولكن مصر لم تقدم أية تنازلات .. وانه لتشويه كامل للحقائق ان يقال أن لغة بعض مواد الاتفاق تعنى ضمناً انهاء حالة الحرب ، وسوف يتضح هذا لاى شخص يتجشم عناء قراءة هذا الاتفاق بعناية .. فالمادة الاولى على سبيل المثال تنص على« ان يحل الخلاف بينهما (اى بين الطرفين) وفى الشرق الاوسط ليس باستخدام القوة ولكن بالوسائل السلمية .. وتعلن المادة الثانية : « يتعهد الطرفان بالا يلجأ إلى التهديد أواستخدام القوة أوالحصار العسكرى ضد بعضهما البعض ، ونص المادة الثالثة : « يستمر الطرفان فى المحافظة بدقة على وقف اطلاق النار برا وبحرا وجوا ، والامتناع عن كل الاعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد بعضهما البعض » ، وتقول المادة الخامسة : « قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ذات أهمية جوهرية وتظل تعمل ، ويتم مد فترة عملها سنويا » . وفى النهاية تنص المادة الثامنة صراحة على أن

« ينظر الطرفان الى هذا الاتفاق كخطوة هامة نحو سلام عادل ودائم .. وهو ليس اتفاق سلام نهائى » ، بالتأكيد كل هذه المواد توضح تماماً ان الصراع بين مصر واسرائيل لم ينته ، وأنه لم يتم توقيع معاهدة السلام .

ووجد معلقون أخرون اكثر استعداداً لتشويه الحقائق بالكامل حججاً اكثر دهاء توضح ان فك الاشتباك الثانى كان نجاحاً سياسياً كبيراً لاسرائيل .. فقد قالوا : إن هذه الوثيقة حوت اشارة صريحة إلى نبذ إستخدام القوة ، وأن هذا لابد ان يتضمن بكل تأكيد إنهاء حالة الحرب .. وإجابتى على هؤلاء هى : أنه يتعين عليهم مقارنة لهجة اتفاق فك الاشتباك الثانى بلهجة اتفاق الهدنة المقام بين مصر واسرائيل الذى وقع يوم ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ فى رودس فى اليونان ، فسوف يجدون تعبيرات متطابقة هناك .. وعلى الرغم من هذا : وقعت ثلاث حروب كبيرة بين مصر واسرائيل منذ ذلك الوقت فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .. و يلاحظ ان اتفاق الهدنة هذا كان يلزم الطرفين مرارا بنبذ استخدام القوة .. فالمادة الاولى مثلا : تنص على أن « يتم الالتزام بدقة من الآن فصاعداً بتوصية مجلس الامن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية فى تسوية المسألة الفلسطينية من جانب الطرفين » ، ونفس المادة كررت القول بأنه : « لايتم القيام بعمل عدوانى للقوات المسلحة برا أوبحرا أوجوا من جانب أى من الطرفين ، ولا الاعداد ، أوالتهديد بهذا » ، وتصل هذه المادة فى النهاية إلى أن تحقيق الهدنة خطوة لايمكن الاستغناء عنها نحو تصفية الصراع المسلح ، واستعادة السلام فى فلسطين . وعلى الرغم من انه يمكن اقتباس فقرات كثيرة مشابهة من اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ؛ فأن هذا يكفى تماماً لتوضيح أن اتفاق فك الاشتباك فى عام ١٩٧٥ لم تستخدم فيه مفاهيم أولغة جديدة لم تظهر من قبل فى اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩ ... ولم يكن هذا محض مصادفة كما يجب ان اوضح ، فعندما كنت املى الاقتراح المصرى بفك الاشتباك حتى خط شرق الممرات تمت بالرجوع الى اتفاقية الهدنة ، واستخدام نفس الصياغة ، وأصبحت هذه الوثيقة هى اساس الاتفاق النهائى .

هنرى كيسنجر:

كانت عملية التفاوض بشأن اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل

هي آخر مرة يظهر فيها هنري كيسنجر بصورة على مسرح الاحداث فى الشرق الاوسط .. ولم تكن هناك مبادرات جديدة فى الأشهر التالية حيث كانت حملة الانتخابات الامريكية قد بدأت بجدية ، ومع هزيمة فورد خرج كيسنجر من المسرح ،. وأحب ان أسجل هنا انطباعاتى الاخيرة عن هذا الرجل الذى لعب دورا مهما بهذه الصورة فى الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ . لقد تكلمت من قبل عن بعض جوانب شخصيته التى اتضحت تماماً من خلال اتصالاتنا : ميله الى تحريك الناس حسب أهوائه ، محاولاته الدائمة الاستفادة من ثقة السادات واندفاعه ؛ حتى ينتزع تنازلات كبيرة منه .. كما يتضح ايضا عدم امانة كيسنجر فى تقديم اوراق اسرائيلية على أنها اقتراحات أمريكية ، ثم يتنصل منها حالما نرفضها .. وهناك جانب آخر فى كيسنجر : وهو غروره الضخم وتعطشه لأن يحتل مركز الأضواء ، وبهجته الظاهرة والمضحكة نوعا حين تتركز عليه الكاميرات وإصراره على ان يستقبل باحتفال عظيم . وكانت نقاط الضعف هذه تثير الضيق فى بعض الاحيان إلا أنها لم تكن ذات عواقب سياسية .

وبالتأكيد كان هناك جانب شخصى وانسانى فى كيسنجر أحببته وتمتعت به .. فقد كانت المناسبات الاجتماعية التى حضرناها بصحبة زوجتينا ممتعه دائما ، كما لايمكن انكار ذكاء كيسنجر الفذ ، ومقدرته على الوصول الى اهدافه .

ولكن المشكلة بالنسبة لى هى أن أفكاره التى قدمها لنا عما يجب عمله فى الشرق الاوسط كانت غير مقبولة .. ويمكن تلخيص هذه الافكار بسهولة .. فلم تكن لدى كيسنجر سياسة خاصة ولانظرية حول كيفية التقدم نحو التسوية .. وعلى الرغم من كل ماسمعته منه كمفاوض «ميكافيللى» فى الشرق الاوسط فأنه لم يكن اكثر من مبعوث لإسرائيل . فهو لم يحضر لنا أبداً اقتراحا امريكيا اصيلا ، ولم يقترح أبدا حلا وسطا للخروج من مأزق ، واذا ماطرحنا مقترحات جديدة فانه لم يكن ابدا يعرب ان رأيه بل كان يقول ببساطة : « إننى سأراجع الأمر مع إسرائيل » .

وفى الواقع : ربما كان من الأسهل أن نتعامل مباشرة مع الاسرائيليين اذا مانظرنا إلى كل ماقدمه كيسنجر لعملية المفاوضات .

أثناء فترة ولاية الرئيس نيكسون كان انحياز كيسنجر غير ظاهر نوعا ما . فقد كان نيكسون قويا حاسما ، ولم تكن لديه نية السماح لإسرائيل بوضع سياسة الولايات المتحدة . ولسوء حظنا كان كيسنجر ماهرا خلال فترة تكشف فضيحة وترجيت حيث أبعد نفسه عن حاشية نيكسون ــ التي وصفها « ب » هذه المجموعة من المنحرفين » فى إحدى المرات فى حضورى ــ و بقى كيسنجر بعد استقالة نيكسون ليصبح وزيراً للخارجية فى عهد فورد .

وفى تلك المرحلة لم يكن هناك من يسيطر عليه : فقام بتمثيل دور إسرائيل بصورة سافرة أكثر مما كان من قبل .. وليس هناك دليل أفضل على ذلك من استعداده لان يعرض السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط الى حق الفيتو من الجانب الاسرائيلى .. وأن يلزم دافع الضرائب الامريكى بأن يصب كميات كبيرة من الأموال كمعونة عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل .. وذلك فى مقابل : مجرد أن تنسحب من شريط رفيع من أراضى مصرية فى فك الاشتباك الثانى .. وأنا متأكد من ان هذا ما كان يمكن أن يحدث اطلاقا لوظل نيكسون فى منصبه .

و يتعين أن نناقش مسألة أخيرة هنا حول دور كيسنجر .. وكيف كان من الممكن أن يلعب مثل هذا الدور الهام ؟ إن صفاته الشخصية وطموحه وتصلبه وقوته فى تحقيق اهدافه غير كافية لتبرير قيامه بهذا الدور . كما انه لم يحقق نجاحا كما قلت من قبل من خلال استراتيجية شاملة مترابطة بشأن تحقيق تسوية عادلة فى الشرق الاوسط ؛ لأنه لم تكن لديه مثل هذه الاستراتيجية . إن ما ساعد كيسنجر على تحقيق هذا الدور البارز فى الشرق الاوسط هو فوق كل شىء وجود السادات رئيسا لمصر ، و يضاف إلى ذلك الفراغ الكامل تقريباً الذى وجد بعد حرب أكتوبر .. فبالرغم من ان عناصر الترابط على الجبهة العربية كانت موجودة إلا أن الدول العربية صارت فى حالة من الشلل الناتج عن وقوعها بين الشعور بالفرحة الظاهرة لنجاحها فى البداية والشعور بأن هذا النجاح كان يمكن ان

يتحول الى كارثة كبيرة أخرى . يضاف إلى هذا أنها استخدمت سلاح البترول بنجاح كبير ، وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تأثرتا بشدة .. ولكن بعد فرض حظر البترول لم تعرف الدول المنتجة للبترول ماذا تفعل ازاء الحظر ، وكيف تستخدمه من اجل المصلحة العليا للقضية العربية .. ومن ناحية اخرى : كانت اسرائيل قد تأثرت بشدة بالحرب و بسبب العدد الضخم من رجال اسرائيل الذين ماتوا أوأسروا .. وكانت قيادتها السياسية منقسمة بعمق بين اتهامات واتهامات مضادة حول من يلقى عليه اللوم .. وكان الاتحاد السوفيتى قد شله شعور بعدم التأكد حيث وقع فى مأزق الحيرة بين التزامه نحو مصر وخوفه من استفزاز الولايات المتحدة فأختار ان ينسحب من عملية السلام أما اوروبا فكانت بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط نائمة ، وتعانى من غياب الزعامة الحقيقية فى كل دولها الرئيسية .. وكانت الولايات المتحدة نفسها واقعة فى مشكلة فضيحة ووترجيت .. كانت كل هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هى التى سمحت لكيسنجر بان يبدو كالرجل الوحيد الذى يستطيع ايجاد حل ، ويحقق معجزة يعتمد عليها مستقبل الشرق الاوسط .

كانت هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هى التى سمحت له فى النهاية بأن يلعب الدور الاسرائيلى و يضير القضية العربية ..

الفصل العاشر

تأشيرة خروج للاتحاد السوفيتى

لم يكـن هناك بد من أن يقابل التوقيع على فك الاشتباك الثانى بشك بالغ فى العـديد من الأوساط .. ومهما كانت العناية الدقيقة فى صياغة الوثيقة فإنها لم تمنع الأطراف الأخرى من تفسيرها وفق ماتراه مناسبا .. وكما توقعنا استقبلت سوريا الاتفاق بحملة جديدة مريرة ضد مصر متهمة إياها مرة أخرى بخيانة التضامن العربى ، و بالتحرك نحو سلام منفصل مع اسرائيل .

وكما شهدنا من قبل : فإن هذه الحملة هدأت فى النهاية تماما كما كان الحال فى الحملة الأولى ، وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانت العلاقات بين مصر وسوريا قد أصبحت وثيقة وقائمة على التعاون مرة أخرى .. و بالمثل كان رد منظمة التحرير الفلسطينية معاديا فى البداية للاتفاق ، غير أن فتور العلاقات مع مصر لم يبق طويلا .. وكان أحد أسباب ذلك أن كل تصرفاتنا بعد توقيع الاتفاق أظهرت بجلاء أن سياستنا لم تتغير بالمرة ، وأننا لم نكن نسعى إلى سلام منفصل ، وفوق كل ذلك : أننا مقتنعون أكثر من أى وقت مضى بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يتوقف على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

وكان رد فعل السوفيت على توقيع فك الاشتباك الثانى ذا أهمية فى المدى البعيد أكثر بكثير ، ففى هذه المرة تعذر اقناعهم بقبول الخطوة التى اتخذناها ، بل ورفضوا حضور التصديق على الاتفاق فى اللجنة الفرعية العسكرية المصرية الاسرائيلية فى جنيف . كما كان يفترض أن يفعلوا بوصفهم الرئيس المشارك للمؤتمر .. وكان من السهل تفسير موقف السوفيت المتشدد . فقد كانوا يعلمون أن دورهم فى الشرق الأوسط أصبح هامشيا على نحو متزايد ، وأن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت الحكم الواضح للموقف .. واتضح ذلك جليا لأن الولايات المتحدة هى التى تفاوضت حول ثلاثة اتفاقات متتالية لفك الاشتباك بين

اسرائيل والدول العربية.. ولما لم يكن للسوفيت أى دور أو نفوذ فى مساعدة المفاوضات أو منعها، لم يكن هناك أمام الاتحاد السوفيتى غير اتخاذ موقف التشدد.

و بعد توقيع إتفاق فك الاشتباك الثانى تأكد أنور السادات أكثر من أى وقت مضى من أنه ليس فى حاجة إلى الاتحاد السوفيتى، وأن الحل الكامل الفاصل لنزاع الشرق الأوسط لايمكن أن يأتى إلاعن طريق الولايات المتحدة، ولذا لم يفعل شيئا من أجل التصالح مع الاتحاد السوفيتى بل صعّد حملة الهجوم الكلامى التى يشنها ضده، ورد عليه السوفيت بالمثل وتدهورت العلاقات بينهما على نحو مطرد.

ومن المهم أن نشير مرة أخرى إلى أن موقف السادات هذا لم يكن هناك مايبرره.. وماكان ينبغى أن نعتمد اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة، و بخاصة فى ضوء التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التى كان كيسنجر قد قدمها لتوه إلى اسرائيل..

وفضلا عن ذلك كله: فإن علاقاتنا مع الولايات المتحدة كان مازال ينقصها **البعد العسكرى..** وقد قوبلت طلباتنا المتواضعة للحصول على عتاد عسكرى بالتجاهل التام. وفى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ عندما قام السادات بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة قررنا التركيز على هذه النقطة، وتقدمنا بطلب لشراء كمية صغيرة من العتاد العسكرى اقتصرت على نحو ٢٠ طائرة نقل من طراز سى ــ ١٣٠، و بعض طائرات الاستطلاع التى تعمل دون طيار و بعض سيارات النقل. وقد تعمدنا ألايحتوى طلبنا على عناصر ذات أهمية كبيرة أو أى أسلحة هجومية، كما تعمدنا أيضا الحصول على الطائرات من الحكومة الأمريكية وليس من المصادر التجارية، لأننا أردنا اقرار سابقة.. وقد وافق كيسنجر على هذا الإجراء. ومع ذلك: فتحت ضغط مجموعة الضغط الاسرائيلى بالكونجرس تراجع كيسنجر، وغير رأيه.

وفى البداية خفض كيسنجر عدد طائرات سى ــ ١٣٠ من ٢٠ إلى ست، ثم

حثنا على الحصول على الطائرات من مصادر تجارية، وليس من خلال صفقة رسمية مع الحكومة الأمريكية.

وأرسل لي كيسنجر رسالة عن طريق السفير ايلتس يشرح فيها الهجوم الشخصي الذى تعرض له بالنسبة لصفقة طائرات سي ــ ١٣٠، وأنه يخشى على مستقبله من رد الفعل. وناشدني مساعدة الادارة الأمريكية في تفادى نشوب معركة مع الكونجرس حول هذه الطائرات الست من طراز سي ــ ١٣٠، ولذلك فهو يطلب مني الموافقة على الحصول عليها عن طريق الوسائل التجارية، ولأنني كنت أدرك مشاعر إيلتس الشخصية فقد قررت ألاّ أناقش المسألة برمتها معه، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن، وبصفة خاصة كيسنجر رسميا: أنني رفضت الاقتراح، وأنني أصر على: إما أن تستكمل الصفقة من خلال القنوات الرسمية وبموافقة الكونجرس وإيجاد سابقة في هذا الصدد وإما فلاداعي لإتمام الصفقة بالمرة.

وقد اتخذت هذا الموقف دون استشارة السادات، ولكنه وافق عليها فيا بعد دون تردد. وعندما تلقى كيسنجر تقرير السفير إيلتس قرر أن يخاطر بالمضي قدما بالصفقة وفق شروطي.

ووافق عليها الكونجرس في أوائل عام ١٩٧٦ بعد مجادلات كثيرة، ولكن على الأقل وضعت سابقة.. وكانت هناك بالتأكيد عقبات موضوعية أمام إقامة تعاون عسكرى بين مصر والولايات المتحدة: أهمها النفوذ الاسرائيلي في الكونجرس.. ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد.. وكان انطباعي: أن كيسنجر نفسه لم يكن يؤيد قط السير في ذلك الطريق لأسباب شخصية على الرغم من الصورة المشرقة التي رسمها لنا «بالمعمورة» عن مستقبل مراحل المعونة العسكرية الأمريكية لمصر.

إلغاء معاهدة الصداقة:

ورغم كل هذه الصعاب التى اعترضت العلاقات الأمريكية المصرية قرر السادات استبعاد الاتحاد السوفيتي، ووضع كل امكانياته خلف الأمريكان..

وفى آذار_ مارس عام ١٩٧٦ إستدعانى إلى استراحته فى القناطر، وكان اجتماعا خاصا، و بأسلوبه المتنقل من موضوع إلى موضوع و بدون رابط أخبرنى كيف أنه لم يستطع النوم فى الليلة السابقة، وقال لى: إنه متوتر للغاية.، وإن كان لا يعرف السبب.. وفى الساعات الأولى بعد منتصف الليل خطرت له فكرة أنه حان الوقت لإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى، و بعد ذلك نام مستريحاً، و بعمق.. وقد أضاف أنه لم يبلغ أحدا بعد بقراره هذا، وأنه يجب أن يبقى فى طى الكتمان.. ولكن: لماذا اتخذ السادات قراره فى هذا الوقت فهذا موضوع آخر وسيأتى الوقت والظروف التى تسمح بأزاحه الستار عن هذا السبب!.

لا شك أنه كانت هناك مشاكل معلقة بينه و بين السوفيت.. لعل القشة التى قصمت ظهر البعير الرسالة التى استلمناها من رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندى. والتى أفادتنا فيها بأنه لايمكنها الاستجابة لطلب مصر من أسلحة وقطع الغيار، والسبب هو أن الاتحاد السوفيتى أبدى إعتراضه على الصفقة بصفته مورد هذا العتاد للهند.

أريد أن أبرز هنا أن السادات لم يسبق له قبل هذا التاريخ مناقشة احتمال إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون.. ففى مذكرات كيسنجر نجد: أنه يدعى شيئا مغايرا ولكن لاشك أن هذا الادعاء يدعو للشك العميق. وحسب ماذكره كيسنجر فى مذكراته: أن السادات تحدث عن نيته فى إلغاء المعاهدة على الأقل مرتين.. المرة الأولى كانت أثناء مقابلة بين كيسنجر والسادات بالقناطر فى ديسمبر ١٩٧٣.. والمرة الثانية كانت أثناء حديث بينهما فى أسوان بعد شهر من المرة الأولى.. و يدون كيسنجر فى مذكراته أنه خلال المرة الثانية أعرب السادات عن نيته فى إلغاء المعاهدة بنهاية عام ١٩٧٥، ولكنى أجد لدى شكا كبيراً حول صدق رواية كيسنجر.. وأعتقد أن كيسنجر اخترع هاتين الروايتين من أجل اقناع القارىء بأنه تمكن من دق «إسفين» بين السادات والسوفيت منذ البدايه الأولى.. وفى الحقيقة لم يقرر السادات إلغاء المعاهدة قبل مارس ١٩٧٦.

عندما أبلغنى السادات بقراره، ابلغته أن الغاء المعاهدة يعد خطوة خطيرة جدا

ذات آثار متعددة ، وأنه بغض النظر عن تعنت السوفيت خلال الاعوام الثلاثه الماضية ، يجب علينا أن نؤجل تنفيذ قراره فى ذلك الوقت .. و بدلاً من ذلك اقترحت على الرئيس السادات أن يرسل رسالة قو ية إلى بريجنيف ، يندد فيها بتدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة ، ويحتج على رفض السوفيت السماح للهند بأن تمدنا بقطع الغيار. ويجب أن تنهى الرسالة بتحذير جاد القيادة السوفيتية بأنه إذا لم يغيروا من تصرفهم مع مصر فعليهم أن يتحملوا النتائج المترتبة عن هذا السلوك غير المسئول . وأضفت أنه يجب أن يذكر الرئيس السادات فى رسالته أنه بصفته رئيساً لمصر لايمكنه السكوت تجاه هذا الوضع السوفيتى ، والذى لايمكن وصفه بأنه ودى ، وأن أهم مافيه أن يؤدى إلى إضعاف القوات المسلحة المصر ية .

كما تقدمت كذلك باقتراح بديل آخر للرئيس السادات فحواه أنه يمكن ان يرسل إنذاراً صريحاً للقادة السوفيت بأنه إما أن يعيدوا النظر فى موقفهم تجاه مصر و يتخذوا خطوات محددة لتحسينْ العلاقات المصر ية السوفيتية، وإما أن يقوم السادات بتجميد معاهدة الصداقة، و يقصر العلاقات على أدنى المستو يات الرسمية.

وكنت أظن أن الاقتراح الثانى يخدم أغراضنا بشكل افضل، إذ يعطى السوفيت إشارة قو ية، ولكن يمنحهم فى نفس الوقت فرصة أخيرة لاعادة تقيم موقفهم . وقد ذكّرت السادات فى هذا الصدد بأنه عندما قامت الصين بقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى قامت بتجميد معاهدة الصداقة ولم تلغها .

استمع السادات لى باهتمام، ولكن وجدته مازال مفضلا إلغاء المعاهدة . وقد حاولت إقناعه بأن الاقتراحين اللذين عرضتها عليه يخدمان على وجه الدقة نفس الهدف ، وهو إبلاغ السوفيت بكل الوضوح أن مصر قد نفذ صبرها ، وفى نفس الوقت يترك الاقتراحان الباب موار با كى يتمكن السوفيت من تعديل موقفهم . ولكن السادات لم يكن مقتنعا ، وإن كان لم يصر على موقفهْ.

ومع ذلك و بعد بضعة أيام: أعاد طرح قرار إلغاء المعاهدة، وأبلغنى بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك . وطلب منى أن أتخذ الخطوات الضرور ية السياسية والقانونية مضيفا أنه لم يناقش بعد الموضوع مع أى مسئول مصرى آخر .

وقبل الاستجابة إلى قرار السادات أعددت مذكرة مكتوبة له أشرح فيها الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لالغاء المعاهدة، وأسباب اختلافى مع القرار.. وشرحت مرة أخرى الخطوات التى يتعين اتخاذها بدلاً من ذلك.. وقد كتبت هذه المذكرة لكى أسجل موقفى بوضوح.

وكتب السادات بنفسه بعض التعقيبات على الورقة، وقال: إنه اتخذ القرار بمفرده مخالفاً لتوصياتى، وقد قمت عندئذ بالخطوات اللازمة لتنفيذ القرار، فاستدعيت السفير السوفيتى وأعطيته الرسالة إلى القادة السوفيت. وعلى الفور غادرت لأبلغ مجلس الوزراء. وفى النهاية ذهبت إلى مجلس الشعب الذى وافق على القرار فى اليوم ذاته.

وقد يتساءل المرء لماذا لم أقدم استقالتى فى هذا الوقت حيث إننى اختلفت مع السادات على مسألة رئيسية كهذه؟.. وفى الحقيقة أننى أوشكت على تقديم الاستقالة لأن كل خبرتى مع السوفيت كانت توضى بأن من الخطأ اعتبار فتور موقفهم تجاهنا أمراً نهائياً، فقد أوضح لنا السوفيت مرارا أنهم كثيراً مايعكسون قراراتهم.

وهم على سبيل المثال رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة فى الأيام الأولى من نظام حكم السادات، ولكن بعد أن طرد السادات الخبراء السوفيت وافق بريجنيف وزملاؤه على صفقة أسلحة كبيرة مع مصر. وبعد حرب تشرين الأول ــ اكتوبر ــ ١٩٧٣ ووقف إطلاق النار أوقفوا شحن جزء كبير من الأسلحة، ولكنهم عادوا بعد ذلك واستأنفوا إرسال الأسلحة فى ديسمبر ١٩٧٤، وفى هذه المرة أيضا كنت مقتنعاً بأن السوفيت سيغيرون فى النهاية موقفهم حيال مصر إذا ماعالجنا الأمر على وجهه الصحيح.. وكان هذا يعنى اتخاذ خط متشدد معهم ــ فقد أخبرنى برجنيف نفسه بأنه يجب عليك أن تضرب البيروقراطية السوفيتية إذا أردت الحصول على شىء منها ــ وفى نفس الوقت أيضا التركيز على أننا نريد علاقات أفضل.. وبالتأكيد لم يكن ينبغى علينا أن نتخذ موقفا من شأنه إذلالهم على الصعيد الدولى.. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات فقد قررت عدم

الاستقالة، لأننى لم أكن أنظر لمعاهدة الصداقة والتعاون على أنها أمر ضرورى. وفى الحقيقة، وكلما جادلت فأنها لم تكن حتى تتناسب مع خط سياستى القائم على أن مصر يجب أن تكون غير منحازة، وألا تدخل من ناحية المبدأ فى اتفاقات تعاقدية مع القوى العظمى.

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى ومصر لقى الكثير من الاهتمام من جانب الحكومات الأجنبية وأجهزة الاعلام الدولية.. وعرضت تفسيرات مختلفة وتفسيرات مضادة.. وذهب بعض الكتاب الأمريكيين إلى القول: بأن هذه الخطوة تم الإعداد لها مسبقا بين واشنطن والقاهرة من خلال ما أطلق عليه (القناة الخلفية). وجادلوا بأن السادات كان فى الواقع يفى بالشرطين الذين فرضتها الولايات المتحدة كثمن لإقامة علاقات طيبة مع واشنطن ألا وهما:

(١) طرد الخبراء السوفيت من مصر ــ وهو الشرط الذى استجاب له السادات فى تموز (يوليو) ١٩٧٢.

(٢) إنهاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ــ السوفيتية ــ ولدعم هذا الرأى اختلقوا القصة التى قالت: إنه عندما كان الأمير السعودى سلطان فى طريق عودته من واشنطن نقل رسالة إلى الرئيس السادات مفادها أنه حان الوقت للتخلص من السوفيت. ولا أعرف أى دليل يدعم هذه القصة.

وعلى الرغم من أنه من العدل القول بإن السوفيت كانت لهم تفسيرات مشابهة لقرار السادات المفاجىء، إلا أنه مؤخرا و بعد استقالتى زارنى بالاسكندرية أحد المحللين الاستراتيجيين الكبار من السوفييت الذى أخبرنى بأنهم كانوا متأكدين من أن فكرة إلغاء المعاهدة اقترحها على السادات أحد الرسميين السعوديين وهو ذو مركز رفيع. وكان يزوره قبيل التصريح الذى أعلنه السادات فى هذا الصدد. ولم يكن الأمير سلطان من يشك السوفيت فى قيامه بهذه المهمة، وإنما سعودى آخر من حاشية الملك فيصل، وكانوا يظنونه عميلا منتظماً للمخابرات الأمريكية.

وفى الحقيقة: إن إلغاء المعاهدة كان يوافق تماماً مشاعر الرئيس السادات المعادية للاتحاد السوفيتى وتصرفاته فى الماضى.. وليس هناك مايدعو إلى البحث عن سبب خارجى لهذا القرار.. لقد كان هذا القرار ذروة إتجاه بدأ بطرد الخبراء العسكريين السوفييت فى عام ١٩٧٢، وتطور إلى حملة هجوم كلامية من جانب السادات بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ووصل الآن إلى نهايته المنطقية.. لقد حاولت شخصياً أن أخفف من عداوة السادات للاتحاد السوفيتى، وأن أقنعه بانتهاج سياسة متوازنة تجاه القوتين العظميين، غير أننى كنت أعرف أن مشاعره الشخصية قد تسود فى النهاية.. وعلى الرغم من أننى اعترضت على قراره بإلغاء المعاهدة إلا أنه لايمكننى القول بإنه كان مفاجأة لى.

وقد أعقب إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون وكنتيجة محتومة تبادل الاتهامات والاتهامات المضادة فى أجهزة إعلام الدولتين، ووصلت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى أدنى مستوى لها واقتصرت على تبادل روتينى للمعلومات التى تتعلق بتنفيذ اتفاقات قديمة بشأن الصناعة والتجارة وكانت لاتزال سارية.. ومن الأهمية أن نؤكد هنا أن السوفييت رغم غضبهم لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئاً عندما قررت مصر إلغاء المعاهدة من جانب واحد.. وهناك درسان يمكن تعلمهما من هذه التجربة. أولهما: أن دبلوماسية «السوبرماركت» التى ميزت السبعينيات لاتعنى شيئاً.. فالمعاهدات يمكن شراؤها جاهزة الاستخدام من أحد أرفف سوبرماركت، وبسهولة يمكن نبذها دونما عواقب، ومن ثم فإنها لاتعنى شيئاً، والدرس الثانى هو: أنه بالنسبة إلى بلد مثل مصر فإن من الأيسر والآمن فى جوانب عديدة التعامل مع قوة عظمى عن التعامل مع دولة صغيرة أو متوسطة الحجم. فالقوة العظمى لن تجشم نفسها عناء أن تهب للحرب بسبب إلغاء معاهدة، ولن تفعل سوى استبعاد الخسارة باعتبارها استثمارا معدوما.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فعندما طلب القذافى من بريطانيا والأمريكان الجلاء عن قواعدهم فى ليبيا: فإنهم غادروا دون مقاومة على الرغم من التعاقدات الملزمة التى تخول لهم استخدام تلك القواعد.. وفى أندونيسيا طرد الرئيس سوهارتو السوفييت دون أن يلقى أى مقاومة من جانبهم.. وفى إيران سمحت الولايات

المتحدة لنفسها بأن تطرد وتذل بعجز الرهائن بعد فترة طويلة جداً من التورط العميق فى كل جوانب الحياة فى ذلك البلد .. وفى الصومال طرد الرئيس سياد برى الاتحاد السوفيتى فجأة ومرة أخرى دون أية عواقب .. ويمكن أن يستشهد المرء بأمثلة كثيرة أخرى على الحالة التى يمكن فيها لدولة صغيرة أن تحرر نفسها من قوة عظمى بإلغاء معاهدات ملزمة ، ووضع نهاية لعلاقات قائمة منذ أمد طويل .

ولعل القارىء يتذكر أننى أوضحت قبل ذلك : أننى ضد عقد معاهدات بين القوى العظمى والدول الصغرى ، لأنها تضع الدولة الصغيرة تحت رحمة القوى العظمى وهذا حقيقى . فالقوة الصغيرة ليس لديها أى وسائل ضغط ، والقوة العظمى يمكنها فرض شروطها فتحترم بنود المعاهدة أو تنهكها وفق ماتراه مناسبا .. غير أنه صحيح أيضا فى هذه الظروف أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تفعل هذا دون قصاص لأن استخدام الدول الكبرى القوة للمحافظة على العلاقة يستتبع مخاطرة أكبر من أن تتحملها القوة العظمى . كما أن التدخل المسلح قد يشعر المرء بالعودة إلى عهود الاستعمار ، كما قد يؤدى إلى مواجهات مع الدول الأخرى .

وليس هناك الكثير الذى يمكن أن تفعله القوى العظمى لفرض الخضوع على حليف صغير قرر إلغاء المعاهدة باستثناء إستخدام القوة المسلحة .

والسبب بسيط للغاية .. ففى الدول الصغيرة والتى يطلق عليها العالم الثالث تجد أن أغلب مايحدث فيها يعتمد اعتماداً كاملاً على الشخصية التى تتولى السلطة فى وقت معين .. كما أن العلاقات التى تقيمها القوى العظمى بهذه الدول لاترتبط بالدولة وإنما برجل أو بمجموعة صغيرة من الرجال .. وإذا ذهب الرجل ذهبت العلاقة .. وفى الحقيقة : قد تنهار العلاقة حتى بمجرد أن يغير الرجل رأيه كما فعل السادات .

وهناك فى الواقع طريقة واحدة فحسب يمكن للقوة العظمى من خلالها الحد من اعتمادها على أهواء أو قدرة العلاقات الشخصية الفردية على البقاء فى السلطة ، وهى أن تصبح مورد الأسلحة إلى الدولة . ولاشك أن أى حاكم من حكام العالم الثالث سوف يفكر طويلا ومليا قبل أن يعرض للخطر مصدره الرئيسى للأسلحة حتى ولو لم تكن بلده فى حالة حرب .. والسبب فى ذلك هو أن

جميع حكام العالم الثالث يعتمدون على جيوشهم للبقاء فى السلطة حتى ولو لم يكن نظام حكمهم من الناحية الظاهرية عسكرياً. ومع ذلك فغالبا ماتنسى القوى العظمى هذه الحقيقة.

وعلى سبيل المثال: نسى السوفييت هذه الحقيقة البسيطة من الحقائق السياسية فى بلدان العالم الثالث عندما تعاملوا مع عبدالناصر والسادات على السواء.. وكلا الزعيمين اجتذبته إلى الاتحاد السوفيتى الحاجة إلى السلاح.. وكلاهما بدأ يتحول عن الاتحاد السوفيتى عندما توقف تدفق الأسلحة أو قل بدرجة كبيرة.. والفرق بينهما هو أن السادات وجد الولايات المتحدة على استعداد لتقديم العون له أكثر بكثير مما كان الحال مع عبدالناصر، ليس فقط فيما يتعلق بالأسلحة ولكن أيضا فيما يتعلق بالمفاوضات حول أزمة الشرق الأوسط.

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون أجبرت السوفييت على إعادة تقييم الوضع فى الشرق الأوسط ونفوذهم هناك. وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانوا قد خلصوا بوضوح إلى أنه ينبغى عليهم البدء فى إصلاح جسورهم مع مصر.. وفى اعتقادى: أن هذا القرار كان يقوم على عنصرين، أولهما: أنه كان ينبغى عليهم إدراك أنهم بانتهاج خط متشدد مع مصر- حليفتهم لفترة طويلة- فإنهم يخاطرون بفقدان ما لديهم من نفوذ على بعض الدول الأخرى فى الشرق الأوسط وافريقيا، لأن هذه الدول ستصبح أيضا متشككة فى إمكانية الاعتماد على موسكو.

وثانيهما: أنه كان ينبغى على السوفيت إدراك أنه بقبولهم قطيعة واقعية وقانونية مع مصر فإنهم سيطلقون العنان للولايات المتحدة لا فى مصر فحسب وإنما أيضا فى حل كل مشكلة الشرق الأوسط.. وسيخسر الاتحاد السوفيتى رغم وضعه كقوة عظمى أى فرصة للتعبير عن رأيه فى منطقه ذات أهمية حيوية من العالم.

مقابلات مع جروميكو فى صوفيا:

وكانت نتيجة هذا التقييم أنه فى خريف عام ١٩٧٦ طلب السفير السوفيتى فى القاهرة الإجتماع بى، وسلمنى رسالة من القادة السوفيت إلى الرئيس

السادات. وكانت رسالة جافة للغاية تطلب عقد اجتماع بين جروميكو وفهمي في صوفيا عاصمة بلغاريا .. وبالرغم من أن الرسالة كانت مقتضبة إلا أنها مع ذلك تمثل مبادرة هامة وغير عادية من جانب موسكو.

وكان أمراً ذا مغزى هام أن الرسالة لم يرد بها أية إشارة إلى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون، وربما أراد السوفيت بهذا الإغفال نقل الإنطباع بأنهم لا يعترفون بأن القرار المصرى صحيح قانونا .. وعلى أية حال فقد أبلغت على الفور السفير السوفيتي برد مصر الإيجابي على المبادرة .. وبعد ذلك أبلغت الرئيس السادات بمضمون الرسالة السوفيتية، ووافق على أن الاجتماع يجب أن يتم كما طلبت موسكو.

وبدأت الاجتماعات في صوفيا يوم الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٦ في جو مشحون للغاية، ووسط اهتمام وتكهنات دولية كثيرة .. وكان يبدو أن معظم المراقبين مقتنعون بأن هذا الاجتماع سيكون عملية واحدة لن تعقبها اجتماعات أخرى.

مهما يكن من أمر فقد كان اقتناعي الشخصي: أنه سيتبعه اجتماعات أخرى حيث إنه لابد أن يكون اتخاذ هذه المبادرة الهامة قد تم بعد تقييم جاد وشامل للعلاقات الروسية المصرية. ولم يكن السوفييت ليعرضوا أنفسهم بسهولة إلى خطر التعرض لإذلال علنى ثان إذا ما فشل الاجتماع في تحقيق المصالحة. وكان اختيار صوفيا أيضا بادرة مهادنة حيث إنها ليست طرفا ثالثا محايداً من الناحية السياسية إلا أنها كانت خارج حدود كلتا الدولتين.

وكان هناك مايدعو إلى التفاؤل بالنسبة إلى ماسوف يسفر عنه اجتماع صوفيا في النهاية، ولكن لم يكن لدى أى أمل بأنه سيؤدى إلى حلول نهائية لأية مسألة. بل كنت أتوقع مجادلات تمهيدية مطوله وربما حادة يعقبها تقدم بطيء من حيث الجوهر.

وهذا ما حدث تماما .. فقد كان أول اجتماع رسمي مكرسا كلية للبيانات، والبيانات المضادة من كلا الجانبين اللذين كانا على نفس القدر من الحرص على

تسجيل موقفها وتبريره وإظهار أن اللوم كله يقع على عاتق الطرف الآخر.. وعلى سبيل المثال: فقد ألقى جروميكو علينا محاضرة عن أحداث الماضى مدافعا عن تصرفات السوفيت وشاكيا من «الخط الثابت والمتعمد» الذى اتخذه الرئيس السادات فى «تشويه موقف الاتحاد السوفيتى»، وبأسلوبه المحترف الرائع تلا علينا المبادئ التى يؤمن بها الاتحاد السوفيتى والتى مارسها.

وأصغيت لخطبة جروميكو المعدة برحابة صدر ودون قلق لا داعى له؛ إذ كنت أعلم أنه من عادة السوفيت أن يوجهوا بيانات شديدة اللهجة للتسجيل الرسمى.

وحسب ما توقعت فإن خلف الموقف الرسمى المتشدد كانت الرسالة التى نقلها جروميكو مشجعة إلى حد ما.. فقد ذكر أربع نقاط ذات مغزى خاص: أولاها: أن القيادة السوفيتية كانت تريد إصلاح العلاقات المصرية ـ السوفيتية، والثانية: أنها تدرك الدور الرئيسى لمصر وقيادتها فى الشرق الاوسط، والثالثة: أن السوفيت قد راجعوا فيما يبدو واضحا تجربتهم السابقة، وأنهم على استعداد للاستفادة منها بتغيير سلوكهم تجاه مصر. والرابعة: أن السوفيت كانوا يريدون أن يزيلوا تماما آثار إلغاء المعاهد؛ ولهذا الهدف يريدون إعطاء أية إتفاقات جديدة وضع وثيقة ملزمة تصدق عليها المؤسسات السياسية المختصة فى كلتا الدولتين.

وعلى حين راقت لى النقاط الثلاث الأولى، فأننى لم أكن مستعدا لقبول النقطة الأخيرة.

وفى ردى أوجزت أيضا تقلب العلاقات المصرية السوفيتية، والأسباب التى أدت إلى القطيعة الأخيرة رافضا كل الاتهامات التى وجهها جروميكو إلينا ومنحيا باللائمة على السوفيت. وذكرت جروميكو بإننى خلال الثلاثة الأعوام الماضية حذرت القادة السوفيت مرارا من أن إلحاحهم فى المساومة ولفهم ودورانهم حول الموضوع عند مناقشة قضايا رئيسية سوف يعرض العلاقات بين موسكو والقاهرة للخطر.. وقلت لجروميكو: إننى فى رحلتى الأولى إلى موسكو فى كانون الثانى (يناير) ٧٤ حذرت الرئيس بريجنيف من أنه إذا استمر السوفيت فى أساليبهم القديمة فان السادات سيمنحهم «تأشيرة خروج» وسوف يخسرون كل

شيء كسبوه نتيجة « تأشيرة الدخول » التي أصدرها الرئيس عبدالناصر في أوائل الخمسينات .

وقد حدث هذا الآن ، وليس أمامهم إلا أن يلوموا أنفسهم لأنهم لم يوفوا بالتزاماتهم كما نص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون .. وعلى وجه الخصوص لم يوفوا بالالتزامات العسكرية الواردة بالمادة الثامنة التي تنص على أن « الجانب السوفيتي مسئول عن دعم قدرات الدفاع المصرية لتمكين مصر من الوقوف في وجه كل أشكال العدوان » .

وأنهيت حديثي بقولي : إنه كان واضحا لنا في مصر ان الاتحاد السوفيتي تعمد عدم الوفاء بالتزاماته ، ولذلك فقد أصبحت تساورنا شكوك عميقة فيما إذا كان الاتحاد السوفيتي حقيقة دولة صديقة أولا .. و بالتالي : فإن الاقتراح السوفيتي بأن جميع المشكلات يمكن حلها بإحياء المعاهدة القديمة أو إبرام معاهدة جديدة هو اقتراح غير مقبول من جانبنا .

وليس هناك عصا سحرية لتوقيع وثيقة جديدة قبل أن يتفهم كل منا الآخر ، و يصبح على اقتناع بأن كلينا سيغير سلوكه .. فمجرد وجود معاهدة الصداقة والتعاون السابقة لم يحل مشكلاتنا كما أن توقيع وثيقة جديدة لن يحل هذه المشكلات .

وكان يبدو السيد جروميكو وكأنه يشعر بشيء من الحرج أثناء حديثي ، ولم يرد في الحال ، واتفقنا بدلا من ذلك على عقد اجتماع ثان .. وقد جهز نفسه بحجج قانونية يثبت أن الاتحاد السوفيتي إحترم نصوص المعاهدة حرفيا ، وكانت حجة جروميكو في غاية البساطة .. وهي أن الاتحاد السوفيتي أوفى بكل تعهداته بمقتضى « التزاماته التعاقدية » ، والتي قصد بها هنا أن الاتحاد السوفيتي قد سلم مصر كل المعدات التي ذكرت على وجه التحديد في أي عقد تم توقيعه بين القاهرة وموسكو .

وعلى حين كان صحيحا أن موسكو سلمت كل الأسلحة التي ذكرت على وجه التحديد في أي عقد فإن هذا لم يكن يعني أنها أوفت بكل التزاماتها .. فقد كان على موسكو التزامات واسعة تجاه مصر بموجب معاهدة الصداقة والتعاون ،

أهمها الالتزام بدعم قد راتنا الدفاعية .. ومن المألوف فى العلاقات الدولية أن هذه الالتزامات العريضة تترجم فيا بعد إلى اتفاقات محدد ، يتم التفاوض عليها من الطرفين ، و يكون لها قيمة « الإلتزامات التعاقدية » .

وكان الاتحاد السوفيتى قد تفاوض معنا على مثل هذا الإتفاق الذى يتعلق بتزو يد مصر بعتاد عسكرى فى عام ١٩٧٣ ، وأوفى بكل شروطه فى عام ١٩٧٥ ، موفيا بذلك « بالتزاماته التعاقدية » الناشئة عن هذا الإتفاق .. ومهما يكن من أمر فإنه منذ ذلك الوقت رفض التفاوض على أية صفقة أسلحة أخرى ومن ثم لم يف بالتزاماته العريضة بدعم دفاعاتنا بموجب معاهدة الصداقة والتعاون .

وأوضحت لجروميكو أننا لن نقتنع بسفسطته ..

فالمعاهدة وضعت على كاهل الاتحاد السوفيتى إلتزاما ببناء قدرات مصر الدفاعية ، حتى تتمكن من صد « كافة أشكال العدوان » . وكان هذا يعنى أنه على الاتحاد السوفيتى تدعيم قواتنا المسلحة حتى تصبح إن لم تكن متفوقة على قوات اسرائيل المسلحة فعلى الأقل تقف على قدم المساواة معها .. ولم يفعل السوفيت شيئا من هذا . وحتى عندما كان يتم توقيع عقد فإنه لم يكن يتضمن قط الأنواع التى تر يدها مصر لكى تصد على نحو فعال العدوان الاسرائيلى ، وإنما كان العقد يتضمن بوضوح مجموعة مختارة من أسلحة إماعتيقة وإما أقل جودة مما تملك اسرائيل .. و بعد أن يتم توقيع هذه العقود لم تكن السلطات السوفيتية تحترم مواعيد التسليم . وكانت النتيجة أن القادة العسكر يين المصر يين لم يكن باستطاعتهم التخطيط للمستقبل على نحو كاف وأن القادة السياسيين وضعوا فى موقف حرج للغاية ، حيث إن القرارات السياسية لابد أن تقوم على أساس القدرات العسكر ية لمصر .. وكانت صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ مثالا نموذجيا لكل هذه المشكلات .

وقد أوضحت كل هذه النقاط لجروميكو بصراحة ، وفى النهاية أضفت ساخراً : إنه على حين أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يفى بالبنود التى وردت فى المعاهدة فإنه كان فيا يبدو يفى بإخلاص بالبنود الأخرى التى لم يرد ذكرها فيها .. وإننى لم أستطع العثور على أيه كلمات فى الوثيقة تضع على كاهل الاتحاد السوفيتى

إلتزام تزو يدنا بمعدات من الدرجة الثانية ، ثم جعل هذه المعدات عديمة القيمة بمنع قطع غيارها .

وهذا ما فعلوه بطائراتنا ، وأجهزه رادارنا ، وصواريخنا التى لا يعمل معظمها الآن بسبب نقص قطع الغيار ، وسوف يكون السوفيت مسئولين مسئوليه كاملة إذا استغلت إسرائيل هذا الوضع للقيام بضربة وقائية جديدة .

وأردفت قائلا وفضلا عن ذلك كله ، أين البند فى المعاهدة التى يعطى الاتحاد السوفيتى « الحق فى مصادرة الممتلكات المصرية » ؟ .

ولم يتمكن جروميكو من فهم السؤال الأخير ، فطلب منى اعادته ، و بعد أن إستمع للمترجم للمرة الثانية بدأ يقرع المائدة فى غضب صائحا بأنه لايمكنه أن يجلس هادئا ، و يستمع إلى مثل هذه الإتهامات ..

وقلت له : إن هذا ليس إتهاما ، وانما هى الحقيقة .. فطبقا لعقد الصيانة الذى وقعه الجانبان أرسلت مصر إلى الاتحاد السوفيتى عددا كبيرا من محركات الطائرات لإصلاحها .. ودفعت مصر ثمن هذه الطائرات ومحركاتها وتكاليف الإصلاح كاملة ، ومع ذلك رفضت الحكومة السوفيتية إعادة المحركات إلى مصر لأكثر من عام .

و بالتأكيد : فإن هذا يعد بمثابة مصادرة للممتلكات .. وكانت النتيجة : أنه تم تعطيل ٩٢طائرة مصرية بالإضافة إلى تلك التى أصيبت بالشلل بسبب نقص قطع الغيار .

ولفت نظر جرو ميكو إلى أنه لو وقع مثل هذا الحادث بين مصر وأية حكومة أو شركة غربية لكنا قاضيناهم فى بلادهم ، واستردنا المحركات فضلا عن التعويض ، ولكن فى حالة الاتحاد السوفيتى و بسبب خصائص نظامهم و وجود معاهدة الصداقة والتعاون ، لم يكن أمام مصر أن تفعل شيئا إلا أن تستمر فى تذكير الحكومة السوفيتية بالتزاماتها ، دون جدوى .

وكان واضحا : أن جروميكو ضاق الخناق عليه ، ولم يجد عذرا يقدمه للسلوك السوفيتى . وألححت فى تلقى رد ، فقال بكلمات غامضة : لابد أن هناك بعض سوء التفاهم أو عقبة من جانب البيروقراطية السوفيتية .. وفى النهاية ودون

استشارة موسكو قال : إن الحادث ليس مشكلة خطيرة . وإن بإمكانى أن أعتبرها محلولة فالمحركات الإثنان والتسعون سيتم تسليمها لنا إثر عودته إلى موسكو .. وقد أوفى جروميكو بوعده ، وأعيدت فى النهاية إلينا المحركات التى ظلت فى أيدى السوفيت طيلة أكثر من عام .

و بعد حل مشكلة محركات الطائرات طلب السيد جروميكو إستراحه قصيرة يعقبها اجتماع خاص .. وفى الاجتماع المغلق وكما توقعت تغيرت لهجة جروميكو تغيرا شديدا وأصبحت تتم بقدر أكبر من المهادنة .

غير أنه و بعناد أعلن فتح مسألة عقد معاهدة رسمية جديدة بين موسكو والقاهرة أو إحياء المعاهدة القديمة ؟. وأوضحت لجروميكو أن مصر لن تعقد معاهدة جديدة أو تحي المعاهدة القديمة ؛ لأن هذا لايجدى فى حل أى مشكلة ، وسيكون الأمر بمثابة إعتراف بأن الإلغاء كان خطأ .. ولم أشأ أن أوافق على شيء أكثر من إصدار بيان مشترك يقر المصالحة التى ربما تتم بين مصر والاتحاد السوفيتى .. و بعد ذلك فاجأت جروميكو بطلبى منه التعاون معى لإحياء اجتماع القمة بين الرئيس السادات والرفيق بريجنيف والذى لم يتم بسبب مرض بريجنيف المفاجىء فى نهاية عام ١٩٧٤ .. وقلت لجروميكو : إنه ينبغى أن نبذل كل ما فى وسعنا لإحياء إجتماع القمة لأن من المؤكد أنه سيفتح الطريق أمام إتفاق على كافة المسائل المعلقة الأخرى ، و بالتالى أمام استعادة العلاقات الطيبة بين مصر والاتحاد السوفيتى .

غير أننى أوضحت أيضا أنه ينبغى على القيادة السوفيتية أن تراجع بعناية الدروس المستفادة من الماضى القريب وتغير على هذا الأساس سياستها متفادية الأخطاء السابقة .. وأكدت مرة أخرى أن الاتحاد السوفيتى ملتزم قانونا بأن يزود مصر على أساس دائم بالأسلحة المتطورة وقطع الغيار .

وكم كانت دهشتى وارتياحى عندما أعلن جروميكو أن القيادة السوفيتية ستزود مصر بأية أسلحة طلبتها دون أى قيد على الكمية أو النوعية .. ويجب أن اعتراف بأننى لم أصدق ما سمعت وطلبت من جروميكو أن يعيد ما ذكره فكرر قوله مضيفا للتأكيد : « كل شيء دون إستثناء » .

وكانت هناك بأدرة مشجعة أخرى هي أن الجانب السوفيتي لم يذكر كلمة واحدة عن المشكلة البالغة التعقيد والخاصة بديون مصر سواء فى الإجتماع الخاص أو الإجتماعات الموسعة للوفدين .. وفى الحقيقية : فإن هذه كانت المرة الأولى فى أية مفاوضات التى لاتذكر فيها مشكلة الديون .. وكانت كل هذه المؤشرات مبشرة للغاية ، واختتمت محادثاتى مع جروميكو بتعهد أن يتم إصدار بيان مشترك فى نهاية إجتماع القمة بين بريجنيف والسادات ، والذى تقرر بصفه مبدئية عقده فى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وسوف يكون البيان أو الإعلان شاملا ، و يقدم خطوطا عريضة للعلاقات فى المستقبل بين البلدين .. ولم يستحسن جروميكو فكرة أن يعقب اجتماع القمة إصدار بيان فحسب بدلا من توقيع معاهدة ، غير أنه لم يرفضها أيضا .. وكان واضحا أنه لم يكن لديه تفويض باتخاذ قرار ، واحساساً منى بأنه فى حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع بريجنيف اقترحت تأجيل الإجتماع .

وخلال إجتماعنا الخاص الثانى بذل جروميكو مرة أخرى كل مافى وسعه لاقناعى بأنه ينبغى توقيع معاهدة جديدة والتصديق عليها ، غير أننى ظللت أرفض هذا الاقتراح .

ونوه جروميكو إلى أن أية وثيقة توقعها الدولتان سواء كانت فى شكل معاهدة أو إعلان يجب عرضها على الهيئه التشريعية السوفيتيه للتصديق عليها ولم أقل سوى أن للسوفيت الحق فى إتباع أنظمتهم ، ولكن فى حالة علاقتهم بمصر فإن الإعلانات السياسية أو البيانات ليست رهناً بتصديق البرلمان .. واننا لانفعل سوى ابلاغ البرلمان بمحتويات الوثيقة ، وألح جروميكو بإصرار على أنه يجب التصديق على أية وثيقة تصدر فى اجتماع القمة من قبل البرلمانين ، غير أننى تمسكت بموقفى ، وفى النهاية قَبِلَ وجهة النظر.

مشتريات الأسلحة :

و بدأ هذا الإجتماع الذى عقد فى صوفيا وكأنه نقطة تحول فى علاقاتنا مع السوفيت .. لقد انتقدناهم بقسوة ومرة أخرى أصبحوا فى وضع أكثر مهادنة ، وعلى

إستعداد لتزو يدنا بالأسلحة .. غير أن مشكلة دفع ثمن الأسلحة التي يقدمها الإتحاد السوفيتي أثارت بعض الجدل في مصر ، بل وأثارت في البداية مشاعر العدواة التي يكنها الرئيس السادات .. ولم تجر مناقشة هذه المسألة بيني و بين جروميكو.. وكأن كلانا يعلم أن مصر ستدفع الآن نقدا ثمن كل المعدات العسكر ية حيث لم تعد هناك علاقة خاصة بين الدولتين . ولم يكن هذا الموقف يمثل مشكلة لأن المملكة العر بية السعودية ودول الخليج الأخرى كانت على إستعداد لتمو يل مشتر ياتنا .

وفي الواقع فإن السعودية كانت قد دفعت منذ فترة قصيرة ثمن الطائرات الأمر يكية الست من طراز سي ـ ١٣٠ التي اشتر يناها من الولايات المتحدة بعد كثير من الجدل .

وعندما بات واضحا في الإتحاد السوفيتي على استعداد لبيع أسلحة لمصر ، ولكنه لن يقدمها بشروط خاصة ، ارتفعت أصوات كثيرة تجادل بأنه إذا كان الحال كذلك فيجب أن نتجه إلى مكان آخر للقيام بمشتر ياتنا .

وبهذا إقترح الكثير فكرة تنو يع مصادر أسلحتنا على حين جادل آخرون بأن المعدات السوفيتية لاتستحق الشراء لأنها أقل جودة مما يمكن الحصول عليه من الغرب .

وفي رأيي : أن هذه الإنتقادات لم تكن قائمة على أسس متينة ، وتجاهلت بعض الحقائق الأساسية للموقف ، التي أولاها : أن الجيش المصري تم تدر يبه وتجهيزه بواسطة الإتحاد السوفيتي طيلة عشر ين عاما . ومن المؤكد أنه كان من السهل علينا أكثر بناء الجيش بسرعة لو أننا إستمر ينا في توفير المعدات التي تدرب عليها رجالنا بدلاً من أن نضطر إلى إستخدام أسلحة مختلفة .. وثانيتها أن الأسلحة السوفيتية لم تكن أقل جودة .. وفي كل أسواق السلاح هناك الأسلحة الجيده والرديئة والمعدات المتطورة وغير المتطورة .

والمشكلة ببساطة هي إختيار المعدات السوفيتية التي تتناسب أكثر مع إحتياجاتنا وعلى أية حال فإن خبرتنا في حرب تشر ين الأول (اكتو بر) أظهرت

بوضوح أن المعدات السوفيتية لم تكن أقل جودة من المعدات الأمريكية بكثير .. والثالثة : أن الإتحاد السوفيتي قادر على توفير كميات كبيرة من الأسلحة بسرعة على حين أنه في الدول الغربية نجد الطاقة الإنتاجية محدودة ، وفترات الإنتظار طويلة .. وفضلا عن ذلك : فإن مبيعات الأسلحة في الولايات المتحدة تتوقف على إجراءات سياسية معقدة . إذ يجب أن يوافق عليها الرئيس والكونجرس المعرض لتأثير جماعات الضغط اليهودية والصهيونية والرابعة : أنه ليس من المصلحة القومية لمصر أن نعتمد على الولايات المتحدة في الحصول على الأسلحة .. فالولايات المتحدة هي مورد الأسلحة لإسرائيل ولايمكن أن يتملكنا وهم أنها ستمد مصر في أي وقت بنفس القدر الذي تمد به تلك الدولة والحق أن الولايات المتحدة ستسعى دائما إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى .. وفيما يتعلق بنظرية أنه ينبغي حصول مصر على اسلحتها من مجموعة كبيرة من المصادر والقضاء على إعتمادها على دولة واحدة ، فبالرغم من تأييدى لهذا المبدأ إلا أنه لا يسعنى سوى التحذير من أن هذا سيسبب مشكلات هائلة تتعلق بالتدريب ، والامداد ، والتموين ، ويمكن أن يضعف قواتنا المسلحة بدلا من تقويتها .

اجتماعات فى موسكو:

وبعد هذا الاجتماع الأول بيني وبين جروميكو في صوفيا استمر السوفيت التحرك ببطئهم الثقيل المعتاد .. وربما يكون هذا على ارجح تقدير راجعا إلى تأثير مشكلاتهم الداخلية في هذه الفترة مع تدهور صحة بريجنيف ، والكشف عن الصراع الذى عزل بود جورنى ، وتغيرات أخرى في القيادة السوفيتية .. ولم يكن مقررا عقد إجتماع ثان بيني وبين جروميكو قبل أوائل حزيران (يونيو) ١٩٧٧ في جنيف . وفي آخر لحظة أبلغني جروميكو أنه لا يستطيع مغادرة موسكو ، وطلب مني أن أقابله هناك . وأجبته بأنني على إستعداد للذهاب إلى موسكو بشرط أن يأتي جروميكو إلى القاهرة في شهر آب (أغسطس) التالي ووافق على هذا الحل . وفي الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وصلت إلى موسكو.

وعقدت إجتماعا أوليا مع جروميكو، خصص كله تقريبا لمناقشة مسودة البيان الذى سيصدر عندما يزور بريجنيف القاهرة من أجل إجتماع القمة مع السادات .

ولم يرق لى مشروع البيان بالمرة : فقد كان ثقيلا (طنانا) حافلا بعبارات عامة عن نزع السلاح والاستعمار والإستعمار الجديد والإمبريالية .. وبالنسبة للجزء الذى يتناول على وجه التحديد العلاقات المصرية السوفيتية : فإنه لم يتضمن أى بند يوضح مسئولية السوفيت عن دعم قدرات مصر الدفاعية .

وأعتقد أن هذا التجاهل كان يرجع إلى إصرارى على أن تصدر هذه الوثيقة كإعلان وليس كمعاهدة .. وعليه فلم أشر إلى أن السوفيت سيخلفون وعدهم بتسليح الجيش المصرى .. والأهم من ذلك هو أن السوفيت ضمنوا البيان عبارة عن ضرورة « تنسيق الخط السياسى للبلدين » ولم أكن لأقبل مثل هذه العبارة ؛ لأنه قد يتم تفسيرها على أنها تعنى أن التعاون مع الاتحاد السوفيتى مشروط بالخط السياسى الذى تختاره مصر فى سياساتها الخارجية أو حتى الداخلية .. وبالتالى فإن الإتحاد السوفيتى سيشعر فيما بعد أنه حر فى نقض أى إتفاق تعاون عسكرى على أساس أن إختيارتنا السياسية لاتطابق المبادىء السوفيتية — وعلى أية حال فقد قررت ألا أخوض فى مناقشة مفصلة لمشروع البيان مع جروميكو، واكتفيت بالقول بإننى سوف أدرسه ثم أرسل إليه اقتراحا مصريا مقابلا .

وبعد ذلك إجتمعت ببريجنيف ، وكان إجتماعا وديا على نحو غير عادى آخذين فى الإعتبار الظروف المحيطة .. ولم يكن يساورنى شك فى أن الإتحاد السوفيتى قرر أن مصر دولة فى غاية الأهمية فى الشرق الأوسط بحيث لايمكنه أن تكون علاقاته بها سيئة .

وكان بريجنيف ودودا للغاية . وعندما ذكرته بأننا فى مسيس الحاجة إلى قطع الغيار لأن معظم طائراتنا لاتعمل لوح بذراعه عاليا فى الهواء ووعد بأن « كل طائراتكم ستحلق ثانية » ، وكانت هناك بادرة إيجابية أخرى هى أنه لم يثر قط مسألة الديون المصرية تماما كما فعل جروميكو.

غادرت موسكو بعد هذين الإجتماعين وشعور بالتفاؤل يغمرني بالنسبة إلى المستقبل فقد قرر الإتحاد السوفيتي أن مصر مهمة له ، ومن المؤكد أن الأمر يكين توصلوا إلى نفس النتيجة منذ حرب تشر ين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وكان هذا أفضل موقف بالنسبة إلى مصر ، إذ أنه خلق ظروفا تتح لنا الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلتا القوتين العظميين دون أن نصبح تابعين لأى منها .. فقد وافق السوفيت على أن يبيعوا لنا أسلحة ، ومادام لدينا العملة الصعبة لدفع ثمن مشترياتنا فإن الإحتمال ضئيل فى أن يرجعوا عن قرارهم .. وكانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى فى الخليج على استعداد لمنحنا الأموال اللازمة .

لكن الأحداث ــ لسوء الطالع ــ لم تسر وفق هذه التوقعات المتفائله ، فلم تتم زيارة جروميكو للقاهرة فى آب (أغسطس) ، ولا اجتماع قمة بريجنيف ــ السادات ــ فى أيلول (سبتمبر) لأن الإتحاد السوفيتى دخل مره أخرى فى حوار مع الولايات المتحدة حول قضية الوفاق العامة ، وعلى وجه أكثر تحديدا فيا يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط .

والمعروف أنه عندما يتفاوض الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فإنه يتخلى فجأة عن كل إتصالاته الأخرى ، والأهم من ذلك أنه يمتنع عن إتخاذ أية خطوات قد تسبب رد فعل سلبى فى واشنطن .. وفى هذه الحالة بالذات نرى أنه بمجرد بدء الحوار مع الولايات المتحدة قرر الإتحاد السوفيتى أن ينتظر قبل أن يبدأ بيع أسلحة إلى مصر وقبل أن يذهب بريجنيف إلى القاهرة . غير أنه لم تتح لهم قط فرصة ثانية لالتقاط خيوط سياستهم تجاه مصر .. واعتبر السادات صمت السوفيت رفضاً جديداً ، وتحول مرة أخرى كلية إلى الولايات المتحدة .. ومرة ثانية أصبح دور الإتحاد السوفيتى ثانويا للغاية فى الشرق الأوسط .

القيادة السوفيتية ومصر:

ومن المناسب هنا أن نعود بذاكرتنا إلى فترة العلاقات المصرية السوفيتية التى ناقشناها فى هذا الكتاب فى محاولة لفهم سبب سير السوفيت فى هذا التخبط وانتهاجهم فى النهاية سياسة تحبط أهدافها بنفسها .. وتفسير ذلك فى اعتقادى يكمن

فى عاملين رئيسيين هما : الانقسامات فيا بين القادة السوفيت ، وافتقادهم التام لفهم النظام المصرى او نظام أية دولة أخرى من دول العالم الثالث .. و يبدو جليا أن القيادة السوفيتية فى هذه الفترة كانت منقسمة انقساما حادا حول السياسة التى ينبغى انتهاجها حيال مصر .. فمجموعة يرأسها دون شك بريجنيف كانت تتفهم أهمية مصر فى العالم العربى وحقيقة أن مصر كانت فى هذه الفترة بحاجة إلى حليف أكثر من أى وقت مضى ، وأنها ستتحول إلى الولايات المتحدة إذا تراجع الإتحاد السوفيتى .. والمجموعة الأخرى كانت على الأرجح مقتنعة بأهمية مصر ، ولكنها لاتثق فى السادات ، وتشعر بالقلق إزاء مواقفه المعادية للسوفيت ، وأزعجها كثيرا التأكيد من جديد على إستقلال مصر . فقد ذهبت الى الحرب دون استشارة السوفيت ومنذ ذلك الوقت حققت تقاربا ملموسا مع الولايات المتحدة .. و يبدو أن هذه المجموعة الأخيرة كانت مقتنعة بأنه إذا مارس الإتحاد السوفيتى ضغوطا كافية بمنع الإمدادات العسكرية عن مصر فإنها ستعود فى النهاية إلى قبضة الإتحاد السوفيتى .

وكانت سياسة المجموعة المتشددة تقوم على أساس سوء فهم كامل لمصر .. فقد كانت تعتقد أنه بمنع الاسلحة فإنها ستخلق ضغوطا داخلية هائلة على السادات وأن شعبه وفوق كل ذلك جيشه قد يثور .. ولكن الحال ليس كذلك فى مصر فحالما يتولى السلطة زعيم ما فإن الشعب يستمر فى مساندته دون جدال أو مناقشة كثيرة ، فهو يعتبر أنه من البديهى أن يكون زعيمه وطنيا من الطراز الأول ، و يعرف أفضل المعرفة ما هو الصالح للبلاد .. والنتيجة أن الزعيم فى مصر كما هو فى دول كثيرة يمكنه إتخاذ قرارات هامة دون أن يحفل بالرأى العام .. وأن الأمر ليتطلب أكثر كثيرا من مجرد الضغوط الخارجية لأثارة الشعب ضد زعيمه .. وفى الواقع أنه فى معظم الدول النامية تكون المشاكل الداخلية هى التى تثير الشعب ضد الحاكم وليست قضايا السياسة الخارجية . وعلى العكس من ذلك فى الدول التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية فإن رد فعل الشعب يكون قويا على الضغوط الخارجية ، و يقف خلف حكوماته دون تفكير .. وهذا هو السبب فى أن اللعبة السوفيتية لم تفشل فحسب وانما أتت بآثار عكسية .. وأدت هجمات السوفيت على

السادات التى كانت تذكرها أجهزة الإعلام المحلية إلى احتشاد الرأى العام خلفه ، و بدأ يظهر كرمز لإستقلال مصر ضد الإتحاد السوفيتى الذى تتملكه رغبة عارمة فى التدخل فى الشئون المصرية .. وكان عدم فهم الإتحاد السوفيتى للنظام المصرى هو الذى أدى فى النهاية إلى تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وإلى فشل سياسته فى مصر ..

الفصل الحادي عشر

الرئيس كارتر يعمل على تحقيق حل شامل

مع تولى إدارة الرئيس الجديد كارتر مقاليد السلطة فى كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧ ، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى فى الشرق الأوسط .. وانتهت فترة الركود الطويلة التى اعقبت التوقيع على إتفاقية فك الإشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل .

وجاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة ، كما جاءت بعزم حقيقى على إحراز بعض التقدم فى جهود إحلال السلام .. وربما ساهم فى هذا التصميم حب الرئيس كارتر الذى لا يرقى إليه الشك للسلام ، ولكنه لم يكن السبب الرئيسى فقد كان جيمى كارتر شخصية مجهولة نسبيا سواء فى الولايات المتحدة أو الخارج ، ولذلك كان فى حاجة إلى أن يفعل شيئا لبناء صورته .. وكانت المشكلات الداخلية الرئيسية هى البطالة والتضخم وأزمة الطاقة — متعسرة إلى درجة يتعذر معها أن تخدم هذا الغرض ، ولم يكن هناك أمل فى إحراز نجاح سريع فى أى منها ... وكان يبدو أن القضايا الدولية تقدم أكبر الأمل فى بناء صورة الرئيس كارتر .

وقد كانت هذه الصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية — فى رأينا — موطن قوة ، وفى نفس الوقت موطن ضعف فى إدارة الرئيس كارتر ، فمن ناحية أوحت إلينا بأن الرئيس الجديد سيجعل قضية الشرق الأوسط شغله الشاغل .. ومن ناحية أخرى : أشارت إلى أن تحركاته فى الشرق الأوسط سوف تكون سريعة التأثر بالضغوط الداخلية ، الأمر الذى يعنى أنه سيراعى جماعات الضغط اليهودية .

وقد راقبنا عن كثب تحركات الرئيس كارتر الأولى فى مجال السياسة الخارجية ووجدنا أن المؤشرات مختلطة للغاية .. فالأهمية التى أعطيت لموضوع حقوق الإنسان لم تكن مؤكدة .. صحيح أن هذا مبدأ سام لا خلاف عليه .. ولكنه أيضا شعار طنان

أجوف ، لم تكن هناك حكومة مستعدة لتطبيقه على الوجه الأكمل فى الداخل وحتى فى الولايات المتحدة .. وفى الحقيقة فأن إستخدام كارتر لشعار حقوق الإنسان كان لممارسة الضغط على الإتحاد السوفيتى ، وحتى فى هذه المنطقة كان تطبيقه يتعلق أساسا بمسألة المنشقين اليهود .. وإذا كان كارتر ملاكا من السماء كما يصوره مساعدوه ــ لكان قد نزل فى فلسطين ، حيث حرم شعب بأكمله من حقوقه الإنسانية .

ولم يمض وقت طويل قبل أن نخلص بالتالى إلى أنه لايمكننا توقع ظهور حل لمشكلة الشرق الأوسط من إلتزام كارتر بقضية حقوق الإنسان .

وكانت هناك قضية أخرى تستحوذ على إهتمام كارتر ؛ هى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، والوفاق .. وكان واضحا أنه لايريد المواجهة ، و يرد بحذر على الإستراتيجية الفعالة الجديدة للإتحاد السوفيتى فى أفريقيا وأفغانستان وكمبوديا وعلى العكس فانه انتهج إستراتيجية مضادة نشطة بتعزيز العلاقات مع بكين ولكنه واصل فى الوقت نفسه مفاوضات سولت ــ ٢ .. وكانت كل هذه التحركات على الساحة الدولية إيجابية إلى حد ما من وجهة نظرنا .. لأننا كنا مقتنعين بأن الوفاق يمكن أن يساعد القوتين العظميين على المساهمة فى إيجاد حل دولى لمشكلة الشرق الأوسط .

كما كانت معالجة الرئيس كارتر لقضية قناة « بنما » مشجعة إلى حد ما من وجهة نظرنا . وكان بمحض الصدفه : أن القضية كانت قد وصلت إلى مرحلتها النهائية فى هذه الفترة ، ولكن الفضل يرجع إلى كارتر فى أنها بلغت نهايتها . وإذ إستطاع أن يحصل على موافقة الكونجرس على الا تفاقيه النهائيه برغم معارضته الشديده ... وكانت معاهدة قناة بنما إختباراً لقدرة كارتر على مواجهة المعارضة الداخلية ، والتغلب عليها وقد نجح فى هذا الإختبار .

وكان فريق الإدارة الجديدة الذى جاء به كارتر مدعاة لاطمئناننا إلى حد ما ، ولم تكن لدينا أية تحفظات على وزير خارجيته سايروس فانس . فقد كان رجلا على درجة عالية من الإستقامة ، وذا خبرة دبلوماسية واسعة ، وجديرا بالثقه على نحو لا يضاهى . ولأنه كان محاميا فبحكم المهنة كان ينظر إلى الأمور على أنها صواب أو

خطا ، وليست ظلالاً مختلفة الدرجات فيا بينها . وفى النهاية كان رجلا صريحا ، يجد المرء فى التعامل معه يسرا ومتعة .. وكان الفريق الجديد فى مجلس الأمن القومى مزودا بخبراء فى شئون الشرق الأوسط .. وكان رئيس المجلس زبجنيوبريجنسكى أحد الواضعين الرئيسيين لتقرير معهد بروكينجز الشهير عن الشرق الأوسط الذى تنبأ بحل للمشكلة .. على أساس العودة إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ ، وخلق كيان فلسطينى .

وبطبيعة الأمر كان هذا مشجعا بالنسبة لنا فى البداية .. ولكن لسوء الحظ سرعان ما اكتشفنا أنه من الصعب التعامل مع بريزنسكى ، وأنه يميل إلى محاضرة الدبلوماسيين المحنكين كما لو كانوا طلبة لم يتخرجوا بعد أكثر من مناقشة القضايا معهم .. والأخطر من هذا : أنه ارتد عن موقفه بالنسبة لحق الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم عندما تولى السلطة ، غير أنه عاد ليتبنى الموقف المؤيد لحقهم مرة أخرى عندما عاد إلى الوسط الأكاديمى .

الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة :

لقد بدأ فريق كارتر العمل فى ملف الشرق الأوسط الضخم بمجرد توليه السلطة . ولم يضيع الرئيس كارتر وفانس وبريزنسكى وقتا لوضع إستراتيجية جديدة تختلف اختلافا جذريا عن إستراتيجية كيسنجر .. فتخلوا عن أسلوب الخطوة خطوة الذى سارت عليه الحكومة الجمهورية ، وبدأوا البحث عن طريقة للتفاوض على سلام شامل .

وكان واضحا منذ البداية أن الرئيس كارتر نفسه قد قرر إتخاذ دور نشط فى محاولة حل مشكلة الشرق الأوسط مرة واحدة ، وإلى الأبد .. وإذا لم تخذلنى ذاكرتى فإن كارتر كان أول رئيس أمريكى على استعداد للإدلاء بتصريحات عامة كثيرة عن قضية الشرق الأوسط ، وبخاصة المشكلة الفلسطينية ، وفى أدق أجزائها والمهم هنا أنه بالنسبة لنا فى الشرق الأوسط فقد كان واضحا أن الرئيس الأمريكى الجديد ملتزم إلتزاما جادا وشخصيا بعمل شىء ما .

وقد بدأ الرئيس السادات وأنا معه فى إقامة إتصالاتنا مع الرئيس كارتر وفانس وبريجنيسكى ، غير أن كارتر تصرف بسرعة أكبر .

ففي ۲۲ كانون الثانى (يناير) ۱۹۷۷ تلقيت عن طريق السفير ايلتس رسالة شفهية قصيرة من فانس فحواها أن الرئيس كارتر يعلق أكبر قدر من الأهمية على إحراز تقدم ذو مغزى فى ذلك العام نحو إحلال سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط .. ولذا فقد طلب من فانس زيارة بعض العواصم المهمة فى الشرق الأوسط حتى يتسنى للولايات المتحدة الاستفادة من وجهات نظر قادة المنطقة عندما تبلور رأيها حول أفضل السبل لتحقيق التقدم نحو السلام .. وكان فانس يريد على وجه الخصوص زيارة مصر حتى تتاح له فرصة مقابلة الرئيس السادات ومقابلتى قبل التوجه إلى أية دولة عربية أخرى .

وكان ينتوى زيارة اسرائيل ، والتوجه إلى مصر يومى ۱۷ و۱۸ شباط (فبراير) ثم يمضى إلى سوريا والمملكة العربية السعودية .

وقد أسعدتنا تلك الرسالة لأنها لم تكشف عن أن الرئيس كارتر يريد التحرك بسرعة فحسب وإنما يعترف فيها أيضا بالدور الرئيسى لمصر فى التفاوض حول أى حل للمشكلة .. وكرر كارتر شخصيا النقطة ذاتها فى رسالة إلى السادات حملها فانس فى شباط (فبراير) . فقال « إننى أعول كثيرا على مشورتكم فى الوقت الذى نبدأ فيه استكشاف سبل إحراز تقدم ذو مغزى هذا العام نحو إحلال سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .. وهذا هو السبب فى أننى أرى أنه من الأهمية أن تكون أول رئيس دولة فى العالم العربى يجتمع به وزير الخارجية فانس » .

ولم تكن زيارة فانس فى شباط فبراير إلا الخطوة الأولى فى سلسلة من الاتصالات تمت سواء بصورة شخصية أو من خلال الرسائل بين واشنطن وكل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط ، والتى أصبحت تعرف باسم المحادثات عن قرب .. وبعد أن قررت إدارة الرئيس كارتر السعى من أجل تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، ركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف . وكان الهدف من المحادثات عن قرب وضع صيغة لعقد مؤتمر جنيف تكون مقبولة من الجميع ، والتوفيق بقدر الإمكان بين مواقف مختلف الأطراف قبل إفتتاح مؤتمر جنيف .. وأصرح فى هذا الصدد بأن المحادثات عن قرب ساعدت فى إنشاء وعلاقة خاصة بين واشنطن والقاهرة .. ودأب كارتر

وفانس على احاطتنا علما بكل إتصالاتها مع الأطراف الأخرى فى صراع الشرق الاوسط وجرت بيننا مبادلات بعيدة المدى لا بشأن القضايا المباشرة فحسب ، وإنما أيضا بشأن المشكلات المتعلقة بمنطقة القرن الإفريقى وشبه الجزيرة العربية . ومع هذا فإننى أود أن أؤكد أن مصر لم تسع قط فى هذه الفترة إلى الإستفادة من هذه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة فى تعزيز مصالحها بما يضر بالدول العربية الأخرى .

وكانت العقبة الأساسية أمام عقد مؤتمر جنيف هى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . وكان من الواضح أن اسرائيل تعارضه ، غير أن الدول العربية لم تكن لتوافق كذلك على مؤتمر لا يمثل فيه الفلسطينيون .. وكان السبب بسيطا بما فيه الكفاية فلا يمكن أن يوجد سلام دائم فى الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلسطينيين ، والدول العربية إعترفت بالإجماع فى الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .. ومن ثم كان ينبغى أن تحضر المنظمه فى جنيف ، وتشارك مشاركة كاملة فى جلساته .

ومن المناسب فى هذا الصدد أن نذكر بإيجاز موقف الأطراف الرئيسية كما برز أثناء الإتصالات المستمرة فى عام ١٩٧٧ . فقد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادىء الأساسية التى يتعين مراعاتها فى التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الإختلاف حول الإجراءات والتفاصيل .. وكان هذا الموقف الموحد هو الانجاز الرئيسى الذى أسفرت عنه إجتماعات الجامعة العربية واجتماعات قمة رؤساء الدول العربية . وكان المبدأ الأساسى الذى إلتزمت به كل الدول العربية من خلال توقيعاتها الرسمية وأمام أعين شعوبها ، وهو أنه ينبغى ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم .. وكان مفهوما أن أى خرق لهذا المبدأ العام السامى ستكون له آثار عكسية خطيرة على القضية العربية .. وكانت هذه القضية قد اكتسبت قوة والتزاما لم يسبق لها مثيل نتيجة حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، التى لعبت دورا رئيسيا فى توطيد العلاقات العربية تحت قيادة مصر فى صورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العرب .

وفضلا عن هذا المبدأ الغالب كانت الدول العربية أيضا ملتزمه بالنقاط التالية :

(١) إنسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ .

(٢) الإعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى أن يمارس بحرية حقه فى تقرير المصير ، ممايؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ولعل القارىء يتذكر أن النقطة الأخيرة تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل رؤساء الدول العربية المجتمعين فى الرباط عام ١٩٧٤ ، بعد أن ناقشوا كل العناصر المتضمنة ، واستمعوا إلى خطبتين مؤثرتين ألقاهما الملك حسين عاهل الأردن .. ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية وضعا أكبر بكثير كقوة سياسية داخل الجامعة العربية ، وفى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وفى المؤتمرات الدوليه وفوق ذلك كله لدى دول العالم الثالث وحتى داخل مجلس الجامعه العربية تغير مركز منظمة التحرير الفلسطينية بفضل مبادرة رسمية مصرية كنت مسئولا عنها فأصبحت المنظمة عضوا كامل العضوية فى الجامعة العربية على قدم المساواة مع الدول العربية .. وعلى الرغم من أن هذه كانت خطوة رسمية ذات مغزى سياسى هام فقد تمت الموافقة عليها بالإجماع خلال بضع دقائق من جانب كل الدول العربية .

وكان واضحا أيضا داخل الدوائر الرسمية العربية أن الحكومات العربية ستكون مستعدة داخل اطار تسوية شاملة لتوقيع إتفاقيات سلام مع إسرائيل منهية حالة الحرب .

ولا يعنى هذا بالضرورة أن الدول العربية ـ بما فيها مصر ـ ستكون على إستعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إنقضاء فترة إنتقالية طويلة يجب أن يوضع خلالها السلوك الإسرائيلى تحت مراقبة وفحص دقيقين .. وحتى السادات نفسه كان صريحا للغاية فى هذه النقطة .. وفى الواقع فانه كان الرئيس العربى الوحيد الذى صرح علانية ومن تلقاء نفسه بموقفه من هذه النقطة الهامة .. ففى أوائل عام ١٩٧٧ وردا على سؤال وجه إليه فى مؤتمر صحفى عن مدى القيام بتطبيع العلاقات بين مصر

وإسرائيل ، قال السادات على الفور « ليس فى جيلى » ، و بعد ذلك بخمسة شهور سؤل السادات السؤال نفسه وكانت الاجابة أكثر تفاؤلا فى هذه المرة إذ قال : إن « التطبيع قد يحدث خلال خمسة أعوام من توقيع إتفاق سلام مع إسرائيل » .

ومما ذكرنا آنفا يمكن للمرء أن يوجز الشروط العربية للسلام كما يلى :

(١) أن الدول العربية لن تعقد إلا إتفاق سلام شاملاً مع إسرائيل رافضة سلاما منفردا .

(٢) القيام بذلك يعنى أنها ستعترف بوجود إسرائيل كدولة من دول الشرق الأوسط .

(٣) ينبغى ألا تعالج المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة إنسانية وإنما مشكلة سياسية فى الأساس .. وللشعب الفلسطينى الحق فى إقامة دولة له وليس فى الحصول على إحسان .

(٤) يجب إرجاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى تثبت إسرائيل أنها جديرة بالثقة .

وتشكل النقاط السابقة كلها أسس السلام مع إسرائيل من وجهة النظر العربية .

ورغم هذه الوحدة الأساسية فى المبادىء الرئيسية فقد كانت هناك بعض الإنقسامات فى المعسكر العربى ، دفعت إليها فى المقام الأول مخاوف من أن كل دولة لن تفكر فى النهاية إلا فى حماية مصالحها متناسية الحاجة إلى التضامن وتاركة الآخرين يذودون عن أنفسهم ، والدولة التى كان يسهل عليها إنتهاج هذا المسلك هى مصر . إذ كان من الممكن الوصول إلى تسوية بين إسرائيل ومصر دون مشكلات كثيرة إذا ما أرادت مصر ولم يكن أمام إسرائيل من خيار ــ كما كان يعلم أى رئيس أمريكى ــ إلا أن تعيد سيناء .

وقد يتذكر القارىء أن الرئيس نيكسون أبلغنا من قبل أن سيناء ليست مشكلة .. ومن الناحية الأخرى : فان إسرائيل لم تكن مستعدة لإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا ، أو الضفة الغربية والقدس إلى فلسطين ، ولم يكن من الممكن تحقيق تقدم فى هذا الصدد إلا إذا اتخذت مصر موقفا ثابتا فلا تقبل السلام مع إسرائيل

إلا إذا تمت تلبية مطالب السوريين والفلسطينيين .. وكان مفهوما أن الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية تساورهما شكوك بالغة تجاه السادات خشية أن يصنع سلاما منفردا .. ولهذا السبب أصر الأسد على أن يمثل الدول العربية وفد موحد في جنيف يتحدث باسم الجميع و بصوت واحد . و وافقت مصر تماما على هذا الطلب لأنه لم يكن لديها نية أن تخذل الدول العربية الأخرى .. و بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان هناك خطر حقيقي في هذه المرحلة ، وهو أن تتخذ موقفا متصلبا أكثر مما ينبغي محبطة بذلك إمكانية إحراز نجاح في جنيف .

وظللنا على إتصال وثيق بسوريا والمنظمة لطمأنتهما بشأن نوايانا ، ولإقناعهما في الوقت نفسه بأن يظلا مرنين .. وكانت المشكلة دقيقة ولكن أمكن معالجتها على خير وجه حتى النهاية .

ولم تكن العقبة الحقيقية أمام مؤتمر جنيف هي الانقسامات والشكوك في المعسكر العربي ، وإنما كانت موقف إسرائيل .. فإسرائيل لم تكن تريد مفاوضات متعددة الجنسيات ، ولا تريد عقد مؤتمر جنيف . وفي الحقيقة لم يصدر قط أي بيان علني من جانب القادة الإسرائيليين يؤيد المؤتمر ، حتى بعد أن أبلغوا الولايات المتحدة سرا بأنهم سيحضرونه .. ومن وجهة النظر الإسرائيلية : فإن مثل هذا الموقف له وجاهته ، فهم لا يستطيعون فرض إراداتهم على جبهة عربية موحدة ، ولكن إذا استطاعوا التفاوض مع كل دولة عربية على حدة وفوق كل ذلك عزل مصر عن الدول الأخرى فإنهم قد يحصلون على ما يريدون ، وهكذا كانت إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مع كل دولة عربية مستبعدة الفلسطينيين استبعادا كاملا .. وعلى حين أصر الإسرائيليون على مفاوضات منفصلة فإنهم لخصوا موقفهم فيما يلي :

(١) إن اسرائيل لن تنسحب إلى الحدود التي كانت قائمة قبل عام١٩٦٧ .

(٢) إن إسرائيل لن تقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وترفض رفضا قاطعا أية مناقشة لما أسمته « سيادة أجنبية » على « يهودا والسامرة » الضفة الغربية وغزة .

(٣) إن موقف إسرائيل بشأن وضع القدس هو أن المدينة ستظل موحدة والعاصمة الأبدية لإسرائيل .

(٤) إن تطبيع العلاقات يجب أن يتم بمجرد توقيع معاهدات سلام مع وجود حدود مفتوحة ، وكل شيء يستتبعه هذا المفهوم .

وكان موقف الولايات المتحدة أكثر المواقف غموضا . وكارتر بحق يريد التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط سواء بدافع الحب الخالص للسلام أو لأسباب سياسية ، حيث إنه كان في حاجة إلى احراز نجاح في الخارج لتعزيز مركزه في الداخل . وكان كارتر يدرك أيضا أنه لن يكون هناك سلام شامل في الشرق الأوسط حتى تحل المشكلة الفلسطينية . . وكان هذا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة على أقل تقدير أن تجرى إتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتعترف بها في نهاية الأمر . على أن خطوة كهذه كانت صعبة ، فالضغوط التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية ضد إجراء إتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة كانت هائلة وفضلا عن ذلك : فإن واشنطن كانت مرتبطة بالضمانات الرسمية ، التي كان كيسنجر قد منحها لإسرائيل كجزء من الإتفاق على فك الاشتباك الثاني على الجبهه المصرية ، فقد تعهدت الولايات المتحده بألا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعترف بها حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، كما أن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل ضمانا بأنها ستتشاور معها في أي خطوة جديدة في الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف وهكذا فإن قدرا كبيرا من مستقبل مفاوضات السلام كان يتوقف على السياسة الأمريكية بشأن مسألة منظمة التحرير الفلسطينية . . وكان واضحا لنا أن كارتر ليس لديه أية سياسة حقيقية خاصة به في هذا الصدد ، وإنما سيتبع السياسة الإسرائيلية مالم تحل بينه و بين ذلك ضغوط الدول العربية .

وكانت الإجتماعات والمراسلات والرسائل والردود عليها فيما بين الأطراف خلال صيف وخريف عام ١٩٧٧ لا تحصى ولا تعد ، وغاية في التعقيد و بدلا من أن أقدم هنا تقريرا مرتبا ترتيبا زمنيا يؤدي إلى تشوش ذهن القارىء فإنني سأحلل القضايا الرئيسية التي نوقشت والتقدم الذي أحرز فيما يتعلق بكل قضية . وقد كانت جهود إدارة كارتر موجهة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية .

(١) إيجاد صيغة لعقد مؤتمر جنيف مقبولة من كل الأطراف .. و يتضمن هذا حل مشكلة التمثيل الفلسطينى .

(٢) التوصل إلى إتفاق بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى على الإطار الأساسى للتسوية فى الشرق الأوسط .

(٣) تمهيد الطريق أمام توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وكل دولة عربية فى حالة حرب معها ، عن طريق مطالبة كل طرف بأن يقدم مسودة معاهدة كتابة إلى الولايات المتحدة ، ثم يقوم الأمريكان بوضع مقترحات وسط .

وقد ذكر بعض الكتاب : أن الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف كان مصيرها الفشل لأنه لم يكن هناك أى إتفاق على صيغة لذلك .. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة ، والعكس هو الصحيح ، فقد كان هناك إتفاق على أن المؤتمر سيعقد فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ وفق الصيغة التالية :

(١) سيمثل الأطراف العربية وفد عربى موحد فى الجلسات الإفتتاحية فى جنيف وسيكون داخل الوفد فلسطينيون قد يمثلهم أعضاء غير مشهورين فى منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) سيتم تشكيل جماعات عمل منفصلة أو لجان فرعية ، للتفاوض بشأن معاهدات السلام كما يلى :

أ ــ مصر ــ إسرائيل .

ب ــ سوريا ــ إسرائيل .

جـ ــ الأردن ــ إسرائيل .

د ــ لبنان ــ إسرائيل .

هـ ــ الضفة الغربية ، وغزة ، والمشكلة الفلسطينية ، ومشكلة اللاجئين : ستتم مناقشتها فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين ، وربما آخرين ، كما يتقرر فى الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر جنيف .

(٣) أن تبلغ مجموعات العمل أو اللجان الفرعية المؤتمر الموسع عن نتائج أعمالها .

وتمثل هذه الصيغه التى تم التوصل اليها بعد جهود كبيرة حلا وسطا أمام أصرار العرب ولاسيا سوريا على أن يمثل الجانب العربى وفد موحد ، واصرار إسرائيل على أنها لن تقبل إلا إجراء مفاوضات ثنائية مع كل دولة على حدة .. ولكن المسألة التى لم تكن قد حسمت بعد فى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ هى كيفية تمثيل الفلسطينيين سواء فى الوفد العربى الموحد أوفى اللجان الفرعية المكلفة بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية

إجتماعات مع الأمريكيين :

وكانت هذه القضية الرئيسية موضع المناقشة فى إجتماعين على مستوى عال بين مصر والولايات المتحدة عقدا فى واشنطن يوم ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ . وسوف أناقش هذين الإجتماعين بإسهاب ؛ لإنهما كانا على قدر كبير من الأهميه ، فعلى حين كشفا النقاب عن وجود مشكلات خطيرة لم تحل ؛ فإنهما أوضحا ايضا أن هناك إحتمالات طيبة للنجاح إذا ما إستمرت الدول العربية ملتصقة بعضها البعض وتتبع الإستراتيجية الصحيحة بثبات .

وعلى هذا الأساس سيكون من اليسير على القارىء أن يقيم قرار السادات غير العادى بالذهاب إلى القدس .

وكان الإجتماع الأول حديثا قصيرا على انفراد بينى و بين الرئيس كارتر ، أعقبه إجتماع كامل للوفد المصرى والفريق الأمريكى فى الشرق الأوسط فى المكتب البيضاوى . ورحب الرئيس كارتر بى ترحيبا حارا ، وشرح لى لماذا كان يريد الإجتماع بى على إنفراد .. وأسر إلى بأنه من الضرورى بالنسبه له أن يوضح بعض النقاط التى قد تعقد فى رأيه حل أزمة الشرق الأوسط ، وقد تخلق صعوبات بالغة على الطريق الطويل للتفاهم والتعاون المتبادلين بين مصر والولايات المتحدة .. وكان يريد إيضاح موقفه بقدر الإمكان بشأن مسألتين أثارهما معى مراراً الرئيس .. وكانت المسألة الأولى هى تأكد السادات من أنه بإمكان كارتر الضغط على إسرائيل . وعقب الرئيس كارتر على هذه النقطة بقوله : « إن الرئيس السادات طلب منى مرارا ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل ، ولكنى أريد أن تعرف أننى لا أستطيع أن أفعل ذلك ، لأنه سيكون إنتحارا سياسيا شخصيا بالنسبة لى .

وتتعلق المسألة الثانية بالعلاقات السوفيتيةــ الأمر يكيةــ : فقال الرئيس كارتر: «و بالمثل فإن الرئيس السادات كثيرا مايحثنى على أن أكون متشدداً مع الاتحاد السوفيتى. و بشأن هذه النقطة أيضا أر يدك أن تفهم أننى منذ أصبحت رئيسا للولايات المتحدة لم تأل القيادة السوفيتية جهدا فى انتقاد موقف إدارتى من الوفاق. وذكر بريجنيف نفسه خلال الستة الأشهر الأخيرة أننى مسئول شخصيا عما أسماه تغيرا هائلا فى سياسة الولايات المتحدة فى هذا الصدد .. وأر يدك أن تفهم ياسيدى نائب رئيس الوزراء أننى لا أستطيع استفزاز الاتحاد السوفيتى أو الضغط عليه .. وعلىَّ أن أفعل شيئا لأثبت للقيادة السوفيتية أنها مخطئة فى تأكيدها بأننى مسئول عما تسميه تغيراً فى سياسة الولايات المتحدة .. و ببساطة فإننى لا أستطيع ممارسة ضغوط على موسكو لأن هذا سيكون انتحارا سياسيا آخر بالنسبة لى».

و بعد أن أوضح الرئيس كارتر موقفه بقدر الإمكان بشأن هاتين المسألتين الرئيسيتين، ناقش معى آخر التطورات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط ولاسيا المشكلة الفلسطينية.

وتبادلنا الآراء حول سبل، وطرق تعز يز التعاون الثنائى بين الولايات المتحدة ومصر.

وعلى حين تأثرت للغاية بصدق الرئيس كارتر عندما صور لى حدود قدراته فيا يتعلق بإسرائيل والاتحاد السوفيتى، إلا أننى أحسست بخيبة الأمل، خاصة أننى لم أكن مقتنعا بقوله: إنهــ كرئيس للولايات المتحدةــ لايملك أى وسيلة للضغط على إسرائيل، ولم يضايقنى رفضه التشدد مع السوفيت بهذا القدر، لأننى كنت مقتنعا بضرورة إشراك الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام، وعدم استبعاده حتى لا يتحول الى مخرب خطير.

وفى الحقيقة: إن مخاوف كارتر من الاتحاد السوفيتى كان لها نتائج إيجابية من وجهة نظرنا، إذ دفعت الرئيس الأمر يكى إلى التفاوض مع السوفييت على بيان مشترك يحدد إطاراً مشتركاً للقوتين العظميين فيا يتعلق بالمفاوضات فى جنيف كما

سنرى بالتفصيل فيا بعد .. وكم راعنى أن أجد الرئيس كارتر على هذه الدرجة من الخوف والتردد، وإعطائه الأولوية الأولى لمستقبله الشخصى على قضايا الحرب والسلام الهامة فى منطقة حساسة واستراتيجية مثل الشرق الأوسط .. فأن يكون الرئيس الأمر يكى ضعيفا فهذا أمر سيىء بما فيه الكفاية، ولكن أن يكون مذعورا فهذا أمر مرعب.

وفى هذا الصدد يجب أن أضيف أننى نقلت فيا بعد إلى السادات ما أبلغنى به الرئيس كارتر متوقعا أنه سيفهم على الفور مغزى هذه التصريحات وآثارها، وأعنى بذلك أنه لايمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها .. وكان ينبغى على الرئيس السادات أن يعيد النظر فى تقييمه لدور الولايات المتحدة فى عملية السلام، و بخاصة اعتقاده الثابت الذى ردده مرارا بأن ٩٩,٩ فى المائة من التسوية النهائية يكمن فى أيدى الولايات المتحدة .. و بعد أن اعترف الرئيس كارتر شخصيا بمركزه وقدرات تحركه المحدودة ما كان ينبغى أبدا أن يستمر الرئيس السادات فى الاعتماد كلية على الولايات المتحدة باعتبارها شريكة رئيسية.

ولم يؤد الاجتماع الذى أعقب اللقاء الخاص إلى شىء سوى أنه زادنى فزعا. وكان يرافق الرئيس كارتر نائبه وولتر مونديل وسيروس فانس وز بيجنيو بريجنسكى و بوبرت ليتشوود وديفيد آرون والفرد أثرتون وهيرمان ايلتس وويليام كوندات وجيرمىي شاختار.

وعلى الجانب الآخر من المائدة جلس معى السفير أشرف غربال والسفير أسامة الباز والوزير المفوض محمد شاكر والدكتور محمد البرادعى. وافتتح الرئيس كارتر الاجتماع بتعقيب هام مفاده أن محادثاته السابقة معى كانت شاملة وطيبة وصريحة وودية ثم اقترح أن نبدأ بمناقشة مسألة منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا على اقتناعه بأنه يجب على مصر أن تستمر فى تشجيع الفلسطينيين على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأى حل.

وأضاف قوله: أنه قد بعث بالفعل بهذا الطلب إلى الرئيس السادات، وأنه كرر ذلك لى مرة أخرى فى اجتماعنا الخاص.

وقد سلم كارتر بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الحق فى التعبير عن تحفظاتها بشأن تلك الفقرة من القرار ٢٤٢ التى تعتبر الفلسطينيين لاجئين، غير أنه أضاف قائلا: إنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن المنظمة ستقبل على الأرجح هذه الصيغة إذا بذلت مصر جهدا كبيرا فى إقناعها ومارست سوريا جهدا مماثلا وإن كان أقل.. وأضاف كارتر بقوله: وإذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية فإنه سيعين حينئذ ممثلا شخصيا، لإجراء اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها ياسر عرفات.

وهذه الخطوة- أى قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢- ليست ضرورية فحسب، وإنما هى خطوة رئيسية، وأود أن أوضح بجلاء: أنه مالم تتم هذه الخطوة فلن أكون فى موقف يمكننى معه إجراء محادثات مباشرة مع المنظمة؛ لأننا لانستطيع انتهاك الاتفاق المعقود بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أثناء اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل.

وأعتقد اعتقادا أكيداً أن اسرائيل لاتريد إجراء أية اتصالات على الإطلاق بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ظل أية ظروف. ومع ذلك فإذا قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ فسوف نتولى أمر معارضة أسرائيل وآمل أن نتوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة.. وفى ضوء حقيقة أن ياسر عرفات أجرى بالفعل اتصالات غير مباشرة معنا من خلال وساطة الحكومات السعودية والسورية والمصرية فإننى آمل أن تتجسد صيغة مقبولة لاجراء اتصالات مباشرة.

وأيضا فيما يتعلق بمشكلة منظمة التحرير الفلسطينية أكد لى الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة ستشترك بنشاط فيها.

وقال «أرجو أن تثق ثقة كاملة فينا»، وأعتقد أننى أبذل كل مافى وسعى، ولن يثنينى عن ذلك شىء، وإنما سأستمر فى استخدام كل قدراتنا وامكاناتنا من أجل التوصل إلى اتفاق عام.

وكانت النقطة الثالثة التى أثارها الرئيس كارتر هى الخلاف بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم التقدم الأساسى الذى يتعين إحرازه قبل

الذهاب إلى مؤتمر السلام في جنيف .. وعلى حين أن مصر تعتقد أنه ينبغي الاتفاق على جزء كبير قبل أن يبدأ المؤتمر رسميا فإن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا يمكن تحقيقه بسبب الموقف المتشدد الذي يتخذه الإسرائيليون بشأن عدد كبير من الجوانب الرئيسية للمفاوضات.

وكم رآع الوفد المصري وأفزعه أن الرئيس كارتر إعترف بعد ذلك بكلمات واضحة لالبس فيها مرة أخرى بعجزه عن التعامل مع الاسرائيليين فقال:

« من الأهمية بمكان ألا تنسوا أن نفوذي على إسرائيل يرتبط نسبيا بمدى ما أحظى به من تأييد من الرأي العام الأمريكي والكونجرس والدوائر اليهودية في هذا البلد.

وأود أن أكون واضحا كل الوضوح ولذا أقول: إنه في غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة فإن قدرتي على التأثير على اسرائيل تكون محدودة ».

وصدم الوفد المصري لدى سماعه الرئيس كارتر رغم أننا كنا ندرك منذ زمن طويل ضعف كارتر .. وكان لاختيار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بذلك في اجتماع رسمي أثر سلبي على الجانب المصري .. فإذا لم يكن كارتر مستعدا لمواجهة مع الاسرائيليين في حالة اتخاذهم موقفا متصلبا بشأن مشكلة رئيسية أو أكثر خلال المفاوضات فإن مصر لا تستطيع عندئذ الاعتماد على الولايات المتحدة.

وعليه: فإن اعتراف كارتر بعجزه عن مواجهة إسرائيل أقنعني أكثر من أي وقت مضى بأنه يجب على مصر ألا تتفاوض بمفردها مع إسرائيل والولايات المتحدة، أو تعتمد اعتمادا كليا على الأمريكان .. بل على العكس كان ينبغي على مصر أن تحاول توسيع نطاق عملية السلام بأكبر قدر ممكن بادخال عوامل اضافية، وضغوط جديدة على الولايات المتحدة. و لتحقيق ذلك يجب علينا أن نضمن تعبئة الحكومات العربية، والرأي العام العربي خلف مصر، إلى الحد الذي يمكن معه أن تدرك واشنطن وتل أبيب أن العالم العربي كله يساندنا، وكان يجب أن تتخذ مصر خطوات لاجتذاب رجل الشارع في العالم العربي، في نفس الوقت الذي ينبغي فيه على الرئيس السادات الاقتراب من قادة العالم

العربى لرأب الصدع ، وتعزيز وحدة الصف .. لقد كنا فى حاجة إلى وحدة القيادة والرأى العام هذه قبل أن يتسنى لنا مواجهة إسرائيل على الطريق الطويل إلى إجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية شاملة .

وفضلا عن ذلك كان ينبغى جعل الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك قدرة مصر على تعبئة التأييد العربى ، ويجب أن تفهم واشنطن أن مصر لايمكن أبدا عزلها عن العالم العربى ، وأن مصر يمكنها حشد التأييد العربى متى شاءت .

وفى المقام الثانى : فإن اعتراف كارتر الصريح بعجز الولايات المتحدة جعل من الضرورى أن تبذل مصر كل جهودها لتشجيع الاتحاد السوفيتى ، والقوى الغربية الأخرى ، على القيام بدور هام فى الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط .

وخلصت بعد طول تفكير إلى أن اتخاذ مصر منهجا منفرداً أمر غير منطقى بالمرة .. وإذا تفاوضت مصر بمفردها فإنها قد تستعيد أراضيها ولكنها ستستعيدها على أية حال .. مهما يكن من أمر فإنها بتفاوضها على تسوية منفردة سوف تقوض فرص التوصل إلى سلام شامل وفوق كل ذلك إلى حل للمشكلة الفلسطينية .. وستكون قد خنا القضية العربية ، وتوصلنا إلى لاشىء .

وعلى الرغم من اعتراف كارتر بعجزه وافتقاده للشجاعة فإننى وجدت مايبعث على الطمأنينة والأمل فى موقفه . فقد كانت النتيجة التى توصل إليها هى نفس النتيجة التى خلصت إليها ، وأعنى أن أفضل فرص السلام تكمن فى عقد مؤتمر جنيف فى موعد مبكر مع الاشتراك الكامل للاتحاد السوفيتى .

وهنا يجب أن أؤكد أن كارتر كان مهتما بصورة شخصية بالمؤتمر ، وكان يكرس الكثير من الوقت والجهد لضمان نجاح المؤتمر .

ولم تكن هناك أدنى إشارة إلى أن كارتر يشجع على إجراء إتصالات ومفاوضات مباشرة بين القاهرة وتل أبيب . وفى الواقع فإن إدراكه لضعفه وماسيلحق به من أضرار سياسية من إجراء أى مواجهة مع اسرائيل جعل ذلك الاحتمال مستبعداً .. وهو أن اجراء مفاوضات مباشرة بين مصر واسرائيل سيضطر كارتر إلى أن يصبح محور النشاط ، وهو بالضبط الوضع الذى أوضح أنه لايريد أن

يصبح فيه . وقد إدعى البعض أن الأمر يكين يقومون بمجهود نشط من أجل قيام اتصالات مباشرة بين بيجين والسادات مهدت الطريق أمام رحلة السادات للقدس .. هذا محض افتراء فكارتر لم يكن فحسب بعيداً عن هذه الا تصالات بل إنه لم يكن يعرف إنها جارية .. وفى الوقت الذى كان فيه اجتماع المكتب البيضاوى منعقدا كان مبعوث الرئيس السادات يلتقى بوزير الخارجية الاسرائيلى موشى ديان فى الرباط ، كما سنرى فيما بعد ولكن كارتر لم يكن يعرف شيئا عنه .

ونوقشت قضايا هامة أخرى كثيرة فى المكتب البيضاوى فى ذلك اليوم كانت إحداها مسألة التمثيل العربى فى مؤتمر جنيف .. وكان الموقف الذى أعرب عنه كارتر هو:

«فى رأيى أن وفداً عربياً موحدا هو أفضل صيغة للتغلب على الخلافات العربية ويجب أن يتضمن ذلك الوفد ممثلين للفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية بشرط ألا يكونوا شخصيات قيادية مشهورة فى تلك المنظمة»

وأضاف كارتر: أنه بعد الجلسة الموسعة التى سيمثل فيها العرب بوفد واحد ينبغى أن ينقسم المؤتمر إلى عدة لجان فرعية للتفاوض .. وكانت مهمة هذه المجموعات هى التفاوض بشأن معاهدات السلام بين الدول العربية فرادى و بين إسرائيل .

وكانت هناك بعض مشكلات تتعلق بإجراءات التفاوض على السلام بين اسرائيل والحكومات العربية .

وكانت هذه المسألة المعقدة هى كيفية التفاوض على حل بشأن الضفة الغربية وغزة .. وكانت وجهة نظر الرئيس كارتر هى أن الأردن واسرائيل يمكنهما التفاوض حول هاتين المنطقتين بشرط أن يشمل الوفد الأردنى ممثلين فلسطينيين .. أما بالنسبة لمصر وسوريا : فإن الرئيس كارتر كان يرى أن بإمكانهما الموافقة أو الإمتناع عن الموافقة على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين إسرائيل والأردن .

وجادل الرئيس كارتر بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تكون محل مفاوضات منفصلة تقوم بها مجموعة متعددة الجنسية تشترك فيها إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان والكويت والعراق وربما دول أخرى .. ويجب أن تعالج هذه المجموعة مسألة تعويض اللاجئين كبند منفصل ومستقل بالكامل عن المفاوضات المتعلقة بالتسوية السلمية .

ولم يعط كارتر أهمية كبيرة للمكان الذى يجب أن تجتمع فيه المجموعة المتعددة الجنسية سواء فى جنيف أوالقاهرة أوأى مكان آخر .

وفيما يتعلق بدور الاتحاد السوفيتى جادل الرئيس كارتر بأن الاتحاد السوفيتى هو رئيس مشارك لمؤتمر جنيف ، وهذا يعنى تلقائيا أنه يجب أن نضعه فى الصورة فيما يتعلق بالتفاهم الذى نكون قد توصلنا إليه معكم (العرب) ومع اسرائيل ويجب أن نحصل على موافقة السوفيت على كل هذه الاتفاقات أوبعضها على الأقل .

وأكد كارتر مرة أخرى على أهمية مشاركة السوفيت الكاملة وأضاف موضحاً : « لايعقل أننى استطيع تلبية العدد الكبير من رغبات مختلف الأطراف ، وبالمثل لايصح افتراض أن الولايات المتحدة بمفردها تتحمل مسئولية النجاح أوالفشل » .

وأوجز الرئيس كارتر فكرته بقوله « إن أفضل سبيل ينبغى إتباعه فى رأيى هو عقد مؤتمر جنيف والحيلولة دون إرجائه بسرعة كما حدث فى نهاية عام ١٩٧٣ بل على العكس يجب أن يواصل مؤتمر جنيف أعماله .. إلى أن ينجز وخلال فترة معقولة المهمة التى عهدت إليه .. وسوف نبذل كل ما فى وسعنا لضمان أن يتوصل المؤتمر إلى إتفاق فيما يتعلق بكل المشكلات الرئيسية دون استثناء ، وآمل فى أن نحظى بموافقتكم » .

وكان كارتر يرى أن سوريا واسرائيل سيكونان أكثر الأطراف التى ترفض الالتزام بالإجراءات الآنفة الذكر ، ولذلك السبب كان يعتزم أن يجتمع فى الاسبوع التالى مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى ومع ممثلين اسرائيليين .

واختتم الرئيس كارتر حديثه بنداء من أجل الحصول على تأييد مصر فقال :

«على حين أنني أدرك أن اقتراحي لايتفق مع ماتفضلونه فإنني آمل في الحصول على موافقتكم ومساعدة الرئيس السادات .. و بصراحة فإنني لا أرى بديلا آخر وأعتقد أنه بالإمكان أن تتوج اقتراحاتي بالنجاح» .

و بعد أن أصغيت باهتمام لمناقشة الرئيس كارتر للأمور تكون لدى انطباع واضح بأنه حسن الاطلاع على المسائل المختلفة ، ولكنه لم يكن واثقا من أن في إمكانه أن يسيطر على الوضع سيطرة كاملة ولايمكنه بالتالي دفع الأحداث إلى أن تنكشف وفق خططه .. وهذا هو السبب في أنني منذ البداية ركزت على أن أنقل إلى كارتر أن مصر على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد حد ممكن ، ولكن في المقابل أن تكون واشنطن على استعداد للقيام بدور هام وفعال .

وكان على الأمر يكيين أن يقدموا في الوقت المناسب مقترحاتهم لسد الفجوة بين الأطراف ، وأوضحت أنه مالم يكن رئيس الولايات المتحدة مستعد للاضطلاع بهذه المسئولية فإن بعض الأطراف ستنجح إما في عرقلة عقد مؤتمر جنيف أوفي الحيلولة دون تحقيقه نتائج ملموسة . وأن مؤتمر السلام سوف يتعثر في شكليات إجرائية ، ولن يتسنى له التوصل إلى إتفاق جوهري ، ومامن شك في أن مصر كانت على استعداد للذهاب إلى جنيف . وفي الحقيقة : فإننا ذهبنا هناك في عام ١٩٧٣ رغم معارضة كل من سوريا واسرائيل للمؤتمر ؛ فقد قاطعه الأسد مقاطعة كاملة ، ولم ترسل اسرائيل وفدا إلابعد ضغوط هائلة من واشنطن . مهما يكن من أمر فقد كان رأينا أنه ينبغي بذل الاستعدادات الكافية قبل الاجتماع الرسمي .

وكنا نعتقد أنه لكي ينجح مؤتمر جنيف فإن من الضروري الاتفاق مسبقا بشأن المشكلات الجوهرية الهامة .. فمجرد انعقاد المؤتمر ليس غاية في حد ذاته ولانريد أن ينعقد المؤتمر و يفشل .. بسبب التقصير في التحضير له .. وكنت آمل في أن الرئيس كارتر وزملاءه سيتفقون معي على أن فشل المؤتمر ستكون له عواقب وخيمة .

واستطردت قائلا : إن إحدى العقبات الرئيسية هي مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه ينبغي الإعداد لهذا الوضوع بمافيه الكفاية .. وكنت أتفق تمام الإتفاق مع اقتراح الرئيس كارتر بأن تقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل انعقاد المؤتمر مع التحفظات حول تعبير « لاجئين » مما يمكن بالتالي الولايات المتحدة من إقامة اتصالات رسمية معها .. ولكن هذا لم يكن كافيا ، فكان ينبغي أن يطلب من اسرائيل أن تعترف بالمنظمة في نفس الوقت ، وقلت :

« بل صراحة ياسيادة الرئيس : انني لاأفهم على أي أساس يكون لنا حق الاختيار بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، بين أولئك المشهورين والمعروفين ، وأولئك غير المشهورين .. فكل أعضاء المنظمة نشطون وملتزمون بسياساتها وقراراتها .. وأملى ألانسمح لأنفسنا بأن نقع في شرك الافتراض بأن هناك اختلافات ذات شأن فيما بين أعضاء المنظمة .. سيادة الرئيس .. إنك تريد منا أن نمارس ضغوطا على المنظمة لكي تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، ونحن بدورنا نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن نطلب منكم بذل ضغوط على إسرائيل لكي تعترف بالمنظمة » .

واضفت قائلا : « إن مصر لن تذهب أبدا إلى جنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية . سيدى الرئيس « إن هناك حالة وحيدة يمكن في ظلها أن تذهب مصر إلى جنيف دون إشتراك المنظمة ، وأعنى بذلك إذا وجه رئيسا المؤتمر الدعوة إلى المنظمة للحضور ، واختارت الأخيرة رفض الدعوة رسميا » .

غير أنني حاولت طمأنة الرئيس كارتر ، وقلت : أود أن أؤكد أننا في مصر مازلنا نضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكي تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، وأبلغنا زعماؤها أنه ينبغي عليهم ألايضيعوا المزيد من الوقت أو الجهد في الألفاظ ودلالاتها ، والأهم من ذلك هو أن يجدوا صيغة لقبول قرار رقم ٢٤٢ مع بعض تحفظات معينة ، ثم يجلسوا رسميا مع ممثلى الولايات المتحدة .. وحالما تحصل المنظمة على اعتراف الولايات المتحدة بها يكون نصف المشكلة قد حل .

ثم أبلغت الرئيس كارتر أنني نقلت بالفعل موقفنا بشأن هذه النقطة الحساسة إلى بريجنيف وجروميكو، ووجدت أن موقفها مطابق لموقفنا .. غير أن بعض الدول العربية تحرص على منع المنظمة من قبول القرار رقم ٢٤٢ . وفي ضوء هذه المحاولات ينبغي أن يجرى الرئيس كارتر على الفور اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير رسمي، معززا بذلك من مركز الأعضاء المعتدلين في المنظمة بإيضاح أن الاعتراف الأمر يكي سيعقب قبول القرار ٢٤٢ .. وفي هذا الصدد أعدت إلى ذهن الرئيس كارتر أن هذا في الواقع كان على وشك أن يحدث في عهد رئاسة نيكسون وفورد، ولكن لسوء الطالع لم يتحقق.

وكان إجراء اتصالات مباشرة غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية أمرا حيويا في هذه المرحلة. فلو نجحت كان ينبغي أن تليها اتصالات رسمية على أساس صيغة يتم الاتفاق عليها بين ممثلي المنظمة والولايات المتحدة .. وفي الواقع أنني كنت بالفعل قد نقلت إلى سيروس فانس صيغة ناقشتها من قبل بصفة شخصية مع سيروس فانس نفسه، غير أنه كان على الولايات المتحدة أن تدرك أن المنظمة لايمكنها قبول القرار رقم ٢٤٢ مالم تقم الولايات المتحدة بخطوة في اتجاه المنظمة .. وكانت مناقشاتي مع ياسر عرفات قد أوضحت أن العقبة الرئيسية أمام قبول المنظمة للقرار هي فقرة تشير إلى «حق كل دولة في العيش في سلام»، وكان عرفات على حق في أنه يخشى إذا قبلت المنظمة تلك الفقرة أن يكون ذلك اعترافاً في الواقع من جانب واحد بدولة اسرائيل، وبحقها في العيش في سلام، ولاتتلقى المنظمة في المقابل أي ضمان أو اعتراف بحق الفلسطينين في العيش داخل كيان قومي مستقل .. وكان من الضروري أن يمنح الفلسطينيون ضمانا بأن الولايات المتحدة تعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم، ليس هذا فحسب بل إن الفلسطينيين أوضحوا لي أن الذهاب إلى جنيف و بدون الاعتراف المتبادل هو أمر يشكل بالنسبة لهم خطرا بالغا .. ويجب أن يتفهم الرئيس كارتر مأساة الفلسطينيين، ويجد صيغة لإقامة اتصالات غير مباشرة وسرية مع الفلسطينين، وسيكون البديل الوحيد لمثل هذه الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية هو عرض قرار جديد على مجلس الأمن .. ويجب أن

تشير ديباجة هذه الوثيقة الجديدة إلى قراري ٢٤٢، ٣٣٨ باعتبارهما أساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

ومع ذلك : فإن الجزء التنفيذي من القرار الجديد يجب أن يعترف بالمشكلة الفلسطينية باعتبارها مشكلة سياسية لامشكلة لاجئين .. وقد أوضحت أن مصر على استعداد لأن تدفع بمثل هذا القرار إلى مجلس الأمن، وأضفت أنني آمل في أن الولايات المتحدة لن تحاول عرقلة الاجماع في تبني مثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن، وكل ماطلبته من الرئيس كارتر هو موافقته الضمنية حتى يتسنى للمجلس اتخاذ القرار.

وأضفت قائلا : «لا أعتقد أن اقتراحي يتعارض مع موقف الولايات المتحدة حيث إن الرئيس كارتر نفسه أوضح في مناسبات عديدة أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية لامشكلة إنسانية فحسب» .

وهنا قاطعني الرئيس كارتر فجأة قائلا : «أفهم من مقترحاتك سيدي نائب رئيس الوزراء أنك تتحدث عن عرض مشروع قرار جديد، وليس تعديلا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأجبت بالموافقة مضيفا : إن مشروع القرار الجديد سيذهب إلى أبعد من مجرد تأكيد قراري ٢٤٢، ٣٣٨ . وضايق هذا كارتر .. ثم ذكر «أريد أن أكون واضحا للغاية بأنه إذا كان اقتراحك هو بتعديل القرار ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تعترض عليه . ومن ناحية أخرى فإنني على استعداد للنظر في الصيغة التي اتفقت عليها أنت وسيروس فانس» .

وخوفا من الأثر السلبي لتصريحه على الوفد المصري، سارع الرئيس كارتر ليضيف قائلا :

«وأود أن أكون واضحا لأعلن أنني كرئيس للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل مواقف أسلافي .. ودعني أوجز ما أنا على استعداد لقبوله :

(١) يجب على اسرائيل أن تنسحب إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ باستثناء تعديلات طفيفة .

(٢) يجب أن يكون للفلسطينيين وطن قومي .. ومن الواضح أن هذين العنصرين إيجابيان بالنسبة للعرب لكنها سلبيان بالنسبة للإسرائيليين .

(٣) إنني أتحدث عن سلام حقيقي وليس مجرد إنهاء حالة الحرب .

(٤) إنني على استعداد للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .. وقد أظهرتم أنتم والسعوديون استعدادكم للمساعدة في ذلك .

وعند هذه النقطة أضفت بقولي « وأعتقد أن السوريين سيساعدون أيضا إذا تأكدوا أنهم سيستعيدون سيطرتهم الكاملة على مرتفعات الجولان ، وعلى الفور رد كارتر قائلا : « ولكن لا يمكنني ضمان أن السوريين سيستعيدون مرتفعات الجولان » .. كاشفا مرة أخرى عن عدم رغبته في الضغط على اسرائيل .

وبعد هذا التبادل الواضح والمثير لوجهات النظر عاد الرئيس كارتر للحديث عن مؤتمر جنيف محاولا إيجاز الفرق بين الموقفين الأمريكي والمصري فقال :

« من الواضح جليا أن الخلاف بيننا يتركز على المدى الذي يجب أن تذهب إليه الاستعدادات لمؤتمر جنيف ، ونحن نعتقد أن المؤتمر يجب أن يعقد ، وأن يبدأ العمل هناك ، غير أن الجانب المصري يتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة استكمال أغلب الموضوعات قبل أن تفتح أبواب المؤتمر بجنيف .

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من الصعب التوفيق بين الموقفين وأنه يمكننا التوصل إلى حل وسط » .

« واقترح أن نحدد موعدا للمؤتمر وفي الوقت نفسه نرسل نحن ــ الأمريكيين فريقاً للقيام بجولة مكوكية بين القاهرة وتل أبيب وعواصم عربية أخرى في محاولة للتوصل من خلال هذه الاتصالات المباشرة إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق .. وسيذهب الجميع إلى جنيف على هذا الأساس . وأؤكد لك ياسيدى فهمى أننا سنكون شركاء نشطين في عملية المفاوضات بصرف النظر عن الوقت الذى تستغرقه ، والميزة في هذا الاجراء الجديد هو أنه حالما يكون كل الأطراف في جنيف فإن رأيا عاما عالميا سينشأ ، وسوف تدفع قوة الدفع الجميع نحو النجاح النهائي .. وعلى سبيل المثال : فإن الأوربيين مازالوا غير راغبين في إعلان وجهات

نظرهم خشية أن يضر موقفهم المعلن بالتوازن الدقيق الضرورى لعملية المفاوضات. وهذا بالضبط موقف الرأى العام الأمريكى .. ومع هذا فإذا ذهبنا جميعاً إلى جنيف فإن الطرف الذى يثبت أنه متصلب أو غير متعاون سوف يدان على الصعيد الدولى من جانب الرأى العام، وحتى ولو كان اسرائيل التى تربطنا بها أوثق العلاقات».

وعاد كارتر إلى مسألة التمثيل الفلسطينى، وأثناء اللقاء التالى أدلى بتصريحات ذات آثار بعيدة المدى. واستهل حديثه بلهجة متفائلة مجادلا بأن المشكلة يمكن حلها إذا بدأت الولايات المتحدة حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية على الفور.

وقلل من أهمية مسألة: من يجب أن يمثل المنظمة سواء كان عرفات نفسه أو شخصيات أخرى غير معروفة، فالاسرائيليون وحدهم يعتبرون هذا الاختلاف مهما.

وذهب أبعد من ذلك فى جدله: بأنه يحسن الفصل بين مشكلة اللاجئين ومشكلة الضفة الغربية والوطن القومى .. وأن مشكلة اللاجئين ستكون موضوع مناقشات دولية وليس بالضرورة فى جنيف .. أما مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة إقامة وطن قومى فى فلسطين: فسوف تجرى مناقشاتها فى المؤتمر من جانب اسرائيل والأردن مع ممثلين فلسطينيين ينضمون إلى الوفد الأردنى .. وأضاف كارتر: إن الأسد وافق على أن مشكلة اللاجئين يجب معالجتها على أساس دولى .. ورددت بأن هذا لايعنى أن الأسد وافق على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من الوفد الأردنى حتى ولو وافق الفلسطينيون على السماح للأردن بالتحدث باسمهم .. وكان رد كارتر مدهشا فقال:

«يا سيد فهمى أود أن أعرف الموقف المصرى، ويجب ألا تقلقوا على الموقفين السورى والفلسطينى .. دعنى أعالج هذا بنفسى».

وكان هذا كلاما ذا مضامين بعيدة المدى باعثة على الدهشة .. وقد يعنى هذا أن كارتر قد أجرى بالفعل اتصالات هامة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه الاتصالات كانت مثمرة، أو على الأقل مبشرة، وفى المقام الثانى كان

يعنى: أن الرئيس كارتر وزملاءه من القادة الأمريكيين يعلمون شيئا عن موقف الفلسطينيين لم نكن فى مصر نعرفه.
وأخيرا: فإنه كان يعنى أن كارتر وزملاءه كانوا يخفون معلومات هامة عن مصر.

وفيما يتعلق بسوريا كان تصريح كارتر أنه على اتصال دائم مع الرئيس الأسد، وأن هذه الاتصالات أظهرت أن سوريا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن مسألة التمثيل الفلسطينى. وإذا كان لدى كارتر دواع معقولة تجعله يقول «دع السوريين والفلسطينيين لنا» فقد كنت سعيدا من ناحية، لأن تزايد مرونة هذين الطرفين المتصلبين سيعزز إمكانية نجاح مؤتمر جنيف.. ولكن من ناحية أخرى كنت قلقا، لأن ذلك معناه «أن مصر لم تكن على معرفة كاملة بالموقف الأخير للفلسطينيين والسوريين والأطراف الأخرى فى النزاع».

ولو صح هذا: فإن مصر لم تعد القائدة فى عملية السلام.. ولهذه الأسباب انزعجت عندما سمعت الرئيس كارتر وهو يدلى لى بتصريحه غير العادى، ولكن أيضا كانت تساورنى شكوك عميقة فى أن تصريحه المتفائل يقوم على أساس صلب.. وفى الحقيقة: كنت واثقا تقريبا من أن هذا مجرد تظاهر بالشجاعة.. مهما يكن من أمر فلم أكن لأترك تصريحا كهذا دون التحقق منه؛ لأنه لو ثبتت صحته لكان على مصر أن تعيد تقييم الموقف.

وكشفت تحرياتى بعد الاجتماع عن أن زملاء الرئيس كارتر كانوا فى مثل دهشتى لتصريحه العارض.. دع السوريين والفلسطينيين لنا.. «وأكد لى إيلتس السفير السابق لدى القاهرة أنه ليس هناك شىء على الإطلاق فى ملفاتهم يبرر هذا التصريح.

ولم أقتنع رغم ذلك فتحققت من الأمر مع كل من ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى الذى كان موجودا فى نيويورك آنذاك.

ونفوا جميعا نفيا قاطعا أنه طرأ أى تغير على موقفهم كما نعرفه فى القاهرة .. وأكدوا لى أنهم كانوا يبلغونني دائما بموقفهم كاملا ، ولن يفتأوا يفعلون ذلك فى المستقبل .. وحتى الرئيس كارتر اعترف فى النهاية بأن تصريحه لم يكن له أى أساس ، وطلب مساعدة السادات فى إقناع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بأن يكونا أكثر مرونة .. وسوف أناقش هذه الواقعة فيما بعد !! لأنه من المفارقات والغرائب أنها ستلعب دورا فى تعزيز عزم الرئيس السادات على الذهاب إلى القدس ..

ونعود مرة أخرى إلى اجتماع المكتب البيضاوى ، حيث كانت مختلف الافتراضات حول تصريحات الرئيس كارتر تتصارع فى عقلى ، وكان علىَّ أيضا أن أجيب على سؤال مباشر من الرئيس كارتر عن موقف مصر ازاء التمثيل الفلسطينى ، والعلاقة فى المستقبل بين وطن قومى فلسطينى والأردن .. وقلت له : إن مصر لاتستبعد أن علاقة خاصة بصورة ما قد تنشأ فى النهاية بين الأردن والضفة الغربية ، بل وقد تقبل أن يتم الإتفاق على إعلان بهذا المعنى قبيل مؤتمر جنيف .. ولكن النقطة الرئيسية التى كان يتعين وضعها نصب الأعين هى أن الدول العربية قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين ، حتى الملك حسين عاهل الأردن أيد قرارا بهذا المعنى اتخذه مؤتمر القمة العربى فى الرباط .. وأضفت قولى : إننى واثق أن الرئيس كارتر وزملاءه سيتفقون معى على أن المنظمة كسبت قدرا كبيرا من الهيبة والتأييد منذ ذلك الوقت ، وأن عرفات لايمكنه الموافقة الآن على صيغة غامضة لمؤتمر جنيف تترك الباب مفتوحاً للشك فيما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية فى الواقع تتحدث باسم الفلسطينيين أولا .. وأضفت أن هناك مخاطرة حقيقية إذا لم تحل مشكلة التمثيل الفلسطينى بسرعة ، لأنه سوف تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربى جديد .. وسيجعل هذا الجميع أكثر عنادا ، و يعقد الموقف أكثر مما هو معقد بالفعل .

وقد أصغى كارتر وزملاؤه لى باهتمام ، وأحسست أنهم فهموا نقاطى وقدروها .

وكان الاستثناء الوحيد هو بريجنسكى، وفى رأيى: أنه ليس إلا رجل دولة هاو يا و بروفيسوراً فى أعماقه يرغب فى تأمين مركزه إلى درجة تجعله يشعر بالحاجة إلى لفت الأنظار طول الوقت .. وكانت النزعة الأكاديمية تؤثر فى كل شىء يقوله .. وكان يميل عند تحليل موقف من المواقف إلى الانغماس فى الافتراضات، والافتراضات المضادة، والنظر يات، ونادرا ما يحاول الوصول إلى نتيجة واقعية وعملية، آخذا فى حسبانه الحقائق القاسية للحياة السياسية. وكان يتحدث ليؤثر فى طلبته لا ليقدم اقتراحات ملموسة. وكان من الواضح تماما أيضا أن بر يزنسكى يشعر بصغره أمام تركة كيسنجر، وكان يحس بإحباط شديد وتصميم فى نفس الوقت على إثبات أنه ند لسلفه، ولكن كان يبدو أنه نجح فقط فى ز يادة الأمور تشو يشا، وأعتقد أن التردد وعدم الوضوح اللذين اتسمت بها السياسة الخارجية الأمر يكية فى عهد ادارة الرئيس كارتر كانا يرجعان إلى ما يقدمه بر يزنسكى من مشورة، وما كان يستطيع ممارسته من نفوذ على الرئيس .. وفى هذا الاجتماع بصفة خاصة كان بر يزنسكى فى أسوأ حالاته .. فقد بدأ بعصبية يحاضرنا جميعا عن الموقف الحقيقى للفلسطينيين مقللا من شأن مأساتهم .. مما جعله يبدو كأنه يظن أننا لا نعرف شيئاً عن الموقف .. وخيم صمت رهيب على القاعة، و بدا أن الجميع ضاقوا ذرعا بمحاضرته التى لا طائل من ورائها .. غير أن بر يزنسكى بعد أن تغلب على ما اعتراه من عصبية فى البداية كان يبدو سعيدا ينعم بما اعتبره بالتأكيد اصغاء الطلبة المفتونين فى المكتب البيضاوى.

ومن جانبى فقد صدمت تقر يبا لا بسبب غطرست بريجنيسكى بمحاضرتنا جميعاً فحسب وانما أيضاً بسبب العداوة والمرارة التى أظهرها تجاه الفلسطينيين ومشكلاتهم، وقد قدم مشكلة الفلسطينيين على أنها مجرد مشكلة إنسانية؛ و بالتالى فإنها ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى جوهر المشكلات السياسيه وكان من الواضح أيضاً أنه يعتقد أن أحداً غيره لا يفهم المشكله، وأنه يجب علينا أن نقبل تلقائيا وجهة نظره.

وقررت أن أتوخى الصبر، وأن أمتنع عن الدخول فى مناظرة عقيمة مع بر يزنسكى احتراما للرئيس كارتر وزملائه، ولم أقل سوى: «إننى استمعت

باهتمام كاف لما قاله السيد بر يزنسكى وليس بوسعى إلا أن أقول له : من الواضح أنه بالجلوس هنا فى واشنطن على بعد ٦,٠٠٠ ميل من منطقتنا يمكنه أن ينعم بأن يقول ماسمعناه لتونا منه .. غير أننى واثق أنه إذا وضع نفسه فى مكاننا فى الشرق الأوسط فإنه سيكف عن الاستغراق فى الأحلام ، و يرجع إلى حقائق الواقع .. وفهم الرئيس كارتر تماما ما أعنيه وقطع على بر يزنسكى خط الرجعة بأن انبرىٰ وأوجز مرة أخرى الموقف الأمر يكى بالطر يقة الواضحة والدقيقة الآتية :

(١) يجب على الولايات المتحدة أن تحمى مصالحها فى الشرق الأوسط .. وهذه المصالح حقيقية و واسعة فى نطاقها وتتجاوز الصراع العر بى الاسرائيلى .. وهذا هو السبب فى أننا لانقف من الأمور موقف المتفرج ، وإنما نشترك بنشاط فى التفاوض على تسو ية شاملة مقبولة لكل الأطراف المعنية .

(٢) إننا نشجع المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، ونبذل فى نفس الوقت كل جهد لتضييق فجوة الخلافات بين مواقف الدول العر بية .

(٣) إننا على استعداد لإعطاء الاتحاد السوفيتى دورا فى عملية السلام كيلا يفسد مؤتمر جنيف .

(٤) إن ما أر يده منك ياسيد فهمى هو الثقة فىّ ، ومرونة كافية تسمح للمفاوضات بأن تبدأ . وفى المقابل اعدك بأن الولايات المتحده ستكون متصفه مع جميع أطراف المفاوضات وسوف نكون مخلصين ، ونجرى المحادثات مع كل الأطراف على نمط واحد .

(٥) إن الولايات المتحدة ستحاول دائما إبراز نقاط الا تفاق فى المواقف المختلفة والعمل من أجل حل وسط عادل أينما توجد خلافات .

(٦) إن الجانب العر بى يبالغ فى تقديره لقدرة الولايات المتحدة فى التأثير على إسرائيل .. وكما قلت لك من قبل : فإن قدرتى على ممارسة ضغوط على اسرائيل محدودة بدور الكونجرس وتأثير الجماعات اليهودية والرأى العام الأمر يكى .

(٧) إن الرئيس السادات يثق فى قدرتى على إيجاد اتفاق على المشكلات

الرئيسية . وآمل بأن يثق أيضا فى تقييمى عن أفضل السبل للبدء فى المفاوضات . وهذه مشكلة ذات أهمية ثانوية . ويمكننى أن أؤكد لك أن الاجراءات التى نتبعها ستكون منصفة للجميع .. وسوف أبذل كل جهد لاقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما علمت أن ديان يحاول إقناع بيجين بأن يكون أكثر مرونة ازاء اختيار الأفراد المقبولين لإسرائيل كممثلين فلسطينيين ، وسوف أتابع عن كثب أى تغيير فى الموقف الاسرائيلى .

وتناول ردى على كارتر ثلاث نقاط رئيسية : أولاها : أنه على الرغم من إعجابى بالإخلاص الذى حدا به إلى الاعتراف بمحدودية نفوذه على اسرائيل ، فإنه ينبغى أن أبرز : أن العرب لا يطلبون منه عمل المعجزات ، وإنما ير يدون القيام بدور نشط و بناء فى عملية السلام فحسب .. والثانية : أننى شددت على أنه يجب عليه ألا يسىء فهم إصرار مصر على ضرورة أن يتم الإعداد لمؤتمر جنيف إعدادا كافيا على أنه خوف من التفاوض مع اسرائيل . فقد كانت مصر أول دولة تتفاوض مع اسرائيل عند الكيلومتر ١٠١ ، وأثناء عملية الخطوة ـ خطوة ـ ،والمشكلة هى أن اسرائيل كانت تبذل أقصى ما فى وسعها لكيلا تدفع إلى التفاوض بصورة جماعية مع الدول العر بية فى جنيف .. ودون إعداد كاف فإننا سندعو إلى عقد المؤتمر لا لشىء إلا لكى نسمع نفس التصريحات الإسرائيلية الجوفاء التى سمعناها من إيبان فى الاجتماع الأول فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ . إذ لم تتناول خطبة إيبان أى قضية ، وكانت مجرد دعاية للاستهلاك المحلى داخل اسرائيل .. وقاطعنى كارتر متسائلا عما إذا لم نكن قد فعلنا نفس الشىء ، فأنكرت أن الوضع كان كذلك ، وشددت مرة أخرى على أننا نر يد مؤتمرا حقيقياً يمكن فيه معالجة المشكلات معالجة جادة ، ولهذا السبب نصر على تحضير شامل ومركز . والنقطة الثالثة : هى أننى نوهت إلى أن إصرار مصر على هذه النقطة يجب ألا يفهم على أننا نر يد أن يكون المؤتمر مجرد إقرار شكلى لاتفاقات تم التوصل إليها من قبل . ولكن ما نر يده فى الواقع هو تسو ية بعض التفاصيل التى تحتاج إلى مناقشات ومفاوضات مطولة مع الإسرائيليين توفيراً للوقت فى جنيف وأيضا

للتأكد من أننا لن نواجه طريقا مسدودا بشأن المسائل الإجرائية وأننا بذلك سنعالج فعلا القضايا الحقيقية.

وعندما أنهيت كلامي تساءل كارتر قائلا: أين تقترح أن تجرى مناقشات ماقبل مؤتمر جنيف؟، وإنني شخصيا أعتقد أنه ليس من العملي أن يقوم وسيط أمريكي برحلات مكوكية ذهاباً وجيئة وإياباً بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ودمشق وعواصم أخرى.. وسيكون أسهل كثيرا لو أن ممثلي جميع الأطراف تجمعوا في فندق واحد.. وسؤالي ببساطة هو عما إذا كنتم توافقون على أن الجميع يمكن أن يجلسوا في مكان واحد.. وهل يمكن أن تجرى المفاوضات على سبيل المثال في القدس؟.

وكنت أعلم أن كارتر يتحدانا؛ فأجبت ببساطة قائلا: «سيادة الرئيس، القدس ليست مكانا محايدا في هذا الوقت، ومع ذلك فإنني على استعداد لأن أذهب إلى هناك. وسأل عما إذا كنا سنقبل مكانا محايدا مثل جنيف أو نيويورك.. وتساءلت بدوري عما إذا كان يرى أن هذا الاجتماع بديل لمؤتمر جنيف.. وأضفت قولي: إنه عندما تحدثنا عن اتصالات للتحضير للمؤتمر فقد كنا نتصور أنها ستجرى من خلال قنوات دبلوماسية مع الولايات المتحدة.. وكنت شخصيا على استعداد للاجتماع بسيروس فانس في أي مكان في أوربا أو العودة إلى واشنطن لمقابلته هو أو الرئيس كارتر.

ثم تساءل الرئيس كارتر عما إذا كان لدى اعتراض على نقاطه السبع.. واكتفيت بالإجابة عليه بقولي: إنني آمل أن الرئيس كارتر يتفق معي على أنه ينبغي علينا أن نركز جهودنا على حل مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية واشتراكها في جنيف، وأضفت قولي: إنني واثق من أن الخير الكثير سوف تسفر عنه الاتصالات التي طال انتظارها بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعند هذه النقطة حاول الرئيس كارتر جاهدا معرفة رأيي حول مسألة افتراضية: هل تقبل مصر تمثيل الفلسطينيين في جنيف إذا طلب منها ذلك ياسر

عرفات وقبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ واعترفت بحق كل الدول فى الشرق الأوسط فى العيش فى سلام؟ ورددت على الرئيس كارتر بالإيجاب ؛ لأننا إذا اعترفنا بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تمثل الفلسطينيين فيجب أن نعترف أيضا بحقها فى تفويض تلك المهمة إلى طرف آخر. والمشكلة التى تواجه تمثيل الأردن للفلسطينيين هى أن المنظمه لم تطلب من الأردن قط أن يفعل ذلك .. ومضت لاؤكد لكارتر أن المنظمه تبدو على أية حال على استعداد لأن تكون معقولة فى طلباتها ، وفى الحقيقة أن ياسر عرفات أبلغنى شخصيا أثناء المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل ــ بأن كل مايريده فى هذه المرحلة هو قطعة أرض واسعة بما يكفى لرفع العلم الفلسطينى عليها حتى ولو كانت مجرد خمسة كيلومترات .. وأضفت أن الرئيس كارتر يمكنه أن يثق كل الثقة فى أن الفلسطينيين عازمون على التوصل إلى اتفاق «ولكن المشكلة هى أنكم فى الولايات المتحدة يجب أن تتصلوا بمنظمة التحرير الفلسطينية» ، وكرر الرئيس كارتر مرة أخرى اعتقاده بأنه يمكن إيجاد صيغة إذا ماقبلت المنظمة القرار ٢٤٢ ، وردد أيضا أن مصر يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا فى إقناع المنظمة .. وهنا تدخل سيروس فانس فى الحديث ليؤكد مرة أخرى أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تدمير اسرائيل . وأصر فانس على أنه يجب على المنظمة أن تغير صورتها إذا أرادت أن تلعب دورا ايجابيا .. ورددت عليه بأننا فى حاجة إلى صيغة عادلة وشاملة تعترف بحق كل الدول بما فيها الدولة الفلسطينية فى الوجود .

ولدهشتى تدخل بر يزنسكى مرة أخرى مجادلا بأن الولايات المتحدة لايمكنها أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالإتفاق مقدما على إقامة دولة فلسطينية .

وفى تصور بر يزنسكى: أن هذا سيعرض الولايات المتحدة لاتهامات بأنها دخلت بالفعل فى تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، و باعتناق وجهة نظرها .. وليست هناك حاجة لذكر دولة فلسطينية على أية حال ، لأن الصيغة التى تعترف بحق كل الدول فى العيش ستغطى بطبيعتها قضية الفلسطينيين دون التفوه بها .

وأشرت إلى أنه مادامت منظمة التحر ير الفلسطينية لم تمنح ضمانا محددا فإنها ستكون فى غاية الإحجام عن تقديم تنازلات .. ثم اقترحت أن يقدم الرئيس كارتر هذا الضمان بأن يكتب للرئيس السادات مؤكدا له أنه ستتم إقامة وطن قومى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة .. ورد الرئيس كارتر بقوله «لايمكننى إعطاؤك هذا الضمان. وتساءلت بقولى: «إننى أدرك جيداً أنك لاتستطيع إعطاء الضمان بصورة مباشرة إلى المنظمة، ولكن هل هذا يعنى أننا لن نكون قادر ين على إعطاء هذا التأكيد بالنيابة عنك للمنظمة؟ ورد سايروس فانس بقوله: «يمكنك إبلاغ المنظمة بأن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد لوضع المشكلة الفلسطينية فى جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر جنيف».

وعندما عجز الرئيس كارتر عن حل هذه المشكلة تساءل مرة أخرى عما إذا لم أكن فى موقف يمكننى فيه ذكر نقاطه السبع .. ودون خوض فى مسائل محدده كررت أن المشكلة هى منظمة التحر ير الفلسطينية وأضفت قولى: إن أى شىء تقبله المنظمة ستقبله مصر، وإن أى شىء ترفضه المنظمة فإن مصر وكل الدول العر بية سوف ترفضه.

ولما شعرنا بأننا وصلنا إلى طر يق مسدود إقترح كارتر أن يقابلنى مرةأخرى بعد التحدث إلى وزراء الخارجية العرب الآخر ين، غير أنه طلب منى مرة أخرى أن أقبل الخطة الأمر يكية لعقد المؤتمر، تلك الخطة التى عرضها مرة أخرى.

وامتنعت عن التعقيب على الملخص الذى عرضه الرئيس كارتر، غير أننى كررت أن مصر مستعدة للذهاب إلى جنيف اليوم التالى لودعيت منظمة التحر ير الفلسطينية.

وكرر الرئيس كارتر قوله: «يجب أن أتحدث إليهم أولا؛ ففى غياب اتصالات مباشرة ليس هناك من سبيل لجعلهم يشتركون فى المؤتمر كطرف مستقل».

والأمر الذى قد لايمكن تصديقه أننا كررنا مرة أخرى نفس وجهات النظر التى تبادلناها .. وطلب كارتر مرة أخرى أن أوافق على النقاط السبع، وقلت له

ثانياً: إن المسألة الحيوية هي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .. وكرر فانس: أن اسرائيل ومن ثم الولايات المتحدة لن توافقا على الحضور بأى شكل للزعماء المعروفين في المنظمة أو أى شخصيات مشهورة لها «علاقة» بالمنظمة .. وعند هذه النقطة ضقت ذرعا لهذا الدوران دونما هدف حول دائرة مفرغة، وتساءلت عما إذا كان ينبغى عرض الممثلين الفلسطينيين على جهاز كشف الكذب للتحقيق من «ارتباطهم» بالمنظمة؟!! .. ومرة أخرى طلب منا كارتر أن نثق فى أنه سيبذل قصارى جهده للتغلب على هذه الصعوبة .. وأجبت بأننا نثق فيه، وأن هذا هو السبب فى أننا نريد أن تضع الولايات المتحدة اقتراحاً وسطا لتسوية نهائية فى الشرق الأوسط .. ورد الرئيس كارتر بأنه سيحين الوقت الذى سيظهر فيه أن ثقتنا فيه لها مايبررها عندما يتقدم بعرض شامل .. وعند هذه النقطة اختتم الاجتماع بعد تبادل مقتضب لوجهات النظر حول الوضع المتدهور فى جنوب لبنان.

وقد أسهبت فى الحديث عن هذه الاجتماعات لأنها تصور بجلاء كيف كانت الأمور فى أواخر عام ١٩٧٧ .. ومن وجهة النظر المصرية فقد كانت هناك عناصر ايجابية وسلبية على السواء فى الموقف .. وفى الجانب السلبى كان يبدو ضعف الرئيس كارتر كبيرا .. وكان اعترافه الصريح بأنه غير مستعد للانتحار سياسيا بممارسته ضغطاً على اسرائيل أكثر العناصر سلبية.

فقد كان هذا يعنى أنه لن يمارس ضغوطا كثيرة على اسرائيل، وسوف يتردد فى إقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه من ناحية أخرى سوف يلتزم بالضمانات التى منحها كيسنجر لاسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تساند أى قرار أو تحرك فى الأمم المتحدة دون موافقة اسرائيل، أى السماح لإسرائيل بأن تملى ارادتها على السياسة الأمريكية، وإذا لم تقم الولايات المتحدة باتصالات مع المنظمة ولم تعترف بالحق فى قيام دولة فلسطينية فإن المنظمة ستظل على موقفها المتشدد مما يزيد من صعوبة إيجاد صيغة مقبولة للتمثيل الفلسطينى .. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن تضمن لسوريا عودة مرتفعات الجولان، ومن شأن هذا أن يجعل الأسد أكثر تشددا وبالتالى غير مستعد للذهاب إلى جنيف.

وفى الجانب الإيجابى كان عزم كارتر على الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف الذى يعد بمثابة ساحة دولية حقة لإجراء المفاوضات .. وسوف يدخل هذا قوى أخرى فى اللعبة .. والأهم أنها قوى لا تستطيع اسرائيل التأثير عليها بسهولة كما كانت تؤثر على الولايات المتحدة .. وكان عزم الرئيس كارتر على إشراك الاتحاد السوفيتى على نحو نشط فى مؤتمر جنيف أمرا هاما بالنسبة لنا . فقد قاومنا فيا مضى محاولات كيسنجر تنحية الاتحاد السوفيتى جانبا . وحقيقة : أن إدارة الرئيس كارتر تخلت عن سياسة الخطوة خطوة التى ظلت أثناءها الولايات المتحدة الحكم المتحيز، وهذا التخلى كان خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة للجانب العربى .

وفضلا عن ذلك فإنه على الرغم من كل ما أتسم به الرئيس كارتر من تردد فى معالجة الأمور الحاسمة إلا أنه كان يلعب دورا نشطا وإيجابيا للغاية فى التوفيق بين وجهات نظر الأطراف المختلفة . وكان كارتر يختلف مع مصر فيا يتعلق بحجم التحضيرات اللازمة والسابقة على بدء المؤتمر، ولكن بالتأكيد فإنه لم يحاول أن يقود جميع الأطراف إلى جنيف دون مفاوضات مسبقة .. وفى الواقع أن جهوده كانت قد أدت بالفعل إلى بعض الاتفاق على صيغة مقبولة للمؤتمر، كان يمكن الأخذ بها إذا ما أمكن حل المشكلة الصعبة الخاصة بتمثيل الفلسطينيين .

وليس فى نيتى التقليل من شأن المشكلات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، ولكن يجب على المرء ألا يبالغ فى تقديرها أيضا كما فعل العديد من المحللين ؛ فعدم الاتفاق كان متوقعا .. وفى الحقيقة لو أن الجميع اتفقوا على أساس مثالى لعقد المؤتمر لما كانت هناك حاجة للمؤتمر على الإطلاق .. وصيغة الرئيس كارتر لم تكن تتسم بالكمال ، ولن تسعد كل الأطراف ، ولكن لم يكن هناك قط ولن يكون حل فى الشرق الأوسط يسعد الجميع .. وقد كنت أشعر دائما بأننا سنحقق نجاحا كبيراً لو أننا وجدنا الوسيلة التى تجعل الجميع يتقاسمون بشكل متوازن الشعور بعدم الرضا ، وعلى نحو عادل عبء التسويات الوسط اللازمة لإحلال السلام .

وعلى حين كانت هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل فقد كان واضحا أيضا أننا ينبغي أن نختار استراتيجيتنا بعناية، ونتابعها عن كثب. وكان ينبغي أن يكون هدفنا الذهاب إلى جنيف، ومن ثم تدويل عملية السلام تدويلا كاملا. ولم يكن الموقف يقتضي تحركات مثيرة جديدة، وإنما جهودا مركزة لإزالة العقبات من طريق المؤتمر واحدة بعد الأخرى.

وعلاوة على كل ذلك: كان الوقت قد حان لكي يتغلب العرب على خلافاتهم ويتحدوا.

ولو فعلنا هذا لكانت فرص النجاح عظيمة..

الفصل الثانى عشر

سلام عادل ونهائى يلوح فى الأفق

ناقشت فى الفصل السابق الجهود الدولية المتعددة الرامية إلى استئناف مؤتمر جنيف مؤكدا بوجه خاص على دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . و يعزى إحراز تقدم هائل فى هذا المجال إلى اصرار الولايات المتحدة على أن تتجاوز كل أطراف النزاع البيانات الطنانة وتضع بدلا من ذلك مقترحات مكتوبة من أجل السلام .. وكان من بين هذه الاقتراحات مشروعا معاهدتى السلام اللذان تقدمت بها كل من اسرائيل ومصر .. ولا شك أن الوقت قد حان لدراسة بعض تفاصيل هاتين الوثيقتين ، وكذلك المشروع الذى عرضته فيا بعد الولايات المتحدة كاقتراح وسط .

وكان وجود مشروعى المعاهدتين فى حد ذاته تطورا ذا معزى ..

فلم يحدث من قبل خلال سنوات صراع الثلاثين أن تجاوزت اسرائيل ومصر مستوى البيانات الطنانة لتضعا على الورق و بأسلوب واقعى أفكارهما فيا يتعلق بشكل وطبيعة السلام الذى يجب عقده بينهما .. ولكن من وجهة نظر مصر كان هناك عنصر آخر ذو أهمية كبيرة، وهو أن الاقتراح الوسط الأمريكى كان قريبا جداً من الموقف المصرى ، بل إنه كان يتبنى فى الواقع هذا الموقف كله تقريبا .

ويجب التأكيد على هذه النقطة بوضوح فى ضوء التصريحات التى صدرت فيا يتعلق بالموقف السائد قبل رحلة السادات للقدس .. والتى نحت بوجه خاص إلى أن الوضع الدولى كان كئيباً وميئوساً منه للغاية ، وإلى أن احتمالات السلام بعيدة لدرجة أن الرئيس السادات لم يكن أمامه من بديل إلا أن يأخذ على عاتقه مسئولية التصرف بمفرده، و يكسر الجمود برحلته الشجاعة إلى القدس .. وهذا كان أبعد مايكون عن الحقيقة ؛ فقد كانت إدارة كارتر قد رفضت وجهة النظر

الاسرائيلية للسلام كما وردت فى مشروع المعاهدة الذى عرضته اسرائيل إذ كانت هذه الوثيقة أبعد ماتكون عن تحقيق السلام .. فقد ذهبت هذه الوثيقة إلى أكثر من مجرد العمل على إنهاء حالة الحرب، والتوصل إلى حدود آمنة دائمة والحصول على الاعتراف العربى، ففى الواقع كانت الوثيقة تظهر محاولاتهم فى اسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق السيطرة الكاملة على مصير مصر والحد من دورها فى الشرق الأوسط .. وفى الواقع ــ وكما سيتضح فيما بعد ــ أن بعض البنود التى اقترحها الاسرائيليون لم يكن لها مثيل فى أى معاهدة تنظم السلام بين الدول.

مشروع المعاهدة المصرى:

«فى أوائل آب (أغسطس) ١٩٧٧ توجه سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط ليناشد كافة الأطراف تقديم مقترحات سلام مكتوبة .. فقد كانت إدارة الرئيس كارتر تعتزم دراسة هذه المقترحات ثم إعداد مشروعات حل وسط لمعاهدات سلام .. واجتمع بى الوزير الأمريكى وبالرئيس السادات فى جناكليس بالقرب من الاسكندرية. وشرح لنا خطة الرئيس كارتر، ورحبنا بالمنهج الأمريكى الجديد، وأبلغنا فانس أنه إذا عاد إلى مصر بعد جولته فى الشرق الأوسط فسوف يكون مشروعنا معدا.

وسر وزير الخارجية كثيرا. ثم تبادلنا وجهات النظر حول مختلف الموضوعات وتناولنا بإسهاب العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة.

وكان السادات سعيداً للغاية بالتحرك الأمريكى الجديد لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر واقعية، وطلب منى اعداد المشروع المصرى قبل عودة فانس. وأمليت الوثيقة وبعثت بها إلى الرئيس الذى أخذها معه إلى قصر رأس التين فى الاسكندرية حيث كان من المقرر أن يتلقى أوراق اعتماد بعض من السفراء الجدد الأجانب.

وبعد انتهاء الاحتفال الرسمى درس الرئيس السادات المشروع الذى أعددته .. كلمة كلمة تقريبا. وهو أمر غير عادى بالنسبة له. ومن التعبيرات

التى ظهرت على وجهه عرفت أنه راض .. وفى الواقع أنه عندما أنهى تصفح الأوراق هنأنى بحرارة على « هذا المشروع الكامل » .

وقام سايروس فانس بزيارة المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ولبنان واسرائيل وعاد إلى مصر، واستقبله الرئيس السادات فى مقره الصيفى فى المعمورة بالقرب من الاسكندرية، ولا يزال هذا الاجتماع ماثلاً بقوة فى ذاكرتى بسبب حادث يكشف جيداً عن موقف السادات وشخصيته .. ففيه أبلغنا فانس عند مناقشة نتائج رحلته على وجه الخصوص بالتفسير الاسرائيلى لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأوضح فانس أن القرار فى رأيهم لا يقتضى الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧، ولكنه يقتضى من ناحية أخرى ليس فحسب إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية وإنما أيضا التطبيع الكامل للعلاقات. وقد كان تفسيراً متحيزاً للغاية وعلى طرفى نقيض من الموقف المصرى، وكم كانت دهشتى أنه عندما اختتم فانس حديثه قال الرئيس السادات بتعبيرات لا لبس فيها: إنه على اتفاق كامل مع هذا التفسير، ولم يكن أمامى من خيار إلا أن أتدخل معبرا عن اختلافى مع التفسير الاسرائيلى الذى وافق الرئيس السادات نفسه عليه منذ بضع ثوان.

وأحسست على الفور بأن السادات على وشك أن يصر على موقفه، والحقيقة: أنه فعل ذلك، والتفسير الطبيعى لموقف السادات هو إما أنه: لم يستمع بعناية عندما وصف فانس الموقف الاسرائيلى، أو أنه لم يفهم المعنى المقصود .. وكانت هذه عادة السادات فلم يكن بإمكانه فى أغلب الأحيان متابعة الحجج متابعة دقيقة أو قراءة الوثائق بعناية .. ووزن كل الحجج .. وفضلا عن ذلك: فإنه كان عندما يتخذ موقفا خاصا، فإنه يتمسك به بعناد، كما فعل فى هذه الحالة، وشعرت بأن من المهم ألا أتيح للسادات فرصة أخرى للإسهاب فى هذه النقطة بوجه خاص خشية أن يبدو أن هناك اختلافا بينى وبينه .. ولذلك كان على أن أنهى الاجتماع؛ فهمست فى أذن السادات أنه لتفادى جدل حاد لا طائل من ورائه يجب أن ينهى الاجتماع، ويجلس بدلا من ذلك بمفرده مع «فانس» لإعطائه مشروع المعاهدة المصرية الذى أعددته .. ولحسن الحظ وافق السادات، وهكذا

عقبة خطيرة فى طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جروميكو فى النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشددهم حيال مسألة الديون ، لا فى هذه المحادثات .. ولا فيما بعد .. وعندما زار وفد مصرى عالى المستوى موسكو بناء على طلب جروميكو فشل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئا لأن الوزير السوفيتى القدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثاتى مع جروميكو ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لايمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجينيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكو بعد جهد كبير بأنه ينبغى على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، و بعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكو على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإتحاد السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإتحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعد أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكو ومسئولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفيتية وليس من جانب هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى » كما كان متبعا

انفض الاجتماع، وظل السادات بمفرده مع فانس وسلمه المشروع المصرى وقرأه وزير الخارجية الأمريكى بعناية، وذكر أنه قد تشجع للغاية بالمنهج المصرى وعلى وجه التحديد بمحتويات الوثيقة.

ومن الملائم هنا أن أوجز المشروع المصرى .. وكانت الوثيقة تتألف من جزئين: ويتكون الجزء الأول من أربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائى عادل ودائم ــ أولها الانسحاب الكامل الشامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. والثانى: هو الإعتراف بالحق الثابت للشعب العربى فى فلسطين فى إقامة دولته .. والثالث: هو الإعتراف بحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا .. والرابع: هو الالتزام من جانب كل الدول فى المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة .. وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة، وحل الخلافات بالسبل السلمية .. وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن «مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق التالى مع اسرائيل فى وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية».

وكان الجزء الثانى من المشروع المصرى هو اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، ويتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد .. وسنوجز هذه المواد فيما يلى:

المادة (١): نصت على أن: الإتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائى بين الطرفين وفق أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

المادة (٢): نصت على مايلى: تتعهد الحكومة الاسرائيلية بأن:

أ ــ تسحب قواتها من الأراضى المصرية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى الحدود الدولية لمصر.

ب ــ تسحب قواتها وفق جدول زمنى متفق عليه، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق .. «وترتيبات الجدول الزمنى موضحة فى الملحق».

المادة (٣): أوضحت الالتزامات المصرية وهى:
أ ـ أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وفق معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨.
ب ـ أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران وفق مبادىء القانون الدولى.

المادة (٤): فرضت على الطرفين أن:
أ ـ يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبى وامتداد الحدود بينهما على ألا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات من كل جانب.
ب ـ يقبلا مرابطة قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود.
جـ ـ يقبلا وضع أجهزة الكترونية وجهاز للانذار المبكر على أراضيهما بالقرب من الحدود.

المادة (٥): تناولت إلتزام الطرفين بأن:
أ ـ يتعهد كل طرف بأن يحترم و يعترف بسيادة الطرف الآخر و وحدة أراضيه واستقلاله السياسى.
ب ـ يحترم و يعترف كل طرف بحق الطرف الآخر فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.
جـ ـ يضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطنى أو ممتلكات الطرف الآخر.
د ـ أن يمتنع كل طرف عن التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.
هـ ـ يمتنع عن استخدام القوة أثناء تنفيذ الإتفاق.

المادة (٦): كانت لها أهمية خاصة إذ أن الطرفين يعلنان فيها أن الصراع بينهما قد انتهى، وتعهدا بإنهاء كافة المطالبات والادعاءات وحالات الحرب.

المادة (٧): نصت على أنه بعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما.

المادة (٨): اشترطت أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أى مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الإتفاق.

المادة (٩): نصت أن «هذا الإتفاق ستضمنه الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه وعلاوة على ذلك فان الطرفين اتفقا على أن دولا أخرى يمكن أن تصبح أطرافا فى الضمانات الآنفة الذكر.

وكما ذكرت كان «سايروس فانس» سعيداً للغاية بنص المشروع المصرى .. وبوصفه محاميا ورجلا على درجة عالية من النزاهة فقد شكرنا لتقديم مشروع متوازن، ووعدنا بأنه سيعرض هذه الوثيقة على الرئيس كارتر لدى وصوله إلى واشنطن .. واكتفى سايروس بالتعقيب قائلا: إنه يأمل عندما يتفاوض الطرفان على الإتفاق النهائى أن تكون مصر على استعداد لتعديل كلمة «اتفاق» التى جاءت فى الديباجة والأجزاء الأخرى من نص المشروع إلى «معاهدة»، وأبلغناه أن هذا كله يتوقف على رد الفعل الاسرائيلى على النقاط الأساسية، وأننا سوف ندرس اقتراحه عندئذ بعقل مفتوح .. وكما وعد فانس فإنه نقل نص المشروع المصرى إلى الرئيس كارتر .. وعندما استقبلنى الرئيس الأمريكى فى واشنطن بعد ذلك، أشار مرارا إلى النص المصرى معربا عن إعجابه باتزان الفلسفة التى تشكل أساسه ورصانة ودقة صياغته.

وهناك ملاحظة أخيرة على مشروع المعاهدة المصرية جديرة بالذكر فى هذا المجال:

فقد كان مشروع الاتفاق يمثل الموقف المصرى الرسمى الذى وافق عليه الرئيس السادات والذى سلمه بنفسه إلى وزير الخارجية «فانس» .. وفضلا عن

ذلك فإنه على حين أعطى مشروع الاتفاق إلى الجانب الأمريكي في سرية تامة فإنه لم يتضمن أى شيء يتعارض مع الموقف العربى الجماعى الذى اتخذته الدول العربية وقادتها .

ومع ذلك : فإنه بعد وقت قصير من هذه المبادلات الناجحة مع الولايات المتحدة ، كان السادات هو الذى استجاب لدعوة بيجين إلى اقامة اتصالات مباشرة مع اسرائيل فى المغرب . وفى أوائل سبتمبر وكالعادة غادرت القاهرة لحضور الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقضيت يومين فى باريس . ثم توجهت مباشرة إلى واشنطن .. وفى نفس الوقت تقريبا كان ديان فى طريقه إلى نيو يورك وواشنطن . وكان قد طار من اسرائيل إلى بلجيكا ثم اختفى على نحو غامض ، و بدأت تتردد شائعات وتكهنات مفادها أننى وديان إلتقينا فى سرية تامة .. ولم يكن بالطبع هذا صحيحاً ، وأصدرت بيانا علنيا أنفى هذه الشائعة . والحقيقة هى أن ديان توجه إلى الرباط للاجتماع للمرة الأولى مع حسن التهامى مبعوث السادات . و بعد ذلك عاد ديان إلى القدس لإبلاغ بيجين بنتائج أول اتصال مباشر مع الجانب المصرى .

وكنت أعلم بنبأ الاجتماع بين التهامى وديان وإن كان السادات شخصيا لم يبلغنى به .. مهما يكن من أمر فإننى صرفت النظر عن هذا الإجراء على أساس أنه ليست له أهمية خاصة ولا يشكل أى تهديد لعملية السلام .. وكان السادات فى الحقيقة يستجيب لدعوة شخصية من الملك الحسن ، وعلى أية حال فإن مثل هذه الاتصالات المصرية الاسرائيلية المباشرة لم تكن الأولى من نوعها .

فى الأمم المتحدة :

وكما ذكرت فقدت سافرت كما هو مقرر إلى واشنطن حيث عقدت عدة اجتماعات مع الرئيس كارتر والوز ير فانس ، كما جاء وصفها فى الفصل السابق .. وأعطانى الأخير نسخة من مشروع المعاهدة التى تسلمتها واشنطن من اسرائيل .. و بعد ذلك ذهبت إلى نيو يورك حيث تحدثت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، وكان لكلمتى هدف محدد :

فقد كنت أريد أن أعلن بالتفصيل موقفنا ؛ لأثبت للجميع و بخاصة الولايات المتحدة واسرائيل أن مصر لها فلسفة واحدة وموقفاً واحداً سواء أعلن على الملأ أو تضمنته وثائق سرية.

وكانت الكلمة كلها بمثابة تحد حقيقى لاسرائيل ..

فقد أوضحت منذ البداية أن مصر والدول العربية على استعداد لإقامة سلام حقيقى .. ووصفت الموقف فى الشرق الأوسط خلال الثلاثين عاما الماضية بأنه فريد من نوعه حيث سادت خلال هذه الفترة حالة من « اللاحرب واللاسلم » ، وكانت المنطقة مثل بركان يثور على فترات منتظمة مع كل ما يستتبعه ذلك من معاناة إنسانية وخطر و بؤس لشعوب المنطقة .. وأضفت قولى: إن هذا الحال كان أسوأ من الحروب العالمية التى أندلعت فى أجزاء معينة من العالم لفترات محدودة وانتهت ثم اضفت و بوضوح :

« إن حالة حرب كتلك التى تسود فى الشرق الأوسط تخلق مناخا ماديا ونفسيا يضر بالاستقرار و يشكل عقبة أمام التقدم والرخاء ، كل شىء يعتمد على المجهول » .

وهكذا قدر للشرق الأوسط أن يتعرض لاستنزاف مستمر لموارده الإنسانية والمادية ولتبديد يرثى له للطاقة والامكانيات »

وفضلا عن ذلك فإننى أوضحت ماوسعنى الإيضاح أن الدول العربية تدرك المخاطر الكامنة فى موقف كهذا، وأنها حاولت جاهدة استبدال الصراع ولاسيما حالة « اللاسلم واللاحرب » فى الشرق الأوسط بسلام قائم على العدل .. غير أن اسرائيل جعلت إحراز تقدم نحو السلام أمرا مستحيلا .. وقلت :

إن إلقاء نظرة على الأحداث فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى قبل ذلك يوضح بجلاء أن طرفا واحدا أخذ على عاتقه شن حرب عدوانية على فترات منتظمة ، والاعداد لمثل هذه الحرب تحت ستار دخان كثيف من النفاق والدعاية الكاذبة مضللا نفسه بأنه نجح فى خداع العالم .. وبهذا الاعتقاد الزائف يزعم أن عدوانه ليس إلا دفاعا عن النفس، وأن سياسته التوسعية تدفع إليها الحاجة إلى ضمان استمرار وجوده ، وأن الاحتلال واستئصال شعب بأكمله أمر ضرورى

لتعايش الشعوب والأمم .. ولنا أن نتساءل عما إذا كان المعتدى قد تعلم شيئاً من دروس التاريخ، ومن خبرة الدول الأخرى التي تعرضت لعواصف مماثلة .. كيف يمكن للمعتدى أن يوفق بين ادعاءاته المتناقضة، و بصفة خاصة بين الادعاء بأنه يريد العيش في سلام و بين إصراره على الاحتلال والتوسع، أيجوز أن تطالب اسرائيل بحقها في العيش في سلام، في الوقت الذى لاتزال فيه اسرائيل تحتل أراضينا، وترفض بطريقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الموافقة على منح شعب بأكمله (الفلسطينيين) حقوقه المشروعة غير القابلة للبيع أو المزايدة؟ فأى نوع من التعايش يمكن تصوره نتيجة الاحتلال والسيطرة؟ أيتوقع منا أن نعترف بأولئك الذين لايعترفون حتى بالمبادىء الأساسية للقانون وحقوق الانسان؟!

كما أوضحت أسوا جوانب السلوك الاسرائيلى الذى يهدف إلى إهانة ذكاء الإنسان، وكذلك قدرتنا على التميز بين الصواب والخطأ... ثم وجهت التحدى التالى إلى وزير خارجية اسرائيل فقلت:

«إذا كانت اسرائيل تدافع حقا عن السلام فإننى أتحدى وزير خارجيتها أن يقف هنا أمام ممثلى شعوب وأمم العالم و يعلن من هذا المنبر استعداد اسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضى العربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة على الأرض التى زرعها و بنى عليها حضارته على مدى آلاف السنين».

ثم أعلنت بوضوح أنه مهما طال تسويف إسرائيل واستمرارها فى أعمالها القمعية فإنها لن تستطيع أن تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ثم أشرت إلى القوانين الاسرائيلية المفروضة على السكان العرب فى الأراضى التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو حتى قبل ذلك، وأوضحت أن الجميع يعرفون أن اسرائيل تعامل العربى كمواطن من الدرجة الثانية .. وأن هذه الاجراءات كشفت عن سياسة إسرائيل الحقيقية القائمة على الضم والتوسع الاقليمى .. وأضفت قولى: إنه لايمكن أن يوجد برهان لهذه المطامع التوسعية أقوى من بيان المتحدث الرسمى باسم الحكومة الاسرائيلية فى رده على انتقادات السياسة الاسرائيلية فى ضم الأراضى العربية. فقد قال: «إنك

لا تستطيع أن تضم إلى اسرائيل أراضى تنتمى إلى الشعب الاسرائيلى ؛ لأن هذه الأراضى كانت ملكه فى الأصل .. فأنت لا تضم أرضك ذاتها » . « وتعقيبا على هذا البيان وجهت السؤال التالى إلى الجمعية العامة : « أيحتاج الأمر دليلا آخر لأثبات نوايا اسرائيل التوسعية ؟!!

واختتمت كلمتى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موجزا وجهه نظر مصر بالنسبة لمتطلبات إحلال سلام شامل كما يلى :

(١) انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

(٢) إقامة دولة فلسطينية مستقله على أراضى فلسطين ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة .

(٣) الاعتراف بحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام .

(٤) توفير الضمانات اللازمة لكل شعوب المنطقه للعيش فى أمان على أرضها ، والتمتع بممتلكاتها .. ونحن لانعترض على أية ضمانات جماعية أوثنائية بما فى ذلك أى ضمانات تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بشرط ألا تشكل تهديداً للأمن القومى العربى . و بدلاً من ذلك فإننا على استعداد لدراسة كل أشكال الضمانات سواء فى شكل مناطق « عازلة » أومناطق منزوعة السلاح ، أوتشكيل قوات تابعة للأمم المتحدة ، أوخفض القوات ، أوالأسلحة فى المناطق الملاصقة للحدود ، أوحتى استخدام أجهزة الإنذار المبكر الحديثة لرصد أى تطورات تعرض السلام للخطر .. ويمكن أن تشمل الضمانات أيضا ضمانات سياسية يقدمها أعضاء الأمم المتحدة .

(٥) الاتفاق على ما يلى : إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وتنظيم الأسلحة التقليدية حيث إن سباقا فى هذا المجال سيزيد من حدة التوتر ، و بالتالى من إمكانية نشوب صراع جديد ، وإنهاء سياسة الهجرة الاسرائيلية الحالية . فالاستمرار فى انتهاج سياسة كهذه تقوم على

الهجرة المفتوحة من جميع أنحاء العالم لايمكن إلا أن يفجر المزيد من العدوان والتوسع على حساب الدول العربية ، وبالدرجة الأولى على حساب الشعب الفلسطيني .

(٦) عودة القدس العربية إلى أولئك الذين لهم حق فيها من الناحية الإقليمية والتاريخية والحضارية وأعنى بذلك الفلسطينيين .. ولابد أنه قد أصبح واضحا أن الموقف المصرى الرسمى قد تكشف بوضوح ، وتم تسجيله سواء فى مشروع المعاهدة الذى قدمناه إلى واشنطن ، أوفى كلمتى التى ألقيتها أمام الجمعية العامة .

فقد كانت مصر على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فى وقت واحد مع الدول العربية الأخرى فى اللحظة التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق حول المشكلة الفلسطينية .

وفضلا عن ذلك فإن الموقف المصرى كان يتفق تمام الاتفاق مع أحكام القانون الدولى .

فالمشروع المصرى لم يطلب تنازلات غير عادية من اسرائيل ولم يفرض شروطا غير عادية عليها .

والأهم من ذلك كله أنه يلاحظ أن المشروع الاسرائيلى لايمكن أن ينظر إليه كمعاهدة سلام ، والأحرى أن يعد تعبيرا عن فلسفة اسرائيل ، ومطامعها الاستراتيجية البعيدة المدى .

مشروع المعاهدة الاسرائيلية :

وقد سلم ديان المشروع الاسرائيلى لمعاهدة سلام بين اسرائيل وجمهورية مصر العربية إلى فانس يوم ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وتسلمت بدورى نسخة من فانس بعد ذلك بيومين .. وقد تصفحت الوثيقة الضخمة بسرعة ولكن من البداية إلى النهاية أدركت على الفور أن هذه ليست معاهدة سلام وإنما محاولة من جانب الاسرائيليين لفرض إرادتهم على مصر ،

ولم أناقش المشروع مع فانس لأن كلينا كان يعلم أن الوثيقة الحاسمة ستكون المشروع الأمريكي.

وكانت المعاهدة الإسرائيلية تتألف من ديباجة و٤٢ مادة وألحقت بها وثيقتان أخريان كتب عليهما «سرى للغاية» ونصت أهمهما ــ وكانت بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٧ ــ على أن اسرائيل على استعداد للاشتراك فى اجتماع مؤتمر جنيف عند استئنافه بعد العاشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧ و بالرغم من ذلك ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الاسرائيليين لم يكونوا قد أعلنوا قط أنهم سيشتركون فى المؤتمر.. ثم نصت الوثيقة على أنه فى نهاية الجلسة العلنية لمؤتمر جنيف للسلام عند استئنافه يتم تشكيل ثلاث لجان مختلطة هى: لجنة مصرية اسرائيلية، ولجنة سورية اسرائيلية، ولجنة أردنية اسرائيلية .. وفضلا عن ذلك: اقترح الاسرائيليون أنه إذا تعذر استئناف مؤتمر جنيف بسبب إصرار العرب على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فإنه ينبغى اتباع احد البديلين التاليين:

(١) أن يتم من خلال المساعى الحميده للولايات المتحدة تشكيل اللجان المختلطة الثلاث السابقة الذكر بما يتمشى مع السابقة التى اتبعت فى رودس عام ١٩٤٩.

أو:

(٢) تشكيل اللجان نفسها بما يتفق ومبدأ المحادثات عن قرب.

هذا ولم تتناول ديباجة المشروع الاسرائيلى إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل فحسب، ولكنها تضمنت عبارات ألحت إلى الإجراءات اللازمة للحيلولة دون التهديد بالحرب فى المستقبل، ولإحلال سلام عادل ودائم يمكن فيه لكل دولة من دول المنطقة أن تعيش فى أمن وأن تعترف كل دولة بسيادة واستقلال الدولة الأخرى داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن تصمم على العيش فى أطار علاقات قائمة على الصداقة والتعاون وحسن الجوار، والأهم من ذلك كله إزالة الحواجز التى تمنع كلا الشعبين من حرية تبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات.

وبعبارة أخرى: فإن اسرائيل لم تكن تريد السلام فحسب، وإنما ترمى أيضا إلى تقييد مصر فى شبكة من العلاقات الخاصة الوثيقة والملزمة .. والمواد التالية تبين الاتجاه الإسرائيلى وهدفها بشكل أكثر وضوحا:

المادة الأولى: من مشروع المعاهدة الاسرائيلية أعلنت إنهاء حالة الحرب بين البلدين.

المادة الثانية: كانت تتكون من جزئين: الأول: التزام متبادل من جانب مصر وإسرائيل بالاعتراف واحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى. ونص الجزء الثانى على «ألا يساند أى الطرفين إدعاءات ضد سيادة الطرف الآخر أو استقلاله السياسى إذا تقدمت بمثل هذه الإدعاءات فى المستقبل أية دولة أو مجموعة أو منظمة.

المادة الثالثة: نصت على ألا يستخدم الطرفان القوة ضد بعضهما البعض.

وتناولت المادة الرابعة: مسألة الحدود.. ولكنها لم تعلن التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء إلى حدود مصر الدولية المعترف بها .. وبدلا من ذلك نصت على أن الحدود بين مصر واسرائيل سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة.
وأن الطرفين سيحترمان دون أى تحفظ وحدة أراضى الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أية مطالب إقليمية مستقبلة ضد الطرف الآخر.. ويجب اعتبار هذه الحدود الجديدة ثابتة لا تمس حرمتها.

ونصت المادة الخامسة: على أن العلاقات الدبلوماسية ستتم إقامتها خلال شهر من سريان المعاهدة مع تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء.

وألزمت المادة السادسة: الطرفين بإبرام اتفاق ثنائى من أجل تطبيع العلاقات التجارية خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من بدء سريان هذه المعاهدة.

وتناولت المادة السابعة: إقامة العلاقات الثقافية .. ونصت على أن اتفاقا ثقافيا سيتم عقده بين الطرفين خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من موعد سريان المعاهدة.

وكانت المادة الثامنة: مدهشة للغاية .. فقد نصت بوضوح على أن اسرائيل تتعهد بإجلاء قواتها المسلحة من كل الاراضى على الجانب المصرى من الحدود التى أنشأتها هذه المعاهدة وفق الجدول الزمنى الملحق. غير أن عنوان هذه المادة لم يكن «انسحاب القوات الاسرائيلية» كما كان متوقعا من حيث المنطق، وانما كان عنوانها توزيع القوات». وفضلا عن ذلك: فإنها عملت على أن توضح بجلاء أن اسرائيل تتصور حدوداً جديدة، وليس الحدود الدولية التى وجدت بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب البريطانى.

كما أن صياغة البند كانت غاية فى التحيز؛ فلم تشر إلى الأراضى التى احتلتها القوات الاسرائيلية باعتبارها أراضى مصرية، ولكنها ابتدعت تعبيرات جديدة وأسمتها كل الأراضى على الجانب المصرى من الحدود، وما كان يمكن أن تثير المادة دهشة أكثر مما جاء فيها من إدعاء اسرائيلى بأنه حتى سيناء ليست من الناحية التاريخية أرضا مصرية خالصة، وأن هناك بعض الإدعاءات اليهودية بشأنها.

ونصت المادة التاسعة: على أن كل المناطق التى ستجلو عنها القوات المسلحة الاسرائيلية ستكون منزوعة السلاح، وأن القيود القائمة على التسليح والقوات ستظل سارية. و بعبارة أخرى: فإن سيناء ستظل خاضعة للقيود التى فرضت على مصر نتيجة فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل الذى تم عقده فى عام ١٩٧٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع المعاهدة المصرية دعا أيضا إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود، ولكنه اشترط أن تسحب كلتا الدولتين قواتها من الحدود. أما بالنسبة للمفهوم الاسرائيلى فالعبء يقع كله على الجانب المصرى.

وتناولت المادة العاشرة: القيود على الأنشطة العسكرية التى قد تنشأ من جانب أى من الطرفين.

وتناولت المادة الحادية عشرة: مسألة منع وقوع أعمال ارهابية من أى الجانبين.

وكانت المادة الثانية عشرة: فى رأيى– الاقتراح البناء الوحيد الذى تقدم به الجانب الاسرائيلى، فقد أرادت الحد من سباق التسلح واعتبرته تبديداً للموارد ومصدراً للتوتر. وأن تفاصيل مثل هذا الحد من الأسلحة تعرض فى وثيقة منفصلة يتفق عليها خلال عدد من السنين بعد توقيع المعاهدة.

وتناولت المادة الثالثة عشرة: تسوية المطالب المالية.

ونصت المادة الرابعة عشرة: على أن «توافق مصر على ألا تلجأ إلى تطبيق نصوص المادة العاشرة من إتفاقية القسطنطينية

ضد اسرائيل . وتعطى هذه المادة مصر المسئولية الكاملة عن أمن القناة.. وهكذا كان الإسرائيليون يطلبون من مصر أن تتخلى عن حقوقها الطبيعية والدولية وألا تغلق القناة أبدا فى وجه السفن الاسرائيلية لأسباب تتعلق بالأمن .. وقد احترمت كل الدول هذه المادة العاشرة وحتى اليوم لم تقبل مصر قط أى قيود كانت على حقها فى أن تكون الضامن الوحيد لأمن قناة السويس. كما نصت على ذلك المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينيه .

وأشارت المادتان ١٥و١٦: إلى حرية الملاحة والطيران فوق المضايق وخليج السويس وخليج العقبة .

وحظرت المادة ١٧: الطرفين على الدخول فى حرب اقتصادية ضد بعضها البعض، وطلبت من مصر على وجه الخصوص ألا تقاطع شركات دولة ثالثة تتعامل مع اسرائيل .

وبالمثل حظرت المادة ١٨: أى دعاية أو تحريض معاد .

وكانت المادة ١٩: بندا عاديا يلزم كل طرف بألا يتدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.

وصيغت المادة العشرون: على نحو يناسب اسرائيل .. فقد طلبت من كل طرف أن يمتنع عن إتيان أى أعمال تضر بالعلاقات الدبلوماسية أو غيرها من علاقات الطرف الآخر مع دولة ثالثة أو مع المنظمات

الدولية .. وفضلا عن ذلك فإنها طلبت على وجه التحديد من مصر أن تساند عضوية أسرائيل فى التنظيمات الاقليمية.

وكانت المادة ٢١ : وعنوانها «التنظيمات المعادية» فريدة ولم يسبق لها مثيل ونصت على أن: لايمنح أى الطرفين أى وضع دولى أو دبلوماسى كان إلى أية منظمة هدفها تدمير أو تخريب الطرف الآخر.
وأن يعارض الطرفان منح مثل هذا الوضع إلى أية منظمة من هذا القبيل من جانب أى دولة أو منظمة أخرى، وكانت المادة تعنى بوضوح أن تكف مصر عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتغلق مكاتبها فى البلاد، وتعارض الدول العربية التى لا تحذو حذوها.

وكان هدف المادة ٢٢ : إزالة «العقبات فى نظم التعليم» بل وألزمت الدولتين بإدخال «مناهج دراسية تهدف إلى إيجاد تقدير ايجابى لتاريخ وقيم وتقاليد الطرف الآخر».

وألزمت المادة ٢٣ : الطرفين بسحب كل تحفظاتها واعلاناتها الخاصة بالمعاهدات المتعددة الأطراف، المتعلقة بالاعتراف بالطرف الآخر أو التى تؤثر فى إمكانية تطبيق المعاهدة لدى الطرف الآخر وبالامتناع عن توجيه مثل هذه التحفظات أو الاعلانات فى المستقبل. وعلى وجه التحديد كان هذا معناه أن أسرائيل كانت تنتظر من مصر التى وقعت فى الماضى معاهدات متعددة الأطراف ــ

مع التحفظ بأنها لن تطبق شروطها على اسرائيل — أن تلغى مثل هذه التحفظات. وطلبت اسرائيل من مصر أيضا أن تعدل كل قراراتها التشر يعية والأدار ية التى يقصد بها وضع مثل هذه التحفظات والاعلانات موضع التنفيذ.

وتناولت المادة ٢٤: مسألة حر ية الحركة بين البلدين، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية .. ونوقشت هاتان المسألتان فى المادة ٢٩ أيضا.

وتناولت المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨: الاتصالات بين البلدين .. ونصت على أنه يجب فتح خطوط الاتصال الجو ية والبر ية والسكك الحديدية، وتحسينها، وإقامة خدمات بر يدية، واتصالات سلكية ولاسلكية، وفتح الموانى أمام سفن الطرف الآخر.

وتناولت المادة ٣٠: مشكلة تمتع مواطنى الطرفين بحقوق الانسان.

وتناولت المادة ٣١: حر ية الحركة مع تركيز المادة ٣٢ بالتحديد على حقوق اليهود فى الهجرة فى أى وقت من مصر إلى اسرائيل أو إلى أى دولة أخرى يختارونها دون عقبات من أى نوع كان.

وكانت المادة ٣٣: فى الواقع موجهة إلى مصر فحسب؛ فقد ألزمتها بتأييد أى مشروع قرار يعرض على أى جهاز من أجهزة الامم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى بهدف إلغاء قرارات قائمة موجهة ضد الطرف الآخر (أى اسرائيل)

وعلى وجه الخصوص كان مطلوبا من مصر أن تتعهد بتأييد الغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩، والذى ينص على أن «الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية» .. وفضلا عن ذلك فقد ألزمت المادة نفسها الطرفين بأن يعارضا أى مشروع قرار معاد للطرف الآخر قد يتم تقديمه فى المستقبل.

وأشارت المادة ٣٤: مرة أخرى و بوضوح إلى الخطة الإسرائيلية لإقامة علاقات خاصة بين مصر وإسرائيل فى مجالات الحياة كافة.

ونصت على أن «الطرفين يعترفان بأن التاريخ والجغرافيا أوجدا علاقة مصالح موضوعية بين بلديهما، وأن مصالحهما الاقتصادية والانسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا .. وأن الطرفين يوافقان على تعزيز ارتباطهما الطبيعى هذا من أجل منفعتهما المتبادلة.

وتناولت المادة ٣٥: مشكلة اللاجئين الذين يعيشون على أراضى كل طرف منهما.

وتناولت المادة ٣٦: مشكلة إنسانية، وأعنى «إحترام المقابر وحق إعادة دفن جثث رعايا كل طرف».

وكانت المادة ٣٧: أكثر المواد جميعا غرابة وتأثيرا .. فقد كانت عبارة عن صفحة بيضاء ليس فيها إلا عنوانها وهو كلمة «الجنسية».

وعلى مايبدو فإنهم لم يجرؤا على الإعلان عن أفكارهم كتابة، ونسوا نزع هذه الورقة عندما

عرضوا المشروع رسميا على الولايات المتحدة. فماذا كان يدور فى ذهن الاسرئيليين عندما طبعوا هذه الكلمة؟ هل كانوا يعتزمون أن يشترطوا أن يفقد المصريون جنسيتهم أو هو يتهم؟! أولعلهم كانوا أكثر تواضعا ولم يكونوا يريدون إلا أن يشترك الاسرائيليون والمصريون فى شكل مامبتدع من «الجنسية المشتركة»؛ ولم يكن هذا أول اختراع اسرائيلي ولكن لابد أن أعترف بأنه أكثرها وقاحة».

وتصورت المادة ٣٨: اقامة تعاون متبادل من أجل التنمية فى مختلف المجالات. وكالعادة حرص الاسرائيليون على ألاينسو نوعاً من أنواع النشاط.. كما لو كانوا يريدون مشاركتنا الهواء الذى نتنفسه.

وتوقعت المادة ٣٩: صدور عفو عام لرعايا الطرف الآخر المسجونين بسبب مخالفات حنائية.

وتناولت المادة ٤٠: إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ المعاهدة.

ونصت المادة ٤١: على أنه فى حالة ظهور تناقض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وبين التزاماتها بموجب أى اتفاقية دولية، فإن المعاهدة المصرية الاسرائيلية سيكون لها دائما الأسبقية. كما حظرت المادة على أى طرف أن يلتزم بأى معاهدة أو اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم مع أى طرف ثالث يكون متعارضا مع نصوص هذه المعاهدة.. وكان الهدف الحقيقى للمادة ٤١

هـوإبطـال الـتـزامـات مصر وتـعـهـداتهـا كما هـو منصـوص عـليهـا في مـعـاهـدة الـدفـاع الـعـربي المـشـترك، أي أن تـنـبذ مصر كل التزام كان من جانبها تجاه شقيقاتها من الدول العربية.

وتـنـاولـت المواد الباقية إجراءات تسـوية المنازعات التي قد تثور، ونصت على إرسـال المعاهدة إلى أمين عام الأمم المتحدة، لتسجيلها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وكـانت الصفحة الأخيرة من المشروع الاسرائيلي مخصصة للتوقيعات .. وحمل خـط الـتاريخ إسم مكان التوقيع وهو جنيف وترك التاريخ أبيض. ومن الواضح أن الاسـرائـيـلـيين كانوا يريدون عرض مشروعهم على مؤتمر جنيف للسلام. وفي الحـقـيـقة أن نشر هذه النصوص يجعل المشروع الاسرائيلي يرى النور لأول مرة، إذ لم ينـشر المـشـروع قط من قبل ولن ينشره الاسرائيليون أبداً؛ لأنه يكشف بجلاء عن طموحهم البعيد المدى للسيطرة على مصر وعلى المنطقة.

مشروع المعاهدة الأمريكية:

وبعرض مـشـروعي المعاهدتين المصرية والاسرائيلية فإن الجهد الشاق الذي بـذلـه الـرئيس كارتر ووزير خارجيته كان على وشك أن يؤتي ثماره. فقد عرض الـطـرفـان الآن وجـهـات نـظـرهمـا كـتابة .. وكانت (المحادثات عن قرب) التي شجعـهـا الرئيس كارتر تعني أن مفاوضات قد بدأت بالفعل من حيث الواقع بين الـدول الـعـربـيـة واسـرائـيـل مـن خـلال الوساطة والمشاركة من جانب الولايات المتحدة.

كما أن المـفـاوضـات الأمريكية السوفيتية المكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق على إطـار لـلسـلام في الـشـرق الأوسـط تـوجت في النهاية بإصدار البيان الأمريكي الـسـوفـيـتي المـشـترك في أول تـشـرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، وكان الرئيسان المـشـاركـان لمـؤتمـر جـنـيـف قـد اتفقا فيه على أساسيات السلام، وحددا موعد

الافتتاح، وكانت هناك تعبئة عامة لاقناع الأطراف بالجلوس إلى مائدة التفاوض، وكان واضحا أن الولايات المتحدة تعتبر دور مصر حيويا، كما إتضح لى فى واشنطن ونيويورك.

وفى شهرى ايلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٧ وكما قلت آنفا: فإننى اجتمعت بالرئيس كارتر والوزير فانس وزملائه مرات عديدة.. وفضلا عن ذلك: فإننى إنتهزت فرصة وجودى فى واشنطن فاستقبلت العديد من الساسة الأمريكيين لأشرح لهم وجهة نظرنا.. بل إننى دعيت لأتحدث أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.. و بالمثل دعتنى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب إلى مناقشة فى اليوم نفسه.

وكان أهم اجتماع عقدته مع فانس فى ٢٥ ايلول (سبتمبر) عندما سلمنى وثيقة أمريكية سرية عنوانها (مشروع معاهدة سلام ممكنة بين مصر وإسرائيل)، ومن أول وهلة كان لى اعتراضات معينة على بعض أجزاء المشروع.. ودونما تردد قبل «فانس» وجهة نظرى، ووعد بتصحيح النص كما اقترحت.. وأبلغنى أن هذا المشروع الأول كان نتاج محاولة بذلها مرءوسوه للتقريب بين المشروعين المصرى والاسرائيلى عن طريق إلتقاط نصى واختيار فقرة من هذا المشروع أو ذاك؛ لأظهار أنهم غير متحيزين لصالح مصر أو إسرائيل. وفى وقت لاحق من نفس اليوم سلمنى السفيران «روى أثرتون» و«هيرمان ايلتس» المشروع الأمريكى الثانى. وأبلغنى «سايروس فانس» فيما بعد أنه نقل أيضا نسخة من ذلك النص إلى ديان، وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى يختلف عن الأول فى أكثر من نقطة حيوية، وهذه الخلافات واضحة تماما لأى شخص يتصفح النصين.

وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى الذى سلم إلى الطرفين يتألف من ديباجة من خمس فقرات وجزء تنفيذى يتكون من ١١ مادة.. وتوضح الديباجة أن العلاقات بين مصر واسرائيل ستقوم على أساس نصوص ميثاق الامم المتحدة، ومعايير القانون الدولى المعترف بها التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم..

وبالمثل: فإنها أشارت إلى رغبة الطرفين فى تنمية العلاقات الطبيعية للدولتين للعيش فى سلام مع بعضها البعض .. ولم تحاول إقامة روابط غير عادية بين مصر واسرائيل .. ونصت المعاهدة أيضا على أن السلام يجب أن يكون وفق مبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وبالنسبة للجزء التنفيذى من المشروع فإن:

المادة (١) ألزمت الطرفين باحترام والاعتراف بسيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى، وكذلك بحق كل طرف فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .. ونصت المادة نفسها أيضا على ألا يلجأ الطرفان إلى استخدام القوة، وأن يقوما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يبذلا كل ما فى وسعها لضمان أن أعمال الحرب أو العنف أو العدوان لاتنشأ أو ترتكب من داخل أراضى أى منهما.

ونصت المادة (٢) فى تعبيرات لا لبس فيها على أن «الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية بين مصر وأراضى فلسطين التى كانت مشمولة بالانتداب البريطانى من قبل».

واشترطت المادة (٣): أن يتم الانسحاب الاسرائيلى إلى الحدود الدائمة على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة، و يتزامن مع تنفيذ نصوصها الأخرى.

وتناولت المادة (٤): حرية مرور السفن والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس ومضايق تيران أيضا وحق الطيران بالنسبة للطائرات المدنية.

ونصت المادة (٥): على أنه من أجل تنمية العلاقات الطبيعية فإنه يجب أن يضع الطرفان بروتوكولا خاصا يحدد هذه العملية. وأن

التطبيع سيتم على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة وتكون متوازية ومتزامنه مع تنفيذ كل النصوص الأخرى.

وتناولت المادة (٦): ترتيبات الأمن.

ونصت المادة (٧): على أنه حالما يتم تنفيذ كل بنود المعاهدة فإن الطرفين ينهيان كل الدعاوى وحالات الحرب بينهما.. وهذه نتيجة منطقية تتفق مع النص المصرى بينما تتعارض مع المشروع الإسرائيلى الذى ينهى حالة الحرب فى أول مواده وقبل أن يتم الإنسحاب الاسرائيلى.

وكانت المادة (٨): ذات أهمية بالغة لأنها تناولت قضيتين فى منتهى الحساسية والخطورة.. وكان نصها كما يلى:

«من أجل القضاء على سباق التسليح الذى يشكل تهديدا للموارد ومصدرا للتوتر فإن الطرفين يتفقان على:

١ـ أن يوقعا و يصدقا على معاهدة لحظر الانتشار النووى.

ب ـ أن ينظما حجم قواتها المسلحة، ونوع تسليحها، ونظم أسلحتها. « وقد رحبت بهذه المادة على وجه الخصوص» ليس فحسب لأننى أعربت عن هذه النقاط نفسها فى خطابى أمام الجمعيه العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧، ولكن لأننى أشعر شعورا قويا بأن عدم استقرار المنطقة التى نعيش فيها يرجع أساسا إلى عدم التوازن بين النظم العسكرية لاسرائيل والدول العربية.

و يعزى هذا إلى تدفق الأسلحة التقليدية المتطوره على

إسرائيل من الولايات المتحدة .. وكنت فى الحقيقة سعيداً لرؤيتى الولايات المتحدة نفسها ــ وهى الضامن لوجود اسرائيل ــ حريصة على أن يتحقق توازن حقيقى فى الأسلحة التقليدية فى المنطقة.
وكانت هذه خطوة إيجابية هائلة رحبت بها شخصيا.

وتحدثت المادة (٩): عن تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين برئاسة الأمم المتحدة وتعمل على أن يتم تنفيذ المعاهدة بالكامل من أجل حل المشكلات التى تثور أثناء التنفيذ.

وألزمت المادة (١٠) الطرفين بالسعى إلى ضمانات لتنفيذ نصوص المعاهدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقبول هذه الضمانات.

وأخيراً أشارت المادة (١١) إلى حقيقة أن المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ لدى توقيعها، والتصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف.

وقد كان المشروع الأمريكى مشروعا بسيطا .. فقد صيغ بتعبيرات لا غموض فيها ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية تبدأ بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المصرية إلى الحدود الدوليه وتنتهى بانهاء حالة الحرب بين الطرفين عند استكمال الانسحاب، وتنفيذ كل البنود الاخرى .. وكان ايضا مشروعا يتفق تمام الاتفاق مع المبدأ الذى أعرب عنه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهو أنه يجب على اسرائيل أن تنسحب انسحابا كاملا من الأراضى المحتلة.
ونص مشروع المعاهدة بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هى الحدود بين مصر وفلسطين فى زمن الانتداب البريطانى دون تعديلات .. وهذا أمر مهم؛

لأن الولايات المتحدة كانت قد أتخذت هذا الموقف فى البداية فى عام ١٩٦٧ ولكنها تخلت عنه فيما بعد وقدمت بدلا من ذلك مفهوم أن اجراء «تنقيحات طفيفة» للحدود لهو أمر مقبول.

و بعبارة أخرى: فإن موقف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ كان يتدهور باطراد، واقترب أكثر من موقف اسرائيل .. غير أن المشروع الأمريكى للمعاهدة أشار إلى العودة إلى الموقف الأصلى بما يتفق والقرار رقم ٢٤٢.

ويجب أن يكون واضحا الآن أن هناك تشابها كبيراً بين المشروع المصرى والمشروع الأمريكى، وهو تشابه لم يأت اتفاقا؛ وإنما لأن الدولتين راعتا القواعد الطبيعية والمعترف بها للقانون الدولى والمنطق.

ولم تحاول كما فعل الاسرائيليون فى مشروعهم المقترح ابتكار معايير جديدة للقانون الدولى، أو منطقا جديدا يصاغ خصيصا ليناسب أغراضهم؛ ويمكنهم من فرض وجهات نظرهم. ولشرح ذلك يكفى القول: بإن الاسرائيليين فى مشروعهم لم يكونوا يعتزمون الإنسحاب إلى الحدود الدولية لمصر، فضلا عن ذلك فإنهم كانوا يريدون الإنهاء الفورى لحالة الحرب على حين طلبوا أن تستمر قواتهم فى احتلال سيناء حتى يتم تطبيع كل شيء، والتوصل إلى اتفاق حول ما اسموه الحدود الجديدة بين مصر واسرائيل. وإننى شخصياً لم أعتبر المشروع الاسرائيلى وثيقة يمكن على أساسها البدء فى التفاوض وإنما هو مجرد بيان يؤكد من جديد فلسفة اسرائيل وأهدافها .

الفصل الثالث عشر

إنجاز أكبر في اتجاه إعادة عقد مؤتمر جنيف

وبعد مضى وقت قصير على الاجتماع الذى عقد فى المكتب البيضاوى وقع تطور دولى هام فى الاعداد لمؤتمر جنيف .. فقد أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى البيان المشترك فى اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، الذى عرضا فيه شروط إحلال السلام فى الشرق الاوسط المقبولة للقوتين العظميين .

وكانت النقاط البارزة التى تضمنها البيان السوفيتى الأمريكى المشترك فى أول تشرين (اكتوبر)١٩٧٧ هى مايلى :

(١) إن كلتا الحكومتين مقتنعة بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة وكذلك مصالح تعزيز السلام والامن الدولى بوجه عام، تفرض على وجه الالحاح ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة فى أسرع وقت ممكن للصراع العربى الاسرائيلى، ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة، وتتضمن كافة الأطراف المعنية، وكل المسائل .

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أنه داخل إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط : فإن كل المسائل المعينة للتسوية يجب حلها بمافيها القضايا الأساسية : مثل إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى حرب١٩٦٧، وحل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى إجراءات كفاله أمن الحدود بين اسرائيل والدول العربية المجاورة مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح والاتفاق على أن ترابط فيها قوات اومراقبون تابعون للامم المتحدة : فإنه

يمكن أيضا وضع ضمانات دولية لمثل هذه الحدود ، وكذلك لمراعاة شروط التسوية إذا رغبت فى ذلك الأطراف المتعاقدة . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد للاشتراك فى هذه الضمانات وفق العمليات الدستورية فيها .

(٢) ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان أن الطريق الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق حل اساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط برمتها هو التفاوض داخل إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذى يعقد خصيصا لهذا الغرض ، على أن يشترك فى اعماله ممثلون لكل الاطراف الداخلة فى الصراع بما فيهم ممثلون للشعب الفلسطينى ، والصياغة القانونية والتعاقدية للقرارات يتم التوصل اليها فى المؤتمر.

والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة وفى اتصالاتها بالأطراف المعنية أن ييسرا بكل طريقة استئناف عمل المؤتمر فى وقت لايتجاوز كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، و ينوه الرئيسان المشاركان إلى أنه مازال هناك عدة مسائل ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين فى المؤتمر.

(٣) إسترشادا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة فى الشرق الاوسط وإنهاء الموقف الذى ينذر بالانفجار فى هذه المنطقة من العالم : فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يناشدان كل أطراف النزاع أن تتفهم الحاجة إلى أن تراعى بعناية الحقوق والمصالح المشروعة لبعضها البعض ، وأن تظهر استعدادا متبادلا للعمل على هذا الأساس .

وربما لاحظ أى قارىء يقظ أن البيان الامريكى السوفيتى المشترك فى اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ لم يذكر قط أى مشروع قرار للامم المتحدة اوحتى قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ ، وأوضح لى سبب هذا الإغفال وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشئون السياسية « فيليب حبيب » الذى مثل الجانب الامريكى فى أصعب مفاوضات مع

السوفيت .. فقد ابلغنى « حبيب » أن المشروع السوفيتى الأصلى ذكر فى الواقع كل القرارات عن المشكلة الفلسطينية التى اتخذتها الجمعية العامة أومجلس الأمن وحيث إن كل قرارات الامم المتحدة تنحاز ضد اسرائيل فإن المشروع السوفيتى كان بمثابة وجهة نظر مؤيدة للعرب والفلسطينيين بوضوح ، وقال حبيب : إنه ردا على هذا المشروع اقترح الجانب الامريكى الإشاره إلى بضعة قرارات فحسب مع التأكيد على قرار٢٤٢ .. وبعد مفاوضات مطولة وعسيرة مع إصرار كل جانب على إدراج قرارات مختلفة تم التوصل إلى حل وسط وهو ألايشير البيان الامريكى السوفيتى المشترك إلى أية قرارات صدرت عن الأمم المتحدة ولاحتى إلى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبدلا من ذلك تم الاتفاق على أن يتضمن البيان بعض المبادىء الأساسية التى يمكن وفق وجهة نظر القوتين العظميين أن تخدم كأساس لحل شامل . وفضلا عن ذلك : فإن المبادىء التى تضمنها البيان يمكن أن تستخدم كخطوط استرشاد عريضة للأطراف المعنية فى مداولاتها فى جنيف .

وعلى لرغم من الصعوبات الإجرائية التى مازال معلقة فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن يجريا اتصالات بعملائهما من أجل إقناعهم بالجلوس حول مائدة مؤتمر السلام والشروع فى مفاوضات جادة فى جنيف .. وعلى سبيل المثال : فإننى شخصيا أعرف أن الوفد السوفيتى فى نيو يورك أرسل على الفور أحد مستشاريه لمقابلة ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى فندق « بلازا » فى نيويورك ، ليطلب منهم إعلان تأييدهم للبيان الامريكى السوفيتى . وبعد مناقشة طويلة نجح السوفيت فى إقناع ممثلى المنظمة بإصدار بيان إلى الصحافة يؤيد البيان المشترك .. وجاء وفد المنظمة فيا بعد لمقابلتى فى جناحى فى « والدورف استوريا تاورز » فى محاولة لتفسير أسباب قبولهم البيان الامريكى السوفيتى المشترك ، والاستفسار عن سبب عدم تأييدى له ، وأوضحت للوفد أننى قبلت بصفة أساسية البيان ، وإنما كانت لى تحفظات بشأن أجزاء معينة منه ، ولذلك لم أشا الترحيب به فى تصريح علنى .

وكان موقفى فيما يتعلق بالبيان المشترك معقداً إلى حد ما و يستحق أن أناقشه هنا ببعض التفصيل ؛ فقد كنت أدرك منذ ايلول سبتمبر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بدآ بالفعل مفاوضات حول إطار مشترك لتسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط كما أبلغنى زميلى وصديقى الذى يعتمد عليه سايروس فانس .. ولم يذكر فانس اية تفاصيل عن المفاوضات لأننى لم أطلب منه ذلك .. وفى هذه المرحلة لم أكن بحق أريد أن أقحم فى التفاصيل أوأن أجر إلى عملية بدأتها القوتان العظميان دون مشاورة مصر . وكنت قانعا بتوقع أنه فى حالة توصل القوتين العظميين إلى اتفاق فسوف يكون امام أطراف النزاع حينئذ وللمرة الأولى إطار عام مشترك ، حيث يظهر الامر يكان والسوفيت الحدود التى يمكن للقوتين العظميين أن تذهبا اليها .. و بالإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن موسكو و واشنطن اتفقتا على إطار عام من شأنها التغلب على قدر كبير من الخلاف فيما بين أطراف الصراع فى الشرق الاوسط ، التى استمرت فى الزعم بأن هناك اختلافا رئيسيا بين واشنطن وموسكو فيما يتعلق بالحل النهائى للصراع ، وان اصدار بيان مشترك سيزيل كل الشكوك فى أن القوتين العظميين توليان اهتماما مشتركا فيما يتعلق ببعض المشكلات الدولية ولاسيما بعض بؤر الصراع الساخنة فى المناطق الاستراتيجية .

وعلى الرغم من هذا التقدير الإيجابى المبدئى للبيان المشترك فلم أكن أتمنى أن تؤيده مصر بشكل رسمى بعد إذاعته .. فتأييد مصر سيؤدى تلقائيا إلى تشدد ومعارضه اسرائيل .. وفضلا عن ذلك : فإن مثل هذا التأييد قد يحدو ايضا بالفلسطينيين والسوريين الى الاعتقاد بأن مصر كانت ضالعة فى إعداد البيان المشترك ، وفى النهاية كنت أريد الأبقاء على الباب مفتوحا أمام الخيارات المصرية بقدر الامكان اذا ماحدثت تطورات سياسية جديدة تجعل من الضرورى تغيير موقفنا .

وكما توقعت كان رد الفعل الاسرائيلى على البيان المشترك سلبيا للغاية ، وكان وزير الخارجية ديان ساخطا .. فكما نعلم جميعا أن الاسرائيليين يحبون دائما

ان يكونوا فى موقف تكون لهم فيه الكلمة الأخيرة .. و بطبيعة الأمر لن يتحقق ذلك إذا تفاوض حليفهم الرئيسى ــ الولايات المتحدة ــ من وراء ظهرهم مع السوفيت ، وتوصل حتى الى مجرد اتفاق عام على أية مسألة تتعلق بالتسو ية النهائية لمشكلة الشرق الاوسط . و بعبارة اخرى : إن الاسرائيليين كانوا ير يدون أن يفرضوا موقفهم ، و يتحكموا فى القرارات الأمر يكية ، وهذا السبب فى أن الاسرائيليين كانوا يحرصون كثيرا على تقييد ايدى واشنطن بمنع أى تحرك من جانب واحد فى المستقبل قد يتخذه الامر يكان فيما يتعلق بمنظمة التحر ير الفلسطينية ، أوأى جانب اخر من جوانب مشكلة الشرق الاوسط .. وفى الحقيقة أنهم حققوا ذلك عندما أرغموا كيسنجر على أن يضمن كتابة أن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة اوتتخذ أية خطوة فى الأمم المتحدة دون التشاور مع اسرائيل .

وكان الرفض الاسرائيلى للبيان المشترك جادا بصورة غير عادية ؛ لأن اسرائيل لم توضح حتى فى الصورة ؛ ناهيك عن أنه لم تجر استشارتها ، وركزت اسرائيل هجومها على الرئيس كارتر شخصيا زاعمة أنه مسئول عما حدث بسبب تلفهه على إصلاح الجسور مع موسكو. ولذلك طلب وز ير الخارجية الاسرائيلى ديان الذى كان آنذاك فى نيو يورك اجتماعاً عاجلاً بالرئيس كارتر، وفى الرابع من تشر ين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ تحاورا لساعات عديدة حتى استطاع ديان أن ينتزع من كارتر بيانا جديدا يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة .

و بعد الاجتماع مع ديان استقبلنى الرئيس كارتر يوم الخامس من تشر ين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ وحضر اللقاء نائب الرئيس « مونديل » ووز ير الخارجية « فانس » ومستشار الامن القومى بر يزنسكى .. وأثناء الاجتماع تبادلنا وجهات النظر والرأى حول القضايا الرئيسية التى تتعلق بصورة مباشرة بصراع الشرق الاوسط ، وحول الموضوعات الأخرى الخاصة بالعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة ، وفى ضوء إدانه ديان للبيان المشترك وجهت سؤالا مباشرا ومحددا للرئيس كارتر وزملائه فيما يتعلق بالتزامهم بالوثيقة .. واستفسرت من الرئيس كارتر عما إذا كانت الولايات المتحدة وهو شخصيا مازالا ملتزمين بذلك

البيان حتى بعد التأييد الذى نجح ديان فى انتزاعه منه .. وكان رد الرئيس كارتر بالإيجاب من ناحية أنه أكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر وعلى أعلى مستوى فى الإلتزام بشكل كامل باى شىء اتفقت عليه مع الروس فى ذلك البيان ، ومثل هذا التأكيد من الولايات المتحدة لايحتاج إلى مز يد من الايضاح من جانبى .

و بالرغم من هذه البداية الايجابية فقد قدم كارتر بعد ذلك اقتراح جديداً كشف عن مدى الضغوط والمكايد الإسرائيلية لتفادى إجراء مفاوضات جماعية مع العرب فى جنيف ، وتهور الرئيس كارتر فى بعض الأحيان وقال « سيدى نائب رئيس الوزراء » ستتحقق أمنيتى لواستطعت ترتيب اجتماع بينك و بين ديان .. هذا سيمثل ذروة النجاح فى حياتى العملية ويجب أن اعترف بأن ذلك كان مفاجأة كاملة . ولاداعى للقول بإن اقتراح الرئيس كارتر لوتم تنفيذه فسوف ينسف تماما الجهود الامر يكية لاستئناف مؤتمر جنيف بسبب رد الفعل العر بى السلبى على عقد اجتماع خاص بينى و بين ديان .. فاجتماع كهذا سيؤكد أسوا شكوك سور يا ومنظمة التحر ير الفلسطينية فى أن مصر تعتزم حل مشكلاتها على حسابها .. وعقد اجتماع بينى و بين ديان كفيل أن يدق إسفينا فى المعسكر العر بى ، و يعزل مصر و يقوض التضامن الذى كان أمرا حيو يا من أجل التوصل إلى حل شامل فى جنيف .

وهذا ماتر يده إسرائيل بالضبط .. و بعد أن استمعت لكارتر لم يكن يخامرنى أى شك فى أن فكرة الاجتماع بينى و بين ديان قد اقترحها عليه الاسرائيليون ، وربما ديان نفسه الذى كان قد اجتمع به فى اليوم السابق .. ومع ذلك فلم اكن اعتقد ان كارتر يلعب بالورقة الاسرائيلية عن وعى بوضع شرك لنا نيابة عنهم كما فعل كيسنجر من قبل مرارا . وكان كارتر ملتزما بشدة بالعمل على عقد مؤتمر جنيف بحيث لايمكنه قبول ذلك و بالأحرى : فإنه كان حر يصا على نجاح المؤتمر لدرجة أنه اعتقد أن اجراء محادثات مباشرة بين وز يرى خارجية مصر واسرائيل سيساعد فى تمهيد الطر يق تماما ، كما كانت تفعل المحادثات عن قرب ، ولكن مالم يستطع ادراكه هو ان عقد اجتماع مباشر له انعكاسات سياسية مختلفة عن الا تصالات غير المباشرة من خلال وسطاء أمر يكيين .

وكنت مقتنعا بأن اقتراح كارتر لم يكن جزءاً من مؤامرة امر يكية لمساعد اسرائيل فى تحقيق ماتر يد وانما كان تصرفاً مرتجلا أحمق ، وعزز من هذا الاقتناع النظر إلى وجوه الأعضاء الآخر ين للوفد الأمر يكى الذين كانت تبدو عليهم مثلى إمارات الدهش إزاء الاضطراب الذهنى المفاجىء الذى تبدى من رئيسهم .

وعندما و وجهت باقتراح كارتر المفاجىء كان على أن أُلْقِىَ بالكرة سر يعا فى معسكره ؛ فرددت قائلا « سيدى الرئيس كارتر أنا على أتم استعداد ، ليس لدى أى مشكلة » فأصيب كارتر بالدهشة ؛ وابتسم ابتسامة عر يضة ، ونظر إلى زملائه وتساءل غير مصدق « هل أنت جاد ؟ ! سيكون هذا أمراً مدهشا للغاية » وكررت قولى « إننى جاد وليس لدى مانع ، إننى على استعداد فى أى وقت » .

ولم يستطع الرئيس كارتر أن يخفى ذهوله فسأل هل أنت جاد ؟ هل تعتقد أنه بإمكاننا أن نفعل هذا فى نهاية الاسبوع القادم ؟ ، ثم تحول الى « مونديل » و« فانس » و« بر يزنيسكى » وسارع للبدء فى مناقشته حول مايتعين عمله لترتيب الاجتماع .

إنما أصر على ألا يُعْلَمَ به . وأعترضت قائلا : إنه على حين أن الاجتماع يجب بالتاكيد أن يظل مغلقا فأنه يجب إصدار بيان صحفى فى نهايته ، مفاده أنه بمبادرة الرئيس كارتر فإننى ووز ير الخارجية ديان اجتمعنا فى كامب ديفيد لمناقشة عملية السلام . وصممت على هذا الإجراء شارحا للرئيس كارتر أن التزام الاسرائيليين بالسر ية أمر مستحيل ؛ لأنهم دائما يسر بون المعلومات ، ويختلقون الروايات لخدمة أغراضهم ، وكنت قد لمست ذلك لتوى عندما كنت فى طر يقى إلى الولايات المتحدة .. فقد اختفى ديان لبضعة أيام بعد الذهاب إلى بروكسل واختلقت أجهزة الإعلام قصه مفادها أنه عقد اجتماعا سر يا معى ، الأمر الذى لم يكن صحيحا بالمرة .. ثم تحدث كارتر مرة أخرى عن الترتيبات والتفاصيل

الأخرى ، ووافقت على كل شيء قاله ولكنني أضفت في النهاية قولي : « عندما أحضر إلى كامب ديفيد ياسيادة الرئيس فسوف احضر معي ياسر عرفات » وتضايق وصاح « ياإلهي هذا مستحيل » ، وشرحت موقفي بقولي :

« سيدي الرئيس : كما تعلم ليست هناك مشكلة صعبة بين مصر واسرائيل باستثناء مشكلة الأمن القومي على المدى البعيد بكل ماتتسم به من تعقيد . هذا شيء . ولكن المشكلة الفلسطينية ستظل هي أصعب المشكلات وإننا عازمون على إعطائها أولوية قصوى ، وحلها . ولا أرى أي جدوى من الاجتماع مع ديان دون مناقشة المشكلة الفلسطينية ، و بالمثل فإن مناقشة المشكلة الفلسطينية في غيبة ياسر عرفات سيكون إجراء عقيا .

واستمر الرئيس كارتر يردد « هذا غير ممكن » ، وأجبت بسرعة : « لو كان ممكنا بالنسبة لي أن اجتمع مع ديان فإنني لاأفهم أنه سيكون مستحيلا بالنسبة لديان أن يجلس مع ياسر عرفات » وعند هذه النقطة أدرك الرئيس كارتر أن حلمه المزعوم لن يتحقق وتراجع الشعور بالبهجة ليفسح الطريق لحالة من القهر ، ثم إنتهى الاجتماع .

ولم يستسلم الإسرائيليون مع ذلك .. و بعد يومين عرض هنري كيسنجر إقتراحا جديدا بأن اجتمع مع ديان .. حدث هذا بعد مأدبة غداء رسمية أقامها تكريما لي مجلس إدارة « ان . بي . سي » . وحضرها كيسنجر بصفته مستشارا للمجلس ، وكان غداء عمل ناقشنا فيه مختلف جوانب الوضع على الصعيد الدولي ولاسيما في الشرق الاوسط .. و بعد الغداء كان المضيف يصحبني الى المصعد عندما همس كيسنجر في أذني متسائلا « عما إذا كان بإمكاني أن أؤدي له معروفا » .. فأجبت بأنني سافعل .. « فاقترح عليَّ أن نتوجه إلى قاعة خاصة من اجل إجتماع مغلق بيننا » لاعطاء زملائي في مجلس إدارة « إن . بي . سي » .. إنطباعا بأننا نناقش مسائل غاية في السرية و بالغة الاهمية والحساسية « واضاف قوله : إن هذا سيظهر لزملائه انه لايزال شخصية سياسية بالغة الاهمية تتعامل دائما

مع ممثلى الدول الأجنبية البارزين .. ولم اتردد فى تقديم خدمة له وابلغ زملاءه عن عزمنا عقد اجتماع خاص .. ومجرد أن اصبحنا بمفردنا بدأ كيسنجر يشرح لى نظريته عن عملية السلام فى الشرق الاوسط .. وأبلغنى أنه ملم بخطط الرئيس كارتر لأنه يتلقى تقارير أسبوعية . وأنه يعتقد أن المسار الذى زج فيه كارتر وزملاؤه خطر للغاية ولن يؤدى الى شىء . وكان كيسنجر يريد أن يوضح انه لايعمل خلافا للرئيس كارتر وانما يريد مساعدة عملية السلام ؛ لأن منهج كارتر تجاه تسوية شاملة سيأتى بآثار عكسية .. وكان كيسنجر نفسه لايزال يعتقد انه لايمكن إيجاد حل إلامن خلال سياسة الخطوة : خطوة ـ وأن الخطوة الاولى يجب أن تكون فك اشتباك ثان بين مصر واسرائيل .

وأجبت بإننى ضد سياسة الخطوة ، ومقتنع بأنه لن يمكن حل الأزمه إلامن خلال سلام شامل ..

وأصر كيسنجر على موقفه وشرح قائلا : إنه صديق حميم لديان و يعرفه على طبيعته .. وكان واثقا من ان ديان يستطيع أن ينجز فى المستقبل القريب اتفاق فك اشتباك ثالث بين مصر واسرائيل ، وكررت أن مصر تعارض سياسة الخطوة ـ خطوة ولن نتخذ خطوات من وراء ظهر كارتر .. وحاول كيسنجر اقناعى فألقى امامى بأكثر طعومه اغراء ، وقال : إنه واثق فى قدرته على إقناع ديان بالموافقة على فك اشتباك ثالث على امتداد خط العريش ـ رأس محمد ، دون أيه تنازلات سياسية من الجانب المصرى (وكان هذا يعنى انه ستتم إعادة أكثر من نصف سيناء إلى مصر) . وكم كانت دهشتى عندما عرض كيسنجر بعد ذلك ترتيب اجتماع سرى للغاية بينى و بين ديان خلال عطلة نهاية الأسبوع فى عزبة روكفلر خارج مدينة نيويورك .. ولم اخبر كيسنجر بأن كارتر قد عرض على نفس الاقتراح غير أننى كنت واثقا من أنها مجرد مصادفه .. وقد رفضت عرض كيسنجر دون أية مناقشة اخرى ولكن ظلت تتملكنى الحيره إزاء هاتين المبادرتين : لماذا كان الاسرائيليون يسعون جاهدين من اجل عقد إجتماع معى .. وعلى حين لم يكن هناك أدنى شك فى أن عقد اجتماع بينى و بين ديان سيخدم على نحو رائع

غرضهم فى عزل مصر فلابد أنهم كانوا يدركون أيضا أنه ليس من المحتمل على الإطلاق أن أقع فى شركهم .. ولابد انه كان يدور بخلدهم شيء آخر أيضا .. وخلصت إلى أن ديان يحاول إبعاد الأنظار عن حقيقة : أنه تم بالفعل إجتماع بينه و بين مبعوث للسادات فى الر باط .. وسوف أناقش هذا الاجتماع بالتفصيل فيما بعده و يكفى فى هذا المقام أن أقول : إن بيجين والسادات كانا ير يدان إخفاء اتصالاتها المباشرة عن الولايات المتحدة خشية أن يسارع كارتر الذى كان ملتزما بمؤتمر جنيف الى وقفها .. وكان طلب ديان عقد اجتماع معى غطاء مثاليا ؛ لأن كارتر لن يشك قط بعد ذلك فى أن الممثلين المصر يين والإسرائيليين قد اجتمعوا بالفعل ، مهما يكن من أمر فما من شك فى أنه كان يكمن خلف ذلك الطلب رغبة إسرائيل فى إفساد مؤتمر جنيف ، وعزل مصر عن بقية العالم العر بى .

و يناسب المقام هنا بضع كلمات عن اجتماع الر باط ففى اوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ نقل الملك الحسن عاهل المغرب إلى الرئيس السادات اقتراحا بان يوفد مبعوثا للاجتماع بوز ير الخارجية الاسرائيلى ديان .. وكبديل لذلك اقترح الملك ان يجتمع السادات شخصيا مع بيجين فى المغرب .. واختار السادات البديل الاول دون استشارتى وأوفد حسن التهامى لكى يجتمع بديان فى الر باط ، ولم يتم أبدا إبلاغ كارتر بهذا الاجتماع ، وكان طلب ديان عقد اجتماع معى جزءا من مناورة للتأكيد على أن كارتر لن يخامره شك فى انه هناك إتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل .

وكما ذكرت من قبل فإن اصدار البيان السوفيتى الامر يكى المشترك كان مشجعا لمصر والجانب العر بى بوجه عام فقد كنا فى حاجة إلى إشراك الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام حتى تتسنى ممارسة ضغوط اخرى على الولايات المتحدة لموازنة النفوذ الاسرائيلى الى حدما .

انظر ص ٣٨٢

ولسوء الطالع فان سلوك الاتحاد السوفيتي ككل فى تلك الفترة لم يكن بناء بالمرة .. وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو توقف القادة السوفيت عن التحدث مع مصر وانشغلوا تماما باتصالاتهم مع الولايات المتحدة .. ولم يحضر جروميكو الى القاهرة كما كان متفقا من قبل ولم ير من المناسب ابلاغنا بأى حال بالاتصالات التى تجرى مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعداد البيان المشترك . وقد أبلغنى بهذه المفاوضات « سايروس فانس » وليس « جروميكو » . وكان هذا دأب السوفيت فقد كانوا يعلنون دائما أن الاتحاد السوفيتى هو المعقل الوحيد للدول العربية ضد الامبريالية والصهيونية ، وأنه لن يتخلى عنهم ابدا .. واعتاد القادة السوفيت فى رسائلهم العالية المستوى إلى الأطراف الاخرى أن يؤكدوا دائما على ضرورة إجراء مشاورات متصلة بين موسكو والعواصم الاخرى .. ولكن فى الواقع أنهم كانوا يتفادون فى أغلب الأحيان إجراء إتصالات مباشرة مع أصدقائهم المزعومين ، ويعطون أولوية قصوى لتعاملاتهم مع الولايات المتحدة ولاسيما إذا كان هناك أمل فى تحقيق نتائج إيجابية . فإذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة أعادت موسكو فتح خطوط اتصالها مع أصدقائها فى العالم الثالث .

وفى هذه الحالة بالذات استطاع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الاتفاق على بيان مشترك ، وظل الاتحاد السوفيتى بمنأى لاعن مصر فحسب وإنما عن كل الدول العربية أيضا .

وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو لم نسمع شيئا على الاطلاق من جروميكو . وبينما كنت أستعد للذهاب إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمعت بالسادات واثناء حديثنا أصر على أن اتصل بجروميكو فى نيويورك .. ولمعرفتى بأنه لم يكن هناك حب مفقود بين السادات والسوفيت تساءلت : لماذا أصبح فجأة حريصا وعلى نحو متحمس على أن اجتمع بوزير الخارجية السوفيتى ؟! ، وبدورى فقد أبلغته أننى لاأعتزم ان اكون البادىء بأى اجتماع مع جروميكو..

وتشبثت برأيي ، غير أن السادات تمسك مرة أخرى برأيه ، و بعد مناقشة طو يلة قبل السادات فى النهاية موقفى عندما ذكرته بانه قبل ز يارتى الاخيرة الى موسكو فى التاسع من حز يران (يونيو) ١٩٧٧ كان هناك اتفاق رسمى على أن رحلتى إلى موسكو لن تتم إلا اذا تعهد جروميكو علانية بز يارة القاهرة خلال شهر آب (اغسطس) ولكن وكما كنت اتوقع تماما لم يف السوفيت باتفاقهم .

ولم يقم جروميكو بز يارة القاهرة .. وفى الحقيقة : إن وز ير الخارجية السوفيتى اهتم اهتماما خاصاً بأن يتفادى حتى رؤ يتى أنا أووزراء الخارجية العرب الآخر ين فى اجتماع الجمعية العامة ، وفرض نفس السلوك فيما يبدو على كل الوفود من دول أوروبا الشرقية . وقد اتضح لى ذلك بجلاء بسبب الحادث التالى المثير للاهتمام . ذات مرة وانا فى طر يقى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحظت من بعيد أن الوفد التشيكوسلوفاكى فى الجمعية يجلس فى ردهة المندو بين .. ولاحظنى بعض الاعضاء واستعدوا لتحيتى ولكن وز ير خارجيتهم أمرهم فجأة بالجلوس وتجاهلى .. ومن جانبى تظاهرت بأننى لم ألحظ رد فعلهم وقد كان هذا دليلا قو يا على أن الأورو بيين الشرقيين كانت لديهم تعليمات واضحة من موسكو بمقاطعة العرب .. وسلوك من هذا القبيل كان ظاهرة غير عادية ولاسيما داخل دائرة الأمم المتحدة حيث من المعتاد بالنسبه لوزراء الخارجية أن يلتقوا سواء للقيام بأعمال رسمية أولتبادل أحاديث دبلوماسية خفيفة .

ولم يكتف جروميكو بالامتناع عن إجراء أية اتصالات معى ، بل طبق القاعدة نفسها على كل وزراء الخارجية العرب الموجودين فى نيو يورك .. ولوحظ سلوك جروميكو بوضوح من جانب زملائى العرب الآخر ين وارتاب عبد الحليم خدام ــ وز ير الخارجية السورى ــ على وجه الخصوص فى الأمر ، وهذا هو السبب ــ كما ابلغنى فيما بعد ــ فى أنه أخذ بزمام المبادرة وطلب اجتماعا بجروميكو ولم يستقبل جروميكو « خدام » حتى الليلة التى سبقت إصدار البيان الامر يكى السوفيتى .. ووفق ماذكره لى خدام فإن جروميكو تحدث أثناء ذلك الاجتماع بإفراط وصراحة عن الإمبر يالية الأمر يكية ومخططاتها الضخمة ضد

الدول العربية ، وكان خدام سعيداً بما سمع وخاصة بتأكيد جروميكو على أن الاتحاد السوفيتي سيقف بثبات خلف سور يا واصدقائه العرب الآخر ين لدرجة أنه بعث برقية طويلة إلى الرئيس الاسد .. وبحماس نقل خدام الى الرئيس السورى المحادثة التى جرت بينه و بين جروميكو مؤكدة تأييد موسكو الصلب .. ثم توجه خدام و بصحبته زوجته الى « ديزنى لاند » فى « فلور يدا » لقضاء إجازة من أجل تغيير الجو الرسمى المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة .. وفى اليوم التالى صدم عندما اعطاه السفير الامر يكى لدى دمشق الذى كان يرافقه نسخة من البيان الامر يكى السوفيتى المشترك فجروميكو لم ينبس بكلمة واحدة عن هذه الخطوة غير العادية .. وتضايق خدام بصفة خاصة إزاء رد الفعل السلبى للرئيس الاسد عندما قرأ برقيته ثم عرف من أجهزة الإعلام بنبأ هذه المغامرة الامر يكية السوفيتية الجديدة .. ولذلك قطع خدام عطلة نهاية الاسبوع التى كان يقضيها وعاد على الفور الى نيو يورك ، ومن محطة السكك الحديدية جاء مباشرة لمقابلتى ليعرب عن اشمئزازه الشخصى إزاء سلوك جروميكو.

و بالنسبة الى الولايات المتحدة يجدر التأكيد مرة اخرى على ان الرئيس كارتر ووز ير الخارجية سايروس فانس لم يكونا فحسب ملتزمين بتسو ية شاملة ، ولكنهما أيضا تشاورا مرارا مع كل الأطراف المعنية .. وتجاوز التزامهم كثيرا تصريحاتها الشفهية لهذا الغرض فقد اتخذا خطوات معينة ، و بذلا الكثير من الجهد لدفع اطراف الصراع إلى مؤتمر جنيف للسلام .. وهكذا تخلت إدارة الرئيس كارتر تماما عن أيه محاولة سواء للتوصل الى إتفاق منفصل بين إسرائيل واحدى الدول العربية أواللجوء مرة اخرى إلى التحركات الجزئية التى كانت تفضلها ادارتا نيكسون وفورد و بخاصة هنرى كيسنجر.

لقد كان الرئيس كارتر و وز ير خارجيته سايروس فانس منغمسين بشكل شخصى فى إعداد السينار يو الذى يؤدى الى انعقاد مبكر لمؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل .. وقد خصص كلاهما جزءا كبيرا من وقته لتحقيق هذا الهدف . وعلى سبيل المثال : أن الرئيس كارتر تبادل عدداً كبيراً من

الرسائل مع قادة الدول المعنية ، وتشكل هذه الرسائل على أعلى مستوى حوارا نشطا ومستمرا فى محاولة إزالة كافة العقبات الجوهرية أوالإجرائية ، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض .. وفضلا عن ذلك : فإن الرئيس كارتر أخذ على عاتقه مناقشة مختلف القضايا مع السادات و بيجين والاسد وغيرهم من قادة المنطقة حتى قبل إصدار الإعلان المشترك السوفيتى الامريكى . واستغل كارتر زيارات وزراء خارجية الدول العربيه وإسرائيل لنيويورك و واشنطن فاستقبلهم جميعا تقريبا وناقش مع كل منهم مختلف جوانب الصراع بالتفصيل .

وأصبحت هذه اللقاءات معروفة باسم المحادثات عن قرب .

أما سايروس فانس فإنه من جانبه ــ وبما اتسم به من إخلاص ــ قام بزيارة الشرق الاوسط أكثر من مرة ، وناقش بإسهاب مختلف جوانب الأزمه مع وزراء الخارجية والقادة الآخرين .

من الوصف والتقييم السابقين للأحداث التى تكشفت علانية أووراء الكواليس خلال صيف وأوائل خريف عام ١٩٧٧ .. يتضح دون أدنى شك ان الامور كانت تتحرك بشكل منتظم فى الاتجاه الصحيح ، وأعنى نحو جنيف ، حيث ستلتقى أطراف هذا النزاع الحاد حول مائدة واحدة للتفاوض على تسوية سلمية ، وقد كان يجرى على قدم وساق الاعداد لهذا المؤتمر ، وتم التشاور مع كافة الاطراف ، واتفقت القوتان العظميان على المبادىء الأساسية .

وأظهر ذلك كله أن هناك فرصا عظيمة لنجاح المؤتمر ، وكان هذا هو السيناريو السائد قبل قرار السادات الذى اتخذه من جانب واحد بالذهاب الى القدس .. وعليه فان التطورات الرئيسية التى حدثت فيما بعد يجب دراستها وتقييمها على أساس الحقائق التى ناقشناها آنفا .

ولايمكن للمرء أن يضع مبادرة السادات فى منظورها السليم مالم يأخذ فى الحسبان الأحداث السياسية التاريخية التى وقعت قبل قرار السادات المفاجىء بالتصرف بمفرده .

وعلى أساس هذه الخلفية من الأحداث تصبح الأسئله التالية منطقيه وذات اهمية بالغة .. إذا كان كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح لعقد مؤتمر جنيف للسلام في نهاية عام١٩٧٧ فلماذا اختار السادات اتخاذ خطوة من جانب واحد ستؤدى تلقائيا إلى وضع نهاية لكل الجهود الجماعية واحباط كل الآمال في أن يعقد مؤتمر السلام ؟؟ هل كان السادات يتواطؤ مع إسرائيل لمنع المفاوضات الجماعية من أن تتم ؟ لقد كان السادات يعلن باستمرار و بوضوح أنه على اتصال دائم بالرئيس كارتر وعلى اتفاق تام مع السياسة التى ينتجها فلماذا اختار الرئيس المصرى أن يتصرف كما فعل ؟ كيف يمكن التوفيق بين إشادة الرئيس السادات المستمرة بالدور الامريكى و بخاصة دور الرئيس كارتر في عملية السلام مع حقيقة أنه وعن عمد أخفى عن « شريكه الكامل » الاتصالات المباشرة التى كانت تجرى بين مصر واسرائيل ؟؟!

وعلى وجه الخصوص لماذا أمر الرئيس السادات المبعوث المصرى في محادثات الرباط بأن يناشد الجانب الاسرائيلى عدم ابلاغ واشنطن بالاتصالات الإسرائيليه ـ المصرية* ؟ ونفس السؤال يجب توجيهه بالنسبة إلى الجانب الاسرائيلى : لماذا رأى الاسرائيليون الذين يتبادلون في العادة وعلى نحو وثيق وجهات النظر مع الولايات المتحدة أنه ينبغى ألا تعرف واشنطن بالاتصالات السرية مع الرئيس السادات ؟ . ومن تلك الاسئلة الآنفة الذكر يبرز سؤال حيوى هو: هل كان هناك تواطؤ بين بيجين والسادات أم انهما كانا يخشيان أن كارتر إذا علم بنواياهما سيعترض بشدة على المبادرة الاسرائيلية المصرية المنفردة خوفا من أن تخرب الجهود الامريكية المتصلة لدفع الاطراف إلى مؤتمر جنيف للسلام ومن ثم تحطيم كل الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ؟ وهذان السؤلان هما أكثر الاسئلة إتصالا بالموضوع باعتبار السادات كان يعلم بلاشك أويتوقع على الأقل ان اشقاءه العرب سيرفضون قراره الذى اتخذه من جانب واحد بحثا عن تسوية منفردة مع إسرائيل .

---

* انظر موشى ديان « الانفراج » نيو يورك : الفريد نوبث ١٩٨١ ، ص ٥٠ .

وعلى حين أن هناك اسئلة كثيرة لاتجد جوابا حول دوافع السادات فى هذه الفترة فإنه من الواضح بجلاء أن إدارة الرئيس كارتر لم يكن يخامرها شك فى ان يكون السادات غير ملتزم التزاما كاملاً بالإتجاه إلى مؤتمر جنيف .. وتوضح هذا دون أدنى إحتمال للشك الرسائل والا تصالات المستشهد بها هنا .. فى ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ بعث الرئيس السادات برسالة إلى كارتر تتناول مسألة الإعداد لمؤتمر جنيف .. ولم تكشف الرسالة عن شيء سوى إستمرار التزام السادات بالتغلب على كافة العقبات القائمة ، والتشاور مع كافة الأطراف العربية بشأن أى تحرك وعلى حين لم يكن قد تم التوصل الى الاجماع فى الرأى فإنه كان يتم احراز تقدم واضح . واستطرد السادات قائلاً :

« لقد درست بعناية ورقة العمل التى تلقيتها مرفقة مع رسالتكم الآنفة الذكر . وفضلا عن ذلك .. فإننى ناقشت محتو ياتها مع ياسر عرفات حيث لاحظت أنه يرحب بها .

وربما تتذكر أنه بعد انعقاد مجلس الأمن القومى المصرى نقلت اليكم موافقتى على ورقة العمل الامر يكية الاصلية التى سلمت الى وز ير الخارجية فهمى اثناء ز يارته لواشنطن .. وإلى جانب هذا فقد نقلت موافقتى على تلك الورقة إلى كل رؤساء الدول العربية تقر يبا .. وهكذا فإننى مازلت ملتزما بالأجزاء الجوهر ية لتلك الورقة .

وقد لاحظت فى الوقت نفسه أنه فى ورقة العمل الجديدة التى سربها ديان باعتبارها ورقة اسرائيلية فى الكنيست كان هناك اختلاف كبير عن الورقة الاصلية يصل إلى درجة تعديل بعض النقاط الأساسية التى تضمنتها الورقة الأصلية فضلا عن بعض النقاط الجديدة ذات الطبيعة الإجرائية التى أعلق عليها أهمية كبيرة .

وكما تعلمون على الأرجح فإن الوز ير فهمى نقل وجهات نظرنا إلى وز ير الخارجية فانس من خلال السفير إيلتس سواء بالنسبه للنقاط الجوهر ية أوالاجرائية .. وفى ضوء محادثاتى البعيدة المدى مع عرفات فإننى أرفق طيه صيغة

واقعية معقولة أعتقد أنها يمكن أن تعزز على نحوهائل فرص عقد مؤتمر جنيف فى وقت لاحق من هذا العام دون تحيز إلى موقف أي من الاطراف المعنية .

وبعد ماقلته أود أن اؤكد على أن عرفات مازال ملتزما بما أبلغنى به فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين فى جنيف ، كما نقل اليكم من خلال الوزير فهمى .

•• مرفق مع هذه الرسالة صياغة مصرية جديدة لورقة العمل نصها كمايلى ••

« ورقة عمل عن الاقتراحات لاستئناف مؤتمر جنيف »

(١) سيتم تمثيل الأطراف العربية من خلال وفد عربى موحد فى الجلسات الافتتاحية فى جنيف .. وداخل الوفد سيكون هناك فلسطينيون قد لايكونوا أعضاء مشهورين فى منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) ستتكون مجموعات العمل اواللجان الفرعية للتفاوض على معاهدات السلام كمايلى :

أ ــ مصر ــ اسرائيل ..

ب ــ سوريا ــ اسرائيل ..

جـ ــ الاردن ــ اسرائيل ..

د ــ لبنان ــ اسرائيل ..

هـ ــ الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية ومسألة اللاجئين ستناقش فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين وربما آخرين وفقا لما يتقرر فى الجلسات الافتتاحيه لمؤتمر جنيف .

(٣) الاسس المتفق عليها للمفاوضات فى مؤتمر جنيف للسلام الخاص بالشرق الاوسط هى قرارا مجلس الامن رقما ٢٤٢ و٣٣٨ .

(٤) ستقدم مجموعات العمل اواللجان الفرعية تقارير عن نتائج اعمالها الى للمؤتمر الموسع .

ولم يكشف رد الرئيس كارتر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الذي نقل شفهياً عن طريق السفير ايلتس أيضا عن أى إهتزاز فى عزم الرئيس كارتر على العمل لعقد مؤتمر جنيف أوأى مؤشر عن أن الرئيس كارتر على علم بأن السادات ربما يشك فى حكمة ذلك المنهج .

مهما يكن من أمر فإن الرسالة التالية كشفت أيضا النقاب عن أن مسألة التمثيل الفلسطينى كانت ماتزال مسألة صعبة مع اقتناع كارتر بأنه يمكن حلها :

« لقد بحثنا بعناية الصياغة الجديدة لورقة العمل التى سلمها لنا وزير الخارجية فهمى .. ويجب أن نقول بصراحة : إننا لانعتقد أنه سيكون من المجدى التراجع امام الاسرائيليين بشأن أساس هذه النسخة ..

و بالنظر إلى الحقائق السياسية التى نعلم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تعمل خلالها فإنه ليس هناك أمل فى حملها على قبول ذكر ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر فى الورقة .. و بالمثل فإن محاولة إعلان زيادة صلاحيات وتشكيل مجموعة العمل التى ستتناول مسألة الضفة الغربية وغزة ستكون على الأرجح من المستحيل بالنسبة لبيجين وحكومته أن يقبلوها بالنظر إلى حدة المشاعر الاسرائيلية تجاه « المشكلة الفلسطينية » .

وأود بادىء ذى بدء أن أوضح ــ لأن السادات فى رسالته ووزير الخارجية فهمى فى ملاحظاته لك يكشفان عن بعض جوانب سوء الفهم لهذه النقطة ــ أن ورقة العمل التى عرضت عليها ليست « وثيقة إسرائيلية » وهى تحتوى بطبيعة الأمر على بعض التعديلات عن النسخة السابقة الى تحدثنا عنها للمصريين من أجل تلبية بعض وجهات النظر الاسرائيلية ولكن وكما يعلم الرئيس السادات ووزير الخارجية فهمى فأن الاسرائيليين لم يقبلوها إلا بعد مناقشة طويلة وحادة داخل مجلس الوزراء .. وتضمنت تلك النسخة تنازلين مهمين من جانب إسرائيل كان الإسرائيليون يرفضون بشدة تقديمها وهما أنه يجب أن يتم تمثيل العرب فى الاجتماع الموسع بواسطة وفد موحد ، وأن الفلسطينيين يمكن أن يوجدوا فى المؤتمر بحكم حقهم وليسوا كأعضاء فى الوفد الاردنى .

وقد بذل الإسرائيليون قصارى جهدهم معنا لكيلا يتنازلوا بشأن هاتين المسألتين .

وحول مسألة التمثيل الفلسطيني يمكنني أن أؤكد للرئيس السادات ان العبيرات التي استخدمت في ورقة العمل التي عرضناها عليه ستعني المضي قدما لاختيار الفلسطينيين بالطريقة التي ناقشها وزير الخارجية فهمي مع الرئيس كارتر ومعي في نيو يورك .. حيث إن الورقة بصياغتها الحالية تتحدث فحسب عن فلسطينيين دون تحديد أية انتاءات تنظيمية هذا على حين أنها لا تنص على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية ..

ولايمكن في تقديرنا أن تفعل ذلك في ضوء الحساسيات الاسرائيلية ، فإنها لا تستبعد هذا أيضا صراحة .. و يبدو لي : أن هذه صياغة يمكن لكلا الجانبين أن يتعايش معها .. وكما أقول : فإنها لا تمثل أي تغيير في الأسلوب الذي إتفقنا من قبل على أن نمضي به قدما .

وفي النهاية أود أن أشكر وزير الخارجية فهمي على إشارته في محادثاته مع السفير ايلتس الى سؤال غاية في الأهمية حول كيف نعتزم السير لإقناع الأطراف بالذهاب إلى جنيف حالما يتم إيجاد أساس متفق عليه لنظام الإجراءات في المؤتمر .. ونحن نتفق على أنه سيكون من الأفضل تفادي توجيه دعوات إلى كل طرف من الاطراف والإثارت بوضوح مشكلة توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .. والإجراءات التي نميل إلى تأييدها هي تلك التي استخدمت لعقد مؤتمر عام١٩٧٣ ، وقد تم الاتفاق عليها في ذلك الوقت و يفترض انها ستظل مقبولة .. و يتذكر وزير الخارجية فهمي أنه لم تكن هناك أي دعوات رسمية صدرت إلى أطراف مؤتمر عام١٩٧٣ .. فبعد مشاورات مع الأطراف أرسلنا نحن والسوفيت رسائل متطابقة إلى أمين عام الأمم المتحدة . لم تذكر الرسائل اسم كل طرف ، وانما طلبنا منه توزيع الرسائل على اعضاء مجلس الامن ؛ لأبلاغهم ولن تتعارض هذه الإجراءات بأي حال من الأحوال مع الأسلوب المقترح لاختيار مندوبين فلسطينيين .. كما أنها تتميز بأنه تم العمل بها من قبل و يفترض أنها

إجراءات سيكون السوفيت والاسرائيليون والأطراف العربية على استعداد للموافقة عليها »

والرسالة التالية من كارتر الى السادات فى ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) كانت رسالة معبرة وكاشفة لموقف جديد وفى نفس الوقت هام من كارتر؛ إذ كان خطاب كارتر دون سابقيه نسيج وحده لانه برهن على غير عادة كارتر على انه مستعد لاخذ موقف حاسم، متفهم للمشكلة، وواع لمخاوف الجانب العربى. واهم من ذلك كله هو ماعبر عنه كارتر عن استعداده لاتخاذ خطوة محددة لحل المشكلة الفلسطينية.

لقد قدم تبادل وجهات النظر الذى قمنا به فيما يتعلق بورقة العمل حول الاجراءات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف عرضا مفيدا.. وحقق هذا التبادل إتفاقا بين الاطراف على بعض النقاط الرئيسية التى كان هناك اختلافات حادة بشأنها من قبل، كما أنه مهد الطريق للخطوات القادمة التى يجب أن نتخذها فى الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف..

وبصراحة: فإننى لا أرى أى احتمال للتوصل إلى اتفاق بشأن ورقة مقبولة لدى كل الاطراف ولا أعتقد ان هذا ضرورى.. ومع وضع اهتمامات ورغبات كل الأطراف نصب العين فإننى أعتقد ان هناك مرونة كافية، وأننا قدمنا توضيحا كافيا لوجهات نظرنا من اجل تبديد مخاوفكم الرئيسية بتفاهم مفاده أن أية مشكلات متبقية يمكن حلها فى جنيف حيث سيكون كل طرف فى موقف يمكنه فيه حماية مصالحه واعتقد أنه بإمكاننا الآن أن نتحرك بجرأة للدعوة إلى عقد المؤتمر بطريقة تحمى مواقف الجميع.

وكتب كارتر يقول: إنه فيما يتعلق بالمسألة الصعبة الخاصة بالتمثيل الفلسطينى فقد تم إحراز تقدم ذى مغزى نحو التوصل الى اتفاق بإنه يمكن إدخال الممثلين الفلسطينيين فى وفد عربى موحد، وأضاف قوله: وعلى هذا الأساس الذى

توصلت إليه أنت ووزير الخارجية فهمي وانا بالفعل فإننى أعتقد أنه سيكون من الممكن اختيار ممثلين فلسطينيين بواسطة الجانب العربى يكونوا مقبولين للجميع ويمثلون باخلاص وجهات نظر الفلسطينيين .

وأضاف كارتر قوله : إنه يدرك أن الدول العربية تخشى ألا تصر الولايات المتحدة على معالجة المسألة الفلسطينية فى المؤتمر على نحو كاف .. وهذا الخوف مفهوم ولكن لا أساس له لأنه مقتنع منذ زمن طويل بأنه ليس هناك حل فى الشرق الاوسط دون تسوية للمشكلة الفلسطينية .. ومع ذلك ..

« فمن أجل إزالة أية شكوك فى هذا الصدد فإننى على استعداد ـــ اذا وافق الجانب العربى على برنامج العمل الذى أقترحه فى هذه الرسالة ـــ لأن أدلى بتصريح علنى لا لبس فيه مفاده أن المشكلة الفلسطينية وكذلك مشكلة الانسحاب وحدود السلام يجب معالجتها بجدية فى المؤتمر بهدف إيجاد حل شامل لكل جوانب الصراع العربى الاسرائيلى .

وكان هذا البيان من جانب كارتر مهما للغاية .. فأولا : كانت هذه هى المرة الاولى التى يكون فيها رئيس امريكى مستعدا لإصدار بيان علنى قوى عن المشكلة الفلسطينية وثانيا : فإن البيان كان مهماً بصفة خاصة حيث إنه جاء بعد الاجتماع بين ديان وكارتر والذى أكد خلاله الرئيس الامريكى من جديد على ضمانات كيسنجر لاسرائيل .. وبدا أن الرئيس كارتر يناقض نفسه فى تلك النقطة ، وأنه عازم الآن على ألا يسمح للاسرائيليين بفرض السياسة الامريكية تجاه الفلسطينيين ، وثالثا فإن كلمات كارتر وأضحت تماما أنه لا يسعى من أجل سلام منفرد بين مصر واسرائيل ، وأنه لا يعرف أن السادات سوف يتفق على سلام منفرد .

ومضت رسالة الرئيس كارتر تقول :

« فضلا عن ذلك : فقد استطعنا وبصعوبة الوصول إلى موافقة إسرائيل على أنه سيكون هناك وفد عربى موحد مع إشتراك ممثلين فلسطينيين فيه ، وأن الضفة

الغربية وغزة وكذلك مشكلة اللاجئين ستتم معالجتها فى مجموعات متعددة الأطراف أومجموعات وظيفية لن تقتصر عضويتها على الدول المعنية ولكن ستشمل الممثلين الفلسطينيين ايضا .

وستقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى باعتبارهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر بالإتفاق على الاجراءت اللازمة لاستئنافه من خلال رسالة من الرئيسين المشاركين تخطر امين عام الامم المتحدة .

و بدون الدخول فى تفاصيل فإننى أقترح أن أمضى الآن قدما للاتفاق مع الاتحاد السوفيتى بوصفه الرئيس المشارك على دعوة لاستئناف مؤتمر جنيف .. وعلى وجه التحديد فإننى أقترح إتباع الاجراءات التى استخدمت فى عام ١٩٧٣ بأن يبعث برساله من الرئيسين المشاركين إلى الامين العام فالدهايم ، مفادها أن الاطراف اتفقت على الاجتماع فى جنيف وسوف تنص الرساله على أن الأطراف العربية وافقت على تشكيل وفد واحد بمافيه الممثلون الفلسطينيون .

وستنص على أن اجراءات المؤتمر التى إتبعت فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ سوف تحكم المؤتمر المستأنف ، وسوف تصف هيكل مجموعات العمل بأنه ثنائى باستثناء المجموعات الخاصة بتلك المسائل المعترف بوجه عام أنها تقتضى معالجة متعددة الأطراف .

واختتم الرئيس كارتر رسالته قائلا : إننى على اقتناع بأننا الآن قد وصلنا إلى لحظة حرجة فى الجهود التى كانت تبذلها ادارتى منذ توليها السلطة قبل تسعة شهور من أجل وضع منهج يؤدى إلى احلال سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط . وأود أن أؤكد لك مرة اخرى بكل ثقل منصبى وقدرتى على الاقناع أننى أعتزم الاستمرار فى البحث عن السلام فى الشرق مهما استغرق هذا من وقت ، وأن استخدم نفوذ الولايات المتحدة إلى اقصى حد فى هذا الصدد .

وعلى حين أن الشواهد الآنفة الذكر أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن كل شيء كان محدداً ، وأن الطريق إلى جنيف كان مفتوحا ؛ فإن من الأهمية بمكان أن أنوه

إلى أن الرئيس كارتر كان على استعداد للإدلاء ببيانات علنية لطمأنة الفلسطينيين .

وما من شك فى أن استعداد كارتر للإدلاء بمثل هذا البيان البالغ الأهميه كان نتاج ضغوط جماعية مارسها الجانب العربى الذى كان يريد التأكد قبل الذهاب إلى جنيف من نوايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

وفى النهاية : فإن الرسالة التالية التى تلقيتها فى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٧ من وزير الخارجية فانس فيما يتعلق بالاجتماع المتوقع للجامعة العربية فى تونس ــ تثبت بما لايدع مجالا للشك أنه قبل عشرة أيام فحسب من زيارة السادات المفاجئة للقدس أن الرئيس كارتر إقترح رسمياً على كافة الدول العربية استئناف مؤتمر جنيف .. ولذلك فإن فانس كان حذراً للغاية تجاه إجتماع وزراء خارجية الدول العربية المقرر عقده فى تونس يوم ١٢ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٧٧ .. وكان يخشى أن تكون لاجتماعات تونس بعض الآثار السلبية على الحل الوسط البالغ الحساسية ذى التوازن المهتز والذى كانت تتوقع واشنطن تحقيقه إستعداداً لعقد مؤتمر جنيف .

« .. كما تعلم : فإننا ننتظر حاليا الرد العربى على رسائل كارتر الأخيرة التى تقترح ألا نسمح للمسائل الاجرائية المتبقية بأن تعرقل أكثر استئناف مؤتمر جنيف ولقد تشجعنا للجهود الجادة التى تبذلها الأطراف العربية حالياً للتنسيق بين مواقفها ونأمل فى أن تمكن هذه المناقشات الجانب العربى من اتخاذ موقف مشترك بالموافقة على المضى قدما ، على الأساس الذى يوصى به الرئيس .

وفى الوقت نفسه فإنك وزملاءك العرب ستجتمعون فى غضون بضعة أيام فى تونس من أجل إجتماع لوزراء الخارجية .. و بطبيعة الأمر : فإن آخر اقتراحاتنا لن يكون معروفا لغالبية الحكومات الممثلة .

ولكن مامن شك فى أن وضع جهودنا الرامية إلى الذهاب إلى جنيف سيكون موضع إهتمام رئيسى للجميع .. وآمل فى أنك و وزراء الدول العربية ألاخرى الأطراف فى المفاوضات ستكونون قادرين على أن تنقلوا إلى المؤتمر أهمية عدم

اتخاذ قرار أو إصدار بيانات علنية من شأنها الحد من مرونة الحكومات التى خاطرت بالكثير من أجل بدء المفاوضات.

«وعلى وجه الخصوص فسوف تكون نكسة حقيقة ـ ربما تكون قاضية بالنسبة لاحتمالات إستئناف مؤتمر جنيف ـ لو أن مؤتمر وزراء الخارجية وافق على أى اقتراح بأن التمثيل الفلسطينى فى جنيف لايمكن أن يتم إلا من خلال تعيين منظمة التحرير الفلسطينية.

مثل هذا القرار سيؤدى لامحالة إلى تجميد المواقف العربية بشأن أكثر النقاط الإجرائية تعقيداً، وهى التى نركز مجهوداتنا للعمل على حلها.

وكما اقترح الرئيس كارتر فى رسالته الأخيرة لحكومتكم: فإن هناك وسائل أفضل لكفالة التمثيل الفلسطينى بطريقة تسمح بمناقشة شاملة للموضوعات المتصلة دون عقبات إجرائية»

وقد نشرت تقارير خاطئة كثيرة فيما يتعلق بأحداث هذه الفترة تتراوح من الزعم بأنه ثبت أن من المستحيل عقد مؤتمر جنيف إلى التصريح بأن كارتر نفسه شجع على إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل، غير أن السجلات التاريخية لاتدع مجالا للشك فيما يتعلق بالحقائق التالية:

(١) أن الرئيس كارتر وإدارته كانا ملتزمين إلتزاما كاملا بعقد مؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

(٢) أن الجانب الأمريكى إعترف بأنه كانت لا تزال هناك صعوبات معينة، ولكن كان واثقا أيضا من النتائج الإيجابية لجهوده.. وكتب «سايروس فانس» إلىَّ فى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) بقول: «إننى واثق من أنه بإمكاننا التغلب على العقبات إذا واصلنا جهودنا».

(٣) إن ورقة عمل تتضمن النقاط الإجرائية التى سيعقد على أساسها مؤتمر جنيف قد تمت صياغتها، سواء كان كل طرف من أطراف النزاع موافقاً

على كل كلمة فيها أولا ؟ وأنه كان يوجد إطار عمل ممكن التطبيق ، وأن الإتفاق على كل الجزئيات لم يكن ضروريا .

(٤) إن الإدارة الأمريكية كانت حريصة للغاية على تفادى أى تطورات جديدة أوإضافية من شأنها زيادة صعوبة موقف معين بالفعل ، وهذا هو السبب فى أن الرئيس كارتروو زير خارجيته فانس كانا عازمين على تثبيط الهمم عن أية تحركات أومقترحات جديدة ، أوتجميدها بصورة مؤقتة .

(٥) إن الإدارة الأمريكية لم تكن تخشى فيما يبدو أن يحاول الجانب السوفيتى عرقلة عقد مؤتمر جنيف .. ولم يذكر الرئيس كارتر أوسايروس فانس سواء بشكل مباشر أوضمنا أنهما يواجهان أية مشكلات مع السوفيت ؛ ولذلك فإنه من الخطأ الزعم بأن موسكو كانت تتصرف على نحو مخالف ، أوتخلق عقبات أمام المؤتمر سواء بشكل مباشر أومن خلال عملائها وأصدقائها .

(٦) أنه لا الرئيس كارتر ولا وزير خارجيته فانس كانا يعلمان بالاتصالات بين مبعوثى السادات و بيجين فى الرباط .. وكل مافى الأمر أنهما ـــ كما أخبرنى السفير إيلتس ـــ كانا يشكان فى أنه ربما تكون هناك جهود تبذل فى هذا الاتجاه . كما أن المسئولين الأمريكيين تجاهلوا تجاهلاً قاطعاً نية السادات فى زيارة القدس .. حتى أعلن السادات نفسه على الملا و بشكل رسمى نيته فى ذلك قبل ثلاثة أيام فحسب من سفره متوجها إلى القدس .

(٧) انه لم يكن من الممكن أن يفوت السادات و بيجين الانتباه إلى ضرورة إبلاغ شركائهما الأمريكيين بنيتهما .

وقد كانت الاتصالات مع الولايات المتحدة كثيرة الحدوث فى هذه الفترة وكانت مناقشة كافة التفاصيل تتسم بالمثابرة لدرجة أنه كان من الصعب أن ينسى الزعيمان أن مبادرتهما الخاصة ستفسر المنهج الرسمى الذى تبناه الرئيس كارتر والقادة الآخرون من أجل دفع كل الأطراف نحو تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر جنيف للسلام .

وما أحاول إقراره هنا هو حقيقة أن كلا من الرئيسين السادات و بيجين

عمد إلى إخفاء نيته عن الرئيس كارتر ؛ لأنهما كانا يعلمان أنه سيعارض مبادرتها وعلى حين أن هذه نقطة رئيسية فإنني لم أجد أحد ناقشها فى أى كتاب أومقالة تعالج خلفية زيارة السادات للقدس .. وكان الاستثناء الوحيد عموداً للكاتب « وليام سَفَيَّر » فى جريدة انترناشيونال هيرالد تربيون فى عددها الصادر يوم ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ ، إذ كتب يقول « إن الرئيس أنور السادات الداهية تعمد عدم إخبار الرئيس كارتر بنيته لزيارته التاريخية للقدس » ووليام سفير كاتب جيد الإطلاع ولكنه معروف أيضا بميوله الصهيونية وهذا هو السبب فى أنه تحدث عن مخادعة السادات ولكنه امتنع عن عمد عن ذكر أن بيجين لم يبلغ كارتر أيضا .

(٨) إن إدارة الرئيس كارتر كانت ستعارض رحلة السادات إلى القدس لأنها كانت ملتزمة إلتزاما كاملا بمؤتمر جنيف للسلام . وفى الحقيقة : أنه من الواضح أن بيجين كان يرى الإجتماع مع السادات وسيلة لتخريب المؤتمر .. وكانت إسرائيل تعارض مفهوم تسوية شاملة يتم التوصل إليها مع اشتراك كافة الدول العربية والقوتين العظميين . وكانت تعلن دواماً معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام .. وعندما اتفقت واشنطن وموسكو على بيانهما المشترك الشهير فى أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ غضب الإسرائيليون غضباً شديداً و بدأوا حملة قوية ضده .. وطوال هذه الفترة كان الاسرائيليون يفضلون التفاوض مع كل دولة عربية على حدة بدءاً بمصر .. وكان الافتراض وراء هذه التكتيكات واضحاً جداً ألا وهو أن إسرائيل بتفاوضها مع كل دولة عربية على حدة يمكنها فرض شروطها والحصول على أفضل التنازلات من كل دولة عربية على حدة .. وعلى العكس لوأن اسرائيل أجبرت على الذهاب إلى جنيف والتفاوض مع الجانب العربى بشكل جماعى فإنها لن تكون فى موقف يمكنها فيه مقاومة جبهة عربية موحدة .

فضلا عن ذلك : فإن وجود الأمم المتحدة والقوتين العظميين فى جنيف سيحد من القدرة التفاوضية لإسرائيل إلى أدنى درجة .. وكان الاسرائيليون

ينزعون إلى الإرتياب والخوف من إدارة كارتر؛ لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الأمريكى ولاسيا مستشاره لشئون الأمن القومى الدكتور بريزنسكى كانا يريان أن التسوية النهائية الشاملة لن تختلف اختلافاً كبيراً عن المقترحات التى تضمنها « تقرير بروكينجز » الشهير لعام ١٩٧٥ .. وقد ساهم بريزنسكى شخصياً فى إعداده مع خبراء أمريكيين آخرين .. ولم يكن الإسرائيليون راضين عن هذا التقرير الذى تنبأ بالعودة إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ وخلق كيان فلسطينى .. ولكل الأسباب الآنفة الذكر كان من الطبيعى تماما بالنسبة للاسرائيليين ــ وبخاصة بيجين ــ أن يسعوا من أجل سلام منفرد مع السادات .. كما أن السادات من جانبه ــ وبرده الإيجابى على طلب إسرائيل بإجراء اتصالات مباشرة الذى نقله الملك الحسن ــ أتاح لبيجين فرصة نادرة ليحقق فى ضربة واحدة كل أحلامه ومخططاته الكبرى .. وهكذا استطاع الاسرائيليون القضاء على أى إحتمال لعقد مؤتمر جنيف فى نفس الوقت الذى حرروا فيه أنفسهم من أى ضغط أمريكى فى المستقبل لدفع عملية السلام نحو تسوية شاملة .

لقد ركزت فى هذا الفصل على التطورات الدولية التى كانت تجرى فى صيف وخريف عام ١٩٧٧ .. وكان هدفى هو إظهار أن كل الجهود كانت مهيأة لدفع كافة الأطراف إلى مائدة التفاوض فى جنيف ، والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية . والسجل واضح تماما فى هذه النقطة على عكس البيانات التى صدرت :

فقبل زيارة السادات للقدس لم يكن الموقف فى الشرق الأوسط قد وصل إلى حالة جمود ميئوس منها ، وإنما كان يتحرك نحو سلام شامل .. وعندما أناقش فى الفصل التالى الأحداث المختلفة التى وقعت فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) والنصف الأول من تشرين الثانى (نوفمبر) قبيل ركوب السادات الطائرة وتوجهه إلى القدس سيكون أمام القارىء كل الحقائق التاريخية لتقويم الحجج المؤيدة والمعارضة لما أقدم عليه السادات ، وسبب فعلته هذه .

الفصل الرابع عشر

لماذا استقلت

لم يكن عندى أى سبب للشك خلال هذه الاشهر للاعداد المكثف لمؤتمر جنيف فى أن اتجاها مخالفا اساسيا لهذا الطريق على وشك الوقوع .. فسلك ادارة كارتر كان مستقيما ، كذلك كان التزام مصر تاما ومتشيا مع الموقف العربى المشترك .. ولاشك أنه كان واضحا أن السادات ثابت ثباتا كليا على طريق العمل الذى اخترناه ، فمديحه الدائم لمسودة المعاهدة التى اعددتها وموافقته الحارة لغيرها من الخطوات التى قمت بها ــ جميع هذه الاعمال اظهرت اقتناعه العميق بان مؤتمر جنيف هو المسرح الملائم للمفاوضات .

غير أنه لا شك فى ان تمثيل الفلسطينين كان حجر عثرة ، لان الاسرائيليين لن يوافقوا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع أعضاء المنظمة .. ولكن حتى هذه المسأله كانت فى طريقها إلى الحل لأن ياسر عرفات أسر إلى الرئيس السادات بقبوله أن يمثل المنظمة الاستاذ « ادوارد سعيد » ، وهو أستاذ أمريكى من أصل فلسطينى ومحل ثقة تامة .

خطط السادات للذهاب إلى القدس :

وقد تسبب موقف الاسرائيليين فى عدم تحقيق كثير من الأشياء المرغوبة ، وكان هذا الموقف متوقعا .. فقد كان واضحا أنهم يفضلون مفاوضات ثنائية ، بالرغم من تعهدهم كتابة بالاشتراك فى المؤتمر .. كما ظهرت بعض الدلالات عند نهاية الصيف على أنهم يودون اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات ، غير أنه لم يكن هناك أى سبب للاعتقاد بنجاحهم فى منع إنعقاد مؤتمر جنيف .

فالإشارة الأولى بأن شيئا مايدور فى خلد الإسرائيليين جاءت عندما وصلتنى فجأة برقيات من سفاراتنا فى النمسا و واشنجتون ولندن تذكر أن عددا من القادة

الصهيونيين العالميين عبروا عن رغبتهم فى تدبير إجتماع سرى بالرئيس السادات .. وقد بدأ أنه بعيد الاحتمال أن يكون وصول جميع هذه الرغبات فى نفس الوقت محض صدفة ، غير أن المعنى لم يكن واضحا .

ونقلت هذه الرغبات إلى الرئيس السادات وأنا فى حيرة من أمرها ، ثم أضفت بأنه فى رأيى : ألا يسمح لهؤلاء الأفراد بالحضور إلى مصر لأنهم صهيونيون معروفون ، وأن أسماءهم على قائمة المقاطعه العربيه كما أنى أوضحت أن رداً إيجابيا لهذه الرغبات سوف يخلق رد فعل مضاد فى العالم العربى .. فوافق ، وأعطيت التعليمات إلى سفاراتنا الثلاث لتعبر عن أسفنا بأن الرئيس السادات لا يستطيع الموافقة على مقابلة هذه الشخصيات .. هل أوعز بيجين إلى هؤلاء القادة الصهيونيين بالسعى إلى مقابلة السادات حتى يستطيع الاقتراح بعقد إجتماع بينه و بين السادات ؟ .. مازلت لا أدرى !! .. ومهما كان من أمر فإنه ما كدنا نرفض هذه الرغبات حتى نقل إلينا الملك الحسن رغبة بيجن فى الاجتماع بالسادات ومن المحتمل أن يكون بيجن قد اتجه نحو الملك الحسن بعد أن أخفقت محاولته الإولى لخلق إتصال بالصهيونيين .

وقد ترك موقف السادات أسئلة كثيرة دون رد ، فهو لم يظهر أى مقاومة أساسية عندما نصحته بعدم مقابلة الصهيونيين .. غير أنه .. بعد أسابيع قليلة قبل اقتراح بيجين بالاتصال المباشر وأرسل التهامى إلى الرباط .. وقد اختار السادات ألا يبلغنى رسالة بيجين ورده عليها ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى إمتنع فيها السادات عن وضعى فى الصورة ، ولعله اتخذ هذا القرار لعلمه بمعارضتى لهذا التحرك . هذا ومازال أمر آخر غير واضح لدى ، وهو إذا ما كان هناك صلة مباشرة بين ذهاب التهامى إلى الرباط ومبادرة السادات الخاصة بالذهاب إلى القدس .. وقد أنكر السادات نفسه أن محادثات الرباط كانت تمهيدا للقدس وإعدادا لمقابلة بينه و بين بيجين فقد قال لديان :

« فى الواقع أنى أرسلت التهامى ليقابلك لسبب آخر ، ففى هذا الوقت كانت الاستعدادات لمؤتمر جنيف على أشدها .. وكانت مهمة التهامى أن يؤكد وصولنا

أنتم ونحن أى إسرائيل ومصر إلى نوع من الإتفاق قبل إنعقاد المؤتمر حتى لاينتهى بالفشل ، ولم يكن الغرض من محادثاتك مع التهامى ترتيب مقابلة بينى و بين بيجين » .

تركت القاهرة مع الرئيس السادات فى نهاية شهر أكتوبر فى طريقنا إلى رومانيا وإيران والسعودية .. ووصلنا إلى بوخارست فى الثامن والعشرين من أكتوبر وقابلنا الرئيس نكولاى شاوسسكو وغيره من القادة الرومانيين فور وصولنا ، ثم توجهنا إلى « سيناء وهى قرية تبعد حوالى مائة كيلومتر من العاصمة الرومانية .. وكان لهذه القرية الرومانية جاذبية رومانسية خاصة عند الرئيس السادات ، فقد سميت باسم سيناء المصرية ، كذلك لأنها كانت منتجعا مليئا بالخضرة ولكن وآسفاه فالمأساة التى مزقت جهود السلام بدأت فى سيناء ..

وفى اليوم التالى لوصولنا إلى « سيناء » أخبرنى السادات بالتفصيل عن إجتماعه بالرئيس الرومانى شاوسسكو .. فقد أراد شاوسسكو كما أخبرنى السادات أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل .. وفى واقع الأمر : أنه كان قد قابل بيجين ، ثم دعا السادات بعد محادثاته مع الزعيم الاسرائيلى ، وكان بيجين طبقا لكلام شاوسسكو مصمما بجدية على إتمام معاهدة سلام مع مصر « إن بيجين رجل قوى وجاد إذا مارغب فى العمل » هكذا إدعى شاوسسكو .. كما اطلع بيجين الرئيس الرومانى على خطط للسلام فى الشرق الأوسط بخرائط كتب عليها جميع أسماء المدن والمساحات بالعبرية .

كان واضحا أن بيجين أشار إلى إستعداده لتوقيع معاهدات سلام مع البلاد العربية على أساس الإعتراف بالحدود الآمنة والمعترف بها ، كما طالب شاوسسكو بالسعى لمعرفة رد فعل السادات بالنسبة إلى حل المشكلة الفلسطينية .. كانت إسرائيل تقترح خلق كيان فلسطينى صغير فى مقابل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ضما نهائيا إلى إسرائيل على أن يكون الكيان الفلسطينى نفس مساحة غزة ، غير أنه يبدأ من حدود لبنان متجها نحو الجنوب موازيا للبحر الأبيض المتوسط و بعد أن إستمع السادات إلى هذا العرض الإسرائيلى الغريب سأل الرئيس شاوسسكو عما

إذا كـان عنده «مسطورة» حتى يستطيعا القياس على الخريطة ، مدى إمتداد هذا الكيـان الفلسطينى من جنوب الحدود للبنانية ، ومقارنته بقطاع غزة .. غير أنه لم يكـن عنـد شاوسـكـو «مسطرة» ، وهنا قال الرئيس السادات إننا فى مصر عنـدما لانجد «مسطرة» فإننا نستعمل قطعة من «الدوبار» ونحاول أن نقارن المقـاييس على الخريطة . ووجد شاوسسكو قطعة من الدوبار ، وبالمقارنة أدرك السادات أنه : إما أن بيجين قد جُن وإما أن عرضه غير جاد .. فقد كانت المساحة المقـترحـة ضـئيلـة جدا .. وعـندما نقل إلى الرئيس السادات هذه التفصيلات بـأجـمعـها : أجبته مصرحاً : بأن بيجين غير جاد ، وأن هدفه لاشك هوضم الضفة الغـربيـة وقطاع عـزة ، ثم اضـفـت : أنـه لاحـاجـه لنا بمناقشة عرض بيجين مع الفلسطينيين لعلمنا بأنهم سيرفضونه بأكمله .

وكـان واضـحـا أن بـيجين لم يكـن مخلـصا ، وإنما ماعناه فى الحقيقة هوعدم موافقـتـه على دولـة فـلـسـطـيـنـيـة مستقلة تحت أى ظرف ، وأن ماينويه هوضم غزة والضـفـة الغـربـيـة . ووافـقـنـى الرئيس السادات على تقديرى لنوايا بيجين الحقـيـقـة .. وخـاصـة أن عرض بيجين كان ركيكا مهلهلا ، غير أن السادات فى نفس الوقت وفجأة أبلغنى بفكرته الجديدة بالذهاب إلى القدس» .

كـنـا فى قصر الضيافة فى «سيناء» عندما بدأ الرئيس السادات وهو مازال فى مـلابـس النوم يناقشنى هذه الفكرة .. لم نكن نطير فوق تركيا متجهين إلى إيران أو نعبر الجبال كما قال السادات فى مناسبات عدة وكما كتب فى كتابة «البحث عن الـذات» ، كـل مـا فى الأمر أنـه أراد تغليف مبادرته المزعومة بهالة من الغموض . مـثـال ذلـك : أن الـسـادات قـال لديان : إن الفكرة «تبادرت إلى ذهنه بطريقة روحـانـيـة بينما كـان يـطير فـوق السحب .. وعندما سأله ديان» متى كانت المرة الأولى التى خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس »أجاب السادات :

«عندما كنت فى طريقى لزيارة شاه إيران .. لقد هبطت على فجأة وأنا أطير فـوق تـركـيا فى طريقى إلى طهران .. كنت أبحث عن أى شىء يخلق موجات غير طـبيعية لها مفعول الصدمات بشرط أن تكون إيجابية .. والفكرة الأولى التى مرت

بخاطرى كانت شيئا آخر ، هو الإتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، أى ممثلى الدول التى من حقها إستعمال « الفيتو» ، وأن أقترح أن يذهب جميعهم إلى القدس ودعنى أقول لك صراحه لقد ظننت بما أن أبناء عمومتنا الإسرائيليين دائمو التعليق على أهمية مشكلة أمنهم فلاشك أن ممثلى القوى العظمى سيصلون إلى حل بعد مناقشات تستمر أربع وعشرين ساعة .. و بعد ذلك نستطيع نحن مصر وإسرائيل ــ العمل مباشرة ، ومن إيران ــ كما تعلم ياموشى : فذهبت إلى السعودية ، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأيى .. لقد بدأ لى أن الدول العظمى الخمس قد لاتصل إلى ما أنتظره منهم ، وأن فشلهم لاشك سيزيد من خطورة الموقف ، وهنا قررت أن أذهب بنفسى إلى إسرائيل » .

و ببساطة : كل هذا الحديث لاصحة له مطلقا فإن السادات لم يفكر فى الذهاب إلى القدس بينما كان يطير بين السحب فوق تركيا أو بعد ماترك الرياض فى طريقه إلى القاهرة .. لقد فكر فى المشروع خلال وجوده فى «سيناء» وتناقش معى عن عرض إسرائيلى واضح الإنحراف ، ينقصه حسن النية أيضا ، كذلك لم يكن صحيحا أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكر فى إحتمال عقد مؤتمر عالمى فى القدس الشرقية ؛ فأنا الذى إقترحت عليه هذه الفكرة فى محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس .

وقد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى «سيناء» على النحو التالى :

عندما إنتهى الرئيس السادات من إخبارى عن محادثاته مع الرئيس شاوسسكو وخطة بيجين المزعومة بخريطتها الوقحة ، أعلن فجأة قائلا : « أود أن أعرف مارأيك فى رحلة خاصة إلى القدس وإلقاء خطبة فى الكنيست » وهنا لابد أن إعترف بأننى أخذتُ على غرة ، غير أن معرفتى بالرئيس السادات معرفة جيده جعلتنى اسأل « وما الغرض من هذه الرحله ؟ ! » فأجابنى السادات « لا شىء إلا الذهاب فقط إلى القدس وإلقاء خطاب ثم العودة .. « و بالرغم من تمحيصى

للأمر فإنه لم يستطيع أن يقدم أى معلومات محددة تظهر عرضا إسرائيليا جادا للسلام يبرر هذه المبادرة .

ولما لم يكن هناك أى تفسير مقنع فقد أجبت قائلا : « هل الغرض من زيارتك للقدس هو القيام بعمل إعلامى ضخم ؟ ثم أضفت قائلا : « لو أن هذا هو الغرض فإنك لاشك ستحصل على دعاية من الدرجة الأولى خاصة فى أوربا الغربية ولا سيما فى الولايات المتحدة حيث تأثير الإسرائيليين على وسائل الإعلام عظيم . لم يسعد السادات بردى هذا واستمر يهمهم « حركات إعلامية » ! « حركات إعلامية ! « ثم تساءل : « ماذا تعنى فى الحقيقة بقولك حركات إعلامية ؟ . فأجبت قائلا : « إن ما أعنيه بالتحديد : أن نجاح هذه الزيارة سيكون عظيما حقا من ناحية « الدعاية » فى وسائل الإعلام من جرائد وتليفزيون وتصوير » .

وهذا رد الفعل عنده ولكنه عاد أكثر من مرة يقول « كلا » ! « كلا » ! لم أفكر فى الموضوع من هذه الناحية ؛ فأضفت قائلا « سيادة الرئيس أنت لم تخف عنى أى شىء . والدليل على ذلك أنك فى واشنجتون وفى غيرها من الأماكن كنت تكرر لمن يوازيك من الأجانب وعلى أى مستوى « إن ما تعرفه سيادتك يعرفه فهمى » ، وهنا ياسيادة الرئيس أود أن أسألك سؤالا بسيطا : هل عندك أى معلومات لا أعرفها تبرر هذه الرحلة ؟ « وأكد لى السادات أنه لا يخفى عنى أى سر ، وأنه لم يصله أى وعود خاصة ، أو تعهدات من بيجين تبرر هذه المرحلة .

وخلال المناقشة حاولت بصدر رحب تفهم عرض السادات ، كذلك حاولت التأثير عليه بأن رغبتى فى السلام لا تقل عن رغبته ، وأضفت : « لست ضد السلام وأنا من أول الأمر كنت أداة مسئولة عن نجاح أول وثانى فك إشتباك فى الجبهة المصرية الإسرائيلية بل وكذلك فك الإشتباك فى الجبهة الإسرائيلية السورية .. ولا شك أنه واضح الآن ياسيادة الرئيس أننا أنت وأنا ــ نعمل من أجل السلام ، ولكن المسألة هى أى نوع من أنواع السلام وكيف ومتى الوصول إليه » .

وهنا ذَكَّرْتُ السادات بأنه ليس لدينا إلا كارتان نلعب بها !! أحدهما الإعتراف بإسرائيل والثانى إنهاء حالة الحرب ، وبما أن إسرائيل تتفوق على مصر وغيرها من البلاد العربية من الناحية العسكرية فإننا لن نستطع أن نهدف إلى إنتصار عسكرى . فوافقنى ، وهنا أضفت قائلا : لو أنا ركبنا طائرة وذهبنا بها إلى القدس ؛ فهذا عمل ينطوى تلقائيا على الإعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب .. فنحن نلعب بكارتين أساسيين فى السياسة دون أن نجنى أى شىء ، فالمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل ، كما تتضاعف قوتهم فى المساومة ، كذلك فإننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينين ، كما أننا لن نستطع التقهقر إذا ماذهبنا إلى القدس ، ولن يكون هناك مجال لنكث العهد ياسيادة الرئيس ، بل إننا سنكون فى مركز حرج يمنعنا من المناورة ، لنكره إسرائيل على الوصول إلى حل شامل » .

إستمع إلىَّ السادات بيقظة و بكل أناة وصبر ، ولكنه كان متوترا وعندما حضر فجأة جمال ، إبنه الوحيد ، إلى الغرفة ونحن على إنفراد : صرخ فيه غاضبا وطلب منه الخروج من الغرفة .. ثم أجاب الرئيس : بأنه يوافقنى تمام الموافقة ، غير أنه يعتقد أن رأيه هذا قد يفضح نوايا إسرائيل الحقيقة . أجبته قائلا :

« ولكن هذا فى رأيى لايمكن أن يؤسس هدفا أساسيا ، كما أنه لن يؤدى إلى السلام الذى نعمل جميعا من أجله .. حقايا سيادة الرئيس : إن زيارتك هذه قد تحرج إسرائيل أمام الرأى العام العالمى ، ولكن لفترة محدودة .. لذلك فتأثير هذه الزيارة سيتلاشى تدريجاً مالم نضطر إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة و بشروط إسرائيلية خاصة محددة بمشكلة سيناء » .

وهنا تناقشت فى : أنه لو كان هدف الذهاب إلى القدس هو عودة سيناء .. فهذا أمر غير ضرورى ، فسيناء لم تكن ولن تكون مشكلة أبدا .. فالإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أنه لن يكون هناك سلام فى المنطقة مالم ينسحبوا تماما من هذه الأمكنة . كما أن ثلاث إدارات أمريكية متتالية تعلم هذه الحقيقة ، والدليل على ذلك أن المسودة الأمريكية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل إشترطت بوضوح

إنسحاب القوات الإسرائيلية من شبه الجزيرة بأكملها إلى الحدود الدولية التى تفصل بين مصر وفلسطين عندما كانت الأخيرة تحت الإنتداب البريطانى .

وعلى ذلك ياسيادة الرئيس : فسيناء لم تكن ولن تكون فى يوم مامشكلة ، والآن إذا كان ذهابك إلى القدس مبعثه أسباب أخرى ، مثل الوضع الاقتصادى الحالى ، فلابد بأن نتصرف بشكل مختلف ، لاعن طريق زيارة بسيطة إلى القدس .. فالزمن وإجراءات خاصة وملموسة هى التى تصلح من الظروف الاقتصادية لأى دولة ياسيادة الرئيس . ومن هذه الناحية فإننا فى حاجة إلى إجراءات داخلية كما نحتاج إلى معاونة دول الخليج والولايات المتحدة والقوى الغربية » .

لم يختلف معى السادات حول هذه النقط .. وهنا حاولت إقناعه مرة أخرى أنه من غير المستحب الذهاب إلى القدس .

صدقنى ياسيادة الرئيس : « إننى لست ضد مقابلتك مع بيجين ، فأنا على أتم الإستعداد لأن أرتب مقابلة فى واشنجتون أو جنيف او حتى ندعوه إلى القاهرة ، أما الذهاب إلى القدس فهو شىء مختلف تماما .. فأنت تلعب بجميع أوراقك بالذهاب إلى القدس ، دون أن تجنى شيئاً ، كما أنك ستفقد مساندة البلاد العربية ، بل إن ذهابك سيشهرك على نحو عنيف لم يسبق له مثيل .. كذلك لن تستطع الولايات المتحدة أن تفعل أى شىء إذا ماذهبت إلى القدس ، ولا شك أنك ستجبر على بعض التنازلات الأساسية لأول مرة فى حياتك .. وأنت تعلم هذا تمام العلم ، ولهذا فإنك لم تخبر الرئيس كارتر عن فكرتك الجديدة هذه » .

ومرة أخرى لم يتناقش معى السادات ولكنه اكتفى بالإستماع إلى .. وهنا حاولت إقناعه بأن مقابلة بيجين خارج إسرائيل ستكون شيئا مختلفا .. وعلى السادات أن يتحدى بيجين لكى يتقدم الأخير ببرنامج سلام ، ويمكننا إذا فشل أو تردد أن نكشفه أمام الرأى العام العالمى .. وهنا يستطيع السادات أن يفضح

بيجين فى مؤتمر صحفى عالمى وأن يتصل برؤساء الدول العربية شخصيا لإخبارهم بالحدث .

ولو أنك إتبعت هذا الطريق فإنك ستتحدى بيجين ولن تفقد شيئا .. بل الواقع أنك ستجنى ثمارا عظيمة عندما تبرهن عن إستعدادك لتوقيع معاهدة مشرفة ، وتظهر أن بيجين وزملاءه هم العقبة الحقيقية للسلام ، كما أن المسئولية ستقع على الإسرائيليين . (لو أنك اتبعت) ياسيادة الرئيس هذا العرض فإنك ستجنى مساندة الرأى العام العالمى ، كما ستكون لك أيضا الكلمة الأخيرة ، كذلك سيفتح أمامك مجال حرية الإختيار ، وسيكون لديك عدة مواقع ترتد إليها ، ياسيادة الرئيس : عليك ألا تخطو خطوة واحدة منفردة تكون فى مصلحة إسرائيل أولا وأخيرا لا تعطهم أى فرصه لعزل مصر عن العالم العربى وإذا ماحدث هذا فإن اسرائيل لاشك ستملى عليك شروطها .

لم يكن هناك أى أمل فى تنازلات أساسية من ناحية إسرائيل ردا على حركة السادات المسرحية ، فالإسرائيليون لا يلينون مطلقا . وذَكّرْتُ السادات بأن إسرائيل الصقت بمسودة السلام التى تعرضها مذكرةً سريةً تقول فيها : إنهم سيبقون فى مرتفعات الجولان ، وأنهم لن يسمحوا بترك غزة وجوديا وسماريا (الضفة الغربية) لأى حكم أو سيادة أجنبية وعليه : فإن رحلة السادات لن تجبرهم على تطوير وجهة نظرهم .. كذلك أشرت إلى أن قراره بالذهاب منفردا إلى القدس ما هو إلا إنتهاك لتعهداته للبلاد العربية وتأكيده للشعب المصرى بأنه يساند معاهدة سلام شاملة مبنية على إعادة جميع الحقوق الفلسطينية .. وكثيرا ما أعاد السادات تأكيده بالنسبة لجميع هذه الإلتزامات فى عرضه للسلام .

ومرة أخرى لم يتناقش معى ، فشجعنى هذا ، وقررت أن أقترح خطة بديلة وأنا أعرف تمام المعرفة أنه لا يجب رفض أى فكرة من أفكاره بصراحة ، فاقترحت الآتى : عوضا عن الذهاب إلى القدس ؛ عليه أن يدعو رسميا إلى مؤتمر قمة دولى يحضره : أولا : رؤساء الدول الخمس ، وهم الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن . ثانيا : رؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات . ثالثا : سكرتير عام الأمم المتحدة .

و يتقابل الجميع فى القدس الشرقية ليومين أوثلاثة لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة سلام للشرق الأوسط ، على شكل خطة رئيسية تحدد جميع النتائج الهامة والحل الأساسى لها ، ثم ينفض هذا المؤتمر موصيا بأن يكمل مؤتمر جنيف العمل للسلام ، و يستمر الأعضاء فى جنيف فى مفاوضات لمعاهدة السلام وتفاصيلها حتى تسوى جميع خلافاتهم على أساس خطة رئيسية يتبناها مؤتمر القمة المقترح . وأضفت أن هذا الإجتماع الهام سيضطر إسرائيل أن تلتزم بالقوانين الدولية ، كما أنها تضمن تلقائيا لإسرائيل وغيرها من الدول ضمانا دائما من أعضاء مجلس الأمن .. واستمع الرئيس السادات بكل إنتباه إلى عرضى المخالف لعرضه هذا ، و بدأ كأنه مسرور جدا ، كما وافق على جميع التفصيلات .

وهنا قلت إننى سأكتب هذا المشروع على مسودة على هيئة رسالة من الرئيس إلى الأطراف المعنية على أن نرسلها فى نفس الوقت إلى كل من سيدعى إلى مؤتمر القمة وأوضحت أنه لابد من إرسال هذه الرسائل إلى المشاركين فى المؤتمر فى الوقت نفسه حتى تحدث رد فعل مناسب .. ووافق الرئيس السادات على إقتراحى ، وطلب منى أن أجهز له مسودة ، و بدا كأنه قد انصرف عن فكرة الذهاب إلى القدس .

واستمرت المناقشة بينى و بين السادات مايقرب من ثمانى ساعات دون توقف ، ولاحظت أثناء تركى منزل الرئيس والذهاب إلى منزلى أن رجال الصحافة مازالوا فى الخارج وهم يتعجبون و يتساءلون « عما يحدث » ، وأمطرونى بوابل من الأسئلة غير أننى كنت غير مستعد بطبيعة الحال لأن أنطق حتى ولو بكلمة واحدة .

وفى إستراحتى الخاصة وجدت أسامه الباز مدير مكتبى والدكتور محمد البرادعى وهو مستشار قانونى فى وزارة الخارجية ينتظرانى بفارغ الصبر ، و بعد أن استرحت قليلا قصصت عليهم شيئا فشيئا ما سمعته من الرئيس السادات ، وما أن انتهيت حتى إنفجر أسامة الباز قائلا : هذا جنون ؛ لاشك أن الرجل غير متزن .. لابد من منع ذهابه إلى القدس حتى ولو استعملنا القوة . ولم يختلف إعتراض

البرادعى بالنسبة لفكرة السادات عن موقف الباز، ولكنه لم يعبر عن رأيه بنفس العنف، ثم وجه الدكتور البرادعى فجأه إلى أسامه الباز قائلا ماذا تفعل لو أصر السادات على رأيه ؟! هل تذهب معه ؟! ولكن إجابة الباز كانت واضحة كل الوضوح : « لن أذهب إلى القدس إلا جثه هامدة » ، و بعد فترة وجيزة كشفت لهما عن عرضى المقابل باجتماع مؤتمر قمة فى القدس الشرقية ، وأضفت أن الرئيس السادات قبل رأيى ، فاستراح كل من الباز والبرادعى ، غير أنهما إستمرا فى التعليق بتشاؤم حول رأى السادات والهدف من ورائه .. و بعد أن هدأت الأمور قليلا ؛ أمليت على الباز مسودة رسالة من الرئيس السادات إلى رؤساء الدول الذين سيدعون إلى قمة القدس الشرقية ، حتى يستطيع الرئيس أن يراها فى صباح اليوم التالى . ووافق الرئيس على ما جاء بها دون تغيير.

وفى اليوم التالى ركبنا الطائرة متجهين إلى إيران ، وهناك تناقشنا مع الشاه حول العلاقات الثنائية بين بلدينا ، ولم يرو الرئيس السادات للشاه أى شىء خاصاً بفكرته الأصلية عن الذهاب إلى القدس أو عما قدمته من عرض بديل .

ومن إيران إتجهنا نحو الرياض حيث مكثنا يومين ، ودار بيننا و بين الملك خالد والأمير فهد ولى العهد والأمير عبدالله والأمير سلطان والأمير سعود بن فيصل وزير خارجية السعودية ، مناقشات طويلة ، واتسمت المقابلات بالأخوة .. كما كان السعوديون كعادتهم على جانب عظيم من المجاملة .. وفى اليوم التالى لحضورنا إلى الرياض قلت للرئيس السادات : « ما رأيك فى إجتماع خاص مع الملك خالد والأمير فهد ؟ فلنجس معهما ، وأنت ياسيادة الرئيس تخبرهما بنفسك عن فكرتك فى الذهاب إلى القدس » ثم أضفت قائلا « ولابد أن توضح لهما أنك لا تطلب تأييدهما أو إلتزامهما بما سوف تقوم به فى النهاية .. وليس الغرض من الاجتماع بهما إلا أنك تضعهما فى الصورة لعلاقتها الخاصة بك .. وبهذه الطريقة تدرك رد الفعل لديهم . « وقدمت هذا الإقتراح لسببين ؛ أولا : أردت معرفة إذا ما كان السادات قد نبذ فكرة الذهاب إلى القدس أولا وثانيا : لأننى كنت أرجو أن يكون رد فعل السعوديين لهذه المبادرة عنيفا إلى درجة تمنعه منعا باتا ونهائيا ، وتحتم عليه العدول عن رأيه .. ولكن بكل أسف رفض السادات فكرة الإجتماع بالملك خالد وولى

العهد الأمير فهد ، أوأى سعودى آخر ليطلعهم على خططه .. وحقيقة الأمر أنه إغتاظ بشدة لعرضى هذا ، واصر على أن السعوديين لايمكن أن يتفهموا هذه الأفكار ، وأعلن قائلا : إنهم ليسوا بالمستوى الذهنى ليفهموا أو يتفهموا هذه التحركات .

وقررت أن أخبر السعوديين على الأقل بفكرة القمة فى القدس الشرقية .. وعندما زارنى الأمير سعود الفيصل فى جناحى فى دار الضيافة أخبرته عن نيتنا فى الدعوة إلى مؤتمر قمة عالمى ليرسم إطارا للسلام والأمن فى الشرق الأوسط .. وتناقشنا حول العرض بشىء من التفصيل ، وكان رد الفعل لديه مشجعا جدا ..

هذا غير أن النجاح الملموس لزيارتنا إلى الرياض كان نتيجة الإجتماع الثانى الذى رأسه الأمير فهد .. وكان حاضرا فيه الأمير سلطان والأمير عبدالله والأمير سعود .. وانتهز الرئيس السادات الفرصة ليطلب من السعوديين آن يضغطوا بشكل خاص على الرئيس الأسد حتى يتوقف عن مناقشاته وإثارته لعقبات مصطنعة حول استئناف مؤتمر السلام فى جنيف .. ووافقه الأمير فهد قائلا « هذا مانوى فعله » ، وهنا تدخلت وعرضت على الأمير فهد أن يتحرك الأمير سعود نحو دمشق حتى يحصل من الأسد على دعمه النهائى غير المشروط لمؤتمر السلام فى جنيف .

والحقيقة قد استمتعت وبكل إخلاص بالإجتماع بالأمير فهد ، وفى عدة مناسبات عندما كان وليا للعهد ، ولقد تأثرت بعلمه النافذ عن المشاكل الدولية المعقدة فتوافق تفكيره ووضوحه كانا ركيزة فى هذه الأيام العصيبة .. كما أن مبادرته والقرارات التى اتخذها بعد أن أصبح ملكا كانت بناءه على نحو خاص ، والأزمة اللبنانية مثال لذلك ، وللأمير عبدالله ولى العهد فضيلة الصراحة والوضوح مفصحا افصاحا مباشرا عن لب المشكلة التى تواجهه ، ومع أن الأمير سلطان وزير الدفاع مؤثر بنفس الدرجة إلا أنه أكثر هدوءاً ومرونة . وأما الأخ الأمير سعود وزير الخارجية فهو مثقف ، ولقد ورث عن والده جلالة الملك فيصل الكثير من طباعه .

وعندما عدنا إلى القاهرة فى ٤ نوفبر أعطيت التعليمات للباز والبرادعى للبدء فى إعداد دعوات الرئيس إلى مؤتمر القمة العالمى المنعقد فى القدس الشرقية

وكانت جميع الرسائل مجهزة فى هذا اليوم .. واستدعانى السادات وكان قد وافق على أهمية إرسال جميع الدعوات فى نفس الوقت ، صارخا عندما رأى الرسالة وقال : إنه مضطر إلى إخبار صديقه الرئيس كارتر قبل الآخرين .. ولكن ناقشته قائلا : لقد إتفقنا على إرسال جميع الرسائل فى نفس الوقت تجنبا للمشاكل .. كما أن أهمية الإقتراح المصرى تكمن فى إرسال كل هذه الرسائل فى نفس الوقت فأجاب السادات قائلا : كلا .. كلا .. يا إسماعيل إنى مضطر إلى إبلاغ صديقى كارتر قبل الآخرين » ، فذكرته بأنه لم يبلغ الرئيس الأمريكى عن فكرته فى الذهاب إلى القدس ، وأضفت قائلا : أخشى يا سيادة الرئيس أن يتصور الرئيس كارتر ، وهو ماسوف يقوله له زملاؤه : « أنك تحاول أن تسرق الضوء منه » باقتراحك مبادرة جديدة ، وهكذا سيرفض العرض . ولكن السادات إستمر فى صلابته بوجوب أخبار صديقه كارتر أولا .

و بالرغم من تشككى إلا أننى طلبت من السفير « هرمان ايلتس » أن يزورنى فى بيتى فى نفس الليلة ، وسلمت له رسالة من السادات لكارتر حول إجتماع قمة عالمى ، وعن العرض الذى يجب إرساله إلى كل المشتركين . وفى الرسالة قال السادات « لقد حاولت تقييم تطور عملية السلام إبتداء من المقابلة الأولى لمؤتمر جنيف إلى جهودك عندما توليت الرياسة ، وأرانى مقتنعاً تمام الإقتناع بأن وقتا وجهودا كثيرة صرفت على مسائل لها طبيعة إجرائية حتى أن هذه المظاهر الإجرائية طغت على « جوهر أساسيات السلام ، وعلى أية حال لو إستمر هذا الوضع دون ردع فإنه يعرض مسار السلام للخطر عن طريق المناقشات اللانهائية حول مسائل إجرائية » .

وللأسباب المتقدمة أود أن أخبرك بأننى شعرت انه من المحتم التقدم لحركة أساسية عن طريق عرض معادلة جديدة ، والتى أرجو منها أن تخلق منفذا على طريق السلام »

وحدد باقى الخطاب تفصيلات العرض .

ووصلنى رد كارتر فى اليوم التالى .. وكما كان منتظرا ، فإنه خشى على مجهوداته الشخصية فى الدعوة لإجتماع مؤتمر السلام فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٧

من عرض السادات لمؤتمر قمة عالمى .. وأما رد الرئيس كارتر على الرئيس السادات فكان على النحو التالى :

« سيدى الرئيس : إن تجاربى الشخصية المحدودة ودراسة التاريخ يدلان على أن مؤتمر قمة عادة مايكون أفضل لتأكيد الإتفاقات السابقة التى توصلت إليها الدبلوماسية الهادئة بدلا من محاولة الوصول أثناء انعقادها إلى إتفاقات ، وخاصة إذا كانت وجهات نظر المشتركين متشعبة ومختلفة كما هى فى حالة الشروط النهائية للتسوية فى الشرق الأوسط .. أعتقد أننا تقدمنا تقدما ملموسا ، ومبادرة جريئة كهذه قد تدل على ترك الإتفاقيات الصعبة والمتعبة التى توصلنا إليها ، وبعد بداية مؤتمر جنيف نستطيع أن تقوم بعرضك هذا إذا فشل مؤتمر جنيف أو وصل إلى طريق مسدود . أو عجز عن إتمام النجاح .

« لقد طلبت منى ياسيادة الرئيس أن أعلق سرا وبصراحة ، وهذا هو مافعلته ، وبالروح التى إتسمت بها علاقاتنا الوثيقة والشخصية : إنى آمل إلاتقوم بأقتراحك هذا » .

وعندما قدم لى إيلتس رد كارتر كان رد الفعل الأول لدى السادات أنى أصبحت بتنبؤى أن الرئيس الأمريكى سيرى فى عرض السادات محاولة لسرقة الضوء منه . وأقنعت معارضة كارتر السادات بالعدول عن تنفيذ خطته ، وبالتالى لم ترسل دعوات مؤتمر القمة أبدا .. ومرة ثانية تركزت جميع الجهود على إجتماع مؤتمر جنيف .. خلال هذه التحضيرات وقع حادث أثار عندى شكا جديدا حول سياسة كارتر الخارجية وتصرفاته وحول افتقار التعاون بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية .

ووجهة نظر كارتر — كما يذكر — هى أن مسار السلام تحت سيطرته تماما بالنسبة لاتصالاته بجميع الأطراف المعنية ، خاصة وأنه كثيرا ماطلب من مصر ترك معالجة أمور سوريا والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة .. ومهما يكن : فبعد فترة قصيرة من تبادل الخطابات الخاصة بقمة القدس الشرقية وصل السادات خطاب آخر من كارتر وكان الخطاب مكتوبا باليد ومختوما بالختم الرياسى ، وفى

رسالته القصيرة ذكّر كارتر السادات بوعده بالقيام بكل مايطلبه الرئيس الأمريكي حتى يساعد مسار السلام ، ثم طلب كارتر فى خطابه هذا مساعدة السادات لإقناع المنظمة والسور بين أن يكونوا أكثر إستجابة لمعاودة إنعقاد مؤتمر جنيف .. اما ماالذى حدث حتى جعل كارتر يغير رأيه و يطلب معاونة السادات ؛ فالأمر بالنسبة لى مازال خفياً ؛ وذلك لأنه لم يحدث أى شئ ملموس يبرر مخاوف كارتر الفجائية حول موقف الاسد والمنظمة .. يضاف إلى ذلك أن خوف كارتر من عدم اجتماع مؤتمر جنيف للمرة الثانية لم تشاركه فيه وزارة الخارجية الامريكية .. فقد وجه وزير الخارجية فانس خطابا إلى جميع وزراء الخارجية العرب المجتمعين فى تونس معرباً عن ثقته الكاملة فى أن الامور تسير سيرا هادئا نحو جنيف .. غير أنه كان واضحا وجود خطأ ما فى واشنجتون وخاصة فى الا تصالات بين البيت الأبيض ووزراء الخارجية .

وقد وصلنا فى القاهرة بين الخامس والتاسع من نوفمبر ثلاثة خطابات متناقضة من واشنجتون خطاب من كارتر يدل على الثقة فى مؤتمر جنيف و يطلب من السادات ألا يدعو لقمة القدس الشرقية ، وخطاب ثان من كارتر يدل على وجود مشاكل بالنسبة للحصول على التزامات سوريا والفلسطينين بمؤتمر جنيف وثالث من فانس يدل دلالة واضحة على أن مؤتمر جنيف فى طريقه الى الانعقاد .

وكانت رسالة كارتر الخطيه هامة من ناحية اخرى .. إذ نوه السادات بأن هناك شيئا غير عادى أوغريباً فى هذه الرسالة ؛ ليخلق انطباعا على نحو ما بأن هناك صلة بينها وبين الذهاب الى القدس .. كذلك ادعى بأن هذا الخطاب لم يقرأه إنسان آخر إلاهو.. وهذا كله غير صحيح .. فالخطاب لم يحتوى على شئ سوى إلتماس للسادات بأن يؤثر على الأسد والمنظمة .

والسادات بنفسه سلم إلىّ هذا الخطاب ، وقرأته ..

والمشكلة عند الرئيس السادات هى ميله إلى خلق جو درامي وإعطائه أهمية غير عادية .. وكثيراً ماتوهم أشياء لم تحدث مطلقاً ثم يلقى بيانات متعارضة تماما

مع الحقيقة .. فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث مايقوله متناسيا باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسى دولى ، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات .

ومن بين خيال السادات الجامح إدعاؤه أن رده على خطاب كارتر كان رداً خاصا ، وأنه هو وحده كما كان يقول الذى يعلم محتوياته .. وفى واقع الامر انتى « انا » الذى اعددته له ، وقد قام بنسخه بخط يده ليتمشى مع الأصول الدبلوماسية بأن خطاباً بخط اليد يرد عليه بمخطوط آخر .. والرد الذى أمليته كان تأكيداً بسيطاً بأن السادات سيفعل كل مافى وسعه لينعقد مؤتمر جنيف .. وعندما أتأمل الماضى لابد أن أعترف بأنه مهما حدث ، فالمسودة التى كتبتها قد تكون هى التى أحيت فكرة السادات بالذهاب الى القدس .. فلمعرفتى بحبه للكلمات القوية اضفت جملة تعنى انه سيتخذ خطوة شجاعة ليساعد مجهودات كارتر .. ولم أكن أتصور أن كلمة « شجاعة » ستضرب على وتر حساس فى خلد السادات وتشعل فكرته بالذهاب الى القدس ، ولكن الحقيقة أن هذا هو ما حدث .

ومهما يكن من أمر مايدور فى ذهنه فى ذلك الوقت ، فقد كشف السادات لى عن تصميمه اكثر من ذى قبل على ان يستمر فى العمل على موقف عربى موحد قبل مؤتمر جنيف .. وتناقشنا فى هذه الأمور بالتفصيل ؛ إعداداً لاجتماع وزراء خارجية العرب فى تونس ، الذى كان سيعقد فى الثانى عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو الاجتماع الذى اقلق بال « فانس » ، ودفعه إلى كتابة خطابه حاثا وزراء الخارجية على عدم اتخاذ قرارات تؤدى إلى إعاقة انعقاد مؤتمر جنيف . وعلى العموم : طوال محادثتنا حول اجتماع وزراء الخارجية كان السادات يصمم على أن الوقت مناسب لتكوين جبهة استراتيجية مكونة من دول المواجهة ومدعمة بدول الخليج ، وكثيراً ما أكد أن مصر ملتزمة التزاما تاما نحو المنظمة الفلسطينية ، وأن المشكلة الفلسطينية هى لب التسوية للسلام العادل والشامل . وكان يريد من اجتماع تونس أن يكون اجتماعا تاريخيا تحت قيادة مصر ، وأوصانى قائلاً : « لابد أن نؤكد على جبهة موحدة ، وأن تكون جميع القرارات أكثر من مجرد ثرثرة ..

نحن فى حاجة إلى استراتيجية حربية وسياسية يقويها الدعم المالى والجسدى » .. ولهذا السبب اتفقنا على ان اجتماع القمة العربى الذى سندعو إليه فى مؤتمر تونس يجب ألايتم فى تاريخ قريب أوبدون تحضير، فلجان على مستوى الوزراء لابد ان تجتمع اولا لتحضير الأسس ، وإننا فى حاجة إلى ثلاثة اشهر على الأقل لهذا التحضير. كذلك فأن الغرض من التأخير هو اعطاء القوتين العظميين وقتا كافيا للاجتماع فى نهاية شهر ديسمبر كما إتفق عليه .. وللوصول أيضا إلى وحدة عربية كاملة . كذلك وافق السادات أيضا على أن أعقد مؤتمرا صحفيا فى تونس لأعلن اعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

ولإظهار اهمية التزام مصر بموقف عربى موحد قررت بموافقة السادات أن أدعو ياسر عرفات لز يارة القاهرة فى التاسع من نوفمبر .. وكان على السادات أن يلقى خطابا هاما فى مجلس الشعب .. ولأول مرة دُعِىَ عرفات من مجلس الشعب للحضور وقبل الدعوة فأرسلنا إليه طائرة حربية تحمله إلى القاهرة والغريب : كانت هذه المناسبة هى المناسبة التى اختارها السادات ليعلن عن استعداده للذهاب إلى القدس .

كان المفروض أن يلقى السادات فى المجلس خطابا مكتوبا ، غير أنه فجأة إنحرف عنه ، وأعلن منفعلا أنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أى مكان فى العالم حتى الى القدس و يلقى كلمة موجهة إلى الكنيست لو ساعد هذا على انقاذ دم أبنائه وصدم ياسر عرفات وتساءل «مامعنى هذا الكلام؟!.. هل يتعمد السادات هذا القول فى حضورى .. هل دعوتمونى إلى القاهرة لأسمع هذا الكلام» ، وأكدت له أنَّهُ لم يكن هناك أى خطأ لذلك ، وأن هذه زلة لسان ، ولكننى شخصيا لم أكن متأكدا .

وقد اضطربت بشدة لأن السادات لم يعط أى انذار مسبق بأنه قد يشير فى خطابه الى احتمال الذهاب الى القدس ولو بطريقة عرضية .. غير أن اعضاء المجلس والشعب المصرى كذلك لم يتصور ان كلمة السادات يجب ان تفسَّر تفسيرا حرفيا ، ولم يعن الهتاف الذى قابل هذا الاعلان أن اعضاء المجلس وافقوا

على فكرته فى الذهاب الى القدس ، أواعتقدوا أنه ينوى الذهاب فعلا ، كل ما فى الأمر أنهم إنفعلوا بقول الرئيس عندما أعلن استعداده للذهاب إلى أى مكان فى العالم لينقذ دماء أبنائه متمشيا مع قول مصرى شعبى « بأن الانسان المصرى مستعد دائما للذهاب إلى نهاية العالم ليحصل على شئ ما » قليل جدا من الأفراد شك فى أن بيان السادات لم يكن إلا نوعا من البلاغة .. وكان ياسر عرفات واحداً منهم ، وكان الآخر الفريق الجمسى وزير الدفاع الذى همس فى أذنى قائلا « لقد أعادها مرة ثانية » .

وملاحظة الفريق الجمسى تستدعى شيئا من التفسير .. فبعد عودتنا من بوخارست وطهران والرياض دعا السادات مجلس الأمن القومى المصرى فى الخامس من نوفمبر ليعطيهم ملخصا عن رحلته .. وابتدأ السادات ببيان عام عن الزيارات وخص بالتفصيل محادثاته مع الرئيس شاوسسكو شارحا عرض وجهة نظر بيجين حول كيان فلسطينى ، وفى النهاية و بطريقة عرضية .. كأنه يشير الى ممثلى الشعب المصرى قائلا : إنى مستعد للذهاب إلى القدس والقاء خطاب فى الكنيست لوكان فى هذا انقاذ لدم ابنائى .

وتبع البيان سكوت تام ، والظاهر أن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد . ولم يسترسل السادات فى فكرة الذهاب الى القدس ، ولعل ذلك يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائى ، أولأنه كالعادة لايريد منحنا فرصة للتعليق أوالمناقشة لما يقول وتبدد هذا السكون بالفريق الجمسى الذى رفع يديه فجأة وصرخ قائلا « الكنيست كلا .. الكنيست كلا .. هذا غير ضرورى » .. والجمسى عادة رجل نظام فهو لايتدخل فى الحديث دون استئذان السادات ولكنه هذه المرة كان مضطربا خوفا من أن يعنى السادات مايقول .. ومرة أخرى عاد السكون شديدا فى الاجتماع ، ولم ينطق احد بكلمة ، واستمر السادات يناقش مسائل أخرى كأنه لم يسمع الجمسى على الاطلاق .

وقد ادعى بعض كبار المسئولين أن السادات عرض على مجلس الأمن القومى فكرته بالذهاب الى القدس ، وأن المجلس ناقشها ، ووافق عليها واحد من هؤلاء

المسئولين هو مصطفى خليل الذى عين بعد ذلك رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، كما نسب نفس الشئ ايضا الى كمال حسن على الذى عين وزيرا للخارجية فيما بعد ، وان كان الاخير نفى رسميا فى مجلة روزاليوسف أن ذلك حدث .. وعلى العموم لم يفسر السادات مطلقا الاسباب التى دعته لهذه المبادرة ولم يوافق مجلس الامن القومى رسميا عليها ، وهنا لابد من الاشارة الى ان السادات نفسه كرر فى مناسبات عدة كما كتب فى كتابه « البحث عن الذات » انه لم يتناقش مع كائن ما إلا مع « فهمى » وزير الخارجية الذى اتخذ موقفا مضادا من أول الامر .. وهنا أود أن أضيف انه حتى لو كان مجلس الامن القومى قد وافق على رحلة السادات لاستقلت فورا .

وذهب السادات واعضاء الوزارة إلى ردهة الاستراحة بعد القاء الخطاب فى مجلس الشعب ، ونادانى هناك أمام الجميع صارخاً : « هذه زلة لسان ، أرجو يا إسماعيل أن تمنعها الرقابة منعا باتاً » فأمرت فورا بحذف الجملة الخاصة برحلة القدس والكنيست من خطاب السادات ، وبناء على ذلك لم يظهر فى صحف الحكومة فى اليوم التالى أى إشارة اليها غير أن المراسلين الأجانب الذين حضروا مجلس الشعب ابرزوا هذه الفقرة بالذات فى برقياتهم .

اجتماع وزراء خارجية العرب :

وافتتح مجلس وزراء خارجية العرب فى تونس فى ميعاده المحدد فى الثانى عشر من نوفمبر بعد أيام قليلة من خطاب السادات .. ومن عجائب القدر أن الإجتماع نجح نجاحا عظيما بالنسبة لمصر فى محاولات جاهدة لتقوية رابطة العرب .. واتسمت الجلسات بجو من التوتر والقلق . وانهمرت الأخبار والإشاعات المتضاربة من جميع الإتجاهات ، ولأول مرة إشترك فى الإجتماع واحد وعشرون من اثنين وعشرين من وزراء خارجية العرب ، ومَثَّل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كثير من المراسلين ، وتوتر الجو بسبب إشاعات كثيرة مزعجة حول مبادرة قد تقوم بها الدول العربية التى تدعى الدول التقدمية . وتوقعت أن ينشق البعض منهم عن إجتماع

تونس متبنين مواقف متطرفة بالنسبة لإعادة إجتماع مؤتمر جنيف للسلام ، ومنتهز ين الفرصة للهجوم على أنظمة الحكم المنافسة فى البلاد العربية الأخرى .

وقبل الإجتماع الرسمى للمجلس كالعادة تقابلنا دون رسميات فى جناح وز ير خارجية الكو يت الشيخ الصباح ، وهو رجل صر يح مخلص يصل إلى هدفه مباشرة ، وكثيرا ما كانت اقتراحاته الموفقة ناجحة .. وفى بداية الإجتماع كان عبدالحليم خدام وز ير خارجية سور يا وهو صديق ورجل وطنى أول من تكلم ليشرح بشكل عام موقف حكومته وما تنتظره سور يا من إجتماع تونس .

وأعطيت زملائى مايكفى من الوقت ليتحدثوا عما ير يدون ، كما قصدت ألا أتكلم إلا فى النهاية .. وقد اتبعت هذه السياسة خلال جميع إجتماعات الجامعة العر بية لأنى لم أرد أن يكون الإنطباع السائد هو أن مصر وهى أقوى الدول العر بية تر يد فرض إرادتها من أول الأمر .. وأعطانى هذا المنحى فرصة من الوقت لهضم مايقوله زملائى وتلمس جو الإجتماع .. وكثيرا ما نجحت لهذا السبب فى تفسيرى فى النهاية لموقف مصر أو فى مصالحة الآراء المتنافرة لبعض من زملائى .. وقد اتبعت فى تونس هذا المنحى بكل دقه .. و بعد الإستماع بيقظة لوجهات النظر المختلفة أجملت الموقف المصرى على الوضع التالى :

إننا فى مصر نعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها على العرب أن يلموا بأمورهم و يتناولوها بشكل جدى مبتدئين بتحديد هدفنا بدقة ثم الإتفاق على إتخاذ الخطوات العمليه الهامة لتنفيذ القرارات الإستراتيجية التى نتبناها خلال هذا الإجتماع .

ثم أضفت أننا نعتقد أنه حان الوقت لكى نتخلص من كثير من الكلام البليغ ، وأن نتجنب كذلك القرارات غير العملية التى لا يمكن تنفيذها وكما اتفقت مع السادات فإنى أوضحت قائلا :

« لقد حان الوقت أن ترسم البلاد العر بية إستراتيجية عر بية عملية وشاملة من الناحية الحر بية والسياسية والإقتصادية هذه الإستراتيجية العر بية الأساسية

يجب تحضيرها بإتفاق عن طريق مجالس عربية للوزراء ، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تجتمع فى المستقبل القريب إجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الكاملة التى تلزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح .

وعلى وزراء الدفاع العرب كذلك أن يجتمعوا فور إنفضاض إجتماع تونس . والمفروض من إجتماع وزراء الدفاع هو دراسة الوضع الحربى من جميع النواحى ، وعليهم فحص قدرات وعجز الأنظمة الحربية العربية ، ومقارنتها بالنظام الحربى الإسرائيلى عارضين خطوات ملموسة لعلاج الوضع فى وقت قصير جدا .. وهناك حاجة لإجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب ليفحصوا الطرق والقرارات اللازمة لتجنيد مواردنا المالية لخدمة الاستراتيجيه الحربية العربية المعروضة عن طريق وزراء دفاعنا و بعد إنجاز هذه الاعمال عليهم رفع توصياتهم لإجتماع غير عادى إلى وزراء خارجية العرب الذين عليهم تمحيص هذا التقرير بدقة و وضع توصيات واضحة لإجتماع قمة للدول العربية وعلى ذلك فإن مصر تعرض أن تجتمع القمة العربية خلال ثلاثة شهور حتى يستطيع رؤساء الدول العربية التصديق على توصيات وزراء الخارجية .. وستكون قرارات رؤساء الدول العربية ملزمة لنا جميعا ، كما تمدنا لأول مرة بخطة إستراتيجية أساسية تنفذ تلقائيا ، وتحترم من الجميع دون أدنى تأخير .

واستمع إلىَّ جميع زملائى بعناية ، ولكن كما هى العادة إعتراض وزير خارجية سوريا .. فلم يكن مسرورا بعرضى والحقيقة أنه أعلن بعد أن إستمع إلىَّ ألا اختيار أمامه إلا العودة إلى دمشق ، وأضاف أن طائرته مازالت مستعدة فى مطار تونس . كانت مشكلته الأساسية أنه لا يستطيع أن يقبل التوصية بإجتماع قمة العرب خلال ثلاثة أشهر لأن القيادة السورية كانت تريد الإجتماع خلال عشرين يوما فقط .

وتحرج الموقف ، غير أن إقتراحه أثار ضحك الجميع فلم يكن من المستطاع عقد مؤتمر القمة فى بحر عشرين يوما لأسباب عملية وسياسية .. وأصر السوريون على إجتماع مبكر ليدفعوا قمة العرب إلى أن تتبنى قرارات متطرفة يتعذر الوصول إليها ..

وهكذا يهدمون أى فرصة لإجتماع مؤتمر جنيف فى نهاية شهر ديسمبر.

و بعد إنتهاء خدام : تكلمت ثانية موجها حديثى إليه ومداعبا « إن أفضل شىء لك ياعبدالحليم هو أن تركب الطائرة فعلا وتعود إلى وطنك » وضحك الجميع ، فأضفت قائلا .. نحن هنا فى إجتماع غير رسمى .. ولكل فرد منا الحق فى وجهة نظره ولكنى أكره أن أرى صديقى عبدالحليم يتركنا وعلى ذلك فإن توصيتى له بعد أن نفترق .. أن يهرع لينام نوما هادئا و يقابلنى الساعة السادسة والنصف فى الإجتماع الرسمى .

وفى السادسة كنت فى إنتظار خدام و وصل ، وأخبرنى أن لديه مشكلة هامة ؛ فالموقف الذى إتخذه خلال الإجتماع غير الرسمى أملى عليه من القيادة السورية بأجمعها بما فيها المجلس الأعلى لحزب البعث .. يضاف إلى ذلك : أن القيادة السورية وافقت على الخطاب الذى سيلقيه فى الإفتتاح الرسمى للاجتماع ، والخطاب فى ست وثلاثين صفحة .. اقترحت ألايلقى مطلقا خدام هذا الخطاب بل عوضا عن ذلك عليه أن يوزعه على رجال الصحافة .. وقد وعدته فى نفس الوقت بالدفاع عنه فى إجتماع المجلس إذا انتُقِدَ أو هوجم أى من حكومة وخاصة إذا كان هذا الإنتقاد من جانب سعدون حادى وزير خارجية العراق .

وتحدثت سرا مع عبدالمنعم التريكى وزير خارجية ليبيا منذرا بأنه إذا لم يتعاون أثناء إنعقاد المجلس أو إذا إتبع طريق الكلام البليغ فإنى لن أستأنف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا خلال تواجدنا فى تونس .

وافتتحت الجلسة بكلمة القاها رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس . ثم ترأس الإجتماعات حبيب الشطى وزير خارجية تونس وألقى محمود رياض سكرتير عام الجامعة العربية خطابا .. وأعلن عن إفتتاح المناقشة وتساءل رئيس الجلسة عما إذا كان أى فرد يريد الكلام ، ولكنه لم يجد تجاوبا ، وساد غرفة الإجتماع سكون تام .. وهذا شىء جديد ، ففى العادة كثير من الخطباء يطلبون الإشتراك فى المناقشة خاصة خدام ، و بعد مرور دقائق إتجه الجميع بأنظارهم نحو خدام ولكن دون جدوى .. ومر مايقرب من عشر دقائق ، ولم يزل السكون التام

مستمرا ، وصار الجو غير عادى ، ومرة ثانية سأل الرئيس عما إذا كان أحد وزراء الخارجية يود أن يتحدث ، ومرة ثانية لم يحظ بأى رد .

فقاطعت السكون قائلا بدعابة « فقد جرت العادة : إذا لم يكن خدام أول المتحدثين فلن يتحدث أى شخص آخر ، ولن تكون على ذلك أى حيوية فى إجتماعاتنا » . وضحك الجميع إلا أحد الوزراء الذى غضب لملاحظاتى ، ظانا أن هذا السكون جزء من تحرك منظم مسبقا بين دمشق والقاهرة .. وطلب الكلمة فورا و بدأ ينتقد الجميع خاصة سوريا ، وأعلن على غير إنتظار أن المشاكل والريب التى لاحت فى الأفق العربى والقرارات القاصرة والعقيمة هى نتيجة مباشر للموقف الذى تبنته أكبر وأقوى الدول العربية بالنسبة إلى الإتحاد السوفيتى » .

والحقيقة أن الوزير لم يذكر مصر بالإسم غير أنه كان واضحا أن يعنى مصر .. لم أقاطعه بل تابعت عن كثب ملامح وجه زميلى السورى الغاضبة .. ووضح أنه يود الحديث فوراً ولأتجنب هذه الكارثة وأمنع تبادل التهم طلبت الكلمه فوراً بعد إنتهاء الوزير من حديثه ودافعت عن سوريا والفلسطينيين كما مدحت دول الخليج لأنها ساعدت مصر وسوريا على تحمل الهزيمة ، والاستعداد للمستقبل ، أما العراق فلم يفعل شيئا .

وكنت أراقب زملائى المتجمعين حول المائدة وأنا ألقى الخطاب ، وشعرت بشىء من الرضا لنيلى مساندتهم التامة عن طريق قلب الأمور على رأس الوفد العراقى وقدمت رسميا الموقف المصرى بإعادة جميع النقط التى تحدثت عنها فى الإجتماع غير الرسمى ، ومرة ثانية لاحظت أن رد فعل جميع الزملاء تقريبا الجالسين فى الاجتماع كان إيجابيا قصر جادة ، وهى تعرض إجراءات عملية ثابتة ، تؤدى إلى حلول عملية لإستراتيجية عربية أساسية .

وما أن انتهيت من خطابى حتى أراد زميلى الليبى عبدالمنعم التريكى أن يعاون زميله العراقى ، حتى لا يفسر سكوته فى ليبيا وتركه زميله العراقى دون تأييد على أنه إنحياز لى ، وهمس بأنه يود التحدث ، ولكنى ذكرته بأنه لو فعل فلن أستأنف العلاقات مع بلده وتحرزا لإنذارى قرر أن يتعاون فلم ينطق بكلمة خلال

الإجتماع .. وفى نهاية الاجتماع تقدم الزميل الوزير الذى هاجم مصر دون أن يسميها ليعتذر وقال أنه تعرض لضغوط .. وعلى العموم كان الوزير المشار إليه صديقا شخصيا ورجلا مثقفا ومفاوضا قاسيا .. واعترف له بذلك .

وتركز كلام الخطباء الاخرين حول عرض مصر معربين عن دعمهم الكامل له .. كان الإعتراض الوحيد من ناحية « خدام السورى » ، فقد كان فعلا فى مركز دقيق ؛ لأن تعليمات صدرت إليه أقتضته أن يدفع القمة العربية للإجتماع خلال عشرين يوما .. وليصل إلى حل موفق و يتحلل من قادته فى دمشق طلب خدام من الممثل السودانى أن يقترح إجتماع القمة العربية بعد شهر .. ولما رفضت هذا الإقتراح ؛ عرض الممثل السودانى كتسوية أن يكون الإجتماع بعد شهرين غير أنى صممت على موقفى قائلا : كلا .. من المستحيل أن يقام الإجتماع قبل ثلاثة أشهر ؛ لأنه يحتاج إلى إستعدادات كثيرة لو أننا جادون ، وفى النهاية وافق كل من خدام والممثل السودانى ، وانفض إجتماع وزراء الخارجيه العرب فى الخامس عشر من نوفمبر سنه ١٩٧٧ بعد أن تبنوا العرض المصرى بأكمله .

ونجحت مصر نجاحا كاملا ، وحقيقة أخرى هى : أن المداولات الرسمية وغير الرسمية كانت مشرقة .. كنا جميعا مدركين أنه يجب علينا أن نتحد ، وأن نقترب من الأمور بطريق ملموس .. كما أجمع الإتفاق على الحاجة إلى التزام صارم نحو أى خطة يتفق عليها العرب .. وقد استرعى الاجتماع من الناحية الدولية انتباها كبيرا .. وكان لابد من تسرب المعلومات عن جو الاجتماع وعن المناقشات بالتفصيل .. وحملت أسلاك البرق كثيرا من المقالات .. وكان الجو مبهجا ، وتأثر حبيب الشطى وزير خارجية تونس المتألق والذى كان مؤثراً فى الجو، وشعر بفخر للاجتماع الذى رأسه لحدوث تقدم كبير بسبب موضوعية العروض المقدمة من مندوبى مصر، وفى خطابه الختامى أسبغ على مصر فخر نجاح هذا الاجتماع غير العادى ..

لاشك أن الاجتماع التونسى كان مسألة غير عادية ، كما تبنى قرارات لم يسبق لها مثيل . لقد كان حدثا تاريخيا من نواحٍ كثيرة للقومية العربية .

وطلبني الرئيس السادات خلال إجتماع تونس مرتين فى التليفون ، فى المرة الأولى أراد أن يعرف جو الإجتماع والقرارات التى يحتمل أن يتخذها وزراء الخارجية .. كما استعلم عن عودتى إلى القاهرة ؛ فأخبرته بأننى لن أستطيع العودة حتى ينتهى الإجتماع . وخلال المحادثة الثانية كان السادات مضطربا وعصبيا ، وتكلم عن بيجين بهلوسة ولغة شديدة وكانت ثورته (قبل كل شىء) متجهة نحو الإلتماس الذى خاطب به بيجين المصريين فى الحادى عشر من نوفمبر ردا على إعلان السادات بإستعداده للذهاب إلى القدس .... وحاول بيجين إقناع المصريين بأنه راغب فى السلام ولكن الواضح أنه سلام بشروطه هو.مثال ذلك أنه أعلن صراحة أن « جوديا وسامرا » أو الضفة الغربية هى أرض إسرائيلية . وطلب منى السادات أن أعد رداً قوياً على إدعائه . وقمت بهذا العمل مسرورا ، وظهر فى الصحف المصرية على أنه مذاع من وزارة الاعلام .

وكثر الحديث فى دهاليز المؤتمر حول نوايا السادات .. وأشيع أن السادات لا شك ذاهب إلى القدس .. وخشى الجميع أن تتخذ مصر خطوة من جانبها فقط . ولم ادخر أى مجهود فى التأكيد لزملائى المقربين فى الإجتماعات الرسمية من أن مصر ملتزمة إلتزاما تاما بكل ما قلته خلال الإجتماع الحالى .. وأعلنت أنه ما لم يكن سلاما شاملا فإن مصر سترفض عودة سيناء حتى لو قدمتها إسرائيل على طبق من الذهب . وأصررت على هذا الموقف طوال إجتماع تونس ، و بالنسبة لاجتماعاتى مع القادة العرب و وزراء الخارجية أود أن أضيف أنى أحترم أحمد السويدى الذى كان وزير دولة فى ذلك الوقت وكبير مستشارى الشيخ زايد حاكم الإمارات ، والشيخ زايد قائد عربى عتيد مخلص وصريح .. والوزير سحيم وزير خارجية قطر كان ومازال صديقا مخلصا ، وأمير قطر رجل محنك يفضل العمل على البلاغة ، والشيخ عيسى أمير البحرين رجل مدهش ومهذب ، أما وزير خارجيته الشيخ مبارك فكثيرا ما تأثرت بقدراته الذهنية الإستثنائية .

القدس مرة ثانية :

وقبل العودة إلى مصر أوفيت بوعدى لليبيين ، وأعلنت فى مؤتمر صحفى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وليبيا .. وطرت على طائرة خاصة فوصلت إلى

القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر فى الخامس عشر من شهر نوفمبر .. وفور وصولى أُبلِغْتُ أن الرئيس السادات يود محادثتى على عجل ، وأخيراً إتصل بى على الخط المباشر بيننا ، و بكل حماس سألنى عما حدث فى تونس ، وما كدت اشرع فى التفسير حتى انطلق يمدحنى على الطريقة التى عالجت بها وزير خارجية سوريا ، وغيره ، و بعد أن شكرته واصلت وصف الجو الذى ساد فى تونس ، والمسائل التى تناقشنا فيها ملخصا مواقف وزراء الخارجية العرب المختلفين .. فضلا عن ذلك فقد أوضحت للسادات كيف أنى دبرت تأجيل اجتماع قمة رؤساء الدول العربية لثلاثة أشهر حتى يتمكن مؤتمر جنيف من الانعقاد فى الميعاد المنتظر فى ديسمبر .. واضفت إن هذا حل مناسب ، لأننا إذا قابلنا عقبات خطيرة فى جنيف فإننا نستطيع العودة إلى العرض المصرى لاجتماع قمة عالمى فى القدس الشرقية .. وتستطيع القمة العربية أن تنعقد قبل اجتماع القدس ؛ لتعطينا فرصة لنحكم عمل خطة عربية عامة تعكس آخر الأحداث السياسية ، وكان السادات سعيدا جدا ، وقاطعنى أكثر من مرة قائلاً « حسن يا إسماعيل » ، « برافو إسماعيل » .

غير أن المفاجئة كانت تامة ، فما ان إنتهيت من حديثى حتى انتقل السادات فجأة وأعاد علىّ فكرته بالذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست .. وقد فاق تصورى أن يعود إلى القدس بعد الحديث عن جنيف وعن خطة عربية جديدة وعن قمة جديدة للعرب فضلا عن المديح والثناء الذى أمطرنى به عن إنجازاتى فى تونس ، وازدادت صدمتى عمقا عندما أخبرنى السادات أنه أمر مستشاره الصحفى سعد زغلول نصار بإعلان نية الرئيس فى الذهاب إلى القدس ، وإلقاء خطاب فى الكنيست عن طريق الإذاعة والتليفزيون فى الساعة الثامنة والنصف مساء ، وللحظة كنت أتمنى أن تكون مداعبة من السادات فقد وضح أن القصة بأكملها لايمكن تصديقها ، خاصة أنه قرر زيارة دمشق زيارة رسمية فى اليوم التالى السادس عشر من نوفمبر.

وكان رد فعلى لكلمات السادات حادا وتبعه مناقشة عنيفة .. تجادلنا فى التليفون لأكثر من ساعة .. ومرة ثانية اعترضت على قراره بالذهاب إلى الكنيست بعد كل ما اتفق عليه وأنجزناه فى تونس .. وذَكَّرْتُهُ على نحو خاص بغضبه عندما

وجه بيجين خطابا إلى المصريين و بطلبه إعداد رد قوى لادعاءات بيجين .. وهنا سألت السادات عما إذا كان خلال اقامتى فى تونس قد وصله أى عرض جديد ملموس يبرر إحياء فكرة الذهاب إلى القدس .. فأخبرنى بأنه لم يستجد أى أمر جديد ثم إستعلمت منه قائلا : « ما هو التطوير الجديد غير العادى الذى حدث ليدفعه فى أن يفكر مرة ثانية فى الذهاب إلى القدس بالرغم من عدم وجود شيء ملموس يبرر أساساً قيامنا بالرحلة ولم يكن عند السادات أى رد » .

وقررت محاولة القيام بحيلة مختلفة فسألته « سيدى الرئيس » أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية ؟ .. فسألنى بدهشة « ماذا تعنى ؟ ! » ، أعدت سؤالى فقط : « أهذه دكتاتورية أو ديمقراطية » فأجابنى لا شك أنها ديمقراطية قلت : « إذن اقترح أن تعقد اجتماعا صغيرا مع كبار المسئولين وتحدثهم عن خطتك سعيا لمعرفة رد الفعل عندهم ــ ومضيت أقول « وأعدك بألا أتفوه بأى قول .. فلو اتفق الجميع أو حتى النصف ، معك فى الرأى سأذهب معك بالرغم من اعتراضى الشخصى ، ولكن إذا ما كان الاعتراض على خطتك ضخماً فعليك أن تعيد النظر فى قرارك وتنهج نهجاً آخر ــ فقال من من الناس تريدنى أن أستشير ؟ فأجابت قائلا الرءوس فقط ؟ .. أعضاء مجلس الأمن القومى .. » فكاد يفقد وعيه وصرخ قائلا : لن أتناقش مطلقا مع أى فرد لأنى لا أهتم برأى أى شخص .. لن أفعل هذا » .

وفجأة تغير السادات مصالحاً « حسن يا إسماعيل لا تقلق ولا تغضب أنت غير مضطر للذهاب إلى القدس ، فلك حرية البقاء فى القاهرة ، ولكن أعد الخطاب الذى سألقيه فى الكنيست ، و بعد ما ألقيه سأعود إليك » ، وكان رد الفعل الفورى عندى هو « هل هذا ممكن يا سيادة الرئيس ! هل من الممكن أن يذهب الرئيس إلى القدس ويختار وزير خارجيته البقاء فى القاهرة ؟ .. ثم أضفت قائلا : إما أن نذهب معا إلى القدس يا سيادة الرئيس ، وإما أن نبقى معاً فى القاهرة » .

وقال السادات فجأة بعد أن ادرك أن المناقشة الحامية قد استمرت طويلا ، ووصلت إلى طريق مسدود : « نستطيع أن نستكمل مناقشاتنا خلال رحلتنا إلى دمشق باكر ..

وهنا انفعلت لهذا الحديث : « كيف نستمر فى مناقشاتنا ياسيادة الرئيس وقد أصدرت تعليماتك قبل الآن إلى مستشارك الصحفى بإعلان قرارك فى الساعة الثامنة والنصف مساءً بالذهاب إلى القدس .. ورأى منطق مناقشتى غير أنه لم يستطع الرد .. وأضاف بعناد قائلاً « أنا الذى أعطيت التعليمات للمستشار الصحفى ليعلن هذا القرار» ؛ فأجبته « لو أردت ياسيادة الرئيس أن نستمر فى المناقشة يجب إلغاء البيان الرسمى » ، ووضح إحراج السادات . غير أنه استمر يعيد أنه هو الذى أصدر التعليمات .. فقلت له مرة ثانية « إننى مدرك لهذا تمام الإدراك .. ولكننى سأتصل بمستشارك الصحفى وأطلب منه إلغاء البيان ولكن قبل إن يقوم بهذا العمل عليه أن يتصل بك ياسيادة الرئيس ليحصل على موافقتك النهائيه ، فى هذا الوقت وصلت المناقشة بينى و بين السادات إلى درجه كبيره من الحده ، كنت غاضبا فتكلمت بخشونه وفى النهايه قبل إلغاء البيان ثم طلبت مستشار السادات الصحفى وأمرته بإلغاء البيان الخاص بنيه ز يارة السادات إلى القدس .. وأضفت أنه قبل قيامه بهذا العمل عليه أن يتصل بالسادات شخصيا ، و بعد دقائق اتصل بى المستشار الصحفى مرة ثانية ليبلغنى أن السادات أمره بإلغاء البيان « لأن فهمى لا ير يده » .

و بعد أن تأكدت من إلغاء البيان و بوجود فرصة أخرى لإستمرار المناقشة مع السادات ، طلبت من مساعدى ومن ضباط الأمن أخذ الطائرة المتقدمة عن طائرة الرئيس والوفد المرافق والتحرك نحو دمشق .. وأمضيت الليل بأكمله فى إعادة تقييم الوضع محاولا تقدير : اذا ماحدثت تطورات دفعت الرئيس السادات إلى احياء فكرته بالذهاب إلى القدس .

وفى البداية نو يت أن أتناقش مع السادات خلال رحلتنا إلى دمشق ، وفى الصباح المبكر قررت ألا أرافقه فى هذه الرحلة بل أبقى فى القاهرة . كنت متأكدا تمام التأكيد من أن السادات سيتناقش مع الأسد حول فكرته ، ولمعرفتى به معرفة تامة انتظرت أن يكون كل شىء علنا خاصة مع المراسلين المرافقين له فى ز يارته لدمشق ، وكان تقديرى لسوء الحظ صحيحا »

ففى صباح السادس عشر من نوفبر اتصلت «مبارك» نائب الرئيس وقتذاك طالبا منه إبلاغ السادات بأنى متعب، ولا أستطيع مرافقته فى هذه الرحلة، و بعد سفر الرئيس إلى دمشق أخبرنى نائب الرئيس «مبارك» بأنه أوصل رسالتى إلى السادات وأن السادات أجاب: أنه معتاد على مشاكل معدتى المتكررة، ثم طلب من مبارك أن يُذَكّرنى بتحضير الخطاب الذى تحدثنا عنه، وعرفت أنه يعنى خطاب الكنيست.

وكما توقعت أخبر السادات الأسد فى الاجتماع المغلق بنيته فى الذهاب إلى القدس .. وكانت بينهما مناقشة غاضبة، ومرة ثانية عجز السادات عن تقديم أى أسباب مقنعة تبرز رحلته .. وهنا انفصل الرئيس السورى عن مغامرة السادات انفصلا تاما .. وقبل العودة إلى القاهرة أطلع السادات رجال الصحافة على حديثه مع الأسد معلنا نيته الذهاب إلى القدس وأن الرئيس السورى عارض الفكرة .. وعندما نقلت وسائل الإعلام القصه من دمشق شعرت أننى أتخذت القرار المناسب بعدم مصاحبة السادات و بالبقاء فى القاهرة؛ و بذلك جنبت نفسى إحتمال خلاف شديد بينى و بين السادات ونحن خارج حدود مصر.

وخلال المؤتمر الصحفى فى دمشق سُئِلَ السادات عمن استشاره حول هذا التحرك الجديد؛ فأجاب بأنه لم يتحدث إلا مع وزير خارجيته إسماعيل فهمى، وفى كتابه «البحث عن الذات» .. أعاد السادات نفس النقطة مضيفا أن رد الفعل عندى كان «إنهياراً» وكانت هذه من كلماته المفضلة .. وكثيراً مايستعمل تعبير «إنهيار» إذا ما إختلف معه مخاطبه، أو عبر عن وجهة نظر أخرى .. فبالنسبة له «إنهار» وزير خارجية أمريكا السابق «وليم روجز» خلال المفاوضات، أى أنه اختلف مع السادات، واستعمل نفس الكلمة بالإشارة إلى وزيرين مصريين أقالهما لمخالفتهما بعض القرارات، فأنت لواختلفت مع السادات فقد انهرت.

استقالتـــــــى:

فى السابع عشر من نوفمبر سافر السادات من دمشق إلى الاسماعيلية، وفى اليوم نفسه إتصل بى مبارك تليفونيا ليسألنى عن أى نوع من التسهيلات (المواصلات) تريد حتى تذهب وتنتظر السادات فى الإسماعيلية؟!. لا شك أنه كان عونا كبيراً فى محاولته أن تكون الظروف سهلة مريحة .. وعرض علىَّ أن أستعمل هليكوبتر.. وأبدى استعداده لأمر الطائرة بأن تطير من مطار قريب جداً من منزلى .. غير أننى اخبرته عن نيتى فى عدم انتظار السادات... فاندهش؛ وأراد أن يعرف الأسباب التى تدعو إلى عدم ذهابى إلى الاسماعيلية. وتساءل عما إذا كنت متعبا .. فأكدت له أن صحتى جيدة، فاستمر يضغط علىَّ للذهاب معه وانتظار السادات، وهنا أجبته قائلا «لقد عقدت النية مصما على ألا أذهب لانتظار السادات بل بدلاً من ذلك فإنى سأرسل لك ظرفا مختوماً أرجو تسليمه له شخصياً»؛ ولم أذكر محتويات الخطاب لنائب الرئيس «مبارك». وبكل بساطة أرسلت الخطاب إليه مع رسول خاص.

وما أن وصل الرئيس السادات حتى سلمه نائب الرئيس «مبارك» الخطاب وفتحه السادات فوجد استقالتى؛ وفوراً أخبر السادات نائب الرئيس وغيره من كبار المسئولين والسفير الأمريكى هرمان إيلتس، الذين كانوا قد ذهبوا إلى الاسماعيلية لاستقباله، واستأذن الفريق الجمسى من الرئيس للعودة إلى القاهرة وإحضارى معه إلى الاسماعيلية، ولكن السادات قال له: «كلا .. انت لا تعرف فهمى .. لقد كان طوال الوقت ضد فكرة رحلة القدس، ولن يقبل تغيير قراره» ثم أمر السادات نائبه مبارك بإذاعة خبر استقالتى، ونقلت القصة عن طريق وسائل الاعلام فى العالم كخبر هام وأكيد.

وعلى النقيض من ذلك، أعلن الخبر باختصار شديد فى التليفزيون المحلى ثم صادرته الرقابة بعد ذلك نهائيا .. وفى اليوم التالى دعا «مبارك» نائب الرئيس «محمد رياض» وزير الدولة للشئون الخارجية وأخبره أنه اختير ليكون وزيراً للخارجية مؤقتا؛ وقامت بينهما مناقشة قصيرة .. غير أنه خلال ست دقائق استقال رياض أيضا وحضر إلى منزلى فوراً ليخبرنى بقراره.

وهنا لابد من ملاحظة أننى أردت تقديم استقالتى بهدوء، ودون ضغط على أى إنسان آخر، وجرى خطاب استقالتى على النحو التالى:

السيد رئيس الجمهورية:

«نظراً للظروف الحالية التى تواجه مصر والعالم العربى و بسبب التطورات غير العادية وغير المنتظرة التى ستحدث مؤثرة فى القضية العربية أقدم استقالتى لسيادتكم مقتنعا تمام الاقتناع بأننى لاأستطيع الاستمرار فى مكانى، ولاأستطيع أن أتحمل كذلك المسئولية الناتجة عن التطورات الجديدة.

و باحترامى ودعواتى لمصر أتمنى لكم جميعاً النجاح».

و بالرغم من قبول السادات لاستقالتى واعلانها رسميا، إلا أنه أمر السيد حسب الله الكفراوى — وزير الاسكان — بأن يعود إلى القاهرة محاولا أن أعود معه لمقابلة الرئيس فى الاسماعيلية — الواقعة على قناة السويس — ووصل الوزير الكفراوى حوالى الساعة الثامنة و بيتى ملىء بالأصدقاء والمعارف من جميع الأشكال، وكان السيد الكفراوى مصرا بل كان مذعورا إلى حد ما، خاصة عندما أوضحت له أننى لن أعود معه لمقابلة السادات، وحاول أن يعبر عن مخاوفه بأن رحلة السادات إلى القدس قد يكون لها عواقب محلية خطيرة جداً، كما أنه ينتظر إذا لم أرافق السادات إنفجاراً شعبياً وقيام مشاكل خطيرة عند عودة السادات من القدس. ولتهدأة الوزير المنفعل بعواطفه أكدت له إنه إذا قامت أى إضطرابات فإننى شخصياً سأذهب إلى الشعب مصرحاً له بأن «السادات كان على حق، وأنا المخطىء» وأضفت قائلا: إنه جرت العادة على أن تقوم الحكومة بتنظيم حفل استقبال عام عند عودة الرئيس من أى رحلة من رحلاته، و بالنسبة لهذه المناسبة فسيكون الاستقبال كبيراً وذا ضجة على شكل خاص».

لابد من أن أعترف بأننى اخترت تقديم استقالتى كتابة بدلاً من إخباره شخصياً لثقتى بإنه لو ذهبت لمقابلته فى الاسماعيلية، فإما أنه هو شخصياً وإما من حوله من الناس سيضغطون علىَّ ضغطاً فظيعاً للبقاء، كما خشيت أنه بسبب العلاقة الشخصية الطيبة الموجودة بينى و بين السادات و بسبب الضغط العام علىَّ

أيضا أن أضطر إلى البقاء فى النهاية والذهاب معه إلى القدس .. وعندما تناقش معى فيا بعد هيرمان ايلتس، أخبرته بأننى لو تحدثت إلى السادات نفسه فالاحتمال ببقائى كان (٥٠٪) خمسين فى المائة، ولكن هيرمان إيلتس لم يوافقنى قائلا: كلا .. فإحتمال الضغط عليك بالذهاب معه سيكون خمسة وتسعين فى المائة (٩٥٪).

وخلقت استقالتى مشاكل للسادات تتحدى حكمة قراره فى عيون أبناء وطنه وفى الخارج .. ولمفاداة هذا التأثير السيىء أراد أن يذهب معه إلى القدس أكبر عدد من الشخصيات المصرية .. ولم تكن هذه هى العادة لأنه لم يكن ليصطحب وفداً كبير العدد إذا ما سافرنا معاً للخارج فى زيارات رسمية .. وذهب إلى مدى أبعد بإرساله طائرة خاصة لإحضار بعض المصريين الرسميين وبعض من رجال الصحافة الذين كانوا خارج البلاد فى ذلك الوقت .. وقد عرض بعض أفراد الوفد خدماتهم والسيد عثمان أحمد عثمان مثال على ذلك وأيضا الدكتور مصطفى خليل الذى أصبح رئيساً للوزارة فيا بعد؛ فقد انتهز هذه الفرصة وعرض أن يصاحبه فى هذه الرحلة.

وبعد عودة السادات من القدس؛ أرسل إلىّ رسولا خاصا هو المهندس عثمان أحمد عثمان (حمو ابنة السادات الصغرى) الذى كانت له بالسادات علاقة فريدة ومتنوعة الأشكال .. زارنى عثمان ثلاث مرات .. وحاول بشدة إقناعى بمصاحبته ومقابلة السادات، وبكل ثبات رفضت التماسه ومناقشاته .. ولما استمر عثمان فى ضغطه بقوة أخذته على غرة مصمماً أنه على السادات شخصياً أن يحضر ويزورنى خاصة بعد رحلته إلى القدس .. واندهش عثمان وحاول تذكرتى بأن السادات رئيس الجمهورية .. فقلت: «إنى واع تمام الوعى لهذه الحقيقة»، غير أنى ذَكّرْتُ عثمان فى نفس الوقت بأنه كثيراً ما زارنى السادات .. وأضفت: إن زيارتى الآن أقل ضرراً خاصة بعد زيارته لبيجين.

فضلا عن ذلك لم يفقد السادات الأمل فى إعادة النظر وانضمامى إليه، ثم أرسل إلىّ قريبا آخر من أقربائه لنفس المهمة .. وبعد مرور سنة تحدث السادات

إلى أحد زملائى، وكان فى ذلك الوقت وزيراً للخارجية واستقال بعدئذ فى كامب ديفيد، ليخبره عن رغبته فى تعيينى مستشاراً سياسيا له .. جميع هذه المجهودات من ناحية السادات لم تغير شيئاً من تفكيرى؛ وذلك لأننى شعرت بشدة أن استقالتى لم تكن بسبب قرار بسيط أو تعود إلى أسباب شخصية؛ ولكنها نتيجة لاختلاف رهيب فى الرأى حول قرار سياسى أساسى لا يمكن التوفيق فيه إلا إذا غيّر السادات مبادئه إلى نقيضها أو إذا أنا شخصياً أعدت النظر فى موقفى.

ردود الفعل والإيضاحات:

هذه هى القصة الحقيقية لقرار السادات بالذهاب إلى القدس، فطوال مجادلاتنا الطويلة لم يقدم إطلاقا سببا معقولا يدعم قراره، خلال المواجهة بيننا التى إستمرت ثمانى ساعات فى «سينا» فى رومانيا، هذا بخلاف المحادثات التى كانت على انفراد؛ خاصة المناقشات الحامية التى إستمرت لعدة ساعات، وحاولت دون جدوى فيها أن أجد مبررا .. سألت عن الأحداث والوقائع بل والتلميحات، فلم أحظ برد، وقد يلحظ القارىء المميز من بيانى أن الحديثين الطويلين اللذين دارا بيننا كأنها مناجاة من جانبى أكثر من حديث متبادل، ولا يعود هذا لأنى أخفى قول السادات؛ ولكن لأنه تكلم قليلا .. لقد أراد الذهاب إلى القدس؛ ولم يذكر أبداً السبب، حاول فقط تهدئتى «لا تغضب يا إسماعيل. أنت غير مضطر إلى الذهاب معى لو لم ترد ذلك يا إسماعيل».

لا ريب أنه لم يزن القرار بعناية كى يصل فى النهاية إلى أنه لا اختيار أمامه إلا الذهاب إلى القدس .. ولم يكن مقتنعا بأن قضية الشرق الأوسط ستذاب وتحل فجأة برحلته .. لم يكن ليستطيع أن يعتقد بأنه نتيجة لزيارته سينسحب الاسرائيليون بكل بساطة من جميع الأراضى المحتلة و يوافقون على إعادة حقوق الفلسطينيين فى دولة خاصة بهم.

إنى متأكد أن السادات نفسه اندهش عندما سمع عن النظريات الكثيرة التى ظهرت فى الصحف تفسر قراره .. ومن ناحية كان السادات مراوغا عندما

ادعى أن بعضها يبرر رحلته و يزيد من هيبته كقائد عالمى .. لم أسمع من السادات أبداً ـ مسبقا لرحلته ـ ما أسماه بنظرية الحاجز النفسى، و بناء على هذه النظرية الغربية كان أحد الأسباب الرئيسية خلف رحلة السادات هو رغبته فى إزالة الحاجز النفسى المانع للاتصالات بين العرب وإسرائيل. وفى الحقيقة لو وجد من يحتاج إلى العلاج النفسى فهم العرب الذين عانوا من هزيمة تلو هزيمة على أيدى الاسرائيليين .. فمعنويات اسرائيل ارتفعت مرات كافية، أما معنويات العرب فهى التى تحتاج بعض الإصلاح؛ فلو احتاج الحاجز النفسى أن يرفع فعلى القائد الاسرائيلى أن يرفعه ليظهر حقا أنهم يريدون السلام.

وظهر فى الصحف الأمريكية رأى آخر طائش يقول: إن السادات قرر الذهاب إلى القدس لأنه اعتقد فى النظرية المسماة « العلاج بالصدمات »، ولم يشر السادات مطلقا إلى هذا أيضا .. لم يكن الرجل الذى يؤمن بالنظريات أوالقرارات المبنية على أسس من المناقشات المستفيضة أوالاعتبارات الكاملة. لم تكن القدس صدمة للإسرائيليين ولكنها كانت للعالم أجمع .. فبالنسبة للإسرائيليين ظهر قرار السادات على أنه استمرار منطقى للاتصالات المباشرة المؤسسة فى الرباط .. ولهذا السبب عندما أعلن السادات فى مجلس الشعب أنه مستعد للذهاب إلى القدس .. أرسل له بيجين فوراً دعوة رسمية .. أما رد الفعل الإسرائيلى بالنسبة للرحلة كان قبولها خدعة شفهية دون أن يرتدوا قطعياً عن مواقفهم الأصلية أوالمبادىء التى يرتكز عليها الموقف الرئيسى الاسرائيلى.

وانعكس هذا بوضوح على الحقيقة الواقعة فى تسليم بيجين للسادات عند وصوله إلى القدس مسودة معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل، مطابقة للمعاهدة التى ناولنى إياها الأمريكان فى سبتمبر سنة ١٩٧٧؛ وكنت قد رفضتها.

ومع هذا فالرحلة كانت صدمة للمصريين وللعالم العربى والفلسطينيين؛ لا لأنها كانت مفاجأة فقط، ولكن لعواقبها الخطيرة على العالم العربى، وفوق أى اعتبار بالنسبة للحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط .. لا شك أنها حطمت دور مصر القاطع فى مساعدة الفلسطينيين ليستعيدوا أرضهم ودولتهم .. وقدم السادات

أيضا علاج الصدمة للرئيس كارتر وزملاءه الذين أخذوا على غرة، لم تعرف واشنطن كيف تجيب على المبادرة وكتب مراقب يقول «فى واشنطن وفى وزارة الخارجية كانوا يتوقعون على الأكثر استئناف مؤتمر جنيف .. لقد قابلوا بيان السادات بسكون بسبب ما أصابهم من الإرتباك، و بعد عدة أيام فقط سجلت حكومة الولايات المتحدة استحسانها المتأخر والمتحفظ.

وقدم الإعلام الأمريكى تفسيراً آخر لنظرية «الصدمة الكهربية»؛ فالرئيس السادات ــ كما ناقش البعض ــ ذهب إلى القدس لأنه سيد قرارات غير عادية ومعجزة، معتمداً على المفاجأة للحصول على ما يريده؛ ومع كل ففى الحقيقة أن فكرة «الصدمة الكهربية» تعنى ببساطة أن السادات رجل مندفع يتصرف دون اعتبار جدى لعواقب تصرفاته، ولكن هذه ليست الطريقة للتصرف فى السياسة الخارجية.

كذلك يجب علىَّ أن أشير بالمناسبة إلى تفسير آخر عن رحلة السادات بأنه تصرف كإنسان محب للخير، مصر على منع الشقاء والبؤس .. لم يكن السادات هذا النوع من الناس؛ فهناك حادثة هامة وقعت قبل رحلة القدس مباشرة تميط اللثام عن هذه الناحية: كانت «سناء حسن» زوجة سفير مصر فى كندا «تحسين بشير» تدرس لتعد نفسها لشهادة الدكتوراة فى الولايات المتحدة، وتُحَضِّرُ رسالة عن مسألة الشرق الأوسط، وخلال بحثها زارت اسرائيل عدة مرات مع أستاذها لتجمع معلومات وتستجوب بعضاً من السياسيين الاسرائيليين .. وعندما سمع السادات بالقصة خَيَّرَ السفير «بشير» بين طلاق زوجته أوترك خدمة الخارجية المصرية .. واختار السفير الطلاق .. غير أن السادات لم يَرْضَ بهذا فحسب؛ بل أمر بسحب الجنسية المصرية من السيدة، وحرمانها من جواز سفرها؛ و بعد مرور شهرين زار السادات نفسه إسرائيل.

و بالرغم من جميع تحفظاتى على الرحلة، كان يمكن أن أقبلها لو أن السادات ناقش أمر الرحلة معى ومع بقية الزملاء فى المؤسسات السياسية فى الدولة ذات الخبرة فى هذا الشأن، بحيث يوضح لنا السادات حجته فى الذهاب إلى إسرائيل، غير تلك الحجة التى أعلنها عن رغبته فى كسر الحاجز النفسى.

لم يتبع السادات هذه الإجراءات وإنما تحدث معى فقط، ليس عن أى نظرية وإنما عن فكرة فجائية تمسك بها بعناد، وجميع هذه النظريات بكل بساطة كانت مخترعة من المعلقين الأمريكيين خلال زيارتهم، أو بعدها خاصة من «والتركرونكيت» وبربارة والترز، لقد حاولوا إعطاء الزيارة بعض الأسس الفلسفية حتى يؤثروا على الرأى العام بشكل إيجابى.

وبعد زيارة السادات للقدس بدأ الاعلام بتغذية من اسرائيل والدعاية الصهيونية اختراع القصص والنوادر لبناء مكانة السادات وهيبته.

وقد برع الاسرائيليون بالذات فى تناول صورة السادات برعاية خاصة بالنسبة للسلام مع اسرائيل؛ حتى لايشعر بارتكابه خطأ خطيراً قد يؤدى إلى تنازله.. فالسادات أساسا رجل بسيط، فخور بأنه فلاح عادى، فانخدع بسهولة بالحمله الاسرائيلية.

وهناك تفسير آخر لقرار السادات المفاجىء يناقش اندفاعه ليأسه مما تعانيه مصر من مآزق.. فقد عَلِمَ أن البلاد فى حالة يرثى لها من الضيق المالى وأنها معزولة سياسياً عن العالم العربى، فكان على السادات أن يفعل شيئاً ليرفع من مركزه، وفى الحقيقة أنه لافائدة لهذه النظريات أكثر من تلك التى ناقشناها؛ فلم يكن هناك أى ضغط على مصر خارجياً أوداخليا، يبرر رحلة السادات؛ فبالرغم من حدة مشاكل مصر الاقتصادية فإنه لايمكن حلها بخطوات تمثيلية جوفاء، وبالنسبة للوضع المالى لم يكن هناك مشكلة.. فقناة السويس وعائد البترول كانا ينموان بسرعة.. وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ــ وخاصة فى البلاد العربية ــ كانت تتدفق بكميات غير مسبوقة، وفى سنة ١٩٧٧ اتفقت الدول العربية المصدرة للبترول أن يكونوا مجموعة شركات تساعد اقتصاد مصر على الارتفاع، فضلا عن أن سياسة السادات الجديدة فى تجهيز جيشه بأحدث وأدق الأسلحة المتطورة الغربية نالت كل الدعم من دول الخليج العربية وخاصة من السعودية.. فدفعوا نقداً وفوراً ثمن هذه الأسلحة سواء أكانت أمريكية أم فرنسية.. كذلك المساعدات الاقتصادية الأمريكية كانت قد وصلت إلى

مستوى عال قبل الرحلة ودفعت زيارة الرئيس لواشنطن سنة ١٩٧٦ الى زيادة المعونه الماليه وغيرها إذ قفزت المساعدات الماليه إلى ٩٨٦,٦ مليون دولار بينما كانت في السنة السابقة ٣٧١,٩ مليون دولار، ومن ثم نمت المساعدات الأمريكية ببطء ولاشك أنه لم يحدث أى زياده مفاجئه بعد زيارة السادات للقدس أوبعد توقيع معاهدة السلام، ولم يكن هناك أى ضغط داخلى على السادات من الناحية السياسية.. لقد كان ثابت التحكم فى الأمور، كما أن المعارضة كانت مهملة، لم تحظ من قبل العلاقة مع البلاد العربية بوضع أفضل مما كانت عليه، كان اجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس إنتصاراً لمصر، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، حتى سيناء لم تكن مشكلة، فالمسودة الأمريكية لمعاهدة الصلح بين اسرائيل ومصر استدعت الانسحاب الكامل للقوى المتمركزة فى سيناء إلى الحدود الدولية لمصر، والسادات عالم بذلك.

فالقرار بالذهاب إلى القدس لم يؤخذ لأن مصر كانت يائسة، ولم يؤخذ على أساس تقييم متين لوقع الحركة، كما لم يؤخذ لإعادة سيناء المفقودة، فالجماعة الوحيدة المستفيدة من المبادرة هى اسرائيل. والوصول إلى هذه النتيجة لم يكن بسبب النظر إلى الوراء.. كان الأمر واضحاً تمام الوضوح من أوله؛ ولهذا السبب فقد رفضته.

ونتيجة لرحلة السادات عطلت فى أول الأمر المساومة الجماعية والمفاوضات المتعددة الأطراف والمؤدية إلى مؤتمر جنيف، ثم وضعت على الرف نهائياً. وانتهى تقريباً السوفييت فى مسار السلام تاركين الولايات المتحدة القوه العظمى الوحيدة المشتركة.. وأصبحت اسرائيل — دون اشتراك جميع الدول العربية متحدة فى موقف واحد — حرة لمعالجة المسألة المصرية حسبما تراها.. ورفضت اعتبارها مشكلة سياسية لا تحل إلا بخلق دولة فلسطينية.. بل استمرت فى طريقها لتغير أوضاع السكان كذلك التكوين الاقتصادى للضفة الغربية وغزة حتى يصبح ضمها الوضع المنطقى التالى.. وفى نفس الوقت قامت بمذابح وحشية فى بيروت الغربية.

والإسرائيليون الآن — وقد ثارت شهيتهم — يبحثون عن آفاق جديدة خارج حدودهم. والنظرية الجديدة عن أهمية إسرائيل الاستراتيجية ودورها الأساسي كركيزة أو مسمار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وهو الوضع الموضوع بتناسق تام بين واشنطن وتل أبيب شجعها على الإنطلاق.

هذه التطورات الاستراتيجية الجديدة لم تكن لتحدث قطعياً لو لم تكن مصر أكبر وأقوى الدول العربية معزولة انعزالا تاماً عن إخوتها العرب ومرغمة على قبول وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة للمشكلة الفلسطينية .. ولهذا السبب انتهز بيجين الفرصة وعمل على دق إسفين للمعسكر العربى بتوقيعه سلاما منفرداً مع مصر.

وعندما قرر السادات الذهاب إلى القدس كان كل ما فعله هو تيسير الأمر لبيجين حتى يصل إلى هدفه — والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل قام السادات باتفاق متواطئاً مع اسرائيل؟! .. إذا كان الأمر كذلك فهذا يعنى وجود إتصالات سرية إضافية مع بيجين بعد إجتماع تهامى وديان وقبل إعلان قراره بالذهاب إلى القدس، وأنه خلال هذه الاجتماعات عرض عليه الاسرئيليون شيئاً ما أقنعه بإمضاء معاهدة صلح منفرد، غير إنى لا أعتقد بصحة هذا التفسير.. لقد أمعنت فى هذا التفسير إمعانا عميقاً ولم أجد أى دليل على وجود هذه الإتصالات، والنتيجة أننى أعتقد أن السادات سمح لنفسه بتودد الاسرائيليين واحتيالهم حتى وصل مضطراً إلى مركز كان عليه فيه إما الاعتراف بخطئه وإما توقيع معاهدة صلح منفرد مع اسرائيل بشروطها.

لقد أحسن الاسرائيليون الاختيار عندما ركزوا على السادات، فقد كان رئيساً لأهم دولة عربية .. ودرس الاسرائيليون شخصية السادات دراسة متقنة وفهموا طموحه العظيم بأن يلعب دوراً أساسياً على المسرح الدولى .. ولابد أنهم عرفوا ضعفه بالنسبة للتحركات الكبيرة وللخطوات التى لم يسبق لها مثيل وللاشارات التمثيلية بغض النظر عن المخاطرة. لقد بدأ الإسرائيليون التودد إليه عندما اتصلوا به فى سبتمبر ١٩٧٧، عن طريق الملك الحسن ولم يخبروا كارتر لخوفهم من أذهان

رصينة وعقول مفكرة قد تبقى السادات على الطريق المؤدى إلى جنيف .. واستجاب السادات لاغرائهم فقد تخيل إحتمال الوصول إلى شيء ما عن طريق أساس شخصي .. وهو أيضا حفظها سرا وأخفاها عن كارتر خوفا من اعتراض الرئيس الأمريكي على هذا التحرك . وذهب السادات إلى مدى أبعد ، ولرغبته فى أن يصبح بطلا عالمياً ، توهم الفكرة ذات الحظ العاثر ، ليصبح البطل صانع السلام ، و يذهب إلى القدس .

وقد عرف السادات أن الاسرائيليين سيحاولون الانتفاع به ولكنه تصور أنه بارع براعة تكفى معالجة الموقف كله لمصلحته الخاصة .. لقد تصور أنه يستطيع التصرف باتباع مقياسين ، أحدهما عند التحدث علنا ، والآخر عند التعامل بحصانة مع الاسرائيليين ولهذا السبب فإن خطاب السادات فى الكنيست وجميع بياناته العلنية لم تبتعد عن الموقف العربى الجماعى .. لقد أراد أن يثبت للرأى العام وللمصريين فى بلادهم أنه أفضل محام للقضية العربية وأنه لم يبتعد أبداً عما اتفقت عليه مصر مع إخوتها العرب من الدول العربية .. غير أنه استمر سراً فى تنازلات أكبر لإسرائيل ــ وهو ما اعترف به مؤخراً فقط .

هذه هي القصة الحقيقية عن : لماذا وكيف وجد السادات نفسه فى النهاية سبباً فى أن تتمكن اسرائيل من تنفيذ سياساتها . وهذه هى القصة كاملة لاستقالتى . فالأمر كان بالنسبة لى متعلقا بالمبادىء والضمير .

الفصل الخامس عشر

سلام مملوء بالمخاطر

لا أشعر بأى ارتياح عند سرد ماحدث بعد رحلة السادات إلى القدس، لأنه بينما أظهرت الأحداث أننى كنت مصيبا فى تقديرى فيما ستكون عليه نتائج مثل هذه الخطوة غير الرشيدة، فإن العواقب بالنسبة لمصر والعالم العربى كله كانت سلبية إلى درجة جعلتنى أشعر بحزن عميق و بإحساس بالأسف.

والأحداث معروفة جيداً؛ فرحلة السادات إلى القدس والكلمة التى ألقاها فى الكنيست لم تتمخض عنها أية معجزات بل على العكس فإن هاتين الخطوتين لم تسفرا عن أية تنازلات من جانب إسرائيل، وقوبلت الزيارة بتفاؤل حذر للغاية من جانب الولايات المتحدة و بسخط هائل فى الدول العربية.

وقام السادت بمحاولة واهنة لاقناع العالم بأنه مازال يعمل من أجل عقد مؤتمر جنيف وذلك بالدعوة إلى اجتماع تحضيرى لكل الأطراف يعقد فى فندق مينا هاوس فى القاهرة فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .. وفى الوقت نفسه بدأ السادات أيضا يتحدث عن عقد مؤتمر قمة عربى كان يعتزم أن يشرح فيه لرؤساء الدول العربية الأخرى نتائج رحلته و يتشاور معهم حول الاستراتيجية التى ينبغى اتباعها فى المستقبل .. وكما كان متوقعا لم يحضر مؤتمر مينا هاوس سوى وفود من اسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة كمراقب ومصر بطبيعة الأمر، على حين أن الدعوة إلى القمة العربية لم تصدر رسميا قط لأنه حتى السادات نفسه أدرك أنها ستكون خطوة لاطائل منها بالمرة .. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا سار السادات بمفرده، وقد أصبح معزولا بالكامل عن العالم العربى، و يتعامل بشكل مباشر مع اسرائيل والولايات المتحدة، و بعد عدة أشهر من الاتصالات المتقطعة إلى حد ما أدى اجتماع بين السادات و بيجين وكارتر فى كامب ديفيد فى الفترة

من ٥ إلى ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ إلى اتفاق بين اسرائيل ومصر على الاطار الخاص بسلام منفصل بينهما، ووقعت الدولتان معاهدة سلام فى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ .. ولم تكن دون شك معاهدة السلام العادل والشامل الذى يمكن أن يؤدى مؤتمر جنيف إلى احلاله فى الشرق الأوسط. وانما كانت معاهدة السلام التى وقعتها الدولتان تطابق تقريبا مشروع المعاهدة الذى قدمه الاسرائيليون إلى الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٧٧ (٥) ولم يكن لدى السادات شىء يبرر أيا من مبادراته.

وكيف حدث هذا الموقف؟! .. هذا هو السؤال الذى أزمع مناقشته هنا .. هل ذهب السادات إلى القدس بنية واضحة لصنع سلام منفصل مع اسرائيل ولقبول أى شروط يرى الاسرائيليون أنه من المناسب فرضها مادام سيسترد سيناء؟ لم يكن هذا بالتأكيد ماقاله السادات للاسرائيليين وللعالم عندما تحدث فى الكنيست .. فقد كانت الكلمة التى ألقاها هناك واضحة ولم تخرج على أية حال عن الموقف الموحد للدول العربية والذى ساعدت مصر فى تشكيله خلال الأعوام السابقة .. وأعلن السادات فى الكنيست أن السلام يستلزم الشروط التالية:

أولا: انهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧.

وثانيها: انجاز الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك الحق فى إقامة دولته.

وثالثها: حق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة مضمونة بإجراءات متفق عليها من شأنها كفالة أمن الحدود الدولية بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

• انظر ص ٣٣١

رابعها: أن كل دول المنطقة يجب أن تتعهد بأن تدير علاقاتها مع بعضها البعض وفق أهداف ومبادىء الأمم المتحدة، و بخاصة ألا تلجأ إلى استخدام القوة، وأن تحل أى خلافات فيا بينها من خلال الطرق السلمية.

خامسها: إنهاء حالة الحرب الدائمة فى المنطقة.

وفضلا عن ذلك شدد السادات على أن السلام وفق المبادىء المذكورة آنفا يجب انجازه فى مؤتمر جنيف.

وهكذا فإن رحلته لم تكن بديلا للمؤتمر، وإنما كانت جزءا من العملية المؤدية إليه، وخطوة المفروض أنها اتخذت للتغلب على المناقشات التى لاتنتهى عن الإجراءات التى أعلن السادات أنها أدت إلى «تبديد» أشهر كاملة.

وأضاف السادات أيضا كلمة تحذير إلى الاسرائيليين ـــ وطمأنة للدول العربية فقال: «لم ولن انتهج سياسة ذات وجهين .. لم أتحدث قط إلى أحد إلا من خلال لغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد» .. و بعبارة أخرى أن مايقصده السادات أنه يجب على الاسرائيليين ألا يتوهموا أن كلمة السادات فى الكنيست يقصد بها فحسب الاستهلاك الداخلى فى الدول العربية، وأنه سيكون أكثر لينا حالما يجلس للتفاوض معهم خلف أبواب مغلقة».

ومن الطريف أن أحدا لم يشأ أن يصدق السادات .. فالدول العربية فسرت مبادرته على أنها خيانة للقضية العربية على الرغم من تأكيداته بما يخالف ذلك، ورفضت رفضا قاطعا منذ ذلك الوقت فصاعدا أن تكون لها أية صلة بالسادات ومبادرته.

و بالمثل خلص الاتحاد السوفيتى إلى أن السادات دخل الآن كلية فى المعسكر الأمريكى و بعيداً عن متناولهم، وهكذا انسحبت موسكو من عملية السلام.

وكما كان منتظراً فإن اسرائيل والولايات المتحدة رفضتا تصديق كلمات السادات المتطرفة حرفيا، لأنهما لو فعلتا ذلك لكانتا فقدتا الأمل فى انتزاع تنازلات منه بما يكفى لجعل السلام وفق شروطهما أمراً ممكنا.

هل كان السادات يتوقع مثل رد الفعل المعاكس هذا؟ هل كان يتوقع مثل هذا التحفظ الكبير حتى من الولايات المتحدة واسرائيل تجاه مبادرته؟ هل كان

يعتقد أن العالم العربى سيهلل له كبطل وأن الاسرائيليين وقد إطمأنوا إلى جراءة مبادرته سوف يحزمون أمتعتهم ويجلون عن الأراضى المحتلة و يعترفون بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ؟ لا أعتقد أنه كان لدى السادات مفهوم واضح فى ذهنه ولا حتى مفهوم خاطىء عن كيف ستتكشف الأحداث نتيجة رحلته.

وتؤكد الخطوات التى اتخذها السادات والتصريحات التى أدلى بها فى الأسابيع التى أعقبت الرحلة إلى القدس أنه لم تكن لديه خطة .. ومن خلال هذا التشويش برزت مجموعة من التحريفات حاول بها السادات اخفاء أخطائه وورطته المتفاقمة.

وكما قلت فإن أول خطوة اتخذها عند عودته من القدس كانت الدعوة إلى اجتماع تمهيدى لكل أطراف مؤتمر جنيف فى مينا هاوس ..وأوضح أنه اتخذ هذه الخطوة لأنه «فى رأيه أن القاهرة هى خير مكان للترتيبات التحضيرية لمؤتمر جنيف .. ولكن رفض الدول العربية قبول دعوته جعل السادات فى ارتباك تام ولدينا سجل طيب عن تفكير السادات فى هذه الفترة لأن رحلته إلى القدس جعلت منه و بسرعة مدهشة شخصا ذائع الصيت، وتنافست الصحف ومحطات التليفزيون الأجنبية وخاصة الأمريكية منها على إجراء مقابلات معه.

وعلى سبيل المثال فى مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت من محطة تليفزيون «سى بى اس» فى ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) .. كان كرونكايت حائرا بسبب التصريحات المتناقضة فيما يبدو التى أدلى بها السادات فى الأيام السابقة .. فمن ناحية أعلن أكثر من مرة أنه لن يعقد أبدا سلاما منفرداً مع اسرائيل ، ومن ناحية أخرى مافتىء يؤكد أنه حتى إذا قاطعت كل الدول العربية مؤتمر ميناهاوس فإنه سيذهب إلى جنيف بمفرده إذا اقتضت الضرورة .. وكان كرونكايت حائراً بشأن الخطة التى تدور فى ذهن السادات .. هل سيذهب إلى جنيف و يتفاوض نيابة عن السوريين أو الفلسطينيين ؟؟ من أين سيأتى تفويضه للقيام بذلك؟ ماذا لو رفض السوريون والفلسطينيون ما وافق عليه السادات ؟ هل سيضطر السادات عندئذ إلى توقيع اتفاق منفرد؟ لم يكن لدى السادات إجابة معقولة على هذه الأسئلة

المنطقية جداً، ولكنه تفاداها بتثبيت نفسه خلف فكرة غامضة عن «رسالة مقدسة» عليه انجازها فقال:

«إذا لم يوافق أحد فسوف أمضى إلى جنيف أيضا من أجل التسوية الشاملة ومتى توصلنا إلى نتائج فسوف أدعو إلى مؤتمر قمة عربية هنا وأطرح أمامهم ماتم الاتفاق عليه».

وتساءل كرونكايت ولكن هل كان السادات حقا يعتقد أن السوريين أو الفلسطينيين سيقبلون أى معاهدة تتفاوض عليها مصر من أجلهم».

فأجاب السادات «على كل فرد أن يقرر مايخصه .. وسوف أقوم بواجبى وهو ما أسميه رسالة مقدسة، سوف أضطلع بها. وهى احلال السلام فى المنطقة هنا؛ لأن هذه هى اللحظة المناسبة. وكما أخبرتك فسوف أعرض هذا على مؤتمر قمة عربية هنا مع كل الملوك ورؤساء الدول وعلى كل فرد أن يتخذ قراره أمام هذه القمة».

وتساءل كرونكايت «أيعنى هذا أنه لو رفض رؤساء الدول العربية الأخرى الاتفاق فإن السادات قد يوقع بحكم الواقع سلاما منفردا؟ ورد السادات بقوله «ليس ذلك صحيحاً، والحقيقة: إننى لا أعبر قط جسراً قبل أن أصل إليه». ولاعجب أن كرونكايت وهو صحفى ذو خبرة فى اجراء مقابلات مع الساسة المراوغين قد اعترف للسادات بقوله «إنك تركتنى فى حالة تشوش».

وفى مقابلة مع شبكة تليفزيون «أى بى سى» يوم ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٧ طرح السادات الحجة نفسها وهى أنه لن يتفاوض على سلام منفرد مع اسرائيل. ولكنه سيواصل التحدث مع اسرائيل حتى لو رفضت كل الدول العربية دعواته للاشتراك. وفى إشارة إلى مؤتمر القاهرة تساءل محاوره: «ماذا يحدث لو قال الأردن: لا، وقالت سوريا: لا، وقالت منظمة التحرير الفلسطينية: لا، هل سيعقد مؤتمر فى القاهرة»؟ ورد السادات «نعم» فأراد المحاور أن يتأكد، فسأله «مصر واسرائيل فحسب»؟!؛ فأجاب السادات:

«نعم ــ وسوف أواصل الإعداد لتسوية شاملة .. فالمشكلة ليست مشكلة مصرية، إنها مشكلة عربية، والمشكلة بيني وبين إسرائيل ليست إلا جزءا منها.

ولذلك فقد أعلنت نواياي وأقول: «إنني لن أسعى من أجل اتفاق ثنائي أو تسوية منفردة أو ما شابه ذلك. لا. على الاطلاق».

«إنني أعمل من أجل تسوية شاملة ولذا فسوف أقوم بذلك هنا في القاهرة...

«وسوف أذهب إلى جنيف أيضا وأي نتائج أتوصل إليها في جنيف سوف أعود بها هنا إلى مؤتمر القمة لكي يبت فيها».

ومرة أخرى فشل السادات في أن يفسر كيف يمكنه التفاوض بمفرده باسم كل الدول العربية وكيف يمكنه التوصل إلى تسوية شاملة في الوقت الذي رفض فيه كل زملائه العرب مبادرته رفضا قاطعا.

ولا أدري إلى متى ظل السادات يعتقد بأنه لن يوقع سلاما منفرداً، وأن أية تسوية لن تكون مقبولة مالم تضمن حقوق الفلسطينيين ؟!

وبحلول أوائل عام ١٩٧٨ بدأ السادات ينتهج سياسة «ذات وجهين» فعلى حين ظل يتحدث علانية مؤيدا الحقوق الفلسطينية، فإنه كان قد بدأ سراً في إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماماً إلى الاسرائيليين.

ففي آذار (مارس) ١٩٧٨ دعا وزير الدفاع الاسرائيلي عيزرا وايزمان للاجتماع به في الاسماعيلية .. والرسالة السرية التي كان يريد ابلاغ الاسرائيليين بها كانت في الواقع رسالة غريبة .. فالسادات المدافع عن الحقوق الفلسطينية والرجل الذي كانت «رسالته المقدسة» هي العمل من أجل سلام شامل في الشرق الأوسط، نجد أن وايزمان في مذكراته «المعركه من أجل السلام» أعاد نشر ما سمعه من السادات فقال:

«لقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من قاموسي؛ فإنهم بسلوكهم قد إستبعدوا أنفسهم من المفاوضات. ولكن لا يمكنني أن أقول هذا إلا لك وليس لبيجين؛ لأن بيجين سيعلن في اليوم التالي «السادات استبعد منظمة التحرير الفلسطينية»، ويجب أن يكون باستطاعتي إبلاغ العرب» بأن «عرب الضفة

الغربية وغزة سيكون باستطاعتهم تشكيل مستقبلهم وسوف يرحل الاسرائيليون» ولا أبالى بأن يوافق حسين أو لا ؛ فيجب أن تكون الضفة الغربية وغزة منزوعتى السلاح. وسوف نحاول ايجاد صيغة مناسبة لذلك، و بعد مايكون كل حل أو اتفاق توصلنا إليه مضمونا من الولايات المتحدة.

●● وكان باقى المحادثة يبعث على الدهشة بنفس القدر.. إذ سأله «وايزمان»:

«من وجهة نظرك من سيتولى «ياهودا» والسامرة وغزة؟ من سيحكم هناك؟

فأجاب السادات «إذا اشترك الأردن فى المفاوضات ــ الأردن وممثلو السكان المحليين وأنتم»؟

وأستطرد وايزمان «من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية».

فأجاب السادات «تماما ــ ولكننى إذا قلت هذا لبيجين فانه سيعلنه فى اليوم التالى ولكن يمكننى أن أقول لك: **لا دولة وعدد صغير من النقاط العسكرية القوية لاسرائيل**».

●● ولم يستطع عيزرا وايزمان أن يصدق أذنيه وعقب فى مذكراته المعنونة «المعركة من أجل السلام» قائلا:

«وقد جعلنى تلخيص حديثى مع السادات فى حالة نفسية افضل؛ فالرئيس المصرى شأنه شأننا ليس مهتما بدولة فلسطينية. وكان على استعداد لترك مستوطنات الضفة الغربية فى مكانها، وسوف يحل محل حسين إذا رفض الملك الاشتراك فى المفاوضات. وقد أسعدنى أن أهارون باراك إستمع إلى محادثاتنا إذ بدون شهادته ماكان أحد فى أسرائيل ليصدقنى» (٥)

ولأول مرة كان السادات يعنى بالضبط ماقاله، و يثبت هذا حقيقة أن معاهدة السلام النهائى بين اسرائيل ومصر أظهرت أن السادات قد استبعد منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى من قاموسه.

* المعركة من أجل السلام ص ٢٩٩

وهناك سؤال يستحق بعض التحليل هو: لماذا تغير موقف السادات كثيراً بين تشرين الثانى (نوفبر) ١٩٧٧ واجتماع كامب ديفيد فى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨؟!

والتفسير يقوم على عاملين هما: شخصية السادات وعزلته فى العالم العربى.

كما ذكرت من قبل: ذهب السادات إلى القدس للقيام «بعمل دعائى مثير» بدافع الرغبة فى الشهرة وتعظيم الذات.. فهو لم يفكر فيما سيحدث بعد ذلك. والغريب أنه أصيب بالدهشة والفزع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته ونأت بنفسها عنه. و يبدو أنه اكتشف إذ ذاك فقط إنه ارتكب خطأ بالغا بذهابه إلى القدس؛ لأنه بدلا من أن يصبح بطلا أصبح مرفوضا من العالم العربى.

غير أن السادات لم يكن بالرجل الذى يمكن أن يعترف بأنه ارتكب خطأ و يعود إلى العالم العربى ذليلا معاقبا.. كان عليه أن ينقذ ماء وجهه بأى ثمن و يظهر أنه كان قادراً على صنع السلام مع اسرائيل واستعادة سيناء.

صحيح أن الأمريكان زعموا أنهم كانوا وسطاء محايدين غير أن الحقيقة كما اعترف كارتر بنفسه لى فى اجتماع المكتب البيضاوى فى سبتمبر١٩٧٧ بأنه لايملك السلطة أو الارادة السياسية لأن يواجه بجرأة اسرائيل بينما كان عليه أن يفعل ذلك إلى حد ما فى مؤتمر جنيف؛ لأن الاتفاق الأمريكى السوفيتى المشترك ألزم الولايات المتحدة علانية بموقف معين ولأن الضغوط الدولية الأخرى كانت سترغم الأمريكان على أن يصيروا أقل تحيزا.. ولكن عندما دمر السادات مؤتمر جنيف فإنه قتل فى نفس الوقت أية فرصة لأن يقف كارتر فى وجه اسرائيل.

وهكذا فإنه لما ترك الأمريكان يفعلون مايشاءون فإنهم لم يفعلوا شيئاً سوى الضغط على السادات لتقديم المزيد من التنازلات.. وتناسوا كل تصريحاتهم السابقة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين؛ ولم يبالوا بمستقبل الضفة الغربية وغزة.

وفى الحقيقة فإن الأمريكان أصبحوا أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر الاسرائيلية بشأن الضفة الغربية وغزة أكثر مما كان يتوقع الاسرائيليون. وديان على

سبيل المثال .. اعترف فى مذكراته أنه طوال المفاوضات كان الاسرائيليون يخشون أن يطالب الوفد الأمريكى بتنفيذ البند الذى يشير إلى عدم جواز الاستيلاء على أرض أجنبية بالقوة كما نص القرار رقم ٢٤٢، واعترف ديان بأنه لو فعلت الولايات المتحدة ذلك لكان الموقف الاسرائيلى قد أصبح ضعيفاً للغاية. قال ديان «كنا نخشى .. أن يقال لنا: إن اسرائيل ملزمة بالجلاء عن الضفة الغربية وغزة بأسرها، وأن للفلسطينيين الحق فى إقامة دولتهم المستقلة، .. ولكن الولايات المتحدة لم تبذل أى ضغط على اسرائيل فيما يتعلق بهذه المسائل الحيوية. فلم تشر الولايات المتحدة على الإطلاق إلى هذه الفقرة الواضحة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وعلى الرغم من عزلة السادات فإنه لم يكن يستطيع أن يعترف لشعبه بأنه كان تحرك نحو سلام منفرد مع اسرائيل .. كذلك فإن السادات لم يستطع الاعتراف بأنه هو الذى تخلى عن القضية العربية، وهكذا عمد إلى استخدام آلة الدعاية المصرية القوية فى اقناع مواطنيه بأنه يسير فى أفضل طريق، وأن الدول العربية الأخرى هى المخطئة .. وتركزت دعايته على نقطتين رئيسيتين هما مزايا السلام، وخيانة الدول العربية الأخرى التى كانت تتحدث بلغة متطرفة للغاية ومعادية لاسرائيل ولكنها فى الواقع لم تكن قادرة على فعل شىء وتركت مصر تضطلع بكل المعارك وتقدم كل التضحيات بمفردها.

وكان السادات يعلن دائما أن السلام هو المفتاح إلى مستقبل أفضل لمصر.

وأن السلام سيكون أكثر من مجرد نهاية الحرب والمعاناة وموت ألوف من أبناء مصر مازالوا فى ريعان شبابهم .. سيكون السلام أيضا بداية حقبة من النهوض الاقتصادى لمصر، لأن البلاد ستكون قادرة على تكريس كل مواردها لتنمية اقتصادها.

وكان السادات يقول لشعبه: إنه على مدى ثلاثين عاما ضحت مصر بأبنائها ومواردها الاقتصادية لمساعدة الفلسطينيين ولخدمة القضية العربية ولكنها لم تجن شيئا و بالذات الاحترام المتبادل والإمتنان من العرب .. وهاجمت الدعاية بشدة

الدول المنتجة للنفط فى الخليج لتقول: إن هذه الدول أصبحت ذات ثراء فاحش بعد حرب تشرين الأول اكتوبر ١٩٧٣ .. وأن مصر خاضت الحرب بخسائر وتضحيات هائلة على حين لم تفعل الدول العربية المنتجة للنفط شيئاً واغتنت من جراء الحرب ومع ذلك كانت ترفض مساعدة مصر فى حل مشكلاتها الاقتصادية.

و بالضرب على وتر مزايا السلام وجسامة التضحيات التى بذلتها مصر من أجل العالم العربى وأنانية الدول المنتجة للنفط استطاع السادات ان يؤثر على تفكير المصريين لبضع سنوات .. و يسر من هذا الأمر أن الرئيس كان حريصا للغاية على ان يخفى عن شعبه مصر حقيقة السلام الذى يدور بذهنه.

كان جهاز السادات الدعائى قويا ومؤثرا ، والمصريون بالسليقة لينو العريكة ولديهم الاستعداد لاتباع قادتهم .. ومع ذلك فانه رويدا رويدا بدأت الحقيقة تتكشف للشعب من خلال محطات الاذاعة الاجنبية .. و بدأت تثور الاسئلة على نحو متزايد .. ونما شعور بأن مصر يجب ان تصلح جسورها مع الدول العربية .. وتعيد تقييم علاقاتها مع اسرائيل.

و بدأ التوتر ينمو فى مصر ووجد التعبير عنه صوراً مختلفة ، أهمها نمو جماعات دينية معارضة لسياسة السادات .. واتخذ حزبا المعارضة الصغيران موقفا قويا ضد تقارب السادات من اسرائيل والتنازلات الهامة التى قدمها تحت ستار « التطبيع ».

واتخذ السادات اجراءات قمعية ضد هذه الاصوات الخارجة ولكنها استمرت تنمو وتنتقد السادات شخصيا.

ولم يكف جهاز الدعاية عن العمل غير ان الناس توقفت عن الاستماع.

ولهذا لم يكن الأمر باعثا على الدهشة ان تتم تصفية السادات فى النهاية على يد مجموعة طائفية ، و بينما كان معظم المصريين ليسوا على استعداد للذهاب الى هذا الحد ، فإن غالبيتهم كانت تشارك القتلة تحررهم من وهم السادات ، وليس هناك دليل أفضل من اللامبالاة الشديدة التى استقبل بها الشعب حادث مصرع

السادات .. بل انها كانت اكثر من لامبالاة . انها كانت فى الواقع محاولة متعمدة لتناسى ان السادات كان موجودا من قبل ، وان كان قد حكم البلاد على مدى احدى عشر عاما وانجز دون شك بعض الاشياء الايجابية .

ماذا حقق السادات فى نهاية المطاف ؟ ماهو السلام الذى زعم أنه أتى به لبلاده ؟ فى الواقع كان كل من معاهدة السلام والحكم الذاتى للفلسطنيين فى الضفة الغربية وغزة خدعة .. وحتى الآن لم تكن « محادثات الحكم الذاتى » قد احرزت شيئاً .. وليس هذا باعثا على الدهشة لان الحكم الذاتى كان مجرد تنازل وهمى قدمه الاسرائيليون لتخفيف أثر رفضهم القاطع لاقامة دولة فلسطينية .. وفى الواقع فإن اطار الحكم الذاتى الذى قبله السادات فى كامب ديفيد كان مطابقا تقريبا للخطة التى كان قد عرضها بيجين على كارتر فى واشنطون ثم على السادات فى الاسماعيلية فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .. وعليه فقد كانت غلافا رقيقا تخفى وراءه إسرائيل هدفها النهائى وهو ضم الضفة الغربية وغزة .

وكما أن السادات لم يحصل على شىء من أجل الفلسطينيين مقابل الاعتراف باسرائيل وصنع السلام معها فإنه لم يحصل على شىء من أجل مصر . وعلى الرغم مما قد يبدو أن السادات قد استعاد كل الأراضى التى ضاعت فى حرب ١٩٦٧ وأزال عن بلاده التهديد الدائم بتجدد الحرب .. فواقع الأمر أن أياً من هذين الامرين ليس صحيحاً فالسادات لم يستعد سيادة مصر كاملة على سيناء لأن بنود معاهدة السلام وضعت بشكل يمنع مصر من ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة .. ولاجدال فى أنه منذ نيسان ابريل ١٩٨٢ أصبحت المنطقة داخل حدود مصر الدولية ، ولكن ظلت هناك قيود هامة على كيفية استطاعة مصر الاستفادة من ذلك الاقليم . و بدلاً من اعادة سيناء إلى مصر و بدون قيود فإن السادات وقع وثيقة وضعت شروطا قاسية على مدى تحرك الجيش المصرى وقواته فى سيناء . هذا و بالنسبة لمنافع السلام فإن السادات فشل فى تحقيق حل دائم .

فالمعاهدة ليست إلا صفقة منفردة بين مصر وإسرائيل ، ولكنها أيضا غير متوازنة فهى تعطى كل المزايا إلى اسرائيل بينما تدفع مصر الثمن كله .. ونتيجة لذلك فإن

السلام لايمكن أن يدوم مالم يحدث على المعاهدة تعديلات جذرية . ويجب أن يكون واضحا انني لاأقول أن نشوب حرب جديدة بين اسرائيل ومصر هو أمر حتمي . ولكنني أشير إلى أن مهمة التوصل إلى حل دائم يزيل إلى الأبد خطر الحرب فى الشرق الأوسط مازالت بعيدة جداً .. والاتفاق الذى تفاوض عليه السادات يضر بالأمن القومى لمصر، والسلام الناشىء عن هذا الاتفاق هش ولايمكن أن يدوم .

ولم تكن المعاهدة التى وضعها السادات والاسرائيليون فى آذار (مارس) ١٩٧٩ سوى نسخة غير معدلة تقريبا من المشروع الذى عرضه بيجين على كارتر ... والتعديلات اللاحقة على هذا النص التى تناولت الشكل لا الجوهر .

ومن ذلك أنه على الرغم من أن عدد مواد المعاهدة كلها تم خفضه خفضا كبيرا من اثنين وأربعين مادة إلى تسع مواد ، إلا أن النص الأساسى الحقت به عدة ملاحق كبيرة حتى تظهر كل البنود التى يحتويها المشروع الاسرائيلى الأصلى فى معاهدة السلام النهائية بشكل أو بآخر .. وفى الحقيقة فإن المعاهدة الموقعة فى آذار (مارس) ١٩٧٩ تميل لصالح الاسرائيليين أكثر من مشروعهم الأصلى ، لأن السادات فى كامب ديفيد وافق على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بعملية التطبيع . وفى آذار (مارس) قبل السادات دون أى اعتراض التزامات سياسية وعسكرية هامة من جانب الولايات المتحدة إلى اسرائيل .

ويمكن ايجاز العيوب الرئيسية للمعاهدة المعقودة بين مصر واسرائيل والتنازلات التى قدمها السادات دون مبرر فيما يلى :

(١) ان حالة الحرب بين اسرائيل ومصر قد أنهيت وتم احلال السلام بمجرد تبادل التصديقات على المعاهدة على الرغم من أن اسرائيل سوف تستمر فى احتلال الجزء الأكبر من سيناء لفترة تصل إلى ثلاث سنوات (المادة ١) وكما أشرت من قبل فإن المنطق الطبيعى للأشياء كان ينبغى أن يكون أولا الانسحاب الكامل يعقبه إنهاء حالة الحرب كما نص عليه مشروع المعاهدتين المصرية والأمريكية .

(٢) إن عملية تطبيع العلاقات بين البلدين بدأت بعد مضى ستة شهور على سريان المعاهدة (المادة ٣)، ومرة أخرى كان هذا معناه أن السادات كان يتصور أنه يمكن أن توجد علاقات طبيعية بين مصر و بلد مازال يحتل جزءاً من أراضى مصر.

(٣) ان كل النصوص التى تتعلق بخلق مناطق منزوعة السلاح وتخفيض عدد القوات فى المنطقة الواقعة بين البلدين اقتصر تنفيذها على أرض مصر فحسب تقريبا.. وهكذا تم تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق.. ولم يسمح لمصر بوضع أى قوة عسكرية كانت فى المناطق الشرقية التى تمتد على طول الحدود وسمح لها بوجود مايصل إلى ٤٠٠٠ رجل فقط وكميات وأنواع محدودة للغاية من الأسلحة فى المنطقة الوسطى. بل أن وجود الجيش المصرى كان محدوداً فى أقرب منطقة إلى قناة السويس.

وهكذا لم يكن هناك مكان فى سيناء يمكن لمصر أن تمارس فيه سيادتها الكاملة بحرية. ولإعطاء مظهر خادع فُرِضَتْ أيضا بعض قيود على مرابطة قوات أسرائيلية على الجانب الاسرائيلى من الحدود.. ولكن المنطقة التى تنطبق عليها هذه القيود لم تزد فى عرضها عن بضعة كيلومترات بالمقارنة بالعمق الكلى لسيناء.

وفى هذا الشريط التافه كان من حق اسرائيل وضع قوات قدر عدد القوات التى يمكن لمصر وضعها فى كل المنطقة الوسطى بسيناء (المادة ٤ والملحق ١). وليس هناك من شك فى أن المعاهدة تضر بسيادة مصر على سيناء ولذا فإن المنطقة فقدت قيمتها الاستراتيجية الحيوية بالنسبة لمصر.. ونقل خط دفاعنا الأول فى الواقع من حدودنا الدولية إلى قناة السويس.

(٤) نصت معاهدة السلام على أن قوات متعددة الأطراف ستقوم بدوريات فى المنطقة المنزوعة السلاح بين مصر واسرائيل.. وأن هذه القوات تتمركز فى رفح وشرم الشيخ على الجانب المصرى من الحدود وفى المنطقة التى لايمكن لمصر أن تحتفظ فيها بأى قوات، وفى الوقت الذى لا ترابط فيه أى قوات على

الاراضى الاسرائيلية .. والأهم من ذلك أنه ليس هناك مبرر لوجود هذه القوات على الأراضى المصرية . لقد كان مفهوما أن توجد قوات تابعة للأمم المتحدة بين اسرائيل ومصر بعد ١٩٥٦ و١٩٦٧ عندما كانت العلاقات بين الدولتين لايحكمها سوى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ حيث لم يكن هناك سلام ولكن ليس هناك مايبرر مرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة بين بلدين أصبحا فى سلام مع بعضهما البعض وتربط بينهما علاقات دبلوماسية و بصدد تطبيع العلاقات بينهما فى جميع المجالات الأخرى .. ونشأت مشكلة أخيرة بالغة الخطورة من حقيقة أن القوة الخاصة كانت وستظل أمريكية فى أغلب عناصرها والولايات المتحدة ليست دولة محايدة فى الشرق الأوسط وإنما متورطة مع اسرائيل تورطا عميقا .

وفى الواقع فإنه ليس هناك من سبيل أمام مصر إذا أرادت أن تطلب من القوات الأمريكية أن ترحل . لأن مصر تعتمد على الولايات المتحدة فى الحصول على المعونات العسكرية والاقتصادية .

ومع ذلك فإن وجود قوات أمريكية على أرض مصرية لايفعل شيئاً لتعزيز مصالح مصر أوتوفير أمن حقيقى لها .

(٥) كما تتضمن معاهدة السلام و بخاصة الملحق ٣ نصوصا عديدة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة ، وحرية الحركة وتطوير الاتصالات بين مصر واسرائيل .. وتبدو هذه النصوص كما لوأنها بريئه إلى حد كبير، ولكن فى إطار الوضع فى الشرق الأوسط اليوم فإن لها اثارا بعيدة المدى .. فعلاقات طبيعية وثيقة كهذه بين اسرائيل ومصر لن تؤدى إلا إلى أحكام عزلة مصر عن العالم العربى .. ويجب أن نضيف ان إسرائيل لم تكن مكتفيه بما ورد فى النصوص المفصلة فى المعاهدة والتى تختص بالعلاقات فى كل المجالات .. وتحت ستار التطبيع فإنهم فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ هذا دفعوا مصر إلى توقيع أربعين اتفاقا آخر

(٦) ويحدد الملحق ٣ والمادة (٥) أنه يجب على مصر واسرائيل أن تتعاونا بشكل وثيق للمحافظة على السلام والأمن فى المنطقة .. و باديء ذى بدء فأن مثل

هذا التعاون موجه فيا يبدو ضد الدول العربية الأخرى .. كما أن أقل مايقال عن اسرائيل ــ التى تحتل أراضى عربية كثيرة ولا تظهر استعداداً للتخلى عنها ــ أنها آخر من يمكن أن يساهم فى المحافظة على الأمن فى المنطقة

وهناك جوانب أخرى فى هذا الملحق لها آثار أكثر إزعاجاً .. فقد اتفقت مصر واسرائيل لاعلى اعادة فتح خطوط الطرق البرية والسكك الحديدية بينهما فحسب ــ وهو أمر يمكن توقعه من جانب بلدين فى سلام ــ وانما أيضا على إنشاء وصيانة طريق برى جديد يمر خلال سيناء و يربط بين الأردن واسرائيل ومصر بالقرب من إيلات .. و وجود مثل هذا الطريق ليس له أى صلة بمشكلة السلام بين اسرائيل ومصر ، ومثل هذا النص ليس مكانه المناسب على الإطلاق فى معاهدة للسلام .. لقد احترت لدرجة أننى سألت مستشاراً قانونيا فى الوفد المصرى كيف تم ادراج مثل هذا البند فى المعاهدة .. وكان الرد أنه أدرج لابناء على طلب الاسرائيليين وانما بناء على طلب الولايات المتحدة .. وفى الواقع فإنه عندما سأل هذا المستشار القانونى الاسرائيليين فإنهم أنكروا بشدة أن هذه فكرتهم .. ومن الواضح اذن أن السادات وافق مرة أخرى على أن يصنع معروفا لأصدقائه الأمريكان دون تفكير فى العواقب ، ومع ذلك فإن من الواضح تماما سبب اهتمام الولايات المتحدة بمثل هذا الطريق إذ يمكن استخدامه فى المستقبل من جانب القوات الأمريكية سريعة الإنتشار .

(٧) وهناك تنازل آخر بالغ الأهمية حصلت عليه اسرائيل هو الموافقة على أن تدرج فى المعاهدة البنود المختلفة للمادة ٦ والتى ينص أهمها على مايلى :

« تتعهد الأطراف بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة بغض النظر عن تصرف أوسلبية أى طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة أخرى خارج هذه المعاهدة » ، « وتتعهد الأطراف بألا تدخل فى أى التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة » « وتخضع للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة فى حالة وجود تعارض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة الحالية التى سوف تكون ملزمة و يتم تنفيذها » .

و بتوقيع هذه المعاهدة اعطى الاسرائيليون ما كانوا يتمنونه كاملا واعنى الاداة اللازمة لعزل مصر عن باقى العالم العربى .. واسرائيل تستطيع الآن أن تزعم ان كل الا تفاقات المعقودة بين مصر وأية دولة عربية تتعارض مع نصوص معاهدة السلام .. ومن ثم تعلن أنها لاغية .. و يعنى هذا ببساطة ان ميثاق الامن العربى الذى وقعته مصر منذ اربعين عاما أضحى غير ملزم الآن لمصر .

ومع ذلك فان هذا الميثاق هو حجر الزاوية فى سياسة الدفاع العربى ؛ حيث الجغرافية السياسية للمنطقة تجعل من الضرورى على الدول العربية ان تنسق بين سياستها للدفاع عن نفسها ضد أى غزوات فى المنطقة .

و بارغام السادات على توقيع البنود التى تعد بمثابة إنكار للتضامن العربى فأن الاسرائيليين حققوا اكثر من مجرد عزل مصر .. فمصر كما ذكرت من قبل هى الدولة الرئيسية فى الشرق الاوسط وعليه فإن هذه البنود وجهت ضربة قاسية ضد العالم العربى بأسره .

من هذا يتبين أن مصر تحملت وطأة معاهدة السلام هذه كلها .. وليس هذا بالامر الذى يبعث على الدهشة ؛ لان السادات كان يتفاوض من مركز ضعف لا قوة ، بعد أن قدم التنازلات الحاسمة للاسرائيليين بذهابه للقدس ..

وقد تضمنت الرحلة إنهاء حالة الحرب والاعتراف باسرائيل .

وقد اظهر التاريخ أن الاسرائيليين لايقابلون التنازلات بالتنازلات من جانبهم وانما بالمزيد من المطالب و يكفى ان نشير هنا الى أنهم جادلوا بان اقتراحهم الخاص بالحكم الذاتى للفلسطينين كانت تنازلا كبيرا قدموه لاظهار حسن نواياهم بعد رحلة السادات كما لو أن مثل هذه الافكار للحقوق الفلسطينية يمكن اعتبارها تنازلا . وكانت النتيجة أنه عند الذهاب الى كامب ديفيد كان السادات قد فقد اهتمامه بالفلسطينين . و بطبيعة الامر لم يكن باستطاعته الاعتراف بذلك ولهذا فانه ظل حتى النهاية يتظاهر بانه متشدد حيال الاسرائيليين و يناضل دون هوادة من أجل القضية العربية ..

وعلى سبيل المثال فانه عندما عقد كارتر و بيجين والسادات اجتماعهم الأول فى كامب ديفيد أصر السادات على أن يكون أول المتحدثين وتلا كلمة معدة

طويلة ومتشددة سجل فيها الموقف المصرى المزعوم .. وقد أذاعت أجهزة الإعلام هذا الموقف فيا بعد .. ولو أن السادات تمسك بالموقف الذى اتخذه علانية لكانت نتيجة كامب ديفيد مختلفة تماما .. ولكنه فى الحقيقة تجاهل تماما مبادئه وشروطه المعلنة بصوت عال خلال المفاوضات الفعلية وما ترتب على ذلك من النتائج التى قمنا بتحليلها .

وكان الاسرائيليون يدركون جيدا أن تشدد السادات لم يكن سوى غطاء وعقب ديان نفسه فى مذكراته هذه النقطة فقال :

« لقد سارع السادات الى نشر «الموقف المصرى» فى الصحافة المصرية حتى تعلم كل الدول العربية بأنه لم يقدم ادنى تنازل لاسرائيل .. والتزم التزاما دقيقا بالخط العربى البالغ التطرف .. فكيف اذن يمكنه مواجهة الاتهام الذى ثار فيا بعد بأنه لم يتمسك بكلماته وهنا تذكر ديان فى مذكراته أيضا أن السادات اخبره بان تعليقة عن الفرق الكبير بين ما اعلنه السادات و بين ماتم فى حجرات المفاوضات فى كامب ديفيد سيكون :

« إننى لم اتنازل عن شئ للاسرائيليين ولا حتى بوصة واحدة ، غير أننى استجبت لنداء الرئيس كارتر صديقنا وحليفنا وهو حليف يحتاج كلانا لمعونته و يتلقاها * » لم يفاجأ الاسرائيليون بحيل السادات وكانوا يعلمون أنه فى النهاية لن يكون امامه من خيار الا الاستسلام لمطالبهم .. وفى الحقيقة فان الاسرائيليين كانوا يفهمون السادات جيدا ودون شك أفضل مما كان هو يفهمهم .

وفى الحقيقة فان السادات ظل خاضعا لوهم أن الاسرائيليين سيقابلون التنازلات بتقديم تنازلات من جانبهم على حين أنهم فى الواقع ردوا على التنازلات بتقديم مطالب جديدة أكثر تطرفا .. وكان الاسرائيليون من ناحية أخرى يعون أن السادات ليس رجلا عند كلمته وأنه متقلب ولا يعتمد عليه ، وابتكروا طريقة فعالة للتعامل معه ...وخلال المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى ذكر

---

* ديان : الانفراج ، ص ١٦٣

رابين فى كتابه أنه قد خلص فى تعامله فى السادات إلى نتيجة مؤداها أن «الطريق إلى تأمين نجاح أى اتفاق معه هو انشاء الحقائق على الأرض و بناء الصفقة بحيث يكون الوفاء بها مفيدا له ــ أوعلى الأقل يضار إذا لم يف بها » * .

« وإنشاء الحقائق على الأرض» هو بالضبط ما سعى إليه الاسرائيليون فى كامب ديفيد وخلال المفاوضات على معاهدة السلام .. فهم لم يمنحوا السادات أى شىء على الفور لأنهم لم يكونوا واثقين فيه وكانوا يخشون أن يلغى الا تفاق حالما تعود سيناء .. ولذا أصروا على أنهم لا يستطيعون الانسحاب من سيناء قبل ثلاث سنوات على الأقل رغم أنه فى عام ١٩٦٧ نجحوا فى احتلالها فى خمسة أيام .. وكان السبب الحقيقى وراء هذا الاصرار هو أنهم أرادوا التحقق من أن السادات لن يكون بمقدوره النكوص عن الا تفاق لمدة ثلاث سنوات دون التضحية بجزء من سيناء .. و بعد ثلاث سنوات من الخضوع والاذلال من الاسرائيليين سيزداد عدم قبول السادات فى العالم العربى، ومن ثم لن يصبح بإمكانه أن يعكس سياسته أو ينقصها ، وهكذا فإن حقائق جديدة ستقام على أرض الواقع .

ولم يكف الاسرائيليين أنهم دفعوا السادات إلى موقف لم يعد يمكنه فيه التراجع . بل أنهم أرادوا ضمانات اضافية بأن مصر لن تستطيع النكوص عن المعاهدة ربما لأنها كانت تدرك أن اتفاق السلام كان بين اسرائيل والسادات فحسب وليس بين اسرائيل ومصر . ولهذا أصروا على أن تقدم الولايات المتحدة لهم ضمانا بأنها ستتدخل لصالح اسرائيل إذا خرقت مصر المعاهدة . كما أصروا أيضا على أن تجدد الولايات المتحدة كل التزاماتها السياسية السابقة لاسرائيل ، وأن تتعهد على وجه الخصوص بعرقلة أى عمل أو قرار فى الأمم المتحدة ترى اسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها ومع معاهدة السلام .

ولا عجب أن اسرائيل طلبت مثل هذه الضمانات لأن اسرائيل كانت تحاول دواما جعل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط خاضعة لشروطها .. ولكن

* مذكرات رابين ص ٢٦٠

مايدعو للدهشة حقا هو أن الولايات المتحدة وافقت مرة أخرى على المطالب الاسرائيلية .. وهذا معناه أن الولايات المتحدة تخلت فى الواقع عن حريتها فى صياغة سياستها فى الشرق الأوسط وسمحت بدلا من ذلك لاسرائيل بأن يكون لها حق الاعتراض على أى قرار أمريكى هام يتعلق بالمنطقة .. وإنه لأمر غريب أن تضع أية دولة نفسها فى موقف كهذا ولكن الأغرب أن تكون الدولة فى هذه الحالة قوة عظمى .

وقد كانت آثار الضمانات التى قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بعيدة المدى حقا : فواشنطن تخلت عن حرية أن تظل محايدة فى حالة نشوب صراع بين اسرائيل والدول العربية .

وقد نصت مذكرات الاتفاق التى وقعتها الولايات المتحدة واسرائيل فى كامب ديفيد ضمن نقاط أخرى على أن :

« الولايات المتحدة ستقدم الدعم الذى تراه مناسبا للأعمال التى تتخذها اسرائيل رداً على مثل هذه الانتهاكات لمعاهدة السلام .

و بوجه خاص لو أن انتهاكا لمعاهدة السلام اعتبر تهديداً لأمن اسرائيل بما فى ذلك عرقلة استخدام اسرائيل للممرات المائية الدولية ، وانتهاك نصوص المعاهدة الخاصة بتحديد عدد القوات ، أو وقوع هجوم مسلح ضد اسرائيل ؛ فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لأن تنظر .. وعلى وجه السرعة فى الاجراءات العملية اللازمة : مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة فى المنطقة ، وتزويد اسرائيل بامدادات طوارىء وممارسة الحقوق البحرية لوضع حد للانتهاك » .

و يتضح من هذا الاتفاق أن الولايات المتحدة قبلت وجهة النظر التى تذهب إلى أن انتهاكات المعاهدة لايمكن أن تنبع إلا من مصر .. ولم يتم ابلاغ مصر حتى اللحظة الأخيرة بأن الولايات المتحدة واسرائيل تعدان لتوقيع مذكرة الاتفاق هذه فبينما أعلنت واشنطن على الملأ صداقتها لمصر ؛ فإنها تفاوضت سرا على اتفاق مع اسرائيل بما يوضح أن اسرائيل هى حليف الولايات المتحدة ، وأن مصر هى بمثابة العدو المحتمل .

ولمس أعضاء الوفد المصرى الخطر الكامن فى مذكرة الاتفاق .. وقدم مصطفى خليل ــ الذى كان آنذاك رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها احتجاجا مكتوبا ضد الاتفاق عند تلقى نسخة منه قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من حفل توقيع معاهدة السلام .. وفى آذار (مارس) ومرة أخرى فى ٢٦

آذار (مارس) ١٩٧٩ كتب مصطفى خليل إلى وزير الخارجية سايروس فانس يشكو من أن مذكرة الاتفاق موجهة ضد مصر .. وفى الرسالة التى بعث بها بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) لخص أسباب شكواه فيما يلى:

(١) انها تتعارض مع الروح القائمة بين بلدينا ، ولا تساهم فى تعزيز العلاقات بينهما . وأود أن أسجل أن مصر لم يجر استشارتها قط بشأن جوهر المذكرة المقترحة .

(٢) إن محتويات المذكرة المقترحة تقوم على أساس اتهامات مزعومة ضد مصر وتنص على اجراءات معينة يتم اتخاذها ضدها فى هذه الحالة الافتراضية لوقوع انتهاكات يترك تحديدها إلى حد كبير لإسرائيل .

(٣) لقد اشتركنا فى المرحلة النهائية للتفاوض على المعاهدة على مدى أكثر من شهر حتى الآن ومع ذلك لم يجر ابلاغنا بنية الولايات المتحدة الاتفاق على مثل هذه المذكرة .. وعلاوة على هذا : فإننا علمنا بها عن طريق الإحاطة بها وليس التشاور بشأنها .. فقد أعطاها لى السفير ايلتس فى الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلى يوم ٢٥ آذار (مارس) أى قبل ٢٤ ساعة فقط من الاحتفالات المقررة للتوقيع على المعاهدة .

(٤) من المفروض أن الولايات المتحدة شريك فى جهد ثلاثى يهدف إلى تحقيق السلام لالمساندة ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر

(٥) ان المذكرة المقترحة تفترض أن مصر هى الجانب الذى يمكن أن ينتهك التزاماته .

(٦) ان المذكرة المقترحة يمكن تفسيرها على أنها فى النهاية تحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد مصر .

(٧) انها تعطى الولايات المتحدة حقوقا معينة لم تذكر قط أو يجر بشأنها التفاوض معنا .

(٨) انها تعطى الولايات المتحدة سلطة فرض اجراءات أو بعبارة صريحة اجراءات عقابية ، وهى مسألة تثير شكوكا حول العلاقات المستقبلية ويمكن أن تؤثر فى الوضع بالمنطقة بأسرها .

(٩) ان المذكرة المقترحة تستخدم تعبيرات غامضة على نحو خطير مثل « تهديدات الانتهاكات » والتى ستتخذ حاليا إجراءات معينة .. واننا نعتبر هذا مسألة وخيمة العواقب .

(١٠) انها تعنى ضمنا أن الامدادات الاقتصادية والأسلحة ستكون خاضعة لتقدير الولايات المتحدة فيما يتعلق بتهديدات الانتهاكات المزعومة التى تعزى إلى أحد الجانبين .

(١١) انها تجعل من بعض جوانب العلاقات المصرية الأمريكية خاضعة لعناصر دخيلة على هذه العلاقات وتعهداتها التى قطعت لطرف ثالث .

(١٢) انها تعنى ضمنا موافقة الولايات المتحدة على شروع اسرائيل فى اجراءات من بينها اجراءات عسكرية ضد مصر بادعاء أن هناك تهديدات بانتهاك المعاهدة .

(١٣) انها تعطى الولايات المتحدة حق فرض وجود عسكرى فى المنطقة لأسباب متفق عليها بين اسرائيل والولايات المتحدة .. وهو أمر لايمكننا قبوله .

(١٤) إن المذكرة المقترحة سوف تلقى شكوكا خطيرة حول النية الحقيقية للولايات المتحدة و بصفة خاصة فيما يتعلق بعملية السلام .. ويمكن اتهامها بالتواطؤ مع اسرائيل لخلق مثل هذه الظروف التى تؤدى إلى

وجود عسكرى أمريكى فى المنطقة ، وهى مسألة ستكون لها بالتأكيد آثار خطيرة و بصفة خاصة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها .

(١٥) أنه سيكون لها أثر عكسى فى مصر حيال الولايات المتحدة ، وأنها ستدفع بالتأكيد الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد عملية السلام ، وستقدم لها أسبابا اضافية تدعوها إلى عدم الاشتراك فى تلك العملية .

(١٦) أنها ستمهد الطريق أيضا لقيام تحالفات أخرى فى المنطقة للرد على التحالف الذى يمكن أن توجد بذوره فى المذكره المقترحة .

ولهذه الأسباب جميعا فإننى أبلغكم أن حكومة مصر لن تعترف بشرعية المذكرة وتعتبرها لاغية وليس لها أى أثر كان يتعلق بمصر .

وقد كان خليل فى غاية الانزعاج ازاء مذكرة الاتفاق وعلى يقين من انه ليس امام مصر من خيار الا رفضها ؛ حتى أنه كتب الرسالتين الى فانس و بدون ان يستشير السادات كما أبلغنى فيما بعد ، ان فانس أبلغ السادات بالرسالتين غير انه من الواضح انه نبذهما باعتبار انه ليست لهما أهمية لأنهما يعكسان وجهات نظر خليل الشخصية وليس موقف الزعامة المصرية كلها .

وكانت النتيجة ان فانس لم يرد قط على الرسالتين وأن الوفد الامريكى لم يبذل أى محاولة لنفى ادعاءات خليل .. وتم توقيع معاهدة السلام فى٢٦ آذار مارس ١٩٧٩ ، وكذلك مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وهذا الحادث الذى تم فيه تجاهل اعتراضات خليل الشديدة تجاهلا كاملا من جانب السادات و بالتالى من جانب الامريكان يمثل نمط ما كان يجرى طوال المفاوضات . فأعضاء الوفد المصرى كانوا فى غاية الضيق ازاء موقف السادات واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للاسرائيليين .. ولكن السادات تجاهل ببساطة اراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده .

وقد يعترض بعض القراء على اننى فى تحليلى لمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر قد تعمدت التغاضى عن حقيقة ان اسرائيل ايضا قدمت تنازلات هامة

لمصر .. وذهب البعض الى القول بإن اسرائيل تخلت عن سيناء كلها ، بل ووافقت على إزالة المستوطنات اليهودية التى اقامتها هناك بجهود ونفقات كبيرة . وفيا يتعلق بسيناء ــ كما سبق وشرحت من قبل اثناء حديثى عن مفاوضات السلام الشامل ، فإن عودتها لم تكن تمثل أبداً مشكلة بالنسبة لأى من الاطراف .

بل كان ينظر الى سيناء على أنها قضية مسلم بها ، وان جهود جميع الأطراف كانت مركزة فى الدرجة الأولى على طرق معالجة المسألة الفلسطينية والعناصر الأخرى .

أما بالنسبة للحجة القائلة بإن اسرائيل قدمت تنازلاً بازالتها للمستوطنات فان هناك تحفظين فى هذا الصدد .. احدهما أن المستوطنات شأنها شأن احتلال سيناء غير مشروعة فى المقام الأول .. والآخر أنه لم يكن هناك من سبيل أمام اسرائيل لكى تحتفظ بمستوطناتها .. فلو بقيت المستوطنات الاسرائيلية داخل حدود مصر لأصر المستوطنون على وجود قوات اسرائيلية للدفاع عنهم ، غير أنه لايمكن أن يوجد سلام إذا ظل الجيش الاسرائيلى على أرض مصرية .. واذا تركت المستوطنات فى أرض مصر دون حماية عسكرية فإن الشعب المصرى سيأخذ على عاتقه آن آجلا أوعاجلا مهمة إزالتها . وهكذا لم تكن إزالة المستوطنات تنازلا لأنه كان من المستحيل على إسرائيل ان تحتفظ بها . ولهذا كان عليهم أن يذهبوا .

ولما كان ماحصلت عليه اسرائيل دون أن تقدم أى تنازلات كثيراً ؛ فالمعاهدة لم تستتبع الاعتراف فقط بإسرائيل من جانب أهم دولة فى الشرق الأوسط وإنما إستتبعت أيضا الاعتراف بإسرائيل كبلد ذى خصائص وإمتيازات خاصة ؛ لا تنطبق عليها القواعد المعتادة للعلاقات الدولية .. لقد كان هذا الوضع الخاص الذى أعطى للمعاهدة وكل الضمانات الأمريكية التى صاحبتها بمثابة إعتراف بوضع خاص لإسرائيل ، وكانت هذه هى المشكلة . وأنا لا أعترض يقينا على الإعتراف بإسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من تسوية سلام شاملة ؛ غير أنه ينبغى الإعتراف بإسرائيل على ماهى عليه أى دولة فى الشرق الأوسط بين دول أخرى تتعايش مع جيرانها على أساس القوانين المعتادة للعلاقات الدولية

والقوانين التي تنطبق على الجميع . ولكن ما اعترض عليه هو الإعتراف بإسرائيل كدولة متفوقة تختلف عن جميع الدول الأخرى .

ومن وجهة نظر مصر و باقي العالم العربي : فإن معاهدة السلام تسببت في ضرر كبير لها . كما الحقت المعاهدة ضررا كبيرا بالأمن القومي لمصر .. حيث أنه ليس لدى مصر شيء تدافع به عن نفسها ضد أي تعدٍ إسرائيلي على أراضيها دون أن يصبح الإسرائيليون بأن مصر إنتهكت المعاهدة . و بالتالي يجدون ذريعة لاحتلال أجزاء من سيناء مرة ثانية . كما أن أمن العالم العربي بأسره قد أصبح ضعيفا للغاية من جراء المعاهدة . فبدلا من التقدم صوب تعزيز نظام أمنها أصبحت الدول العربية منقسمه فيما بينها اكثر من أي وقت مضى وفي نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة فرض نظام أمنها على المنطقه على أساس إتفاق إستراتيجي مع إسرائيل وإنشاء قوة الإنتشار السريع .

وهذا المفهوم الأمريكي ـ الاسرائيلي للأمن ليس بذي نفع للعالم العربي الذي تتهدده اسرائيل ؛ على العكس تماما فإنه يمنع إنشاء نظام أمن عربي ؛ ويجعل مصر وكل الدول العربية أكثر عجزا .

الفصل السادس عشر

الحكم الذاتى الكامل كما يراه بيجين

أن المسألة الفلسطينية هى مفتاح السلاح الدائم فى الشرق الأوسط . وهذا ليس بشعار، وإنما حقيقة تاريخية ..

وقد بدأت مشكلة الشرق الأوسط عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين ، وإحلالهم محل سكانها ، الأمر الذى أدى إلى مواجهات بين المستوطنين الجدد من اليهود و بين الفلسطينيين وقوات الإنتداب البريطانى .

وعندما غادرالبريطانيون فلسطين ، أدت المواجهة بين اليهود والفلسطينيين إلى تدخل البلاد العربية ، حيث اندلعت أربع حروب رئيسية منذ القيام الرسمى للدولة اليهودية . وفى الوقت الذى أسطر فيه هذه الكلمات تقوم إسرائيل بمحاولة الإطاحة بآخر الوجود الفلسطينى من بيروت .

وكان إشتراك الدول العربية فى هذه الحروب الأربع نابعا من التزامها بمساعدة الشعب الفلسطينى . وقد اتبعت إسرائيل سياسة العدوان المستمر ضد الفلسطينيين مما اضطر البلاد العربية إلى مواصلة مواجهاتها لإسرائيل . ولهذا السبب كانت المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع فى الشرق الأوسط . ولهذا السبب أيضا كان أى عدد من إتفاقات السلام المنفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة لايمكن أن يؤدى إلى حل دائم فى المنطقة .

ويمكن تعريف المشكلة الفلسطينية بسهولة ، كنتيجة للعمل الإسرائيلى ، فقد أصبح أكثر من مليون ونصف من الفلسطينيين لاجئين فى الدول الأجنبية . أما أولئك الذين بقوا فى أراضيهم السابقة أضحوا يعيشون فى وسط الظروف والشروط التى تمليها إسرائيل وهى ظروف لاتقرها العدالة والمساواة واللياقة .

وكان بيجين والسادات يعلمان أن المشكلة الفلسطينية هى صلب موضوع الشرق الأوسط لدرجة لا يمكنها تجاهلها . ولهذا جاءت إتفاقات كامب ديفيد حاوية « لإطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط » ، ألمح لمبدأ إنشاء حكومة ذاتية و « حكم ذاتى كامل » للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . ومع ذلك ، فمنذ كامب ديفيد تطورت الظروف إلى الأسوأ بالنسبة للفلسطينيين ؛ فالإسرائيليون أصبحت نيتهم جلية واضحة فى ضم الضفة الغربية وغزة كضمهم لمرتفعات الجولان ، و باتوا ينتظرون اللحظة المناسبة . و بتنفيذ الإسرائيليين لهذه النية فهم يأملون فى إزالة وحذف المشكلة الفلسطينية ، خاصة إذا ما نجحوا فى إجبار أغلبية فلسطينى الضفة الغربية على ترك أرضهم والذهاب إلى الأردن والدول العربية الأخرى . ورغم نوايا الإسرائيليين الواضحة فلا يزالون يدعون أنهم متمسكون بنص وروح إتفاق الحكم الذاتى الذى تم التوصل إليه فى كامب ديفيد . وإذا كان البعض يختلف فى تفسيراتهم للحكم الذاتى فإن الإسرائيليين يدعون بأنهم يعرفون أحسن من غيرهم ، لأن بيجين كان المهندس الأصلى للحكم الذاتى و بالتالى فإن تفسيره هو الصحيح .

أما وثيقة « اطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط » فهى وثيقة معيبة ؛ إذ تتضمن متناقضات بسبب الكثير من الحذف ، واستخدام الألفاظ المقتضبة التى أدت إلى تفسيرات ذات آثار بعيدة المدى . فلم يمض عام توقيع هذا الاطار إلا أصبح السادات و بيجين على طرفى نقيض فى تفسيراتها المختلفة للنقاط الهامة والأساسية فى الوثيقة وعندئذ تقدم بيجين بتفسيره الفريد بأن الضفة الغربية كانت أرضا إسرائيلية منذ ظهور التوراة .

فإذا نظرنا إلى ديباجة « اطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط » والفقرة التنفيذية الأولى من اطار العمل بذاته لوجدناهما صحيحتين . فهما يضعان قدما المبادىء التى يجب أن تكون أساسا لحل مشكلة الشرق الأوسط .

فالديباجية تعلن أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية هو قرار ٢٤٢ . والجدير بالذكر هنا : أن هذا القرار يؤكد عدم جواز ضم الأراضى بالقوة و يدعوا إسرائيل للإنسحاب من جميع الأراضى التى احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ .

كما أن الديباجية توضح أيضا أن السعى للسلام فى الشرق الأوسط سيتأسس على القواعد القانونية الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة . هذا ونجد أيضا أن القسم الخاص بإطار العمل المتعلق بالضفة الغربية وغزة يكرر أكثر من ذلك أن قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ يجب تنفيذهما بالكامل .

وعليه : فإننا نجد أن إطار العمل يطلب من إسرائيل فى ثلاثة مواضع أن تنسحب من جميع الأراضى التى احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ وبالتالى من الضفة الغربية وغزة .

و بالرغم من الديباجة الباعثه على التفاؤل ؛ فإن باقى إطار العمل معيب بالحذف المخل و بإضافه العبارات التى تتناقض مع المبادىء الوارد ذكرها فى المقدمة .

وسأركز هنا على الخلاف الجوهرى ، وعدم الإتفاق بين مصر وإسرائيل .

فالمشاهد أن اطار العمل لا يحتوى على أى إشارة صريحة إلى حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، و بالتالى إلى إنشاء دولة فلسطينية . وقد إستغل الإسرائيليون هذا الحذف للشكوى من أن أى ذكر من جانب المسئولين المصريين لحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لهو خروج ونكوص عن إتفاقات كامب ديفيد . وعلى سبيل المثال فإن بيجين كان يشكو مُرَّ الشكوى من هذه النقطة فى خطاب وجهه إلى السادات فى ٤ أغسطس ١٩٨٠ .

« ورغم أنه لا توجد كلمة واحدة عن تقرير المصير (التى تعنى طبعا دولة) أو عن دولة (فلسطينية) مستقله ورد ذكرها فى أى صفحة أو فقرة أو قسم أو بند . . الخ من إتفاق كامب ديفيد ، فإن الدكتور غالى فى حديث له باسم مصر ، نراه يرتكب إنحرافات غير مفهومة عن إتفاق كامب ديفيد ومخالفات كاملة له (عندما تحدث عن حق الفلسطينيين فى تقرير المصير) . .

وحذف جوهرى آخر نراه يتعلق بالقدس الشرقية ، التى لم يرد لها ذكر قط فى اطار العمل . و يبدوان هذا كان نتيجة لحل وسط تم التوصل إليه فى كامب ديفيد لقد إقترح كارتر أربع صياغات عن القدس ، الأولى كانت غير مقبولة للسادات ، والثلاث الأخر كانت غير مقبولة لبيجين . وبهذا انتهت الأطراف إلى الإتفاق على

عدم ذكر القدس فى اطار العمل ، على أن يكون مفهوما أن المشكلة يتم تناولها وحلها خلال محادثات الحكم الذاتى . وفى خطاب بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٨٠ ، كتب السادات إلى بيجين مذكرا إياه بأهمية الوصول لحل يتعلق بالقدس يكون مقبولا ليس فقط للثمانية عشر مليونا من اليهود ولكن أيضا للثمانمائة مليون من المسلمين فى العالم .

وكان رد بيجين فى خطابه بتاريخ ٤ اغسطس ، أنه على علم بموقف كل من السادات وكارتر بالنسبة لهذا الموضوع . ولكنه لايمكنه أن يتخذ غير الموقف الذى ذكره فى بياناته هو و بقرارات الكنيست الإسرائيلى ، الذى صدرت فى ٣٠ يوليو لصالح أن القدس « الموحدة بكاملها » هى عاصمة إسرائيل .

وحيث إن القدس لم يرد ذكرها صراحة فى إتفاقات كامب ديفيد ، فإن بيجين أصبح يشعر بانه حر ليجادل بأنها ليست جزءاً من الضفة الغربية ، بالتالى ليست محلا للتحديات التى طبقت على تلك المنطقة وغزة .

وعلاوة على ما سبق فإن اطار العمل يتضمن بيانا بأنه « ستتخذ جميع الإجراءات والإحتياطيات الضرورية لتأكيد أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقاليه ومابعدها أثار مشاكل خطيرة للغايه ، فالإسرائيليون يصرون على أن هذا اللفظ يعنى أن القوات الإسرائيلية يمكنها أن تبقى فى الضفة الغربية وغزة حتى بعد نهاية فترة الإنتقال . والمصريون يختلفون . فنرى السادات يكتب لبيجين فى ١٤ أغسطس ١٩٨٠ :

« إنه لأمرٌ غير صحيح ومغلوط أن يكون هناك إدعاء بأن إضافة لفظ « ومابعدها » فى البند المتعلق بإجراءات الأمن فى « إطار العمل » تعنى أن أى ترتيبات أمن تم الإتفاق عليها بالنسبة للفترة الإنتقالية ينصرف أثرها ــ بحكم الواقع ــ إلى مابعد الفترة الإنتقالية . » إلا أن الإسرائيليين يصرون على غير هذا الرأى .

فالتواجد الدائم للقوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة يحول فى الواقع دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة .

ومشكلة أخرى بالنسبة لإطار العمل هى أنه يسمح باستمرار الإحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة خلال فترة الإنتقال . وعندما نجد فكرة أن الوضع النهائى لهذه المناطق سيتقرر فقط عند نهاية فترة الإنتقال هى فكرة مقبولة ، فبالتالى كان من الواجب إزاحة الإدارة الإسرائيلية عن هذه الأراضى ووضعها تحت إشراف جهاز دولى ، تكون مهمته الإعداد للوضع النهائى لما بعد فترة الإنتقال ــ ولكن بدلا من ذلك نجد أن المستوطنات الإسرائيلية زاد إنتشارها ومضاعفتها برغم شكاوى المصريين .

فى خطاب بيجين الموجه للسادات بتاريخ ١٨ اغسطس ١٩٨٠ ، يجادل بأن إتفاقات كامب ديفيد لم تحد من حق إسرائيل فى إنشاء المستوطنات ، وأنه لم يقبل بتاتا إجراء حظر اختيارى على المستوطنات الجديدة باستثناء فترة بضعة أشهر هى مابين مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . ولكن السادات من ناحية أخرى ادعى بأن بيجين كان قد وافق على حظر إختيارى خلال فترة مباحثات الحكم الذاتى بكاملها .

كما نجد أيضا أن إطار العمل معيب لأنه يتناول الضفة الغربية وغزة كموضوعين منفصلين ، وكان الأحرى أن يتناولها كجزء من المشكلة الفلسطينية برمتها . وهكذا نراه يشير إلى « ممثلى سكان الضفة الغربية وغزة » ، بدلا من ممثلى الفلسطينيين . وكان هذا دون شك يناسب الإسرائيليين الذين يريدون أبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات ، ومع هذا ، فإن مشكلة الضفة الغربية وغزة يمكن حلها فقط كجزء من المشكة الفلسطينية الكلية . وعلى نفس المنوال نجد الإسرائيليين مصرين على أن المجلس المنتخب ذاتيا فى الضفة الغربية سيمارس أعمالاً إدارية فقط . . تزدرى الطبيعة السياسية للمشكلة .

ولعل أكثر عيوب إطار العمل « خطورة أنه لم يضع تاريخا محددا لبدء المفاوضات من أجل الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . فنجد أن إطار العمل يقرر ببساطة أن المفاوضات ستبدأ قبل مضى ثلاث سنوات من بدء الفترة الإنتقالية . وهذه الفترة الإنتقالية بدورها ، ستبدأ فقط مع تشكيل مجلس الحكم

الذاتى . وحيث إنه لا يوجد تاريخ محدد لتشكيل هذا المجلس ، وإن الاسرائيليين يبذلون كل جهدهم لمنعه من أن يرى النور فالاحتلال يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية أو على الأقل يمكن أن يكون من الطول بحيث يعطى الإسرائيليين الوقت الكافى لتغيير طبيعة وخصائص الضفه الغربيه و يبدو أن الاسرائيليين يأملون فى تأخير إتخاذ قرار بما يكفى لتمكينهم من تحويل الضفة الغربية إلى أرض يهودية عن طريق الإستيطان .

إن الإطار الذى تقرر فى كامب ديفيد لايكفى لحماية حقوق الفلسطينيين ولضمان حل عادل . ومع ذلك ؛ فالإسرائيليون على مايبدو يظنون أن هذه الوثيقة الغامضة والمتناقضة .. ذهبت بعيدا لصالح الفلسطينيين .

فبينما يستمر الإسرائيليون فى جدلهم بضرورة تطبيق إتفاقات كامب ديفيد على الضفة الغربية ؛ نراهم يسعون بكل نشاط من أجل منع حدوث هذا التطبيق ، بعرقلة إختبار الفلسطينيين لممثلهم . ولذا نجد أن الإجراءات التى اتخذت ضد العمداء والممثلين الآخرين فى الضفة الغربية وغزة ما هى إلا جزء من هذا التدبير .

كذلك بدأ الإسرائيليون فى الجدل بأن العديد من المبادىء التى ورد ذكرها فى إطار العمل وخاصة كل مايتعلق منها بالإنسحاب من الاراضى المحتلة غير قابل للتطبيق على الضفة الغربية لأنها ليست أرضا محتلة ! ! وهذاالإدعاءغيرمبنى على القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة .. ويجادل بيجين ويمارى و يصرح بأن « يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هى جزء لايتجزأ من « أرض إسرائيل » منذ عصر التوراة .

« أن أمتنا قد ولدت فى يهوديا والسمار يا ، وليست فى حيفا وليست بالذات فى تل أبيب ، وفى يهوديا والسمار يا ظهر أنبياؤنا بنبواتهم ، وظهرت الثقافة اليهودية القديمة ، والتى منها تربينا حتى يومنا هذا . أن يهوديا والسمار يا كانت أرضاً محتلة من الأردنيين الذين فتحوا الجزء الغربى من أرض إسرائيل .

ومهما تقول التوراة والإنجيل ؛ فإن الضفة الغربية هى بلاشك أرض إحتلتها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ . و بتوقيع إتفاقات كامب ديفيد فإن بيجين تعهد بإحترام قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة و بالتالى الإنسحاب من هذه الأراضى . وفى الحقيقة : يتعجب المرء كيف يوقع بيجين على أى إتفاق يتعلق بالضفة الغربية إذا كانت أصلا أرضا إسرائيلية كما يدعى الآن .

إن بيجين ليست لديه أى نية فى إحترام إتفاقات كامب ديفيد التى تتعلق بالحكم الذاتى الكامل .. ولم يكتف فقط بإدخال شروط متناقضة مع المبادىء الأساسية عند التوقيع على هذه الإتفاقات ، بل جعل الأمر الآن واضحا من وجهة النظر الإسرائيلية بأن مستقبل الضفة الغربية وغزة قد تقرر مسبقا . ولهذا لم تتوصل « مباحثات الحكم الذاتى » بين إسرائيل ومصر إلى أى نتائج ؛ لأنها واجهت طريقا مسدودا منذ البداية عند التعرض لموضوع السيادة على هذه المناطق . وعليه : فإن المفاوضات المتعلقة بمستقبل هذه الأراضى ووضعها النهائى لم تبدأ حتى الآن ... ومع كل هذا ؛ نجد أن إسرائيل قررت مسبقا أن القدس الشرقية هى جزء من أراضيها إلى الأبد ، وأن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة لايمكن إزالتها ، وأن حق تقرير المصير للفلسطينيين ـــ الذى يمكن أن يؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية ـــ شىء لايمكن تصوره .

ومنذ إعادة سيناء إلى مصر : أصبح بيجين أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة لنوايا إسرائيل الحقيقية . وقد أعلن أن إسرائيل لايمكن أن تسمح بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، كما لايمكن أن تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لأن هذا يرقى إلى نفس الشىء . وطبقا لتصريحاته ؛ فإنه أيضا من المفهوم سلفا أنه فى أى مفاوضات مقبلة تجرى لتوقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها ، فإن أى مقترحات تقدم بشأن فك أوإزاله أى مستوطنه يعيش فى داخلها المستوطنون الإسرائيليون والشعب اليهودى سوف ترفض .. وفى ٤ مايو ١٩٨٢ صوت الكنيست لصالح بيان بيجين الذى يستبعد فيه إزالة المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية .

أنه لأمر متناقض أن نرى الإسرائيليين ينادون دائما بأنهم على إستعداد للتفاوض مع البلاد العربية دون شروط مسبقة ؛ و يتهمون العرب بأنهم يحاولون إملاء شروط كثيرة مسبقة . وفى الحقيقة : أن الشروط الإسرائيلية المسبقة هى العقبة و بالذات الإستمرار فى الإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وكذلك فرض الكنيسيت لتعديلات دستور به تضع عوائق قانونية على الجانب الإسرائيلى فى المفاوضات مستقبلا . وإن قرار إبقاء القدس موحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل لهو أحسن مثال على هذه التعديلات . وضم مرتفعات الجولان يضع شروطا مسبقة مماثلة حيث إنها تخبر السور يين بأن هذا الموضوع غير قابل للتفاوض .

أن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية يمكن أن تقضى على إتفاقات كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى ، وعلى وجه الخصوص إذا أمكن لبيجين أن يستصدر من الكنيسيت قانونا يحرم إزالة المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة . ومن ثم فإن إنهيار إطار عمل كامب ديفيد ليس بمعضلة فى ذاته ؛ لأن هذا الإطار لايمكنه أن يقدم حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية ؛ علما بأنه حتما سيكون كارثة فى حالة عدم التوصل إلى حل ، حيث إن مز يدأ من إسالة الدماء ستكون حتمية ، ولن يكون لمصر خيار سوى أن تنضم للعالم العربى فى مواجهة جديدة ضد إسرائيل .

الولايات المتحدة تتحمل مسئولية عظمى فى الضغط على إسرائيل لمنعها من إتباع سياسة تؤدى إلى مواجهة فى الشرق الأوسط . هذا الحل لن يأتى من إتفاقيات كامب ديفيد ، لذا من الضرورى عقد مؤتمر قة دولى يخصص لمعالجة القضية الفلسطينية ، و يدعى إليه إسرائيل ومنظمة التحر ير الفلسطينية بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذا لبنان ، سور يا ، الأردن ، السعودية ، ومصر . وعلى المؤتمر أن ينشىء (يخلق) دولة فلسطينية مستقلة بحدود آمنة و يقدم الضمانات لكل من إسرائيل والدولة الجديدة .

الفصل السابع عشر

الشرق الأوسط :
تشخيص وعلاج

مازالت طبيعة الشرق الأوسط السياسية تعانى من تغيرات مستمرة. فحرب اكتوبر واتفاقات كامب ديفيد وغزو اسرائيل للبنان ــ كل هذه الأحداث لها صدمات بعيدة المدى .. ودور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى هذه المنطقة الاستراتيجية يتطور بعنف وكلتا القوتين تنسق حاليا نظريات جديدة حول مايسمونه باهتماماتهم الحيوية ومجالات نفوذهم. لقد تغيرت خريطة الشرق الأوسط، ولاشك أنها ستواجه تغيرات بعيدة المدى فقد ظهرت عوامل جديدة كما تأسست صداقات وأحلاف جديدة. لقد تغير الوضع السياسى الطبيعى أى الجغرافيا السياسية تغيرا كاملا، بالإضافة إلى عروض جديدة للسلام ــ مبادرة الرئيس ريجان المطروحة فى ١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، ومؤتمر قمة العرب المنعقد فى فاس، ومبادرة بريجنيف وغيرها.

ولا مفر من الإنتظار بعض الوقت لتقرر ما إذا كانت التطورات المنتظرة ستكون سياسية بحتة أو أنها ستطوق بمواجهة عسكرية بين القوى جميعها فى هذه الأزمة المزمنة.

وعلى العموم مازالت الأوضاع لم تتبلور فى الوقت الحالى حتى نستطيع التكهن بما سيكون عليه المنظر العام للشرق الأوسط.. لاشك أن زيارة السادات للقدس غيرت وضع الشرق الأوسط، فأحييت آمالا عظيمة للسلام فى المنطقة عند العالم الغربى، غير أنها فى نفس الوقت وبدون تهكم دمرت طموح العرب وآمالهم فى سلام شامل.

هذه الزيارة غيرت داخلياً المعايير التى تحكم المنطقة كما غيرتها من ناحية الوضع السياسى العالمى.. ولابد من وضع معايير جديدة، كما أنه لابد من إيجاد

تعريفات للعلاقات وتحديد للاهتمامات الجديدة، وحول حل يرضى جميع الأطراف .. وقد تؤدى هذه العملية الناقصة إلى حرب جديدة أو إلى عودة ظهور الوضع المعلق وتعزيزه لحالة «لاحرب ولاسلم» التى وجدت قبل اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

من الواضح أيضا أنه لا أحد يبغى إطالة أزمة الشرق الأوسط . ولا شك أن رفض تدعيم مبادرة السادات فى زيارة القدس لم يكن لرغبتى فى تأييد إستمرار نزاع الشرق الأوسط ؛ فجميع مجهوداتنا اللانهائية التى سبقت زيارة السادات للقدس كانت كلها موجهة نحو إدراك السلام . ومازلت ملتزما تمام الإلتزام نحو هذا الهدف ، غير أننى مقتنع بأن السلام لايمكن أن يبرز من حل غير عادل أوغير مقام على القواعد المقبولة للقانون الدولى . كما أن السلام لايمكن أن يدوم لوأن الذى قبله فقط هو قائد لاحدى البلاد دون شعبه ، لأن الشعب فى النهاية هو الذى يستفيد أويعانى من ماهية اتفاقية السلام ان ماعارضته هو « السلام بأى ثمن » ، وقبل أى اعتبار آخر : سلام يسمح للمعتدى بأن يستمر فى الحصول على أراضى على حساب الطرف الآخر هذا فى رأيى هو « سلام توسعى » .

و يتقدم هذه الانعكاسات للأحداث الكبيرة التى شهدها الشرق الأوسط تأثيرها على الدول وعلى أفراد المنطقة وعلى الأطراف المعنية مباشرة ؛ فبينما وحدت حرب أكتوبر النظام العربى ودعمته فإن اتفاقية كامب ديفيد قوضته بلطمة مذهلة خاصة بتحييد دور مصر الأساسى ومقدرتها فى العمل داخل هذا النظام .. لقد فقد النظام العربى محور جاذبيته ومنبع الارشاد فيه . فبينما أفزعت حرب اكتوبر الاسرائيليين ، وفى نفس الوقت أثبتت الحرب فيه أنه لاضمان للأمن الاسرائيلى عن طريق قوة السلاح فإن كامب ديفيد أو تحييد العامل العسكرى المصرى أحيا أوهام الاسرائيليين بتضخيم الحاجة إلى السلاح للمعارك العسكرية التى قد تكون الأساس الوحيد للأمن . وكل من هاتين النتيجتين خطير ولا استقرار معه .

فالسلام المصرى ــ الاسرائيلى لايقدم الأساس المتين لسلام عادل ودائم بل على النقيض من ذلك فقد ولد وسيبقى سلاماً هشاً ، ولابد أن نجرى عليه تعديلات هامة . وأفضل دليل على ذلك هو سلوك اسرائيل والقرارات الهامة التى اتخذها بيجين بعد أن وقعت حكومته إتفاقية كامب ديفيد . ولابد أن يكون قد وضح الآن بجلاء أن اسرائيل ــ بعدما وقعت معاهدة السلام مع مصر ــ مصرة أكثر من أى وقت آخر على أن تكون القدس ، والضفة الغربية وغزة ، ومرتفعات الجولان ، وجنوب لبنان ، أرضا اسرائيلية ، إما بقوة القانون وإما بحكم الأمر الواقع ، ولامحالة من وقوع هذا الأمر مالم توضع اسرائيل عند حدها . ومن الواضح أن اسرائيل خططت للاستفادة من السلام المزعوم بينها و بين مصر ، وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية . فسياسة اسرائيل وممارساتها بعد إتفاقية السلام مع مصر تؤدى إلى اعتقاد الواحد منا بأن اسرائيل ترى أن السلام المصرى الاسرائيلى قد خلق الظروف المناسبة لأن تكسب باستمرار أرضا على حساب العرب .. فقد حدث بعد إعلان هذا السلام وليس قبله أن أعلن الكنيست أن القدس هى العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل ، كذلك كان أيضا بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت اسرائيل ضم مرتفعات الجولان ، وصوت الكنيست لدعم بيان بيجين بأن المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة لن تتزعزع ، كذلك تطالب اسرائيل الآن بجنوب لبنان وكل مجال لبنان الجوى مدعية أن كليهما حيوى لأمنها . وتحت ستار حماية أمنها أصبحت اسرائيل لاتحترم حدود أى دولة عربية ، و يشهد على ذلك الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى الذى دمرته فى تموز فى منتصف عام ١٩٨١ . وقد أعلن الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ١٣اكتوبر سنة ١٩٨٢ أن اسرائيل مرة أخرى «تقرع طبول الحرب فى الشرق الأوسط وهذه السياسة ستؤدى فى النهاية إلى عواقب خطيرة لن تنجو منها اسرائيل» كل هذا حدث بعد سلام السادات مع اسرائيل .

إن إدراك اسرائيل وفهمها للسلام فى الشرق الأوسط عجيب حقا .. فإسرائيل تقر ــ فيما يظهر ــ فعل أى شىء تعتبره ضروريا لتنفيذ خططها العظمى ولكنها لاتعطى أو تسلم أى حق للبلاد العربية ، حتى حق تنمية الموارد أو حق إستيفاء

حاجاتها الشخصية للطاقة لا شك أن الأمن عامل هام جداً للسلام، غير أن الفهم للأمن الذى تحتضنه إسرائيل فريد فى نوعه؛ فغزو اسرائيل للبنان، بما فيها العاصمة بيروت، وما اقترفته من أهوال ضد اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين كان بحق أثما شنيعاً. ولأول مرة شاهد جزء كبير من العالم على شاشة التليفزيون تدمير عاصمة وسكانها من المدنيين ــ وهذا كله بإسم السلام الاسرائيلى «سلام الجليل» ولعل ــ الآن ــ ماتدركه اسرائيل من معنى للسلام الذى يواجه العرب يكون واضحا للعالم.

وعن طريق مايدعى بشماعة السلام تبحث اسرائيل عن وضع تسيطر فيه على الشرق الأوسط بوضع شبيه تماما بأوضاع القوى المستعمره التى كانت تستند فقط على التفوق العسكرى. هذا التفوق العسكرى وحده هو الذى يسمح لاسرائيل بتنفيذ أفعالها العدوانية بإسم الأمن.

وهى تشعر نسبياً أن الدول العربية لاتزال فى نوم عميق. لقد حققت اسرائيل فى النهاية فى مارس ١٩٧٩ الحلم الصهيونى. لقد كان وعد بلفور فى سنة ١٩١٧ بيانا صدر عن أجنبى، و بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل حوّل السادات الحلم الصهيونى و وعد بلفور إلى حقيقة.

لقد نجحت اسرائيل فى تأمين جبهتها الجنوبية عندما تقابل أقوى وأكبر دولة عربية وسيناء منزوعة السلاح. ولكن أهم شىء حقيقةً يعنى بيجين هو تجريد نظام الأمن العربى من فاعليته؛ لأن مصر كانت محور هذا النظام والمنتفع الوحيد باتفاقية كامب ديفيد هى اسرائيل. والنتائج لجميع الأطراف الأخرى فى نضال الشرق الأوسط كانت وبالا حتى على مصر. وبالرغم من عودة سيناء إلى مصر إلا أن سيادتها عليها محدودة.

ومصر الآن معزولة عن العالم العربى، وفى عزلتها هذه تهديد لأمنها. فالخسارة الجماعية التى وقعت على العالم العربى، والإهتمامات بسلام عالمى يتضمن قائمة حزينة هى:

أولا : نظام الدفاع عن النفس الجماعي العربي إنهار. حتى لو أن مصر أعادت التفكير في مركزها وانضمت إليه فهذا يستدعي ترميماً وتخطيطاً جديداً.

ثانياً : الضمان الذى أعطته ومازالت تعطيه الولايات المتحدة لاسرائيل يقدم العذر الكامل للاستجابة المؤاتية من الاتحاد السوفيتي لأي دولة عربية تطلب المساعدة، وقد يصل الاستقطاب في الشرق الأوسط في المستقبل القريب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

ثالثاً : وجود وحدات من القوات الامريكية سريعة الإنتشار في سيناء سيشجع الاتحاد السوفيتي على وضع فرق في بلد عربي أو أكثر من البلاد العربية.

رابعاً : قرار السادات بالذهاب بمفرده كان وسيستمر له إنعكاسات خطيرة على مصر من ناحية الوثوق بها لا في النزاع العربي الاسرائيلي فحسب ولكن في مسائل سياسية أخرى تؤثر على النظام العربي.

خامساً : التزامات مصر المختلفة الناتجة عن معاهدة السلام تتحدى وضعها كشريك تام في النظام العربي.

سادساً : الاسرائيليون الآن مصرون أكثر من ذى قبل على عدم خلق دولة فلسطينية وعلى ضم الضفة الغربية وغزة.

ولم يبق أمام العرب إلا ثلاثة اختيارات هي: الحرب، سباق التسليح، وثالثاً تشجيع الضغط الدولي على اسرائيل.

خياران من الثلاثة يستلزمان الحرب إما فوراً وإما على المدى الطويل، والمخرج الوحيد لطريق السلام في هذا المأزق الحالي هو أن تنتج الجهود الدولية بالضغط على اسرائيل. فالنتائج المتعلقة بالمطالبات الاقليمية يجب أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة في الاتفاقيات بمجرد أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة في الاتفاقيات بمجرد الإنتهاء من المشاكل الأساسية. لقد كانت وستبقى المشكلة الفلسطينية هي لب المشكلة؛ ومن هذه الناحية فإن اتفاقية كامب ديفيد ولدت ميتة، ومن ثم يجب على الجهود

العربية والدولية أن تهدف إلى إبتكار بديل حقيقى يطبق بدلاً من إتفاق كامب ديفيد أساسه الحكم الكامل للفلسطينين. ولكى يتحقق ذلك أقترح أن يُدْعَى إلى مؤتمر قة محدود لمناقشة المسألة الفلسطينية وحلها، وعليه ألا يقترب من أى مشكلة أخرى. أما عن الدول التى تدعى لهذا المؤتمر فهى الأعضاء الخمس لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، دول المواجهة العربية والسعودية ممثلة لباقى الدول العربية. على أن يكون الهدف الوحيد هو الإتفاق على إطار جديد لحل المشكلة الفلسطينية على الأسس التالية:

أولاً: أن توجد فترة إنتقال تكون فيها الضفة الغربية وغزة وحتى القدس الشرقية تحت إدارة هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: أن تتمركز قوى تتبع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الداخلى فى الضفة الغربية وغزة وعلى حدود اسرائيل خلال فترة الانتقال هذه.

ثالثاً: إجراء استفتاء بعد سنة من إدارة هيئة الأمم المتحدة يسمح فيه لجميع الفلسطينيين سواء أقاموا فى الضفة الغربية أو غزة أو فى الخارج كلاجئين، بممارسة حقوقهم فى تقرير مصيرهم.

رابعاً: إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لو دل الاستفتاء على أن هذه هى رغبة الفلسطينين. ويجب أن تكون هذه الدولة الجديدة محايدة وأن يكون لها قوى أمن محدودة العدد تكفى للدفاع فقط.

خامساً: توقيع معاهدة سلام بين اسرائيل والدولة الفلسطينية.

ان العرض الذى قدمته بسيط جداً، ومن الممكن تطبيقه بشرط أن تتصرف إسرائيل بحسن نية فى حل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً. وفى النهاية ستؤدى هذه المقترحات إلى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدولة الفلسطينية.. كما أنها تُهيئُ ضمانات دوليه لحدود كل من الدولتين وأمنها. وإذا أرادت اسرائيل أن تكون دولة «شرق أوسطية» كاملة الحقوق بالنسبة لجيرانها العرب فعليها أن تقبل قيام دولة فلسطينية. ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر فى تطبيق معيارين واحد لها

والآخر للعرب. إن وضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة ضمان لحل المشكلة الفلسطينية حلا سلميا.. وهذا لا يقتضى إلا أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وهى تخلق فى نفس الوقت النظام المناسب الذى يؤدى إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

لو قبل هذا الاقتراح كل من اسرائيل وفلسطين، وطُبِّقَ فإن إنسحاب اسرائيل مما تبقى من الأراضى المحتلة لن يكون مسألة خطيرة، وذلك لأن مصدر الصراع فى الشرق الأوسط قد أزيل وسيتبع ذلك بكل هدوء معاهدات صلح بين اسرائيل وسوريا وبينها وبين لبنان والأردن أيضا.

هناك عروض أخرى للسلام تستحق التعليق. وإنى أندهش ــ بكل إخلاص ــ للفلسفة الموجودة وراء مبادرة ريجان التى أفترض أنها تعرضت لحل مشكلة الشرق الأوسط بسلام؛ فهى من ناحية مشجعة لأن رئيساً أمريكيا يعترف ــ ولأول مرة علنا ــ أن لب أزمة الشرق الأوسط هى المشكلة الفلسطينية، هذا الوضع الذى ظل العرب يرددونه بإستمرار على مدى ثلاثين عاماً أو أكثر. وبالرغم من هذا فإننى فزع، ومثلى كثيرون، من أن الرئيس ريجان أعلن رسمياً وعلنا أن الولايات المتحدة لا تساند إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ثم أضاف أن واشنطن لا توافق على حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين.. وعلى ذلك فبينما مبادرة ريجان تعترف بالمشكلة إلا أنها لا تعكس فهما واضحا لأسباب وجودها، وأصبحت لهذا غير صالحة وغير مؤهلة لأنها غير محايدة. وبإظهار هذا العجز الأساسى لمبادرة ريجان فإنها ستشجع عناد الاسرائيليين أكثر فى رفضهم المستمر لحق تقرير المصير للفلسطينيين ولإنشاء دولة فلسطينية.

وواقع الأمر أن رفض حكومة بيجين علنا لمبادرة ريجان لا يحط من قدر الغرض الحقيقى لعرض ريجا. فبلا شك أن الأمريكان والاسرائيليين يعرفون تمام المعرفة أنه لو رحب بيجين بمبادرة ريجان لأدى هذا إلى رفض العرب لها أوتوماتيكيا. ولم يكن رفض بيجين لها إلا حركة تكتيكية ومسرحية. وقد عنيت هذه الحركة المسرحية بأن تعطى انطباعا خاطئاً للعرب بأن المبادرة الأمريكية تثقل كاهل الحكومة الاسرائيلية، إذ فى النهاية لن توجد حكومة اسرائيلية ترفض رفضاً باتاً

وكليا وجوهريا مبادرة امريكية وفضلا عن ذلك فهذا يظهر من الموقف الذى اتخذه حزب العمل الذى رحب ترحيباً قلبياً بالمبادرة، ولم يترك أية فرصة لإعلان مساندته للعروض الأمريكية. يضاف إلى ذلك، مانعرفه عن «النظام الأمريكى الاسرائيلى» وعلاقتها المتشابكة و بعمق. فإنه من غير المحتمل أن تكون الحكومة الاسرائيلية لاتدرى شيئاً مسبقاً عن فلسفة مبادرة ريجان وتفاصيلها. لو أن العاصمة الأمريكية لم تستشر الاسرائيليين قبل الإعلان عن المبادرة فإنهم بذلك ينتهكون حرمة التزام أمريكي لاسرائيل بألا يقترحوا أو يساندوا أى حل للشرق الأوسط دون التشاور المسبق مع اسرائيل وموافقتها.

إن توقيت مقترحات ريجان قصد منه إنقسام العرب على أنفسهم عندما يتقابلون فى مؤتمر قمة فاس. ولكن من حسن الحظ كان رؤساء الدول العربية مخلصين فى ردهم عندما كرروا بإجماع الموقف العربى بأن للفلسطينيين الحق فى ممارسة تقرير مصيرهم، وأن لهم الحق فى دولة مستقلة، وأن المنظمة الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين. يضاف إلى ذلك أن رؤساء الدول العربية فى فاس ذهبوا إلى مدى أبعد بقبولهم أن من حق جميع الدول فى المنطقة أن تعيش فى سلام بحدودها الدولية المضمونة بمجلس أمن الأمم المتحدة.

و بعد مؤتمر فاس خرج علينا بريجنيف بمبادرته، و بينما أبرز الرئيس السوفيتى نقطة الأمن لكل من الجانبين العربى والاسرائيلى ذهب إلى مدى أبعد عندما قال فى عبارة لالبس فيها: إنه ليس من حق كائن من يكون مخالفة الأسس القانونية التى اعترفت بإسرائيل كدولة مستقلة سنة ١٩٤٧، وكان بريجنيف يقصد من هذا قرار الأمم المتحدة فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٧ والتى وافقت فيه على إنشاء دولتين ذات سيادة على أرض فلسطين التى كانت تحت الحماية: دولة عربية وأخرى يهودية. ولابد من ملاحظة أن مبادرة بريجنيف ــ كأى مبادرة عربية ــ بنيت على الفلسفة الأساسية لقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وهو القرار الذى يقول بكل وضوح: إن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يبنى على المبدأ الصريح بعدم السماح فى إحراز أرض أجنبية عن طريق القوة. ولهذا

السبب فإن مبادرة بريجنيف بينما تعترف بحق اسرائيل فى الوجود بسلام فى حدودها الدولية تطبق نفس القياس للناحية الفلسطينية .

ومن ناحيتى : فإننى مازلت مقتنعاً تماماً بأنه حتى نستطيع أن نواجه المصالح المتضاربة للجهات المعنية فإنه لابديل مطلقاً عن عقد مؤتمر دولى يتعامل مع لب المشكلة ــ ألا وهى المشكلة الفلسطينية . وفى الوقت نفسه بتعليق حل المشكلة الفلسطينية فإن الشرق الأوسط سيزداد استقطابه ، والتهديد بحرب جديدة يصبح ضرورياً .

إننى أتمنىّ مخلصاً ألاّ يحدث شىء من هذا القبيل ، وألاّ يسمح للوضع بأن يتدهور فيصل إلى نقطة اللاعودة ، نقطة اليأس ،حيث يشعر العرب بأن المخرج الوحيد هو مواجهة دموية أخرى ، أو تزداد ثقة اسرائيل بنفسها حتى يدفعها غرورها هذا إلى عمل متهور. لو اقتنع كل من الجهتين بأنه لامناص من حرب جديدة ، فإنها سيستمران فى تسليح أنفسها واقتناء أسلحة هجومية لم يستعمل مثلها مطلقا فى الشرق الأوسط ، ونتيجة لهذا فالحرب الخامسه بين العرب واسرائيل لن تشبه مثيلتها السابقه من أى ناحيه بل إنها ستؤدى إلى خسائر أكبر فى الأرواح ودمار وأهوال .

وفى الحقيقة أن هذه النقطة تقتضى وقتاً للوصول إليها ، غير أنه من الواضح جداً أنّ النتيجة المباشرة للتوتر المستمر هى سباق فى التسليح ، وسيلتمس العرب والاسرائيليون المعونة من الولايات المتحدة ومن الإتحاد السوفيتى . ولابد من تجاوب واشنطن وموسكو مع طلبات عملائها ــ عملائها الحاليين أوعملاء المستقبل ، وكلتا القوتين العظميين ستحاول استغلال التوتر المستمر حتى تصل إلى مصالحها فى المنطقة . وقد تتورط بعض الدول الآسيوية والافريقية نتيجة تدخل القوتين العظميين فى هذا الصراع .

وقد بدأت هذه الظاهرة الخطيرة تتجلى بمجرد توقيع معاهدة منفردة بين مصر واسرائيل . و يرتكز هذا السلام بصفة خاصة على العلاقة الحربية والتقليدية المتينة بين الولايات المتحدة واسرائيل . كذلك حدد على وجه التقريب ، ومع أشياء

أخرى، تقسيم دور كل من الدولتين بالنسبة إلى استراتيجية الشرق الأوسط. ولإخفاء الغرض الحقيقى من الإتفاق الاستراتيجى بين واشنطن وتل أبيب؛ أعلن الطرفان أن الغرض من هذا التعاون الحساس، وغير العادى هو محاربة انتشار تأثير الاتحاد السوفيتى فى المنطقة. ولايمكن بحال من الأحوال أخذ هذا الأمر بجدية؛ لأننا لايمكن أن نعتقد أن دولة صغيرة كاسرائيل بمواردها وقدرتها تستطيع أن تنافس الاتحاد السوفيتى فى أى مواجهة عسكرية هامة فى الشرق الأوسط. لقد أصبح من الواضح جداً من أول الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على هذا الترتيب لتمنح اسرائيل وظيفة رجل البوليس فى العالم العربى متعهدة بمساندة أمريكية إلى أقصى الحدود فيا تقوم به اسرائيل فى المنطقة وكان غزو لبنان هو أول عملية يطبق فيها الاتفاق الاستراتيجى بين أمريكا واسرائيل.

ونرى محاذيا لهذا الوضع أن الولايات المتحدة تحاول بناء علاقة خاصة مع مصر ولايمكن أن يتصور إنسان فى واشنطن أو فى اسرائيل، دون أدنى شك، أن علاقة الولايات المتحدة بمصر ستتساوى مع علاقتها باسرائيل. ومهما كان الأمر فالحقيقة أن مصر أصبحت معتمدة إعتماداً كبيراً على المساعدات الحربية والاقتصادية الأمريكية، و ينتظر أن ينمو هذا الاعتماد نمواً مضطرداً، مالم يحدث شيء لم يكن فى الحسبان حتى تصل العلاقة إلى أبعاد غير متوقعة؛ فللولايات المتحدة الآن قواعد وتسهيلات ى مصر، والوحدات سريعة الانتشار الأمريكية متمركزة فى نقط إستراتيجية على الأرض المصرية، وعلى ذلك فمن العبث انكار أن الولايات المتحدة قد نجحت الآن فى تحويل علاقتها بمصر إلى علاقة إستراتيجية. ومن ثم فإن الولايات المتحدة حتى تكون سياساتها منسقة فى المنطقة فإنها ستضطر إلى تنمية خطتها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط لتعتمد على كل من مصر واسرائيل. وعليه: فمن المنتظر أن مخططى الاستراتيجية الأمريكية سيحاولون خلق مثلث استراتيجى ترأسه اسرائيل و يكون ضلعاه مصر ولبنان. وستحاول التركيبة الجديدة للولايات المتحدة تدبير الأحداث فى الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج. ولاشك أن عواقب خطيرة ستظهر على السياسة الطبيعية للشرق الأوسط بأكمله،

بخلق هذا المثلث العسكرى والسياسى ، يضاف إلى ذلك أن هذه العلاقة المثلثة ستكون أساسا لاستعمال القوات الأمريكية سريعة الإنتشار فى حالة الطوارىء .

واعتماد الولايات المتحدة على هذه العلاقة المثلثة لن يمنعها من العمل على إنشاء مراكز استراتيجية أخرى فى المنطقة . هذه التحركات التى تقوم بها الولايات المتحدة ستجعل الاتحاد السوفيتى مضطراً ، إلى توسيع نطاق تأثيره فى المنطقة وهو ما يحدث الآن ، وإن كان التطور لم يسترع انتباها كافياً . مثال ذلك اننا نرى فجاة المساعدات السوفيتية العسكرية تتفوق على مثيلاتها الأمريكية فى اليمن الشمالية . لقد كانت اليمن الشمالية خارج نطاق الاتحاد السوفيتى ، ولكن الآن لا يقتصر الوجود السوفيتى على اليمن الجنوبية بل إمتد إلى الشمال أيضا .

هذا التطور ليس منفرداً ، فقد أصبح الاتحاد السوفيتى أكثر تورطاً فى سوريا بالإضافة إلى ذلك فإننا لن نتعجب لورأينا العراق مضطراً إلى الإعتماد بشكل أوسع على الاتحاد السوفيتى نتيجة للحرب مع ايران . لوحدث هذا الأمر فسيستطيع الاتحاد السوفيتى بناء جسر إستراتيجى مخيف مؤسس على علاقته مع سوريا والعراق . ولن يكون من الصعب على الاتحاد السوفيتى أن يحكم إغلاق الشبكة تدريجياً على دول الخليج بحكم مركز العراق الجغرافى المعروف بالنسبة إلى هذه الدول ، وستصبح عندئذ المواجهة المحتملة بين القوتين العظميين الناتجة عن هذه الحركة أكثر وضوحاً ، خاصة لوتذكرنا أن الولايات المتحدة قد صرحت بأن منطقة الخليج منطقة حيوية لمصالحها .

هناك نقط صراع وتوتر أخرى فى العالم العربى أيضا . فالوضع فى لبنان سيىء جداً . وقد عين الاسرائيليون أنفسهم حراساً على مصالح المسيحيين فى لبنان ، وسيستمرون فى إنتهاز أى عذر أو فرصة للتدخل فى هذا البلد لقد اعترف بيجين بنفسه علنا عن نوايا اسرائيل فى لبنان عندما أماط اللثام عن أن اسرائيل خلال السنوات الخمس الماضية قدمت مساعدات إلى بعض الأحزاب المسيحية تقدر ١٥٠ مليون دولار . . وسيكون لهذا التحالف بين الاسرائيليين ومسيحيى لبنان أثر شديد الوطأة على هذا البلد ، وسيفقد لبنان هويته إذا لم يقم العرب بعمل مدروس

ومتفق عليه لوقف هذا التطور حتى لوتوصلنا إلى سلام فى هذه المنطقة .. ومن ثم سيقع لبنان فى نطاق منطقة التأثير الاسرائيلية كما ستصبح قاعدة لولب تتغلغل اسرائيل عن طريقه إلى النظام الاقتصادى للعرب وأنظمة أخرى متعددة .

إن جميع هذه المشاكل بالتأكيد ليست النتيجة المباشرة للصراع العربى الاسرائيلى ، ولكنها تنتعش فى جو الأزمات الدائمة فى الشرق الأوسط وتتهيج بالسياسات التى اتبعتها اسرائيل من بعد توقيع المعاهدة مع مصر . لوأزيل منبع التوتر فالنظرة الخارجية للشرق الأوسط ستصبح أقل احباطا للعزائم ، والصلة واضحة جداً والمفتاح هنا هو حل عادل وسلمى لصراع الشرق الأوسط ، لو حققناه فإننا سنستطيع احتواء محاولات الدول الكبرى فى تشكيل وإعادة تشكيل تأثيرهم فى المنطقة .

إن الاستقطاب شر من شرور الاستقرار والاطمئنان ، خاصة إذا وصل إلى مستويات حادة معلنة كانت أومغلقة من التنافس بين القوتين العظميين فى منطقة ما . وفى منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط يصبح الوضع هكذا دائماً ، ولن تكون الحصيلة إلا سلبية ؛ لأن أهل المنطقة سيدفعون الثمن غالياً ، ومن أول تاريخ الشرق الأوسط حتى آخره ظهرت القوتين العظميين فيه واختفت . وإنى أخشى من استمرار الحال على هذا المنوال ، مالم تقم حكومات وأهل منطقة الشرق الأوسط وغالبيتهم من العرب ، بعمل يحد من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة بالنسبة للنتائج الضارة لجهودهم المستمرة والمتنوعة لتجنيد عملائهم حتى تستطيع احدى القوتين أن تحول مركز القوه الأخرى العظمى .

إن الاستقطاب ضار ومفسد لرفاهية العالم العربى ولحريته فى اتخاذ قرارات سياسية . ولاشك أن النتيجة تكون تهديداً خطيراً للنظام العربى وأمنه . والاستقطاب فى التاريخ الحديث يرادف الاستعمار الجديد من جميع الوجوه حيث تحاول القوتان العظميان باصرار تقسيم المناطق الحساسة والاستراتيجية إلى مناطق حيويه لامنها الذاتى وذلك إما عن طريق غزو صريح وإما بإنشاء قواعد دائمة ، أو

إبتكار نظريات جديدة سميت بالتسهيلات وتستخدم فيها أيضاً القوات العسكريه التى أصبحت معروفه بالقوة العسكرية سريعة الإنتشار. وجميع هذه الصور لاتهدف إلى شيء إلا للقلق والتغيير المادى ، **عن طريق إحتلال القوى الأجنبية لبعض أجزاء حساسه من العالم.** هذا هو الاستعمار الجديد وهو بعينه الاستعمار التقليدى فى الماضى والفرق الوحيد هو المصطلحات والنظريات الجديدة التى تخفى الهدف الحقيقى .

ان الامانى القومية العربية هى أن يمنح قادة العرب المشكلة أولوية قصوى ، وأن يقللوا من اعتمادهم على أى من القوتين العظميين . وعلى العرب أن ينوعوا مجالات تعاونهم على أى شكل من الاشكال ، والضمان الوحيد ضد الاستقطاب المتطرف فى العالم العربى يكمن فى إعادة بناء نظام عربى متماسك يخدم الأهداف العربية و يصون المصالح العربية بحيث يبقى العالم العربى بمنأى عن المكايد الأجنبية الغربيه عن فلسفته الخاصة . وإننى لهذا السبب اتمنى بكل حرارة أن يعالج موضوع الحرب العراقية الإيرانية فما بين أنظمتنا ، وأن تنتهى فى أقصر وقت ممكن . إن علينا أي العالم العربى مسئولية جسيمة بالنسبة إلى هذا النزاع الطويل الذى لامبرر له ، والذى لو استمر فإن نتيجته سوف تهدد الجزيرة العربية بأكملها بل النظام الاسلامى كله .

وعلى مصر بصفة خاصة أن تلعب دورا قياديا ، والواجب الخطير الذى يواجه الرئيس مبارك فى الوقت الحالى هو أن يطلق لمصر حريتها فى العمل لتفك الاغلال التى فرضت عليها ، سواء أكانت مباشرة او غير مباشرة ، بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يجب أن تكون الأولوية الرئيسية للرئيس الجديد هى ترميم ماتبقى من النظام العربى ومن إستراتيجية المنطقة . وأبادر بالإعتراف بأن هذا عمل عسير ، ومالم تؤخذ الخطوات الصائبة تحت ظروف موفقة جدا فهناك خطورة فى أن المساعدات الحربية والإقتصادية التى تقوم بها الولايات المتحدة نحو مصر ستقطع إنتقاما ، وإذا إعتقدت الولايات المتحدة بأن سياسة مصر الجديدة لاتتجه ضد مصالحها فلاشك أن إسرائيل ستعارض بشدة التقارب بين مصر وغيرها من الدول

العربية ، وستسعى جاهدة ، عن طريق اللوبى اليهودى فى الكونجرس ، إلى أن تخفض من معونة الولايات المتحدة لمصر .

ومهما صعبت هذه المهمة فلابد من إنجازها ؛ لأنه مالم يحدث تغير فى السياسة المصرية فإن تأثير مصر فى الشرق الاوسط سيتضائل وستقتصر العلاقه بين مصر والعالم العربى بأكمله ، تحت أحسن الظروف ، على التعاون فى بعض الميادين كالتجارة والسياحة ، ولكنها لن تمتد إلى التعاون السياسى والإستراتيجى ، ولاخيار للقيادة المصرية إلا أن تستمر فى إعادة بناء قوة مصر العسكرية وتفوقها . ولن تستطع مصر أن تحقق غرضها إلا بترك حرية الاختيار مفتوحة . يجب عليها تنويع مصادر شراء السلاح ، كما يجب عليها إعادة بناء الجسور المحطمة بل وتنشىء غيرها بينها وبين الدول العربية التى ستهيىء لها المساعدات المالية . كما يجب على مصر أن تبنى قوتها العسكرية بحيث يشعر بثقلها فى إعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط . إن تكافؤ ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية بخاصة مصر شرط أساسى لاغنى عنه لسلام دائم وراسخ فى المنطقة ، وليس لمصر أى خيار إلا إتباع هذا الطريق ، خاصة لو أخذنا فى الاعتبار أنه بالوصول إلى سنة ٢٠٠٠ فإنه من المنتظر أن يكون تعداد الشعب المصرى قد وصل إلى الرقم المذهل ٧٠ مليون نسمة .

إن وطأة السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل على النظام التقليدى المصرى وهذه حالته قيدها ، حتى إن مصر كما أوضحت آنفا لاتستطيع أن تتفاعل بصلاحية مع التطورات السياسية والعسكرية سواء منها الدولية أو المحلية .. ومالم تعالج مصر مركزها الحالى ؛ فإن النظام القديم لايمكنه حل المشاكل الكبيرة وإحتواءها مؤقتا فى العالم العربى ، وخاصة فى الخليج ودوله . ولابد حتما أن تخلق مصر والدول العربية نظاما جديدا وتنمية للقفز إلى الأمام بالشعوب العربية ، على أن يصبح هذا النظام قادرا على مكافحة التطورات المنتظر وقوعها فى المنطقة . ويجب على النظام الجديد أن يكون مستعدا للتعامل مع التدخل الأجنبى والاضطرابات المحلية التى تؤثر فى دول الخليج وقادتها .

إننـا لايمكـن أن نـتجاهـل حـقيقة أن المنطقة بأكملها مهددة ، لابمشاكلها الخاصـة فـقـط ولـكن بصراع المصالح بين القوتين العظميين . ولابد حتماً أن تحاول الـدول العربية مجتمعة لو أمكن أن تحد من تدخل القوتين العظميين فى المنطقة قبل أن يـصـبح الاستقطاب خطاً محققا . يجب على العرب تنو يع مصادر تمو يلهم على قـدر الإمـكـان مـتجنبين الإعتماد الكامل على أى من القوتين العظميين أثناء بناء قدراتهم الإقتصادية والعسكر ية . إن السلام والهدوء لايمكن الحصول عليهما فى هذه المنطقة الحساسة إلا إذا قل تدخل القوى العظمى .

ومما يـلـفـت الـنـظـر حـقا أن استقطاب القوتين العظميين فى الشرق الاوسط لامـثيـل له فى أى ناحية من أنحاء العالم . وقد يعود هذا الأمر إلى الحقيقة بأن أزمة الـشرق الاوسـط ، وكـذلـك الاهميه الاستراتيجية للمنطقة ، لم نصل فيها الى حل بـعـد ، ممايشجع القوتين العظميين بأن يلعبا لعبة الشطرنج على حساب هذه المنطقة المضـطـر بـة . لـن اذهـب بـعـيداً بأن اشير الى أن القوتين العظميين منعا حل أزمة الـشـرق الاوسـط المـزمـنـة عن عمد ، ومهما كان الامر فلا شك أن كلا من موسكو و واشـنـطـن يحـاولان ان يـنالا أعظم مايمكن من فوائد بسبب عدم استقرار المنطقة وهما يتنافسان بعضهما مع بعض لإرساء تأثيرهما السياسى والاستراتيجى .

حـقـا إن الـقـوتين الـعـظـميين تـتبادلان بعض البلاد أوغيرها ، حيث أضاع الامر يكان ليبيا وكسبها الاتحاد السوفيتى ، وفقد السوفيت مصر وكسبتها الولايات المـتـحـدة وكـانـت الاردن تقع كلية فى منطقة نفوذ الامر يكان ولكنها الآن تسعى للـحـصـول على مساعدات عسكر ية سوفيتية ، وفقدت الولايات المتحدة ايران كما فـقـد الـسـوفيت الصومال ، واليمن الشمالية فى طر يق الضياع بالنسبة إلى الغرب ، ولكن الولايات المتحدة كسبت قواعد جديدة فى عمان والصومال .

بـالـرغـم مـن تنوع العلاقات وتغير أشكالها فإن وجود القوتين العظميين وتدخلهما فى الـشـرق الاوسط مازال ثابتا ، ومن المحتمل ، اذا لم ينته ، إختفاء بعض أساليب

الحكم فى المنطقة . والخاسرون الحقيقيون فى هذا جميعه هم سكان الشرق الأوسط لانهم سيستمرون فى المعاناة كما أنهم لن يستطيعوا تنمية مواردهم الخاصة فى جو صحى بسبب تدخل القوتين العظميين المستمر .

إن الامة العربية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل سواء فى المجال الداخلى اوالمجال الدولى . غير أننى واثق تمام الثقة من قدرة العرب على تجنيد مصادرهم ونبوغهم فى ترتيب اولو ياتهم ، ومن ثم يرتفعون نحو التحدى . ولن يستطيع العالم العربى أن ينجح الااذا توحدت استراتيجيته ومادام لا تقوم دولة أخرى بعمل منفرد ــ هذا العمل الذى يهدد النظام بأكمله ويحطم الشعور بالمسئولية الجماعية . لن ندرك السلام الاصيل الا باتحادنا ، و به نصل إلى الأهم : راحه البال والقلب ، لوأدركنا هذا السلام عندئذ فقط يستطيع الجيل القادم فى هذه المنطقة أن ينعم بكيان مثمر و وجود موسر .

الفهرس الزمنى

٢ نوفمبر ١٩١٧ : وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، يكتب لحاييم وايزمان معلنا أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي.

٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ : قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١/٢ بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية.

١٤ مايو ١٩٤٨ : إعلان إسرائيل استقلالها، واندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الأولى.

٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ : غزو القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية لمصر يثير الحرب العربية الاسرائيلية الثانية.

٥ يونيو ١٩٦٧ : اسرائيل تهاجم مصر وسوريا؛ فتبدأ حرب الأيام الستة

٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ : صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ واضعاً أسس السلام في الشرق الأوسط.

١٩ يونية ١٩٧٠ : وزير خارجية الولايات المتحدة، وليم روجرز، يقدم مقترحات سلام عرفت باسم «مشروع روجرز».

٢٧ مايو ١٩٧١ : توقيع الرئيس السادات والرئيس بودجورني معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية

٥ مايو ١٩٧٢ : ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام».

١٩ يوليو ١٩٧٢ : طرد السادات للخبراء العسكريين السوفيت من مصر.

١٦ اكتوبر ١٩٧٣ : عبور القوات المسلحة المصرية قناة السويس ، يشعل حرب اكتوبر .

١٧ اكتوبر ١٩٧٣ : بدء العرب للمرحلة الأولى من حظر البترول .

٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ : صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٣٣٨ بإعلان وقف إطلاق النار .

٢٩ اكتوبر ١٩٧٣ : زيارة فهمى الأولى لواشنطن .

٣١ اكتوبر ١٩٧٣ : مقابلة فهمى الأولى لنيكسون .

٦ نوفمبر ١٩٧٣ : زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة .

١١ نوفمبر ١٩٧٣ : اتفاق النقاط الست بين مصر وإسرائيل .

٢١ ديسمبر ١٩٧٣ : افتتاح مؤتمر جنيف للسلام .

١٨ يناير ١٩٧٤ : إتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل .

٢١ يناير ١٩٧٤ : زيارة فهمى الأولى لموسكو .

١٣ - ١٥ فبراير ١٩٧٤ : إجتماع قمة فى الجزائر لمصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر لاقرار إنهاء حظر البترول .

٢٨ فبراير ١٩٧٤ : إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين مصر والولايات المتحدة .

٢ مارس ١٩٧٤ : زيارة جروميكو وزير الخارجية السوفيتى لمصر .

١٨ مارس ١٩٧٤ : إجتماع وزراء البترول العرب فى فيينا لإنهاء حظر البترول رسمياً .

٢١ مايو ١٩٧٤ : اتفاق فك الاشتباك السورى الاسرائيلى .

١٢ يونية ١٩٧٤ : نيكسون يزور مصر .

١٥ اكتوبر ١٩٧٤ : مقابلة فهمي لبرجينيف في موسكو حيث قرر بريجينيف أثناءها زيارة مصر

٢٨ اكتوبر ١٩٧٤ : قمة الرباط تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين .

١٧ نوفمبر ١٩٧٤ : يلقي ياسر عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ : إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالأمم المتحدة .

٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ : مقابلة فهمي والفريق الجمسي في موسكو لبريجينيف الموضوع تحت العلاج والذى تأجلت زيارته لمصر .

٧ مارس ١٩٧٥ : كيسنجر يبدأ جولته المكوكية لفك الاشتباك الثاني بين القوات المصرية والاسرائيلية .

١ - ٢ يونية ١٩٧٥ : اجتماع قمة السادات وفورد في سالزبورج بالنمسا .

٥ يونية ١٩٧٥ : مصر تعيد فتح قناة السويس .

١ سبتمبر ١٩٧٥ : إتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل .

٤ ديسمبر ١٩٧٥ : موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية امتيازات الدولة العضو.

مارس ١٩٧٦ : إلغاء مصر من جانب واحد لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .

سبتمبر ١٩٧٦ : تهامي وديان يتقابلان سراً في الرباط بالمغرب .

١ اكتوبر ١٩٧٧ : الاعلان الأمريكي السوفيتي المشترك الخاص بموضوع الشرق الأوسط .

٥ اكتوبر ١٩٧٧ : فهمى يقابل الرئيس كارتر فى نيو يورك.

من ٢٨ اكتوبر إلى

٤ نوفبر ١٩٧٧ : السادات وفهمى يزوران رومانيا وايران والسعوديه.

٩ نوفبر ١٩٧٧ : السادات يعلن أمام مجلس الشعب المصرى استعداده لزيارة القدس.

١٢ نوفبر ١٩٧٧ : مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى تونس.

١٧ نوفبر ١٩٧٧ : فهمى يستقيل.

١٩ نوفبر ١٩٧٧ : السادات يزور القدس.

١٧ سبتمبر ١٩٧٨ : السادات و بيجين وكارتر يوافقون على إتفاقات كامب ديفيد.

٢٦ مارس ١٩٧٩ : توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى واشنطن.

قالوا عن الكتاب

١ ــ اسماعيل فهمي رجل من السلك الديبلوماسي المصري أصبح وزيراً لخارجية السادات قبل حرب سنة ١٩٧٣ بوقت قصير وقد لعب دوراً رئيسيا هاما في الديبلوماسية المصرية حتى أستقال إحتجاجاً على قرار السادات بزيارة القدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧.

... إن المفاوضات من أجل السلام في الشرق الأوسط التي هي في الأساس تاريخ شخصي لإسماعيل فهمي قد قلبت عملية صنع السياسة المصرية.

جون دوسان جور. واشنطن بوست. ١٩٨٣/٧/١٧

٢ ــ يشرح كتاب إسماعيل فهمي أسباب إستقالته، ويعطي وجهة نظر من داخل الحكومة المصرية في المفاوضات الديبلوماسية التي تمت في واشنطن، وموسكو، وعديد من العواصم الأخرى..

دوجلاس واتسن، جريدة الصن، ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣

٣ ــ هناك مناسبات وأحداث عديده في تاريخ إسماعيل فهمي الشخصي تؤكد كونه أفضل وزير خارجية عربي في عصره. لهذا ولأسباب أخرى عديده لاقى كتابه إهتمام واسع من الدارسين والخبراء السياسين.

إريل ل. سوليفان، أستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة، القاهرة اليوم ــ يونيو سنة ١٩٨٣

٤ ــ «إن كتاب مفاوضات السلام في الشرق الأوسط متين البناء، غني بالمعلومات... وهو بالتأكيد عامل رئيسي يساعدنا على فهم صورة مصر والتغييرات والتطورات التي طرأت عليها منذ أوائل السبعينات»

دكتور ألفين ذ. روبينشتين، أستاذ العلوم السياسية ــ جامعة بنسلفانيا ــ أغسطس سنة ١٩٨٣

٥ ــ « كتاب ممتاز، جيد الإعداد سينضم إلى حوليات التاريخ المصرى المعاصر»

ليفون كيشيشيان ــ مراسل الأهرام فى نيويورك ــ أغسطس سنة ١٩٨٣

٦ ــ إن كتاب إسماعيل فهمى « التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط » هو جهد رجل كان وزير خارجية قوى ذو وجهة نظر قوية واضحة على الطريق الصحيح الذى يجب على بلاده إتباعه.

هذا وقد شمل الكتاب السنوات الحرجه التى تبعت حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣ وعرض للمشكلات التى تواجه مصر والتى أدت لزيارة السادات للقدس. ويضع الكتاب مبادرة السادات للسلام فى صورتها الدقيقة.

إن إسماعيل فهمى قد لعب دوراً هاما فى إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية ومن المؤكد أن تجد تأثيره مازال واضحا حتى الآن.

لكل ذلك فإن كتاب « التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط » هو قراءة أساسية لأى مهتم بالإمور السياسية يحاول فهم السياسة المصرية مع الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبصفة اساسية : سياسية تجاه إسرائيل.

بوب جوبنز ــ مراسل الـ B. B. C.

٧ ــ قام نائب رئيس الوزارة المصرى السابق ووزير الشئون الخارجية بكسر سنوات صمته الطويل وذلك بتقديم تقرير تاريخى مثير عن الفترة الحرجة فى العلاقات فى الشرق الأوسط .. يصف معظم المؤثرين فى صنع العلاقات فى الشرق الأوسط خلال السبعينات.

الرؤساء نيكسون ، فورد ، كارتر ، هنرى كيسنجر ، برجنيف جروميكو وآخرين من عمالقة المسئولين ... و يثير إسماعيل فهمى أسئلة عديدة عن إجتماع القدس ومابعده ، تلك الأسئلة التى أرقت السياسين ومراقبى السياسة فى الشرق الأوسط لسنوات طويلة وقد أجابهم عن تلك الأسئلة بفراسة متعمق ثلاثون سنة فى الحكومة المصرية ، إن تحليله ليس مقنع فقط ولكنه يتنبأ بمستقبل الأحداث وكأنه يعايشها .

٨ ـ « بالتأكيد فإن المؤلف مؤهل جيداً لتقديم قراءة مصرية لفترة رئاسة السادات ، حيث لعب خلال تلك الفترة دواً بارزاً »

جريدة خليج العرب

٩ ـ كتاب « التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط » لإسماعيل فهمى هوذكريات شخصية غاضبه لوزير خارجية مصر (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) الذى إستقال لمعارضة رحلة الرئيس أنور السادات اللقدس »

نيويورك تيمزـ قائمه أحسن ٢٠٠ كتاب فى السنة ١٩٨٣

المحتويات



منشورات مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ت : ٧٥٦٤٢١

الثمن ٦ جنيهات

تنفيذ : المطبعة الفنية ت : ١١٨٦٢.